



MICROFILMED BY **BYU**

AT:

**COPTIC CATHOLIC
CHURCH, CAIRO**

OPERATOR

STEVE BALDRIDGE

REDUCTION X

24

DATE FILMED

16 SEPT 1987

LIGHT METER SETTING

22

FILM EMULSION NUMBER

A91360419

FILM UNIT SER. NO.

HRP 51568

PROJECT NUMBER

EGPT 00004

ROLL NUMBER

6

LOCALITY OF RECORD

EGYPT

TITLE OF RECORD

**THEOLOGIE
MORALE**

ITEM

2



Torn Page(s)

Whole Volume

Bleed Through

قد ذهب هذا الكتاب الابن قيس بن عمار
مصر هذا في يوم الثلث عشر من شهر
الفرع الثاني في كمي ومايف البيعة

الفرع الثالث في انه كمن يهل تمكك الاوقات
والفرع الثاني في الصلاة النقطية للزمنية وهو اربعة فروع
الفرع الاول في من يلتزم بهذة الصلوات
الفرع الثاني في ما هو هذا الالتزام

الفرع الثالث في الاستجابة الملائكة لزوم هذه الصلوات
الفرع الرابع في كمن يجب ان تصير قرلة هذه الصلوات
الفرع الخامس في ليوس اهل الاكريلوس واقعا الموضاوم

في خطا وطيفة بعض العوام لا سيما الصالحات
المشروعة وهو عشر اجزا

الفرع الاول فيما هو ضروري للقضا الشرعي
الفرع الثاني في سلطان القاضي ووضيقتة وفيها اربعة فروع
الفرع الثالث في ما هو المطلوب من القاضي
الفرع الرابع فيما يجب حفظه من القاضي فيما يخص النفس

الرهينة
الهربون منها

فيما يجوز للقاضي بخصوص التعديت
 الرابع فيما يجب حفظه من القاضي بخصوص القضا
 ويلتزم الحكم والفقهاء
 الثالث في ما هي وطيفته الوكيل ويزعم الشيعي
 في ما يلتزم به الناقل والكايت والمحرو الوكيل
 في ما هي وطيفة المشتكي
 في الشهود وما يلتزم منهم
 في ما يخص المدين
 في ما لا الذي يجب على مقلد الاعتراض ان يقع
 مع المدين الذي يبدل الحكم
 في ما الذي يلتزم الاطباء والعبد لائين اي
 الذين يبيعون الفقاقير والادوية والمجراحيين
 في ما يلتزم التجار وارباب البهايج
 لمقاتل الخامسة
 في حقيقة الخطايا بتمييزها وهي ثلث وقول

الخطايا الاولى

الخط الاول في الخطية عموماً وهو ثلثة اجزاء
 الخط الاول في ما هي الخطية
 الخط الثاني في انه متى تعد الشهوة والذات خطاً
 وهو فرعان
 الفرع الاول في ما هو خطا الشهوة الرديه
 الفرع الثاني في صلح الله الدرة اليسيرة مع قبول الارادة
 تعد خطا دائماً مع قهر زمانها
 الفرع الثالث في تمييز الخطايا بالنوع وهو فرعان
 الفرع الاول في ما هي الخطايا المتميزة نوعاً
 الفرع الثاني في ما هي الخطايا التي تمتاز عذراً
 الفصل الثاني في كيفية تجزي الخطايا الى ممتدة وعرضية
 وهو ثلثة اجزاء
 الخط الاول في ما هي الخطية الممتدة والعرضية
 الخط الثاني في انه باية انواع تغير الخطية العرضية ذاتاً
 والفعل والمجرى عن الخطا خطاً ممتداً بالقرن
 الخط الثالث في انه يكون الخطية الممتدة من غير اثرها تغير
 عرضية بالقرن
 الفصل الثالث
 في الخطايا الرئيسية بطريق الافراد وهو شيعته اجزاء

الحج الاول في الكبريا
الحج الثاني في البعل
الحج الثالث في الانشراح
الحج الرابع في الحسيد
الحج الخامس في الشرة قثمان
الحج السادس في ما هو الشرة
الحج السابع في التكر
الحج الثامن في الفصيص
الحج التاسع في الكتل

المقالة السادسة في اسرار البقية المقدسة وتنقسم الى ست ابواب الباب الاول

في الاسرار ايجالاوه واربعة فصول
الفصل الاول

في ذات اسرار الفهد الجديد وهو حزان
الحج الاول في ما هو الشرة
الحج الثاني في مادة الاسرار وصورته ما هي ما الذي ينبغي حفظه
الحج الثالث في اسرار وهو حزان
الحج الاول في ما هو المطلوب من الخادم ليكمل الشراعي يريته

الحج الثاني

الحج الثاني في ما يطلب من الخادم في جوار خدمته الاسرار الهية
الفصل الثالث
في تناول الاسرار وهو حزان
الحج الاول في ما هو الاستعداد الواجب لتناول الاسرار على الصحيح
الحج الثاني في ما هو المطلوب لتناول الشراستحقاق وتحصيل النعمه
الفصل الرابع
في مشبهات الاسرار
الباب الثاني

في اليهوديه والتبوت وهو ثلث فصول
الفصل الاول

في اليهوديه وهو حزان
الحج الاول في ما هي مادة اليهوديه
الحج الثاني في ما هي صورة اليهوديه
الفصل الثاني

في خادم اليهوديه وهو السبع اجزا
الحج الاول في من هو خادم اليهوديه

الحج الثاني في هل انه يطبخ الخاد اذا اعد اثنان شفعان واحد ام لا
الحج الثالث في من هو الذي يكون قبل الخاد

الرابع في حقا القمار وهو زرعان
المرح الاول فيما ينبغي حفظا برئبت القمار
المرح الثاني في ما هو الاثبات وما الذي يجب عليه

الفصل الثالث

في سر التثبيت بالميرون وهو تلت اجزا
الحل الاول في ما هي مادة السر وموزنه
الحل الثاني في من هو جاد التثبيت ومن هو قابله
الحل الثالث في ما هو ضرورة التثبيت وكيفية طقسه

الباب الثالث

في القربان المقدس وهو اربعة فصول

الفصل الاول

في ذات القربان المقدس وهو شبعة اجزا
الحل الاول في ما هو القربان المقدس
الحل الثاني في ما هي مادة القربان
الحل الثالث في انه اي خبر يجب اذ اقاله ليكون مادة القربان المقدس
الحل الرابع في انه اي من يلقب استعماله في القداس
الحل الخامس في ما هي الشروط الواجب حفظها في مادة القربان المقدس
الحل السادس في ما هي صورة تقدس القربان
الحل السابع في انه اي من يمكنه ان يقدس القربان المقدس

الفصل

الفصل الثاني

في القلة المقدسة القربان المقدس وهو جزان
الحل الاول في من هو موزن القربان المقدس
الحل الثاني في ما هو الاستعداد الواجب على الكاهن لكي يتناول المقدس بالواجب

الفصل الثالث

في الشخص القابل لتناول القربان المقدس وهو تلت اجزا
الحل الاول في ما هو الاستعداد الفوري لتناول القربان المقدس ومجته النفس
الحل الثاني في ما هو التدبير الواجب من حيث الحك لتناول الاشرار باستحقاق
الحل الثالث في ما هو مقدار التناول لتناول القربان المقدس

الفصل الرابع

في القربان المقدس من حيث انه ديكمة وهو خمسة اجزا
الحل الاول في ما هو القداس وما هو الذي يجب على الكهنة بحقوقه
الحل الثاني في انه بمن يجب ان توجهه قامة القداس
الحل الثالث في اي وقت من النهار وكيفية عمل القداس
الحل الرابع في اي مكان يجوز عمل القداس
الحل الخامس في ما هي الاسرار المطلوبة لعمل القداس

الباب الرابع

في سر الاعتزاز وهو تلت فصول

في ذات السر وهو اربعة اجزا
الحل الاول في ما هي مادة الاعتزاز وصورته
الحل الثاني في ما هي مادة التدايم والمطلوب في الاعتراف

الخ القالت ما هيبة الاقرار بالخطايا ويقسم الى اربعة فروع
 الفرع الاول في هل انه يلزم ان يكون الاعتراف كاملا لما به
 اي ان يوضح المعترف خطايا كل ما
 الفرع الثاني في انه متى دفع الاعتراف الاكمل عبريا
 الفرع الثالث في ما هي بقية شروط الاعتراف
 الفرع الرابع في انه متى يكون الاعتراف باطلا لا يكتفى بشي
 الخ الرابع في وفي المتأون موعان
 الفرع الاول في ما هي ضرورية وفائدة التأون
 الفرع الثاني في فاعق الخطايا بالكتب الفرائد وهو بيان
 الركن الاول في ما هو معنى الفزان وما يطلب لفحته
 الركن الثاني في كم هي انواع الفزان وكيف يختار الايوبيلوماي
 فزان الله المقدسه غيرها
 الفصل الثاني
 في فادوم سر الاعتراف وهو ثلث اجزا
 الخ الاول في من هو فادوم سر الاعتراف
 الخ الثاني في ما هو ثبوت الكهنه ومن يوفد
 الخ الثالث في ما هو سلطان معلم الاعتراف وما هو وجه تسميته ومن
 الخ الرابع في ما هو حق الخطايا ومن له سلطان ان يحظر او يذن بالخطايا
 الخ الخامس في ما هو الواجب على معلم الاعتراف
 الخ السادس في ما هو المطلوب من معلم الاعتراف من العلم والفضيل

التمهيد الثالث

الفصل الثالث
 في لواحق الاعتراف وهو بيان
 الخ الاول في ما هو غتم الاعتراف ومن يلزم به
 الخ الثاني في ما هو الامر بالاعتراف وكيف مقدار الالتزام به
 الباب الخامس
 في مسحة المزمور والكهنوت وهو فعلان
 الفصل الاول
 في ما هي سر المسحة
 الفصل الثاني
 في الشروطية وهو بيان
 الخ الاول في ما هي الشروطية واي ما هي مادتها وكيف درجة هي
 الخ الثاني في ماذا يطلب من المتدين بشرط
 الباب السادس
 في سر المنيحة وهو ثلث فصول
 الفصل الاول
 في غتم الخطية اي الاملاك وهو ثلث اجزا
 الخ الاول في ما هي الخطية
 الخ الثاني في ما هو التزام الخطية وكيف مقدارها
 الخ الثالث في كيف يصير النكس

الفصل الثاني

في الرجة وهو ثلث اجزا
 الح اول في ما هي الرجة وما هي مادتها وسورتها وادامتها
 الح الثاني في اشتغال الرجة
 الح الثالث في انه هل يجوز الهجر واي سبيل يحل ذلك
 الفصل الثالث
 في مواضع الرجة وهو اربعة اجزا
 الح الاول في ما هي المواضع المأمنة منها
 الح الثاني في ما هي المواضع المبطلة للرجة
 الح الثالث في كيف تصالح الرجة بالاطلة
 الح الرابع في متى له استطاعه على كل المواضع واي سبب يجوز عليها
 المقالة السابعة
 في بيان التباديل الكتابية بوجه العموم هو تحت فصول
 الفصل الاول
 في تعريف التباديل الكتابية وهو تحت اجزا
 الح الاول في ما هو التباديل الكتابي
 الح الثاني في ذكر اقسام التباديل الكتابية
 الح الثالث في تحصيله ان يودب بهم التباديل الكتابية
 الح الرابع في دلالة كل واحد من التباديل الكتابية
 الح الخامس في ذكر من يتطهر على الحل من التباديل الكتابية
 الح السادس في كيفية اعطاء الحل من التباديل
 الفصل الثاني

الفصل الثاني

في الحرم وهو اربعة اجزا
 الح الاول في ما هي الحرم واقسامه
 الح الثاني في ذكر التباديل التي توجب الحرم الصغير وفي ذكر مفعولاته
 الح الثالث في ذكر مفعولات الحرم الكبير
 الح الرابع في ذكر التباديل التي توجب الحرم الكبير وهو تحت فروع
 الرجة الاول في ما هي الحرمات الغير محفوظة
 الرجة الثاني في ما هي الحرمات المحفوظة للاساقمة
 الرجة الثالث في ما هي الحرمات المحفوظة للباغاة براءة المشا
 الرجة الرابع في تمييز الحرم الواقع على فارب اهل الكريوس
 الرجة الخامس في ذكر الحرمات المحفوظة للباغاة براءة المشا
 الفصل الثالث
 في المنع والزنج عن الدرهم وهو تحت اجزا
 الح الاول في ما هو المنع وهم من اتسلمه ومن ابن ترق كنيته وميته
 الح الثاني في ما هو المنع بالوجه الخطوي ومن يتدخل على الحل منه
 الح الثالث في ما هو المنع عن الدرهم ومن يقدر على ذلك ولا يثبت يجوز ذلك
 الفصل الرابع
 في ربا المكان وهو تحت اجزا
 الح الاول في ما هو ربا المكان وهم من اتسلمه
 الح الثاني في ما هي مفعولات الربا المكاني

الحوادث في من يدر ان يربك هذا الربك ومن يستطيع فكه.

الفصل الخامس

في العبر الكناشي وهو فقهه ابراهيم.

الاول في ماهو العبر الكناشي

الوالاني في انه كين يشقة الانسان في العبر الكناشي وكين يزول عنه.

الحالث في ذكر مقولة الخ الكناشي.

الحال الرابع في ماهو العبر الكناشي عن الرب والخطا.

الحال الخامس في ذكر العبر عن نقص.

تنبيه

اعلم ايها القاري ان هذا الكتاب قد قوبل حديثا على امله.

المستخرج عنه وذلك لما وقع به من العثر في الميب عن عدم اقتراش.

الكتبه والمقابلين وقت فهم الخاضعين والمطالعين بل ما كان.

حاصلا عليه من الافتقار المودي الى الخلل والافتقار الذي لم.

يترأى وضمة الحق والخطا فلهذا لا اعتمد على ما تقع عليه.

من شكاك المصلحة التي لا تجد بها الضمير والمقدم ولا هذا الترتيب.

بل الممول على هذه النسخة التي بدل الجهد يضبطها وموافقتها.

لاضها بحسب الامكان وبالله التوفيق وهو المستعان

بسم

بسم الله والافت والربح القديس الاله الواحد امين

المقالة الاولى

في القاعدة السامال الشريعة وهي بابان

الباب الاول

في القاعدة الباطنة اي الفير وهي تلامت نصول

الفصل الاول

في ماصية الفير وكيفية التملك به ونحوه فرادا

من ماهو الفير وكين يجب اتباعه ان الفير هو قتل عقلي حكم به

علي امر اهل حيب استماله او تركه نظرا الي تلك الشرط التي يظهر

للعقل بها لقولنا انه خير ام شره وذلك يكون على ضربين احدهما بطريق

الامر والاخر بسبل الشورى والفير غالبا مستقيم ويحلر صوابا لكنه يخرج

ايضا ناعن التتامة ويحكم خلاف الصواب اعني يرا الخير شر او الشر خيرا

ويدين هذا مطلقا انه يعود من يتبسمه الي الفلأ وبقدر علي نوبت اما

يحول اختياره مذموم وهو ما يستطيع الانسان انزاله فاما يحوّل افطاري

مذموم وذلك متى لا يستطيع الانسان ان يطلع علي غلطه فاما

اكثر لاريت وما التاني لا يدا ثمالا ويرعي مستقما بالتبقي

هذه اتباع له فبينه وبين الانسان ان يتبع لافيه المقيم على
المطلق فقط بل غيره بالغية الثاني الميرستيم ايضا اعني به المضطرب
لكونه اذا امره بغير ما اوتوه له وغالته فانك فطري ضد ذلك التي
المرتب في عقلك وقولنا انه يجب اتباع الغير المقيم لانه اقرب
قواعد الارادة البشرية: وصيت انه صادر عن القاعدة الاولى
لجميع الافعال البشرية اعني به الناسوت الالهى الانبى وقولنا
بغيرنا اتباع الغير المقيم باضطراب لان العقل اذا اظهر
لك غير الصورة ثم وحققت انه كذا فان ارتضيا بفعله: فتكون
قد ارتضيا بالشر لا ريب وانطقنا بقول لانه المرتب في عقلنا
وقد قال الكتاب المقدس ان كلما لم يكن من ايمان فهو اسم فقط
والحال ان اليمان هنا عبارة عن الغير كالمفسر ذلك اما الذين
ومثل ذلك اذ الراك شر استل خير وقد اوتوه بفعله: فان
لم تفهم فتكون مخالفات تلك الوصية عينها وقد قال علما
اللاهوت ان العقل بعد خيرا او شر اباضا فته الى موضوعه على
خوما كنه العقل للارادة بشروداما: فيتلخص من ذلك اولاً ان

من توهم ان ذلك الخارج عن ولم يعرف انه يخطئ ضد الشاعه
تانيا اداطن اصدان يصح خيرا ادا كرت وظنى فتريبه
من خطر الموت فان لم يكدب ويخلصه فقد اخطا ضد المحبة لما
من اعتراه شك بطلان شات العقل الاضطرابية وظنها خطأ
فليس كذلك اعلم ان الغير المقيم بالجهل المدوم ادا توهم
بامر اهل انه منهي عنه وامر به فان فعل ذلك الامر ولم
يفعله يخطئ وقولنا ادا لم يفعله يخطئ انه اولا لم يتكلم
جب قاعدة الافعال البشرية التي هي الغير تانيا لانه
اذا تكون الارادة بحالها بما يجب عليها ان تتبع حكم العقل
لانه فيما ان الغير المخل لجهل حكم بان هذا الامر منهي عنه
ارما موريه فلا يمكنها ان تنعطف

تنطق بوجه العقول والصواب الى ما يظنه حيث
 ان العقل لم يكشف له هذا الوجه وتولنا
 اذا فعل ذلك يخطي لانه كما علمت كل المخلوقات ما يري
 تو ما اللاهوتي ان الجهل المدعوم لا يبرر من الاثم ولا انه
 يفي تحقق امكان نزع هذا الجهل فلا يثبت في الدنيا
 الذي يطرد عنه يكون اختيارا ويا هو بالحق اثم
 فينتفع من ذلك اولا ان من يظن بجهل مدعوم انه لا
 هذا الكذب او من السرقة لا يستغفر من القريب من الموت
 وكذا في السرقة واعتسب ذلك خطأ فانه لا يخطي
 على المخلوقات اضطرار او كونه غير مدعوم باختيار
 اضطرار الفتن لا يبرم بما يستلزم اي باطل
 هذا الجهل وانه لا يبرم مدعوم لا يكون ابتداء
 من الخطايا بل بعد الضيق للمدعوم فلا يبرم بالخطا
 هذا الشرط في الاعتراف بل يكفيه القول لنا فعلت
 ضد الوصية فلا يبرم الا لاجله لكن الاثم يبرم
 لدفع الشك والاثم يبرم كما في ذلك بعض العلماء
 المحققين

تنطق بوجه العقول والصواب الى ما يظنه حيث
 ان العقل لم يكشف لهذا لك بهذا الوجه وتولنا
 اذا فعل ذلك يخطي لانه كما علمت كل المخلوقات ما يري
 تو ما اللاهوتي ان الجهل المدعوم لا يبرر من الاثم ولا انه
 متى تحقق امكان نزع هذا الجهل فلا ريب في ان
 الذي يصدر عنه يكون اختياريا هو بالحق اثم
 فينتج من ذلك اولا ان من يظن بجهل مدعوم انه لا
 هذا الكذب او من السرقة لا يستغفر من القريب من الموت
 وكذب او سرقة واحتسب ذلك خطأ فانه لا يخطي
 على الاطلاق اضطرارا لكونه غير مدعوم باتباع غيره
 او مخالفة الحق الكذب يلزم بما يستلزمه اي باطل
 هذا الجهل وازالة الله لا تجعل له حرم لا يجوز اتباعه
 بل من اخطأ باتباع الصغير المذكور فلا يلزم من اخطأ
 هذا الشرط في الاعتراف بل يكفي القول لنا فعلت
 ضد الوصية فلا يثبت الا لاهية لكن الاصول بيانه
 لدفع الشك والاشقياء كما في ذلك لبعض العلماء
 المحققين

الفصل الثاني

في الضمير المشكك عموماً والمشكك خصوصياً وهو ثلثة اجزا
وقفاً موقفاً للكنية لا قيم برسم الكنية المبدأ الطائفة ليكن يا فخر حكم
او الثاني
الجزء الاول

س ما هو الضمير المشكك وكيف يجب السلوك به
الشك هو توقف حكم العقل في امر خط له وهو على نوعين
احدهما عام وهو متي صدر الشك بوجه شاع مثلاً هل
يجوز التصوير او الكتابة في ايام الاعياد ثانياً خاص
وهو متي صدر الشك بامر جزئي معين مثلاً اذا شك
احداً هل يجوز الكتابة في العيد الفلاني او مع الظروف
الفلانية فنقول ان الذي يفعل امرًا بضمير مشكك
خصوصياً فانه يخطي خطأ مساوياً بالاشكال والنوع الخطي
التي يشك بها قولنا اولاً انه يخطي لانه يطوح دانه في
خط الاعم وقد سبق الشرح ايضاً ان كل ما لا يحكم
الضمير بجواز او حرامه فصدور خطا وذلك محقق
ولو ان الضمير المشكك خصوصياً لم يكن مشكك
عموماً مثلاً اذا تحقق جواز التعليم في ايام الاعياد
لكن خاف الشك هل يجوز له ذلك في زمان كذا او
مكان كذا فان علم وهو في هذا الشك فانه يخطي

قول

قولنا ثانياً انه يخطي خطأ مساوياً بالنوع والاشكال
للخطية التي يشك بها لانه يطوح بدانه في خط الخطايا
التي بهذا النوع وايضاً لان امراته تنعطف الى الخطية
التي هذا الحال حالها مثلاً ان شك ان ذلك خطا
ميتاً فيخطي ميتاً وان ظنه فراقسام السرقة فهو على
حسب ظنه واما ان شك هل ذلك الفعل ريب
على الاطلاق من حيث عدم تمييزه لحبسه فقد اختلف
العلماء بذلك فزعموا سلك مع غيره من العلماء ان
خطا ميت لكن العلم ناوياً مع اخرين لم يقبلوا هذا
هذا الرأي فيه ان من يشك بامر ما يجب عليه ان
يطرح عنه هذا الشك ولكن لا يارادته وميله فقط
بل بوجه معقول وذلك على ثلثة احوالها علمه
مقبول ثانياً لما لا يقتضيه الناس احياناً صلحاً يفعلون
ذلك خلواً من لدغ ضمير ما اتهموا به من احد العلماء الذين
الماهرين واذا وافاه بعد ذلك شك باطل خلواً من
سبب فيجوز ان التخلوا من سبب جديد وان سألنا
سائل اذا صدر الشك في الاوامر المتفاد مثلاً
هل يلزم الجلوس عند العليل في يوم الاحد او العيد

واهمال القديس. ام سماع القديس وترك العليل. في
 كيف يجب التصرف بهذا الشك فالجواب انه يجب
 ازالة الشك بحكم عقلي. اعني اختيار احد الامرين
 والاجل الذي من الرب يجب علي الفاعل او المشورة
 غيره بان امكنه تأييد ان لم يستطع ذلك لو حذره
 او خيفة من اشهار المذنب الذي عرفه بسر الاعتراف
 فليتنامل الامر بقياس العقل على مقدار الاستطاعة نظرًا
 الى الحال والحمل. وليفعل ما يراه اقل شرًا مثلاً ترك
 القديس اقل شرًا من اهمال العليل. لان سماع القديس
 وصيه كناية عليه وامر العليل وصيه الهية ناهية
 ثالثاً اذا ظهر شر الخطية على حد يسوي فليفعل ما يشاء من
 الامرين لعدم مزج. وان كان عدم محصه فيما سلف
 طرحه في هذا الشك فليندم عليه ذلك لان الفحص جليل
 لم يعد يمكنه فلا يلتزم بما لا يمكن

الجزء الثاني

من ما الذي يجب عمله اذا كان الضير مشككاً عموماً
 الجواب انه قد يوجد في علم اللاهوت قضايا تحت
 الشك والارتباب وتظهر بشكل الحق مع بعضها

بعضاً

يضاد بعض. فمن ثم يكون الانسان مشككاً بسببها
 شكاً عموماً. فلهذا يسأل العلماء هل يمكن ان يصطاح
 الضمير من هذه القضايا ويكون محققاً خصوصياً
 فيما بطلنا اذا اختلف العلماء في امر يهم وعلموا بعض
 احكام تحصيله فيستطيع كل احد ان يستشير حسب
 رايه مقبول من بعض هؤلاء كاي رايه ايمن من ذلك
 الراي ومخالفاً له ومتبوعاً من شعبة الخطا وله ان
 يترك الايمن والاثبت ويتمسك بما هو وده بشرط
 ان لا يصدر من ذلك ضرر للقريب ولا اهانة للاسرار
 المقدسة وقد اجمع على ذلك اكثر العلماء قديس اعلم ان
 الراي المقبول لابد ان يكون متصفاً بشروط خلوا
 منها لا يكون الراي مقبلاً حقاً وهذه الشروط يتقنها
 شرطان اولهما ان يكون ذلك الراي ليس بمضاد
 لقاعده من قواعد الايمان ولا الحقيقة من الحقائق
 المقبولة من بيعة الله كرسوم المجامع والاحبار
 للعلماء ولا قياساً عقلياً واضحاً ولا مخالفاً لجمهور
 العلماء باطلاً وخطواً من سبب ثقل قايدها ان يكون
 ثابتاً بقياسات عقلية له هذه وبراهين ثقلها لا

فيما بطلنا اذا اختلف العلماء في امر يهم وعلموا بعض احكام تحصيله فيستطيع كل احد ان يستشير حسب رايه مقبول من بعض هؤلاء كاي رايه ايمن من ذلك الراي ومخالفاً له ومتبوعاً من شعبة الخطا وله ان يترك الايمن والاثبت ويتمسك بما هو وده بشرط ان لا يصدر من ذلك ضرر للقريب ولا اهانة للاسرار المقدسة وقد اجمع على ذلك اكثر العلماء قديس اعلم ان الراي المقبول لابد ان يكون متصفاً بشروط خلوا منها لا يكون الراي مقبلاً حقاً وهذه الشروط يتقنها شرطان اولهما ان يكون ذلك الراي ليس بمضاد لقاعده من قواعد الايمان ولا الحقيقة من الحقائق المقبولة من بيعة الله كرسوم المجامع والاحبار للعلماء ولا قياساً عقلياً واضحاً ولا مخالفاً لجمهور العلماء باطلاً وخطواً من سبب ثقل قايدها ان يكون ثابتاً بقياسات عقلية له هذه وبراهين ثقلها لا

يشوبها ضعف بل ثابتة بهذا المقدار حتي انها تبين
ثقله لا اصحاب هذا الرأي فقط بل لكثيرين من العلماء
الذين يقاومون هذه في الشروط التي لا بد منها
ليكون مقبولا ويجوز الاقتداء به وترك ما هو اعين
منه وابعده من الخطية والسبب في ذلك لكون
من تمسك برأي هذه الصفة صفة وسلك بحسبه
فيكون قد سعى بمقول وضوابط لاقتدائه باصلي
البصيرة والعلم وحكم العقل الصافي وان قلنا
انه لا يجب الا اتباع المذهب الايمن فلكون قد علمنا
الانام عملا ثقيلًا واطرحناهم في بحر من الشكوك
لكوننا الزمانهم بالفحص عن كل امر هل هو الايمن
والاصوب من غيره ام لا هـ وقولنا انه يجوز للانسان
الاقتداء برأي بعض العلماء ولو كان مخالفا للرأي فذلك
لاننا وان تبين له الرأي المضاد الايمن من ذلك واصد
بوجه العموم فلا يمنعه عن الاقتداء به اي برأي بعض
العلماء لان هذا الحكم العمومي من اجل انه يمكن ان
يكون كاذبا وخطا ولا يجب ان يتخذ قاعده لفعله
حيث ان له معيارا اخر اثبت منه يستند عليه

هو

وهو انه في حال الشك يجوز لكل احد ان يتبع نفسه
افعله ما اثبتته العلماء الماهرون وسلموه مقبولا
ونائبا عن كل اثم ولهذا ايضا الانسان ضميره ولا
يطوح نفسه في خطر الاثم فينتج من ذلك ادلا ان
معلم الاعتراف او غيره من العلماء اذا سئل عما يجب
فعله فيستطيع الاجابة على رأي غيره من العلماء ولو
كان رأيه او كدبره انا وايمن عملا لكون المعلم اذا
كان مسموحا له ان يتبع رأيا ما فله استطاعه ان
يرد جوابا بحسبه فلهذا اذا ساله احد عن امر
يمكنه ان يجيبه قائلا ان بعض العلماء سلمه جاز
او من تبين لا يخطي ولو ان هذا الرأي لا يكون رأيه
ولا يستطيع السلوك به من تلقا نفسه والسبب
لان السائل له حق ان يقتدي برأي مقبول وبالثنا
معلم اعترافه له حق ان يكشف له حقه تائبا اذا
اراد الاعتراف ان يسلك بحسب احد الاراء المقبولة
والمعروف يقبل ذلك الرأي لظنه انه مضاد للحق
فيجب عليه حل المعترف وان امره خائبا من
الحل وهو كاهنه فيخطي خطأ ثقيلًا من جري

لي

منع الحل مستحقة ثالثا من التجا الي كثير من من العلماء
ليري معلما بصيرا ما هو ادنيا يكون مذهبه مناسبا
لمراد و كان قصده اتباع راي مقبول فانه لا يخفى
رابعا اذا امر الرئيس لمن نذر الطاعة كالرهبان في امر
ما مقبول عند البعض من العلماء وغير مقبول عند
غيرهم فيجب امتثاله مثلا ان اعترى احدا من نذر
الطاعة مرض واحسب انه ملزم بحفظ الصوم
على المذهب الامين وامره الرئيس بالاكل فيلزم من
باب الطاعة بامثال قوله لان حق الرئيس في حال
الشك واجب عليه خامسا اذا اطلعك احدا على
دعواه مع خصمه وطلب منك ان تتكلم عنه امام
الحاكم فان وضح لك الحق مع خصمه فلا يسبح لك بمساعدة
اصلا لكن اذا عاينت الامر تحت ارباب وقد يمكن ان
يكون الحق معه فيجوز لك اظهار حقه ولو استبان
لك الحق بالكثر من ذلك مع خصمه و قد مر اننا انه
يجوز اتباع المذهب الامين وترك الامين بشرط الا
يصدر من ذلك ضرر للقرين وفان خيف الضرر
فليعمل حسب قول العلماء لانهم حكموا انه في حين

وقد

وقوع الشك يجب السلوك في الطريق الامين ضرورة
فيتاخر من ذلك اوله في اعطاء الاسرار المقدسة
لا يجوز اتباع الامر الامين المسلم من بعض العلماء
بقياسات عقلية لكن يلتزم خادما الاسرار بالسلوك
في الطريق الامين لا سيما في حال الخطر من عدم صحة
السوء مثلا في سائر العباد لا بد من معاودة وصوم لا
يخاشرها شك لان الخادم وان لم يخفى باتباعه رايها
مقبولا ولم يستخف بالكرام السر لكن يكون فعلا السر
اعني بهما نحو الخطية ويطمان النية متعلقين بصحة
حادثه وصورتها فلذلك ان استعمل عوضا ما دة
وصوم مرتبا بها فيسبب من ذلك ضرر للقرين يجب
وتولنا هذا المفهومه لا في حين الضرر بل ان في وقت
الضرر يجوز العباد شريطا مع حصول الشك بصحة
مثلا يجوز العباد في ما يشبهه مخروج بما الورود اذ لم
يوجد ما عنصري ولانه اذا ما وجد شر ان وان
يلزم جعل احدهما فلك ان تختار حينئذ بين ان
اقل شر او تصنع ما يعود بصلاح القرين بكل ما يمكن
تاينا يلتزم الطبيب والجراح ان يستعملوا العلاجات

ما كان أشد نكاحاً وما كد تحقيقاً ولا يجوز لهم أن يباشروا
على سبيل التزويج العلاجات التي تليها تنبيه أن الذهب
الأمينة إذا بطل أحداهما العلتما كما مر الخبر الأعظم
أولاً من مري حدثاً جدياً فلا يجوز لأحد أن
يتبعه فيما بعده مثلاً أن كثيراً من العلماء أجازوا
حل الخاطي من بعد بعد اعتراؤه فلما حرم هذا الذي
البيان الكلي من الثامن بطل وما عاد يقبل أصلاً

الجزء الثالث الذي أتى

من هل أنت في حال الشك والاشتباك يجب السلوك
في الطريق الأمين أو لا أمين إذا صدر الشك ولم
يمكنك إلا التمسك بالخص البليغ فينبغي لا تلتزم باتباع
الطريق الأمين بل يسمح لك أن تسلك ما يلائم إرادتك
المعقوفة في أحد المذهبين الأمينة ولكنك في ذلك الوقت
مالك الاختيار وفي حال وقوع الشك حسبما قيل
يتقدم مالك الاختيار على غيره ومن يفعل ذلك
لا يعمل جهلاً لكونه شكك بموجب إرادته المعقوفة
وهذا جاز لحل أحد إذا تحقق عنده أنه مالك إرادته
كما يملك سائر مقتناه فإن أراد أحد أن يقيده سلطانه

المعقوف

المعقوف وينبغي عما هو عليه فيلزمه البيان في ذلك وإلا
فلا وار قبل أنه في حال الشك يجب السلوك في
الطريق الأمين بقوله أن ذلك صحيح في الشيء الموكد
من جانب ومشكوك به من جانب آخر وإما إذا كان
الطرفان متساويين فيلزم اتباع المذهب الأمين بطريق
الشك لا بطريق الأمر وإن مال أحد كيني يستبين
مالك الاختيار ويثبت من فاقده يجب أن ذلك ظاهر
لأنه إذا ما رأي حقه وانفجأ والذي يضاذه محتاجاً
لإيضاح فهو حينئذ مالك اختياره فينتج من ذلك
أولاً إذا صدر الشك ولم ينزل بعد الغرض عنه مثلاً
أن شككت في صوم هل هو مفروض أم لا أو هل نذرت
شيئاً أم حلفت عينا فطالما أنت مشكك فلا يلزمك
من ذلك شيء لأن فرض النذور والوصية لا يلزمان
ممن لم يتضخا والحال أنهما في حال الشك لم يتضخا
فلذلك يكون الشكك معقوف الإرادة وبعبارة ذلك
يجري الأمر إذا تحققت نذراً وشككت في وفايته فيلزمك
الوفاء لأن النذر محقق والوفاء مشكوك به ومثل
ذلك إذا شككت في وفا المصطورات الفرضية فيلزمك

اتمامها لكون الوصية ثابتة واتمامها مرتاب به ثابتا لمن
تحقق عنده انه نذر نذرا لكنه لا يعلم هل نذر كيفية
نذر مثلا ونذر الرهينة لكنه لا يعلم هل نذر الرهينة
الغلاية ام نذر الرهينة مطلقا وكذلك اذا نذر
عدم مباشرة النساء ولكنه لا يعلم هل نذر عام على
الجميع ام على المحرمات عليه فلا يلزمه ان يتم ما شكك
به الا بحسب اختياره ثالثا اذا تحقق عندك
وضع ناموس من النواميس لكنه لم يتأكد عندك هل
قبل ام لا ام انه بطل ام انت بري من لولاه فحينئذ
انت ملزم بحفظه لكون وضع الناموس محققا
وبطلانه او عدم قبوله مشكوكا به ومن قال انه
لا يلزم حفظه فيجب عليه برهان ذلك اربعا في قصد
الشرطية وشكك في سني عمر هل بلغ الي السنين
المطلوب ام لا فلا يمكن الشرطية حتى يتحقق سني
عمر لكون حق الزمان ظاهرا وحده مشكوكا به
خامسا اذا اتفق صيام في الغد وبعد الغد الا في
خامرك شك هل معنى نصف الليل ام لا فحينئذ يمكنك
الاحل لان حقك في الاحل ثابت وحق الصوم مشكوك

به

به وبالعكس ذلك اذا كان نهارك صياما ووافاك
شكك في انتصاف الليل فلا يجوز لك الاحل لان
حق الصيام ثابت وحقك مشكوك به وبحاجة
الي بيان سادسا اذا خارك شكك انك اكلت او
ابتلعت شيئا بعد انتصاف الليل فلا يجوز لك
في الغد تناول القربان المقدس لكون السنة في
عدم الغطر قبل تناول ثابتة وحقك انت مرتبا
به سادسا اذا وافاك شكك في زججه عقيب اتمامها
وبعد الغص البليغ ما أمكنك انزاله فيجوز وقت
الزججه وطلبه لانك اقتنيت امرأ بسلامة الدم ولا
يمنعك الشك عن حقك تامنا من تحقق دانه مديونا
وكان مشككا في وفادينه فيلزمه الوفا لها اذا شك
صاحب المال في استيفا حقه ففي ذلك مذهبان
قال المعلم تاروس لا يلزم المديون الوفا اما المعلم
لامان زعم انه اذا شك المديون ايضا من قبل شك
صاحب الدين فيلزمه الوفا على مقدار الشك

الفصل الثالث هـ

في الغصير المشكك والضرب باطلا وفي انه اذا

ملازمة لك ما الذي يجب عمله وهو جزو واحد
من ماهو الضمير المضطرب ج ان الاضطراب المزيج
للفنس عبثا وانما هو وهم باطل وخوف وقلق يوضع
للشخص حتى انه يحتسب الامور التي ليست بحليته
خطيه وغاما اذا اعتراك هذا الذوا تحقق عندك
انه باطل يجوز لك حينئذ ان تفعل ما يصادف ولا
يلزمك في كل وقت انك تقول لنفسك هذا شك
باطل بل يكتفيك ان تطرحه وتفعل حسب رأي مقبول
وذلك لانك بهذا الفعل لا ترمي نفسك في خط الخطية
لانك لكي يكون الفعل خاليا من الالتم فيكون حكم عقلي
يجوز له حسب رأي مقبول والحال ان الشك وهم
باطل لا ينبغي هذا الحكم الخصوصي فاذا الملح وان سال
سائل اول ما هي علامات هذا الداء فنجيب انها تتعد
اولها انك ترى المعترين به يتمسكون برأيهم ولا
يقبلون قول احد من المعلمين ويستشيرون كثيرين
منهم ولا يقتنعون برأي احد تايها سرعة انقلاب
رأيهم باد في سبب مثلا حينما تكون الصلوات
الفرضية يشكون في قراءة بعض منها ثم يتحققون
قرايتها

قرايتها ثم يشكون راجعين الى شكهم تاليتها انهم
يسعون في امورهم بقلق الضمير ولا يدرون ماذا
يفعلون لاستيلاء العار على ضمائرهم راجعين اليهم
يدققون الفحص في افعالهم تدقيقا شديدا غير لائق
خاسها يشكون في كل شيء انه اثم ولا يستريحون
اصلا مع ان المعلمين يقولون لهم انه ليس بخلا سادها
يتحقق انك في شك باطل اذا رايت ذلك انك في
شدة القلق وجرت مرات عدة ان ذلك يحصل
لك خلوا من سبب وان سال تانيا ما هي العلاجات
الشافية من هذا الداء فنجيب ان من اعتراه هذا المرض
يجب عليه اولاً ان يجاربه ولا يبالى به ووالاصوب ان
يطرح عنه هذا الفكر والقلق ولا يتأمل اصلا تانيا
يقبل بفتح معلم اعترافه ويعتمد على رأيه اذا كان
فاضلا ماهرا ولا يراجع عن ذلك كل مره بل يكفيه
ان يقبل ما اشار عليه به اول مره لانه وان اتفق
ان يكون معلمه غلط في رأيه الا انه المشكك لا
يخطئ حيث انه فعل ما يمكنه فعله ثالثا ان ينظر الى
ايد الصالحين الاخيار ويستسير كما يستسيرون

رأيا يتبع رأي العليين الموسعين الناموس لانه
 مضيق على نفسه وقاس عليها خاسبا لا يحكم بعقله
 على خطية ما وانها عمت ما لم يتحققها غاية التحقيق
 سادسا لا يفتقر من العمل اصلا لان البطالة تفلت
 العقل وتجلب اليه وساوس وشكوكا باطله
 سابعا انه يعتني بقطع الاسباب المولدة ذلك
 مثلا السوداوي يجب عليه ان يستعمل ما ينقي
 السوداويين طبعها والعين يلمزمه ان يلازم كسر
 النفس واطراح رايه والتكبر ان يتضع ولا يتنعم
 بعقله ووالسادس يجب عليه ان يلتزم العلم والصبر
 النفس الكثير الخوف يلزمه ان يتامل صلاح الله
 وجودته ورحمته ويصدق ميقنا ان الله لا يطلب
 من الانسان اشيا ثقيلا تنفق طاقتة تامسا يجب
 عليه ان يعرف ما يجوز فعله للمشكك باطلا فان
 قيل وما هو ذلك اجبت اولا اذا هم على فعل امر ما
 لا يلزمه ان يفحص عنه فحشا دقيقا هل يجوز فعله
 ام لا وحينما يكون في اضطراب الضمير ولا يدري
 ماذا يفعل وكان ذلك الامر سالما من الخطا ولم يجد

من يستشير فليفعل مهمما امله تاينه انه لا يلتزم بتكرير
 اعترافاته السابق ان لم يتحقق بطلانها تحقيقا شافيا
 فلهذا السبب يشور المعلم لامن على اصحاب هذا الضمير
 انهم لا يعترفون بالخطايا المشكوك بها وباحوالها
 وقال المعلم صا وغيره من العلماء انهم لا يلتزمون باعتراف
 الخطايا التي لا يستطعون ان يتكلموا فيها فليت ووانهم
 لم يعترفوا بها قط والسبب في اعطائهم هذه الاجازة
 لانهم لشدة رعبهم وخوفهم من الخطية تظلم بصاير عقولهم
 فلا يستبين لهم الحق فلهذا لو فرضنا انهم لا يعترفون
 في بعض خطاياهم فلا يخطون بذلك ولا غير ملتزمين
 بذكر جميعها لاجل الضرر الجسيم الذي يحصل لهم
 من اضطراب الضمير لانه اذا كان للرجل عقل اخذ
 من هذه علي رأي المعلم كونيئك وغيره يسبح للانسان
 ان يسكت عن بعض الخطايا في الاعتراف فيجوز
 له لانه ان يفعل كذلك ثالثا لا ياذن له معلم الاعتراف
 ان يوضح شكوكه مرة ثانية بعد ما سمعها منه بالاعتراف
 السابق بالتفصيل وان لم يفعل ذلك فلا يكون
 قد سد باب الشك

الباب الثاني

في قاعته لا فساد للبشرية المظاهرة أي الناموس

الفصل الأول

في ماهية الناموس إجمالاً وفي كيفية الالتزام به ويقسم إلى أربعة أجزاء الجزء الأول من ماهية الناموس ج. الناموس أو الوصية هو قاعدة مستقيمة للعلل والتركيب ويمتاز الناموس من الوصية بهذا وهو أن الناموس يكون للجميع عموماً والوصية أو الأمر لبعض فيتلخص من ذلك أولاً أننا غير ملتزمين اضطرارياً بحفظ الشور بل اختيارياً أما الناموس والأمر ملتزمون بحفظهما لكون الشور مرشداً فقط والناموس مرشداً وملزماً ثانياً إذا كان الناموس منزهاً عن الاستقامة ومضاداً للعدل والمعتقد فلا يلزم حفظه ثالثاً إذا كانت استقامة الناموس مشكوكاً بها فيلزم حفظه لكون

واضح

واضح الناموس حق في الضرر ثابت ومعلوم وتبديره يعود على الرعية واستقامة الناموس مشكوكاً بها ويمكن أن يكون له سبب لاقتضاه الرعية فلاجل ذلك قال المفكر سواريز أن الناموس هو أول امتثال غير عادي يجب امتثاله والخضوع له لأنها إذا اطلقت العنان لكل أحد فتتبدل أسباب مقتضاه بموجبه للشكوك رابعاً الجماع المظالمون إذا تسلطوا واحتلوا الجماعة فيلزم الرعية حفظ نواحيهم وأنه قيل إن الذي يفرض من الحاكم للظالم غير الحقيقي هو بطلان فحجب الحاكم الجائر إذا قبلت الرعية ليس هو كذلك ولا صادراً عنه للظالم فقط بل عنه وعن الجماعة المحقة له ولا ينافي ما دامت محقة له فإنها تمنح سلطان السيلسة وثبات نواحيه خلافاً لا يلزم حفظ الناموس من مالم يناد به

الجزء الثاني

من كم هي أنواع الناموس ج. إن الناموس ينقسم أولاً على نوعين أحدهما إلهي ويصح إماراً بالخير والشر سلبياً ويصح نهيًا عن الشر والفرق بينهما أن الأمر

يلزم ابدا وليس في كل او ان نحو الرام المواليين فانه
 يلزم ابدا لكنه في اوقات معلومه اما النهي يلزم
 ابدا في كل وقت لقولك لا تخلف كادياتنا يقسم
 الى طبيعي ووضعي فالطبيعي هو حكم عقلنا الذي
 بواسطة النور المنقسم فينا من خالق الطبيعة نحكم
 به علي ما يجب عليه لو تركه لقولك يجب علينا عمل
 الخير ويلزمنا ترك الشر من هذا النص العام تنتج
 نصوص اخر خصوص صيده مثلا ان العباد له
 واجبه وكذلك عدم اذيت الناس وتصد
 منه ايضا وصايا الله العشر ما عدا حفظ السبت
 والوضعي هو الامور بما يختار من الله او من
 البشر ومتعلق بامراتها المتوقفة كالموردية وصوم
 الاربعين المقدس وامثالها وسبيلك ان تعلم
 ان الوصايا الوضعيه يمكن تغييرها والطبيعيه
 فلا والوضعي يقسم الى الهي وبشري والالهي يقسم
 الى الناموس العتيق والي الحديث والناموس
 العتيق يتضمن وصايا اديبو طقسيد وشرعيه
 فالاديب تهذيب الاخلاق والطقسيد لتحسين

الحديث

الحكم والشرعيه لقيام العدل والناموس الحديث
 يشمل علي الاوامر المنسوبه للايمان والامر بالبيعه
 والناموس البشري يقسم الي اوامر كذا يسير سمها
 البيعه علي السنن الابا المعظمين والجامع المقدسه
 والي ديونيه منسوخه من الملوك والحكام العالميين

الجزء الثالث

من اجل يلزم حفظ الناموس البشري الشرعي دون
 قبول الرعيه قال بعض علماء الشريعه والملاهيه
 انه لا يلزم لانهم زعموا انه لا يوضع ناموس الا وفي
 ضمنه هذا الشرط اعني ان قبله الرعيه اما الراي
 الا صوب ان لو امس الحكام ذوي السلطان المطلق
 ليست بموقوفه علي قبول الرعيه ورضاها بل جلد
 ما ينادي بها بوجه لايق ليحال يجب علي الشعب
 حفظها وقولها والهي ان امس الجبر الاعظم
 لانه استمد سلطانه لا من الشعب بل من المسيح
 نفسه فينتج من ذلك او لا انه يجب علي الابقائه
 بموجب درجتهم ان ينادوا بامر للياسا في
 ابرشياتهم وان يلزموا الرعايا بحفظها كما يجب

ممتا فانه لا يخطئ كذلك ومثلا ان قال لا احدا يتكلم
 كلمه ولا ياكل فجلدوا مثاله ذلك ولا من مثل هذه الامور
 من الخفيف لا تلزم بتعديها بحرية الخطا الميت
 حتى الباربي تعالى نفسه لا يلزم عبده بمثل ذلك
 في شي ديني هكذا ثالثا ان الامر الخفيف يعود ثقبلا
 لوقوع اسباب ما ومثلا احتقار امر عينه او صدوره
 شركه واذا حصل من حفظ الامور خيرا عظم يرب
 الربيع للغايت المقصوده من الواضع لا يفتقر الى هذه
 الامور تكون مخالفت خطا ممتا لان لكل ادم من
 شجرة الفرووس كان من داته امر خفيفا لكنه استبان
 عظمها بنسبتة الى الغايت المقصوده منه تعالى رابعا
 اذا كان الامر ثقبلا فيستطيع الربيع ان يامر به
 بالترام الخطية العرضية فقط ولا من مثلها يمكن ان
 لا يامر هكذا يمكن ان يامر تحت اصغر الخطايا وان سألنا
 سائل من اين ينتبين لنا اننا ملتزمون بهذا التام
 الترام من يخطئ مخالفت خطا جسيما او خفيفا فوجب
 اولاً ان كانت مادة الامر ثقبلا وانما لم يظهر
 كيفيت الالتزام بد ثانيا اذا كان الامر بكلام صعب

هم ومثلا اذا قال الربيع نامرا ونهي بحسب الطامع
 او اللبس او اللغزان واوانه يقابل نامرا او اكلينا
 قاطعا لازما ومثاله فذلك ثالثا الوعيد بالعقوبات
 القادحة لمن تعده كالخروجات واللعنات الابدية
 والقطع والنفي المبريد والقتل وما شاكل ذلك
 رابعا اذا كانت العادة مستمرة هكذا عند العلماء
 للتائمين الله لكون العادة هي ترجان التواميس
 كما يشاهد في نصوص الاموال والقطاعات وما
 اشبه ذلك من العوايد المستمرة عوميد كانت او مكافئة

الفصل الثاني

في الاشخاص الذين يلتزمون بعبود الانوار وحفظها
 وهي اربعة اجزاء الجزء الاول
 من يلتزم بحفظ الاوامر فوجب لكل انسان
 من الربيع بالغ السن دي عقل يلتزم بها ويخطئ
 بتعدي اياها وقولنا في عقل يترتب بها المجانين
 الى رحمان ما الدين وان كانوا يلتزمون بها الا انهم
 لا يخطئون بتعديهم اياها لعدم انتباههم وعينهم

واختيارهم للاختيار في السبب فهو أولا لان الامح
من حيث انه من شدة ليرى وضع الامن كان ذا عقل
ثانيا لان الطاعة لا تجب للمعالي اصحاب العدل
والاعتبار والاجتهاد لان من لا يتميز لا تعدد ذلك
اقا. فيتخرج من ذلك اولا ان وضع الناموس
يلتزم به التزاما يوجب عليه عقابا ان خالفه للز
يجب عليه ذلك من وجه الارشاد واني يكون نوعا
وسما للزوم تحت طاعته ولا يملك بالمراس ان
يكون مطابقا لعضايد واما في العهود فيلزمه
ما يلزم الرعية ثانيا الامم الغير المومنين والموعوظين
لا يلتزمون بالاوامر الخنايسية واما الاراقدة فمن
حيث انهم دخلوا بالعهود تحت سلطان البيعة
فيلتزمون باوامرها ثالثا ان الاولاد الذين بلغوا
اشدهم يلتزمون بنواميس البيعة التي يمكنهم حفظها
كالاعتراف برب في السنة والامتناع عن الزفر في
بعض الايام وحضن القديس في الحدود والعباد
ويحيطون اذا تعدوا ذلك ولكن لا يحكي عليهم
للعقاب الا اذا بلغوا كمال التمييز اعني ان

الذكور

الذكور يكونون ذوي اربع عشرة سنة والانايت
اثنى عشر سنة الجزء الثاني
من حكم الفريالترمون حفظ نواميس او طائفتهم في
حين غيا بهم عن حاج لان الامر ينقسم الى نوعين عامر
وخاص فالخاص يلزم في الحظف فقط ومثلا في مدينة
ما وحده منسوب لبعض الخنايس وما ضاها ذلك
والعام يلزمها الكنيسة جميعها او غالبيتها تبنيها
اسم القربا يطلق خاصه علي من سافر الى مكان
ولم يعقد السكني فيه بل قصده القيلم هناك
اياما يسيرها وبرهة من الزمان كصنيع التجار
وغيرهم فاذا اقر من ذلك فبقوله اذا ان القربا
لا يلتزمون بحفظ النواميس والاوامر السابقة
ذكرها لان النواميس السابقة ذكرها اليك
من غير ذاتها تنسب الي الخيانة وتبطلت به
فلذلك لا يلتزم الامم قطنة وكما تخرج من الكلام
الذي يتخرج الامم به لان ملخص يكون هكذا
فليكن عهد في المكان الغلا في وقد قيل في المثل
ما دمت مقيما في رومك فاسلكك كيا هلهه وقال

العلم لا مان ان الناموس الكافي لا يلتزم به من كل
 سائما في مكان معاف وكونه يعادل الحكم الخارج
 عن البلاد فيتخلص من هذه الجمل او لا ان الاستيفاء اذا
 وضع من كل مثله كل من يلعب بالزار في اورشليم و
 فلا يلتزم بذلك من يلعب في مكان معاف من حكمه
 تائما اذا كان احد في يوم عيد او صوم في مكلف
 معاف او خارج عن بلاده وليس هناك عيب ولا صوم
 فيجوز له العطوف والعمل نفسه بحقق ما قبلناه في اوامر
 الناموس العام اذا بطلت في مكان ما اولم تقبلت
 او نعت الموهبت تعني عنها فذلك من معفي الى البلاد
 الا في حجة مسوح له اكل الزر يوم الاثنين والخميس في
 ايام ايام الاربعين قالوا انما خرج احد سحرا من موضع
 لم يكن فيه صوم فيجوز له اكل اللحم هناك ولو ان
 وصوله الى بلاده يتم في انتصاف النهار بحيث يوجب
 الصوم ولا يعود ملتزما بالصوم مطلقا بقية ذلك
 النهار لان في كل سحرا وبل يلتزم بالانتصاف من اللحم
 ان امكن ذلك الجزء الثالث
 من هل الغلبا الذين يحولون يلتزمهم حفظنا على

الامان

الامان التي يوجدون فيها قاله لثيرون من العلماء
 ان هؤلاء المذكورين لا يلتزمون بها بل بالاولى والخصوص
 بهن الامان المذكورين او بالاولى وسواهم وصاوا اخرين
 غيرهم فذهبوا الى عكس ذلك والعقد في عندهم ان
 هو انهم ليسوا تحت حكم البلاد ولا تحت الواضعين
 هذه النواميس وان قيل فاذ لم يلتزموا هؤلاء بنواميس
 الامان التي لا يجنبون فيها فيلتزمون بها لناموس
 العام فقط فيجب ان ذلك مسلم ولا باس بدوات
 رادنا ايضا انه قد جرت العادة في تعديهم اذ
 عصى فيجب ان ذلك صاوا بحسن الحسنة والتدبير
 ليلانهم الناموس من عدم عقيل الخالين قولنا
 انهم لا يلتزمون غالبا لانهم يلتزمون ببعض الاوامر
 التي لا يمكن تركها الا بانفساد ضرر لاهل ذلك
 المكان فبطلنا مما مضى من اول ان هؤلاء المذكورين
 غير ملتزمين في تلك البلاد بحضور القياس في
 اعيادها والابا لبطاله عن العمل ولا بالاصوام
 المحصورة بها اذ الممكن هذه الاشياء ما موصى
 في بلادهم وذلك بغير احد مدور الشك

مهم

فان صعد من ذلك شك جاز للاستقراء ان يعاقبهم
 تأييداً لا يسمع للفرع يبيع القربان يدين المسلم الواقعي
 ولا اهل السلاج في الدليل وما مثلك ذلك اذا اذني
 الحاكم عنده واعلم انه اذا اهل بعض اوامر من التام
 العلم في بلادك ثم مضيت الى مكان محقق في
 تلك الاوامر فلتترجم بحفظها وذلك لان الناس
 العام المشايخ يلزم اليهم خلقاً من اعتيادها ان هكذا
 اذا اتيت الى من بلادهم سمعوا اهلها ايها باطل العلم
 في بعض ايام معينه وبلغته اليه بلاد اخرى غير مسموع
 لها بذلك فلا يجوز لك اكل اللحم لان هذه الحجة محطلة
 مكاناً فقط لا شعبة من هذه هي ان لا يكون
 في الجرح الرابع
 من هل يلزم للفرع باوامر الناس من العلم اذا اهل
 حفظ حيث هم مقيمون انهم لا يلزمون بحفظها القيام
 حق البلاد المطلق ذلك لسانها فينتج من ذلك
 اولاً اذا اتي انسان الى بلد يترجم اهل فيها في
 بعض ايام لم يسمع في بلادهم في اكل اللحم في
 وان كانت في بلادهم غير جائز فاما اذا وافى احد

من

من بلاد قبا بعد الحساب العتيق الى بلاد تابعه الح
 الحساب الجديد وكان قدومه في حياض الاربعين
 فهو زلزال اهل الزفر قبل ان يتم صيامه علي راي العالم
 سانسيس ولكن الراي الاصح بل ان يتم صيامه
 وان كان اتيان من بلاد الهراطة الى بلاد الحاقوليين
 التابعين الحساب الجديد فليكن يسلك معهم لان ذلك
 السلك عنده واحتراماً للبيعه المقدسه

الفصل الثالث

في كيفية حفظ الاوامر وهو ستة اجزا الجز الاول
 من هل يجب امثال الاوامر حباً بالدين قد يمكن
 امثالها خلقاً من فعل المحبة الالهية ان لم تكن هذه
 من ذات الامر مثلاً كالامور في المحبة الالهية عينها
 والحبيب في ذلك اي السببه في انه يمكن امثال
 الامور خلقاً من فعل المحبة هي لاننا ملزمون بذات
 الفعل المحتوي في الامر مثلاً في الامور الالهية
 فاننا من بقصد معين لا بكيفية الامثال ولكنه
 قد اتضح ان القاعل لا بد من ان يداخل فعله محبه

د

الا هيب ليعتق بذلك الفعل المكسوت . حسب ما يهتف
 الرسول الاله في قايلا وان انا تكلمت بلغات الناس
 والمليكة ولا تكون في عجب فليست انا شيئا فاتفق
 هذه الجملة او لا انه اذا لم يام احد او سمع قايلا بقصد
 امتثال الوصية . ولكن لا جبا بانه وطاع له . بل اجل
 الجهد الباطل او المرقص فانه امتثل الوصية ونجح بالذات
 ولو انه خالف الامر بقصد مري قايلا قد يعلم وفنا
 ندر او حلف او قانن اعتراف بفعل ما يداخله خطا بغير
 اليه .

الجزء الثاني
 من هل قصد تكميل الوصية في حال امتثال الاوامر
 مري لها ام لا . ان غير مري كون الناموس
 انما يامر بامثال الفعل الظاهر للاختيار كاستماع
 القديس . ولا يامرنا بفعل اخ باطن لتكمل الوصية .
 وقد قيل ان الوصايا تقتضي اتمام الامور الظاهرة
 فقط فيتاخذ من ذلك او لا . ان الذي يصنع شيئا
 مامورا مع عدم علمه بذلك . كحضور القديس فيهم
 عبيد فقد تم الوصية . ولا يلتزم بسماع قداس اخ
 بعد علمه بذلك . لانه قد امتثل الذي امر بفعله

ثاني

ثانيا قد وفاندرم او قسمه او القانون المفروض عليه .
 من لم يحط في بانه حين فعله انه ملتزم به . لكن
 الله والاقسام وما ضاهاها في مقام ندم
 جزية لا تلزم الا بفعلها فقط .

الجزء الثالث

من هل يفي حق الوصية من فعلها بقصد عدم وفائها
 . ان قد يفي علي راي التواضع لان الوصايا
 انما تلزم بذات الفعل المأمور فقط . فيتضح ان الفعل
 اذا مرزيع الوفا ولو لم يتا الفاعل ذلك وان قيل
 ان الافعال لا تحسب الا نظر الي قصد فاعلها
 نجيب ان ذلك صحيح اذا كان الامر تحت تصرف
 فاعله وان اردف المقال ايضا ان من كان عليه
 لشخص ما يتقرب دين . واعطاه ما يد بوجه
 الهدية فانه لا يفي . ومثله من ندر قراءة الوردية
 مثلا فانه اذا تلاها بقصد اخر خصوصي فلا يفي
 النذر . نجيب ان ذلك مسلم لكون الالتزام المذكور
 صادرا من الواعد به . وكماله الزم ذاته به طوعا
 فذلك يمكنه الا يفي باختياره اذا قصد عدم

الرفا في حين الفعل واما الالتزام بطاعة الناس
فصدم لغاه من ارادة واضعه فلهذا يكون منتهاه
الى غاية مقصده اعني تقيم العمل المأمور فقط فيتضح
من ذلك اولاً ان الكاهن اذا تلباه فرضه بقلب فاقترع
وعمل مشئت كرها ولهذا السبب جزم علي تكميم
لوقا الوصيه فانه قد وفا فان لم يكن تانياً من سمع
قداً في يوم عيد وقصده مع ذلك انه لا يسمع غيره
ولا يفي به حق العيد فقدم الوصيه لكنه خالف وصيه
امره وحيه عسيانه لوضع الناس ثالثاً من قرأ
قانون اعتراف في حين سماع القداً او قرا صلوات
الوصيه وقصده مع ذلك عدم وفاحق العيد فهو غير
لزوم بقصد الوفا في فعله وقد تم الوصيتين

الجزء الرابع

س هل قصد امثال الفعل المأمور به ضرورة
لا قام الوصيه نعم لان الناس من وضع للبشر
فلهذا يجب اتمامه بطريقه لا يقتضي البشر فينتج
اذ امثال الوصيه الحبيب كانت او بشرية يجب
ان تصد بفعل انساني اي بارادة فاعلموا اختياراً

مع قصد اتمام ما امر به كالصوم وسمع القداً
وامثالها في بعض من ذلك اولاً ان من يحض قداً
في يوم احد او عيد وهو سكران او نائم او مشئت
للمعتل حتى انه لا يدري ماذا يفعل فاذا استجمع
الي دانه يلزمه سماع قداً اخر تانياً من مسكوفيه
الكنيسة قداً ليسمع القداً او صوم جبراً وما شئت
ذلك وفي هذا الموضع حق الوصيه من حيث ان افعال
هذه ليست باختيار وقولاً بل لان العبد لا يملك
او التلمذ اذا سمعوا قداً خوفاً من يسوع فاتهم
فانهم يتقون الوصيه ولو اخطوا بسبب ارادتهم لان
الحق لا يعدم الا اختياراً ثالثاً من يتلو فرضه بقصد
القراءه والتعليم فقط وكذلك من يحضر القداً
بنيت الفرجه او بنيت الحديث مع اصحابه فقط لا
بنيت امثال الوصيه فهؤلاء كلهم لا يتقون الوصيه
رابعاً من يصلي او يسمع القداً حيله ومكر فقط
لا يقصد امثال الوصيه ولو لغايتها اخري فانه لا
يفي ومن كون الوصيه لا تامة بالافعال المريد
بل بالفعل الحقيقي

من هل يمكن اتمام وصيتين فصلا بعد فعل واحد واما
 واحداً من بافعال مختلفة فيجب ان لا يمكن اتمام وصايا
 كثيرة بفعل واحد بشرط الا يكون ذلك مضاعفاً في نفسه
 واطع الخامس و امره و يظهر تحقيق ذلك من العاد
 الجارية و ان التزم بوفاء الصلوات الفرضية بسبب
 الكهنة والرهبان فيبقي حق الفرضين بقراء واحد
 فيتضح من ذلك اولاً انه اذا اتفق مع الاحد عياله
 اخر فلا يلتزم بجماع قماسين تائبين كان يفرق ضياً
 عليه صوم يوم من معلوم اعترافه و اتفق حدوت
 صوم في ذلك اليوم فهذا على مجرى العادة لم يفرق
 ما يلزم من القانون بصوم ذلك اليوم فقط و لان
 ذلك مخالف قصد معلوم الاعتراف و قولي على مجرى
 العادة لان معلوم الاعتراف مثلاً اذا عرف انه في الغد
 صوم و فرض عليك صوماً في ذلك فبقي الامر بمعا
 لمطابقة الفعل قصد معلوم الاعتراف ثالثاً من التزم
 بخمس وثلاثين وفي كل وثيقة ميتة غرض فاما او في
 ميت واحد فلا يكون او في كل ما عليه و انما لقيام

العدل

العدل لا بد من التعادل والتساوي بين الامرين
 والحال ان ميت لا تعادل ميالت كثيرة ولا ان لم يقصد
 الذي اعطي ان يستوفي ما له بميت واحد نجيب اولاً ايضاً
 قد يمكن ان يفي الانسان في زمان واحد ما او مر به
 من وصايا كثيرة بافعال مختلفة اذ لكانت الوصية
 الواحدة لا تعيق امثال الاخرى لكون غالب الاحيان
 لا من يحفظ اختلاف اللازمه فيفتح من ذلك ان
 قراءة الصلوات الفرضية وقوانين الاعتراف يمكن
 و فائدها مع استماع القماس في يوم الاحد والعيد
 تائبين من التزم بجماع قماسات متعددة يمكن ان
 يوفيهم بوقت واحد اذا صاروا على مبلغ مختلفة

الجزء السادس

من من خالف وصايا كثيرة بفعل واحد هل ارتكب
 خطايا كثيرة ان تجاوز الاحصاء المختلفة بالمادة
 فقط و حتي ولو كانت موضوعاً من روستا كثيرة
 بشرط ان يكون قصدهم واحداً والظروف واحدة
 فينسب اليها مخالفة فضيلة واحدة فقط ومادة
 واحدة و من ثم يرتكب فاعل ذلك خطية واحدة

لكن اذا امتازت الوسايا بالصورة فلكون مختلفين نوعاً
 وان لم تكن ما دتوا بمنازلة نوعاً وحيداً من خالفها لا ينجس
 دنياً متعدده لا امتياز البشر المحتوي في فعله نوعاً
 يتلخص من ذلك أولاً ان من ترك القديس في عهد متفق
 مع الاحد او صعد في بلوغه واقع في عيب الكبر فانه
 يخطئ خطأ واحداً فقط ويكفي الاعتراض بقوله اني خالف
 صوماً واحداً او قياساً واحداً وكون هذه الوسايا غايتها
 واحدة وهي تقدمت العبادة للنظر الى سماع القديس
 والاسماك وقهر الجسد نظر الى الصوم ثانياً من خلف الشر
 مع القسم او القدر مع الوصية الكتابية بفعل واحد فانه
 يرتكب عتين مختلفتين ويجب عليه ايضاً ذلك بالاعتراف
 لكون حفظ الشر قد اومرنا بتقييده لمعاهدتنا الله به
 والقسم التزمنا بحفظه لئلا نستدعي الله بشاهد بالزور
 فينتج لذلك ان لها غايتين مختلفتين ومثل ذلك القديس
 الذي اومرنا باستماعه لحفظ حق العبد ولو فاقه في
 مفرضاتنا انما في مزوج مع مفرضة فانه ياتم اغنيضنا
 القديس واحداً في حق امرين والتا في حق عمل الزايد
 ومثله اذا قتل احد الناس اكثر من بفرس واحد فخطاؤه

يتعدد

يتعدد علي عهد المقتولين

الفصل الرابع

فيما يعني الانسان من الخطا وهو اربعة اجزاء
 الجزء الاول

سهل عيب من الخطا عدم معرفته اذا كان عدم علمه لا يمكن
 الاحتراز منه فانه يبرئ من الخطا لان الفعل لا يجب
 انما لم يكن اختيارياً والحال ان المعرفة ان تتقدم علي
 الاختيار فان امكن الحس من عدم المعرفة لا يعني الفاعل
 من الخطا ومثله اذا كان متكاملاً في حال فعله واهل الفحص
 عنه فيرى من ذلك او لا من اجل زفر في يوم صوم بعدم
 معرفة الوصية واليوم فهذا لا يخطئ من قتل انساناً ظاناً
 انه وحش ثانياً اذا اظهر الفاعل الخطا انه جرم واحد
 فلا يذب سواء مثلاً من زفي بامرأه بجهل قرابتها فلا
 يخطئ سوا خطا واحد

الجزء الثاني

سهل الخوف يبرئ الانسان من الخطا اذا فعل احداً مما
 خطا بالذات لاجل الخوف فانه يخطئ ولكن جرم خطاه

ينقص على مقدار نقص اختياره. ولكن بعض الاحيان
 ان بعض اوامر لا تلزم الانسان اذا حصل له من حفظها
 ضرر عظيم. فحينئذ لا يخطئ اذا تجاوزها حتى فاق من سقوطه
 بذلك الخطر. وقد اتفق جميع العلماء بهذا الرأي فلا حرج
 من ذلك اولا ان الوصية الطبيعية السالبة التامه
 عن امر مري ذاتا لا يجوز مخالفتها ولا اجل الخوف من الموت
 عين تاييد ان الخوف الشديد كالموت وما شاكله يعني
 غالبا ليس الوصية الشرعية المهيبة كانت او بشرية. بل
 يعني ايضا من الوصية الطبيعية الموجبة. ومن ثم لا
 يلتزم الانسان احيانا بالاعتراف بخطاياها كلها ولا بحفظ
 الوديع واعمال الصدور ومواساة المحتاج الشديد الفاقة
 وامثال ذلك. اذا كانت هذه الاشياء علت الموت ما
 عدا مواساة القريب بالامور الروحانية التي ستفوتها
 في الفصل الثاني من الباب الثالث للمقالة الثانية.

ثالثا اذا كان حفظ الناموس البشري ضروريا لقيام
 خير عام او لنفي شر عام. ويمكن ان يكون انقلا من حيوة
 شخص خصوصي. فيلتزم حفظه ولو في خط الموت.
 مثلا اذا امر قايير الجيش لاحد الجنود الا ينتزع عن

الامر

الحراسه. ومثله اذا كان في خط بهلاك النفس العبد
 اذا لم ينتزعها للرأي في زمان الوبر بما الاوامر
 البشرية حتى لا يسيب ايضا لا يلزم حفظها بذاتها
 في خط الموت وما ماثله في الامور الصعبة. مثلا
 من التزم بنزع عرقه من الناموس للكفاية. فيجوز
 له انماها ظاهرا فقط خلوها من الموت لكن لا يسيح له
 مباشرتها. لان من حيث ان الزوج غير حقيقته
 فيكون مباشرها ساقطا بخطية الزنا الذي هو اثم براءته
 خاسا يمكن ان يحدث بالعرض ان الناموس البشري
 يلتزم حفظه في خط الموت. وذلك اذا اقترن بناموس
 اخر طبيعي او لحي يلتزم حفظه على النسق المتقدم.
 مثلا ان الزمك احد يتجاوز الوصية الطبيعية بفضلا
 في الايمان واحتقار الله. فيلتزم حينئذ بتلك
 الوصية ولو في خط الموت.

الجزء الثالث

من هل يعني من الالتزام بحفظ الناموس عدم امكان
 حفظه كله او جزؤه. ان كان الانسان غير ملتزم بما لا
 يستطيع فيتنوع ان عدم الامكان يعني من الالتزام

يحفظ الوصية ولو هو صار عليه لعدم تلك الامكانية
 بشرط بناءه على ذلك. فلهذا انتهى بنا السؤال الى
 هنا هل غير المستطيع على حفظ الناموس كهل يلزم
 بحفظ جزء منه فحجب اذا كان انتقام الوصية سهلاً
 وممكنًا وبحفظ الجزء تكمل غايتها وما قصد بها فيجيب
 من لا يستطيع اتمام الكل فليتم الجزء الذي يقدر عليه
 وان لم تكمل غايتة الوصية بحفظ الجزء منها او بعض
 حفظه او لم تكن العادة جارياً بذلك وفي ذلك الحين
 من لا يستطيع فعل الكل لا يلزم بالجزء وهذا جميعه
 متعلق بشرط اولها بين واضع الناموس ثانيها مادة
 الناموس وثالثها تاليفها لاهل البصيرة رابعها العادة
 الجارية. فيخرج من ذلك اولاً ان من لا يستطيع ان
 يتلوه من جميعه فليتل ما استطاع منه لان الصلوات
 تتجزأ ثانياً من لا يقدر ان يصوم مطلقاً فليمتنع عن الزفر
 ان استطاع كل يوم وان لم يستطع كل يوم فليتم في
 بعض الايام التي يمكنه ذلك فيها ثالثاً من قهره على استماع
 نصف القاس او قرآه نصف الفرض فليفعل ذلك
 ومن لا يقدر الا على جزئيين فقط فانه لا يلزم

راجعاً

راجعاً من ليس له كتابه الصلوة النصيب وهو قليل
 منه غيباً فلا يلزم بوقايتها خاصاً من التزم بزيارتها
 الا ما ان المقدس لم يمكنه البلوغ اليها فلا يلزم بالسير
 في الطريق لعدم امكانه بلوغه لتكامل الوصية
 الجزء الرابع عشر
 من هل يعق من الا لتمام الوصية حل الروسلج ان
 حلت واضع الناموس او من كان نظيره اذا كانت
 بسبب الايق فتعفي من الا لتمام الوصية البشريه
 والعلة في ذلك ان واضع الناموس من حيث انه
 مالك الامر فله استطلاع على عتق من شاء وقولنا
 بسبب الايق لانه اذا حل عبثاً خلوا من عليه لا يقدر
 فحلت صحيبه لكسح يخطي هو والحلول معاً وخطاها
 مضاد الحق الطبيعي الذي جزم بان الجز يطابق
 الحل ويتبعه والا ان يوجد سبب يعفي من ذلك
 وقد قال سراسر ان من حل على هذه الصيغة
 فقد ارتكب خطاً عمتاً ولكن العلم سانشيس قال
 انه اذا داخله شك بعمة السبب لا يخطي في حله
 والمعلم بوناشينا ذهب الي ضد ذلك واما اذا

كان السبب جيداً متيناً فلا يلتزم به السلطان بمخرج الحلد
 الا حقاً ابل الناموس ان يحل لذلك السبب او كانت القوة
 داعية لقيام الخير العام او لخير راجي يخص الطالب
 او لاجل الامتناع عن ضرر جسيم او متك علم مع عدم
 الخطر من الحلد وقولنا حلت واضع الناموس او من
 كان نظيره لان حلت من هي تحت امر الرئيس اذا كانت
 خلواً من سبب داع في باطله غير مبراه من تجاوز
 الناموس والسبب هو لان الذي يحل باسم غيره خلواً
 من سبب هو مبدد وان سال ما يلحق متى يسبح لمن هو تحت
 امر الرئيس ان يحل ناموسه بعلم لا يقتضيه يسبح له
 بذلك مع عدم امكان الوصول الي الرئيس او لا في الامور
 الخفيفة التي لا تخلف خطأ جتاً من تجاوزها وغفل هذه
 يسبح له محلها ولو ان الوصول الي الرئيس محكماً ثانياً في
 الامور الاعتقادية كالاصوام والاعباد ثانياً في تلك
 الامور المختصة بتلك الرعية وليست بمناسبة لغيرها
 بانها اذا تعسر الالتجاء الي الرئيس او لجت الضرورة الي
 وقوع الخطر الناتج من تاخيرها خامساً اذا كانت العادة
 جارية ان الذي تحت الامر يحل سادساً اذا وقع شك

في الامر هل يلتزم له الحلد خروجه وقال المعلم بلا وحيث
 ان الحلد في هذا الحال ليست بفروية لان حق الاختيار
 ثابت بعد فلاح من ذلك او لان الباب لا يجوز له حل
 ما يلزم ببناموس الله تعالى ولا سلطان للرئيس ان يحل
 ما فرض من البيعة خلواً من ضرره داعية ثانياً الحل من
 النذر او القسم بلا سبب دلوع ولو صدرت من البابا في
 باطله حسب ما يماوريس وسينشئ ثالثاً اذا حل
 الرئيس امرنا يظن ان العلم الحلد لا يقتضيه مع انها العكس
 او ظن ان السبب غير لا يقتضيه مع انه لا يقتضيه حقاً في الحل صحيح
 وايضاً اذا حل قبل الفحص عن صحة السبب فرأي البعض
 من العلماء حلت جارية رابعاً اذا وقع الشك بصحة الحلد
 نزع قوم من العلماء انها صحيحة لوجوب ثبات الحق في
 العمل خامساً والسلطان العام في الحل له استطاعه
 ان يحل لذاته ما يحله لغيره لكن المعلم سواريس لم يقبل
 هذا الرأي سادساً ان العلم صحيح اذا كانت بالواجب
 ولو انها تحت غضباً ومثل ذلك تثبت الحلد ولو
 صارت فكراً فقط سابعاً قال المعلم بونيسيوس ان من
 اظهر الرئيس سبباً كادباً بجهله ونقص معرفته مثلاً

لحل بعض موافق الرجوع واقتبل منه حلاً فيجوز له استعمالها
 اما بقية العلماء انكروا ذلك فانه اذا التمس احد الرعية
 حلاً من الرئيس بغير حسنة واوضح له اسبابه فله بعد
 بذلك ان يتصرف به بغير تسليم فاعلم ان التزم الرئيس ان
 يحل حلاً لمن سبب طاع او اضر او فسد سبباً كادباً فانه يحل
 ولو تبرر الرئيس من الخطا لسلامت صغير وحسن نيته
 وانما اذا التمس الحلة لواحد لم يشترطها ولم يشترطها
 ان ادعت الضرر لذلك على رأي العام من انشراح خلاف
 لاولاديس وان سأل سائل اذا زال سبب الحلة فهل تبطل
 ام لا يجب اولاً انه اذا اقتضاه الاسباب الخفيف مع بقي
 سبب خصوصي فالحلة باقية ثانياً اذا زال جز من السبب
 فالحلة باقية ايضاً ثالثاً اذا كان لاجد سلطان في ايجاب
 الحلة وقبل ان يحل يطل السبب الخصوصي فبطلت الحلة ايضاً
 رابعاً اذا صدرت الحلة في امر لا يرتد فلا تزول الحلة ولو زال
 السبب بجملة ومثلاً اذا اعطيت الحلة بزوج عنده لعلت
 القربان بسبب فقر الامراه واحتياجهما فاذا استغنت الامراه
 بعد عقد الزوج فلا تنسخ ثالثاً اذا زال السبب الخصوصي
 المرجع للحلة وسهل الرجوع اليه كما ان عليه من ناله فان

يلتزم

يلتزم بالرجوع مثلاً اذا حل انسان من نهر العصب للثقة
 التجار بيب المستودع عليه فان خدعت عليه التجار بيب فانه
 يلتزم بغيره. ومثله من اخذ حلاً من وصية الصوم او
 الصلوات الفرضية لعلت ضعفه فاذا عوفي فانه يلتزم
 بحفظ ذلك على ما رأت العلماء المارسون والقاصون
 عن هذه

المقالة الثانية

في بيان ما من به وجب الفضائل الهية ويقسم الى
 ثلاثة اقسام

الباب الاول

في اقسام الامار الى ايمان وهو اربعة اقسام

الفصل الاول

في الامار الديني الواجب اعتقاده اربعة
 اقسام يقسم جزاً واحداً
 من ما في الامار الديني التي يجب بها الاعتقاد

منه مخرج ان الاسرار قد انبسطت ليعلمها الاعتقاد بها فمعرفة
بفروية الواسطة والغاية وبعض الاعتقاد بها فمعرفة
بفروية الامس فالاولي يجب الاعتقاد بها مفضلاً لامتناع
حصول الخلاص لمن جهلها ولو جهل غير مدوم والثانية
يمكن الخلاص لمن جهلها بجهل غير مدوم فغلبت الامس
الي ما هنا فيه من السؤال ونقول ان القسم الاول
يجري سرياً احدهما ان نؤمن بالله ايماناً مفضلاً انه
واجب الوجود ولنا مجازي الصالحين كما يقول
الرسول الاله في الفصل الحادي عشر من رسالته الي
العبرانيين ثانيهما ان نؤمن بالتالوث الاقدس والتجسد
الالهى ايماناً مفضلاً علي راي المعلم من ابناء او مجلاً
علي راي غيرهم بعدد اننا لا نجعل نرا كافياً وقال المعلم
اسكبار تابعاً لراي واسكيس ان من تهاون بتعليم
هذه المذكورات او جهل بها جهلاً مدوماً فانه يتركب
خطأ عظيماً وان سأل سائل ما هذا الخطأ مجلاً فيجب
هو اذا امن الانسان ايماناً واضعاً بما هو حوي ذلك
الامر في ضمن امر اخر مجله كن يمين بما انت
الكنيسة اما القسم الثاني فنقول انه قد التزم ان

يرمن

يرمن به مفضلاً كل من وان يعرف قلباً يكون يعرف
عامد ويتضمن اربعة امور احدها قانن الايمان
ثانيها الصلوة الربانية ثالثها الوصايا الالهية
والكتايب رابعها اسرار البص التي هي اعظم مزية
كالهريدي والقربان المقدس والتقرب واما البقية فليترن
فليترن بتعليمها ولكن متى اراد اقتبالها فهذه الاشيا
يجب علي الايمان بها وان يعلم ذات معانيها علماً
ليستطيع ان يصدق الامام والا فهو يخطي بحيث لا يمكن
يبرر من ذلك عدم الاستطاعة والجهل الذي لا يمكن
الخلاص منه ويتلخص من ذلك اولاً ان من لم يعرف
الامر المذكور اعظم بلفظ غيباً كما هي
كالصلوة الربانية ومثلاً فانه لا يخفى عتابل يكفيه
يعلم ان جميع الخيرات صادرة من البار عز وجل ويعلم
مع ذلك ويعلم مع ذلك انه يجب عليه طلبها منه واما
من جهت قانن الايمان والوصايا الالهية والكتايب
والاسرار المقدسة فيكفيه اذا سئل عنها ان يرد
جواباً مستقيماً ثانياً ان الكنيسة ولو امرت بحفظ قانن
الايمان والصلوة الربانية وسلام الملاك وقال المعلم

من هذا ان لا يجوز حل من لا يحفظ ذلك سواء كان عدم
 حفظه مسبباً عن كسله او من افراط الحياة وفي ذلك نقول
 ان اذا احفظنا العادة الجارية فخطيت من لا يحفظها
 غيباً عن عينه ثالثاً يجب على السيد معرفة قانون الايمان
 بلغت الجلاء ولا فائكون لهم علم كان بعقائد الاعيان
 رابعاً قال بعض العلماء ان الغليظي الفهم يكتفي بمعرفة
 عقائد الايمان وبقيت المذكورات بعلم مجمل مثلاً ان
 يؤمنوا بما توعد البيعة لكن هذه القولية لا يعمل بها
 خامساً من لم يخط في بآله التزام بمعرفة ذلك فلا
 جناح عليه ومثله من لا يستطيع فهم ذلك هذه الامور
 وادراكها سادساً ينبغي لعلم الاعتقاد ان يسأل العتق
 الذي لا يبري من التعليم المسيحي ما قد التزم بمعرفة
 هل عدم معرفته بذلك تعافاً عنه ام مجرد القصور ادراكه
 لان كثيرين من المؤمنين يخطون لاجل قلة ما عندهم سابقاً
 يجوز للكاهن ان يحل من كان يحل هذه الامور التي
 تلتزم معرفتها الزام من يخطي بعدم ذلك خطأ عتياً
 ولو ان البعض انكر ذلك والسبب هو لانهم وان
 اخطوا بتركهم هذه المعرفة الا انهم يمكنهم التماس على

ذلك

ذلك والقصد بان يتعلموها هكذا اعلم العلم سائس
 واما ان كان العتق يجهل ما وجبت عليه معرفته
 بغير مرتبة الواسطة والعلية فينبغي للكاهن ان
 يعلم قبل ان يحل ان الكاهن الوحيد من التزم من معرفة
 بتعليمه ويعلم ان التزم من معرفة سوا كان ذلك بذاته
 ام بواسطة غيره ومن اجل ذلك فيخطي عتياً ومثله
 يلزم الوالد الجسد في تعليم اولاده في معرفة

الفصل الثاني

في بيان الزمان الذي يجب فيه على المومن
 الاعتقاد والقرار بايمانه وتنفيذ اجراءه

من متى يلتزم المومن بالاعتقاد والقرار بايمانه ان
 الوصية الاعتقاد بالايان بايمانه تلتزم اولاً الاولاد
 المتريسين بين المؤمنين متى بلغوا شدة وفهم الاسرار
 الدينية وعرفوا ان الاعتقاد به يلزمهم لبيل الخلاصة
 في ذلك الحين ان لم يعتقوا بذلك بايمانه فانهم يخطون
 خطأ عتياً ولكن كثير من منهم يعفون من الخطأ
 لغلبة الجهل عليهم ولعدم تعليمهم بذلك تانياً

العبد من متى بلغ أشده وفهم حقيقة الدين المستقيم
 فصار خائفاً وعرف بطلان بنية الأديان ثالثاً كل واحد
 من المؤمنين يجب عليه الاعتقاد بأشياء أوقات التجارب
 الصعبة والشكوك المضارة للإيمان التي لا يمكن التخلص
 منها إلا بذلك ولكن المعلم سانسيس قال إنه ذلك لا يلزم
 المخطئين والحقيق بهم للمخرج عن مواسخ فكرهم إلى
 تأمل وأعلم أنه في الحالات المسابقة ذكيتها تلتزم وصية
 الإيمان ذاتها إيماناً إلى الله الذي ذكرهم فتلزم عذراً
 فقط رابعاً يلزم ما ذكرناه من طبعه حتى يصعب مضاده
 لفضائل أخرى ولم يمكن الفرار من تلك التجارب إلا بهذا
 الاعتقاد خامساً إذا لم يكن أحد إلى الأقارب بإيماناً علانية
 أو التزم بأمر الهي بفعل فضيلة ما كان له الجوارح والتوبة
 التي لا يستطيعها خلق من تقدم أفعال الإيمان سادساً
 قد ذهب بعض هذه العلماء إلى أن كل من يلزم بذلك
 في حين الموت وفي كل عام أقدم مرة واحدة فيتخلص
 من دينه لا يتبع شيء مما كان له من الأيمان المستقيم وأنه
 يوفي من العمل إذا لم يكن ما يلزم عليه من العمل والفتيش

على

على المؤمن شيئاً أن خافه شك باعتقاده فيجب عليه أن
 يخص عن ذلك وإن تهاون فيخطئ خطأ مضاداً للإيمان
 لعدم استواء ما يجب عليه بل شيئاً وصية الاعتقاد
 وبعد الميلان المتشافي يلتزم به أن يتمسك بالإيمان
 المستقيم وإن رفض ذلك فله عذر ليس به من الخطأ
 المحيطة وأولها ما إذا وصية الإيمان تلزمه بالاعتقاد
 ظاهر من قبلها من اليقين لا من أحد من أجل الآراء
 الواجب عليها الحق سبحانه وتعالى والثاني أن
 حصوله ينفعه القريب مثلاً إذا لم يمت أن يصحبه
 عن الحق فتفقد الباري تعالى إليها جميعاً أو تسبب
 له هو ناء أو تعمق قريبك نفعاً عظيماً أو تسبب له ضرراً
 قتيلاً وإذا كان من تهاون الأخرين من قتل على أقرارك
 لو كان ضلالتهم أو شكهم أو احتقار الإيمان متوقفاً
 على صحتك أو إعلمه في ذلك لكون الإنسان قد
 التزم بفعل الفضيلة إذا اقتضت غاية الوصية
 التي هي المحبة فينتج من ذلك أن المؤمن إذا شاهد
 الكفر يهينون لا يقبلون المقدس لو يكسر بها أو
 أو يحرقون الإيمان المسيحي فيلزم حينئذ بقاءه

حق اعتقاده ظاهر بشرط ان يجد ذلك فعلا وقولا
 ثالثا ان الاشخاص لا يثبتونهم بل يثبتونهم بالاعتقاد
 الظاهر التزام من يحكي بالمخالفة خطأ محتملا وذلك
 بموجب امر اليعاقبة المخرج للجمع التريدين في ذلك
 ايضا بهذا الامر نفسه وهو ان يثبتون انفسهم بالقسمة
 طلعت الكنيسة الرومانية وهو لا الاشخاص هم اول
 كل كاهن تولى في كنيسة وفلك يثبتونهم فيها اما امام
 الاستغناء او حجة نافية بعد دخوله الى المطر يثبت في مدة
 شهرين وهذا هو في الحقيقة الرابع والمحضر في
 التهذيب الكنائسي للجمع التريدين في تاياما كان اذا
 يرتب في الكنيسة العظمى المقرب بالكنيسة وذلك ليس
 امام الاستغناء فقط بل امام جماعت الكنيسة تلك الكنيسة
 بالمتبين كذا بالثاني يثبت ايضا من اهل ذلك فلتقطع
 جرائده لا سيما بعد الحكم عليه ثالثا جميع الاساقفة والمطارنة
 في الجمع الذي الكاين بعد رايستهم وهذا هو في
 المجلس الخامس والعشرين من الجمع التريدين في تاياما
 قد الزم البابا بيوس الرابع بذلك جميع رؤسا طوائف
 الرهبان وحتى الرهبان الذين يجازون الكثرة ايضا

ومثل

ومثل ذلك بيوس الخامس امر بذلك جميع معلمي المدارس
 واطلق حرمًا قاطعًا على كل من اقتبل في درجة العلماء احدا
 قبل اعتقاده علانية بحق الايمان واعد من تعدي ذلك
 جميع الرضائف والجرايات ولكن هذه الامور تلزم حيث
 قبلت وحيث لم قبل فلا : واعلم ان هذا الاعتقاد ولو
 كان جائز لحي يدي وكيل ما علي راي البعض من العلماء
 لكن الراي الاضرب انه لا يصح الا من فم الشخص عينه لان
 ذلك لا يكتفي للقسمة الذي يلزم ان يصدر من فم الشخص نفسه

الفصل الثالث

في انكار الايمان المستقيم ظاهرا والباطنا وهو جزء واحد
 من هو يجوز احيانا انكار الايمان المستقيم ظاهرا فقط
 والاقرار باعتقاد الكفر ان ذلك غير جائز اصلا لا
 لعظا ولا اشارة لقله تعالى من انكر في قيام الناس انكره
 امام ابي الذي في السموات واعلم انه ولو يحجز الكذب اصلا
 ولا الظاهر بما ليس فيه حق الا انه يسبح احيانا باطنا
 الحق باقوال واشارات دالة على معينين وذلك حينما
 توجد عليه ثبيل وحيث لا يلزمنا الاقرار بالحق و

فيتنفع من ذلك ان من سئل عن ايمان بفظا اي في الايمان
سواء كان ذلك بامر الحاكم ام بغرض شخص خصوصي فلا
يجوز له ان يجاوب بالفاظ مشتركة المعاني او بافعال
يحتجز كمال فهمها لا تضارب في اجزاها وحتي يظن به انه
قد كفر بايمانه فاذا كان الامر على هذه الصيغة لا يسمع به
فلم بالحري من يقول انه مسلم او ارايقي او معاند للنيسة
الرومانية ثانيا اذا سئل احد بامر الحاكم او بقصد شخص
وصمت ولم يجاوب جهرا او يعتد بان غير ملزم
بالجواب ولم يشا اشتهار دينه فاذا استطاع ان يسلم
من شدة هذا الشخص ودقة فذهب بعض العلماء الى
ان يسمع له بذلك وانه لا يدعي نال دينه حتي انهم
زعموا انه لا يلزم كليا من سئل بامر الحاكم ان يظهر ايمانه
علايقه ولكن يردل هذا الرأي من اجل انه يستبين
انه مساو بالمعني للقسيد التي رد لها البابا يونس سينس
الحادي عشر وهي ان سئل احد من الحاكم عن ايمانه انا
اسو عليه ان يعترف ظاهرا بانه لان هذا الامر يحصل
بمجد للباري تعالى ولكن ان فعل بخلاف ذلك اعني
ان صمت فلا ردل هذا الفعل كانه اثم وكفر انتهى ثالثا

من هرب من عند الكفار لا يعد جاحدا ايمانه بل مظهر
الا ان الراي لا يسمع له بذلك ان احتاجت خرافة معونة
لكن اذا كان هربه مفيدا لرعيته وباختفايه يحفظ
ذاته لخدمتهم فليسمع له بذلك بل انه يلزم به ايضا
رابعا اذا كان الصمت بمقام الاقرار فلا يسمع له ومثلا
ان سئل الحاضرون هل يرتضون بترك دينهم فان
ابت رفاقك فلا يسمع لك بالصمت خامسا اذا سئل
الحاكم امرامشاعا ان يجمع المؤمنين يظهر ودائعهم
او يحضرون امامه او يحلون اشارهم فلا يلزمهم
ذلك لان الاقرار بالحق لا يلزم الا في سبيل الشخص
بافراده ولكن اذا ظهر الشخص بهذا الامر للجميع
كانه قد جحد ايمانه فلا يسمع له بذلك وذلك اذا كان
معروفا سابقا لعدم اظهار نفسه ظن به انه قد
كفر بدينه سادسا من سئل عن ايمانه فالحقيق به اذا
كان هذا المجد الله او نفع القريب ان يخفي ايمانه
مثلا اذا كان رجل ما بين الارطقة وباختفايه يزعج
نفسا كثيرا او خوفان اشتداد الشر او جوار
الحاكم او القتل او خيفة من الانكار اذا عذب

ففي هذه الاخطار والافراد ان لم يستقر فانه لا يخلو من
لوم وهكذا علم ماوي ثوما وسانشيس ولا مان ساجما
اذا امر الحاكم ان كل انسان يظهر دينه وارسل قصاد
فيحسون عن المومنين فيسبح للمؤمن ان يرشي الرسل ان
يصفى عنه وسبيلك ان تعلم ان حفظ الذات واخفا
الايان بطريق لا يفت محمود من شيم الفضل فاما لا يجوز
للمؤمن اخفا ايمانه بشكل يختص بغير المومنين وليس له
استعمال اخر سوى الدلالة على اعتقادهم الباطل
كالتياب والملابس التي يلبسها حين تقدمتهم قراي
او نجورا او سجودا للاوتان تاسعا التحلي بتياب
الغير المومنين جائزا اذا كان له استعمال اخر غير
الاشارة على ايمانهم الباطل مثلا انها تستعمل نظرا
للعادة البلاد لا نظرا الى الاعتقاد والدليل
الوضوح ذلك هو انه لو فرضنا ان هو لا يدخل في
حين الايمان المستقيم بل كان في ملتزمون ان يغيروا
هذا الزي وكما يري في تياب الترك ويسبح ايضا
بالتحلي بتياب مختص بزينة يفتخرون بها كيتل
دراوتشهم واحمالها بشرط الاتكون اشارة

حضوره

حضوره لبيان اعتقادهم والسبب في ذلك هو ان
هذه الاشارات فاصلة ما بين انواع الانام وفي القبا
من كل جهه على ما يعتقدون به لكن هذا جميعه لا يسمع
به الا اذا دعت اليه ضرورة لازمة كالنجاة من مخاط
جسيمه او قصد الانتصار على الاعداء بسبل الكيد
وما ضاهاها عاشر الكافر لكي اذا كان مجتازا في مدن
الاراطة يسمع له بكل الزفر في الايام الممنوعة لا خفا
دينه خوفا من خطر الموت او سلب الارزاق لان الوصية
البيعية لا تنرم في مثل هذه المخاطر وليس ذلك انكارا
للايمان ومن حيث الكل الزفر لا يقوم مقام الاعتقاد
بالايمان حيث ان الاشراك مع انهم مستقيموا بالايمان
لا يحفظون تلك الايام ولكن اذا اختلفت هذه الاشراك
اعني اذا كان الكل اشرك على نكران الايمان ومثلا اذا
تودي في المدينه بغضا للايمان ان كل من كان خارجا
عن الايمان المسيحي فلياكل زفرا في ذلك الحين من
ياكل يكتف بالايان والا ان يعترف بايمانه ظاهرا
ويبين ان اكله لسبب اخر لا للدلالة على نكرانه
الايمان المستقيم حادي عشر استماع عظات الاراطة

وحفظ عبادهم ومراعاة جنابهم ليس بعلامات قبول
ايمانهم ولا الاشتراك في صلواتهم وذلك اذا تم سبب
داع خالي من الخط من الشك ولم يصرفهم من الروسا
في الحضور المذكور فهو جائز ويطلق ايضا لمن اراد ان يصير
اشبهنا في عبادهم لكون ذلك يحث ويلزم بالاحتراس
عليهم وتعليمهم الايمان القويم تاني عشر لا يسمع بالحضور
في صلوات الكفرة والاراطقة وقد اسهم بشكل او بغيره
تظهر انك مشاركونهم اما الحضور على جهة الغرض
او الخدمة العاليه للمولى قد يمكن السماح به كما سمح
الشيخ النبي لنعمان الشامي بخدمته الملك في هيكل
الاصنام ثالث عشر اذا اجزم احد من الامر ليقع ان كل
من لم يحضر مواظبتهم يعذب فلا يسمع بطاعة اصلا
ولو قال ان قصده بذلك امتحان طاعة رعيته فقط
لا اخراجهم عن ايمانهم ولائذ وان قال هذا بقصد
ليس كذلك حيث ان الامر من عينه ان يستدعي
الي الكفر واحتقار الامانة بقيام البدع وايضا له
سبيلا اخر لامتحان طاعة رعيته بوجد اخر غير هذا
هكذا اجاب الانكليز البابا الجزيل الطوبى بيوس

الخامس

الخامس رابع عشر اذا تزوج الكاتوليكيين القاطنين
ما بين الاراطقة باسم الحاكم امام خادم كنيسة المخالفين
فقد تعدوا حق الايمان ولو كانوا قد تكلموا سابقا
من كاهن ارتودوكسي او عن مواعلي ذلك بالنسبة
لان المتزوج على هذا المنوال يخلو بفعله بشاهد
ان هذا الخادم هو خادم الايمان الحقيقي وهذا الامر
اثم بالذات حيث ان الخادم بهذا الفعل يعمل مقام
ويعظم تعليمه ويصير طقس عبادي
والكنيسة مقبولا ولكن فيجب ان
اثبات عقد الزيجات باسم
وامام الحاكم اذا كانت
وقد قلت سابقا وعتيه
ان تكل على طقس
والبيعة المقدسة
لان الذي يصير
وامام الحاكم
سابقا هو لاثبات
عهدهم فقط وليك تعدوا اولادهم فعلا

الفصل الرابع

في الكفر والخطايا المضادة للايمان وهو ثلث اجزاء

الجزء الأول

من ما هو الكفر في انواعه ان الكفر للعلم ثلاث انواع و
احدها الكفر السليبي وهو كفر الذين لم يسمعوا شيئا
من امور الايمان باطلاً وفهموا النعم ليس بخطأ بل هو
عقاب عن الخطاء لان هو لا يوفقوا حسب مقتدرتهم
لما اخفى الباري تعالى عنهم حق الايمان تانيهما الكفر
الضدي وهو ذلك كفر الذين اتضع لهم حق الايمان
اتضاعاً كافياً واحتقره عناداً منهم ومضاده وهو
انعام الارطقت تالثهما الكفر الاعادي وهو الذي
يناقض الايمان كشي وعدمه وهو كفر الذين يجهلون
امور الايمان جهلاً ودياً اختيائياً ويلطون بها واعلم
ان الكفر الضدي ثلاث انواع ايضاً لاختلف مضادته
الايمان المستقيم احدها كفر الاعم الذين لم يقبلوا الايمان
بعد تانيها كفر اليهود الذين اقبلوا الايمان رسماً
ورموا تالثها كفر الارطقت الذين قبلوا الايمان حقاً

۱۱۱

الا انهم يضادونه واما الخروج عن الايمان فينسب
الى هذا النوع الثالث واما اختلاف عنايمها وهوان
الاراسيس ينال فصول جز من الايمان والذين هم
يخرجون عن الايمان ينال فصول بحملها الحق من الاعمال
وهذا هو الثاني المتعارفين

من هل يبيع المومنين مخالطة اليهود وشركائهم
اولا لا يجوز السكنى معهم ثانيا ولا الخوض في ديارهم
ثالثا ولا الاستحمام معهم رابعا ولا استعمال طبابتهم
اطبايهم خامسا ولا قبول الادوية من اطبايهم لكن
اذ لزم الطبيب المومن يجوز ان يتلقى علاجهم سادسا
ولا الموضع لهم سابعا ولا القبول لهم ثامنا ولا تربيتهم
اولادهم في منازلهم تاسعا ولا اكل فطيرهم وفصيحهم
وذهب المعلم انزور اليها فضلا ليجل ايضا حضرة ابيهم
واعبايهم ولا اللخب معهم والدخول الي كنيائهم
عاشرا لا يطلق لليهود التطرف في المناصب الشريف
المشهور بين المومنين واحتوا على الشيطان الالهة السيئ
وقرأ من الاختلافات والعاشرة معهم التي لا تتحرك
من خط جسيم واعتللت من تعديهم اذ كرهنا من

الاحوال في تركب خطا وجهي من ذات الامر وذلك
 ان المتعدي بافكرناه ان كان من الاكثريوس فهو تحت خط
 السقوط عن درجته وان كان علمانيا فهو تحت خط الحرم
 والحال ان هذا الكمال لا يجري الاعلى من خطي خطا عينا
 فاذا لم يقرنا من ذات الامر لانه اذا دعت الضرورة
 او كان ثم سبب لا يفوت في ذلك الحين يمكن ان يسلم من
 خطا من الخطا الملتزم لكن التواضع والاصطحاب معهم لا
 يسع بغيره بل بالحق الثاني
 من ما هو كثر الاراسين هو ان اختياره عن
 الايمان المستقيم وهو مروي في من اقتبل الايمان القويم
 هكذا علم جهود العلماء خلاص من ذلك ان الارطقيس
 والخروج عن الايمان يمتاز بامر من احدهما الراي المخفي
 وهو المادة ثانيا الضاد وهو بمنزلة الصور ثم
 اعلم ان من جاهد عن رايه وجهه ولم يندب الايدي
 معاندا بل المعاندين تمسك برايه السبي بعد ظهور
 الحق له ظهورا بيضا وبعد ما شعر بمضادة الكنيسة
 الجامعة له ولا يخلو رايه الناسد على رايها
 السدي ووطن بوجهه المروي ان شهادتها ليست
 بكافية

وقد علم بعض العلماء ان
 الضاد الحقيقي هو من
 ظهر موضوع الايمان

بكافية لتأسيس الايمان ظهورا كافيا لوجوب التصديق
 به حتى لا يستطيع احدا من اصحاب البصيرة ان يشك
 به بدرجة العقول والصراب ومع ذلك فيتمسك الانا
 برأي مضاده ولا يريد ان يرجع عند اصلا الا اذا تبين
 له بيانا كافيا كليا فيتأخر من ذلك اما ان من جحد
 الايمان ظاهرا فقط لا يدعي ايمانيا لانه لم يفعل
 برأيه ولم يسقط امام الله تحت الحرومات الجارية
 على الارطقيس لكن يجب ان يحكم عليه بالشرعية الناموسية
 بما ظهر منه ثانيا من شك من رايه في احد عقائد الايمان
 فارقاي رايانا ثانيا ان هذه العقيدة هي محقة فهو رايته
 وقولنا رايانا ثانيا لانه اذا ضبط عقله وجعل حكمه موقفا
 فلا يعد ايمانيا بل حكمه بالانحراف لكن بشرط ان
 لا يجعل حكمه موقفا بسبب انه يحكم بالقوة انه لا يتفح
 ان هذا الامر سديد موكد بل مشكوك به ثالثا ليس
 هو بارائتي من هو مستعد بعقله لقبول ما تراه
 البيعة المقدسة ان انه لا يدعي انها مضادة لرايه
 ولما جاهد عن رايه بعناد وجهه لا يخلو من
 الخطي رايها السديج المختلط بالارطقيس ان سلموا

في ملزوم انذ ينكر في الاعتراف اي بعته هي حيث ان
الجميع تحت نوع واحد ولكن بعض العلماء ذهب الى ضد ذلك

الباب الثاني

في الرجاء هو ثلثه فصول

الفصل الاول

في ماهية الرحا

اعلم ان الرجا هو ثاني الفضائل الالهيه ، ويحد بحجب
الاستها المنسوب لله ، التي بها تنوب اليه سبحانه وتعالى
ونزغب لنا مع كافة الامور المحتص به اكثر من جميع
المغويات ، ونتلطف نحو بهذا المقدار حتي انا نلش
فقدان الموجودات جميعها وخسارتها ، ولا نعظم الله
والالحيات هـ هـ هـ هـ

الفصل الثاني

في بيان متى يلتزم الانسان في فضيلة البر
نقل ان هذه الوصي من عين ذاتها يلتزم الانسان

بما تبي بلغ أشده . وعرف الله والسعادة المقصود التي
لا بد لتحصيلها من معرفه كافيه . ففي ذلك الحين ان اض
فعل الرجاء مدبره يتبين انه لا يخلو من الخطاء . لانه
بدون هذا الفعل لا يمكن ان يتصور . ولا ان يحفظ
نفسه في البر الاهي . ولا ان يفعل فعلا يستحق ثوابا ابديا انتهى

الفصل الثالث

في الأحوال التي تلزمنا بفضل الرجاء
نقول اننا نلتزم بهذه الوصيه التزاما مضمنا متى التزمنا
بافعال لا يمكن وجودها خلوا من تقديم فعل الرجاء . وذلك
كالصلوة والتقرب والمحبة الالهيه وامتثالها . وفي حين
تقاطر امواج التجارب التي لا يستطيع الانسان دفعها
عالم يا يد داته بفعل الرجاء . فينتج من ذلك اولا ان من
احب الارضيات محبة الاشتها بزحان عن السعائيات
مثلا . ان يكون احد مستعدا هذا الاستعداد . وهو انه
يرغب ان يتي في هذه الحيوه على الدوام . ويترك السما
لله بشرط انه تعالى يترك له الارض . فهذا يخطي خطا
محميا ثانيا من قطع رجاء خلاصه من غفان خطايا .

او من

او من الوسائط الموصلة لاصلاح السيره والخلاص .
فانه يخطي خطا . محميا ثانيا . ولا يمكن ان يكون
خطاوه عرضيا لشغل الماده حيث انها تضاد الرحمه
الالهيه ثالثا من تجاسر علي فعل الخطا طمعا زائدا
في رحمة الله تعالى . ومثلا يبرجوا المستحيل علي مجري
الطبيع والعاده في سياسته البارئ تعالى
لخلائقه . وكن يترجي الغفران والخلاص خلوا من
توبه . او يميل ذلك باستحقاقه

لخصوصي الطبيعى . او يعزم علي

الاستمرار في الخطا مادام حاملا

في حين الصبح رجاء في نيل

النقود قبل الموت . فهو لاء

المذكورين يخطون خطا

محميا ثانيا . والاسر

من هذه الخطايا جميعها

بغض الله ومقتد

كالذي يكره

البارئ تعالى عن وجل . ويراه بمنزلة عدوه لاجل انتقامه من المنافقين .

الباب الثالث

في اوامر المحبة الالهية وهو فصلان

الفصل الاول

فيما يلزم به الانسان بخصوص فعل المحبة الالهية
ومتى وكيف يكون تفردهم جزوا واحدا
س ما هي المحبة الالهية ج اعلم ان المحبة الالهية هي
خلوص الحب للباري تعالى الذي به نرغب لحظرت
الالهية جميع الخيرات لاجل كمال طبيعته الالهية المحال
الساي الغير المتناهي فنقول اولاً ان هذه الوصية
تلتزمنا بحب الله فوق كل شيء وذلك لانها الغايات
القصوى التي هي افضل واعلى واسمي من جميع الوسا
الموصله اليه وقولنا هذا ليس هو شدة الحب واضطراب
لان هذا الامر وان كان لايقا لكنا لانزيم به اضطراباً
بل قولنا في الحب الذي يفضل به الانسان ربه
وخالفه على كل ما دونه من البرايا ويختار فقد
الجميع على مخالفتها تعالى نقول ثانياً ان هذه الوصية

علم

عامه وخصوصيه معاً فغايه لانه لا يمكن امتثالها بحسب
اتساعها خلوا من حفظ بقية الوصايا التي لا يمكن ان
يتعدي احد واحد منها خلوا من ان يبدي من نفسه
المحبة الالهية وخصوصيه لانها تامة نابا فعال فضيله
خصوصيه اعني بها المحبة وهذه الافعال تختلف نوعاً
عن بقية الفضائل الاخر التي بواسطتها تحفظ الوصايا
الاخر فنقول ثالثاً ان وصية المحبة سالبه وموجب معاً
ولبيان ذلك اعلم ان الوصية تدعي سالبه او ناهيه
نظراً الى الامور التي تنهي عن عملها وتدعي موجب نظراً الى
الي الامور التي تامة بفعلها وعلي هذا النسخ نقول ان
وصية المحبة الالهية سالبه وناهيه من انها تنهي عن
بعض الخير الاعظم المطلق وعن كل خطية تبعدنا عن الله تعالى
وتبديدنا محبة وفي موجب من حيث انها تامة من
بعض ورافعال المحبة الالهية في بعض احوال فنقول
رابعاً ان وصية المحبة تلتزمنا من عين داتها حينما
بذاتها خلوا من وصية اخرى تامة بغيره من الفضائل
للخصوصية التي نقصد ها ويقال انها تلتزمنا بالبر
متى التزمنا بامثال واجب ما او دفع تجزئة ما

ولا يمكن تحيلها دون فعل ما هو بتلك الوصية وعلى
 هذا النحو فتعلم وصية المحبة أولاً تلزمنا من عين ذاتها
 لا بفاد من امر وصية أخرى تلزمنا أحياناً أن نفعل
 أفعال المحبة قايدين نحو الله تعالى اللهم اني احبك
 من كل قلبي الخ ثانياً تلزمنا بالعرض وذلك اذا تلزم
 في بعض أحوال من قبل وصية التقرب بالانسحاق وكما
 انما في غيبه وصية المحبة تلزمنا عن غيرنا لاننا من
 حيث ان النعمة الكاملة كره النفس الخطيئة لاجل
 محبة الله فلا يستطيع امتثال وصية التقرب بصدور
 ناس كالمردود من محبة الله وان سال سائل متى تلزمنا
 وصية المحبة من عين ذاتها بصدور فعل المحبة و متى
 تلزمنا بذلك بالعرض فوجب اولاً ان القسم الاول من
 السؤال مع بيل مينو ان الحكم عسر في اي زمان
 يلزمنا ذلك فمن لم يجب ان نفعل عن ذلك ما يقال
 يوجد العزم عن جميع الوصايا التي جبهه اي انه لا يجب
 ان يتأخر مرة لم يلزم صدور الأفعال المأمورة بها
 وانما يجب تكرار هذه الأفعال أحياناً فوجب ثانياً
 مع ما بيننا من ان امتثال هذه الوصية يلزمنا أولاً

متى

متى بلغنا الشهادتين ثانياً في حصول الموت ثلثاً في مدة الحيوة
 الجارية بين هذين الطرفين فيما يلزم الانسان بصدور
 المحبة الالهية قلت انما تلزمنا باستثال هذه الوصية
 متى بلغنا الشهادتين متى بلغ الانسان بلوغاً كافياً
 لا تعرفت الباري تعالى وجوده الغير المتناهية الذي
 هو مصدر جميع الخيرات وينبوعها والعلم في ذلك
 لاننا ملزمين بمباركة الله ومحبة من صميم قلبنا
 ايام حياتنا كما يليق بالبنين الصالحين وذلك لثبوت
 حصوله خلوا من فعل المحبة الالهية واعلم ان العلم لو ينك
 قال ان الانسان بعد بلوغه الى العرفه المذكورة لا
 يخفى عينا ان اخ فعل المحبة الالهية به هت يسيره
 من الزمان وبعكس ذلك انما هو مدة مديدة كقصار
 عام واما اذا خامر الانسان شك هل تم هذه الوصية
 ام لا فقال بعض العلماء انه اذا لم يتحقق احوالها لم يكن
 الحكم باستثالها ولكن الاسلام ان يعترف فتايله انما شكك
 باستثال هذه الوصية ووزعها قد تقدمت بها جميعاً
 ثانياً من القسم الثاني من السؤال ان وصية المحبة
 تلزمنا بصدور فعل المحبة بالعرض وذلك لولا اذا

حصل الانسان في خطر البغض لله وان لم يباشر فعل
الحبة الالهية ثانيا اذا كان ملزوما بالاشفاق وكما
الندم علي خطايه وكالمشرق علي الموت مثلاً او من
التزم باقاصت قداس ولم يحصل له كاهن ليعترف علي
خطايه فقتل هو لانه يحب عليهم فعل الحب ثالثاً ان
يتجرب صعب ولا سيما في ساعة الموت ولا يمكن الانتصاف
عليه ومن فعل الحبة الالهية هو ذهب بعض العلماء
الي انه في حلول الموت لابد من فعلها علي جميع الوجوه
لان الانسان في ذلك الوقت يجب عليه ان يتثبت
بالسبيل الاسم لتحصيل الخلاص فحينئذ من ذلك
اولاً من يجب الله الموت من حبس الخلاق يخطي كذا
ثانياً ان من اهل فعل الحبة الالهية في حين الترامه به
فانه يخطي ميتاً ثالثاً ان هذه الوصية من لا يجب الله
علي الحضور الرام اليه علي انه غاية الكل القصوي
بل بقصد اخر فقط كالطبع في الملكوت او الخوف من
العقوبات وقال بعض العلماء ان ذلك خطأ حيث
اننا لانكون احبنا الله فوق كل شيء واذ كنا احبنا
شيئاً كغايه قصوي وقولي كغايه قصوي لانه

قد

قد يمكننا ان نحب الله لئلا يهاب لنا الحيوة المودة بشرط
ان تكون الحياة المودة كالسبب الحرك لتسهيل طريق
الحبة الالهية بما عظم سهوله والفرح راجعاً اقب
اقبح الخطايا جميعها واشنعها البغض لله تعالى
مثلاً ايتار عدم وجوده او علمه او قدرته وامثالها
تنبه اعلم ان الاحبار العظام اعني بهم اسكنه السابع
واين شينسيوس الحادي عشر وسكنه الثامن
حرماً بعض قضايا مخالف الترامنا بالحبة الالهية
فلذلك رأينا انه نورد لها هنا اولها لا يوجد
التزام من قبل الوصايا الالهية المنسوبة للايمان
والرجاء والمحبة يلتزم به ان نعمل فعلاً من افلا هذه
الفضائل مدة حياتنا كلها اصلاً وهذه القضية حرمها
اسكنه السابع فانيها لا نقاسر بلان نحكم ان من هو
في مدة حياتنا كلها عمل فعل الحبة الالهية مره واحده
فقط هو تحت خطيه عميق وهذه القضية والتفتت
التاليان لهما من اين شينسيوس الحادي عشر
ثالثها انه علي مقبول بان وصية المحبة يلتزم من
عين ذاتها بشدة الالتزام ان نعمل فعل المحبة ولاكل

خمس سدين مع ربها وصية المحبة تلتزم فقط متى
التزمنا بالقرين ولم يوجد لنا سبيل اخر لتطيع لانت
نتبرر به خامسها لا يلتزم الانسان بصدور محبة
الله لا في ابتداء ولا في طوام مدة حياته وهذه
وهو حرها سكندر التامن وثو

الفصل الثالث

في محبة القرين وهي خمسة اجزاء

قد امرنا بمحبة هذه الوصية ولا يحفظ النظام والترتيب
في محبة القرين ثانيا ان محبة اعدائنا ثالثا ان نتصدق
علي المحتاجين رابعا ان نودب القرين قارينا
اخيرا وقد امرنا بطريق النهي ايضا بمحبة
هذه الوصية اولا ان لا نبغض القرين ثانيا لا نلبس
له ثوبا ولا نغسله اما المحبة فستحكم عند فيما
يكون بعد في تفسير الوصايا العشر وثو

الجزء الاول في محبة القرين
من اي نظام يجب حفظ في محبة القرين اولا
ان محبة دوالتنا من حيث الخيرات الروحانية ثانيا ان

محبة

محبة قريبنا من جهة هذه الخيرات عينها ثالثا ان محبة
دوالتنا من جهة الخيرات الجسدية رابعا ان محبة قريبنا
من جهتها نفسها خامسا ان محبة دوالتنا او قريبنا
من جهة بقية الخيرات الخارجة فيري من ذلك
اولا ان من خالف المحبة الواجبة عليه لذاته اعني
من اهل روحه او جسده او ثماره ونجلا من جسده
خلوا من سبب وطوع به في اخر روحه سبب
لخطر الموت او لمرض غضال فانه يحجب محبة ثانيا
لا يسمع بارتكاب الخطا ولو كان خفيفا جدا ولو
انتا سارينا بارتكاب محصل علي اعظم الخيرات
جميعها لان من يفعل ذلك يكون قد التزم لاداة
شر او حيا نلتا كل احد يلتزم بمساعدة قريب
اذا رآه ساقط او مريض او حيد حيد ولو لم يمكن
ذلك الا بطرح ذاته في خطر الموت بشرط ان لم
يكون رجاء ثابتا في خلاصه منها ولا يصدر من
مساعدة شر اعظم من نفسه خلافا قد التزم
باطراح ذاته في خطر الموت لاجل تعبد المشرف
علي الموت او اعترافه وحده اذا لم يوجد من

يتم هذه الخيرة سواء وقوي في الضرورة عليه . مثلاً
 اذا شاهدت انساناً قارب ان يموت بخطيئته ميتة لعدم
 اسعافك اياه . فلتترحم بذلك لكن اذا وجد ثم فزعه
 فليس فقط فلا يترحم بذلك الا كاهن الرعية . فلهذا
 لا يسبح لسبائهم في حلول الوباء اذ الم يقيم لهم احد
 نظيره عوضاً عن رايهم لا يجوز لك علي غالب الامر
 ان تبدل نفسك للموت فداً عن غيرك وقوي علي غالب
 الامر لان قد يحزن لك فارق اذا فعلته للملك . او حباً
 في الجهور . او كراماً للدين . او عن احد اجبتة لوجه
 الله ثم اعلم ان نظام ودنا للعرب يكون على هذا الخط
 اولاً لان من كان افضل فليحب او من حب مقترب بالفرج
 الصادر من الخيرات المتقرب بها . كقولك ان محبة
 الرجل الصديق القريب تتقدم علي محبة الوالد المناق
 الشري . وكون ذلك متحداً بالله الذي هو غاية المحبة
 اعظم اتحاداً . ومحبة الوالد تنقدم علي محبة الاولاد
 والامراء . ومثل ذلك محبة الحسين اليك اكثر من
 محبة اليهم ثانياً اذا اعتبرنا تفصيل الحب الذي
 ينتهي به الخير الذي لم يحصل بعد . فمن كان اقرب

اليك

اليك يجب ان يجب اكثر من جهة الخيرات العاجبة
 لتلك القوايد . فيرى من ذلك اولاً ان في حيث
 الخيرات المنسوبة الي الطبيعة وحفظ الحيوان البشري
 يلتزم الانسان خارجاً من الضرر الكلي ولا يعبأ
 امراته من حيث انها جسد واحد ثانياً الاولاد ثالثاً
 والديك بشرط تفصيل الاب علي الام لهما اخوته وخوات
 واقرباء ومن يلزم به . واصدقاه وقوي خارجاً عن
 عن الضرر الكلي . لانه ان كان ثم سبب ضروري في
 الغاية فيسند يتقدم حق الوالدين من حيث انها علت
 حياتنا علي حق الامراء وللاولاد ثانياً من جهة الامور
 المنسوبة للعامة فليقدم ابن المدينة وفي الحرب الرفيق
 وفي الامور الروحية الاولاد الروحانيين والوالدين والاخوة
 ولكن العلم بانفس قال يجب تقديم الوالدين علي كل احد
 حتي وفي الروحانيين أيضاً لان القرابة الطبيعية
 هي اساس القرابات جميعها
 الجزء الثاني في فضل العلم بهم
 اعلم ان الاعلاء قد وجبت لهم علينا المحبة من حيث
 انهم اقربونا وانما السؤال هنا في كيفية الالتزام بالمحبة

لهم وهل يجوز لنا بغضهم في كل امر من العوام يلتزم باظهار
امارات المحبة والاحسان العامو لقرينه ولو كان عدوا
له اما الاشارات والعلامات والاحسانات الخصوصية
فلا يلتزم باظهارها التزاما كلياً الا اذا مست الضرورة
لذلك لسبب ما من الاسباب الثقيلة وقولي الاشارات
والاحسانات العامة اشارة علي ما يجب علي المسيحي
للمسيحيين عموماً وعلي القريب لقريبه وعلي ابن
البلاء والمجانسة والسبب في ذلك لان من اغترف عن
هذا الامر يثير الي انه ينتقم من عدوه والحال انه حرم
عليه الانتقام وقولي ان العلامات والاحسانات
الخصوصية لا يلتزم باظهارها التزاماً كلياً الا اذا
مست الضرورة فاشير بالضرورة بولا الي الحق في
من صدور الشك اذا تركنا ما جرت العادة به ثانياً
الي رجا خلاص العدو ثالثاً احتياج الامر للروحانية
والجسد رابعاً العفو من دينه بايضاح اشارات
الود الخصوصية له لان اهالك هذه العلامات الخصوصية
هو عتق اظهار البغض فيتنفع من ذلك اولا
ان الانسان لا يلتزم من ذات الامر بحب عدوه خصوصاً

لهذا

ولهذا لا يلتزم بمجانسة واقترانه في حلاله من غير
بتسليمه في حال الحق ولا في عاوانه اذا كان غريباً
وما شاكل ذلك من سمات الحب الخصوصية وقولي من
ذات الامر لا اذا ابلغ اهل هذه شكاً او كان ابن زها
عليه لرجح المحبة لله او للمسلمة معه فحينئذ من
اهلها لا ينبغي من خطر جسيم ومثله اذا كانت العادة
جارية في التسليم علي بعضهم وفي تقدم احدهم علي
الاخر ثانياً لا يجوز ذلك ان تقدم عدوك الشرك من
الصلوات المستعدة ورد السلام والجواب والصقات
ولا منع من اقتباع الاشياء الباطلة للمباينة ظاهرة
لكون هذه باسرها اشارات الحب العلم ولذلك من
اهلها لا يتبرء مثلاً انما ضاف احد اقارب كاف
وسلم علي جميع الجيران والمعارف ولم يفعل ذلك مع
عدوه وتخطيته من عين ذاتها غالياً عنه وقربه من
عين ذاتها لان الامر اذا كان سهلاً او كان ثم سبب
معتود مثلاً كالوالد اذا لم يعمل ولده هذه المعاملة
ولا الرئيس لاحد رعيته فلا جناح علي يدك من
حيث ان مثل هؤلاء سلط علي قاربه من هو تحت

طاعتهم وقول غالباً لان الامر كون مثلاً اذا لم يرد السلام
 علي احد الفلاحين او علي ابنه وفعلي ما يلوح ليعلم ذلك
 ليس بخطا بحيث ثالثاً وان كان انما ليس الله يلزم
 بمصالحه عدده من صميم قلبه واما ان يظهر له علامات
 الصبح ايضاً اذا طلبه كما يليق بموجب النصوص ولكن
 مع ذلك قال بعض العلماء ان اذا لم يصبغ عند لشدة
 ما ناله من الالم والضر فلا يتركب انما محبة الصلوات
 الامر وعدم احواله علي الطبع البشري وان حصل
 له من غير فلا يلزم تركه استيفاءً منه وله ان
 يطلب ذلك بسبيل للشرع ولكن بشرط عدم انقطاعه
 من الحق في قلبه واما ان وجب عليه في الشرع عذاب
 قيل كالموت او قطع الاعضاء وكان العدو يتوسل اليه
 بالصبح عنه وفعلي ما يستبين انما انما خيب من سألته
 لا يعني من خطا اخذ الثأر وان بدل العدو كل جهده
 في وفاء حقه الزم هو بما يفوق طاقته فيظهر ان
 مخالفه المحبة او قول ايضاً ان من بعض شخصاً وحده
 لحصول ما يملك من الخير والتقي بالشرعاً فانه يحيط
 لكن اذا جفقت شراً او نقص من حيث ان شره من

للائام

للائام فلا اثم عليه بذلك ولا يوجب ذلك اولاً لشريكك
 ان تقول للكاهن في الاعتراف انك انتفيت لقرينك
 شر اجسامه ولا تنظر الي ايضاح نزع امرها كان هو
 فضيحة وما تشاكلهما ومن حيث ان جميع ذلك محتو
 تحت معنى الشر لكن العلم سوارتي وغيره من العلماء
 ذهبوا الي ضد ذلك وهو الراي الامور بانها يجوز
 لك ان تبقي لقرينك شر معتدلاً مفيداً له كالمض وسو
 الحظ ولكن يتردد عن خطاياه ولكن اياك وينت الانتقام
 ولذلك من قري علي عدوه المزبور المايه والقائمه
 بغير الانتقام فانه يحيط محبتاً واعلم انه يصوغ لنا
 طلب الشر للغير بطريق عام قايماً لهم لاجل افادة
 ارواحنا وارواح غيرنا وهذا ليس خارج عن النظام
 لان الخير الروحي يجب تفضيله علي الجسدي مثلاً
 يجوز ابتغاء الموت لمن يتبع اموراً ضد الايمان او
 ينحس العامة وذلك مباح قصد الخير للجمهور
 او خير كثيرين ولهذا المعني قال الرسول الهمي
 ياليت الذين يغفونكم يقطعون قطعاً ويسبح ايضاً
 بالحزن علي اقبال الاشرار ووجاهم والخير الحاصل

لهم بالكثر ما يستحقون. وعلي صحت ابدان من يبدق
خير اتم فقله القبايح والشرور. ومثل جاز لنظام
رغب العاقبة والمرضى لا يراى كى تخسم عند اسباب
الخطايا وينتني ملجعا بالتوبة الى الله تعالى ولا جناح
علي من ابتغاه الموت اذا اراد علي شره شر كل يوم ولم
يرجع عن ارتكاب العاصي. وقاله العلم بولاشينا وازور
وبلاوس. ان والده لا قائم اذا انتهت موت بنا قها
احلت بحجها من تزويجهن لفقرهن ولو شناع صورهن
ولا يطلق لاحد طلب الموت لنفسه الا لغريم من شرور
صعب حمله كاضطراب الضمير والحزن الغير المقطوع
وقال العلم تروى ان الامراه اذا طليت الموت لنفسها
اولعزها لكي تخلص من امراض ثقيله مديده. واولا احتياجه
عظيم اول شرور اخر تروى عليها من بعلها وغيره فلا تخطي
واما العلم ديانا زعم ان النساة اللواتي يبتغي الموت
لانفسهن لقتل صبرهن علي اذ في حنن لا يعفون من
الخطا الميت والا لعدم تمييزهن فيما يوترونه ثالثا
من يتجنب عن صديقه لكي يحزنه ويفر فانه يترك
خطية البغض وان اهلها خلوا من قصد الشره بل

لكثرة

لكثرة غلظه وفظاظته فهو غيبي ايضا اذا كان اعراضه
غير لائق ولكن اذا تجنب خلوا من احتقار وتشكيك وابتغا
انتقام لكن لاجل حرة من اجد وسو عشره فانه لا يخطي
الحز. المثالان في فعل الرحمة اعني الصدقة
اعلم اولانا قد التزمنا هذه الوصيه من وجهين
احدها شدة احتياجه القريب والتاني غنا الاناس
وسعته. فمن يملك امرا لا وافره عن احتياجه اعلم تانيا
ان الاحتياجه ينقسم الي ثلاثة انواع احدها الاحتياجه
الحلي. وهو الذي يحصل للانسان به في خطر فقد
الحياه. او مرض عضال علي راي العلم ديانا ثانيا
الاحتياجه الصعب. وهو الذي يطرح المتصف به في
خطر شر حسيم كالنفسيه وفقد اكثر المال والاعطاط
عن الرتبة والقبضه. ولجل ذلك ليس علي قيام حياته
بحسب رتبته. مثلا كرجل نبيل يلتزم بالخدمه ليعزم
او معلم متعده او من اعيان الانام فيضطر حينئذ
الي التذنيه والتوسل كبتيه اهل العاقه المعروفين
بين الناس ثالثا الاحتياجه العام وهو الذي يشغل
علي التسولين المعروفين بين الناس اعلم تانيا ان الاموال

الزايد على انحاء مختلفة منها ما تضاف الى الحياة
 او الى المرتبة او الى الشخص الذي يليق به فاعلي
 هذا المنوال اهل العالم بالجهد انهم يقررون بزيادة
 ما لهم لان اللوازم لترتبه الاولاد وعلايف الخدام
 او الهدايا والولائم وضيافة الغرباء على ما جرت به العادة
 عند صلحا الناس ووضف على ذلك الذي يحفظ خطانا
 لما يرد من الاعراض وهذه جميعها لا تعد زياده لكن
 نقول اولاً لا تلزم الصدقة عما هو ضروري لقيام
 الحياة الا اذا كان المحتاج دأشأن عظيم بهذا المقدار
 حتى ان خلاص الجمهور متعلق بقيامه والسبب
 الموجب ذلك هو نظام المحبة الحرة انفاً ثانياً من
 له ما يتوق حاجته لصون حياته وحاله يلتزم
 بمواساة قريبه او اذ اراده في مخرجهم وليس له
 مساعد سواه والثر العلماء واخالفوا ذلك انما
 عمتاً لاننا نرى كثيراً ان الكتب المقدسة حكمت بالهلا
 على من اهل افعال الرجم ليس في الضرر والتكليف
 التي بالنادر توجد فقط بل في الضرر مطلقاً
 ايضاً ثالثاً اذا كان القريب في مخرجي فيجب عليك

غالباً

غالباً اسعاف بما عنك وحتى بما هو خصوصي من
 اللوازم لحفظ حالك ايضاً وانما ليس فيما بعد فتستطيع
 ان تلزمه بالوفاء على راي المعلم واسكنه اما سواريس
 وكونينك وغيرهما لم يذهبوا الي ذلك وقولي غالباً
 لانك اذا رأت عقلك الانام ان احطاطك عن حالك من
 اشد من موت الفقير فحينئذ لا تلزم به كما ذهب
 الي ذلك المعلم ازور رباً اذا كان القريب في مخرج
 شديد فعلي ما يقتضيه العقل والصواب وان كل
 احد ملتزم باسعاف ولو حصل له ضرر يسير في
 حاله لكون الضرر الجسيم يلزم دفعه بضرر اخف
 منه فيتضح من ذلك اولاً ان لغوام الناس وعلاهم
 لا يلتزمون بالفحص عن احوال المقلين ولكن اذا خاف
 شك بوقوع احد المحتاجين في مخرجي وحينئذ يلتزم
 بالفحص عن الحق ثانياً لا يلتزم الانسان باعطاء الفقير
 جلد من الدراهم ليلتاع بها ادوية ثمينه قد احتاج
 اليها ليسلم من خطر الموت ثالثاً اذا احتاج قريبك
 اعارة شيء لبرهته من الزمان مثلاً اذا اسلبه
 اللصوص ثياباً او جوارده فزع ثوبك او جوادك

هم

الي ان يبلغ من له اموال وشره جزيل عما
يقتضيه احتياجه لحفظ حاله ودرجته فهو ملزم
احيانا باعطاء الصدقات للفقراء والبائسين وذلك
لان كل امر قد التزم بحبه قريب نفسه والا فيكون قد
طرح بالمساكين في القفر الجسم بعد كينوتهم في الفقر
العام ويلوح انه لا يلتزم بمخالفته ذلك الا بخطيه
عرضيه وان كان ثم سبب لا يقدح لاساله عن الصدقة
فلا يعد خطا اصلا فيري من ذلك او لا اترك اذا
رايت في المساكين علامات تشير الي ضرورتهم الحليه
فبالنادرات تحت الخطا الجسم لعدم مواساتهم لان
العاده جاريد عند الفقراء انهم يعطون فاقتمهم
فيمكن ان المتصدق يظن انهم ياخذون صدقه من
غيره ثانيا اذا كان احدا ثروة جزيل ولم يتصدق
بها مع غرضه ان يفعل ذلك حينما اخر يوجد اغرم
فضلا واشد ضروره كقولك انك تعرف الناس
مستحقين اكثر منهم وامسح وافضل فلا جناح عليه
بذلك ولكن اذا دفع عند جميع المساكين بقساوة
القلب وخلوا من سبب موجب فهذا يكون في سر

حالي

حالي امام الله خالقه حكما علم المعلم لاهلنا
الذي قلناه في مواساة الفقراء افهمه عن جميعهم
ابرا كانا او خطاه مومنين او كفره اصبغ او اعداه
فلكن لا جناح علي الحكم بمنع الفقراء الغريبان الدخ
الي المدينه لاجل عليه داعيه بالامر بهما ان لهم
استحقاق في صدقات المومنين كساين الفقراء لان
فقرهم وان كان اختياريا الا انه حقيقي ومرضى لذن
وجميع ما قلناه لا تفهمه عن يصيرون ذواتهم
مقلين بسوء تدبيرهم كالباطلين والدواب
خامسا لا تطلق الصدقة مالم تكن من مال المتصدق
لكن قد يمكن ان يواسي الانسان من مال غيره اذا كان
الطالب في ضرر كلي او شديد جدا ولا سبيل لمساعدته
من وجه اخر لان الاموال حينئذ تصير عوميه فان
كانت الضرورة كالظهورات المعتاده فلا يسي بذلك
الا باذن صاحب المال ورضاه المفهوم بالظن
فينتج من ذلك اولا انه لا يسي بالصدقة من الاموال
المسروقة الواجب ردها ثانيا لا يجوز للاولاد
والخدام والنساء ان يتصدقوا سراي وافر من مال

ل

ارباب البيوت والا اذا علموا ان الارباب يرتضون بذلك
ولكن اذا علموا ان الرب البت قاس لا يمنح صدقه احد
حينئذ يحزنون لاننا ان يمنحوا صدقه ثالثا لا اوميا
علم الايتام اعني وكلاهم يسمي لهم باعطا الصدقة من
مال الايتام بقدر ما يليق بالايتام ان يعطوا لو كانت
الاموال في تصرفهم الجز الرابع

في افعال الروح القدس اعني الادب الاخوي
اعلم ان التاديب الاخوي هو نفع به نقص مرد
قربنا عن المعاصي والرب في اننا ملتزمون به
بحسب فاموس الطبيعة من حيث ان اعضا
الجسد قد التزموا بمساعدة بعضهم بعضا وايضا
بالناموس الالهى المحرر بقوله تعالى في بشارته
ان اخطاك اليك اخوك فوجده من ما في مادة التاديب
ومن هم الذين يلتزمون به وما هو نوع هذا الالتزام
هو اولا ان كل خطا محبت فهو من دانه ماده كافيه
لاقتضا التاديب وللا التزام به الزام من يخطئ
بالمخالفة خطا رجسما وسبب ذلك هو لان
الخطا المحبت يعدم القريب الحيى الروحى ويجب

على كل احد ان يسمي في حفظ هذه الحبة على قدر
الامكان وقولي كل خطا محبت ولان الخطية العرضية
وان كانت مائة للتاديب ولكنها لا تلزم الزام كلياً
وقولي من دانه لان الانسان اذا اخطأ لاجل خوفه ويخجل
انه غير ملتزم وليس له استطاعة على ذلك فلا
يلتزم الا الالتزام من يخطئ بالمخالفة خطا عرضياً
ثانياً ان وصية التاديب الاخوي تلزم مفعولاً في
الاحوال الا في ذلها اذا اذا تحققت عندك
خطية القريب ولا تفك اذا لم تحققها لا تلزم
بالفحص عنها لان ذلك لا يلزم به الا الرئيس وحده
ثانيها اذا رايت مستمراً على غواية ولم يرجع الي
الطريق المستقيم فالمرحمة بالتاديب حينئذ ليست
بضرورية له لان الصدقة لا تعطي الا المحتاج ثانياً
اذا لم يودد غيرك كما قد به انت رابعها اذا رايت
التاديب ينفع فيه لان العلاجات لا تعطي لمن لا
يرجي شغلها خامسها اذا كان الحل موافقاً للضرورة
حاصله والزمان ملائماً ولم يصب لك من ذلك
ضرر جسيم فان اختلف احد هذه الشروط فالامر

غير لازم ولا لازم اذا التقي اثنين كلزومه فلاح من
هنا ان اهل التاديب غالباً ليس بخطار جسيم وبل
ليس بخطار مطلقاً علي من لم يكن رئيساً ثالثاً ان هذه
الرعية تلزم الناس كلهم من حيث انهم اعفوا
لبعضهم بعضاً ودم يكون جسداً واحداً فمن واجب
العدل ان يعفد احدهم الاخر مكن هذا الامر يلزم الرعا
الكث من غيرهم ولا انهم لا يلتزمون به من حيث المحبة
فقط وبل من حيث درجتهم وموجب العدل ايضاً
فهذا من الممكن انهم يرتكبون خطاء عمتاً عظيماً اذا لم
يتمتعوا حتي عن الزلل الوضي ايضاً لان الراعي اذا لم
يحتسب علي ذلك يكون قد عطل نظام الرعية ومثل
ذلك ارباب البيوت اذا اهلوا قاصداً واولادهم رابعاً
الواجب علينا بحفظ ما اوصي به سيدنا في امر التاديب
اعلاً ان نودب القريب سراً ثم لملم الشهود ثم اجاب
الرئيس لكن اذا ارادنا التحير للرئيس وحده اليق فجب
ان نفعل ذلك قبل معاقبتنا اياه انما الشهود واذ
كان الامر طاهراً فيجوز تاديبه طاهراً ويجل ترك
الشهود اذا حصل من ذلك شر عظيم للعامة

او

اولاً واحدكم لك ان ابدع احد بدعه حديثه خفياً
او دبر مكيدة ليتم ما غرم عليه من اضرار للجمهور
فحينئذ يجب الاتجا الي الرئيس او الي المتقدم بسرعة
خلوا من واسطة الشهود ولان الله الخبير العام افضل
من الحفوي الجري ويحوز ترك الشهود ايضاً اذا
ترك الشخص القابل للتاديب حقه وارتضى ان
يخبر المتقدم بخطايه خلوا من واسطة وكما يفعل
بعض الرهبان فلاح من ذلك اولاً ان من استطاع
منع قريبه عن الخطا الميث ولم يمنع خوفاً من الضرب
الديني فيترك خطاء عمتاً ثانياً اذا رايت قريبك
انتفي عن اثم مخفي ولا يكون ثم خط الرجوع اليه ولا
خط ضرره او لغيره فلاح في اخبار الرئيس به
لعدم علة تستوجب التاديب واخبار الرئيس ومن
فعل ضد ذلك فيترك خطاء عمتاً ثانياً ثالثاً ان
استطاع الرئيس الاقرب وحده اصلاح الخاطي ولم
يوجد ثم خط في اضرار للجمهور او الاخوة ان كانت
راعباً ولا خوف من الرجوع الي الائم فيخطي ذلك
الرئيس اذا اخبر بخطايه الرئيس الاعظم رابعاً

الروسا والولاه يلتزمون احيانا بالفرص من خطايا
الروسين لقصد التاديب ولكن لا ينبغي لهم المبالغة
بالتعقيل عن فرد معين منهم اذ لم يكن ثم سبب
موجب ولا يجوز لهم ان يقبلوا بسهولة شهادة
الذين يعرضون انفسهم للشكاه لانهم غالباً
يطلبون فائدة انفسهم للخصومة بوجه الخير العام
خاصاً الاساقفة وروسا الرهبان وبقية الرعايا
يلتزمون بمنع الخطايا والشرور الظاهرة والخفية
ولين كان الامر بعض الاحيان عسراً حتى ولو كان
ثم خطر الموت نفسه لانهم عاهدوا المسيح في الاهتمام
برعايهم وياخذون من لدن تعالي خيرات عديدة
من جراياهم فهذا ما علم به الابا القديسون والعلماء
الا لهيوت باسرههم وبل المسيح نفسه ايضا عمل به وعلم
وما قلنا من الاساقفة والروسا والبقية يلتزمون به
العلمون والواعظون ولكن ليس من طريق العمل كائلك
بل بموجب رتبهم يجب عليهم توبيخ الخطايا المتأخرة
ولو لم يكن رجاء في تحصيل الخير ولا يجب انهم ينجحون
خطايا الرهبان والروسا الاناديا بافراز وتمييز

لان

لان الواعظون اذا ربحوا ما آثم المذكورين علي بسيط الامر
فيه همون بنا الخير العام ويحيطون شأنهم عند السامعين
فلا يعودون يهابونهم ولا يعتبرونهم كاول سادساً
لا يجب الاسراع في التاديب بل ينتظر حين ملائم لزيادة
الفايدة، فلهذا السبب يجوز احيانا اهل الخطي ولو
عادرا جعلاً لا غنى ويكون ارتجاعه اذا ربح باشد
حرارة ولا ينبغي للتاديب مرة واحدة فقط بل يجب
تكريره مادام الرجاء في الاصلاح موجوداً
الجزء الخامس في الشك وينقسم الى ثلاثة فروع

اولها من ماهو الشك وهم في انواعه ان الشك هو
اثم ذو سبب وينقسم الى نوعين فاعلي وافتعالي فالفاعلي
هو اما قول اما فعل فاقد الاستقامة واما ترك فعل
ايضاً يصدر منه عثرة سقوط القريب في الخطايا
قولنا فاقد الاستقامة اي انما من ذاته خطاك
اذا تكلم احداً امام الشباب بامور مضادة للطهاره
واما متصف بشكل الخطاء مثلاً اذا استقل احد فرساً
في يوم صوم لعلته لا يفتنه والناظر لا يعلم بها وهذا
الشك القاعلي ينقسم الى قسمين احدهما ذاتي والآخر

عرضي فالزاني هو متي قصدت عمدا اطراح قريبيك في
الاثم اعني اذا فعلت امر ما لكي تجتدبه الي فعل
الخطيئ مثلا اذا دعيت امرأة اجنبيه الي الخاططة
الدينس والعرضي متي كانت خطاياك علت لسقوط
قريبك في الخطا ولو لم تقعد ذلك مثلا اذا فعلت
امرا ما مع علمك انه يستدعي الغير الي الخطا ولم
تعمله كافتعال المآثم تجاه الضعفاء وادخل الزفر في
ايام الصيام هذا اذا لم تعلم ان ابصر بالاجناس
المعطاء لك ومثل ذلك اذا كنت من الاكليروس وسكنت
امراه ذات سمع ردي مع انك بري من ارتكاب الخطيئ
معها واما الشك الافتعالي هو سقوط القريب بسبب
قول غير او فعله وينقسم ايضا الي نوعين احدهما
يسمي متعدي او شك الضعفاء وهو يصدر من الشك
الفاعلي والاخر يدعي لازما او شك الفرنسيين
وهو ما لا يصدر من جهة التاعل بل من شرفني
المشكك كشك الفرنسيين المنسحب عن بعضهم السيد
المسيح وحسبهم له بسبب اقواله وافعاله فلا يح
من ذلك اولا انه قد يمكن وجود الشك الفاعلي

خلوا

خلوا من صدور الشك الافتعالي وذلك اذا ما اعطي
الفاعل سببا كافيا لصدور الشك الافتعالي ومع ذلك
لم يصدر الشك مثلا اذا استدعت احدا الي فعل الخطا
واي عن ذلك وبالعكس قد يمكن حصول الشك الافتعالي
بدون الفاعل ثانيا الشك الافتعالي ليس بخطا خاص
ولا يزيد الخاطي ذنبه مثلا اذا رايت سارقا وماثلت
فلا يزيد ادخاوك ثالثا ان اخطأ شخص امام غير
فلا يعد خطاوه دايما شكاه لانه انما يكون شكبا باعتبار
احوال ذلك الشخص والحاضرون اي اذا كان سبب
موجب للخوف ومن انك بفعلك تجتدبهم الي الخطيئ
وانهم خلوا من ذلك لا ينعتفون الي ارتكاب ذلك
الاثر رابعا كل شك فاعلي يصدر من شخص بقصد
سقوط القريب وهلاكه فهو اثم خاص مناقض
الحبه وينتج من ذلك اولا ان من صار سبب لسقوط
غيره في الخطا فيخطي خطاه همتا ولكنه يتبرر من ذلك
اذا صدر فعله بجهل وعدم افراز وقد يمكن ان
الفعل الموقوف ما بين الشر والخير والخطا العرضي
يستحيل ان الي الخطا الهيت علت صدور ذلك

الشك، مثلاً إذا تكلم أحد الرهبان أو الكهنه بالفاظ
دنس بطريق المزج امام الذين يخشي عليهم من
السقوط في الخطا بسبب الفاظهم تلك ثانياً من
يصنع عزمه لا حيد لي طرحه في خطاء عرضي فيخطي
عرضياً، ولو وضع تلك العترة عذراً بفعل خطاء عمت
وذلك لان السقوط العارض خفيف، وهذا كما
اذا زني احد لا يتفاسرقة شي حقير من عند الزانية
فسرقة تلك لا تعد الا خطاء عرضياً فقط، وان كان
الفعل الذي قصد به السرقة عمتاً ثالثاً ان الشك
غره ما عدا خطية الشك فيخطي ايضاً بفعله خطاء
مساوياً بالنوع للذنب الذي اجتنب الغراليه
ويجب عليه ايضاً ذلك في الاعتراف اعني
يلزمه يبين نوع خطية الحية التي اجتنب بها
الغير الى الخطا واثم الذين اجتنبهم بفعله وعدد
المجتنبين والمكن اجتنبهم، لكن المعلم دلوه قال لا
يلتزم بايضاح نوع اغته، ان لم يكن فعله ذاك
عذراً بقصد الشك، واما من جهة عدد الذين اجتنبهم
فقال المعلم تامبورين ان المعترف يحزب القول

ان امرت بفعل الردي سبباً لسقوط كثيرين في الخطا
رابعاً من صار سبباً للشك للاخوه يجب عليه ضرورة
ان يعطيهم مثلاً صالحاً، لكن اذا صار لهم نموذجاً
فقط للسرقة خلوا من قوله وامس وامثالهما فلا
يلتزم برد ما سرقوه من حيث ان اجتنب لهم الى ذلك
بنوع اخر خصوصي، مثلاً بالشور او بالامر فيكون
ملتزم ما برد ما سرقوه، ومثل ذلك علي راي المعلم
ليسوس اذا قامت اخطاك بالمال لكي يحتاج ويستعمل
السرقة فانك لا يلتزم برد ما سرق خامساً لا يدعي
مشكاً من اخطا ظاهر امام اناس اشتقاع عدي العرض
اشراؤهم لانهم بدو خلقاً منهم مستعدون لا تركاب
الخطا، واما اناس صالحا لا يماثلون وان شاهدوه
يفعل ذلك، مكن يستم الدين امام الفضل الورعين
سادساً الله لا يعيد الفاعل شكاً ان كان هو سبباً
كافياً فقط لان يبتدي احد يظن بالفاعل ظناً ردياً
لان الفاعل لا يخطي من اجل الذي يظن فيه بدليل
كافيه وبالعكس ذلك ان كان يبتدي يظن ظناً ردياً
بالايمان الكافي ليكي، وباهل الاكثيرون او برهنتي

ما، فينتج من ذلك ان الشك يصدر باعظم سهولة
من المشتهرين بين الناس بالديانة والتقوى، لان مثل
هؤلاء يصدر عنهم الشك باذي سهولة بسبب التزم من

غيرهم ^{فيهم} الفرع الثاني

من هل يجوز بصدور الشك الانتعالي ومتى ذلك، او
ان يجب ترك خبر من الخيرات هر بامنه يجب اولاً
لا يسمح لك بصدور الشك الانتعالي والا اذا دعت
الضرورة اليه، اما لنفعك اما لنفع القريب، وذلك
لاننا بموجب الحب قد التزمنا بمنع القريب عن الخطا ان
امكن ذلك بسهولة، فينتج من ذلك ان طلب القرض
من المراهي قد حرمت، ومثله القسم من الكافر الحالف
بالهتد الباطلة، وطلب القناس واستماع الاعتراف
من مفرهم، داعي من الكاهن المتطاع بالخطايا،
من حيث انه لا يمكن ذلك دون مشاركتك اياه بدنه
ثانياً الشك المذكور يسمح به اذا دعت اليه الضرورة
او لنفعه ما، كما تقدم به القول، ولما خطا الناعل
يسوء نيت فان الله عايد عليه واعلم ان الضرورة
الداعية لذلك لا بد من ان تزد ثقلاً بما حاك بصدور

الشك

الشك الصنع اعلي الضرورة التي تلزمك باطلاق
صدور الشك الرئيسي، ومثل ذلك اذا كان الفعل
علية لسقوط كثيرين في الشك، ومثله اذا كان خفياً
من اثم جسيم، وعلى الاطلاق نقول انه لا يسمح بصدور
الشك ما لم يكن الامر الداعي لشك من موقفه، ثالثاً
يجب السامح بصدور الشك اذا كان بدون خط
في عدم الخلاص، او حدوث ضرر جسيم للقريب
لا سيما المجهود، فلها لا يجوز ترك الخيرات الروحانية
الضرورية للحصول على الخلاص من اجل الخوف من
الشك ما بها الخيرات الروحانية بل الجسدية ايضاً
على ما زعم المعلم لومها لا يلتزم الانسان باها الهاء
او بتأخيرها فرائر من الشك الرئيسي كقوله تعالى
دعهم لانهم عيان وقادة عيان، الا اذا استبان
لك من تأخيرها، ويسمح ايضاً باها الخيرات
المذكورة، او تأخيرها لاجل شك الاصاغر مثلاً
اذا قصد الانسان للدخول في الراهب فله ان
ياخرها خوفاً من شك والدي ان له امل باعطائهم
اياها اذا ناعن قريب خامساً وجب ترك بعض

وصايا المنع شك الاصاغ اذا كان جسيما ان لم يكن
تركها اشد ضررا لتاركها والسبب لانه اذا اتفق
حينئذ حدوث وصيتين احدها طبيعي والاخرى
بشرية ففي حين صدور الشك يتقدم حفظ تلك
علي هذه قيسيتين من ذلك اولاً ان روى البيعة
لا يسبح لهم باعمال الاحكام الشرعية الضرورية لحفظ
ارزاق الكنيسته وحقوقها فرأى من الشك الرئيسي
وشك الضعفاء لكن هو لا اعني الضعفاء لانه من
افهامهم استقامة العدل ثانياً اذا البست الامراه
تياب الرجال وبالعكس ولم يكن ذلك بسوالنيه
وخلو من خطر فساد بل بخفة الرأس فقط
خطا وهما ضئفا فقط والافحيثا واما اذا كانت
ذلك تنكرا او جبنه الضرورة فلا يخطون اصلاً
ثالثاً اذا عرفت ان يحضيك الي الكنيسته في يوم عيد
تصير على لسان جسيم او قتل فلا يلزمك المضي
رابعاً ان لم تستطع الامراه حفظ الصوم من
واثنين الا بغيط رجليها وصدور الحصى بينهما
فلا تلزم به خامساً يسبح الرئيس بالصمت عن بعض

خطايا

خطايا الرعيه فرأى من الاضطراب والنزاع وشروى
اخر تفوق نفع المتاديب سادساً اذا عرفت امراه من
النساء انها تسبب شكاً مستقوماً لشخص معلوم بنظر
اليها فان اظهرت له ذاتها تركب خطا بميتاً
ويحوز لها بل يجب عليها ايضاً الاختنا حتى الامتناع
عن حضور القناس من واثنين فرأى من هذا الخطر
وقولي شخصاً معلوماً لان الحذر من شك احد غير معين
او شك كثيرين عسر جداً وينشومن قلق في النفس
وقولي من امرتين لان ترك المضي الي الكنيسته يصف
نفس المؤمن جداً ويصعب عليه في الخطا لكن رأيي + الضاربة
بعض العلماء ان الانسان لا يلتزم بذلك بطريق الامر
سابعاً اذا عرفت الامراه ان بعض الاشخاص يسقط
بأن يميت اذا شاهد زنيته جسدها فيجب عليها
ان تهمل ذلك لمدة مائة او تسهر منه وقولي لمدة مائة
لان الامر اذا طال مدته يعود عسراً ثامناً اذا
خشيت الامراه من الشك الصادر من زنيته جسدها
الزائده الغير لا يقد بشاؤها فخطي ميتاً ان لم تتركها
لانه لاحق لها بحلي كذا زائده وما مورع من الله

خطايا

بالانقضاح عثره لغيرها ولا سيما اذا كان ذلك سهلا عليها
 تاسعا من يصور او يكتب او يتكلم امور دنيته قبيحة
 مستندة للنساء والزنا يخطي خطا جسيما نجيبا
 ثانيا يجوز للانسان احيا نا ان يسيح بوقوع الغير في
 الخطا حين يعزم على فعل بشرط الا يقصده وقوعه بل
 يسيح فقط بحيث انه لا يدفع السبب فقط ويكون
 قصده بذلك المنع عن خطايا كثيرة وعن شر اعظم
 فينتج من ذلك انه يجوز لصاحب البيت الابرفع سبب
 السرقة عن اولاده وخدامه ومع علمه ان لهم ميلا
 وعرضا في الاخذ وذلك لكي يعاقبهم ليرجعوا
 عن شرهم وبهذا الفعل يكون قد خسم اسباب سرقات
 كثيرة ويستبين من ذلك انه لا يطلق له ان يضع
 امامهم شيئا يختلسوه لان هذا الفعل يساعد
 على ارتكاب الاثم ومثل ذلك لا يسيح للرجل ان يعطي
 سببا لامرانه للنسك ولكن العلم لاما ان قال بطلت
 ذلك كما استبان مما فعلته يهوديت مع اليفان
 لعلها ان يساعدها بخطا هذا الكافر خسم سبيل
 خطايا كثيرة فمن لم ينج لها وضع سبب نيتة

الرد

الدنسة اعني تزين جسدها كما يليق باشراف النساء
 واقف اكثر العلماء انها لم تخطي بذلك

الفرع الثالث

هل يجوز اعانة القريب بطريق وضع المادة ارتكاب
 الخطا يطلق ذلك باحد الشروط الا في ذكرها اولا
 اذا كان عملا ومساعدتك امر محمودا بذاته او
 موقوف ما بين الخير والشر ثانيا اذا كان ذلك بنية
 صادقة وعمله داعية ولا قصدا باعانة القريب
 على الشر ثالثا اذا لم تستطع منع وتنجيه عن
 الخطا وكنت تعلم انك غير ملتزم بمنع لسبب
 معقول وقال المعلم لاما ان وسائيس ان هذا
 السبب لا يمكن ان يرسم ثقله بقانون يقيني بل
 يجب ان يرسم بحكم اهل البصيرة لكن نقول بوجه
 عام ان هذا السبب لا بد من ان يكون ثقيلا جدا
 اولا اذا كانت الخطية المسببة عنه ثقيلا ولا بد
 حينئذ يلزم ان يكون السبب اقل منها ثانيا اذا
 تبين لك انك اذا لم تسح بهذا السبب لا تصد تلك
 الخطية ثالثا متى كان اعتناك له ماديا تدنيه

من الآثم و أكثر ما ينفى منه بعدم اعتناك له رابعا يلزم
 ان يكون السبب ثقيلًا بمقتضى الحق في العمل
 خامسا بمقدار مضادة الخطيئة للعدل من حيث اضرارها
 للقرىب و فينتج من ذلك اولا ان العروسه يسبح لها
 باعانت عروسها ماديا و لو علمت ان يباشر سر الزمجه
 و هو في حال الخطيئة و لكن اذا علمت انه منور لله
 فترتكب خطيئة باقتبالها السرمد و لانها حينئذ تكون
 قد وافقت بعهد ممنوع ثانيا يجوز للامراه بعد عقد
 الزمجه ان تعين بملها بفعل الخطا ماديا بوقا حقه
 و لو علمت انه ممنوع عن طلب حقه لعلته نذر الطهاره
 و تلتزم بالوفا ان لم تقدر على منع عن الطلب ثالثا
 يجوز للنحرى بل يلتزم ايضا باعطاء الاسرار الالهيه
 للمخاطي المحرم الاربتي اذ كان خطاه و حرمة مخفيين
 و طلب الاسرار ظاهرا و هكذا معلوم الاعتقاد ايضا
 يلتزم باعطاء الاسرار للمخاطي المعترف لديه اذا طلبها
 بطريق خفي بشرط ان الكاهن عرف خطاه في الاعتقاد
 فقط رابعا لا يحطى الخدم اذا اطاعوا مواليهم بخدم
 شتم لا يمكنهم مخالفتها دون ضرر عظيم و مثلاً

اروم

اروم بايصال الهدايا للزواني و اوفتح الباب لهم
 لكون هذه الخدم من عتي ذاتها نايبه عن ارتكاب
 الخطاء و قد يصدر رخلوا منها لكن الذين ليسوا بخدم
 لا يسبح لهم بمساعدتهم على فعل ذلك خامسا لا يسبح
 للخدام بالافعال القريبه لارتكاب الخطاء كنصب السام
 على الحايط ليتسلف به مولاهم الى عند الزانيه و مثالا
 ذلك و وبعض علما ذهبوا الى انه يجوز لهم ان كان
 ثم سبب موجب و كالحرف من ضرر جسيم يلحقهم اذا
 ابوا الا ان هذه القضية مسأويه بالمعنى لتقصيده
 محرومه من البابا انوشنسيوس الحادي عشر و هي
 هذه ان الخادم الذي يساعد مولاة لعمل شر مثلاً يضع
 له منكبته و او ينصب له سلماً على الحايط ليتسلف
 الى عند الزانيه او يفتح له الباب او يعينه بوجه
 اخر مثل الوجه المذكور لا يحطى بميثاء ان فعل ذلك
 خوفاً من ان يلحقه ضرر جسيم و كطرده من البيت
 او مقتله من مولاة فينتج من ذلك اذا ان تلك
 هنا محرومه لمساواتها بالمعنى لهذه سادسا لا يحل
 المخاط و الاضرار الجسيمه يتبرر من الخطا الطاهر

الذين في الامان التي يسكنها الاراقمة والكاتوليكيين
معاً او ينادون مواكيل ممنوعه في ايام الصيام
او غير المسلمين اذا طلبوه لانهم اذا اهلوا هذه الحزم
فيدخل مكانهم اخرن ومع ذلك فالخالفون يعتصمون
عن الخطاء بل هم يحطون على الخسارة الجزيلة لابتعاد
الناس عن الالباع منهم فاذا لم يكن ثم مثل هذه الاسباب
وما تاتها فلا يطلق لهم ذلك ولهذا السبب لا يبيع
بذلك لرب البيت في منزله ولا للطباخ اذا لم
يجد غيره وان لم يكن ثم سبب اخر داع لذلك
سابقا الامور المقربة للخطا ومناقضة للعدل
عرضاً ولو كانت من عين ذاتها منزلة عن طرفي الخير
والشر كاعطاء السيف للمولي اذا اراد ان يقتل به
احداً او اظهار من عزم علي قتله او دق الناقوس
خلداً من وقوع الشك لكي يجمع الشعب لكرز الاراقمة
ووضع السلم للصلح واعطي المال لمن ينشي الحرب
ظلمة وبيع القريب للاراقمة فهذه الامور جميعها
لا يبيع بها الا لاسباب ثقيله جداً مثلاً اذا امتد
من الاستناع عليها شر عظيم بهذا المقدار حتي ان
يجب

يجوز الحب لا يلتزم احد بقبوله كالحرف من القتل
فانما يتبر من الخطا ايضاً ولو الصليح الذين
يبيعون امراً منزلة عن ذاتها من طرفي الخير والشر
كالات اللعب والاشياء التي تزين بها النساء والايه
الحرب كالسيوف والخناجر والتيفك والارماح
وامثالها وان هذه الاشياء جميعها قد وجدت نسبتها
عن الخطا ولا سبيل ان تمنع مطلقاً لكن اذا علمت
انها قد خد بنيت رديه كقتل لك اذا قصد احداً قتل
انسان واعطاك ثمناً زائداً لبيتاع منك سيفاً
فلا يبيع بك ببيع تاسعاً ومثل ذلك اذا كان ثم
سبب لا يق يعني من الاثم كمن يبيع خروفاً للكنز
العتيد ان يقدمه ضحية ومثلهم الذين يبيعون
او يرمون كنائس الاراقمة واليهود بامر الحاكم
لا سيما اذا كان الامر لا يبطل بنحيتهم عنه كما قال
العلماء لاما ان وناوراء واما السوم فلا يجوز
ان تباع الامن تعلم ان يستعملها في امر جيد الا في
والالوان وامثالها ولهذا اذا كان ذلك النوع
من السم ليس له استعمال اخر سوى قتل الناس

فيخرجهم بيعة مطلقا لا يشترط الا ان لا يسيحوا المستخرجين
 في مراكب الغير المؤمنين واذا كان عليهم من غير خط
 جسيم فيخرجهم القذف في المراكب على الارثودوكسين
 وحمل الاسلحة وغير ذلك من لوازم الحرب وهذا
 مذهب العلماء لكن الكرونيكولتوس وغيره من
 العلماء انكروا ذلك وادعوا انه خطأ عمت وحقا
 انهم اذا علموا ان باها لهم هذه الامور ينقص
 المؤمنين او تنجو عساكرهم من الانكسار فيلزمون
 بتفضيل هذا الخبز على حياتهم الفانية حادي عشر
 انه يطلق لاهل مدينه او بلاد ما اختطفوها وضبطها
 احد الظالمين جوارا ان يسكنوا بينهم وان اغتصبهم
 ذلك الظالم فيخرجهم مساعدتهم في الحراسه وحفظ
 اللغزيم واعطي الاموال لاداميرهم الحقيقي يرتضي
 بذلك ولما لم السبب يسبح لهم بان يعدوه باقسام
 ثابتة بخلوص الخدم لفرارهم من شر اعظم يحصل
 لهم ولا ميرهم ثاني عشر الموثيق ومعلوم القول يطلق
 لهم اخذ الزخيره لعساكر الغير المؤمنين اذا عفا
 ان غيرهم يفعل ذلك وهم يضيعون نصيبهم ٥٥

المقالة

المقالة الثالثة

في وصايا الله العشر و امر بيعة المقدسه
 وتقيم الي سبعة ابواب

الباب الاول

في الوصية الاولى من الوصايا العشر
 تنبيه اعلم ان هذه الوصية من حيث انها ايجابيه
 فادتها الخوض فيه فضيلة العبادته التي بواسطتها
 تقدم لله سبحانه وتعالى ما يجب علينا من
 الاحترام المباطن والظاهر فالباطن هو اخضاع
 النفس له تعالى اعني السجود لعلو شأنه وجلاله
 عظمت التي لا قياس لها والظاهر هو الذي توضح
 به الباطن كالصلوة والقراين ومن حيث انها
 سلبية فانها تنهي عن الخطايا المناقضة للعباده
 ولاجل ان فضيلة العبادته اعظم الفضائل الادبيه
 فالخطايا المضادة لها هي اعظم الخطايا المضادة
 للفضائل الالهيه لان هذه من عين ذاتها ومن

وجه جنسيتها محمية . واعلم ان الخطايا المتبادلة العبادة
قسمان . منها ما تقابلها بالافراط كالعبادة الباطلة
مع انواعها . ومنها ما تقابلها بالنقص والعدم كالفتور
هـ وقتل الديانة . ويتسم هذا الباب الى فصلين هـ

الفصل الاول

في العبادة الباطلة وانواعها وفي خمسة اجزاء

الجزء الاول

من ما هي العبادة الباطلة وكما هي انواعها في العبادة
الباطلة هي عبادة مدمومة . يكرم بها الاله الحقيقي
او الكاذب . وقد عرفها ماري توما اللاهوتي انها
مدح يله مناقض للعبادة بافراط حايده عما يليق بالعباد
قول بافراط لا يراى له انه لا يجب الزيادة في العبادة
لله حاشاء . لانه مستوجب لكل احترام ووقار . بل
المفهوم من ذلك ان الانسان قد يقدم للاله احيانا
عبادة لا تليق بشان تعالي . او يفعلها بطريق غير واجبة
او يهدى بها لمن لا يستوجبها . واعلم ان العبادة الباطلة
نوعان احدهما الكرام الاله الحقيقي بوجه لا يلائم .

اذ

اذ يرسل له وقاراً باطلاً اي ادمراً يضاد ناموس
الكنيسة وجاري عاداتها ثانياً الكرام الاله
الكذب او الخلق بامور تليق بالله وحده . وهذه
العبادة ثلثة انواع احدها عبادة الاصنام ثانياً
التعريف والتعالى ثالثاً الاحتفاطات الباطلة . وضم
الي ذلك السر والاليق ان يقال انه نوع رابع للعبادة
الباطلة . فيري من ذلك اولاً انه يخطي بالعبادة
الباطلة من يستعمل رسوم الناموس العتيق لتوقير الله
كالختم ودج حروف الفصح . وما شابه ذلك من حيث
ان هذه الفرائض تدل على ان المسيح سوف ياتي فيما بعد
لا انه اتي ثانياً قد يخطي بالعبادة الباطلة خطأ عميماً
العلماني الذي يعبد الله بخدمة اختصت لخدم الكنيسة
كتقدمة الاسرار وحل الخطايا ثالثاً يخطي من يامر برفضه
بعض امور كانت مفروضة من البيعة رابعاً من يقدم
دخاير كاديه . او يشتر عجيب كدبه كانتها حقيقه
سوا كانت بايقونة ام بغيرها . وخير بان الله اسدي
اليه الهاماً ام اراه شيئاً بديعاً سوا كان قصده
ازدياد العبادة ام اجتناب المذبح الديني . لكن

هذه العبادات وان كانت من ذواتها خطاء عمت لاجل مضادتها
 للحق الاصلي له المجد وتقصيرها اللذات اساسا للدين
 فمع ذلك يمكن ان لا تكون خطاء عمتا لسداجته فاعلمها
 وغشمة واما العبادات الباطلة من حيث الافراط فهي
 على هذا النوع مثلا اذا قصد احد سماع القداس قبل
 طلوع الشمس ولا يكون على المروج شمع الا بعد كذا ويكون
 اسم الحاضر يوحنا وتكون قامت مقدار قامت المسيح
 وما ماثل ذلك من الامور الغير لائقة بالعادة لان
 هذه الامور من عين ذاتها لا تحدي نفعا لمن استعملها
 ومثل ذلك من قصد صيام يوم الاحد وخطور بقاء ايام
 السنة ومثله من اراد ان يرسم بعد القداس عدة صلبان
 على القرايين غير ما موردها ويكثر من الصلوات والليطويا
 زياده عما جرت به العادة او ينقص منها شيئا فان فعل
 ذلك بطولية حسنة فيجب خطاؤه عرضيا الخفت الامر وتظلم
 السداجد وخطو الفعل من الشر الذاتي ولكن اذا كان
 العمل من ذاته شرا كقولك اذا قدست للده شيئا سرقا
 او زلت بانغام سجد بالنم كانت او بالاغن فهذه
 هـ الامور لا تخلو من الخطا الميت هـ

للمر الثاني

للمر الثاني الجزء الثاني
 من ما هو المتعارف والقائل وكم هي انواعه والتعريف هو
 الالتجاء الى الشيطان بعمل ظاهر او مضموم ومنسوب
 للاستتجار عن امور مستقبله متعلقه بارادة الايمان
 المحترقة وعن امور اخر مكتومة لا يعرفها الا الله
 وحده وهذه الافعال جرمها في الاثم كجرم عبادة
 الاوثان من حيث ان فاعلها ينسب للشيطان ما
 هو مختص بالله وان كانت من الامور التي يعرفها
 الشيطان بقوة تمييزه وبلاغته فظنته الحادقة
 فمنعه جدا ومحرمه لاجل ان الاشتراك مع عدو الله
 اللعين من عين ذاته امر شنيع جدا وهو بمقام
 الخيانة لله والكفر به عز وجل ولعلم ان القرين
 على نوعين احدهما القوسل الي ابليس والتعاهد
 معه ظاهرا ويسمى باللغة اليونانية تلوومينتا
 وذلك كما ان الشيطان التعاهد الظاهر
 معه عن الخفيات بواسطة المعترين او باظهار
 الاموات من اجداثهم والاحياء الذين في الغربة
 او علامات مختلفت الاشكال في الهوا والنار

بواسطة

والا والراه وغيرها ثانياً هما هو التوصل الى الشيطان
مقصود هو الذي يتم بهما خفي، لكن ينبغي معرفة
يستعملها من امور غير ناجتها وكأصوات وإشارات
الوجوه وما شاكل ذلك، وهذان النوعان من التعريف
يتبعان الى انحاء مختلفة عرضنا عن ذكرها من حيث
انها لا تتبين خطأ ولا تختار شر من النوعين المذكورين
ولهذا السبب لا يلتزم الخاطي بايضا حها في الاعتراف
هل صدرت في هوأ او في مرأه وغيرها لكن يلتزم
بايضا في العهد الذي صار هل جري ظاهراً او مفترأه
لان هذين الامرين ولو امكن عدم امتيازهما فحما
لكنهما يقتضيان من المعرفة حكماً متبائناً وسبب ذلك
ان تعلم ان التعااهد الظاهر مع الشيطان لا يخلو
احداً من الخطا المحي، اما الخفي فقد يكون تارة
ان لا يبلغ الى المحيط لسداجة فاعله وخفايته
عقله ونقص فهمه وقلت اعتماده عليه فينتج من
ذلك اولاً ان من استدعى الشيطان قولاً وفعلأه
واعتمد او ظن ان ذبوا سطة ذلك يحصل له مساعدة
ما منه فيجب كن تعاوده مع الشيطان واستعان

بد

به ظاهراً ثانياً من يستعمل بعض امور باطله غير
مطابقه من ذاتها لنيل المعرفة والقصد فهو يعا هـ
الشيطان خفيأه وان لم يعده الشيطان بالمساعدة
باستعمال هذا الامر لان من يصنع ذلك يتأثر
ابليس ولو لم يقصد هذا الامر بفعله ثالثاً لا يخلو
من الاثم من يقول اني لا اقصد التعااهد مع الشيطان
فيعلي هذا، لكونه يضاد كلامه بفعله نفسه والجب
لان بهذا الفعل لا يشترك البارئ تعالى معه ولا
المليكه، فمن لازم الضرر ما اذا ان يكون اشتراكه
مع الشيطان راجعاً لا يتبرر من الاثم من يستعمل هذه
الامور ويصدق انها مفيدة كما جرب ذلك بعض
الناس وصح ما جرب لان الشيطان بعض الاحيان
يصح ذلك ليقتنص الجهال ويرغبهم في تصديق
هذه الامور والعمل بها خامساً من يصدق المناثا
وثاثيرات النجوم ويحكم بها ويدبر بها غالب الاحيان
بحسب حكمها فانه يخطي خطأ عمتاً لكن اذا
فعل مع او اتفق من هذه الامور وكانت الماده
خفيه فخطاوه عرضياً ومثل ذلك اذا جزع عما

تدل عليه النامات او ثائترات الكواكب جزعاً حقيقياً
فيحكي عرضياً سادساً على رأي غالب العلماء ان في غالب
الامر لا يوجد خطأ عمت في كنهه المضمون لوجود علل
مختلفة تنقص شر الائم وكن لا يصدق ذلك تصديقاً كلياً
لكن العلم درايًا جزم ان من دبر امور بهذه الاشياء
ولولم يصدقها فهو علي خطر جسيم من الخطا سابعاً
الاشياء المطلق استعملها في هذه اولها علم الفرائض
لان لا يمكن لمن اتقنه ان يفهم ويعرف من سحنة الانسان
وتركيب جسمه ما يعيل اليه طبيعة تانيها من يطلب
معرفة ذلك ينظر في راحة يد الانسان ثالثها من يعلم
من احلام الانسان كيفية اطباعه والائمة النفسانية
رابعها من يخبر بما سيكون من الافعال الطبيعية
كالخطر والصحو وامثالهما مقتبساً هذه المعرفة من
اصوات البهائم والطيور وحركات الاسماك وما
ضاهاها خامساً علم الفلك والتقويم الذي يخبر به
المعلمون عما يستقبل من الكسوف والخسوف والحوادث
والخصب والقط والامراض والصحة وباقى الافعال
الجسيمة المنسوبة للطب والفلاحة وطالع المولود

ان

ان استخبر منه عن مزاج الانسان وضعف الطبيعى
لا غير لان هذا الفحص والتدقيق جميعه طبيعى
والوسايط المذكورة مناسبة لما تدل عليه انتهى
ثامناً جميع هذه العلوم محرمه اذ المراد بها معرفة
الاشياء الغير مناسبة لها كالاولى المتعلقة
بارادة الله واردة الانسان المعقولة كقولك
احوال النفس الناطقة مواهب الله والغني
والنجت والمناصب والزواج والامور الخفية
كالكنوز والمطالب والجواهر وما شاكلها تاسعاً
الذين يسالون العرافين عن نجاتهم ان صدقوا ذلك
واقعوا الضعفي الايمان والعقل بالشك فانهم
يخطون عميلاً وان فعلوا ذلك لعباً وهزوا ولم
يطلعوا احداً بالشك فخطا وهم عرضياً فقط عاشراً
لا يجوز لاحد طلب معرفة الامور العتيدة والخفية
بواسطة القرعة ظناً منه انها ذات قوة الالهية
مثلاً اذ امرى احد زرار الطول واخبر قبل ذلك
بقوله انه اذا اتى الزرار كذا فيصير كذا ولكن
القرعة في حال الفروع الماسية اليها بعد الصلوة

والإتكاف على حق سياسة الحق ثقاً جائزه. وذلك
من يقع في مفرق الطرق ولم يعلم أي طريق يسلك
أويلهم الباري تعالى برمي القرعة. كما جرى ذلك
في انتخاب شاول حاري عشر استواء القرعة
خارجاً عن طريق العبادة كاللعب وتوزيع الميراث
وترك المحاكمات. إذا جرى برضي الفريقين المتخاصمين
الذين لهما حق في التساوي بالملوك. ليس فيه
أثم غالباً. لأن ذلك يضاهي قيام العدل فيما بين
الفريقين. ومثل ذلك إذا استوجب القتل أناس
كثيرون. إلا أنك لا تريد أن تقتلهم كلهم. فحينئذ
يجوز لك الاقتراع عليهم لتعلم من يجب قتله
قولنا غالباً لأن مدبري الكنيسة ووضايف
العلمانيين لا ينبغي أن تعطى بقرعة. بل باستحقاق
الاشخاص. وإن فرضنا بتساوي استحقاقهم
فحينئذ لا يمنع الاقتراع.

الجزء الثالث

من ما في عبادة الأوثان وكم في انما عهاج كل احترام
لا يليق الآب الله فقط إذا قدمته لله واثقاً

عبادة

عبادة اصنام. ولا يصح ذلك بالانصاف فقط.
بل يوجد بكل انصاره والرام تخضع بها للخليقة
تخضعنا للخالق. وذلك كما حيا الركب وتقديس
الجور. وكشف الراس الراسا للوثن. واعلم ان عبادة
الاصنام نوعان احدهما مادي ما يمكن سجد للاوثان
فرعاً من الموت خلقاً من قصير باطن ثانياً مورياً
وهو قسمان كامل بقي سجد الانسلاف للاصنام بكنز
شنيع واحتسبها الهدا غير كامل وهو ان الانسلاف
لاجل بغضه لله عز وجل. او حبه للشيطان او
لخليقة اخرى يسجد لها كعبادة الله. فينتج من
ذلك اولاً ان عبادة الاصنام احياناً تقرر بالكفر
والارتقاء. وكن يسجد للخليقة محبة اياها لله
ثانياً عبادة الاصنام ولو صارت ظاهراً فقط فتجب
اثماً ثقيلاً. من حيث انها كذب مضل لايمان. ومرة
عده تناقض الاقرار بربنا عبادة الاصنام بالنوع
الغير الحامل لشدة خطئه من الحامل لاجل سوء فهمه
الجزء الرابع
من ما هو الاحتفاظ الباطل وكم في انما عهاج هي

فعل كما وب يبي الانسان بواسطة في تحصيل قصده
مع انه غير مطابق لقصد ولا هو موضوع من الية
ويعتاد من الفاعل والتعريف بهما وهو ان التعريف
ينسب لا القاس الامر الخفيه وهذا يضاف لافعال
خارجة ويوافق من حيث انها كلاها معقدان
علي معاودة ابليس اللعين وموجهان له ما
يختص بالله فلهذا السبب ما شرحناه في التعريف
يجل بعينه علي هذا ايضا واعلم ان الاحتفاظ
الباطل يقسم الي قسمين وكلاهما يصيران معاودة
الشیطان ظاهرا لم حيا فيقيم الي اربعة
انواع اولها يبي استخدما حيث ان الفاعل
باطلا عه علي بعض من الصور او بعض احوال
او بقراءة بعض من الصلوات يقصد تحصيل
العلوم عاجلا خلوا من عناء كما يفعل بعض من
الراقة السماون لانا يا تيستيون ثانيا يبي
ما جيا وهي لفظ يونانية عامه لجميع انواع السم
وهذا النوع هو الذي بواسطته تنقلب الاجسام
باشكال مختلفة واطهار مجزات غريبة ثالثها

يكفي

يكفي بتمييز القوارض وذلك اذ يظن للانسان ان
من حدوث هذه الامور يعرض في المستقبل كذا
كذا كمن يصادف تعبلا او كلبا او خيفة فيقف
من ذلك حدوث امر ما ويبدبر احواله وافعاله
بهذه الطرائق رابعها يلعب بالقاس الصحة وذلك
يصدر باستعمال بعض من الاشياء يشوعده من
الصلوات او بعض صلوات وكلام مقدس وامثال
ذلك كانه ضروري لنيل الصحة ومثل ذلك من
يجل دخاير القديسين بطرائق باطله كقولك
انها تلوته في اناء مرصا في يوم الغلا في معج
كذا وكذا من النبات لاحاجه لذكره فهذه
الاحتفاظات الباطلة جميعها خطأ عمت من
عين ذاتها والسبب الاول لان الفاعل لهذه
الامور يسدي للمبروات الاكرام المختص بالله
عز وجل ويلتقي منها امورا لا يستقد الا منه
تعالى ثانيا ان جميع هذه الاشياء ما سبه علي
معاودة الشيطان وهي خطأ عمت مطلقا ولو
كانت مادتها خفيفة لان مستعملها ينسبها

للخلق ما يحق لله وحده من القوة والعزة ومع
ذلك يمكن انما لا تبلغ الي هذا الدرجة من الشر
لسداجته فاعلمها او قلت تصديقه واعتماده عليها
واعلم بان الاحتفاظ الباطل له اشارات يعرف بها
اولا اذ استعولت على البراز فعل لا تنسب اليه تلك
العله ولا لها قوه على ايجادها بالنظر الى قوتها الطبيعية
ولا بالنظر الى قوتها المطاوعيه ولاجل ان الباربي
عز وجل يستعملها لابرار هذا الفعل ثانيا اذ
شاهدته احدا الاغريبه كاد بد باطله ومثلا كتابه
لا تقراء وخطوطا لا تفهم وصورا مقلبه وكلاما
عديم المعني كن يكتب ان المسيح مرض بالحسي
او يكتب الفصل الفلاني من البشارة الفلانيه
من الانجيل ويكون بيد بنت ويكون ذلك
قبل شروق الشمس وما يماثل ذلك من الامور
التي يقيج ذكرها ثالثا اذ ازال الفعل سريريا
ولم يثبت فنتج اولاً انه يخفي من يشرب ادويه
او ياكل معاجين او غير ذلك لتحصيل علم من
العلوم عاجلا ثانيا من يحمل الحروز والعقود

والخايل

والخايل والاوراق المكتبه بخطوط وصور مخليه
لمنع الجرح والقتل وموت الفجاء او ليختفي من الابصار
او المحبه والعشق او لاضل الانام او لاجتناب
البرج والفائدة ثالثا من يتفق له امر ويصدق منه
حدوث خير او شر كن يصدمه باب فتنه عامته
او يعطس كلب امامه وامثالها ولاجل ذلك يرجع
الي البيت خوفا من شرهاء يتم به ذلك الوقت رابعا
من يعتقد بعض الايام سعودا وبعضها نحسا
ويدبر بها اعماله كن لا يقطع الظن من يوم الجمعة
وما شاكل ذلك خامسا من يستعمل الرقا لدفع الامراض
سادسا من يطرح في نهري ليقوته احد القديسين
لا يخوار المطر سلطانا من يجتنب انما القداسات
لا يتحدث في فعل الميت ما لم تكن سبعة وكل قمار
ببيع شععات بلون كذلو كذا وسبع صرقات
ثامنا من يعالج الجوع في غيابه يوضع الفرو
على السيف الذي جرح به او على بعض خرق
ملطنه بدمه فاسهل من يتلو طلوت كذا في
بعض الاعياد كعيد ماري يوحنا ما ويضع في

بنات العاشق علي الما ليعلم مع مين يتزوج عاشر الذين
يستولون صلوات وصومنا او صلواتنا ويعتقدون
ان بقوتها يتخلصون من العدو او يطردون الامراض
او لا يموتون بغير اعتراضه او لا يستطيعون في شد
او تجربه وغير ذلك و يعتقدون انها لا تختل اصلا
فهم يحطون ان لم يطلبوا ذلك من الله و يتزوجون
من كرمه بواسطة الصلوة فينتج ثانيا انه لا ينزك
اثما ولا احد يتفرس بالقر ويميز الان من اجل طباية
الجسد واقتلاع العقاقير وتقليم الاشجار ثانيا من
يجل شيئا من الكتب المقدسة او من دواير القديسين
الرايا لله ولقديسه خلوا من الايا اهل السابق
ذكرها ثالثا الذين يحي طوبا بالليل حول الهيكل
او يتعلمون الفصاحة في عيد قدس ماء ان فعلوا
ذلك الزاما بهيولنا فابغاء لنبيل شفاعته مع
عدم تحقيقهم لذلك العمل فاعل وقاطع من عين
دائمه وقال العلم لا مان ثانيا الماري العلم غاياتنا
ان الامام السليح اذا فعلوا امرا لا تقبله الكنيسة
بسلامة الفير وحسن الطوب و فيجوز ان يتركوا

في

في سداجتهم لصر انشايهم وترجيهم عما تلو من
سلفايهم واعلم ان بعضا من العوايد الجارية بين
الرومين لا يحوز ملامتها كحل القديس تسعة ايام او
خمسة او ثلاثون يوما كاعل ماري غريغوريوس
لنبيل ما توارثهم او كن يصنع تسعة لاجل تدكاس
التسعة اشهر الذي ملكها سيدنا يسوع المسيح في
احنا سمعنا مريم العذراء وخمسة اكراما الجرحا
لجسده واما الهه لكن لا يتبر من الخطا من يتحقق
ان هذه القديسات لا تكون نافعه ما لم تكن بعد
كذا وكذا ابعث النيف بوضع يديهم يشفون من
عضة الكلب المكروب فلا جناح عليهم ان اعطوا
هذه الوهبه من الله وينتج ثالثا ان الذين يستعملون
قوة امور طبيعيه اتصلوا الي معرفتها بطريق
محرم فيسبح لهم باستعمالها اذ لم تكن متعلقا
بالشيطان وبسبب ذلك لكون هذه العرفه
ولي كانت ناجحه بسبيل
الخطا فلا تخم استعماله
قوة القوه الطبيعيه انتهى

تد

والجزء الخامس
س ما هو السحر المفعول القريب وكيف يجوز منعه
السحر المفعول البعيد قدر مكتسبه من الشيطان بهذه
ومساعدة لمفعول القريب ومقتضى من السحر الجوى
بهذا وهو ان السحر الجوى يختص باصطناع الامور
الغريبة المستعجبة وهذا غاية مفعول القريب يعلم
ان السحر المفعول البعيد ان احد علمه باللفظ اللاتيني
فيلتزموم واعني هيجان الحبه والبغضه بتى ملك
الشيطان للتعبله ومع عدم قدره على اغتصاب
الاراده فلها اذا اخطا السحر فخطئته ثابتة
لما لمت جزء الاختيارى تانيهما يسمى وينتسبون
اي السحر السم الذي بواسطته يحصل ضرر للشخص
او لغيره وان حال سائل ما الذي يجوز استئذنه
لا بطله فعل السحر اجبت له ولا يجوز استئذنه الا من
الطبيب تانياً التقاسيم وزيارة الاماكن المقدسه
والترسل الى قدسين وتناول قربان المقدس
ثالثاً هدم الالات التي بواسطتها عمل السحر ولكن
بشرط ان كان ذلك خلواً من سحر اخر راجعاً ان

استطاع

استطاع الساحر ان يهدم سحر بطريقه غير عريضة
فلا جناح عليك ان كلفته الى ذلك بهذا الوجهين
او بضرب وعقاب اليم ماعدا القتل ولو علمت
ان لا يؤذيه الا بسحر اخر كما يسمي بذلك اخذ الدين
من المراهي مع ان يخطي والسبب بذلك كون
لك استطاعه وحق ان تلقى منه ذلك بطريقه
خاليه من الاثم وان اخطا فخطاوه عليه خامساً
يجوز استعمال اشارات اخر مضاده للسحر ان كانت
عديه مثلاً اذا عاهد الشيطان لاحد بقوله انه له
يرزق مودياً للمسيح الى ان يرحم الصليب على وجهه
ويغسل وجهه وجسده او يرمي الخيط المربوط على
يخرجه الشئ المطور تحت الارض فيجوز له رسم
الصليب او غسل جسده وبقيته وذلك لان
الفاعل لم يقصد نيل العافيه بواسطه هذه الامور
بل قطع المعاهده مع الشيطان ويسمى كذلك ايضاً
بضرب الساحر اذا المتكئ لان حسب العاده الجارية
ان دفعته عنك بهذه الطريقه يبطل فعلها وشرها
ولكن اذا لم يستطع الساحر ابطال سحر خلواً من

من اخر فلا يحزن لك ولا يحزن لك
 تانيه لا الخطا وتشاركه ذاتيا بعلة الردى وعان
 اعتراك شك بان الساحر لا يمكنه دفع السي الاسي
 اخر فلا يحل لك القاس ذلك منه لئلا تطوي
 منه في خط الالم وسبيلك ان تعلم النبي يعسى
 السي قد يهل عليه ابطاله خلل من ادخال سي
 اخر اما غيره فبالعلم فلما لم السبب لاذوا فاك
 عزه و اراد ابطاله عنك فيجب عليك ان تحضر وتقف
 عن امره وتديره جيدا وان سأل سائل كيف يجب
 تدبير معلم الاعتراف مع السي او العرافين وامثالها
 يجب عليه ان يسألهم عن كافة افعالهم الحايده
 عن حسن العباده ولا سيما عن هذه الامور او لها
 ما الذي علي الدخول بهذه الطريقه الشيطانيه
 جهل الم دنيا في شديده او استيلا السودا عليهم
 او طلب الانتقام من اعدائهم او رغبه اموال
 دينويه او حب الافتخار والعظمه والجاه ثاينها
 ان يسألهم عن كفرهم بالايمان وقبول عبادته
 الاصنام والبدع ولان الشيطان غالبا يكلفهم

الكفر

الكفر بالله وانكار المسيح والاسرار المقدسه وهم
 يحسبون بمقام اله او قدس ولا يفتكرون
 بشقاوتهم وخطايه ولا يدمون مفسد لانه وبالتيه
 يزعمون ان الذين يتبعونه لا يهلكون ثالثها ان
 يستخبرهم عن التجديف علي الله وقد يسيه وعن
 الخطايا الصادره بتدريس الالهيات لانهم غالبا
 يستخدمون الامور الالهيه وكلاما المقدس والقرآن
 الطاهر لينل اغراضهم الرديه رابعها ان يستفهم
 عما صدر منهم من الافعال المضاده الطهاره واختلا
 بالشيطان خامسها عن الضر الذي اوصلوا للقرى
 ويجب علي معلم الاعتراف ان يشاهدهم هكذا او لان
 كان عندهم مع ابليس ظاهر فليامرهم ان ينكثوه
 ويحسبوا ثانيا فليزيمهم باحراق ما يوجد عندهم
 من الكتب والاوراق والرباطات وسائر ما يخص
 بهذه الصناعه الدنسه ثالثا ان كان معهم وثيقه
 معاهده مع الشيطان فليامرهم بحرقها وان
 كانت الوثيقه مع اللعين فلا يلتزمون باخذها
 منه لان العهد قد بطل بالتوبه رابعا فليزيمهم

لهم

بوفاء الضرر الواصل منهم للغير وان تعدد ذلك فيجب
 الوفاة علي من اتصلت ارضاقهم اليه تنبيه يجب علي
 الكاهن القابل للاعتراف ان يسأل الرعايا عن كل ما
 سبق ذكره لكونهم يميلون اليه استواء السر لحفظ
 مواشيتهم من الزياد والامراض وامثالها ومثله
 البياض الذين يرقون الدواب ببعض الفاظ من
 الزامير او الصلوة الربانية وغير ذلك
 ويسأل ايضا الفلاحين الذين يظلمون
 شتم مواشيتهم بهذه المنزلة الباطلة
 ويمضون بهذا الغرض الي ارباب
 هذه الامور الرديئة والجاهلة
 الذين يرقون الفساحي
 على اراضهم باقار
 باطله والجن واليه
 يجلون اسايته
 او بعضا من
 الصلوات يتبعون
 انهم يظلمون بذلك من المراتب الصادرة في الربوب ومن من الجاهل وماه
 شاكل ذلك

الفصل الثاني

في نقص الديانة وما نوافعه
 اعلم ان نقص الديانة المتقابل للعبادة بالاعدام هو
 اما ان ينسب لعدم الاكرام الواجب للباري تعالى
 اعني تجريب الله او الحث بالقسمة واما ان ينسب
 لعدم الاكرام للامور المقدسة اي سلب الالهيات
 او السيمونية اما الحث فسوف يرد شرحه في الوصية
 الثانية واما الان فتكلم في بقية اجزاء هذا الفصل
 ونقسم الي ثلاثة اجزاء
 الجزء الاول
 من ما هو تجريب الله تجريب الله هي قول او فعل
 بواسطة يحقق الانسان قدره باريه او رحمة او
 حكمته او كماله وهو نوعين الاول امتحان ظاهر
 وذلك متى ارقاب الانسان بوجود كمال ما من
 كمالات الباري تعالى وقصد تجريب ذلك كمن
 يتنفي عجاظ الظهور حق الايمان المستقيم او يطرد
 نفسه من علو شانه ليحرب الله تعالى هل انذ

يرحمه وينجي من العطب الثاني امتحان مضر محتجب في
ضمن العمل وذلك متى لم يقصده الامتحان امتحان الله
ظاهراً بل يعمل بما ينسب من عين ذاته لذلك او
يستبين مستقبله لكن يلقى نفسه في الخاطر التي لا سبيل
له للخلاص منها الا بمحجز او باتفاق فلا راد او كمن
يهمل الوسائط الاعتيادية والسبل الموافقة ويسلك
بما يظن انها معتد علي ان الله وحده يتم المقصود
كالعليل الذي يعدل عن تناول الادوية ويرجو
الشفاء من الله خلوا منها وحده الغشا الذين
يتجاسرون علي وعظ الشعب خلوا من استعداد
لفظهم ان الله يوتيهم في ذلك الحين قولاً ومعرفة
فينتج من ذلك ان امتحان الله ظاهراً في اي امر
كان بعد خطأ عيتم من عين ذاته واحتقار علي
الشك في كالات الله ولا يتم ذلك الا باحتقاره
عن وجل او باعمال الاكرام والتوقير الواجب له والفرط
الفحص والتفتيش عما يختص به من جهة ثانياً امتحان
الله المضمي الغير القترن بالشك فعلي غلبه
الامر بعد خطأ عرضياً فقط لعدم اتمام الفعل

وقلت

وقلت التمييز والمعرفة او لا ختلال الخاطر وضعفها
لكن اذا كان ثم سبب داعي لالهام الله او منفعة روحه
او ضرورة لا يقدر فهو يري من شايبة الاثم ثالثاً ان التي
انسان ذاته في بيرة او مشي علي نار ليطهر عن اية
الله وحبه للابرياء فيعد ذلك امتحاناً مضمناً لان
الله تعالى ولو فعل احساناً في القديم عجائب مثل
هذه ولكنها صارت بالعلمه تعالى لاجل الصلوات
النقية المقدمة له او الاكرام وتشريف الابرياء والصلح

الجزء الثاني

من ما هو سلب الالهيات وكم هي انواعه
الالهيات هو افساد او احتقار شيئاً مقدماً للخدمة
الله وهو من عين حقيقة خطأ عيتم اذا كان
العمل معناداً لقناعة الامر خصوصياً واما اذا
ناقضه عمومياً كناقضة جميع الخطايا المحيطة
لقناعة الكنيسة وغيرها فان لا يبلغ الي هذا
المقدار من الخطا فاعلم انه سلب الالهيات
ثلاثة انواع احدها شخصي ثانياً مكان في ثلثها
يلحق بامر اخر ويسمي علي وفيري من ذلك

اولا ان ضرب احد الكليروس وجده الي محكمة
العوام والزنا بشخص مندور لله يدعي سلب
الالهيات الشخصية ثانيا كل فعل رجس يدين
البعد المقدسه كالقتل وسفك الدم البشري
واخراج المني عمدا ودفن المرحومين او غير المعتدين
يدعي سلب الالهيات الكافي ومثل ذلك بعض
افعال دينويه مضاده لوقار الكنيسة وقد استهزا
كالتجارة والسجس وحبس البهايم ليلا بها
واحراقها وكسر ابوابها ونهبها وامثال ذلك
كاستخدام لبس المدايح والكهنة وباقي الات القديس
في الامور العالقيه ومثل ذلك اذا ضبط من الكنيسة
مجرما قد استجار بها ولجا اليها ميا لم يكن له
مشهور او هاربا ومفسد القرية والحقول وقد
اخطا خطا جسيما والجا اليها لطمعا بالجواهر وكذلك
اذ غرقت او اقيمت او الوديعات التي فيها لكن
اذا سرق منها شي افساها وصدا كفتي لك كيسي
رجل غني وامثاله فني ذلك من اذهب قال المعلم
فاكندون وديانا ان ذلك لا يعد سلب الالهيات

اما المعلم ليمان وسواريس وغيرهما لم يوافقوها
علي ذلك ثالثا سلب الالهيات العلي هو التعرف
بالاسرار البيعية وتناولها بعدم الاستحقاق اعني
في حال الخطا الحث وكذلك الاواني المقدسه تتدنس
اذا استعملت في الولائم والمحافل الدينيه كالكتاسا
والحلل الكهنوتيه وامثالها واما استعمال المنارث
والمصابيح وصحف غل اليدين والمناديل وما اشبهه
ذلك من الالات الغير المكرسه اذا استعملت باموس
يسيره خفيف لا يقصد الاحتقاد فلا يعد خطا علي
راي المعلم تامبورين وقد قال هذا المعلم ايضا ان
استعمال الشمع والجور والشعبيته وما شاكل ذلك
من الاشياء المباركه لا يعد اثمًا قتيلا ويلحق بسلب
الالهيات الاستخفاف بايقونات القديسين وفعل ما
لا يليق بها ومثل ذلك استخدام الكتب المقدسه
لا ثبات البدع او لاجل اللعب وكذلك من يخفي
الندور المعطاه للحنائيس والاقواف ولم يفحها
ربعا قد يخطي ايضا بسلب الالهيات من يهمل بعضا
من الاشياء الواجب الاهتمام بها كمن يهمل الخواص

المطلوب من العمل القداس غير نضيفه خلافاً لما يجب علي المحتضن
ان يبين انواع الخطايا ومادتها وما انواع الاختلاف الشر
المحتوي فيها كضرب الكاهن مثلاً والزنا معه واما
مادتها لانه احياناً يزداد الشر نظراً الي مقدارها كما
اذا صدرت خطية ضد الاو خا رسطيا لانه علي رأي
المعلم فوردون انه في ضمن هذه الخطية توجد خطية
اخرى ماعدا سلب الالهيات وهي مضاده السجود
الاعظم المختص بالله تنبيه لا يسبح للعوام ولا للنساء
لن الحاسات والصواني والمائدة المقدسة وبقية الامور
المكرسة بالميرون ولكن اذا المست المذكورات فارغة خلوا
من احتقار لسبب داع لا يعد ذلك ذلك خطاء وان
لمست خلوا من سبب لا يخلو الفاعل من خطاء عن ضمير
والعلم ما يعفيهم منه ومثل ذلك اذا غسلوا الصعدات
والمناويل المختصه بالمدايح وامثالها فلا جناح عليهم بذلك
واما بقية الاشياء الغير المكرسة بالميرون والتي لا تلامس
القرآن المقدس الا بواسطة فليس بها ليس بخطاء ولم
ياثم ايضاً من ليس وخاير القديسين او جعلها في البواعيث
او حفظها في بيته وكذلك من ليس الانا الذي يحفظ

فيه

فيه القربان قبل وضع الاسرار وهكنا قولنا عن الصعدات
والمناويل المذكورة قبل غسلهم وبعده لم يكن وضع
عليهم القربان بعد

الجزء الثالث في السيمونيا وله ثلثة فروع

الفرع الاول

س ما هي السيمونيا وكم هي انواعها هي السيمونيا هي بيع
وشري امر روجي او مقترن بالروحيات بتمن دينوي
اختيارياً قلنا اختيارياً لتفهم كل عهداً ملتزم من بيع
وابتياع واستيجار ومعارضه والسيمونيا لا تثبت
خلواً من شرط ظاهر او مضمي والتزام صادر من الشرط
قلنا التزام صادر من الشرط لان حيث لا يوجد
شرط ولا التزام صادر من شرط لانكون سيمونيا ولو
امل المالحق شيئاً مما لا يلتزم به الاخذ قلنا امراروجياً
لتشير به الي كلما كان فايقاً علي الطبيعة منسواً
للخلاص من عين ذاته كان هكنا كالنعمه الالهيه
وكافة مواهب الروح القدس او علي سبيل العلوية
كالشرطونه والحل من الخطايا والنذور والحلف
والتبريك والتعظيم والانتخاب والدرجات الكهنوتية

وايهاب الاوقاف الخايسيه وكل فعل صادر من السلطه
البيعيه قلنا مقترن بالروحيات لنشمل ما ينسب
اليها ويتعلق بها متقدما كان كالسلطان في تقديم
خدام الكنيسه للتمتع باوقافها او بالمعيه كالقبط
الكاين في مناوله الاسرار كما سياتي بيانه او تابعا
للمتع بالاوقاف المعطاه لاجل الخدمه الروحيه قلنا
بتمدين دينوي ليفهم بذلك كل عطيه سوي كانت بالنسبه
كالحمایه والمدح والتوبيخ او بغيره كخدمه من الخدم
فيتلخص من ذلك ان قبج السيمونيا هو قلة الاكرام
والتوقير الواجب علي الانسان للامور الروحيه
وذلك لاجل استبدالها باياها بتمن فاني وهذا من
عين جنسيته اثم جسيم وخطا عمت ولو كانت
مادته خفيفه لان الواهب الالهيه مهمات كانت لا
يمكن بيعها خلوا من قلة احترامها وتوقيرها وعدم
اعتبار ما عنها الذي هو الياري عز وجل ولا يمكن
كينونتها خطا عموما والآتي حين احتوي شدة
الجهل وعدم اعظام العمل واعلم ان السيمونيا ثلثه
انما هي الاول بدعي فكريا وهو قبحان محض وممتزج

فالمحقق

فالمحقق مقي لا يعط شيئا ظاهرا لعلانية والمتمزج مقي اخذ
الماخي شيئا بنية التزامه بايهاب الامر الروحى خلوا
من شرط ظاهر الثاني يسمى شرطيا وذلك على
فرضين ايضا صرف ومتمزج فالصرف هو مقي وجعل الشرط
ظاهرا ولم يعرض مشروطه للفعل من الطرفين اعني
من المعطي والاخذ واذا برز الفعل من احدهما سمى
شرطيا متمزجا وموصف اليه فذلك السيمونيا المسماة
بسيمونيا الامل كقولك لئذا سلم احد الناس لغير
وقفا ما بامله ان يرد له او لغيره بعد ذلك او
يشركه بشي من مدخوله والثالث بدعي علي كل ذلك
لما يكمل الشرط والشرط من الطرفين وكأخذ الرشوة
واعطا الشرطية وتقسيم السيمونيا ايضا الي خطا
مضاد الناموس الالهى كبسيع المقربان المقدسين
والي خطا مضاد لنص الكنيسه المقدسه وهو هزل
اولا بيع مدخول الكنايس ثانيا بيع وضايف الخدم
غير المقدسه كالوكالة وبيع الخدم الخارجة ثالثا
اعطا الرشوة لاحد الناس بقصد المساعدة لملي
ينل وضيعه من الوضايف الروحيه لربا المشار

في اعطاء الرشوة وكن يقول ان اعطيتني الرضيعة الفلا
ساقدم لك في كل عام كذا وكذا من المال خاسسا العارضة
في الرضايف ومثله اذا اخذت علاين من تهمهم
وضيفتك او علاوت وضيفة هو طيفه اذ في منها
مرتبته بشرط ان تاخذ جوف من المدخول فجميع ما ذكرناه
ممنوع وممنع ما لم يطلعه ذو الامر الاعلاء ومثل ذلك
اذا اخذ الشرط من هذا لم يقدمه من طبيعة نفس القابل
ولا اجل ايضا ان ترشي احد ليكتب مكانيا للرئيس
لكي يشترطك بل يسمع لكاتب الرئيس ان ياخذ منك
اجرة كتابته يرضي الرئيس سادسا لا يسمع باحد
الذي يرضي القريب لاجل اقتبال اسلم المرء منه لاني
روحيه وجميع الاشياء العالمية لا توازي قيمتها
ولا يجب ان يكون من شئ على معنى القوت واللسوة
بل يجوز ان يكون لك للاحتياج ما يلزم الديار او تسج
العادة فينتج من ذلك او لا انت قد انخر في اقسام
السموينا للرفع و تعلم الايمان المسيحي واقامة
القيام اذا صنعت باخذ الاجرة ما يمكن هذه
الاجرة من قبل التهب الجسمي وما ياك تفهم بالتعب

الجسمي

الجسمي الداخل في ذات الامر لكونه مقبلا ولا تمن
له من حيث انما المفعول المقدس عينية واما ان
يحتوي في الفعل ذاتيا بل افهمه التعب الخارج
عن ذات الامر والفصل عنه ومثلا لاجل تعب الطريق
او الترتيل في القناس او لغنا اخر يقتل غناه والعلة
في ذلك لان الافعال المقدسة مضافة ذلك لشي
الاهي فايق عن الطبيعة ثانيا يضاف ايضا الى
السموينا الاعطاء والاخذ لاجل الحل من الخطايا
والخروقات والندور والحلف وموانع الشرطية
وموانع الزجحة وامثالها لكن اذا اخذ من اخذ شيئا
يسير بسبيل القانون واصرف بوجه البركات جاين
ثالثا لا يعد سموينا الاعطاء لاجل النجاة من الظلم
المصادر عن ياي عن مناوالت السر في حين الفرض
كما ذهب سوارس وليسوس ولا مان هكذا الاعطاء
للذي ياي من ان يمنح الشرطية مستحقها لان
هذا لا يعطي بوجه من يوازي الخير الروحاني
بل من جهة اجتذاب الخادم لامتثال ما يجب عليه
من الخدمة ومثله لا يعد سموينا الاعطاء من

ايضا الانتخاب او تلك الاوقاف او الوصايف التي
 تعطى لمستحقينها وتولي مستحقها لان من ليس له
 استحقاق ولا شئ له ان يعطى لمن يعارضه بذلك
 ايضا له لينج منه. لكن لا يسبح لمان يعطى الا لمن له
 استطاعة على الاقرار ومطابق له ان يعطى لمن يقدر
 على النفع والاقراره وايضا لا يعد سيمونيا من يعطى
 احد الكليروس كخاف ولو انزله لاجل التقديس و
 الرعظ بل يسبح المعاهدة بينهما ايضا من حيث
 ان ذلك المعطى ليس هو بمن للوظيفة الروحانية
 بل اجره للخدام ولا هو صدقه لكنه من حقوق العدل
 بل لا تحسب ~~سيرة~~ سيمونيا اذا خلصت ذاتك
 بالمال من اعطاء الاشياء الدينيية مرفاء التي التزمت
 باعطائها اياها كون هذا الامر غير منسوب لفعل
 رومي كقولك اذ اكنت ريسا على احد الاديان
 والتزمت في كل برهية من الزمان ان تؤدي حصه
 من مدخولك ونجى ذلك ابتغاء ذلك بما قاله قول من
 الاشياء الدينيية المرفهه لان الروحانية التي تعطي
 اجره للكلوس مثلا او للخدام اخر لاجل الخدمه

الخايسيه

الخايسيه المتباسه عليها لا يجوز ابتياعها
 هكذا العلاف المتزجه المعطاء احد الكهنه المسنين
 ام احد الفقرا من الكليروس لقيام حياتهم فلا يحل
 لكن يجوز الخلاص من الالتزام بوفائها بشرط ان
 الذي ابتعتها منه يثبت مقيما على الواجبات عليه
 من ايفا الصلوات لان الذي يخلص ذاته عما قد
 التزم بوفائه لم يتبع امرا روحيا بل انما منع عن
 ذاته الالتزام بكذا جمال كذا خامسا لا تعد سيمونيا
 مضاده الناموس الالهى معارضة الاشياء الروحانية
 بعضها ببعض وكن يعارض وضيغه كخايسيه
 بمثلها او ذخاير قد نسين بنظيرها وامثال ذلك
 ولا اعطاء الاشياء الدينيية بنظايرها كمن يبيع كاسا
 او ايقونة لاجل مادتها فقط ولا تعد سيمونيا
 الهبات التي تعطي لاجل الروحانية بنوع الهباء ولو
 قصد فعل الروحانيات بفعله ذلك واي قصد ان
 يكافى على فعله الروحي لان الهدية هنا تعد
 حسنة ولا وفاقه ويكون الروحاني قد اعطي
 مجانا لكن المعلم سوارس يحذر المؤمنين عن مثل

هذه الهبات لاجل الحفاظ الموجوده فيها وهي الاعتقاد
بالذات والكبرياء ولا يجب فعله سيمونيا من يعطي
شيئا دينيا او يعد او يوصي بامن فعل فعلا روحيا
بشرط الا يكون ذلك بوجه القايضه والمعارضه او
الاجرم مثلا اذا اوعد الوالد ولده شي ماله اذا لازم
المضي الي البيعه وتناول القران فلا يعد ذلك سيمونيا
لان ليس ثم وعد قاطع بل انما ذلك يعطي منه مجانا ان
صار كذا هكذا علم سوارس ولا مان

الفرع الثاني

س ما هو العقاب المفروض علي من ارتكب اثم السيمونيا
ج اولان من اخطا بسيمونية الامل والعل في الشرطونه
والرهينه وفي كل وضعه كنا يسديه يستوجب في
حال فعله القوانين المحرمه في القاموس لكن في
الرهينه يستوجبها نادرا كما سبق به القول انفا
من حيث انه لا يعطي شيئا الا لاجل لوازم الدير
او لجاري عاده قديمه كما قال سوارس وليسوس
ولا مان ثانيا من تشرطن او شرطن بالسيمونيا ولو
باصول الدرجات فيمنع ويحرم حرما باويا كقول

ليسوس

ليسوس ولا مان ثالثا من اقتبل رياسه او وظيفه يعنيه
علي هذه الصيغه فهو محرم حرما باويا ويكون التنباه
وتقديمه وتقبيله باطلا ولا يحل له ياخذ بقوته ولو
حصل له الدرجه بنوع السيمونيا بواسطه احد محبيه
خلوا من علمه الا اذا ابي ودافع عنه في حين علمه
بذلك لكن اذا اجتهد شخص اخر بالرشوه علي
ابطاله بالفض والهيله فدفع ضرر هذا الشخص مال
فليس سيمونيا او اذا حصل علي الوظيفه والرياسه
بسلامة الضمير مدة ثلاثه اعوام فيباح له حينئذ
الفتح بالخوله كقول ليسوس ولا مان تنبيه
من ارتكب السيمونيا يمنع من وظيفته ورياسته بهذا
المقدار حتي لا يستطيع المطران ان يملكه اياهما
ثانيه لكنه لا يعدم بقيه وظائفه السابقه مولا
يحرم عليه اقتبال غيرها الا بعد جزم الحاكم بذلك
كقول سوارس رايانا سيمونيا الامل التي اتممت
بإيهاب الرياسه او الوضائف وقبولها ولو لم يفر
الاخذ ما وعد به فتوجب حرما باويا علي الطرفين
معاً وتجعل ايهاب تلك الوظيفه او الرياسه باطلا

سه

وغيره عليه قبولها فيما بعد، ويعلم ساير الرياسات
والوظائف، ولا يكون ذلك الا بعد وقوع نص الحاكم،
ولا يستطيع قبولها ثانيه الا من اليا يكون ذلك محفوظ
له وحده كقول سواريس وليسيوس ولا مان.

الفرد الثالث

من من اخطا بالسيوينا هل يلزم برد ما حصل له
منها ولا يمكن الرجوع هو لا ان الشيء الروحي لا يرد
منه الا للرئاسة والوظيفة، وعلي رأي المعلم بونا شينا
والبقون ايضا مخالفا ليسيوس، والعلة في ذلك
لان الامور الاخرى اما انه يمنع ردها كما لا سرار
البيعية اما انه لا يلزم ردها قبل قضا الحاكم، لان
القوانين لم تعد شيئا اخر كما زعم لاسيوس وسواريس
وقيلو سواريس وغيرها، خلافا لما ذهب اليه المعلمان
اخرى ولا مان وبونا شينا قولنا الا الرئاسة والوظيفة
لا يفاقدها بتركها قبل قضا الحاكم، واذا حصل
شي من المدخول لا بد من ترجيعه لكونه حصل
بغير حق، من حيث انه الرئاسة عينها حصلت
بالسيوينا وهي من عين ذاتها باطله، ولان هكنا

يخرج

يخرج كتاب القانون، كما علم ما دي قوما وناورا
وليبيوس ثانيا الشيء الموقوف بسبب الشرط لينة
ومناولة الاسرار والرياسات والوظائف والقبول
في الرهبنة، ان زاد عما يقتضي قيام الحال زياده
وافره لا بد من ترجيعه بموجب الشريعة، لكن من
جهة ما حصل لاجل القبول في الدير بين الاخوة
لا يلزم ترجيعه لا بعد وقوع نص الحاكم، فحينئذ
ما بقي منه في الدير فانه يصر في اللوازم العامة
كقول بونا شينا وليسيوس ثالثا الماخوذ لاجل
الرئاسة، ام لاجل شي اخر من الروحانيات التي لم
تعطى بعد فليرد لصاحبه ضرورة بموجب الناموس
الطبيعي، لكونه ليس له حق بمسكه بوجه من
الوجوه لانه لم يوف المشروط الماخوذ لاجله المال

- ولكن اذا وجد الشرط والمشرط من
- الطرفين، فالرأي الصائب ان
- يرد ما اخذ للكنيسة لصاحبه
- لكون الكنيسة قصد عقابها
- كليهما معا كقول ليسيوس ولا مان

انني سافعل كذا رغما عنه ومثله من يحده ويحلف
بالاوتان بكل جهده كانها الهة حقا ومن ينسب الله
تعالى الى الظلم او الي عدم الاهتمام بالخلق او
الي نقص العناية والسياسة او يقول ان الله تعالى
لم يشا نفعنا او لا يقدر عليه او يقول انه كان يجب
عليه ان يدبر العالم تدبيرا احسن مما هو عليه الان
وانه كان يجب ان يخلق ما هو كذا وكذا ويترك
ما هو كذا او يقول ان الشيطان ذو مقدرة اعظم
منه وعهده اثبت وما مائل ذلك من المكروهات
المستقبحة مما لا يليق ذكرها ولا النطق بها فمن
تلفظ بما ذكرناه في حالة الحدة والغضب يدعي
مجدفاً واما من تلفظ بخلق من ذلك معتقداً
ان الامر كذا فيعد مجدفاً وارائيكيا معاً ولا بد من
تمييز ذلك في الاعتراف لاختلافهما نوعاً وكماً
علم او طمأنينة ثانياً يضاف الى التجديف بعض
اشارات اخر واصلة الى الله خلقاً من تلفظ وكن
يتفلخ السما او يمر باسنانه حنقا على باريه وما
شاكل ذلك وقد يمكن وجود التجديف بالفكر كما يمكن

الباب الثاني

في الوصية الثانية من الوصايا العشر

اعلم ان هذه الوصية بمنعنا الله بها عن استعمال اسمه بغير
ترتيب وذلك يصدر عن ثلثة احوال اعني بالتجديف والاقليم
الباطل وعدم وفا النذور فمن ثم يقسم هذا الباب الى ثلثة فصول

الفصل الاول

في التجديف وهو جز واحد

من ما هو التجديف وكم هي انواعه ان التجديف الناقض
لما يجب لله تعالى من الحمد والتسبيح هو لعن او شتم او
افتراء على الباري جل شاناه سواء كان باضافته شيء
من المناقض اليه ام سلب ما يختص به تعالى من
الحامد ام تخصيص الخلايق بما هو للمخالق او
القول الحقيقي فيه لكن بالانزها او قلت الاحترام
كقول المعلمين اجمعين وكما روي توما وبنو شينا و
ساكنس ولا مان وغيرهم فيفهم من ذلك اولاً انه
يدعي مجدفاً من يقر مر علي الله ويلعنه او يقول

انني

به الحمد والسبح ^{ثالثا} لما يجب مجدفاً من يشتم القديسين
 أو كل شيء مقدس من حيث أنه مقدس أي منسوب لله
 تعالى، أو أنه يتكلم عنهم بأدراة كلاماً يعلن أن
 تجديفه متصل بالله، والافايدعي تجديفاً حقيقياً
 مثل ما إذا قيل فيهم شيء بما أنهم كانوا بشرًا على
 الأرض، فهذا يعد خطأ عريضاً، لا سيما إذا كان من
 باب المزج واللعب، مثلاً إذا دعي ماري بطرس
 بطريق المزج صياداً، أما إذا قيل عنه هذا باحتقار
 أو البغض والغضب فحينئذ يعد خطأ محتملاً تنبيه
 لا يمكن أن يوجد في التجديف على الله مادة خفيفة
 تصير التجديف عريضاً مع أنه يمكن أن يوجد ذلك
 في القول على القديسين، كما علم أسكوتيون رابعاً
 يدعي مجدفاً من يبرز في حال غيضة الفاظاً يستدل
 من معناها على قلت احترام البارئ تعالى وأكرامه
 ولو لم تكن عليه تعالى نفسه لأن وإن لم يقصد احتقار
 باريه قصداً واضحاً إلا أن قصده يستبين بقوة
 كلامه، وإن صدر ذلك بالغفلة وزلق اللسان
 فالألم يجب عريضاً خامساً أن قصد أحد احتقار

باريه

باريه قصداً واضحاً غيظاً منه وحقاً، فيجب عليه يا
 ذلك في الاعتراف بسلامة يدعي مجدفاً أيضاً من
 ذكر في حال شقه للقريب عضواً من أعضاء المسيح
 كمن يقول ليهلكك دم المسيح، أو لتكن معرويتك
 غضباً، أو ليكن القربان الذي تأخذه ناراً وماماثل
 ذلك، لأن هذا جميعه منحه الله هبه للخلاص لا
 للهلاك، وقد راي ذو العقول أن ذكر هذه الأشياء
 يوصل إلى الخلل احتقاراً ليس بيسير كقول لامان
 ساباً من استقلت عليه هذه العادة القبيحة فسيبده
 أن يحصر مجتهداً على إبطالها وإزالتها، والافان
 لا يخلو من الخطأ الجهلي، وإن سقط غفلة بها أيضاً
 بعد الاجتهاد والحرص الحلي، فخطاؤه ليس بحسب
 لعدم اختياره بذلك، ومن حيث أنه ماقت هذه
 الخلة الرديدة بعزمه السابق، وإذا تحقق عند
 معلم الاعتراف أنه لم يجتهد على قطع هذا السدار
 فليعرفه خائفاً من الحل، إلى أن يظهر منه ثم الاجتهاد
 كما علم لامان وأسكوتيون ثامساً لأريب أن الكثيرين
 لا يبلغ خطاؤهم هذا إلى حد الخطا المحييت لسهوهم

ن

د

الحاصل من سرعة غضبهم وشدته. لكن لا يتبرر من يقول
 اني لم اقصده بهذا الكلام الا ببيان غضبي. لانه لا يتطوع
 ببيان بالفاظ اخرى. ولو فرضنا عدم امكان ذلك. فلا
 يسج له باستعمال هذا اللفظ القبيح الذي قد استبان
 عند الجمهور انه احتقار لله تعالى اذا حق الانسان
 مغضباً على انسان مثله لا على خالقه. وفي حال غضبه
 تفوه بذكر الامم المسيح وموته وجرم حاته التي احتملها.
 مثلاً يقول يا ادم المسيح يا جرحات الرب. ولم يحصل من
 ذلك شك للسامعين ولم يظهر من جميع الوجوه عدم
 اكرامه الله. ففعله هذا ليس بتجديف بل بحسب منزلة
 استعمال اسم الله باطلاً. ويمنع بهذه الوصية ويكون
 خطأ عريضاً باحطاً. كما يعلم القبطاني وارمل وساكس
 ولذا تم السبب وان لم تصير هذه الالفاظ في كل وقت
 محيية. الا انه مع ذلك يجب على الناس ان تعرفوا ربه
 منها لانها في خط التجديف وعمله شكوكا. والسامعون
 لا يتقون منها الاقله احترام الله كما انه لا مانع
 فمن لم يجب على معلم الاعتراف ان يخوف التلميذ ليكن
 عندهم رجاء لان من اعتادوها هو في خط التجديف

وغالباً

وغالباً يشكك الناس كمن لا يبالي بالكلام مراداً
 من يطلب في حال غيظه ان يتسلط الشيطان على
 احده او الوبا والموت والجايح فهذا ذهب البعض الى
 انه يجدف. لكن الاصوب خلاف ذلك اي ان فعله هذا
 اغا هو شتم وقذف ثقيل جداً. واحل هذا كان الشتم والطالب
 الضمير محباً المستنوم فيعد خطاؤه احياناً على سرعة
 الخلق وحدوثه بغته وعدم تمنى الضمير لانه متى ما وعي
 الداعي على ذاته يرفض ما سبق منه ولا يقبله. حتي
 يسبقين منه الله لم يستعمل هذه الالفاظ الا لاطلها رغبته
 لا غيره. لكنه مع ذلك لا يليق بشان المؤمنين مثل هذه
 الالفاظ السجدة الرديئة. كما يعلم بونا جينا وناورا
 وطوليتو وريجوس ويلدوس. وهذا المعلم ذهب الى
 ان من دعي على ذاته بالشيطان لشدة غضبه فخطا
 عرضي فقط لانه لا يضاد المحبة مضاده ثقيله. لكن
 لم يطابقه بهذا العلم مولينا الذي لم يجسرات
 ببرر فاعل ذلك الخطا الخبيث. لسماجة هذه الالفاظ
 وشناعتها ورد اوتها. واما ان دعت الرعايا على من اثم
 والاولاد على والديهم فيكون خطاؤهم جسيماً ولو لم

وه

يقصد والله عز وجل وشراً، وذلك لعدم الأكرام الواجب
عليهم لهم لا سيما إذا فعلوا ذلك موجهة كما علم
بلدوس معاري عشر ذكر الشيطان أن لم يقترن بالدعا
فليس باثم، ويمكن أن يكون خطأ، عيماً إذا صدر منه
شك، ومع ذلك جميعه لا يليق بالسبحي ذكر هذا العدد
القديم كقول لاهان ثاني عن يجب على المعترف ببيان
ماهية التجديف وكيفيته، هل صدر بحق الله أو
قرينة، لأن هذه التجاريف تختلف نوعاً على رأي
سوارس وسانكس ورجيوس وازوربيوس ولا مانع
وريلوكو بخلاف ما ذهب إليه فريلوكو وديانا

الفصل الثاني

في الحلف وهو سبعة اجزاء
الجزء الاول

س ما هو الحلف في الحلف هو استشهدا بالله سبحانه
وتعالى لا بغير ما من حيث انه الحق الاصلي
الذي لا يشوبه غلط، سواء كان ظاهراً أو مضمراً
ويكون متوقفاً على هذا الامر وهو ان الحالف مما

يخصه

بلغ

يخصه يقصد ويريد بانه تعالى يشهد على ما حلف به، أي
انه معروف منه مصدقاً، وانه يظهره متى شاسوا، كان
هذا الاستشهاد ظاهراً أو مضمراً، في هذه الحجة أم
في الحياة العتيدة، وهذا باتفاق جميع العلماء، كما روي
توما وبنو جينا وسانكس ولا مانع وغيرهم، فلا يخفى من
ذلك أولاً من جهة الدماء من كان له قصد للحلف
حالاً كان أو قو، واستشهد الله بالفاظ أو بإشارات
أو بغير ذلك مثلاً، انه استعمل الفاظ لا تدل على قسم
أصلاً، فاذا ظننا قسماً فيكون قد حلف حقاً، خلافاً
لما علمه سوارس وسانكس ورجيوس، ولكن أي صورة
وأي الفاظ يجب استعمالها امام الناس في القسم
سوف يتضح ما سيأتي ثانياً إذا وقع الشك في لينة
الحالف من السامعين فحينئذ يحكم عليه بموجب معنى
الالفاظ السالكة التي استعملها ثالثاً من يقول
استشهد الله علي رابعاً من يقول يعلم الله، ويشهد
الله، الله عالم بالجميع، الله يطلع علي ما في ضميري
فان تكلم بهذه الالفاظ بنوع التحبير لا بطريق الاستشهاد
فلا يخفى حالاً ان لم يظهر خلاف ذلك من

ظروف اخره كما علم لا مان وبونا جينا ونقلا عن سوارس
وليسوس وسائلس خاسا الوعد والشرط لا يعد حلفا
كن يقول ان لم افعل كذا فليجرحني او فليقطع راسي
او يدي سادسا ليس جالف من قال لاجل تصديق كلامه
بالحق وان الامر كذا او بالتحقيق او علي ذمتي وفي
ذمتي او وحق هذه الامانة اي هذا العهد فليس ذلك
بقسم ومن ثم يجب علي معلم الاعتراف والواعظون ان
ينبهوا رعاياهم علي حقيقة هذا الامر اي ان هذا
ليس حلف لئلا يصدر منهم ويحسبون قسما بموجب
ضمايرهم الفاسدة فيخطون وبعكس ذلك يعد حلفا
من اقسم قايلا وديني والابجيل والميزون ولانه يعد
مستشهدا صاحب الابجيل والميزون والايان كما علم
لوسيسوس وبونا جينا ولا مان سادسا لا يعد حلفا
من يقول هذا الامر حق كما انا جالس هنا وما شاكل
ذلك بل ان لم يصدق بقوله فهو كاذب فقط ومن
حيث انه لم يستشهد احدا فمثله من قال ان هذا
الامر حق كالابجيل او مثل ما الله حق وانا بريء من
الخطا مثلا ان العديري بريء منه فهذا لا يعد

حالف

حالفه لكن يجب علي المومنين الامتناع من هذه الالفاظ
والتشابه لانها مناهزة للحلف وقريبة من التجديف
ولا يحسب ايضا مجديفا من قصد ان يبين بقوله ان
كلامه حق بحقيقته مختصه ولا يفته به كما ان الاخر
حق بمعنى يليق به لانه انما يقصد تشبيهه حق بحق
فقطه اما اذا قصد مساواة حق بحق اي مساواة
حقه بذلك الحق فكن يقول قولي حق مثلا الله
حق اي حق قولي مساو لحق الله فهذا مجديف
تجديفا جسيما كما علم سائلس ثامنا من اقسم ركه
بالمخلوقات التي لا تظهر وجود الباري بوجوده
خصومي لعدم انتسابها بالخصوص لله كالذي
يقول وحق لحيتي او وحق البرغوث وما صاها
ذلك فلا يعد حالفه لكن اذا اقسم بالخلايق
المشرفة كالارض والسماء والكنيسة والاسرار البيعية
والصليب والابجيل فيدعي حالفه لانه يذكر
السماء فيفهم منه خالق السما والسكن فيه وبذكر
الارض فيفهم منه موطن قدميه ويفهم بالبيعه من
يعبد بها وبالاسرار واضعها وبالصليب من

بجن عليه، وبالانجيل كلامه الطاهر هكذا علم بونا جينا
نقلًا عن سوارس وساتلس ه ه

الجزء الثاني

من هم في انواع الخلف لقد اورد سوارس وليسوس
وبونا جينا بعض اقسام الخلف لانها عرضيه فقط
لا تغير النوع ولا يلزم ايضا حها في الاعتراف، فمن ثم
نقول ان الخلف يقسم اولًا الى قولي وفعلي ومشارك
فالقولي ظاهر بذاته والفعلي هو من يرفع يده نحو
السماة او يمس الانجيل او الصليب والمشارك هو
من يفعل ما ذكرناه مع القول هكذا علم بونا جينا
ثانيًا يقسم الخلف الى ذي الاستشهاد والي ذي الدعاء
فدو الاستشهاد متى دعونا الله شاهدًا لمقالتنا
ودو الدعاء هو متى دعونا الله شاهدًا ومنتهى ايضا
من يقول بحل بي اوبا ولا دي من الله كذا وكذا
من النكال او فيك لكي ان كنت كاذبًا وقد
اختلف العلماء في هل يلتحق بهذا الاقسام الكاذب
خطأ اخر مضاد المحبة الواجبه علينا لذاتنا
والطريبات فانكر ذلك المعلم سوارس وواللسا

غيرهم

وغيرهم من حيث ان الحالف هكذا لم يتنا الانقسام
حقًا لذاته ولا لقرينة بل يقتل ان الله لم يفعل
ذلك ثانياً يقسم الى اثباتي والي وعدي فالوعدي
يختص بالزمع والاثباتي يختص بتحقيق الماضى
او الحاضر او انكارها فذكر العلماء قسمًا اخر من
الخلف وكنهه يدعي الوعيد كن يقول والله لا فعلن
غدا بك كذا وكذا لكن هذا القسم يلتحق بالوعدي
واعلم ان الحالف لا يلزم بقبول القسم بل في الاعتراف
هل كان ذلك بالله او بقديسيه فلا يحضر هذه
الاقسام بنوع واحد من حيث ان القسم لا يقصد
بذلك الاستعانة بالله شاهدًا لقوله كما علم
سوارس ولويسوس ودلوغوس ه ه

الجزء الثالث

من هل يجوز الخلف ومتى يجوز نعم قد يجوز
ولكن بطريق لايق وقد ثبت ذلك بنص الايمان
وهو فعل عبادتنا لله كما اجمع عليه جميع العلماء
وان قيل متى يكون بطريق لايق نجيب اذ يكون بحكم
العقل والعدل والحق فمن جهة حكم العقل يجب

ان يكون بالتمييز والكلمه والاكرام والاحترام الذي يجب
عليه الله عز وجل ويكون لغرض او لسبب داعي
ومن جهة العدل يجب ان يكون الامر الصادر
القسم بسببه عن الامور الحميده الباحه ومن جهة
الحق يجب ان يكون الامر محققا او مظنونا ببر ان
حقيق بعد الفحص البليغ فان اخل هذه الشروط
المذكوره او نقص منها شي فيكون الحلف اثما وعقد
المنقضى والاختلال يثقل الخطا او يخفف فلاح من
هذا ان الحلف اذا صدر خلوا من حكم العقل
والتمييز فيسقطها لاثم عرضيا فقط كمن يحلف خلوا
من ضرره او لا سبيل العاده عليه او من خفت
عقله هكذا علم سائلس وليسيس وقد يكون
خطا ثقيلاتي تهاون الانسان بحجم هذه العاده
الرديه او الفحص عن الحق ومن ثم من اعتاد
الحلف واعا ولم يحرس على استيصال هذه العاده
منه فهو في حاله الخطا الميث ثانيا اذا صدر الحلف
خلاف العدل فيكون اثما عينا وذلك كمن يقسم
ان يسرق فيفعل فعلا رديا كالقتل والزنا وامثالها

لان

لان هذا احتقار عظيم للباري ويجب ذبنا مضاعفا
لان فاعله او لا يوتر الشر ثانيا يستخدم اسم الله
العظيم القدوس لا يرتكاب الاثم المحقوت جدا لديه
هكذا علم بونا جينا وليسيس واما من يحلف انه
سينفعل شيئا خفيفا باطلا مثلا انه يقدم او يجلس
او لا يفعل خيرا من الخيرات كمن يحلف انه لا يترهب
او لا يقرض احدا او لا يتصدق علي الفقراء فيكون
خطاوه عرضيا من حيث ان المذكورات لا تعد
استخفافا جسيما بالله كما علم الملعان المتقدم
ذكرهما مع سوارس وسائلس ثالثا اذا كان الحلف
خلاف الحق اي كاذبا على اي امر كان فهو خطا
عميت لعظم الاحتقار الواصل لله تعالى لان
الذي يقسم على هذه الصيغة يستدعي الله شاهدا
علي كذبه وينسبه الي الجهل بالحق او لا يتر
الغش بشهادته زورا ولا يحتج احد بحجة الماده
او بالمزاج لان ان كانت الماده خفيفه او ثقيله
وكان ذلك مزحا او جدا فلا يمكن ان يكون الله
شاهدا زورا لها وهذا النوع من الحلف هو

المدة وحلتها كما علم ماري قوما ليسوس وسائلس وبوناجينا
ولا عدول من صدقنا طائفا ان كذب او اقم محققا الحق مع
ارتيا به كما علم سوطي وناولي وبوناجينا وياثم اثما
باعتضا من استخلف من يعلم انه يقسم باطلا الا اذا دعت
الي ذلك ضرورة فحينئذ لا يعد الحلف سببا للمحن فلا سقما
ما يحلف له وان حنت خصمه فخطاؤه على عنقه ولكن ينبغي
لك ان تعلم ان التحليف غالبا محرم ما خلا امام الحاكم
كما يعلم ماري قوما وسواريس وسائلس واما من حلف كاذبا
طائفا انه صادق فلا جناح عليه ومثل ذلك بعض السذج
اذا حلفوا فممن انهم لا يرتكبون اثما عميتا لعدم معرفتهم بغير
القسم وظنهم انه ليس من كبار الخطايا

الجزء الرابع

من هل يجوز في الحلف استعمال كلام مشترك المعانيج اذا
كان ثم سبب داع فلا جناح علي من استعمل ذلك باقساما
لان حية يوجد حق في اخفاء الحق من غير كذب فلا
يصدر عدم احترام للقسم واما اذا صدر ذلك دون
سبب داع مع انه سالم من الحنت لصدق القول بمعنى
اخر الحق فيها من يعقل الحالف فيكون اثما عميتا مضادا

للعباد

للعباد والواجبة لله من عين ذلتها وذلك لاجل عدم الكرا
واحترام الله باستعمال القسم مكررا او غشا واضرا
لقريب بامر جسيم هكنا اجمع العلماء سائلس وبوناجينا
ولامان وغيرهم فيتخرج من ذلك اولا انه يخطي خطا
عظيما من ياتي بشعر بكلام مشترك اذا يقسم باختيار
خطا من اضطراره لان حينئذ يلزم باستعمال اللفظ
الاعتيادي حيث انه لا حيلة في استعمال الكلام المشترك
كقول قوليطة ومثل ذلك يخطي ايضا خطا هيتا من يستعمل
اللفظ المشترك اذا يطلب منه القسم من باب العدل
كما يدعى الحاكم او الرئيس الي القسم في امر قيل كما يعلم
بوناجينا فاما من حلف من حاجة هذه الصيغة لاجل
خفيف خطا من الخالف من القريب يخطي خطا
عرضيا فقط على ماري المعلم سائلس وحجته بذلك
ان الحلف هو حق غير انه صدر خطا من غير العقل
ثالثا اذا اضطررك احد للقسم طائفا ومثلا اذا استخلفك
من ليس له حق بذلك او حاكم جائر او الزمك بذلك
انسان ما توعدك بالنكاح فمن يستخلف امراته
لعنت النفس الجهول او خطوك اللصوص لتعطيم

كذا وكذا فيطلق لك حينئذ الحلف بالفاظ ذات معاني
 مختلفة كما علم سوارس وليسيوس وطالوس راجعا
 من يحلف بغيره فقط لا بقلبه فلا يلتزم برفا ما حلف
 عنه لانه لم يحلف حقابل مرعا وعباء هذا بشرط عدم
 حصول الشك من عدم التزامه بالوفاء وعدم التزامه
 بالوفاء افهمه من باب اللزوم لا من حيث الشريعة امام
 الحاكم لان الحاكم يمكنه ان يلزومه بالوفاء كما يقول سائلس
 وطالوس **الجزء الخامس**
 من ما هو قسم الوعد ومقار الا لزام به يجب اولا
 ان الوعد يجري حقيقتين احدهما وهي الاصلية
 وتختص بالمال وهي متى كان الحالف فيه وقصد ان
 يفي بما وعد به ثانياً هي ما وهي الحقيقة بالاولى وتختص
 بزمان مستقبل اي انتم سوف يفي بما وعد به في
 حينه سواء كان وعداً لله وهو القسم بالله او
 وعداً لانسان وهو القسم بغيره بشيء ففاعل ذلك
 يلتزم بما جاز ما وعد به بوجه لايق ان استطاع كما
 اجمع العلماء كلاسون وبونا جينا وغيرهما فيري من
 ذلك اولا ان من حلف بعدم وجود الحقيقة الاولى

اي

اي انه حلف علي امر ما ولم يقصد وفاء فانه يخفي خطا
 ميثا سواء كان ذلك الامر قتيلا او خمينا مباحا او محرما
 ومثل ذلك اذا كان مشكاهل بنجرنا حلف به ام لاه وكذا
 اذا علم انه علي جاري العاده لا يستطيع وفاء ما وعد به
 فهذا يكون خطاوه كخطا من يقسم ليثبت ما ليس له صحة
 فهذا لا يعد له من جري خفت الماده ثانياً من لم توجد في
 يمينه الحقيقة الثانية اي انه استطاع ان يفي بوجه
 لايق ما وعد به باقسام ولم يفي فهذا يدعي حاشا ولكن
 قد اختلفت العلماء في من يعد حالف علي امر حقيق
 يحلف انه يفي فاحده او يعاقب ابته او يتصدق بكسرة
 خبره او يتم انه لا يبيع بضاعته باقل من ثمن كذا او لا
 يجلس في ولية مكان اعلي من غيره وما شاكل ذلك ولم
 يفي ذلك فهل انه يخفي خطا ميثا ام لاه فذهب البعض
 الي انه يخفي ميثا لاستشهاده انه يفعل كذا فان لم يفعل
 فيكون قد صير الله شاهدا بالزور هكذا علم القبطاي
 والنساطاليتو وذهب البعض الي ان خطاه لا
 يبلغ الي حد المجت كماعلم سائلس ولا مان ثالثا من
 حلف وخالف يمينه بشي جري لا يخفي خطا جسيما

كن يتسم انه لا يشرب غراً فاذا شرب قليلاً فلا يحطى عينا
لخفة المادة. حسب ما ذهب اليه سائس. علي ان مثل هذا
يتبرر من الخطا الميت بخفة المادة. ومثل من حلف
انه يحفظ القرابين المفروضة من اهل حرفته ووظيفته
وخالف ذلك يسيراً وكذلك من حلف انه يفي الف
غرساً في زمان محدود واخر منها غرساً واحداً لمدة ما
هكذا علم ناورا وسوارس وسائس ولا مان وبونا جينا
راجاً ان من نسي ان يستعمل الكلام المشتركة في الحلف
فيلتزم بوفاء ما وعد به مثلاً اذا حلف انه يعطي
الصومس مالا او يفي الراي رباة ولو كان الحلف
قراً وغصباً بالتخوف واقعاً علي رجل شجاع اما
الزواج ان حلف لاجله خوفاً او جبراً فلا يلتزم به
كما علم سوارس وسائس وبونا جينا لان مثل هذا القسم
يجب ان يحسب باطلاً وغير ملزم البته خامساً يلتزم لافناً
بوفاء ما حلف عليه ولو كان بالكر والغلط اذا كان
الغش في الامور المختصة بالظروف العرضية فقط
الغير المعبرة لاي في الذات عينها لكن اذا كان الغش
في الذات عينها فلا يلتزم مثلاً اذا حلف انه يعطي

خاتماً

خاتماً يظنه انه حديد مع انه ذهب ومثل ذلك اذا
كانت الامور المختصة بالظروف العرضية عظيمة للاعتبار
جداً بهذا المقدار. حتي انه لو عرفها لما كان حلف وفي
مثل ذلك لا يلتزم بشي منها كقول سائس وسوارس
وبغيرها سادساً اذا حلفت علي شي قبيح او باطل او
من قوف بين الخير والشر لا تنع به فلا تلتزم بشي لان
الحلف ليس بمعقود الشر او الامور الباطلة التي لا
يتا الباي التزامنا بها كما اجمع المعلمون كمثل بونا
جينا والقيطافي وغيرها وقد نبه بونا جينا فطالاً عن
لامان ان الامور الباطلة التي لا تنع لها اذا استحال
بعد قسك وصارت مفيدة فلا تلتزم بها ايضاً لانه
بموجب قانون الشريعة الثامن عشر ان من كان في
ابترايد باطلاً لا يثبت مع امد الزمان سابقاً ليلزمك
ما حلفت عليه ضد مشورات الانجيل مثلاً انك لا
تدخل الرهينة فانك ولو اخطيت بهذا الحلف فلا
تخطي بترك وفاء كما علم مولينا وسائس ولا مان
والقيطافي تاحناً اذا اقسمت علي شي جيد سالم من
الخطا مفيد للبعض فتلتزم بوفاء ولا يبيح لك بان

تغايره بشي اخر اذ منع منه واحده مثلاً اذا حلف تلميذ
ما انه يخدم كنيسته من الكنايس او اميراً من الامراء فلا
يسمح له بالدخول في الرهبنة خلوا من حله من هذا القسم
لكن اذا اقسم الذي تزوج شخصاً ما فيسمح له بالدخول
في الرهبنة وترك القسم لان المفهوم من ذلك انه
يتخذها اذا لم يترهب. والحلف واقع على ذلك كما علم
لامان وبونا جينا يجب ثانياً ان الحلف الوعدي يجب
له الشروط التي للوعد والقصد المتعلقين به. وبسبب
ذلك هو هذا البيا ان المحقق يتبع الاصل فمن ثم اذا لم
يلزم الوعد لا يلزم القسم ايضاً المتعلق به. كما علم
ليسيوس وبونا جينا وطرلوس. فيتضح من ذلك
اولاً اذا وعد بطرس مريم وحلف لها انه يتزوجها
حال كونها غيبه معافاه بقول حسنه الشفاء فاذا
افترقت او ضعفت او زنت او فضحت فلا يلتزم بوعده
وقعه ثانياً من حلف لغيره اجلاً له انه لا يجلس
اعلي منه ولا يشرب قبله وما شاكل ذلك. فانه لا
يخطئ ضد الحلف اذا اعتصبه ذلك بالجلوس اعلي
منه او بالشرب قبله وذلك لانه الوعد مقترن

بهذا

بهذا الشرط. وهو ان لم اغضب بذلك. اولاً الذي
حلف له لاجل الاكرام يفادى رحمة. ومن ثم يبطل
الحلف كما علم وبونا جينا وساتلس وليسيوس وطرلوس
ثالثاً من اقسم انه يحفظ قوانين كنيسته من الكنايس
او طائفة من الرهبان وما شاكل ذلك. فانه يلتزم
بحفظ القوانين التي جرت العادة عندهم بحفظها
او تحفظ عند الغالب منهم. الا اذا كان قصد الحالف
ان يحفظها جميعها كما فرضت وكتب فيلتزم بها
كلها. كما علم طرلوس وازورديس وليسيوس وديانا
رابعاً من حلف انه يحفظ سرّاً ما فلا يخطئ اذا افشاء
ان لم يمكنه حفظه. الا بايصاله لغيره جسيم لذاته او
لغيره. لان الوعد بحفظ السر لم يصير الاعلي. هذا
المقالة اعني ان لم يصدر ضرر. كما علم سلفستروس
وبونا جينا وساتلس وطرلوس خامساً من حلف للحاكم
انه يقول ما يعلم. فانه لا يلتزم باظهار السر الذي
وعده بحفظه. كما علم ليسيوس وبونا جينا وطرلوس
سادساً من حلف انه يفي الدين بمدة شهر فان تمهل
عليه صاحب الدين فلا يلتزم باقام وعده وانما

هـ كما علم ازديتوس وبونا جينا وطلاوس هـ

الجزء السادس

من ارتبط بالحلف ما الذي يعنيه من اتمام الوعد به وفي اي ظرف يتبرر منها ان الذي ارتبط بالحلف ما عدا انه يتبرر منه في الاحوال التي حرمها سابقا. نقلاً عن طوليوتو والفيطاني فيتبرر أيضاً أولاً اذا استحال الخير الذي حلفت بسببه الى شر او الى شيء محرم. وذلك لحدوث ظرف اخر بعد حلفك تصيره مانعاً ما هو افضل منه. فحينئذ ترك القسم اصالح من الالتزام به ولا استحالة احواله الاولى هكذا علم سائلنا ثانياً اذا استقبلت ما حلفت بسببه بشي افضل منه ظاهراً عياناً او امر اصوب مقبول عند الحق سبحانه تعالى لان هذا الابدال قد اطلق لكل احد بذاته وكما علم المعلم توليوس ولكن اذا اقيمت على شيء نافع لغيرك فلتلزم بوفائه ولان الله لا يشاء ان يجيب قريبتك من النفع الذي اقيمت له به ثالثاً ان تغيرت لوازم الامر وحالاته تغييراً زائداً مثلاً اذا حلفت انك تعاقب احداً بالعدل لشدة اسائه واخذ هو يلقي اليك

مترعاً

شترعاً مستغراً في تستطيع ان تصنع عنه من غير حنت لان القسم كان يلزمك اذا اسقى الامر على تلك الحالة عينها اي عدم التوب كقول لامان رابعاً اذا لم يجد الامر الواقع للحلف عليه شيئاً للمقصود بل يصعد عن تحصيله مثلاً اذا رايت ولدك العاصي لا يصطالح بالتأديب بل يزداد شراً على شره لو يصعد من ذلك بحس للمنزل او خصومه مع الامراء فحينئذ يكون عدم توبخه اولى كقول ريجيوس وبونا جينا خامساً اذا كان معي حاكماً بذلك بشروط مفهومة في كل حلف قد اوضحها الطبيعة واوردتها العلماء وفي هذه اولها ان استطعت ثانياً اذا رضي المتقدم ثالثاً اذا لم تتغير الاحوال تغييراً ظاهراً بيناً رابعاً اذا لم تحل مما التزمت به وهذا الشرط الرابع نتكلم

هـ عنه في الجزء التالي هـ

الجزء السابع

من كيف يعني الانسان من حلفه سواء كان ذلك باطلاً او مجله او باطلاً او بتركه او لا انه من جهة ابطاله الحلف فكل راس وكل بعول امراه

وكل من لم يستطع ابطال نذوره من ثم تحت حكمه حكماً
علم سائلين وسواريين واذوريين وفيلوسيين ثانياً
يستطيع هو لا المذكورين ان يبطلوا جميع اقسام من
هم تحت حكمهم الصادر منهم لمنفعة التريب ولأن
كما انهم يستطيعون ان يبطلوا عهد من هم تحت حكمهم
ومواعيدهم هكذا يستطيعون ان يبطلوا الحلف الميث
لها وذلك في كل وقت يستطيعون ان يبطلوا فيه وعلى
الحلف ثالثاً من جهة الحل فكل من له سلطان بموجب دينه
او منح سلطان حل النذور له قدر على حل من النذور
ولو كانت مثبتة بقسم راجعاً من جهة الابدال فهو كالحل
خاصاً من جهة الترك ينبغي لك ان تعلم ان اذا
كان اتمام الحلف مفيداً للشخص ما فذلك لا يستطيع
تركه الا من قبل الشخص المذكور او من قبل الحاكم عليه
او من قبل من كان الشيء الموعود به تحت تصرفه سادساً
يقدر ان يترك الحلف نفس الشخص الذي حلف له
ولو صدر الحلف بقصد الكرام الله وذلك كمن يقسم
ان يتزوج مريم الفقيرة لنفعها فتستطيع هذه ان
تركه له قسماً كما قال المعلم ناور وغيره خلافاً

لسوطي

لسوطي وسليستوس لأن الحلف ولو صدر الكرامة الله
فانجازها متعلق باختيار الاضاف الذي ابتقى الحالف
نفعه وان قيل هل للحاكم العلم في يستطيع ان يعفي
وعيته من الحلف في الامور الدينية مثلاً اذا كانت
الاقسام صدرت قهراً واقتساراً لاجل الحرف فيجب
ان قد انكر ذلك بعض واوجبه بعض والاصح ما
علمه سائلين وسواريين واي انهم لا يستطيعون
تركها على الاطلاق نظير السلطة الخنايسيه في
حلها لكن بالتبعض فقط واي لسبب المادة اعني
لقيامهم نيابة عن صار الحلف لاجله او نيابة عن
كان يلتزم بتركه

الفصل الثالث

في النذور وهو ثمانية اجزاء الجزء الاول
من ما في النذور وكيفية انواعه يجب اولاً النذر هو
وعده الباري به اختيارياً بخير مستطاع افضل
من غيره هكذا علم ماري توما وسائلين ولا مانع
فتلخص من ذلك ان النذر هو فعل العباد

الابليغ الواجب لله وحده. فلهذا اذا ائتمنا انفسنا للتقديس
 مفهم ذلك انا انفسنا لله تعالى اكراما لاصنافه ومثل
 ذلك اذا ائتمنا لهم هياكل ومدايح فهي لله اكراما
 وتذكارا لهم اعلم ان من حد الله يستتجى نتائج عده.
 ينبغي لنا ان نوضحها لحسن النظام والبيان فمن ثم
 يجب تأييدا ان الله تقسم او لا الي مطلق وشرطي
 فالطقت هو العاري عن كل قيد كن ينذر صدقه علي
 الاطلاق والشرطي هو الذي لا يلزم مشروطه ما لم يحضر
 الشرط كن ينذر صدقه ان عوفي من مرضه. وهذا النوع
 منه ما يدعي عقابي. كن ينذر جلد ذاته ان فعل ما هو
 كذا ثم يقسم الله تأييدا الي احتقالي وسادج. فالاحتقالي
 هو القبول من البيعة علانية. وهو ضربان. نذر
 العفة الملازم لدرجات الكهنوت والنذور التي
 ينذرها الراهب حين لبس الاسكيم. وتدعي النذورات
 الرهبانية والسادج هو النذر الخالي من هذا
 الاحتقالي والقبول الظاهر. كن ينذر نذرا خفيا
 في ذاته فقط او لذي غيره خلوا من شهادة الكنيسه
 وسيسلك ان تعلم ان النذر الاحتقالي لا يبقى لفاعله

بلغ

حق

حق ولا اذن بعقد عهد يضاد نذره. كعهد الزوجه
 او امتلاك قفيه. اما النذر السادج كنفس الطاهر
 او نذر الدخول في الرهبنة لم يبطل عهد الوعد
 بالزوجه. مثلا لكن يجرمه فقط ثم يقسم الله ثالثا
 الي امري وشخصي فالامري هو ما بعد به بما ليس
 كالصدق او ما يقدم مقامه. كن ينذر كاسا او غير
 ذلك. والشخصي هو ما بعد به بفعل حميد كالصوم
 او فعل دميم كاللعب وامثاله. والبعض زادوا علي
 ذلك المحتجج من الامري والشخصي. كن ينذر
 زياره الاماكن المقدسه مع تقديم الهدايا كما علم
 لوسيسوس. **الجزء الثاني**
 من ما هي اللوازم المطلوبة لصحة النذر هي لما كان
 التزام النذر ثقيلًا جدًا باهضًا في الغايه. لزم ضرورة
 لصحة قصد تام ومعرفة كامله. واختيار بالغ. لكي
 بعد النادر من تلقا نفسه خلوا من اغتصاب. ويلزم
 ذاته بالوفاء كما اجمع العلماء علي ذلك بحسب شهادة
 لبسيسوس وبونا جينا. فينتج من ذلك اولًا ان بلغ اشده
 واستطاع ارتكاب الخطا الميت بمعرفة واختيار طوعا

فانه يستطيع ان ينذر نذرا لا ريبا ما عدا نذر الرهبنة
 الاحتشائي لانها تقبل الانذار من يكون بلوغ سن السادسة
 عشر ثانيا لا يلزم النذر اذا صدر بسرعة العزم وزلق
 اللسان وحده الخلق خلوا من تمييز كالماء الزور يوس
 وساكس وطر اللوس ولكن قد نبهوا ايضا اذا نذر احد
 سرعه بعد نذره فليس هذا بدليل كافي ان نذره كان
 بغير تمييز ووعي بالغ من يعتريه شك هل نذر بحال
 عقله وكفاية تمييزه لسبب صغر عقله ولم يتحقق
 ان كان قد بلغ حينئذ سبع سنوات او لم يبلغ فلهذا لا
 يلزم بنذره ولكن حق اختياره اثبت من حق النذر
 واما اذا تحقق انه نذر بعد بلوغه سبعة اعوام من العمر
 فيلزمه نذره حيث ان حق النذر ثابت ولكن بشرط انه
 لا يتحقق نقص عقله وتمييزه فان خامر شك هل نذر قبل
 هذه السن او بعدها قال المعلمان سانسيس وبلاوس
 انه يلزم بوفاء نذره الا ان المعلم ديانا انكر ذلك رابعا
 اذا نذر احد في حال سكر فندره ليس بثابت ولو سبقت
 رايه بذلك ودفعه في حال السكر ولذلك لعدم صحة
 ارادته في ذات النذر لان الغير لا يثبت الا بحال اسباب

بخلاف

بخلاف الخطية الذي يلبي لارتكابها ارادة الانسان لها
 هكذا علم لامان حاشا النذر اذا صدرت بسبب خوف
 لم يضطر النادر الى قصه النذر فهي ثابتة لانها صدرت
 بتعيين عقلي وارادة مطلقة واما اذا صدرت من خوف
 يلزم به بها فليست بثابتة لانها لم تصدر عن اختيار
 الارادة وهذه اما الناموس يبطلها واما ان ابده لا
 يقبلها لئلا يعطي سببا للاغتصاب ظمنا ولا يعني
 بالخوف قليلا كان او خفيفا او لم ينذر النادر الا
 لاجله هكذا علم سواريس وساكس وفيلوسيوس
 سادسا النذر التي صدرت غلطا هي باطلة سواء
 كان الغلط في ذات الجوهر او في شرط جوهرى او في
 غايه مقصوده او في علمه خصوصيه فاولا من جهة
 الغلط في الجوهر يكون النذر باطلا وذلك كمن
 ينذر كاسا يظنه فضة وهي ذهباء وكمن ينذر
 الرهبنة في دير يظنه من رهبنة ماري انطوليوس
 وهو من رهبنة ماري باسيليوس ثانيا من جهة
 الغلط في شرط جوهرى يكون النذر باطلا وذلك
 كمن ينذر الرهبنة في دير يظنه حافظا قوايين

الاستماع عنها واستصوب نرجته أهل البصيرة لكن
بونا جينا وفيلو سيوس وناورا وسواريس ذهبوا إلى
خلاف ذلك وقد طابقتهم لآمان في القسم الثالث فقط

الجزء الرابع

س ما هو التزام النذر ومقداره في التزام النذر على
مقدار المادة وقصد النادر مثلا أن نفس قليلا
أو كثيرا مطلقا أو شرطيا مع تعيين الزمان والكيفية
فيكون يجب إرادته وقصده لأن التزام النذر
وإن كان من الناموس الطبيعي لكن قوته متعلقة
بإرادة الإنسان وقصده بمنزلة شرط يتقدم على
النذر حتى أنه يلتزم بكذا وكذا كما أجمع العلماء
حسب شهادة لآمان وبونا جينا فيري من ذلك
أولا أن مادة النذر إذا كانت خفيفة فلا يخطي
عينا من مخالفة مثلا إذا نذرت قرات سلام العبد
مرة في كل يوم فإذا تركتها مرة أو اثنين فلا يخطي
حيثما خلفت الأمر كما علم سائلس ولا مان وأزوروني
بل إذا تركتها حولا كاملا فتأثم ائتماع ضياء على
سأل السالم ديانا نقلا عن سوطيس وأرجينيستينا

وتأين

المقالة 3 الباب 2 الفصل 3

وتأين ولكن المعلم والناسا ذهب إلى أن اللازم يكون ميثاقا نينا
إذا كانت المادة ثقيلة فيمكن يلزم النادر وأنه يحفظها الزمان
خفيفا لكن على حسب العادة لها ويملتزم به التزاما
ثقيلًا أن لم يتحقق قصده ولهذا أن خالفه يخطي عينا ثالثا
من نذر نذرًا ثقيلًا ونذر بعد ذلك عليه مع ثبات نيته
بالوفا فلا يخطي خطيه كبير بحيث أن يكون قصده ثابتا
على الوفا كما علم المعلم سائر أربعا من حوت مخالفت نذر
مخالفت وصيه أخرى كمن يوفي بعد نذر الحنفه يجب عليه
أيضا ذلك في الاعتراف إذا كان الكاهن جاهلا حاله
أنه مندور لأن الخطية حينئذ تكون لصاحبه كما علم
سواريس وليسيوس وفيلو سيوس خامسا إذا نذر
أحد عنك نذرا فلا يلزمك وفاه ولو رايت بعض القديسين
تذكروا أن الابن ملتزم بالرهينة لآمانها عند أحمد
والريد خفهم من ذلك أن استحسنه الابن وثبته هكذا
علم سواريس وسائلس ولا مان سادسا الوارث يلتزم
بوفاء النذر إلا من يدعي أنه من الذي ورثه ولكن
ليس بموجب النذر بل من حيث العبد كما يلتزم بوفاء
دينه وبكل ما أوصاه به في كتاب وصايته سابعًا إذا

صدر النذر من الجمهور ولم يثبتته المتخافون بعدهم فلا
يلتزمون به بموجب النذر ولكن يمكن يكون الترتيب بموجب
العهد أو الامس أو عاده قديمه هكذا علم لا ماناً ثامناً اذا
نذر احد عمل غيره في ضمن نذر نذر ان يجتهد على
اجتناب اليه وذلك اما بالالقاس واما بالامس اذا كان
رباً عليه واما بفقد عهده او بواجب المرفوع هكذا
الوالد اذا نذر ابنه للرهبنة يلزمه استدعاء اليها وان
يجتهد في ان يقنع بها لا غير وثل ذلك من نذر قداساً
فيجب عليه ان يفي الخدمه للكاهن فان اهل الكاهن
العمل ولم يقدر فلا يلتزم النادر بقدراس اخر وقاعلم
سائس واما ان تاسع النذور الشخصيه لا يمكن وفاؤها
بشخص اخر لكن بذات النادر وشخصه مثلاً اذا نذر
احد من يلزمه الاماكن المقدسه فان ارسل شخصاً عوضاً
عنه لا يكون نذراً في ما عليه واما ان يحجز عن الوفا الصنع
فلا يلتزم به عاشر النذور الامري لا يمكن وفاؤها الا من
مال النادر فان لم يستطع الوفا من ماله فلا يلتزم بالتسليم
من غيره واما اذا قدر على الوفا من ماله ووجد غيره يعطي
عنه فذلك مقبول لان ما يعطي عنه يعود ماله اما الفعل

لا يمكن

لا يمكن ان يكون كذلك لان الفعل الشخصي الواحد من
المستحيل ان يكون فعلاً لشخص اخر جازي عشر النذور
الشروطيه اذا بطل شرطها بطلت ولا يلتزم النادر بوقايها
ولو صار سبباً لابطال الشرطه اذا لم يبطله مكرراً وغشاً
مثلاً اذا نذرت زياره القدس الشريف ان مضي بطرس بذلك
وفيما بعد ارسلت اليه رسلاً بعدم الرضي فان لم يرضي
فانك لا تلتزم بالوفاء لكن اذا فعلت ذلك مكرراً بسوء
اليه فلا يجلب بعض العلماء مثل لا مان وسوا ريس وغيرهم
انك لا تلتزم لكن العلم لا مان قد حذرنا بالصواب
لان فنظر في قصد النادر مثلاً اذا نذر الابن للرهبنة
ان لم يمنعه ابيه فيلزم ان قصده كان ان لم يمنعه ابيه من
ذاته خلواً من واسطه شي ثاني عشر من نذر شيئاً معيناً
مثلاً من نذر هذا الكاس فان فقد فلا يلتزم به غير ولكن
ان باعه فليلتزم باعطائه لان من يندر شيئاً يجب
ان عدل عن جميع ما يستفيد به منه ثالث عشر من
نذر فعلاً ما في وقت معين كمن يندر الصوم في
اليوم المعين في فان مضي ذلك اليوم بدنيه او بغير
دنيه فلا يلتزم بصوم يوم اخر غير وان سبق فعلم

ان ذلك اليوم لا يمكنه الصوم فيه فلا يلتزم بتقويم صومه
لان في حين نذر لم يقصد هذا هكذا علم سوارس وناظر
وبونا جينا رابع عشر من نذر زياره ولم يعين الزمان
فلا يلتزم بها الا في وقت موافق لان العاده قد جرت
عند كل من بعد هكذا انه لا يآخر الوفا في الوقت الموافق
وينبغي ان تعلم ان المتأخرين اسهل من الترك ولكن
الترك لا يسبب به الا بسبب كلي كما علم فيلوسوفس
وسوارس ولا مانع وبونا جينا خامس عشر من نذر
الرهينه ولم يعين المكان فانه يغفر نذر ان ترهب
في دير تحفظ فيه قوانين الرهينه ولا يلتزم ان يحبس
في البلاد اجمع ليقبل في دير من الديار بل يكفي
المضي الى الاماكن القريبه وبعد دخوله اليها ان طرد
منها او تركها قبل ارتباطه بنذور الرهينه لعلته
كالضم وحقيقه الصدر من طبيعته كان ذلك او
من سبب خارج فقد او في نذر كما علم اسكوبيوس
وساكس وطولوس سادس عشر من نذر شيئا لم
يعين كيفيه فيلتزم باعطائه كيفما اتفق اللهم الا
يكون الشيء فاسداً وذلك كمن ينذر قمحا فانه لا يلتزم

باعطا

باعطائي احسن ما يوجد بل يكفي ان يعطى اي قمح
كان ماعدا الفاسد وقولنا هذا من حيث الاطلاق فقط
ومثل ذلك من نذر الرهينه على الاطلاق فيستطيع
الدخول في اي رهينه كانت ولو كان متسعت العقار
بحيث ان تحفظ هناك ذاتيات الرهينه وتكون
تلك الرهينه مثبته سابع عشر من نذر شيئا ولم
يعين كيفيه كمن ينذر صدقه مالا كان او قمحا او فني
حق نذر اذا اعطي حسب ارادته بحيث ان الكميه
لا تكون قليله بهذا المقدار حتي انه بعد مستهزئا
بنذر لا موفياء والعلم في هذا جميعه هو ان النذر لا
يلزم الا على مقدار قصد الناذر فمن نذر لا يلتزم من
يعين الكميه الا على تقديره وكان لا يتأ حسب العاده
لجاريه هكذا علم سوارس وساكس ثامن عشر اذا
خامس النذر شك في رابع فيلزم تفسير الفاظ التي
استعملها او يقتضي عليه بموجب حكم اليهودي ثامن عشر من نذر
نذر ان يعطى عشره فاما العبد بالقران فكله العبد ملتزم بوفاء
لان هذا العقاب ملحق بالعمل كما علم ما نكس خلافا
للانسان وطولوس ودونالديس

نين

٥٨

بها

من انحلال النذر كما نحتاجون في حل النذر يكون نوعان
 الاول بعين واسطه وذلك اما باسقاط الامر من حميد
 الي دميم او بتوقف بين الخير والشر او لحصوله مانعا
 لخير اعظم منه لوقوع بعض من الاحوال او لحصوله
 ممنوعا او لانه لا يمكن فعله مطلقا او كان منها هذا
 الغير الممكن لعسر او لبطلان الشرط المتعلق به
 والثاني بواسطة السلطان الخائبي وهو ثلثت
 انواع والابطال والابدال والحل وسندكرها فيما
 سيأتي القول هكذا اجمع الحل على مثل ساكنين ولبس
 وسواريس وفيلوسيس فينتج اول انه اذا ظهر
 عدم امكانية وفا النذر او عدم فاعده ولو كنت
 عليه لذلك فلا تلزم بالوفا لعدم الاستطاعه
 وتكفيك الذم اليه علي اثمك ثانيا اذا التفت وقوع
 فذرين قد التزمت بهما وكانا متضادين لا يمكن
 وفاهما معا فيلزمك وفا افضلها واجلها امام
 الله فان تساويا بالفضل او شككت بتفضيل
 الواحد علي الآخر فاوف بالمتقدم وان شككت

بالمتقدم

بالقديم فاختر ايها شئت هكذا علم ط اللوس ثالثا
 ان اخذت مادة النذر فمكنه في جز منها فقط
 فان كان هذه المادة لا تقصر لاس او انه لم تجر العاده
 في تجزئها فلا تلزم بشي مثلا اذا نذرت ان تعي
 كنيسة فان كنت عاجزا عن اتمامها فلا تلزم ببنيان
 جز منها ايا ان سهل عليك تجزي لاس فتلزم
 بوفاجز منه ومثلا من لا يستطيع ان يصوم كل الجمعة
 بل بعضها فانه يلزم بذلك وكذلك من تزوج
 بعد نذر الطهارة الدائمة فلا يستطيع ان يطلب
 حق الزوجه ولو جاز له الوفا اذا طلب منه هكذا
 علم بواجبنا خاصا وان امكن تجزي النذر وكان
 ثم جز ربي اعظم شأنا والبقية كاللواحق الغير
 المقصود بوجه الخصوصي فليجز الجزء الرئيسي وان
 لم يستطيع فلا تلزم بالبقية مثلا اذا نذرت زياره
 روميه بجميع الشجر وتقيم شي ماء لاكرام الرسولين
 فان امتنع سفر ك فلا تلزم بالهدايا ولا بلبس
 السج كما علم ساكنين وبواجبنا وط اللوس

الجزء السادس من اصول الفقه
 في ابطال النذور التي يتم الى فرعين
 النوع الاول لا ينافي
 من هل يزول التزام النذر بابطال على الاطلاق وكيف
 يكون ذلك في الله لما كان من الواجب لا ينقص سلطان
 كل احد وحقه وان كل من تسلط يستطيع ان يتصرف
 بسلطانه حسب اختياره فمن ثم اذا وجدت امران
 خاضعه لسلطان غيره فيستطيع ما لك ذلك انما
 ان يبطل جميع نذوراتها ابطالا حقيقيا ثابتا من حيث
 انها تحت تصرفه وسلطانه حتى ولو كان ذلكي خلوه
 من سبب اي انه يستطيع ان يشا بل ان يقول له
 ان تلك النذورات جميعها تكن باطله بهذا المقدار حتى
 لا يعود يمكن ان تلزم الغاوص ابدًا ولو اخطى البطلان
 في تلك ذلك خلوه من سبب كاعلم ليسوس وناورا
 وسيلوس وفيلوسوس وحق هذه المظن من صدر عن
 الناموس اللوخي الذي هو حجة على الواحد سلطان
 حقيقه على ارادة غيره كما اجمع العلماء كما حكى
 شهاده سانس وفتلخص من ذلك اولًا ان الوالد وان

يجوز

لم يحضر فيستطيع الجذ والوكيل بل والوالد ايضا وان لم
 تكن موكله لسبب ان الاصلين المذكورين لم يوجدوا وعليه
 ما ذهب سواريس وليسوس. خلافا لسانس. لان العلم
 والارباب ايضا في عدم وجود الاصلين يستطيعون ابطال
 نذورات الاولاد والتلاميذ الذين لم يبلغوا اشد هم كما
 تعلم كتب الشريعة. وابتدأ بلوغ الاشد هو كمال السنة
 الرابعة عشر من العمر للذكور وللانات كمال السنة
 الثانية عشر كاعلم سانس ولامان وبونا جينا ثانيا
 نذور الرهبان بعد اتمام التجريد والدخول في الرهبنة
 يستطيع ابطالها الايا فقط بل روسا الديار ايضا
 ويجوز لهم حل النذور التي جرت في ايام من سلفهم من
 الروسا ما عدا النذور بالدخول الى رهبنة اخري
 اشد نقشا كاعلم سواريس وبريچينلوس وليسوس
 وسانس وبونا جينا وغيرهم ثالثا الرجل يجوز له
 ابطال نذوره زوجته على ما قاله العلم سانس ولكن
 البقية ذهبوا الى انه لا يجوز له ذلك وهو الراي الاصح
 اما النذور التي تضاد حقه فيستطيع ابطالها كما
 علم لامان وفيليسوس وليسوس رابعا ان ابطال النذور

مع ثم بعد ذلك اراد انه لا يبطل فلا يعجز ذلك كما علم صا
 خاصا ولا واحد من المتكلمين السابق ذكرهم يستطيع ابطال
 ندم قد ندم قبل ان يدخل النادر تحت حكمه اما الاشياء
 المندورة في زمان وجوب الطاعة لهم لتوفي بعد زمان
 الطاعة فيستطيعون ابطالها كقول المعلم بونا جينا ساريا
 اذا صدر لك شك هل ندمت في زمان وجوب الطاعة
 او حين كنت مسلطا علي ذاتك فقال المعلم سارا
 وكرا مويل ان ريسك لا يستطيع ابطالها خلافا لما
 ذهب اليه غيره من العلماء كسواريس وبونا جينا وبرود
 سابقا المندور الصادر في زمان وجوب الطاعة يمكن
 ابطالها بعد انتهائها وذلك كالولد الذي لم يبلغ
 اشده اذا ندم شيئا في هذا الزمان فانه بعد بلوغه
 اشده ولو كررها بظنه الخطا انها ثابتة سابقا
 فليست كذلك وبالعكس اي اذا عرفها ليست
 ثابتة فيثبتها بدمه ثانيا بآراءه ليلزم ذاته
 بها هي ثابتة كقول ليسوس ثانيا هو السابق
 ذكرهم يمكنهم ابطال المندور بعد ما قبلوها ايضا
 وثبتوها لانهم لم يعدموا ذلك لهم سلطانهم كما

بلغ

قال

41.

قال سواريس ولكنهم اذا فعلوا ذلك عمدا خلوا من سبب
 فلا يتبررون من الخطا وذهب بعض العلماء ان خطاهم
 عمت وبعضهم الي انه عرضي وهو الاصول كما راي
 سواريس ولا مان تاسعا الرئيس له سلطان علي ابطال
 ندم وكل من تحت يده ولو كان قد اثبتها الرئيس السالف
 لكن ان كان الرئيس الذي اثبتها اكبر منه واعظم فلا
 استطاعه له علي ابطالها كقول بونا جينا ولا مان

الفرع الثاني

س من يستطيع ابطال النذور ابطالا غير مطلق
 من كانه مسلطا لا علي النادر بل علي المادة الموضوع
 للنذر فهذا لا يستطيع ابطال النذر بالتبعيض
 اعني انه يستطيع يعوق التزام النذر اذا كان مضرا
 بحقه وذلك باقتضا الناموس الطبيعي الذي
 يعلمنا ان الانسان لا يجوز له ان يعد بشي يضر قومه
 باعطائه كما علم ماري توما وسواريس وليسوس
 فيتضح من ذلك اولا ان الوالد يستطيع ان يبطل نذور
 اولاده البالغين السن الي ان يبلغوا السن الخامسة
 والعشرين من عمرهم وذلك طال ما هم ساكنين في

عد

داره. هكذا الرعي على الايتام يمكنه ابطال نذرهم ماداموا
تحت طاعته بشرط ان تكون تلك النذورات مفادة
لسلطان الرعي كما علم لمان ثانيا الامراء يمكنها ابطال
نذور زوجها مثلاً اذا نذر بعلها السفر الى مسافه
بعيده او اراد مفارقتها لترك العالم او ان ينام وحده
والعله في ذلك لكون هذا الامر يضاد حقها ويضر عثرتها
كما علم ليسيون وفيلسوفين ثالثا المولي يجوز له ابطال
نذور عبده مثلاً نذر اصوما او بطالة ايام من ايام
العمل وذلك لان هذه الامور تعيقهم عن الخدمة وما
عدا نذور الطهارة او بعض صلوات لا تعيقهم عن الخدمة
كقول ليسيون رابعا البابا يحق له ابطال النذور في
سائر الاقطار هكذا الاساقفة في رعاياهم والامراء
ايضا اذا كان الشيء تحت سلطانهم. ومثل ذلك رؤسا
الاديرة يمكنهم ابطال ما يعيق الذين هم في التجرية عن
خدمته تجزيتهم. هكذا علم ليسيون خاسا لا يمكن هؤلاء
المذكورون ابطال النذور الا في الامور المنهي عنها
كالسرقة وامثالها ولا ابطال النذور العتيد وفاوها
بعد الخلاص من حكم المتسلط عليه نادرها وكما اذا نذر

الامير

الامير شيئا يفنيه بعد عتقه او الامراء عقيب موت
رجلها ساء ما يستطيع الانسان ابطال النذور السابقة
اذا كان له حكم على الشيء المنذور مثلاً اذا نذرت
الامراء شيئا قبل زيجتها فيستطيع رجلها ابطاله
اذا كان مفرا الحقه سابقا يقدر الرئيس ان يعطل نذورات
منهم تحت حكمه ولو كان سابقا قد سمح بها هو الرئيس
السالف له وكما اتضح مما تقدم لكن لا يجوز له ذلك
اذا كان قد ترك حقه وقبل ذلك منه من كان تحت
حكمه كما يستبين في نذر الطهارة الصادر عن الزوجين
برضاها كلاهما معا ثامنا النذور التي ابطلت ابطالا
تبعيضا اذا زال السبب المانع لها يعود التزامها
الاول لانها لا تقود مفر لاحد كقول بونا جينا والامير

الجزء السابع

من ما هو ابدال النذور ان ابدال النذور هو تغيير
الشيء المنذور بشي اخر محمود. يلتزم الانسان بامثاله
عوض المبدل منه ولا يفتقر الا بالشروط الاتي ذكرها

القانون الاول

ابدال النذور لا بد له من السلطان البيعي او لا اذا كان

الابدال بشي ينقص خيره يسيرا عن الاول. لانه ان كان
نقصه جزئيا فيكون الابدال محتزجا بالحل. ثانيا اذا
وقع الشك في تساوي خير النذر وبدله ثالثا اذا
كان خير البدل متساويا لخير البدل منه. وذهب
بعض العلماء الى انه في حلك تساوي الخير يستطيع
كل احدا بسلطان الخصوم ان يبدل نذر لاسيما
اذا كان البدل يفوق علي الاول فضلا ونفعا
القانون الثاني

انه في ابدال النذر بشي يساوي فضلا لا بد من سبب
داعي ولكنه يكفي ان يكون ذلك السبب اخف من
السبب الموجب للحل. لان الحل يعني من الالتزام بالنذر
بالخليه. اما الابدال فيعوض عنه بشي اخر. فان
كان البدل افضل فيجوز ابداله خلوا من سبب
وان كان مساويا فلا بد من حكم الرئيس. ولو اعتراه
شك حل هو مساويا وغير مسافر ومع ذلك عسر
عليك وقاه. فصره سبب كاف لتغييره. كقول
اليسيين فيري من ذلك اولاً ان الصلوة ولو كانت
افضل من الصوم مطلقا فلا يسمي لك بحكم ذاتك

ان يبدل

ان تبدل الصوم بالصلوة. لانه من الممكن ان يكون
الصوم في ذلك الحال مقبولا عند الباري اكثر من
الصلوة وانفع لك من حيث الفو الروحي كما علم
ليسوي. وسألت ثانيا جميع النذور الشخصية لا
يسمى لكل احدا ان يبدلها بنذر الرهبنة بل كافة النذور
الامرية ايضا تبدل بموجب الناموس في احوال الترهبة
اي في حين الاقرار بنذور الرهبنة واقتبال الكنيسة
اياها ثالثا من نذر الرهبنة فلا يستطيع ابداله نذر
قبول درجة الاسقفية. لكونها لا تصير للانسان احملا
من الرهبنة ولو انها افرح علوا وكمالا. وايضا ليس
بحق انه مقبول في تلك الاحوال التزام امام الله
هكذا جواب البابا اينوشنسيوس الثالث. وكما
بوناجينا وفاقا لليسيين وانزورويوس وسائلس
ولامان وبلاوس وفاكوندوس وديانارايوا من كان
له سلطان ان يحل النذور فله سلطان علي ابدالها
ولا يعكس لان الابدال جز من الحل. ومن يقدر علي
الحل فيقدر علي الجز. ومن له سلطان علي الابدال
فقط فلا يقدر ان يبدل النذر الا بما يوازيه من

- الفصل - وهذه الموازنة لا تقدر انفا كذا بالتدقيق كما ينبغي
 لا مان بل علي ما يراه اهل البصيرة ويجب علي من عيّن ذلك
 ان يعتبر الاحوال المتعلقة بالامور كقولك في زياره
 الاماكن المقدسه فانه لا يجب ان يعتبر القرب فقط بل
 يجب ان يعتبر المصروف ايضا الذي كان عتيقا ان ينفعه هكنا
 علم غايوس وسواريس وليسيوس وبونا جينا خاسا من
 بذل نذرهم ان شا العوده الي الاول فيسبح له بذلك لان
 الاول افضل واما مساوي واغا ابدل الرأماله فن ثم
 يكون الامر متعلقا برضاها كاعلم ليسيوس وصاوفيلوس
 سادسا اذا ابدل الربى نذرا بامر ما ولم يكن وفادلك
 الامر واستبان انه لا ينفع له فلا يلتزم النادر بالرجوع
 الي الاول لان عتق منه كاعلم ليسيوس وبونا جينا هـ
 الجز الثامن

س ما هو الحل من النذر ومنهم الذين لهم سلطان ان
 يحلوا من النذر بحسب اولاً ان الحل من النذر هو ترك
 النذر مطلقا من قبل الله تعالى ولصحت هذا الحل لا بد
 من سبب داع وذلك اولاً اما لقيام خير البعده او
 خير الجهور ثانياً اما لصعوب جسيمه تحدث برقايه

ثالثاً

ثالثاً اما النذر معرفة النادر والسرعه التي حذر
 عنها النذر ودلك كاعلم سواريس وفيلوس وسانكس
 وبونا جينا ولايمان فينتج من ذلك ان اولاً اذا كان
 السبب غير كاف للحل الكامل فيجوز حل البعض وبذلك
 البعض كاعلم بونا جينا ثانياً الرئيس اذا عاين ترك
 النذر ولم يامر بحفظه مع استطاعته علي ذلك بسهولة
 فمن المبين انه قد حل من النظام به كما قال العلم
 طاً ثانياً من منح سلطانا علي الحل من النذر
 فسلطانه جاز ايضا علي النذر المشبه بالقتل ايضا
 وعلي الخلق المحذري لله وحده كقول سواريس
 وسانكس رابعاً قبل ان يقبل نذر من احد
 من البعيه فلا يحفل بان يلم هذا يجوز ابداله او الحل
 منه خلوا من اختارها رجب ثانياً ان سلطان الحل
 هو مطلق لحل رئيس مستول علي رعيه بشرع ظاهر او
 انعام في ذلك كقول ليسيوس وسانكس وبقيه العلماء
 فيكون اذا نظام الحل علي هذا الخط اولاً للبابا

عليه جميع الوصايا جميع الذنوب ثانياً: للاشقة علي
 رعيته وليس للخورى كان حكمه بالشرع الباطن فقط
 لقول سوارس ثانياً: لو شا الرهبان أن أعطوا ذلك
 فيستطيعون حل رهبانهم وحل الدلائل المقيمين بعد في
 التجربة من الذنوب التي تدررها ثانياً في العالم أو في حال
 التجربة كما علم يسوع وثانياً لأن ذلك لا يجوز للرهبان
 الذين ليس لهم هذه الأنعام ولا ريشات الراهبات كما
 سوارس وليسوع ثانياً: لما في الاعتزاز من الرهبان
 الذين ذهب لهم ذلك من البابا لكن لا يجوز لهم استئصاله
 إلا بقرار ما يطلق لهم وشاؤهم كانه ليسوع ثانياً
 أن جميع الذين ذكرناهم ما عدا البابا يسميهم بالحرف الذنوب
 كافة ما عدا ندر الطائفة الدالية والرهبنة
 المنبثقة من النسيئة وزيارة الرسول في بطرس وبولس
 في مدينة رومية وزيارة يعقوب الرسول في مدينة
 كمبستلا التي في إسبانيا ولا ما كن المؤتسفة في أرض
 الميطاد هذا علم بونا جينا وليسوع ثانياً
 الباب الثالث

الباب الثالث

في الوصيتين الثالثة والرابعة من الوصايا العشر وهو فصلا

الفصل الأول

في الوصية الثالثة وهي اذكر ان تقدس السبت
 اعلم ان هذه الوصية من حيث انها قامة من زمان لتكريم
 الله فهي طبيعية وتلزمنا الى الان ومن حيث انها
 تعين الى هذا الزمان ان يكون يوم السبت فهي
 ناموسية طقسية وقد بطلت نظراً الى هذه الجهة
 في العهد الجديد واذا دخلت الكنيسة عوض السبت
 الاحد وبقيت الاعياد ورسعت العبادة الواجبة
 فيها بوصايا امره في بعض وناهيه عن بعض
 كما علم بونا جينا ولا مان وناقلين عن ماري توما
 قدوة العلماء وامام اللاهوتيين وشرف الله ذكره
 هـ وتقسيم هذا الفصل اربعة اجزاه

الجزء الاول

من ما في الافعال النهي عنها بهذه الوصية ومن

الكنيسة نجيب أولاً أن هذه الوصية تنهي عن الأفعال
الخدمية. أعني الظاهر الخارجة التي يعاينها. وهذه
أم صناعية كالبناء والحياطة وامتثالهما. وأما باهضة
جداً لا تحمل إلا تعب جسدي. وقد جرت العادة بها
أن تتم علي أيدي الخدام. فيرى من ذلك أولاً أن
العمل إذا صار مرغبتاً في الزرع أم للتنزه بنية حميدة
أو برديه. فهذه الأشياء لا تغير حقيقة أو طبيعة
العمل الخدمي. كما علم القبط في وسواريس ولامان
خلفاً للسلفستروس وأهل الشريعة كلهم ثانياً لا ينظر
إلى العمل أنه خدمي أو غير خدمي إذا كان بكزٍ ونصب
أو بسهولة وسرعة أو بزمان مستطيل ثالثاً اللعب
والرقص واستعمال الآلات الموسيقية. والمشي سوا
كان مركوباً أو على القدمين في البر أو في البحر. فهذه الأفعال
لا تعد من الأفعال الخدمية. فلهذا لا تمنع في أيام
الاعياد. ولا الأمور الملازمة لها كما علم ناور ولامان
وسواريس رابعاً من يسوق الدواب خلواً من حمل
فيعد فعله بمقام المشي. أما إذا كان يحملين فيعد
من الأفعال الخدمية. لكن إذا كان مسافراً في

الطريق

الطريق يطلق له ذلك. وأجل نفع الرفقة والنجاء من
حزب يحصل لهم أن لم يسيروا له كما علم فيلوسينوس
وسواريس خامساً الذين والكتاب والتعليم ليست
بأفعال خدمية. سوا كانت مجاناً أم بأجر. كما علم
ميدنا ولويس وأرملة. وقد استحسن رايم لمان
خلفاً للصا وفيلوسينوس وأندريوس وغيرهم كثيرين
وأما التدهين والصباغ فيحسب من الأفعال الخدمية
وذلك من يدهن دفاً أو يصبغ خاماً. أو يبيض حيطاناً.
ماعدلأفه يجوز بعض تصاوين سادساً تعزير الكاتب
ونفض الكتب من الغبر ليس هو من الأفعال الخدمية
خلفاً للطبع الكتب فإنه يحسب عملاً خدمياً. كما علم
لامان واسكوبينوس وسواريس سابقاً تقطير المياه
بالأبنيق إذا كان خلواً من تعب جسدي وصناعة
الصانع بل للتجريب والعرفه فقط يخلو من الخطأ
علي رأي العلم فيلوسينوس ماساً قد ظن قوم مثل
العلم غرائنا أن الصيد براً وبحراً والتعليم العمل بالآلات
الحرب ليس بخدمي. وخلفاً للغير من الذين احتسبوا
هذه الأفعال خدمية ماعدلأفه إذا جرت العادة بذلك

فرا من البطالة وغيره من الفواحش فلا سيما
كان الصيد للتمتع فقط بحيث ان لا يكون معتدلاً وقد
بند لاما و فيلوسين و بونا جينا واسكوبين
ان الصيد لا يجوز اذا كان يتعب جسم ولا لاجل الحاجة
مثل ذلك يقول ارميلا وانزورين وبلاوس وصا
ومركتينوس واخرون كثيرين قد اوردتهم ويتبعهم
ديانا ان البنات الذين يقضون ايام الحدود والاعباد
بالتطير والتزجيم فرا من البطالة لا يخطون بذلك
بحيث ثانياً ان هذه الوصية تنهي ايضاً عن بعض
افعال ليست بخدمية وتدعي سوقيه وشرعية
وهي كالتي تمارع وتقدم الدعاوي والحكم بالموت والعذاب
واقضام صالح الفخري للحكم الشرعي في الامور العالمية
او الكنائسية وكما اجمعت عليها كافة فيتخلص من
من ذلك اولاً ان البيع والشري لا يسمي بهما في الاعباد
ماعدا الامور الضرورية ولا التجارة مرا كانت او
جهراً ولا تطلق كتابة التمسكات والوثائق المختصة
بالبيع والشري او الاجار والمعارضه وما يجري مجراها
لان هذه جميعها بمقام التجارة الا اذا كان ثم ضرراً

صعبه

صعبه. او جرت العادة بذلك كما علم بونا جينا وسوارين
وفيلوسين ثانياً لا يجوز استدعاء الشهود للشهادة
ولا الحلف الشرعي ولا قضا الحكام ولا امثال ما
حكوا به وان قضا الحاكم بامر في عيدين فلا يثبت
حكمه ثالثاً الحرم والحل واستشارة الوكلاء والمحيين
والخطاب في الامور المختصة بالمعاملات ونزارة
القضاء وتوصيتهم بالدعاوي وما شاكل ذلك فهو
جائز اذا كان سرّاً لاجهراً ووجه جواز هذه الاشياء
لانها تصدر خلوا من احتفال وضوضاء كما علم بونا جينا

الجزء الثاني

س ما هي الاسباب التي تبيح الافعال المحرمة في ايام
ايام الاعياد وتطلقها في سبعة علي الخصوص
اولها حل ربي الكهنه ومن له سلطان كسلطانه
وذلك كروسا الرهبان وروسا الكنايس اذا تعسر
المضي الي ربي الكهنه لبعده المسافة هكذا علم سوارين
ولاما و بونا جينا ثانياً العادة الجارية وذلك
متي كانت ثم عادة انهم في الاعياد يفتتحون الاسواق
ويبيعون الاشياء المزججة كالحلوات والزلاية وكل

شي جميل مما يוכלه والاشيا اليسيرة ايضا فاعلم امان
وبونا جينا ثالثها الامور المنسوب لخدمة الله جائز
كضرب الناقوس وحمل الصلبان والسناجق في الزياجه
واما تكنيس البيع وتزينها اذ اخر الخدام الي يوم العيد
خلوا من علة فلا يخلو من الخطا العرضي كما علم فيلوسوف
وبونا جينا رابعا ما يختص بحبه القريب ولهذا يجوز
القضا الشرعي لمنفعة الارامل والايتام اجل توفير
الحلف وكذلك الفلاحون الذين في القري ان لم
يستطيعوا الحضور الي المحاكم في يوم اخر فيباع القضا
مهااتهم ويجوز لهم البيع والشري ايضا اذا امتنع
ذلك عليهم في يوم اخر كما علم امان وديانا خاصها
الضرورة سواء كانت للذات او للغير جسدي كانت
او روجيه وذلك لا يمكن ترك العمل بالاجتناب
ضرر جسيم فلهذا يجوز اول الافعال التي لا يمكن
اهمالها ومن ذاتها مستدعيه للسرعه كالقبض على
الاص خرقا من فراره ثانيا الخدام اذ الزمتهم مواليتهم
بالعمل ولم يتجاسروا علي مخالفتهم لكن اذا استمر
علي ذلك مرات عديدة فلا بد من تركهم كما علم سوار

وامان

وامان ثالثا الصانع الفقرا اذ امر قواما لاسيهم اذ لم
يمكنهم ذلك في يوم اخر رابعا الفقرا العاجزين عن قوت
عيالهم اذ اشتغلوا سر خلوا من تشكيك القريب لاسيما
اذا لم تفقه اعياد متواليه كقول بونا جينا خاصا الطبا
سلسا الجوارحون والحجازون سادسا الجراحيه والشرابيه
ثامنا الذين يصنعون المعادن والزجاج والكنس وامثال
ذلك اذ لم يمكنهم تركها خلوا من ضرر تاسعا الطباون
والنوتيه المتعلق شغلها بل هو عاجز صياها والسكك
لاسيما السكك الذي لا يظهر الا في زمن معين جاريه
الذين يرمون الجسور والقنايات والسجل الملوكية وما
ماثل ذلك من الاشغال التي لا بد من السارعه في مرتها
ثاني عشر الخياطون اذ اقام شغل ضروري لا يمكن
تاخير وكتاب تجنيز الوقي وتجهيز العرايس وما
ضاهاها اذ لم يمكن تاخير هاتين العشر الفلاحون
اذا دخلوا الغلات الي الاهل خرقا من اتلافها بالمطر
او خطفها كما علم بونا جينا وفيلوسوف رابع عشر
اصحاب الحيات لاشيا بالخصه لظلمهم انه ضروري للشئ
كما علم سوارين وفيلوسوف سادسها المنفعة سواء

خون

كانت كليه او منتسبه لفرع الجهو كن يحدان الامور
 الضرورية لاستقبال الاسير الداخل الي بلدتهم وكثرين
 المحافل واعداد الحراقات وما شاكل ذلك ولكن يجب عليهم
 طلب الدستور من الروس كما علم سواريس وبونا جينا
 سابعها اذا كانت كمية الشغل قليلة والمفعول خفيفا
 جدا كن يشتغل مقدار ساعة في امر لا يتعب الجسد
 كثيرا ولا يكون خديما جدا كما علم لاما ن وان امره اكثر
 من ذلك يخطي ولكن يصعب علينا ان نحكم عليه
 بالخطا المميت كما علم فيوسيس تبيه اعلم ان الامور
 المتعلقة بالشرعية والبيع والشري لا ينظر فيها الي كمية
 الزمان بل ينظر الي كيفية الفعل كما بينه اسكويديس
 نقلا عن بلاوس فلهذا من باع شيئا غيبا ولو باقل
 من ربع ساعه فانه يخطي خطا قتيلا ان لم تكن
 حظه من العمل السابق ذكرها اه اه اه اه
 الجزء الثالث من الامور
 ما هي الاوامر المفروضة في ايام الاعياد يجب اولاً
 انه في الاعياد والاعياد يلتزم المؤمن باستماع الوعظ
 لكن لا التزام من يخطي بعدم ذلك خطا ميثا الا اذا

كان

كان ملتزم بان يتعلم من مبادئ الخلاص كما بينه المجمع القسري
 القديس في الفصل الرابع من الجلسة الرابعة
 والعشرين وفيوسيس وبونا جينا وسواريس
 قولنا الا ان كان ملتزم بالان الغشا الذين لا
 يعرفون اسرار الايمان الحضر صيه لاسيما الاسرار
 التي يلتزم من يعرفها تحت الخطا المميت فهو لا يلتزم من
 بشرته المحب بحضرة الوعظ والتعليم السليم والا
 فيعلمون خطا جسيما انه لم يمكنهم ان يتعلموها في
 في وقت اخر كما علم بونا جينا وقد مراد علي ذلك
 طرالموس وفاكندوس انه في محل كذا يتقدم استماع
 الوعظ علي استماع القديس ثابثا سماع القديس بحضور
 العقل وحسن الحضور هو امر كلي يلزم كل انسان
 معقد بطلع السن ما عدا الاولاد الصغار والمجانين
 والمعوظون لان الموعوظين لا يعبدون بعد من
 اولاد الكنيسة كما علم ديوكو وناور وسانكس
 وكهنيك فينتج من ذلك اولاً انه يشتمل هذه
 الوصية الذي يتلى في القديس صلواته الفرضية
 او قانونه اعترافه كما قال المعلم سواريس وروميك

س

وفيلسوفين وغيرهم خلافا لما رآه غايطافوس القبطاني
 وارميلا وسلفسترس وبشام. والعلم في جوان ذلك لا
 وفاوصيتين في وقت واحد على كابر في الجز الثالث
 من الفصل الثامن المقالة الثانية من الباب الاول
 وزاد علي ذلك العلم راجينا لدوس بقوله ان الذي
 يعترف في وقت القناس ويقصد مع ذلك استماعه فانه
 يتحمل الوصية لكن سوارس وكرديوس وازوروس
 ودلوسو افكر واذا لكانه وقالوا ان استطاع تاجين لا
 ولم يكن مزمع فليخرج ووافقه ما علي ذلك العلم
 بونا جينا ثانيا خدام الخنايس يتحمل الوصية ايضا
 او امضوا في قضا بعض امور مزمع للقسا
 كالحز والنجور وما ما قلها وان لم يتعدوا عن الكنيسته
 اكثر من مزمع حجر لانهم في هذا الحاله بمقام الحاضر من
 كاعلم بونا جينا ثالثا من لم يجمع قداسا كاملا فانه
 يخطي وان ترك يسيرا منه فخطاوه عوضا وان اهل الثلث
 او النصف فخطاوه ثقيلابا ههنا كقول لامان ووقيل
 من سمع القناس من قرال الانجيل الي اخرتنا اول الاسرار
 لا يحد خطاوه ميثا كاعلم بونا جينا وادونو ودمرهم

الحج

المعلم من كيوش وهاونا وراوسو طوش وديانا وونا جينا وارتا صوان
 من شمع نطق القناس للاخير ونطق القناس الذي تقدمه بوقت ولقد
 علي مرفعين فقد حمل الوصية لكن المعلم سوارس وفاكندوس
 وكونيك دهبوا الي فلان ذلك راينا من يرق في وقت القناس
 او يستقل بهل ما كالتعليم فلا يكمل الوصية وقته من يتن ورا
 جدار كيت لا يسمع ولا ينظر شيئا لانه كنيثا يكون بمقام القريب لكن
 الارش والكفين ومن يتن تجاه الباب او الشباك او يغير
 الكنيثه ادا مير بمقام الحركات التي يفعلها الكاهن ولوم يسمع
 ولا يسمع ولا ينظر فيتم الوصية لكن بشر ان يكون متعللا بالجماعه
 الحافره وامام المذبح كقول بونا جينا خامسا من يسمع القناس
 نجب عليه ان يكون واي القتل منته الي ما يفعل الكاهن فان
 تكلم في حين القناس وكان متبها علي السر الالهي كما قلنا اننا
 فانه يخطي لثله توقيره لكن لا يحد خطاوه ميثا سادسا وصية
 شاع القناس لانهم تحت خطا في الايام التي تذكرها وهي يوم
 جمعة الالام وحيث الاسرار والبث العظيم ويا م تكرارات
 القديسين سابعا في المومن وصية سماع القناس في اي مكان

وفيلسوفين وغيرهم خلا لما سراه غايطافوس القبطاني
 وارميلا وسلفسترس وبشام. والعلم في جوارز ذلك لان
 وفاوصتين في وقت واحد ممكن كما مر في الجزء الثالث
 من الفصل الثالث عشر المقالة الثانية من الباب الاول
 ويزاد علي ذلك العلم راجينا لدوس بعلمه ان الذي
 يعترف في وقت القياس ويقصد مع ذلك استماعه فانه
 يتم الوصية لكن سوارس وكردوينوس وازورديس
 ودلوفس اظهروا ذلك وقالوا ان استطاع تاحيلا لا
 ولم يكن ضروريا فليخرج ووافقه ما علي ذلك العلم
 بونا جينا فاما خدام الخنايس يتصور الوصية ايضا
 اذا مضوا في قضا بعض امور خرج موهبة القياس
 كالحز والنجوس وما ما قلها وان لم يتعدا عن الكيفية
 اكثر من مريميتهم لانهم في هذا الحاله بمقام المحاضرين
 كما علم بونا جينا فاما من لم يسمع قداسا كاملا فانه
 يخطي وان ترك يسيرا منه خطاوه غرضيا وان اهل الثلث
 او النصف خطاوه ثقيل باهضا كقول ليمان وقيل
 من سمع القديس من قرا الا انجيل الي اخرتنا ولاسرار
 لا يعد خطاوه ميثا كما علم بونا جينا ولو غفر وقرع

العلم

المعلم هرقيوس وضوانورا وشوطوش وديانا وبونا جينا وارثا وضوان
 من شيع نصو القديس للاخير ونصو القديس الذي تقدمه بوقت واحد
 علي مرتين فقد حمل الوصية لكن المعلم سوارس وفاكندوش
 وكوفينك ذهبوا الي فلان ذلك راجعا من يرق في وقت القديس
 او يستغل بهل ما كالتيك فلا يكمل الوصية ومثله من يقن ورا
 جداركيت لا يسمع ولا ينظر شيئا لانه كثيرا يكون بمقام القديس لكن
 الارش والكيف ومن يقن تجاه الباب او الشباك او غيرهما
 الكنيسة اذ امير بمقام الحركات التي يفعلها الكاهن ولو لم يسمع
 ولا ينظر ولا ينظر فيقيم الوصية لكن بشرط ان يكون متعللا بالجماعة
 الحاضرة وامام المذبح كقول بونا جينا فاما من يسمع القديس
 بحب عليه ان يكون واعى العقل مسته الي ما يفعل الكاهن فان
 تكلم في حين القديس وكان مستهيا علي السر الالهي كما قلنا انما
 فانه يخطي لثمة توقيره لكن لا يعد خطاوه ميثا سادسا وصية
 شاع القديس لانهم تحت خطا في الايام التي تذكرها وهي يوم
 جمعة الالام وقيس الاسرار والبت العظيم وايام تكرارات
 القديسين سابقا في المومن وصية شاع القديس في اي مكان

او كنيسة كانت سوا كانت كنيسة الرعية والرهبان او في
 الخادع الحقوصيه او غارها عن الكنيسة والسنة المسيح
 ذلك هو ان الكنيسة امرت بسماع القرائن فقط ولم تعين مكان
 سماعه هكذا علم توليتو وارويوس ودرريوس واورا وفيلوسيوس
 وشوارس وكوينيك وبونا جينا وغيرهم يتركون لا يجفوا
 عذوبهم وهذا تعلم بتحقيق جدا لا يشوبه ريب مقبول عن جميع
 الكنائس **الجز الرابع**
 من ما هي الاسباب التي لاجلها يباع للمومن ترك بسماع القرائن
 ج ما شينان اكراما عدم الامكان سوا كان بامرام بقبوبه
 عظيمه يحصل منها ضرر حسيم في الاموال او الرضا لان
 الكنيسة ام شفوته كل يومه لا تمل اولادها لا يطيقونه تايته
 كل علمه مقبوله لايه التي سببها يظن الانسان بضمير
 سليم انه غير تلمذ بسماع القرائن كقول سوارس
 ولايمان وبونا جينا وذلك لولا كالمساكين والمرضى
 والضعفا

الذين يحصل لهم من من الخروج وهكذا المحرمين ثانيا
 محافظا القلاع ورعاة الغنم ومرييات الاولاد الذين لا
 يمكن سكوتهم ولا ضبطهم في الكنيسة هكذا خدام المرضى
 والطلباخون الذين لا يستطيعون ترك اشتغالهم كقول
 بونا جينا وكوينيك ثالثا كالنساء اللواتي يخفن من خاصمة
 ازواجهن او والديهم او مواليهن ولكن اذا قصد المدكورون
 منعهن دائما فيلجئن حينئذ علي خلاص ارواحهن
 كما علم انكريوس وسوارس وفيلوسيوس رابعاً قاصداً
 السفر اذا عفا انهم بسماعهم القرائن تسبقهم ارفاقهم
 لكن بشرط ان يكونوا يجهلوا الطريق ويخشوا من المخاطر
 واما اذا لم يكن ثم اسباب كذا فيلتن مع بسماع القرائن
 كقول سوارس واوردرليوس وبونا جينا خامساً
 اذا انصر المضي الى الكنيسة لبعيد الطريق ووشد هطل
 الامطار ففي جميع هذه يجب اعتبار الاستحسان والحال
 والمكان والعادة كقول بونا جينا وسوارس
 وفيلوسيوس ومركيتوس سادساً النساء اللواتي
 لهن عادة في بلاد سكناهن انهن يمتنعن عن
 المضي الى البعيه في ايام الحزن والولادة كقول

او كنيسة كانت سوا كانت كنيسة الرعيه والرهبان او في
المخاض الحفوصيه او خارجا عن الكنيسة والسبت المصحح
ذلك هو ان الكنيسة امرت بسماع القرائن فقط ولم تعين مكان
سماعه هكذا علم توليتوا زويوس ودريكوس وناورا وفيلوسيون
وسوارس وكونينك وبونا جينا وغيرهم يتركون لا ينجحوا
عندهم وهذا تعلم بتحقيق جدا لا يتوبه ربي مقبول عن جميع
الكنائس

الحزب الرابع

ثم ما هي الاسباب التي لاجلها يباع للمومن ترك سماع القرائن
جها شتيان الكراهية لعدم الامكان سوا كان بامرام بفقوبه
عظيمه يحصل منها ضرر هبسيم في الانوال او الرضا لان
الكنيسة ام شفوته كلمه لا تمل اولادها لا يطبقونه تاييده
كل غله مقبوله لايه التي شبيها بطن الانسان بضمير
سليم انه غير تلمذ بسماع القرائن كقول سوارس
ولايمان وبونا جينا وذلك اولاً كالمساكين والمرضى
والضعفاء

الذين

الذين يحصل لهم من من الخروج وهكذا المزمعين ثانياً
محافظا القلاع ورعاة الغنم ومربيات الاولاد الذين لا
يمكن سكوتهم ولا ضبطهم في الكنيسة هكذا خدام المضي
والطباخون الذين لا يستطيعون ترك اشغالهم كقول
بونا جينا وكونينك ثالثاً كالنساء اللواتي يخفن من مخاضه
ازواجهن او والديهم او مواليهن ولكن اذا قصد المدركون
منعهن ذايماً فيلجئن حينئذ علي خلاص امر واحسن
كما علم انكريوس وسوارس وفيلوسيون رابعاً كما صدق
السف اذا عرفوا انهم بسماعهم القرائن تسبهم ارفاقهم
لكن بشرط ان يكونوا يجهلون الطريق ويخشون من المخاطره
واما اذا لم يكن ثم اسباب كذا فيلتن موا بسماع القرائن
كقول سوارس واوردريكوس وبونا جينا خامساً
اذا تنص المضي الي الكنيسة لبعده الطريق وشد هطل
الامطار ففي جميع هذه يجب اعتبار الاشخاص والحال
والمكان والعاده كقول بونا جينا وسوارس
وفيلوسيون ومركيتوس سادساً النساء اللواتي
لهن عاده في بلاد سكناهن انهن يمتنعن عن
المضي الي البيعه في ايام الحزن والولاده كقول

سلفستروس والقيطاني وفيلوسيوس سابعاً النساء
اللائي لا يمتلكن ثياباً لائقة بثانتهن كقول ناول و
اتريكوس وازوريجوس وصا وبنونا جينا ثامناً الامراه
التي حملت بطريق الزنا وتخشي اشهار فعلها كقول
لامان تاسعاً الامراه التي تعلم انها تجرحها من
البيت تصير سبب الخطيه لمن يحبها محبه ردييه
هـ هـ كما علم عافويل وفيلوسيوس هـ هـ

الفصل الثاني

في الوصية الرابعة المشتملة على اكرام الوالدين ويقسم
الي سبعة اجزاء
الجزء الاول

س ما ذا يجب علي الاولاد لو اديهم ج ان الاولاد قد
التزموا بموجب الوصيه باظهار المحبه والاکرام والطاعة
لو اديهم وطروسا يهم في جميع الامور التي بها اخضعوا
دواتهم لهم وما دام يجب عليهم هذا الخضوع وان
خالفوا ذلك بامر ثقيل يخطوا خطاً جسيماً لاسيما
اذا كان ذلك بحق الوالدين الذين يلقن موعظ بجهنم

والاكرام

والاكرام اكثر من غيرهم كما اجمع العلماء كقول سوليس
وريجيلندس ويربي من ذلك اولاً انه يخطي الولد
خطاً جسيماً مضاداً للمحبه الواجبه عليه اولاً اذا
اظهر لوالديه علامات الغيظ وامارات البغضه
وتعرف معها تصرفاً قاسياً ردياً ثانياً اذا نظر اليها
شراً بعين الغضب ذاقاً او تكلم معها بقبحه و
الفاظ صعبه كبغضها ثالثاً اذا لم يعينها حسب
طاقته عند احتياجهم واعوازمهم بالجسديات كان
او بالروحيات رابعاً اذا لم يتم بوقام او صوابه
عند موتهم اذا تركوا لهم ميراثاً ومخلفات خامساً اذا
اشتبه لهم الموت او ضرراً ثقيلاً كقول ناول وريجيلندس
وفيلوسيوس ثانياً ان الولد يخطي خطاً جسيماً ضد
الاکرام الواجب عليه اولاً اذا ضرب والديه ولسو
خزياً خفياً يسيراً كما علم ريجيلندس ثانياً اذا رفع
يده فقط عليها ليفض بها بقصد وتعد ثالثاً اذا
احزنهما حزناً مراً كما علم ريجيلندس وفيلوسيوس
رابعاً اذا افلظها بالفاظ ثقيله صعبه تعد مع
علمه انها يقرمران بسبب ذلك خامساً اذا اغتصبها

س

او شتمها كقول ناور وفيلسوس سادسا اذا احابها
 واحتقرها وتركها بمنزلة الغربة لسبب فقرها لكن اذا
 اذا انزلها هذه المنزلة وكره السكنى معها لا يت^{الامر} مع
 ايصاله لهما جميع لوانهما الضرورية فانه لا يخطئ خطأ
 ممتاعا علي رأي العلم بونا جينا لانها اذا تالما من هذه
 الجهة فلا يحجب ذلك خفاها معقلا سابعاً اذا ادعي
 عليها قدام الحكام بخطا قد جنوه وشهد عليها به ولو كان
 خفيتم فيا ثم اثباتاً قتيلاً الا اذا كان خطاوها عظيماً كحيانة
 الملك والمملكة بامر جسيم او باظهار بدعة بين الامثام
 هكذا علم بونا جينا ثالثاً يخطئ الولد خطأ ممتاعاً مضاداً
 الطاعة الواجبة عليه لو اذبه او لا اذا خالف والدیه
 بامر ثقيل منسوب لتدبير المنزل او لتهديب الاخلاق
 او لخلاص النفس وكقول فيلوسوس ثانياً اذا تزوج
 خطوا من رضاها بامراه لا تليق بشانه وكن يتزوج بامراه
 تنسب له ولو اذبه عاراً بالنظر الي عادة بلاده ولكن
 لا يطلق لو اذبه ان يعدموه الميراث لهذه العلة ثالثاً
 يخطئ الابن ايضاً اذا لم يشا بامراه ابتغاها والداه
 او ياتي من ذلك خلوا من علمه ولا سيما اذا كانت زوجته

سبب

سبباً لا يتنازع الصلح والمحبة بين الفريقين او انه
 بواسطتها يحصل نفع لو اذبه كالحاجز الفقر والاحتياج
 اما اذا كان للولد علة مقبولة في عدم الزواج فلا نقد
 مخالفته جناً عليه مثلاً اذا كانت الامراه معتراه من
 عضال او قبيحة المنظر خفيفة العقل او عديمة الطاعة
 او انها دونه في الاصل والشرف رابعاً يخطئ الابن اذا
 تزوج خلوا من مشوره والدي عليه العلم ساكنين وذهب
 غيره من العلماء الي انه اذا استشارهم ولم يطابقوا
 هواه لا يخطئ بزوجه اذا كانت الامراه لا يثق بشانه
 لان كل انسان له ان يختار لنفسه ما يوافق هواه من
 الاحوال اللائقة كقول ليسوس وسائلس وفيلوسوس
 رابعاً قد التزمت الاولاد ان يقولوا والديهم في حال
 احتياجهم ولا يسمح لهم بالفراش من الخدمة لهم بواسطة
 الرهينة الا اذا كان ثم خط جسيم في خلاص انفسهم
 اذا داموا تحت طاعتهم حتي ان كانوا قد دخلوا
 الرهينة ولم يندروا بعد التدور النكسيه فيجب
 عليهم ترك الرهينة والقيام بحوائج والديهم كما علم
 فيلوسوس وبونا جينا خامساً اذا صدر فقر الوالدين

عقبت النذور والارتباط بها وكان فقرها كلياً في الغاية
فلتزم حينئذ الأولاد بالخروج من الرهبنة بأذن الرئيس
حتى وإن أبي فليخرجوا لمعونته والديهم. وأما إذا كانت
فقرها شديداً صعباً لكنه ليس بكلي فلا يلتزمون بالخروج
إلا إذا أمرهم الرئيس بذلك. وإذا خرجوا من الرهبنة
ومضوا لمساعدة والديهم فيلتزمون بحفظ النذور
حسب الإمكان. وأما بعد موت والديهم أو أصلاً
حالهم فيلتزمون بالعودة إلى ديرهم كما علم ليسوس
الحزب الثاني

س ما يجب على الوالدين لأولادهم في العلم أن الوالدين
وما يعلموها كالاجداد وغيرهم يلتزمون بموجب الناموس
الطبيعي التزاماً كلياً بالحرص والاجتهاد على حفظ
تربية بنينهم. فينتج من ذلك أولاً أن الوالد يخطئ خطأً
جسيماً إذا طرد بنيه في البيمارستانات لترتيبهم الغياب
خلواً من سبب داعٍ يائساً يخطئ الوالد خطأً عريضاً
إذا منعت ولدها عن الرضاع عبثاً وإن ابت من رضاعه
فلتزم تحت الخطأ الميت أن تتخذ له مضعه شقوقه
لمحاجة الجسم عن يرة اللبن. وقدم الناموس أن

الوالد

لثه
الوالد سبيلها أن تهتم بتربية ولدها إلى السنة الثا
من العمر. وبعد ذلك يتقصد الوالد لإعطاء به هذه
إذا لم تكن الوالد غنيه والوالد فقيراً. فإن كان هكذا
فلتزم به كما علم فيلوسوس ولا مان ورجحنا الدوس
ثالثاً يخطئ الوالدان لم يقيم بحاجة الأولاد أعني أن
لم يكسبهم ويقيمهم ويقيم لهم في بقية أوانهم حتى
ولو كانوا أغنياء لتقليطاً ما عدا إذا كانوا غير محتاجين
إليه كما علم فيلوسوس ولا مان. فمن ثم يخطئ أولاً من
لم يحرص ويجهد أن يخلف لأولاده شيئاً لقيام حالهم
بعد موته ثانياً يخطئ من يفرق ماله باطلاً وبهذه
يلحق أولاده في الذل والاحتياج حتى يصيروا
عاجزين عن تربية أولادهم وكنا حاجاتهم حسب
مقامهم كما علم بونا جينا وأزوروس وفيلوسوس
ثالثاً يخطئ الوالد إذا منع أحد بنيه عن الميراث خلواً
من علة توجب ذلك كمن يقصد الرهبنة لو أن يصير
أكبر بكياء أو يتزوج خلواً من شوقه ولو أنه تزوج
بأمراه لا يفتد بشانه وهكذا علم بونا جينا وأزوروس
ورجحنا الدوس. ويخطئ الوالد أيضاً إن لم يعطي

لا يشتهى مهرها او لم يجهزها حسب عادة بلاده رابعا يخطي
الوالد اذا ترك العالم وترهب وبعد ذلك افتقرت اولاده
فقرا كلياً فيلتزم بالخروج من دير بمساعدة بنيه واصلاح
حالتهم خامساً يخطي الوالدان ان لم يعلما اولادها اما
بذاتهما او بغيرها ما كان ضرورياً للحصول للخلاص كتهريب
الاخلاق والايان والصلوات والوصايا الالهية والامرار
البيعية وكذلك يخطيان اذا لم يحتاجهم عن مخالطة
الاردياء ومعاشره الاشرار والاشقياء اذا لم يحتاجهم على
السلوك في سبيل العبادة ومقاومة الاعتراف وتناول
الامرار الالهية وماضاهاها هكذا اذا غادرهم في
خط السقوط في الخطا كالسكني في الامكنه المحتوية على
اسباب السقوط والتزود الي منازل ذات سمعة رديه
وكذلك يخطيان خطاً عظيماً اذا اصاب سبباً للنسب
طباع بنيه ما بانها الرديه وممن تها الدنسه
واذا لم يكنهم ويعاقبهم عقاباً لا يتجاوز مجاوز الحد
المعتول اذا فعلوا ايضاً لا منكر غير حميد ما دسسا
يخطي الوالدان اذا اضطروا اولادها على السلوك بسير
مضاده لهوام الصالح اعني اذا منعهم عن الرهبنة او

الزناهم

الزناهم بها او وانهم بعد دخولهم في الرهبنة اخرجهم
منها وقرع على ذلك الزواج وغيره كما علم للجمع التريه
ثبني في الفصل السادس والعشرون من الجلست الخا
والعشرون المختصه بالقوانين حيث يحرم ايضاً من الزم
بناته بترك الدنيا سابعاً ان الاخ لا يلتزم باخيه واخيه
بالالتزام الذي يلتزم به الوالدان لاولادها حتي ان
مراسمها سقطا في احتياج كلي فلا يلتزم باساقفها الا
بموجب ناموس المحبة والشفقة فقط فمن ثم يجب اذا
كان راهباً لا يلتزم بالخروج من الرهبنة لاسعافهما وان
سال سائل هل يجوز للوالدان يحرم بنيه من ميراثه
فجيب نعم لكن اذا كان عليه حجه شرعية لايقه بشرط
ان تحرر تلك الحجة الشرعية في كتاب الوصيه واما
العلل المانعة الارث فهذه اولها انكار الجيل ومجد
العروف وكما اذا ساء الي ابيه اساءة ثبيله او سبي بقتله
او ضربه بنيه او عاشر السوء وامثال ذلك ولم يندم
علي صنعه ولم يصالحه قبل الحات هكذا علم فواجبنا
نقلاً عن كونينك وساكلس وانزومويس ومولينانينها
اذا ابي عن اعانت والداه في حين ضيقهم الشديد

أو بغير أموالهم أو من ماله أو ما في أمارة أبيه
بالزنا نالتها إذا سكن البنات بحجة الفجر تنبيه الوالد
أن عدم ولده من الميراث لا يوجب له أن يعد منه الأشياء
الضرورية لقيام حياته لأن له حقًا واجبًا بذلك بموجب
الناس الطبيعي. وذلك لأن من صار حله للوجود
يجب عليه حفظ الوجود كقول بونا جينا وسانكر ومولينا
واندرويس وبرجيندس وفيلسيوس وطرلوس

الجزء الثالث

س ما الذي يجب علي الأوصيا للايتام أن الوصي
يلزمه الإهتمام بذلك اليتيم الذي تقلد تدبير أمور
وأن يتصرف برزقه بحرص وأمانة ولأنه أقيم له بمنزلة
والديه. وأن أهل ذلك وتعاون به ترها ونازائدًا فيخطئ
خطأً ثقيلاً ويلتزم بمكافاته عن كل ما سبب له من الضرر
إذا كان ذلك الضرر المسبب عنه لا يمكن صدوره من
ذي تمييز وحرص كلي. فهذا لا ريب يلتزم بمكافات
كل ضرر حصل من فشله كقول بونا جينا. فينتج من ذلك
أولاً أن الوصي يلتزم بكلية الاحتراس علي اليتيم الذي
أوتئمن عليه تربيته. وذلك إما بذاته أو بنايب من

قبله

قبله كقول مولينا ثانياً يجب عليه أن يتصرف بأمانة
بأمانه وحرص ومن ثم يجب علي من صار وصياً أن يضبط
جميع ما ترك لليتيم من مال وحوارج وغير ذلك في بطاقة
شرعية. وأن فقد منها شيء بأهاله فأنه يلتزم
بتعويضه. ولا يجوز له أن يعطي لليتيم دراهم زائدة
عن حاجته لأجل معاطاة أمور باطلة ثالثاً يجب
علي الوصي حفظ جميع ما ينسب لليتيم من الوضائف
والحقوق وأمثال ذلك. وأن راي شيئاً منها ما يلا
إلي النساد ينبغي له أن يبيعه ويتباع بمنه أملاً أو
غيرها من الأشياء الثابتة المفيدة ما يراه أصلاً رابعاً
إذا استعمل الوصي مال اليتيم لفائدة فيلتزم برده
المال ورجعه. وأن عرض للقاصر ضرر من ذلك فيجب
عليه مكافاة الضرر أيضاً خامساً إذا غادر مال
اليتيم خلواً من استعمال ومنح مع القدر علي ذلك
فيلتزم برفق الفائدة التي صار سبب منعها عن
القاصر بذنبه كقول سلفترس سادساً إذا كان
علي اليتيم ديناً قد التزم به لأجل الوراثه. فيلزمه
الوصي من مال اليتيم علي مقدار اقضا العدل ونفع

القائم كقول سلبستروس ^{في} ما يجب علي الوصي ان
يستوفي مال اليتيم من غراماته كاملاً ولا يجوز له ان
يحب شيئاً من رزقه بوجه الهدية لكن اذا احسن اليتيم
احد ونفعه فيستطيع ان يحسن اليه بشي ما كقول مولينا
ودلفوس سالكس وطرولس وديانا ثامنا اذا بلغ القائم
اشد يجب علي الوصي ان يسلمه ماله بحساب ودفع كقول
بوناجينا الجزء الرابع

س ما الذي يجب علي الموالي بعبيدهم وعلي الروسا
للمروسين يجب اولاً ان الروسا والموالي يجب عليهم
الاهتمام بعبيدهم ومن هم تحت طاعتهم والاحتراس عليهم
كقول الرسول لتلميذه ثيوتاوس ان من لا يهتم فيما يصلح
لاصحابه لاسيما اهل بيته فقد كفر بالايمان وهو اشر
من الذين لا يؤمنون. وسبب ذلك هو لانهم تراسوا
عليهم بمنزلة والديهم فينتج من ذلك انه يلزمهم
ما يلزم الوالدين فمن ثم وجب عليهم تعليمهم لاسيما
وصايا الله واوامر البيعة المقدسة كقول بوناجينا
فيتلخص من ذلك اولاً ان الموالي يخطئون خطأ
جسيماً اذا استغوا عبيدهم وخدامهم من استماع القناس

عبد

عبدًا في ايام الاعيان المأمور فيها سماع القناس او
استغواهم باعمال خبيثة او اضطروهم علي فعل امر
ينهي عنه الناموس او لم يمنحهم عن الافعال المسببة
للخطايا مع اقتدارهم علي ذلك او لم يحثوهم علي لوازم
خلاصهم ولم يعاقبوهم علي الافعال المديمة كقول
بوناجينا وناورث ثانياً يخطي الموالي خطأ جسيماً اولاً
اذا استغوا عبيدهم بكلام واحتقرهم جداً كما اذا دعواهم
شياطين كلاباً وامثال ذلك. هكذا يقول بوناجينا
وطرولس لكن ذهب العلم ديانا الي انهم لا يخطئون
بذلك خطأ عتيماً لانه علي جاري العادة يصدر
ذلك من سرعة الخلق وعدم التمييز ثانياً يخطئون ايضاً
اذا ظلموهم بقطع اجرة اتعابهم بعد ان خدموهم كالوا
او اذا اخرخوا اجرتهم ولم يطعموهم كما ينبغي ثالثاً يخطئون
ايضاً اذا اخرجواهم من عندهم قبل الزمان المعين
خلواً من سبب داعي ويلتزمون بوفاء اجرتهم كاملاً
كقول ليسيويس وازورويوس وفيلوسيوس وبرجيند
وس وموليناسكويوس رابعاً يخطئون ايضاً
اذا لم يطردوا من منازلهم الخادم اليسبي الطريقة

جب

الذي يفسد بافعاله جميع من في المنزل. ولم ينتهي
 راجعاً بالوعد ولا بالعيد. هكذا علم ناورع والمزورين
 وطالموس خاساً اذا مرض احد الخدام ولم يكن محتاجاً
 احتياجاً كلياً فلا يلتزم مولاه ان يعالجه من ماله. بل
 يجوز له ان يحسب عليه مهما اضره في حال مرضه.
 فهذا ما يلزم الروسا والوالي كما علم مولينا واسكويوس.
 واما ما يلزم الخدام والروسين فيجب ثانياً ان الروسين
 والخدام والعبيد وما شاكلهم يلتزمون بالطاعة
 والاکرام والمحبة لمواليهم وروسايم كما سبق القول
 انهم بمقام والديهم. فمن ثم يلتزمون بنوع من الانواع بما
 يلتزم الاولاد بوالديهم كقول العلامة ورجينلدوس
 فلاح من هنا اولاً ان الخدام يخطون خطاً جسيماً
 اولاً اذا اتوا بخدمته مواليتهم ولم يعملوا بحرص ما يجب
 عليهم. واذا لم يكونوا ذوي امانة كقول مولينا
 وليسيسوس ثانياً اذا اضرهم او سخطوا بذلك مع قدرتهم
 على النفع وفي هذه الحال ما عدا الخطايا يلتزمون ببرد
 ما اضرهم به. لاسيما اذا كان الشئ تحت تصرفهم و
 كقول مولينا وليسيسوس ورجينلدوس وفيلوسيوس

وناور

وناور ثانياً لا يخطون اذا اخرجوا من عند مواليتهم قبل
 الزمان المحدود دخلوا من بسبب موجب. لكن اذا اضر
 لهم مرض او ما شاكله في الزمان المذكور كسفر او
 شهرين فلا يلتزمون بالخدمة عوض ذلك. كما علم مولينا
 ورجينلدوس واسكويوس راجعاً اذا اضرهم مواليتهم
 بامر باهض وخالفوه خاساً لا يخطي الخادم اذا اخذ
 سراً ما يستوجبه شرعاً عند مولاه وذلك ان لم يشأ ان
 يعطيه. ولا يستطيع هو اخذه بوجه اخر ولم ياخذ
 اكثر مما وجب له. ولم يصدر من ذلك شك ولا كان
 خوف من خطر جسيم. كقول مولينا وفيلوسيوس
 وبونا جينا ثالثاً اذا عاين احد خدمته لا تجب عليه وغيب
 بذلك فايده وابان انه لم يعان ذلك بجائناً فعلي رأي
 ناورا وليسيسوس وبونا جينا يستطيع اخذ حقه سراً اذا
 لم يمكنه استخلاصه بوجه اخر

المبحث الخامس

س ما الذي يجب على الزوجين بعضهما البعض بموجب
 هذه الوصية الالهية. اعلم ان الامراء قبل التزمت
 بالطاعة لرجالها في سائر الامور المنسوب للتدبير

المنزل وتهذيب الاخلاق ولا ينبغي للرجل ان يحتسبها
بمنزلة الامراء بل يجب عليه ان يراها كمنزلة عبده وذلك
لان الرجل راس الامراء والامراء عبيده فينتج من ذلك
اولا ان المزوجون ياثمون او لا اذا كانت الزوجه بنيه
غير لايته ثانيا اذا تركوا النذر بغير اذن حسب عادته
الرومان ثالثا اذا اقتتلوا سر الزوجه وهم في الخطا الميث
رابعا اذا استعملوا المباشرة ضد الطبع والعاده الواجبه
او بخطر الاستقاط اي الطرح خلافا اذا منع احدها
صاحبه خلوا من سبب موجب سادسا اذا فعلوا
امورا يصدر منها خطر سقوط المني خارجا فينتج من
ذلك ثانيا ان الامراء تخطي خطاء عظيما او لا اذا اجتنبت
رجلها بشرها الي سرعة الغضب والتجديف وكما علم
فيلوسوفس وبونا جينا ثانيا اذا امرت وبدرقت من
مال رجلها المنزل شيئا جزئيا خلوا من ارادة رجلها
وخلافا للعاده الجارية فيما بين نظرايهما من النساء
الا اذا كان لهما مالاً حصصيا ثالثا تخطي اذا
احتقرت رجلها واختصت الحكم لذاتها رابعا اذا
الت من اتباع رجلها في الانتقال الي مكان اخر اذا

كانت

كانت قادره علي ذلك دون خطي الهلاك وفقد الحية
ولم يكونا اشترطا خلافا ذلك سابقا هذا بشرط الا يكون
رجلها من ينال الانتقال من مكان الي مكان غشا كقول
ناورا وطوليتو وبونا جينا خامسا اذا لظنت برجلها
انه زان وامثال ذلك خلوا من سبب كاف سادسا
اذا اختصت لذاتها تدبير المنزل الا اذا كان رجلها
مبدقا مسرفا كقول سلفستروس وطرلوس فينتج من
ذلك ثالثا ان الرجل يخطي خطاء عظيما او لا اذا الفاظ
زوجته وعيرها بكلام الفضيحة والعار وطعن بعضها
واوسعها سببا وشتما ثانيا اذا اصددها عن حفظ الوصايا
الالهيه واقام الفرائض الكنايسيه خلوا من سبب موجب
واما اذا اسفها عن الاشيا الصالحه الموضوعه بطريق
الشعر فقط كمدامت الاعتراف وتناول الاسرار فلا
يلتزم غالبا الا بخطا عظيمه لكنه اذا تحقق ان هذه
الامور الصالحه مفيدة لها جدا فيعد حينئذ خطاوه
عظيما كما علم فيلوسوفس وبونا جينا وطرلوس ثالثا
يخطي اذا امر بها من باب وجيعا لكن يجوز له ان يوبخها
بالكلام ويضرب ملايم اذا استت الضرر لذلك

حسب ما يقتضي حالها ونسبها راجعا اذا لم يقدم لها
الحاش الضروري بشرط ان لم تكن هي قد تركته من ذاتها
ورضاها خاسا ان تهاون في تدبير منزلها وزيادته
سادسا اذا لم يتأكد لها بل ينافر عنها مده مدبره خلوا
من سبب سابقا اذا امكنه تحصيل معاشه وقوافي
في ذلك كقول بولس يوس وناو وطوليتو وبنو نجينا
وغيرهم

الجزء السادس
من ما الذي يجب على الكهنه لرعايتهم ان الكاهن
الوثني علي رعيت قد التزم بامر الهي اولاً بالسكني
بينهم كما علم الجمع التريثيني في الفصل الاول من
الجلست السادسة والعشرين حتي انه ان غاب عنهم
فلا يسمح له ان يمتنع باوقاف الكنيسة وان تعرف
بها فيلزمه ردها الي الكنيسة واما انه يدفعها في امر
اخر صالح وذلك بمقدار ما حصل له في الايام التي
غاب فيها عن رعيته لكن يسمح له ان يغيب عنها
زمانا قليلا باذن الاسقف لاسباب لا يتق كاعلم
ناو وناو يوس وبريوسا وبوسيفينوس وطرلوس
ثانياً يجب عليه ان يصلي في الشعب ويقدس لهم

ليستوا

ليستوا قراسه وقال المعلم قوليتوس يلتزم بعلى القديس
اقل ما يكون في الاعياد وبعض ايام غيرها واما ساووس
وكونينك وبنو نجينا وبريوسا انكروا ذلك ثالثا يجب
عليه مناولة الاسرار الطاهرة للشعب ولكن باي مقدار
واي كيفية ولو في الخاطر فسوف ياتي بيان ذلك ثم يجب
عليه ان يعلمهم تهذيب الاخلاق بذاته او بواسطة
نايب من قبله كقول قوليتوس وبوسيفينوس وبريوسا
وطرلوس راجعا يجب عليه في ايام الاحاد والاعياد ان
يوضح للشعب وينزلهم التعليم المسيحي بذاته او بواسطة
نايبه وكما اثبت ذلك للجمع التريثيني في الفصل الرابع
من الجلسة الرابعة والعشرين وهذا الامر يلتزم به كلياً
لانه ما مور به من الباري تعالي لشدة ضرورته ولهذا
يسمح للاساقفة ان يلزموا الرعية بحرم قاطعه باستماع
تعاليمهم كقول طرلوس وسانكس وبلاوس وبريوسا
وبلد للاخاسا يلزمه ان يفتقد الرعي ويهتم بالصعنا
ويرد الخطاه ويصلحهم بتوبيخه وامثاله كقول
يوسيفينوس وبريوسا ويچينسلوس

الجزء السابع

من ما الذي يجب علي العلم لتلاميذه يلتمز العلم
والرشد بتلاميذه كالترام العالم باولاده فينتج من ذلك
اولا انه يخطي التلميذ اولا اذ لم يقره بالاحترام ثانيا
اذ لم يطيعه في الامور المنسوبة للتعليم واصلاح الاخلاق
ثالثا اذ اشغاه رايها اذ اتهاون بالمدرس رغبت في
اللعب والبطالة مناسا اذ قصد العلم لقصدي ردي
سائسا اذ اختلف فيما بين المدرسه بامر فقبل من وجب
الخطا سائسا اذ قل كتبته منه عنها او تعلم
علوم ما رديه محمدا اذ لم يف للعلم ما يجب له
اذا كان قادرا على ذلك كقولنا و فيلوسوف
ينتج ثانيا ان يخطي العلم والرشد اولا اذ اتهاون بمنح
تلاميذه عن الماتم اذا استطاع ثانيا اذ لم يعلمهم الادب
والفضيله او لم يهتم بتعليمهم ثالثا اذ اعلمهم علوما باطله
كادبه مضاده للخلاص رابعا اذ لم يدرس ليكمل ضعفه
كما يجب خائسا اذا اخذ من تلامذته اجره زائده عما
يليق بناموس المدرسه وعادة البلاد سائسا اذا
سهم معلما خلوا من استحقاقه او احرم هذه الدرجة
امن يستحقها وقد ذهب ناوره الى ان ذلك خطأ

عين

بميت لاسيما في علم اللاهوت والشرعيه الخنايسيه
والمدنيه والطب لانه في علم الفلسفه ربما يكون
الخطا عرضيا كما ذهب الي ذلك القيطاني سائسا
اذا صار لتلامذته مثلامرديا بسوا فعاله او اقبل
في المدرسه اناسا اردوا يتصل منهم ضرر الى رفقايتهم
او اذا لم يطره الفسودين كقول طر اللوس وغيره

الباب الرابع

يسئل علي الوصيتين الخامسة والسادسه وينقسم
الي فصلين

الفصل الاول

يتضمن ما تنهى عنه الوصية الخامسة ولا تقتل
اعلم ان هذه الوصيه لا تنهى عن قتل الانسان فقط بل تنهى
ايضا عن قطع احد اعضاءه او ضرب وما شاكل ذلك من
المضرات المضاده للعدل وينقسم هذا الفصل الى خمسة اجزاء
الجزء الاول
من هل يطلق للانسان احيانا قتل ذاته او قطع شيء

من اعضايدج اعلم انه لا يسمي للانسان قتل ذاته عمدا
خلوا من اذن الله وحكمه ولكن هذا الفعل مضاد المحبة
الواجبة علي كل انسان لذاته ولان هذا الفعل يحصل منه
خسر للجهور وخطا في حق الباري تعالى من حيث انه
وحده مالك حياتنا وفي له ولاسلط لاحد عليها
سواء وقلنا خلوا من اذن الله لان هذا جائن كما فعل
شمشون وبعض الشهداء الذين قتلوا واثم اما بالهام
الهي واما بجهل مفوه عن الذنب قلنا عمدا لانه قد يطلق
للانسان احيانا قتل ذاته خلوا من قصد اي انه يجوز
له احيانا ان يعمل عمدا او يتركه مع علمه ان هذا يسبب
له موتا ولكن بغير قصد لان الوصية التي تامرنا بحفظ
حياتنا موجب لا تترك في كل حين بل يسمي بتركها
احيانا لاجل قصد حميد او لفرض رقي ما او لغاية جسيمة
او لاجل الايمان كما علم العلامة وفيلوسوفس وبكوس
فينتج من ذلك اولاً ان الجندي يجوز له بل يلحق
بالوقوف في متاريس الحصار ولو تحقق قتله كقول
ديلوكون ويجوز له ايضا ان يضع ناراً علي البارود
في اللغومة لهدم الابراج واحراق الاعداء مع تيقن

موت

موته ومثل ذلك يجوز له احراق السفن وتفريقها
ليلا تملكها الاعداء ويحصل من ذلك خسر للجهور كقول
ليسيوس وفاكندوس وايضا في حال غرق السفن
اذا حصل لاحد من فيها دف ليخبر بها من الغريق
فيستطيع ان يهبها الرفيقه حسبما علم المعلمون طوليقيوس
وليبيوس ولونير ويستطيع ايضا ان يقدم نفسه للسيف
فداء عن حيات الملك وغر صديقه المحكوم عليه بالموت
ظلم كما قال ليسيوس ويجوز له ان يخدم المضربين في
زمان الوباء وفي احتراق المنازل ليمسح له بالقاء ذاته
من علي شايخ ولو كان ثم خطر كقول ليسيوس و
فيلوسوفس ولايمان ووافتهما بهذا الرأي الكردينال
ديلوكون لكن من جهة هدم الابراج وحريق السفن
لا يسمي له بذلك الا اذا كان فقيرا لاجل الخلاص بالكلية
او كان سبب كلي داعي فافعا للجهور نفعاً جسيماً كما
رأي فالديروس وديانا ورونر ولا وفاكندوس
ثانياً ولولم يسمي للبت بقتل ذاتها لاجل حفظ بتوليها
لكن يجوز لها ان تلقي ذاتها في خطر الموت المحقق
واعلم ان مفهوم البتولية لا بتولية الروح التي هي

طهارتها فقط بل بتولية الجسد ايضا لسبب انها خير عظيم
 كقول لايمان ثالثا لا يلزم المحرم الهرب من الوالي ولو علم انه
 يقتله بل يجوز له اظهار ذاته لكي يقبل الجزاء عما يستوجبه
 ولو لم يسمح له بقتل ذاته هذا علي رأي المعنيين ليسوس
 وديلوكو وخالفهما في هذا الرأي وسكيس رابعاً يجوز
 للمراهب الكروتوسي ان يأكل الحما في صعوبة مرضه اذا تبين
 بذلك تحفظ حياته ومن ثم لا يخطي من يقدم له ذلك
 خلوا من علمه كقول ساكنس وديانا لكن يصنع امر المحمدا
 اذا امتنع عن اكله ولو تحقق انه يموت وذهب الي ذلك
 المعلم ديانا مضاداً للرأي وسكيس وكرنادا لان احتقار
 الحياة يسمح به لقيام نظام الرهبنة عموماً كما علم ديوكو
 خلافاً لاوزوريس واسكوبيوس الذي علم بان يملأ
 باكل اللحم اذا دعت الضرورة الي ذلك كما اذا لم يحفظ
 حياته الا باكل اللحم فاما المعلم ساكنس مع ستة اخر
 ميزوا الامر هكذا وهناك ان كان ضرورة التزام الاكل عن
 باطن مثلاً عن مرض لا يمكن ان يشفي منه علي رأي
 اطباء بدون اكل اللحم فلا يلتزم ان يأكل ولو جاز
 له ذلك لانه في هذا الحال يموت موتاً طبيعياً من المرض

الذي

الذي لم يكن هو سببه ولكن ان كانت الضرورة عن
 خارج مثلاً اذا كان عتيد ان يموت جوعاً لفقد بنية
 المواكيل فيحينذ يلتزم باكل اللحم لانه اذا لم يكن في هذه
 الحال عن اكله فيعد كقاتل نفسه خامساً يجوز تعذيب
 الجسد جوعاً بالصوم والصلوة لكن اذا استمر الانسان
 علي ذلك مع علمه انه بهذه الاتعاب يقصر عمره قصراً
 ليس يسير فيرتكب خطاً عميلاً فليعلم لايمان
 والقيطاني لكن الناجيين من الاثم كثيرون لاجل
 سداجتهم وغيرتهم بعبادة الله ورضاه كما علم المعلم
 بوناجينا وفيلوسيوس وديوكو ونرا دعلي ذلك
 هذا العلم بقوله ان الفرق عظيم بين هذين الامرين
 احدهما ان يقصد الانسان قصر حياته ويسبب
 لذاته الموت عمداً فليهما الا يسبب الموت عمداً لكنه
 يترك ذاته تحت موجبات الخطر فلا يستعمل ادوية
 نافعة لدفع المرض فالاول لا يسمح به ابداً مثلاً
 لا يجوز استعمال اشياء يتيقن منها ظاهراً انها تقصر
 العمر كتقشعات مغرطة بعدم اخراش وقوانين شاقة
 تفوق استطاعة الجسد وطاقته والثاني يجوز

غالبًا، مثلاً لا يلتزم الراهب بكل اللحم ولا العليل باستعمال
الأدوية الثمينة جدًا ولا الإنسان بترك بلاهه والذهاب
إلى غيرها للحصول على الشفا بتغيير الهواء سادسًا
لا يخطئ المريض المشرف على الموت إذا التمس من أهله
أن يفجئوه على الثرى وذلك حبًا للتواضع والتقوى
أو لأجل المثل الصالح كما قال واسكيس لأنه لم يقصد
بذلك قصر حياته. وقال المعلم لايمان أن العتري
بدار ما لا يلتزم باستعمال العلاجات الرهينة جدًا
لنيل شفايه وحفظ حياته، مثلاً لا يلتزم بقطع
يده أو رجله إلا إذا كانت حياته مفيده للجهوس
جدًا كما علم ليسيوس وسألكيس، أما العلاجات الهله
الطبية فقال المعلم ليسيوس إنه لا يسمي للمريض
المشرف على الموت برفضها إذا كان بهارجا
خلاصه. وقد قلنا فيما سلف أنه لا يجوز لأحد أن
يسبب لذاته الموت عمدًا، لأنه لا يسمي لأحد أن يقطع
جزءًا من أعضائه إن لم تقتضي ذلك الضرورة
لحفظ الجسد جميعه وصيانه، لأنه ولا واحد منا
يملك جسده كليًا كقول ليسيوس، فينتج أولًا

الذي

أن من يحرم ذاته لحفظ الطهاره يخطئ لأن ذلك ليس
بضروري حيث أن حفظها استطاع بوجه آخر كما
علم الرئيس وفيلوسيوس ومولينيا وليسيوس، ينتج
ثانيًا أن الوالدين يخطئان إذا أخصيا أولادهم للحفاظ
عليه حسن صوتهم للترتيل كما علم لايمان وأن سابل
سابل هل يجوز دفن قاتل نفسه في أرض مقدسه
يجب أن القوانين البيعية نهت عن ذلك ما عدا
الذين قتلوا ذواتهم بعدم العقل والذين نذروا قبل
خروج نفوسهم، وإذا وقع الشك بفعلهم ذاك هل
صدور كان عن عقل أو عن عدمه فعلى حسب العادة
الجارية لا يدفنوا بأرض مقدسه، لأن فعلًا لا يجب
عمدًا، وإذا وقع الشك هل هم قتلوا ذواتهم أم قتلوا من
غيرهم، فينبغي بعد ذلك القولين من الغير ليقع
هذا الفعل وشاعته، حيث أن الطبيعة تنفر منه
هـ ذاتا كقول مولينا ولايمان واسكوبوس هـ

الجزء الثاني

س هل يسمي بقتل الجرم وبأية طريقه يسمي بذلك
ج أنه لا يجوز لأحد قتل غيره إلا بأمر الوالي واقتضا

الشرع ما عدا إذا تم سبب ضروري لصون الحيوة. فينتج
من ذلك أولاً أنه لا يطلقت للرجل أن يقتل امرأته ولا
الاب ابنته لعلت الرضا لأنه لا سلطان له علي ذلك
من قبل الحاكم. وإن كانت الشريعة المدنية سمحت بذلك
لأنه قد هددتها ورخصها الشريعة الدينية. ما عدا
الذي قضى عليه بأمر الملك أنه حيثما يوجد يقتل.
فهذا يجوز قتله لكل أحد وذلك ليس بظلم لأنه
ضروري لصيانة الجمهور. لكن إن قتله أحد بنية
الانتقام منه بغضاً له لا حباً للعدل فإنه يخطئ
قصده كقول لايمان ثانياً لا يسمح للحاكم أن يامر بقتل
إنسان قد علم ذنبه هو وحده ولم يستدع إلى الشريعة
ولا حكم عليه بوجوبها كاجرت العادة. لأن الناموس
الطبيعي يقتضي أن الفعل الظاهر لا يتم إلا بنصر عام
وشهود الحالك. كقولك القبطاني وفيلوسيوس وبوناينا

الجزء الثالث

من هل يجوز للإنسان قتل من اراد اضراراً ظلماً بحكمه
الخصم صريح اعلم ان الناموس الطبيعي قد باع لكل
أحد أن يحيي ذاته. ويدفع عنها الجبر بالجبر. أعني

أن يجزئ

أن يقتل العدو المنقض عليه ليعتله ظلماً أو ينهب ماله
أو يفسد طهارته. أو يحبس عضواً منه. ولكن بشرط أنه
لا يفضل ذلك إلا بقصد حماية ذاته فقط. وإن يجترس
بغايت التدبير إلا يوجد لوم بتلك الحماية أي أنه لا
يجب ضرراً أكبر. ولا يستعمل قوة أعظم مما هو ضروري
لدفع الضرر عنه. كقول العلامة ومولينا وليسيوس
فيتأخذ من ذلك أولاً أنه لا يجوز للجور لأجل نجاسة
ذاته أن يقتل جنود الحاكم الذين ياتون به من السجن
إلى مكان القتل. وكذلك اللص الذي قضى عليه الشرع
وإذن بقتله لا يسمح له بقتل من طلب موته. لأنه لم
يفعل معه ذلك ظلماً كما علم لايمان ثانياً لا يجوز لأهل
الفخر والشرف قتل من يشتمهم ويوسعهم سباً شنيعاً لا
يليق بشانهم. لأنهم يستطيعون دفع ذلك بوجه آخر
كقول ليسيوس وازورديس وأرتاديوس وديانا. ولا
ولا يحل لهم أيضاً قتل من وافاهم قاصداً أن يظلمهم
لطمة أو يضربهم بعصا. ولا يجب أن يقبلوا قول
ال بعض من العلماء الذين زعموا أنه إذا لم يستطيعوا
منع الضرب بطريقة أخرى فيطلق لهم القتل لأنها

قضية محرمة وهي القضية الثلاثين من الخمس والستين
قضية ثالثا اذا استطعت النجاء ممن يهجم عليك قاصدا
قتلك ظلما وذلك اما بجرحه او بقطع عضو منه او
بوجه اخر فلا يجوز لك قتله واما القتل بانه اذا
كان الانسان من اولي الشرف او النباهه او من رؤسا
الجند وهربه من عدوه المنقض عليه يترك عرضه ويحرق
حينئذ يباح له بقتله ماعدا اذا كان سكرانا او مجنونا
فهذا لا يجب ان يقتل لان نظير هذه القضية حرمت
وهي القضية الثانية من الثمان والعشرين قضية
رابعا لا يجوز قتل اللص السارق شيئا سيرا لكن
اذا سرق شيئا ذاق قيمته جزيله ولم يمكن استخلاصه
منه دون قتله فيسح لك حينئذ بقتله فمن ثم اذا
تقول الشريعة ان اللص الليالي يقتل ولا جناح علي
من قتله بخلاف اللص النهاري وتشير بذلك الي
ان اللص الليالي لا يمكن طرده الا بالقتل والنهارى
يمكن طرده بطريقة اخرى لانه اذا امكنك ان تقبض
علي الليالي فلا يجوز لك قتله وان لم تستطيع ان
تقبض علي النهاري ولا يمكنك ان تسترد ما اخذه

فيجوز

فيجوز لك قتله بشرط ان يكون الماخوذ ذاق قيمته
وان لم يكن كذلك فقتله محرم كما يتضح من تحرير القضية
الحادية والثلاثين من الخامسة والستين قضية خامسا
قال بعض ان البنت اذا دخل عليها رجل واثار
ان يقتنصها فان لم تستطع دفعه الا بالقتل فلها
ذلك كما علم لايمان وثاير واسكويوس سادسا اذا
كنت عارفا ان العدو والقاصد قتلك في حال الخطر
الميت فيجوز لك من حيث فضيلة المحبة ان تصفح عنه
وتقبل الضرر علي ذاتك والا انك غير ملزوم بذلك
احظر امرا لانه هو طوح بذاته في خطر الهلاك
من شرف نفسه كقول لايمان سابعا اذا هجم عليك عدو
سواء ضربك ظلما وهرب او هرب قبل ان يضربك فلا
يسح لك بقتله لانك لا يجب حينئذ صاينا ذاتك
بل مستقامنه كما قال العلمان توليتوس ورودريكوس
واما هريكس وناويل وفرندوس زعموا انه يجوز لك
انه تجري وراه وتضربه بمقدار اقتضا صيانه عنك
اذا كنت عالما انه يترك باهالك اياه الا ان المعلم
لايمان وليسيوس وبونا جينا وفيلوسيوس وديلوكو

قالوا ان ذلك لا يمكن بالعمل دون اخذ الانتقام وان كان ممكناً
بالنظر وقال دلوغو ومولينيا وليسيوس وديانا وغيرهم ان
اللس اذا اختطف مالك وهرب فيجوز لك ان تخاض وراه
في اتره بالسلاح وتضربه ولكن الذي اختطف منك موجوداً
بعد لكن اذا دخل الي مكان الامان كمدينه او قرية فلا
يجل لك ضربه بل يجب ان تعلم الوالي به ليستخلص مالك منه
فان لم تستطع استخلاص مالك منه بقوة الحاكم فيجوز
لك الدخول الي حيث هو واخذ من قك منه عنفاً وان
ضادك وما نعتك فيمكنك رد الجبر بالجبر كقول تانيرو
ليسيوس وملدوناقوس وديانا وارثادوس ثانياً اذا هجم
العدو ليقول احداً عدواناً فيجوز لكل من اصحابه ان يتقدم
من عدوه كقول فيلوسيوس وثاني ومولينيا ٥

الجزء الرابع

هل يجوز قتل البري كحياتناج انه لا يجوز قتل الانساب
بقصد ومعرفة الا لله وحده الذي هو مالك حياة سائر
بني البشر لكن قد يتفق عرضاً في بعض الاحيان اطلاق
ذلك بموجب الحق او بموجب امر يعادل حق الحياة كقول
العلماء وجميع العلماء فينتج من ذلك اولاً انه اذا احاص

ملك

ملك ظالم مدينته ما وطلب من اهلها ان يقتلوا شخصاً
ما برياً من كل خطاء او انه يهدم المدينة فلا يصح بقتل
البري قصد ان قيل انه يجوز قطع عضو واحد لخلاص
المولف والحال ان هذا عضو من اعضاء الجهور فاذا
الحق فيجب انه ليس بعضو للجهور كاليد والرجل في
المولف من حيث انه لا يستمد الوجود والحياة من الجهور
وانما يطلق عليه اسم العضو مجازاً لا حقيقة كما علم مولينا
وفيلوسيوس وليسيوس ثانياً انه يجوز للجهور ان يلزموا
البري بالخضوع امام الظالم وان ابي عن ذلك فيباح ح
تسليمه ولانه بموجب العدل وفضيلة المحبة يلتزم بتقديم
حياته فدافع الجهور ومن ثم ان ابي يصير مدنياً لا برياً
ولا يجب تسليمه مساعدة للظالم بل مساعدة فقط
اذا التسليم بذاته موقوف وان قتل فيكون قتله خلواً من
قصد الجهور كقول مولينا وليسيوس وفيلوسيوس
ولايمان وما اذا كان البري غيباً او لم يكن تحت طاعة
الجهور فقال المعلم دلوغو انه لا يباح تسليمه ثالثاً
اذا لم تستطع الفرار من الموت لا بطريق ولا يمكنك
ان تجوز به مالم نظام من كان ملق في ذلك الطريق

فيسح لك ان تطاه ولو كان بذلك خطر موته، واما اذا كان
 طفلاً لم يعقد بعد فلا يجوز لك ان تطاه حسب رأي
 المعلم ولو غوى واسكن يوس و ليس يوس وفيلو يوس
 رابعاً اذا حاصر الاعداء مدينة ماء فيحل لاهلها ان
 يضربوا عليهم مدافع ولو علموا ان ما بينهم اقواماً ابرياء
 فانهم اذا قتلوا فقتلوا بغير قصد هم غاساً لا يسح بقتل
 من ارسل لاجل الصلح ولو خالف العدو العهد ونقضه
 وذلك لان الرسول بري من العدو ان علي رأي بونا جينا
 وديانا مضادين لازوس وان سال سائل هل يجوز لحيانا
 الموافقة والاعانة باستقاط الجنين من احشاء والدته يجب
 انه من المعلوم ان من يطوح ذاته او يساعد غيره بهذا
 الامر يتركب خطاء جسيماً سواء كان الجنين ذائناً او
 خائياً منها، لان هذا الفعل من عين ذاته يضاف الي القتل
 ويناقض نظام التاليد كقول ليس يوس، واما اذا دعت
 الضرورة الي ذلك اعني لاجل حفظ حياة الام فيجب ان
 تضع امامك ما تذكره القوانين الاية اولها اذامكن
 خروج الجنين من احشاء والدته دون موتها علي ما نراه
 اهل البصيرة وكان الطفل خائياً من النفس الناطقة

فنه

فتسح العلماء باطراحه كقول سالكس وان يكيوس لكن ليس يوس
 مع غيره من العلماء الذين لا يحسم احق مما تقدم واصوب قالوا
 لاي سبب تقصد الاستقاط عمداً اذ يمكننا النجاء من ذلك
 بغير قصدك حاشيه اعلم ان الجنين الذكر لا تدخله النفس
 الناطقة الا في الاربعين والاثني في الثمانين علي رأي
 غالب العلماء لكن هذا تحت اترتاب ثابتهما اذا قبل
 الجنين النفس الناطقة وتحققت ان موت والدته محقق
 ان لم تشرب الدواء الفلاني مخيفين يطلق لها ان تشربه
 وزعم البعض انها تلتزم بذلك لا بقا الشفا فقط ولو
 اسقطت الجنين ميتاً لانه اذا كان الضرر متساوياً
 مخيفين يجوز للوالد الاهتمام بخلاصها اكثر من الاهتمام
 بخلاص جنينها ثانياً قال اغلب العلماء انه اذا كان
 في موت الوالد رجاء ان يخرج الجنين حياً ويقبل
 الصبغة فتضطر الوالد اضطراراً كلياً ان تمتنع عن
 شرب الدواء، لان حياة الطفل الروحية لافضل واوجب
 من حفظ حياتها الجسدية، وذهب لويوس ولودلوس
 الي خلاف ذلك وقال صا، ان هذا الرأي يقرب
 للمعقول والصواب، وقد طابعتهم بذلك ليس يوس

هـ وفيلسوفس وبوناينا هـ

الجزء الخامس

في الخاصة بالوعد وفي الحرب وينقسم الى ثلثة فروع

الفرع الاول

س ما هي الخاصة بالوعد وهل تجوز احيانا ما اعلم ان

الخاصة بالوعد هي قتال حادث برعد بين شخصين فصاعدا

باستدعاء احدهما الاخر للقتال وقبول الاخر وهذا لا

يدعي صيانة للذات بل ابتغاء في الخطر ويكون غالباً

خطراً مميتاً لكن اذا تم مزوره داعية وعلة موجبه لا

يحسب انما كاحر الجمع التريديتي في الفصل التاسع

عشر المختص باصلاح السيرة من الجلسة الخامسة

والعشرين وكقول سافلس وبقيت العلامة فيتأخص

من ذلك او لا ان هذه الخاصة اذا صدرت لاجل بيان

الحق او البري من التهم او لاجل الحضور فلا يسمع

بها لان هذه الوسائط المذكورة كاذبة في وتحسب

كالاحتغاطات الباطلة المتصفة بالكفر لانه قد

يمكن ان يقتل بها البري من الذنب والخطاء ويطبق

انه يقتل كقول طرلوس ثانيا لا يسمع بهذا القتال

انتقاما

انتقاماً من الاعداء او اظهاراً للقوة او للتنزه مثلاً

لا يسمع بهذا القتال ايضاً للنجاة من العار والعيب

لكون من يردل هذا القتال لا يتلف عرضه عند العقلاء

والصالحين حتي ولا عند غيرهم من الناس اذا عرف

عدوه بقوله لا يليق لي تعدي التواميس الالهيه

والملوكية واني حاضر وليس بخائف من وجهك غير اني

انما انا مستعد لدفعي مهما كان منك وهكذا قال طرلوس

رابعا تطلق هذه الخاصة لصيانة اعتبار العسكر

ضد العدو ام لتقهره او لكي يتم الحرب باقل ضرر

كقول سافلس خامسا اذا انقض عدوك عليك بغته

وطرح السلاح امامك قاصداً قتلك ان لم تقا تلته في

يسمح لك ان تقا تلته لانه في هذا الحال تعد كصاين

ذاتك ومثله اذا امر الحاكم من قضى عليهم بالقتل عدداً

ان يقتل بعضهم بعضاً فيباح ذلك لهم لانه حينئذ

كل واحد منهم جلاذا عادلاً لرفيقه هكذا علم طرلوس

الفرع الثاني

س هل تجوز الحرب ومتي تجوز ان الحرب المدعوى محامة

تجوز اذا صدرت لكي يدفع الانسان الظالم عن ذاته ولو

كان بسلطان خصوصي، فلما الحرب الصادرة لاجل طرد
الاعداء وقرهم، فلا يسمح بها الا بثلاثة شروط احدها
انه لا يجري الا بامر ملك او امير او حاكم تكون
سلطته مطلقة كسلطة البابا والامير والملوك وبعض
الاكابر كجمع الاكابر البنادقة ^{ثانيهما} ان يكون سبب
ثقل داع كاقضاء خبر الجهور كله او لثبات الهدوء او
لاستخلاص اموال مخطوفة ظلماء او قهر العصاة او
لنجاة الابرياء وما مائل وكقول لايمان ومولينا وديانا
وريجيندوس ^{ثالثهما} ان تكون صيرورتها بنية صالحة
وقصد سليم ابتغاء لقيام الخير العام لا لقصد الانتقام
مع انه اذا زال هذا الشرط الاخير لا يحصل التزام الرد
كما اجمع العلماء اقتدارا بالعلامة، فيتخلص من ذلك
ان لا ان من ينشئ حربا عادلة لا يسمح لعدوه بحاربته
لان لا يمكن ان يكون مع الاثنين ^{الحق} ولكن ربما لا يخطئ اذا
كان كل واحد منهما يظن ظنا صحيحا ان الصواب معه
كقول فيلوسوفس ^{ثانيا} يجب علي الملك قبل انشا
الحرب ان يخص خصا كافيا ان كان الحق بيده ام لا
ولهذا يجب عليه ^{اولا} ان لا يستشير ارباب الدولة

فقط

فقط، بل الناس الصالحين ايضا الذين يعرفون ناموس
الله وانجيله ^{ثانيا} ان يجتهد بارسال قصاد ومكاتب الي
خصه ليستردده الي الحق ان امكن ^{ثالثا} ان يضع صحة الحرب
في يد علم اللاهوت ليفحصوا عند بموجب الشريعة
ويظهروا له من خوف وحيارا ان يلجئ الي الباربي
تعالى ويضع الامر بيده وبعد اصغاب الي بضائع العطين
يحكم بما يرتضي ان يكون فعلة في حال الموت واعلم ان
لجواز الحرب لاستخلاص الارزاق يلجئ الي صايب في
صحتها لكن اذا كان الشك فيها علي حد سواء فحينئذ
لا يجوز لكون المالك حينئذ اولي حقا كما علم فيلوسوفس
وطر اللوس وديانا ^{ثالثا} اذا تحقق الامر في صحة عدل
الحرب فلا بد له ان يرسل خصمه ويظهر له القضية
فان اجاب بالادعان والصواب فلا يسمح بقيام الحرب
بينهما وان كانوا قد باشروه فيلزم حينئذ ابطاله
وتركه، اما باقتضا العدل او بموجب المحبة الاخوية
المسيحية، كقول مولينا وطر اللوس ^{رابعا} اذا كانت
الحرب صادرة لاجل قهر العاصي فيجوز للملك ان
يلزمه بوفاء ساين التكاليف وورد الاشيا التي

اختلسها بل او فرمها ايضا تاديبا للبغيه واذ انقر
عليه وظفر به يطلق له نهب اموال الغلوين واخذ
الجزية منهم ولو كانوا ابرياء ويجوز له ايضا هدم
الابرار وكل ما كان ضروريا للامان كقول كونينك وديانا
خامسا يجب على الملوك والامراء ايضا ايفاء عدايتهم والا
فيلتزمون بمكافاة الضرر الذي حصل للجند وللرعيه
من قبل الجند بسبب ذلك كقول كونينك وبلاوس
ودياناسادسا اذا شاهد الملوك الكاقي ليكيين ان
الحرب عادله وجايزه لهم لكنه يسبب للبيعه المقدسه
ضررا ولايمان القويم شكرا ويصير علت لقتل كثيرين
من المومنين فسيبله ان يهرله ويمتنع عنه كقول بلاوس
ودياناسابعا اذا كان الامر مبايجا وجايزا فمن عين
ذات الامر يجوز للملك استدعاء الكفره لمعونه ولكن
لاجل الشك ومخاطرة افساد الدين والاشيا المقدسه
فلا يليق بعض الاحيان كقول ريجيلدس وفيلوسوبس
ثامنا يسبح للملوك الكاقي ليكيين بمساعدة الارائقه في
الحرب العادله الا اذا كان ثم خطر في افساد الدين
وانتشار البدع وشك المومنين كقول كونينك تاسعا

روسا العساكر ياخذون اقاربهم ويلتزمون بالكافه
اذا اتعدوا ما تذكره او لا اذا اخذوا من الملك علفا مايت
جندي وجمعوا اقل من ذلك طمعا في اختلاس بقيت
العلاف ثانيا اذا قدموا للجندي مأكلا مفسودا تو لند
امراضا ثالثا اذا اخذوا رشوة بدخولهم القري والمدن
كي لا يبيتوا او يقيموا هناك رابعا اذا كان للجندي منزل
واحد فعينوا له منازل كثيرة بخلاف العدل كقول مولينا
ويكوس وديانا وريجيلدس خامسا اذا اخذوا علفا
للجند وسمى لهم ان ياخذوا من الرعيه قسرا عاشرا
للجندي اذا قصد الحرب عادلة كانت تلك الحرب او
جايزه فانه في حال الخطا وغير قابل للحل ان لم
يصلح ضميره واذا كان الحرب جايزا فانه يلتزم بمكافاة
الضرر الذي صدر منه ولا يعني من الذهب ما لم يكن
صوره فعله بجعل كلي لانه اذا كان بهذه الحالة
فيكفيه ان يرد ما بقي عنده من الذهب والخطف والذي
استفاد منه نهيا عنه معتاده حادي عشر اذا ادعى
احد الرعيه الى الحرب او كتب جنديا فلا يلتزم بالخص
عن الحرب ان كانت عادله او ظالمة اذا كان الامر

مجهولاً لكن سبيله ان يظن ان الحق بيد ملكه الذي
تجب عليه طاعته واما اذا كان غريباً من رعيت ذلك
الملك فيلتزم حينئذ بالخص من عدك الحرب وجورها
علي ما ذهب اليه مولينا وفيلوسيفوس ولايمان وانزويرون
وملروناطوس وبيجنلدوس خلافاً لآخرين قد اورد
اسمايهم المعلم ديانا وهم ليسوس وديلوكو واسكوبيوس
ثاني عشر اذا عرف الجندي ان الحرب ليست بعادلة و
مضي بها فلا يجوز ان لم يقصد تجنبها قصداً كاملاً
ويغادر الكون والقتل والنهب وامثالها هـ

الفرع الثالث
س ما الذي يجوز فعله اذا كانت الحرب عادلة لعلم
اننا ولو جاز في الحرب العادل ان يفعل المحارب ما
امكنه من الامور المريبة له لئيل قصده كالقتل والنهب
وامثالهما ولكن لا يطلق له قتل الابرياء تعدياً والمفهوم
بالابرياء الشيخ والنساء والاطفال والرهبان واهل
الكليروس ونزوار الاماكن المقدسة والتجار واللاجئين
لكن اذا كان المذكورين اعضاء الجاهل المضادة
فيجوز حينئذ نهب اموالهم الخارجة لاسيما اذا

انتج

انتج حصول مقصود الحرب خلواً من ذلك ولاهم
من حيث انهم اعضاء العامة فيجوز عقابهم بسلب
هذه الاموال التي للعامة حق فيها كقول مولينا
وبكوس ولايمان وفيلوسيفوس فينتج من ذلك اولاً
انه قد يجوز ثارة احراق الخنايس وقتل الموجودين
فيها ونهبها ولكن بهذا الشرط اعني ان استعملتها
الاعداء بمقام القلاع في الحاصر كقول سلطروس
وصاوبونا جينا ثانياً يجوز استعمال الكايد والحيل
لاجل الظفر بالاعداء لكن يجب ان تكون خايبه من
الكنب وكذلك الجواسيس لا يخطون عميتاً اذا
تظاهروا بالمحبة والصدقة للاعداء فاما الاشياء
التي لا يستطيع اولو العقول الفرار منها واجتهدوا
كلياً كتسميم الناييع والايار والنشاب وغير ذلك
من آلات الحرب فهذه جميعها لا تطلق لكونها مناقضة
لحقوق الحرب كقول مولينا ثالثاً لا يحل ابطال
المعاهدة الجارية فيما بين الاعداء المحاربين الا اذا
كانت على لضرر جسيم للجمهور او للايمان القويم
او ابتداء الاعداء بابطالها او تغيرت الشروط والاحوال

ل

كقول بالاوس وديانا ولايمان رابعاً الاسرا الماخودين
 احياء يجوز لهم الهرب من ضابطيهم ولو كانت الحرب
 عادلة من جهة الاخذين وذلك اذا لم يكن ثم عهد مانع
 او شك قاطع وقاما الماسورين ظناً فيجوز لهم الفرار منهم
 واخذ امرزاقهم ايضاً وكقول لايمان واما ان كان يجوز قتل
 المرتينين فسياقي الكلام على ذلك في الجزء الرابع من
 الفصل الخامس خامساً قد يطلق قارة لقائد العسكر ان
 يسمح لهم بتهرب المدن والقرى ولكن لا يجوز ذلك الا
 نادراً لاسباب ضرورية داعية واما الجنود فلا يطلق لهم تهرب
 الاعداء واخراجهم خلوا من امر قايدهم لكونهم خداماً تحت
 الطاعة كقول عماقويل وصا ولايمان وفيلوسينوس
 وديانا سادساً لا يسمح للجنود اذا باتوا في القرى في ايام
 السفر ان ياخذوا شيئاً زائداً عن استحقاقهم حتي ولا هدايا
 اذا عرفوا انها ليست برضاهم وان خالفوا ذلك فانهم يخطون
 خطاً عيثاً ويلتزمون بتعويض ما اخذوا ولكن اذا كانت
 الجنود في حال احتياج كلي فلا يوجب عليهم الماخوذ
 خطراً كقول مولينا وكوينيك وبالاوس وديانا سابعاً
 يجوز اخذ المكافاة من اهل مملكة اخري بالشروط الاتي

ذكرها

ذكرها

احدها اذا تحقق اهل تلك المملكة سعت باضرار
 رعيهم قاصداً اذا ابي الروس والارمنه عن مرد الشيء
 الماخوذ وعن اقامت العدل ثانياً اذا اصح ظلمهم وخطا
 بانكار قيام الحق رابعاً لا يسمح للملوك ان تؤذون
 بذلك الا بعد علمهم بالامر الجاري خامساً لا تكون
 المكافاة الا بمقدار الضرر سادساً لا يكون على اهل
 الاكثريوس وان سأل سائل اذا اخذت الارزاق من
 ايدي الاعداء لمن تكون ج اذا كانت املاكاً كالاراضي
 والقلاع وغيرها فانها للملك والمملكة واذا كانت من
 الاشياء التي يصرف بها الناس فتكون نصيباً للمخاطبين
 اذا لم تضاد العادة الجارية لانه في بعض المدن قد
 جرت العادة ان يعطي منها جزء للملك او للمملكة
 كقول والناس ومولينا وارتماض وسلفسترس وبونا
 وطر اللوس وديانا خلافاً للدورندوس هـ

الفصل الثاني

في الوصيتين السادسة والتاسعة اعني بهما لا
 ترن ولا تشتهي امرأة قريبك هـ وينقسم الى اربعة اجزاء

اعلم ان هاتين الوصيتين تهينا عن شي واحو ظاهراً كان ام
مضمراً وذلك هو الخطا الشهواني والزواني فالزنا هو غيبة
التلذذ الدنس الشهواني بالاعضاء المنسوبة للتأليف بين
الارواح الحيوانية المنسوبة له واعلم ايضا انه قد يوجد
تلذذ اخر ولو انه بطرب الحواس لكنه اذا لم يعطف الي
الحفا الزواني الشهوانية لا يعد زنياً فالزنا يقسم الي كامل
وغير كامل فغير الكامل هو الذي لم يبلغ حد الزنا اي الي اخراج
المني كالحطايا المفعولت باطنياً كاسترايم الفكر في الادناس
الزونية والشهوانية اجساماً اختيارياً وهذا يتميز بتنوع علي
مقدار امتياز الموضعات المتطورة اليها والكامل هو الذي
يبلغ الحد المذكور انما هو قومان طبيعي وغير طبيعي
فالطبيعي هو الذي يصدر بطريق الطبيعة وهذا لا يمتاز
فعله نوعاً من جهة الزنا ولو انها اختلفت من وجه اخر
وذلك باقتزارها بشناعة تزايد كالفسق والزنا مع الاقارب
وغير الطبيعي هو ما كان مخالفاً لشروط الطبيعة كجماع
الرجل مع الامراء خارجاً عن طريق التأليف وما مثله
وهذه الاشياء هي من عين جنسية الزنا لكنها تختلف
نوعاً علي مقدار اختلاف الوجوه التي تكمل بها

الجزء الاول

الجزء الاول

س هل ان لمس الاجساد والتفيل والتكلم بالفواحش
وما شاكلها خارجاً عن الزججه يعد خطاء واي خطا
اعلم انه يجب التمييز بين المقصد والتلذذ الشهواني
وبين المقصد والتلذذ الحسي الخائب من شهوة الصادر
من الملايحه الموجودة بين الحاس والمحسوس لان المقصد
والالتذاد الشهواني لا يخلو من خطاء عميت اصلاً ويمتنع
المتصف به عن الدخول الي الملكوت كما قال الرسول لا اله
في الاصحاح الحاس من رسالته الي اهل غلاطية فالمفهوم
من هذا القول لولا اللبس والتكلم والتفيل وما
ضاهاها اذا كانت خارجاً عن الزججه ابتغاءاً للتلذذ
الشهواني فعد انما عميتاً دائماً وان لم يكمل التلذذ
الشهواني باخراج المني لان هذه الامور من غير ذاتها
مهيجه لخروج المني وغير ذلك من الادناس الرديئة
كقول فيلوسفيوس وليسيوس وسائلس ثانياً هذه الافا
جميعها تعد من جملة الخطايا المكتملة بالفعل ومن ثم يجب
اظهارها مفضلاً في حال الاعتراف اعني يجب ايضاح
الشخص التي كملت معه هل كان ذكر ام انثى اعزباً

ل

كان ام من وجاء اجنبيا كان ام من الاقرباء منذ ذرا كان او غير
 منذ ذرا كقول ليسيبوس وسألكس ثالثا اللبس الناجي
 من القصد الردي الصادر بمقتضى العادة وموجب
 الخدمة والادب والمحبة كقتيل الاقارب واعتناقمهم
 عند قدومهم من السفر فلا يعد خطأ ولو تحركت الطبيعة
 بسببه لانه يكفي كره الارادة اياه وعدم رضاها به
 كقول ليسيبوس وفيلوسيبوس مرابعا ان يجري ذلك
 برعانة وعهارة بطريق اللعب والمزح مع اي من
 اتفق ولو انه صدر خلوا من قصد ردي وينتقد منه
 قال فيلوسيبوس وليسيبوس وسألكس وديانا انه خطأ
 عرضي فقط اذا عرض عنه حين ابتاهد لصدر الميل
 الشهواني ولكن على رأي طرلوس وهو الايمن انه خطأ
 بحيث من حيث انه يوصل الخطر الى الناعل والمنقول
 خامسا من ينظر او يلمس اعضاء جسده المولدة الزرع
 او ينظر اليها ماضعة البهايم بالهو ورعانة وعهارة خلوا
 من قصد اللذة فخطاوه بحسب علي مقدار الخطر والشك
 الذي طرح ذاته به ولكن من لمس ذاته ام نظر جسده
 لاجل علة داعية طبيعية وليس بقصد ردي مع بغضه

للظن

الخطية فلا جناح عليه كقول ليسيبوس وفيلوسيبوس
 وسألكس سادسا من يشاهد ويلبس برعانة هذه
 الاعضاء المذكورة في جسد شخص اخر لاسيما اذا كان
 مفترقا عنه بالجنس او شاهد مجامعة الناس خلوا من
 ضرورية فانه يخطي لشدة الخطر الحاصل فيه ولو لم يقصد
 ذلك لعلته داعية لاجل التلذذ لكن اذا جرى ذلك لعلته
 داعية فلا جناح عليه كما يتفق احيانا للالها وغيرهم
 الذين يضطرون الى مشاهدة هذه الاعضاء لسبب الوجاع
 والامراض لكن اذا اتفقت المشاهدة عن بعد كلي
 وباجتياز فلا تعد خطأ كقول فيلوسيبوس ولايمان
 وسألكس سابعا النظر واللمس ايضا برعانة الى اعضاء
 جسد من كان من الجنس خلوا من ميل وخطر لاقتداء
 الشهواني يحقل ان يخلو من الخطا المميت مثلا اذا صدق
 ذلك بين شخصين يغتسلان او يسبحان لكن هذا
 الاحتمال يكون باللمس نادرا لشدة اقتران اللبس
 بالخطا كقول لايمان وسألكس وطرلوس ثامنا الاغاي
 الدنسة والمخاطبات السخية وقرائن اللبس المتقننه
 هذه الامور اذا كانت بنية قبيحة وكان ثم خرف

من خطر الرضي بالامور الزنوب فقد خطا عتيا .
 لكونها تصير عتية لا تسقط فاعلمها فقط بل لسا عيب
 ايضا لكن اذا صدرت لعبا ورعانة ولم يكن ثم ضرر
 شك او خطر فليس بخطا عتيا ومثل ذلك الرقص
 الا ان الايام مقنونة جدا ومنعوا المؤمنين عن مباشرتها
 وذلك لانها تلهي عن الزنا لاسيما اذا كان مقتربا
 بظروف رديئة كقول سائلين وفيلوسيوس والقيطاي
 قاسم من يلعب في المحافل لعبا او يصنف كتابا او
 يصور صورة اعلنت لعترة يستر بها الناظرين اليه
 ومثل ذلك ياتون للحكام الذين يسمحون بهذه الافعال
 اذ لم يلتزموا بذلك لمنع شر اعظم وضرر ازيد كقول
 ديانا وفيلوسيوس وارتقاضيوس وبلدلاوان سالك
 سائل هل اللبس والتبيل والنظر بعد اثم اعلى الزوجين
 ايضا ان جرت هذه الافعال باكتمال المباشرة فجايز
 وان صدرت بنيت التلذذ فقط فقد خطا عرضيا
 لان الزوجه تطلتها وتبريها ولان نقصان النية
 الواجبة ليس بخطا عتيا ولكنهم اذا فعلوا ذلك مع خط
 سقط الزرع خطا وهم يكون عتيا لان ذلك عزم

عليهم

عليهم جدا كقول سائلين وفيلوسيوس وغيرهم هـ

الجزء الثاني

س ما هو الزنا الطبيعي الكامل وكم هي انواعه ان الزنا
 الطبيعي الكامل هو صيرورة المباشرة بالطريق المرسوم ما
 بين الذكر والانثى غير المختفين بالنوع ويحفظان النظام
 البشري بنوع النكاح واما انواعه التي يجب ايضا حها
 في اول الزنا الساجد اعني مضاجعة الذكر للانثى
 غير المرتبطتين بنواج ولا برهنه ولا بندر العفة ويكونان
 كلاهما قد اتفقا علي ارتكاب الاثم ويضاف الي هذا
 الخطا التسري (اي الزنا مع السريه) وهو من متصل
 فلهذا لا يجوز غالبا حل التسري الا بعد ترك المسكه
 وغيرها من النسا ذوات السعة الرديئة الذي يحصل
 من مسكها شك ولولم يخفي معها كقول سائلين وناور
 وفيلوسيوس اما زنا الاعزب مع البنت المملكة هو في
 نوع هذا الزنا اثنان اثناء وقال كثير من العلماء ان
 ايضا حد ضروري في الاعتراف والزنا بذلك البنت
 اكثر من الرجل كما علم روديكيوس وسائلين وقالون
 وفيلوسيوس لكن العلم ان زور وكوفرو فياس و

وفينا لدوس أنكرا ذلك وقد صوب المعلم ديانا رايرهم
 ثانياً فض البكورية وهو مضاجعة البنت كرهاً خلقاً
 من رضاها لانها ان ارتضت بالفعل القبيح فتكون
 الخطية غير مختلفة بالنوع عن الزنا السادس فهذا النوع
 اعني فض البكورية يلزم ايضا عنه في الاعتراف علي
 راي ليسوس وساتلس وانكر ذلك ناوراوا زوروا
 غيرها ثالثاً الخطف وهو الكاين باغتصاب الشخص
 للزنا سواء كان ذكراً او انثى من وجأ ام اعزب وقلنا
 الكاين باغتصاب لان الخطف ان ارضي لا يسمي هذا
 الفعل اغتصاباً بل يعود الي الزنا السابع ويكون غير
 مختلف نوعاً كما علم ديلوكو وفيلوسيوس وبونا جينا و
 ديانا وليسوس وساتلس رابياً الفسق وهو زنا الرجل
 بامرأة سواء كانا كلاهما من زوجين او احدهما فقط حتي
 ولو انه رضي بعلى الامرأة بذلك لكون هذه الخطية
 القبيحة مضمرة لحال الزواج ومبدئيه هذا السر الالهى
 وان كانا كلاهما من زوجين فيتنافس خبث هذه الجريمة
 الفضيحة الرجسة لانها اهانت ملتقطة بالمزوجين
 ويجب تصريحها في الاعتراف كما علم فيلوسيوس وفق

الامراء

الامراء يكون اشد خطراً وفق الرجل لصدمه الضرب
 الجزيل الذي يهيم المولود فلا يعرف لمن يكون ويمنع ما
 هو للعوارث الحقيقي للمولد الدعي وغير ذلك من الافرار
 خامساً اختلاط الدم وهو زنا الرجل مع اقارب او
 اهاليه من الدرجة الاولى من الاصلاب المحرمة الي
 الدرجة الرابعة الداخلة في هذه القرابة ويزاد ثقل
 هذه الخطية باعتبار نسبة القرابة بين فاعليها فلهذا
 يجب ان تذكر درجات القرابة في الاعتراف لان هذا هو
 الطريق الايمن كما علم ناوراو ديلوكو ثم اعلم ان هذه
 الخطية الصادرة بين الاقارب الدمويين اثقل جرماً
 من الواقعة بين الاهالي مثلاً الخطية مع الام اثقل جرماً
 من الخطية مع امرأة الاب ومع الاخت اثقل جرماً من الخطية
 مع اخت الامراء هكذا الخطية مع الاهل اثقل جرماً من
 الخطية مع الاقارب الروحانيين والناموسيين واذ اسقط
 الكاهن في الزنا مع امرأة كان هولها اباً روحياً وان
 لم تكن هذه قرابة روحية حقاً فلا بد ان يوضح ذلك
 في الاعتراف كما اثبت ذلك ساتلس وكونينك وفالند
 وهو الاصوب والاصح خلافاً لصاوديانا سادساً

وس

سلب الالهيات. وهو تدريس ما هو مندور لله او مكرس
له. بالامور الزنوبية اعني تدريس شخص مقدس لله
او مكان مكرس له. كمن يلقي بزعمه في البعيد او يلبس
جسده بها لئلا يلبس. ومثل ذلك من يفعل ذلك بين
مدافن المومنين المكرسة. وهكذا كل فعل شهواني مع شخص
مندور او في شخص مندور. سواء كان باطنا ام خارجا.
فجميع هذه المذكورات تعد كفرا او فسادا مبينا. ويلتزم
المومن يا ايضا حرها في الاعتراف. غير انه لا يلتزم بتصرع
كيفية النذر هل كان احتفاليا او غير احتفالي. ولا يلتزم
ايضا ببين ان كان مندورا من جهتين. مثلا كمن
هو راهب وكاهن معا. لان الشرب بالعدد واحد. كما علم
سانكس وانريكو. وقد اوردتها وتبهرها ديانا وديلو
واسكوبيوس.

الجزء الثالث

س ما هي انواع الزنا الكامل المضاد للطبيعة من انواع
الزنا المضاد للطبيعة هي كل فعل يكون ضد النظام الذي
رتبت الطبيعة لكثير النسل وهي خمسة اولها مباشرة
النسب بطريق يناقض هيت العادة الجارية. اذا كانت
خطا يقطع الزرع الى خارج. او فعل ذلك بقصد منع

الحمل

الحمل. فيعد ذلك يلازم به خطا مبينا. وان لم يكن
ثم خطرا عما قلناه. فمع ذلك لا يخلو هذا الفعل من اقبح
الخطايا العرضية. لكن اذا جرى هذا الامر من الزوجين
لعلته ولعنه اعني اذ لم يستطعا التجامعا بسبيل اخر
فيستبدل الاجناس عليها. مثلا اذا كانت الامراه حاملت
وقرب زمان ولادتها كقول فيلوسوفس. فانها الولع
باليد وهو استخراج المني خلقا من مضاجعه. وفي حين
فعل هذه الخطيئة الخطي قبحها مما قصد فاعلها من فسق
او غير من الافعال الالهية يعد مذنباً ابداً. ولا بد من
ايضا ذلك في الاعتراف ثالثها الخطيئة الصادومية
غير الحاملة. وهي اجتماع الذكر مع الانثى خارجا عن
باب التاليد. وان جرت بين الاقارب او بين الزوجين
فيزاد عنها مضاعفا. ولا تحب صادومية فقط. بل
فسقا وزنا الاقارب كما علم جونا جينا. رابعها الخطيئة
الصادومية للخطيئة وهي مضاجعة اثنين من نوع
واحد كذكر مع ذكر. وانثى مع انثى. ويمكن تضاعف
اختلافها بحسب اختلاف حاله الخطيئين وغيرهم.
وان صدرت بين الاقربا فيشتل جرمها كثيرا. لكن ايضا

درجته القريب في الاعتراف ليس بضروري لكون اللحم
والدم بهذا النوع لا يحتاج ولا يصدر بينهما اهليه
حسب رأي العلم سكو باره وقال العلم ديلوفو مضادا
لدينا ان الاعتراف بهذا الجرم لا يدل من بيان حاله
فاعلا كان او منقولا بل خاسرها الزنا البهائي وهو
اقبح والعن من جميع انواع الخطايا الزناية وهو مضاجعة
البهائم واعلم ان الزنا مع ابنة بهيمة كانت لا يمتاز
بالنوع عن غيرها ولهذا لا يلزم ايضا في ذلك في الاعتراف
ويضاف الي ذلك الزنا مع الشياطين لان ايضا والعبا
الواجب لله عليه ويكون احيانا فتنا او صادوميا
او غيرها حسب نيت الخاطي وفعله كقول بونا جينا
وفيلوسيوس واسكوبوس

الجزء الرابع
من حل يجوز احيانا اخراج النبي قد اجمع سائر العلماء
بعد تأملهم في الكتاب الالهي حيث يقدم كل فاسد
الحصول على الملك السماوي ان لا يجوز اخراج النبي
اختياريا ولا لنيل الصفة والعافية ولا للنجاة من
الوثة لان الطبيعة قد حرمت على الانسان بكل وجه

استحرام

استحرام النبي خارجا عن الزواج لان بهذا الامر الشيعي يتعد
عن الشهوة بهذا المقدار حتى انه يظلم العقل البشري
فيكون كل يقنع ذات بسهولة في ان له سببا موجبا
لاخراج الزرع فمن ثم يصدر عن ذلك رد ايل عديده
جسيمة ضد خير الجمهور فتفسد غايت التاليد كقول
ناورا وليسيوس لكن اذا اهرق غصبا وكرها فلا
يحسب ذنبا وفلاح من ذلك اولا ان النبي اذا فسد
وصار قيحا يجوز اخراجه بقوة الادوية ولو خرج
معه شيء من الغي الفاسد كرها وغصبا كما علم سائلس
وفيلوسيوس وطرلوس ثانيا اذ خرج في النوم خلوا
من اختياره فلا يلزم الانسان بضبطه فورا واذا
اهله ان يخرج بغير رضاه ولا تلذذه بل خوفا لئلا
اذا مسكه يصدر له من ذلك ضرر في بدنه فلا جناح
عليه بذلك لانه لم يخرج به عدلا ولا ابتغى اخراجه
بل تركه في حال سبيله وحزن على ضعف الطبيعة
واستكره ادناسها كقول سائلس وطرلوس
ثالثا من احتلم في نومه ولم يعط سبب لذلك ولا
رضي به ولو فرغ لاجل خفة التجارب والشهوة

عنه فلا يعد فرجه هذا خطراً لأنه لم يفرج بالاحتلام
بل من أجل راحته نفسه مما كان يميلها إلى الخطأ كقول
ليسيوس ولا مانع من أن يكون الإنسان ملتزمًا بفعل
حميد نافع جدًا ونظر بعين بصيرته أن هذا الفعل لا
يتم إلا بهيجان الطبيعة وسقوط الشهوة مع أنه كارع
ذلك وغير راضٍ به فحينئذ إذا لم يكن ثم خطر قبول
التلذذ به لا يلتزم بترك العمل من حيث أنه طالب
اتمامه فقط وإذا صدر شيء خلوا من قصده فلا يجب
أنما كان إذا ثم خطر من قبول التلذذ فسبيله أن يترك
ذلك الفعل ضرورة كالطبيب ومعلم الاعتراف مثلاً إذا
حدث لهم هذا الالم ولم يرضوا به فيجوز لهما التثبت
على ما كانا عليه لكن إذا علما أنهما السبب الضعيف
يمكن سقوطهما بقبول تلك اللذة فيجب عليهما
ضرورة مغادرة تلك الوضيفة وتركها كقول
فيلوسفيوس وسأفلس وناور ولايمان وقد نبه هذا
المعلم أنه إذا أراد المؤمن النجاة من هذا الداء فليخلق
به أن لا يبالى منه ولا يسبح عقله بسببه لأن
التفكير بهذا الأمر يهيج الشهوة خامساً من اشتغال

ذاته

ذاته بأمور محرمة كقراءة الكتب الدنسة والافغانى
الردية أو شاهد شيئاً قبيحاً أو لى جسداً به
ظن في عقله أن ذلك يصير له علة للسقوط في الخطأ
فإن لم يترك ما يطوع ذاته بالعصيان بسببه يخطئ
خطأً مميتاً لكن إذا كانت العلة بعيدة وانما تأثر
بالشهوة نادراً عرضياً فقط واستعمال الأطعمة الحارة
وركوب الخيل وشرب الخمر والحلالم البطال فيكون خروج
المني الصادر عن هذه الأسباب ليس بخطأ مميت
بحيث أن لا يكون مقصوداً ولا يكون ثم خطر بالرضي
والقبول لأن من رضي بهذه العلة البعيدة المذكورة لا
يحسب لذلك أنه رضي بالسبب عنها وبمفاعيلها
كقول فيلوسفيوس وسأفلس وليسيوس وديانا
وقد وضع العلماء قانوناً وهو أن خروج المني المقصود
ينسب إلى علة فقط فعلى مقدار جرم العلة يكون
جرمه فإذا كانت العلة خطأً مميتاً يكون خروجه
خطأً مميتاً وإن كانت العلة عرضية فيعد كذلك
وإن كانت العلة مبراه من الخطأ فيحسب خروجه
غضباً خائفاً من الخطأ ولكن أفرهم هذا إذا لم يكن

الباب الخامس

في الوصية السابعة وهي لا تسرق

اعلم ان اضرار الانام بهذا الوجه يكون علي ثلثة انواع اولها بالسرقة والخطف ثانيها بعدم مكافاة الضرر ثالثها بنقض العهد فنبينا اذا ان بين هذه الانواع مفصلاً ولذلك نقسم الباب الي ثلثة فصول

الفصل الاول

في السرقة وهو اربعة اجزاء الجزء الاول
من ما هي السرقة واي خطأ هي السرقة هي اخذ مال الغير ظلماً خفياً دون رضی مالكه اذا كان عدم رضاه صواباً ومعقولاً وينبغي ان تعلم ان السرقة اذا كان مقدساً فتدعي سرقة نفاقاً او سلب المقدسات وان كان مباحاً فاقراً ظاهراً فتدعي سرقة خطئاً وهذا الامر ان يمتاز انوعاً عن السرقة الساذجة ثم اعلم ان السرقة وان كانت من عين ذلتها اخف من الخطف واقل الاضرار والاصل للقریب

ثم حظر بالرضي والقبول وكذلك خروج النبي بحسب عرضياً فقط اذا صدر عن قرآءة ونظر عرضي كقول طر اللوس نقلا عن لويس وانريكس ووسكس وبونا جينا وديانا سادسا الاختلام في النوم اذا قصده الانسان سابقاً بتعدي او في حين الانتباه لم يندم عليه بل يفرج به فانه خطأ عمت واما اذا لم يرض به عند قبضته بل مقتته وكرهه فلا جناح عليه كقول فيلوسوس وطر اللوس وان سال سائل اذا لمس الرجال او النساء بعضهم بعضاً بقصد استخراج النبي فقط فهل يعد هذا الفعل الدنس الشيطاني فساداً فقط او سادومياً بحسب انه اذا صدر طمعاً باللذة الشهوانية فقط خلوا من ابتغا المجامعة فيعد فساداً لكن
 ٥ اذا صدر لاجل عشق الشخص المشترك
 ٥ معه الاخر في الخطا لا سيما اذا صدر
 ٥ باجتماع الاجساد بوجه من
 ٥ الوجه فانه لا يخاف من شر
 ٥ سادومي كما علم
 ٥ فيلوسوس

بلغ

الباب الخامس

لكنها اذا كثرت كيتها تعد خطا عتيا كما اجمع العلماء فلاح
من هنا اولاً انه لا يبرح سارقاً من الجرم مال قريب لبعثاً
ومزحاً او لاجل فائدة ماله ونفعه كالمرأة اذا اخذت
دراهم بعلها ليل لا يبدقها باللعب والبدخ او اخذت
للمز ليل لا يسكن او كتاباً من كتب الاراتة ليل يحصل له
خبر من قرأته وكذلك الخادم اذا اعطي لتغير محتاج
في الغايه صدق جزئياً في غياب سيده بحيث انه
يكون عارفاً ان مولاه يرضى بذلك وكذلك اذا استحي
ان يستادنه او عرف ان ذلك ليس بضروري لعلته
ما كقول ليسيس ثانياً لا يعد سارقاً من كان في
احتياج كلي واخذ لذاته او لغيره بمقدار الاحتياج
ولا يلتزم بكفاة ما اخذ واغايته الاحتياج بالكلي
لان ان كان في حال احتياج عظيم لكنه ليس بكلي
فانه يعد سارقاً ويلتزم بالكفاة ثانياً لا يعد سارقاً
من اخذ شيئاً معاد الحقه اذا لم يستطع اخذه
بوجه اخر كالخادم الذي لا يقدر ان ياخذ اجره
العادل من مولاه او اذا استخدمه قسراً او قطعي
الاجر فظالم هكذا لعلم الايمان وطوليت ٥٥٥

الجزء الثاني

الجزء الثاني

من ما هي الكمية المطلوبة في السرقة لتكون خطا عتيا
يجب العلم ان العلماء لم يتفقوا على رأي واحد في هذه القضية
لان منهم من سلك طريقاً رجعاً فادخل الكمية الى مقدار
دينار ومنهم من سلك سبيلاً ضيقاً وهو فاو رافق
الكمية بمقدار شاهتين فالجدير اذا بنا ان نسلك الطريقة
الوسطى الملكية كما سلك طوليتو ولدسها ومدينا واخرون
فقالوا انها مقدار ربع الغرش واقل من ذلك اذا صدر
منها ضرر مبين وفقول انه لا يجب ان نقيس ذلك
بمقياس هندي بل بمقياس العقل ولا باعتبار التي
المسروق فقط بل نظر الى احوال الشخص المسروق منه
ايضاً اي ان كان حصل له ضرر جسيم مضاد المحبة
المسيحية كقولك اذا اخذ احد من رجل امير او غني
دينارين او ثلاثة دنائين فاي ضرر يحصل له من
ذلك فاما المتوسط الحال فانه اذا اخذ منه نصف
قرش يضره هكذا اذا اخذ من صانع ربع غرش
ومن فقير شاهتين فيحصل لهما من ذلك ضرراً جسيماً
كما علم غالب العلماء مع بونا جينا فيتخلص من

ذلك أولا انه يخطي خطا عميتا من اخذ شيئا يسيرا من انسان
 يكون معاشد من ذلك الشيء. كمن يختلس من خياط فيترابرة
 ليس له سواها. ولا يستطيع ابتياع سواها غيرها كقول
 ليسوس ثانيا من اخذ شيئا جزيا من احد مع علمه انه
 عزيز لدي ماله ويحزن لفقده كثيرا ما عدا اذا كان حقيقيا
 جدا كقول بونا جينا ثالثا من اخذ شيئا من الاشياء الموضوعة
 علي قارعة الطريق الظاهر علانية كالغناك والبقول
 بشرط ان يكون مقدار الماخوذ اكثر من الكمية السابقة تخريبها
 (اعني ان يكون سواها اكثر من ربع الغرض) ليجب خطاء
 عميتا رابعا من سرق شيئا يسيرا من اناس كثيرين او من واحد
 فقط بدفعات كثيرة وقتا فوقتا فلا يتحقق انه لخطي خطا
 عميتا مالم تزد كمية المادة علي ما سبق كثيرا كقول ليسوس

الجزء الثالث

س كيف يعد خطا السارق شيئا يسيرا اذا كان ذلك وقتا
 فوقتا اعلم ان مقدار خطا السارق يكون علي مقدار
 الضرر الحاصل منه للقريب. كقول ليسوس وسألكس
 فينتج من ذلك أولا انه اذا سرق احدا اتفاقا شيئا جزيا
 بدفعته واحدة فقط من شخص واحد او من كثيرين

المقالة ٣ الباب ٥ الفصل ٣

ولم يقصد ضررا لغير عظيماء فلا يعد فعله عميتا. ولو
 سرق علي هذه الصيغة شيئا جسيما بدفعات عدة
 لكن اذا جمع من الشيء المسروق كمية جزيلة وضبطها
 عنده فحينئذ يمكن ان يعد خطاوه عميتا فان لم يستطيع
 رده وعزم علي العاقبة سريعا حسب امكانه فلا يجب
 ذنبه عميتا كقول درافانا ودياناو ليسوس وسألكس
 وبونا جينا ثانيا اذا سرق احد شيئا بدفعات شتى
 سوا كان ذلك من واحد او من كثيرين متقصدا ان
 يعني ذاته ويضرب ضررا جسيما فبهذه النية يخطي
 خطا قتيلا ولو كانت سرقة البسيرة من ذاتها
 خطا عرضيا لانها لما اقترنت بهذه النية الرديية
 تفاقم شرها حتي آل الي المميتة. لكون هذا الفعل مضرا
 لكثيرين جدا للعامه. مثلا اذا سرق الخياط من اناس
 كثيرين قطعة من الجوخ. او اذا استعمل التاجر ذراعا
 ينقص قليلا كقول ليسوس وسألكس. وذهب
 بعض العلماء الي ان بعض الاحياء يمكن الا يعد
 خطاوه عميتا اعني اذا جرى علي ما بيننا في
 العدد الاول. او اذا استعملوا ذلك لينجوا من

الخسارة ويرجوا ما يحق لهم او اذا لم يوجد لهم من وجه
اخر ما يقيم بهم وبعياليهم علي ان يزادوا الثمن لا يتباع احد
منهم كقول رول الاثالث اذا سرق اناس كثيرين بدفع واحد
او بدفعات كثيرة كل واحد منهم شيئا هديا وصارت كيفية
المسروق مضرة جدا لصاحب المال فان صدر هذا الفعل من
كل واحد منهم دون علم رفيقه فلا يجب ذلك علي احد
منهم خطأ عمتيا كما علم كنفروياس وواليريوس ورييا
خلاف الديانة وذلك كقولك اذا جاز احد اناس في كرم
واخذ كل واحد منهم عبقودا او اثنين فاذا كانوا متفقين
علي ذلك فحينئذ كل واحد منهم يخطي ممتيا واما اذا
عرف بعضهم بعضا لكن لم يصير احدهم علت لسرقة الاخر
فقال المعلمان ليسوس وثيوس ان انهم ليس بجيت
وضادهم بونا جينا الجز الرابع
س ما اذا تخلم في سرقة اهل المنزل والجبن والخدم
ان ما اخذ من الاسراء والاولاد والحبون والخدم دون رضي
رب المنزل فان بعد سرقة كفو لكي ينتهي الي حد
الحمت فلا بد له ان يكون ذاكية زايده عما اوضحناه
سابقا فقولنا انه بعد سرقة لان صاحب المال منها

لا يرضي بذلك لعل لا يقره وقلنا يجب ان يكون ذاكية
زايده ليكون خطأ عمتيا لان ولولم يرضي بذلك لكن
لا تشق عليه سرقته كسرقة الغريب اولان عدم رضاه
لا يكون لاجل الشيء الماخوذ بل لان اخذ بطريق السرقة
اولان يحزن ويغتاظ اذا كان عارفا بان السارق يبدد
ما اخذه بسبيل اللعب والبدخ كما علم القيطاني وليسوس
فيري من ذلك اولان الامراء اذا اخذت جملة كثيرة من
المال خلوا من رضا بعلمها فانها تخطي ممتيا حتي ولو
كان الماخوذ من جهة مهرها او من الرزق المشترك
بينهما لانها ولو كانت مستوحبة المصنف لكن التقرف
بم لرجلها فلمذا يجب عليها الكفاة كقول طرلوس
ثانيا يخطي الرجل خطأ مضادا العدل اذا اخذ شيئا
من مال الامراء الذي يختص بها التقرف به ويقتنم
بالكفاة كقول طرلوس ولولا لوباس ثالثا يخطي
للامراء ان تصدق علي الفقرا وتعطي هبات كجاري
عادة النساء الساويعن لخالها وشارها ولو صدقها بعلمها
عن ذلك ومن حيث ان لها استحقاق بموجب الطريقة
السالكه ولا يمكن لبعلمها ابطال حقها كقول ديانا

ومرور لالا. وقد ذهب من اينما انه يجوز لها ان تعطي
واحدًا من العشرين مما يخصها من جزيرتها بموجب حالها
وان لم يعلم بذلك رجلها. او علم وضادها بلا حق. فمن
ثم تستطيع مع ابيها ان تعطي صدقات معتدلة لاجل
توبته رجلها لكي لا يعاقبه الله. كقول الواسكي وبنينا
ويجندوس خلافًا لكونينك وديانار رابعًا اذا كان
الرجل مسافرًا او عدم عقله فيكون تصرف ماله بيد امراته
ومن جملة حقوقها ايضا ان تتصرف بالذي رجحت بنشأ
طها وبالذي حفظته لذاتها ايضا. ما عدا صداقها
كقول طللوس وبقية العالمين خامسًا اذا كان الرجل
مبذورًا امرأته لتقص تبهره. فلا تخطي المرأة اذا
اخذت عنه ما يحق لها لئلا ينفذ رزقها مع رزقه.
ويطلق لها ايضا ان تأخذ شيئًا لاجل ما يلزم المنزل
كالأكل والشرب وما شاكلها مما لا يعلم الرجل تدبيره
ولا يسمع باعطاها اذا التمس منه لتقص معرفته. كقول
بنينا وطللوس سادسًا اذا افتقر والذي المرأة
او اولادها الذين هم من زوج اخر. وسقطوا في شقا
وضر وحال لا يناسب شأنهم فحينئذ يجوز لها

مساعدة

مساعدة من مالها المختص بها او من المشترك بسره لكن
بشرط انها بعد موت رجلها تحسب ذلك من جزيرتها
وقد التزمت بهذا الامر بموجب الناموس الطبيعي ويلتزم
الرجل ان يرضي بذلك. كما علم ناور وبالاوس وليسيوس
وقال المعلم ديانا انه يحل لها من اسياسة اخوتها وخواتمها
واستصوب هذا الرأي ليسيوس وطللوس سابعًا اذا
سرق الولد من والديه مبلغًا جزيلًا خلوًا من رضاها فانه
يخطي خطأ عظيمًا. وقال المعلم ليسيوس ان الوالد
اذا كانا اغنيا جدًا وسرق الابن منهما دينارين او ثلثته
الي ستة. فانه لا يسقط في اثم عظيم لكونه كعضوها
ولحمها. لانها ولو لم يرضى بذلك فلا يشق عليها جدًا
فلهذا لا يلتزم بالكافاه. الا اذا كان الضرر لشركايه
في الورثة ثلثًا اذا اعطا الوالدان للولد ما لا جزيلًا
لينفق في امور حميدة لائقه. واما هو فبدرقه في اشيا
باطلة او قبيحة دون رضى والديه. فقال المعلم ليسيوس
انه يرتكب خطأ عظيمًا ولكنه يعذر بعدم الكافاه اذا
اتفق ان والديه يسمحان له بذلك ان سالهما تاسعًا
ابن التاجر والفدقاني والخمار اذا تصرف باسراف والديه

فيجوز له طلب اجرتهم منهم. فان لم يعطوه ما يجب له فعلى
 راي العلم لايمان وديانا وغيرهما يستطيع ان ياخذ ما يحق
 له خفيا عاشر الخدام اذا اختلسوا من الماكل والمشراب
 شيئا وباعوه فانهم يتكبرون اثما رديا. لكنهم اذا اخذوه
 لاجل الاكل. فلا يترقي خطاؤهم الي هذه الدرجة. من حيث
 ان المولى لا يبعد غير راض بالاكل المأخوذ. بل يرفع الخطيئة
 الصادرة بطريق السرقة. ولكن ان اخذوا زائدا فزاد
 اثمهم حادي عشر اعلم ان سرقة اهالي المنزل متى لم تخل من
 الخطاء المميت فانهم يلتزمون بمكافاتها على هذا النسق.
 الامراء من مالها والابنا من المال الذي ربحوه بسعيهم
 ونشاطهم. وان لم يكن لهم مال ولم يسمح لهم صاحب المال
 لاسرا ولا ظاهرا وكان مبلغ المروق جزيل. فانهم يلتزمون
 بترك شي من ميراثهم يعادل المروق. واما الخدام ان صب
 عليهم الوفا جدا فيلغوا مواليتهم الذين ضررهم بخدمة
 زائده على مقدار استطاعتهم.

كما علم

لايمان

الفصل الثاني

في المكافاة وهو سبعة اجزاء الجزء الاول

س ما في المكافاة ومن يلتزم بها فيجب اولا عن المكافاة
 وثانيا عن يلتزم بها اعلم ان المكافاة هي فعل مقسط ضروري
 للخلاص بموجب وصية الله تعالى. وفيها الضرر
 الذي يصدر من القريب ظلما. ويجب ان تعلم ايضا ان
 ليس كل ضرر يصل للقريب يوجب المكافاة. مثلا كالضرر
 المضاد المحبة وما شاكلها التي لا يوجد فيها حق للمضروب
 يؤخذ منه. بل انما اصل المكافاة هو الضرر المضاف
 العدل الذي يسلب به حق القريب باي وجه كان.
 وهو الضرر يصدر بانحاء مختلفة كثيرة. كالسرقة والجلد
 والكر والافتلاف وعدم الحرس على حفظ ما يؤتمن
 عليه والقتل وقطع الاعضاء وتسويد العرض والشتم
 وامثالها. اما الذي يلتزم بالمكافاة هو كل من ضرر احد
 ظلما. وهذا الضرر يتقسم الى نوعين احدهما مادي كمن
 يهدم شيئا ليس له مع صحت ظنه انه له. او ياخذ
 شيئا ويخفيه بظنه انه له ام يحل له اخذ ثاينها

صوري وهو متي ما هدم الانسان ما ليس له او اخذه
 او اخفاه بالغش مع علمه انه ليس له او انه مشكك
 بذلك شكاً مدبراً يمكن انزاله والبلوغ الي الحق. اذا
 فحص على الامم كقول ليسيون وبونا جينا فينتج من
 ذلك اولاً ان من اسأ الى احد اسأ لم يصدر منها
 ضرر كمن يفتق خلقاً من احرار اعني بامر قفانه لا
 يلتزم بالكافاه لكون الكافاه في وفا الضرر لكن
 يستطيع الحاكم ان يلزمه بوفى الجرم لما صدر منه من
 الاسأ ثانياً من ضرر غير بفعله ولو مادياً فقط فانه
 يلتزم بالكافاه مما بقي عنده من رزق الغير او مما انخراد
 به كخمس الثمن من ضرر اخله ضرراً صورياً حقيقياً اذا
 منه وشراف يلتزم بالكافاه ومرد الشي بعينه ان كان
 باقياً وان كان نقد فيلتزم بمقتداره اذا حصل الضرر
 بذنبه واما حصل ضرره من خطأ عرضي فقط فعلى
 رأي البعض من العلماء انه يلتزم بالكافاه لكن
 اخرون انكروا ذلك والمذهبان مشهوران بالعمل و
 مستقيمان وكلاهما اصيلان لا سيما اذا كان الرد
 سهلاً كما علم الايمان وليسيون وديلوكون

الجزء

الجزء الثاني
 من هل يلتزم بالكافاه من يساعد الغير على الضرر
 ج اعلم ان الكافاه تلزم كل من صار سبباً لفعل
 الضرر سواء كان بامداد او بفعل جائز وليس هذا
 فقط بل كل من يجب عليه منعه بموجب وظيفة ولم
 يمنع. ولذلك اجمعت العلماء كافة على انه يلتزم
 بالكافاه جميع الاشخاص الاتي ذكرهم اعني الامراء
 والمثريين والمرقضي والملاق والمفقد والمشارك
 والصاميت ومن لا يمنع ومن لا يظهر فيتأخص من
 ذلك اولاً انه يلتزم بالكافاه من يامر بالضرر مضمراً
 كان ام مصرحاً قو لا كان او فعلاً يفهم منه الخادم
 ان مولاه مراضي بهذا الضرر لكن اذا ارتجع عن هذا
 الامر قبل اتمام الفعل وعلم الخادم بذلك فانه لا يلتزم
 بشي لانه حينئذ لم يعد عليه حقيقة للضرر كقول
 مولينا وليسيون وفيلوسيون ثانياً من يحمل غيره
 على الضرر بالطلب والشور والوعد ويحكم عن
 ذلك مراجعاً قبل وقوع الضرر ويلتزم من المضار
 يكف عن فعله فيستبين لكثير من العلماء انه لا

يلتزم بالكافة ولو لم ينشئ ذلك عن غيه، خاصة
 اذا علم المضرورة وحدهم ثالثا يلتزم بالكافة من
 صار عليه للضرر برضاه، كقول ليسيوس وفيلوستي
 ربا من تملك الغير وخرجه ومدرجه وتني عليه وحشمه
 وبواسطه ذلك حمل على الضرر كقول ليسيوس
 وفيلوستيوس خامسا يلتزم بذلك ايضا المنفذ الذي
 يخفي في منزله السارق او الشيء المسروق او الات
 السرقه او يشتري الذي سرق، ويخطي ايضا من يتبع
 من الحيا حين قطعاً من القماشات المسروقه علي راي
 العلم فيلابوس، لكن العلم سائلين توهم ابتياع ذلك
 جازيا اذا كان من يد العلمين لامن يد الاجراء لانه
 قد يمكن ان يكونوا اوليك قد اخذوها من قبل اجرتهم
 التي تجب لهم، ويخطي ايضا التجارون الذين ياخذون
 من الشباب دراهم او اشيا اخر سرقتها من بيت
 ابيهم، كما انه لايمان وبونا جينا، لكن من ساعد
 اللص علي الفرار بعد السرقة بحيث انه لا يكون
 قد شاركه بذنبه، ولا يمنحه مراحا بان سيقبله
 فيما بعد، فلا يلتزم بالكافة لانه لم يصر سببا

للضرر

للضرر ولانه يجوز للصوص ان يهرج بسا لا يلتزم
 بالكافة من يشاركه في الضرر وفي الرزق السروق،
 او يساعد باي وجه كان كالرقيب ورافع السلم ومهيب
 الايات وكاتب المراسلات بهذا المقصد والذي ياتي
 بالمدافع وليستعملها في الحروب الغير العادلة وامثالها
 اما اذا كان الفعل من عين ذاته ليس برعي والمذكورون
 الزموا جهرا واقتساروا ولم يفعلوا ذلك من الخوف العظيم
 كالجنود الذين يهربون اقا ويضطرون للرعيه علي
 علي علمها ونقلها فالرعيه لاجناب عليهم بذلك كما
 علم ليسيوس سابعا من صاوعب لاضرار غير بطريق
 السلب، كمن يصمت عن اللص مع استطاعته علي
 الصراخ والتنبه عليه لو لم يمنعه عن ذلك، او لم
 يظهر مع التزامه بذلك اما بعهد او بوطيقت او باخذ
 اجر فيلتزم بتعويض الضرر الصادر كما علم العلامة
 ومثل ذلك الملوك وقواد الجيوش ومدبرو الشعب
 يلتزمون بالضررات الصادرة من الوحوش والصوص
 والجنود بسبب افعالهم، وكذلك اهل الشوارع و
 الكلام في انتخاب الروسا ان لم ينفوا القير المستحقين

ومثل ذلك الاوصيا على الايتام الصغار ووكلا الكنايس
وحراس الدروم والجناب والعبادات ونحو ذلك جميعهم ان لم ينفعوا
وبدفعوا الضر او لم يظهروا الضر فانهم يلتزمون بالكفاة
كقول مولينا وفيلسوفين وكذلك حافظوا الولايات اذا
اذا تركوا قطاع الطريق فانهم يلتزمون بما كلفوا من سرق الجمار
والسافرين كقول ديانا ما هو الا بالماضي ذكرهم ان لم
يصيروا حلة فاعلم للضر فانهم يلتزمون بالكفاة
مثلا من يشور على لص او قاتل وغيرهما من الذين قد حقا
علي ذلك الفعل بمن شار عليهم خلوا منه وكذلك من
يرفضي بانتخاب الرئيس عقيب رضي الآخرين اذا كان
عارفا انه لا يستطيع منهم فانه لا يلتزم بكفاة الضر
الصادر منه ولو لم يخل من الخطاء بالظلمة ولكنه
يركب اغما على مقدار الضر الحاصل كقول بونا جينا
تاسعا اذا شك احد في ضيق من الذين سبق ذكرهم
هل صار سببا فاعلا للضر ام لا ولم يتحقق ذلك تحققا
ادبيا بشرا فلا يلتزم بالكفاة وذلك لصديق هذا
المبدأ هو انه في حال وقوع الشك حق مالك الشيء
اثبت عما يصادف لاسيما في امر منسوب للعدل كما

علم ليسوس وبونا جينا وثاني وميشلا عشر من
يساعد في طريقة فعل الشر وحالته فلا يلتزم بالكفاة
مثلا اذا غرم انسان ما على اخر او غريم بامر معين
وحقيقته انه على سرعة العمل او على ابدال الظروف
وتغييرها فلا يلتزمك شي كقول لاما ن جاوي عشر من
شاهد انسانا قاصدا اضرار غريم بشي ثقل فشا عليه
ان يضر بشي اخف منه كمن يقصد اختلاس مايتين
غرش فيشور عليه ان ياخذ منه مئة غرش ومن شخص
اخر مئة اخرى فيخين فيلتزم بكفاة الثاني كونه
لا يجمل منع ضرر الواحد باذي الاخر ثاني عشر لا يلتزم
معلم الاعتراف بالكفاة ان اهل تلميذ ولم يلزمه برد
ماسرقة لانه ولو كان ملزوما من جهة وظيفته ان
ينصح ويعلم تلميذه ما يجب عليه ملكه لا يلتزم من باب
العدل بقيام حق المضرور لكن اذا منع من رد
المسروق بنيت شريه ام بجهل مدوم ففي ذلك الحين
لا يلتزم بالكفاة لانه صار حله
فما عليه لذلك الضر كقول
ليسوس وبونا جينا واما

الجزء الثالث

من كل يلتزم بالكفاة كل واحد من الذين قد ناذروهم
بفردته وبأي نظام تكون الكفاة ج اعلم ان الضرر يمكن
حصوله علي ايدي كثيرين من الناس وذلك اما بتناقم
معا او بانفراد كل امرئ مع مساعدته الاخر وقد يمكن
ان يتناقم احدهم بالضرر والشر علي الاخر فعلي هذا
الترتيب يجب علي كل انسان ان يكا في الضرر حسب
مقتضي ما ساعد به كما اجمع العلماء فيتضح من ذلك
اولا ان الضرر الحادث علي ايدي كثيرين من الناس
لا يجوز اطاعة منهم بل صدقة واقفا واعني ان كل واحد
فعل ما فعله علي انفرادهم فيلتزم كل منهم بالضرر الذي
صدر منه كقول لايمان ثانيا اذا اجتمع الناس كثيرين
وايدي كل واحد منهم رفقت علي صنيع الضرر فيلتزم كل
فرد منهم بوفاء ذلك الضرر جميعه لاجل ان كل واحد
منهم صار علة للضرر كله من جهة الساعده وان
او في واحد منهم الضرر كله فيحقق له ان يطلب
مكافاة من التقدم عليهم وان ابي المتقدم وفا
فله ان يطلب من كل واحد ما يجب عليه كقول

فمنهم

بونا جينلو والسكنى ومولينا وفيلسوفين قالوا اذا
اكتسبوا شيئا ما باضرارهم وكان ذلك الشيء باقيا عند
واحد منهم وهو بدريه بسوئيه فيلتزم هو او لا يرد
الشيء المروق او بشي يوازي قيمته وان لم يرد فيلتزم
البقية بالكفاة كما علم ليسوس رابعا اذا لم يحصل
للضار من حق كما يعرض في قطع الاعضاء والحرق او
تسويد العرض فيلتزم بالكفاة من امر بالشر وصاد
له سببا خصوصا او صار مقدما للبقيد بفعله
كالا مير وقايد الجيش وان ابي هو او عجز عن الوفا
فيلتزم بالكفاة الاخرون اعني بقية الجنود اعلم ان
التزامهم ولو استبان للعقل صوابا فمع ذلك يعرض
احيانا في بعض الاحوال انهم لا يلتزمون لكونهم
يستطيعون مكافاة الضرر جميعه ومن جهة اخري
ان ذوي الاموال المتهوب لا يريدون غير ان يرد
كل واحد منهم بمقدار ما نهب لكن اذا كان لهم
استطاعة فيلتزمون ببرد كل باقى عندهم من الحرام
كما علم لايمان والقيطاني ومولينا وقال لايمان
وبونا جينا انه اذا سمح الضرر لم تقدم الضارين فيكون

قد سيج للبقية ولا يعكس لكون الجوهر اذا فقد تفقد
مع بقية افراده ولا يعكس
الجزء الرابع

من من يمنع غير من تحصيل خير ما هل يلتزم بالكافاه
ع اعلم ان الضرور اذا كان له استحقاق في خير اما
بوجوب الطبيعة او بحق الوظيفة او بمقتضى الناموس
او بوجه اخر ومنعه احد عنه قسرا اما بمكر وغش
وحيلة او بغيبه ونجيه وما شاكل ذلك من الاسباب
فيكون الحكم في ذلك او لا ان من يمنع غير من تحصيل
خير بحق له بوجوب العدل فانه يلتزم بمكافاته عوضا
عمافاته كقول ليسيون وفيلوسيون ثانيا اذا كان
الخير لا يحق له بوجوب العدل لكنه اعطي له بحسب
الحسن ولم يمنعه عنه قسرا ولا بمكر ومثاله ما بل حته
ان يعطيه لمن كان اقل استحقاقا منه او ان لا يعطيه
لاحد فهذا وان اخطا غاليا خطأ عميا لا سيما ان
نفل بعضا وعدوانا او لتصد ردي ولكنه لا يلتزم
بالمكافاه كما علم انز ولسون والواسكي وصا ودينا
جينا ثالثا من يفعل ذلك قسرا ام بحيلة ومكر وتهمه

يلتزم

يلتزم بالمكافاه لان كل احد له حق لا يمنع ظاهرا وان ساء
سائل عن مقدار المكافاه فيجب ان الحكم في ذلك هو كقول
علي راي اهل البصيرة بعد فحصهم عما يظهر من حصول
ذلك للغير فان كان الاخذ ليس باهل له فلا يلتزم
المانع الا باصلاح ما افسد من عرضه كما علم ليسيون

ومر لينا وصا ودينا جينا

الجزء الخامس

من من بحق المكافاه سبيلك ان تفضل عن ذات
العدل وما هو للضرورة وما الذي يقتضيه الناموس
والمعتقول يجاري العادة كقول ليسيون ولايمان
فينتج من ذلك او لا ان من كان عنده ما لا يحتاجه رده
ولم يعلم منه صاحبه او انه لا يستطيع البلوغ اليه
او لا يمكنه رده هو كان ضابطا ذلك الشيء حتى امن
ذنب اعني وجد لقطته في الارض او ابتاعه من
تجار غلطه ولم يعلم لاي مكان سافر او رجع الفحص
والفتيش عجز عن معرفة صاحبه فعلى ما قاله
القديس توما ان يجب عليه ان يوزعه على البائسين
وذوي الناقة اما ليسيون وخالول ولايمان وديانا

فقالوا انه يجوز له التصرف به لكن اذا حصله باثم كالربا
والبرقة وامثالهما فانه يلتزم حينئذ باعطائهما للفقراء او
للخائسين او للبيمار مستغاثات من حيث ان ترجيعه
يجب عليه باصلاح ما يكون من الاعمال التي يوجب منه صاحبه
قل ما يكون فوايد روحية ثانيا من ضرر اناسا كثيرين في
المدينة بسرقة مزارعهم كالوزن الناقص في بيع الخبز
والزيت وما يجري مجراها فيلتزم ان يوفيههم بقدر نقص
او بوزن ان يخرج عوضا عما خسرهم واما المعلمان واسكس
وسكو باراجانز انه ان يعطي ذلك للفقراء لاسيما فقرا
ذلك اليكان ثالثا اذا عرفت صاحب المال الماخوذ فيجب
عليك رد ما اخذ منه او ان حصل له ضرر بسبب اخذك
ولو لم يكن صاحبه كالمستودع والمستعين والمستاجر
والخائسين او الذي له التصرف به فهو لا المذكورين
يجب الرد لهم لا لصاحب المال لئلا يحصل لهم من
ذلك ضرر بسببك ولو نكح هذا الفعل تعد لهم ما
يجب لهم من التصرف به والمنفعة منه ولهذا من فعل
مهم كذا يجب عليه ان يكافئهم عوض الفايده التي
اخذوها رايها يجب ان تنضم القول السابق لا

عليه بسيط اللفظ لانه قد يجوز ان الرزق لصاحب المال
اذا علمت انه لا يصدر للذين ذكرناهم ضرر في مالهم
ولا في شانهم ومثل ذلك اذا علمت بعين البصيرة
انهم لا يوصلون الرزق لصاحبه كقولك من اخذ
شيئا من ارزاق البيعة وعرف ان الرزق مهدد فالحقيق
بما ان يرد للبيعة لا للرئيس ومثله من اخذ من الولد
الصغير او اليتيم العادم العقل او المرأة او الراهب
شيئا من المال الذي لا تصرف لهم به فعلى غالب الامر
يجب رد الرزق للوالد وللوصي ولبعيل الامراة وللرئيس
وهكذا يجري الامر في الامير اذا ضبط ارزاق احد
المجرمين بموجب الشريعة وفيما بعد اتصل اليك بالخز
بك ان ترد له الخزانة الامير لا الي المجرم خامسا من عرف
صاحب الرزق بعد ما فرقه على المساكين وكان قد
فحص عن صاحبه فحاصلا ثانيا فانه لا يلتزم بالمكافاة
وان فرقه سريعا خلوا من فحص فانه يلتزم بقول
ليسوس مالا اذا عرفت صاحب الرزق لكنك لا
تستطيع ايضا المالكه الا بكلمة يبلغ من المال فان
عرفت ان المال المضبوط عندك حرام فلتتزم بجزم من

الكلمة وان كنت من اهل بسلامة الضمير فاصحبه يلتزم
 بالكلية جميعها واذا فرضنا بعدم ايكافية ايصاله اليها
 فاحفظ عندك الي مودة ما لعل يتيير لك امر سالكه وان
 لم يكن ثم مرجع ولا مبيعيل لذلك فينبغي ان يسلك به بسبيل
 اطلاق الغير المعلوم ما حبه كقولك طولي يتيي سابعك اذا
 اخذت شيئا من يد الضابط له بسلامة الضمير اعني
 الظان انه له مع انه ليس علي ما يظن فان كنت
 قد اخذته منه بوجه الوداعه او الاعارة او الرهن
 فيجب عليك ان ترده له لا لصاحبه وتعلمه بصحة
 الامر من وجه المحبة الاخوية اذا عرفت انك قميدة
 بنجاحك ولا يصدر لصاحب الشيء ضرر من ايد برزقه
 ولا يشانه كقولك واسكن وانزور لويي ولكن اذا كان
 الشيء مأخوذا بوجه اخر خلاف الوجه المذكور انما
 فالجدير بك ان ترده لصاحبه ان امكنك ذلك خلوا
 من ان يحصل ضرر لك ثانيا ان اتبعت من اللص
 شيئا مسروقا سوا كنت اتبعت بضمير سليم ام بضمير
 رددي فعلي رأي مولينا ورجلينه من وطوليتو و
 اخرون انه يجب عليك رده لصاحبه ولكن

قال

قال في المصروع انما يطولني من ماله ما طوي من ان
 ينبغي رده للمال كذا تاخذ منه مالا عطيته من الثمن
 لان هذا لا يكون الا من اشترى وكان سائرا طارا يحصل
 لهما حبه من حلاله في طاعت هذا الراي المسمى
 فلو راي طر للموس بقول ان البتاع يجوز له الاستيلاء
 عاجلا او يعلم ان المال قد رده للموس ولصاحبه فيما
 بعد او يكون قد اقامت صاحبه او سافر كان متاسعا
 لا يمكن الوصول اليه واما علم ان البتاع للموس لا يستطاع
 طلب دماءه من المبيع فانه ياتر لم يزل للمال لصاحبه
 ولو خر جلدته او اوبى اخرج للمشتري ان الرزق لم يرد فيه
 ابتاعه بهذا القصد الذي بقي ظهور صاحبه لولا
 اياه فان اتباعه بغير رخصه يلتزم صاحبه
 باذا الثمن ولكن هذا المذكور في بقعة من ابناء
 بغير كامل فيجب ان يبين لصاحبه ان يعطيه بمقدار
 ما يراه رجل عالم ذو بصيرة استحقاقا للموس ولفظه
 لعله كما علم ليس من وحيانا ان سئل اذا لم يبق له
 شيئا من بطون ابنيه سليه كمن من الوعيد وبعث
 لولاه مثلا وفيما بعد التبتان اني ليو حنا وحي

طلب الفرس من ابراهيم بن محمد بن عيسى
 الثمن في بيعته ما يجد العلم خلاصا او دينا او غيرهما الملك غير
 يرد الفرس لغيره ان كان لم يكن قد رجت منه شيئا ولم يردت
 به الله الملك يملكه انما يتبع له بما يثق لك عند بطرس ولكن
 العلم بطرس وحوالته وليست له في نفسه من وبنوا جينا
 فالملك ملتزم بغيره الثمن ليوصل وهو الرأى الاضرب
 لكونه ملكا بعينه شيئا منسوبا واما ملك ملتزم بما جنى من العلم
 يثق ان ترسله البطرس الذي ليس له معه غرض وان
 كان لو لم يملك الفرس قبل ان يجمع استطاعت عليه
 ذلك وبل اعطاه ليوصلنا فلا يلتزم بغيره اذ احدث منه
 من العلم واما ذلك فيعلمه هذا فيملك عن تحليل حقك
 كما علم بونا جينا وليس هو وطير الوصل وان كان سليل
 الزمان بعد ان علمت انكم متقيا اخو من اللقيا ان يكون
 ذلك في جيل واحد اذ لم يلد جديا جديا فمضى الجبل
 الفارس من الطبعين من وجده ولكن اذا كان هناك
 علمه فمطلوبه او ناسا من العلم فلا بد من اتباعه كقول
 ليس يوس ولايمان ولا حال ايضا انما هو من
 احيوا عنون ان تجبه مكافاة تجب على حسب العادة

الجارية

الجارية والخاصة بالخصوصية والناموس الطبيعي
 ان الصياد الظالم يلتزم بمكافاة الضرر الصادر منه
 للزروع والاثمار كما علم لايمان وليسوي وصار
 في الامور الواجب رد هذا ان يقسم الى ستة فروع
 الفرع الاول

من من احد لا يغير علمه واقفي لذاته شيئا ليس له
 ظنا منه انه له هل يلتزم بالمكافاة وكم مقدارها
 احكم انه من ضرر غير خلوا من علم وقصد بل بضمير
 سليم وملك لقات شيئا وفيما بعد تحقق انه ليس له
 فانه يلتزم ببرد ما بقي عنده منه مع رجه ان كان
 قد زج منه شيئا او استغني من قبله ان لم يكن قد
 احتلكه بحق اقتنا الامر الشرعي كقول مولينا وسانكس
 وليسوي وبونا جينا ولايمان فينتج من ذلك او لا انك
 اذا البست ثوبا عطا له سارق او غير بضمير سليم ولم
 تعلم انه مسروق وصار عتيقا له لا وفيما بعد ظهر
 صاحبه الحقيقي فتلتزم برده له او بردي يوازي
 قيمته وبرد ما نقص من ثمنه بلبسك وان كنت

معتاداً علي ثوب بقيته واضعته او اخذ منك ظفرك
 تلتزم بشي كقول بونا جينا ولايمان وطر اللول واما
 اذا ابتعت شيئاً من سارق بضمير سليم او اوهبكه
 وكان ذلك الشيء من الاشيا التي تبعد باستعمالها
 وامتزج بارزاقك بهذا المقدار حتي انه لم يعد يمكنك
 ان تميزه ثم بعد ذلك استبان لك انه مسروق ففي
 ذلك مذهب قال المعلمون فاول وما غتر من
 وسيرس وليسيرس وبونا جينا انك لا تلتزم برده
 لانه يا متراجة الصاير بسلامة الضمير قد اقينته بحق
 الشريعة حيث انك لا تستطيع ان تميزه من مالك
 بل تلتزم بالرد الذي باعكه واما المعلم ديانا وطر اللول
 وليسيرس قالوا انه على طابق الراي الصايب والناج
 الطبيعي ايضاً ان صاحب الشيء المسروق لم يفتضح
 مادامت كميته باقية ويتضي الامر انه ياخذ رزقه
 من الكمية الموجودة قبل غيرهم بل يجوز له ايضاً اخذ
 خفيئاً ما ياتي الجند والمجاوبين بسلامة الضمير اذا عثر
 اخيراً ان تلك الحرب كانت غير عادلة ومحرمه فانهم
 لا يلتزمون الا برد ما بقي عندهم من الكلب وبرد ما

استفادوه

استفادوه منه قالوا اذا عاها احد انساناً بسلامة
 الضمير او جهل غير اختياري وفيما بعد استبان
 ذلك العهد حرام لاجل شروط الربا فانه لا يلتزم برد
 شي اخر غير الذي استفاده كقول لايمان بر بعل اذا
 ملك احد شيئاً بصلاح الطويل وفيما بعد فحص عنه
 فقال بظنه ان ليس جميعه له وقال المعلم كونينك
 انه يلتزم برد ما املك بظنه اليه وشكك به لكن
 المعلم بلاوس وعيزم قالوا انه غير ملتزم بالرد كقولهم
 ان ملك الشيء الذي لا يظهرة العقل محرماً هو ثابت
 وقال الواسكي واسكوبيوس وديانا ان ذلك الحكم المذكور
 ولو اهل الفحص والتفتيش حتي لم يعد يمكنه فيما بعد
 ان يحقق الامر فانه لا يلتزم بالكافاه خامساً اذا اعطا
 احد شيئاً وانت بعته بسلامة ضميرك فانك تلتزم
 ان تعطي ثمنه لصاحبه لكونك انتفعت به واستفدت
 منه ويكفي الا يكون لك اقل مما كان لك سابقاً ولكن
 اذا كان ذلك الشيء عند غيرك لانك اوهبته اياه
 فيلتزم بالرد ماله كما علم الواسكي ومولينا وليسيرس
 سادساً اذا ابتعت شيئاً بنيه جيده وبعته لآخر خلوا

ك

من ربح فانك لا تلتزم بالرد بل مالك يلتزم بذلك حسب
 رأي العلم من اينما وليس من لكن وسكيس ذهب الي
 خلاف ذلك سابقا اذا اعطيت لاحد شيئا بغير حسن
 ولم تكن عتيقا ان تعطيه شيئا اخر لو لم يكن عندك الشيء
 الاول وفيما بعد عرفت انه ليس هو مالك فانك لا
 تلتزم برده لكونك لم تخرج منه لكن اذا كنت ملتزما
 باعطائي عوضا عنه او قبلت من اعطيته ذلك هبة
 سابقة وعوضته عنها بذلك الشيء فانك حينئذ
 تلتزم بالرد كقول طر اللوس ثانيا اذا ارجحت شيئا
 من تصرفك بمال غيرك وكقولك اذا بعثت قمح غيرك
 في مكان اخر ام تصرفت بماله في المعاملات فانك
 اذا ارجحت شيئا فانك لا تلتزم برده لكونه ترقع عنالك
 وتبعك لا ترقع المال وان سالتني ما هي ثمرة الشب
 اجبتك انها الشيء الحاصل من اجتهاد الفاعل وتبريم
 لا من ذات الشيء الذي هو بيد الفاعل كالاخذة كما علم
 لايمان نقلنا في الرئيس تاسعا الاثار الحاصلة من الشيء
 سواء كانت طبيعية كنف الماشي والغرس والنباتات
 او بتعب الانسان العلمي اعني التي لا تحصل من ذات

طبيعتها

طبيعتها فتأمل بتعب بشري ايضا كالقمح والخم والزيت
 والوصوف وكر الاملاك والدواب وامثالها فهذه الاثار
 جميعها اذا حصلت وبقيت فيلتزم ردها لصاحبها
 بعد ان يؤخذ من باطنها ما اخرج علي تحصيلها وتعب
 الذي اهتم بجمعها واما كرا الاملاك فيجب ردها لصاحبها
 حتي ولو اثمهم لم يكروها في حين تصرفهم بها فاما
 الاثار التي استمر الانسان مالكا بانيه صافية مدة
 الزمان المحدود من الناموس فلا يلتزم بردها لان
 باقتنايد اياها هذه المدة اضحي مالكا بموجب العدل
 وان سالتني كم مقدار هذه المدة المعينة في الناموس
 اجبتك ان صاحب المال اذا كان حاضرا وكان لك
 حقه او سبب من الاسباب بامتلاكه فتكون لمدة
 سنتين وان كان غائبا فانها تكون لمدة اربع سنين
 واذا امتلكتها بسلامة الضمير خلوا من حقه ولا علم
 فتزاييد للمدة الي الثلاثين سنة كما علم صالونيوس
 وطر اللوس عاشر اذا اخذت من اللصوص شيئا
 يعني بالاستعمال سواء كان ذلك بضمير سليم او
 غير سليم واذ لك كالحم والزيت والقمح وامتزج

مالك بما لا اللص حتي انه لا يمكن امتيانه منه قطعه
فانك لا تلزم بالرد اذا كان اللص قادراً علي الكفاه
لاننا بما يتراعى الشيء المذكور بما لك صار ملكك كما علم
ناولنا وسانكس وليسوس ولبونا جينا وطرلوس وديانا
الفرع الثاني
من من ضرر لجهت اختيلماً بسوء عفته وامتلك شيئاً ظاهراً
وعداً وانا ما ايلزمه من الرد والكفاه اعلم ان الحكم
بذلك يكون بمقدار ما يحق للغير وبمقدار الضرر الواصل
اليه جواراً لان الكفاه يجب ان تكون بالتساوي ان لم
يظهر بقياس العقل الصائب ان الضرر يمتدح بشي من
حقه فيستلزم من ذلك اولاً ان الضرر اذا كان له
استحقاق في الشي المضرور به وكان ذلك بالوجود كالمالك
والدار وغيرهما قلزم الكفاه بمقداره لكن اذا كان له
استحقاق في طلب الشي وتحصيله فقط كمن يمنع من نيل
وظيفة او خدمه وغيرها فيكافي بمقدار ما يكون له من
الحق حسب الزمان والحال لكون الشيء المطلوب هو المجرى
لا يوازي المحقق لان ما يرجي يمكن خسارته باغاً مختلفه
ثانياً من يرعي مواشيه في مراح متتابع للمدينه ام يقطع

حجراً

مقتضى ما في الحاكم العادل فانه لا يلزم بالكفاه
اذا لم يكن مضرراً للعامه جداً كمن يقتلع الغرس ويقطع
الاشجار المحفوظه للبناء لان العامه لا تنهي عن هذه
الامور نهياً كلياً يلزم الفاعل تحت الخطأ بل انما
قلزمهم باذا الجرم ان صودفوا بالفعل ومسكوا لكن
من يرعي مواشيه في مكان مختص لغيره يتنابذ خطاه
ومن الممكن انه يلزم بالتعويض وقد يمكن ايضاً انه
يتبرر من الخطأ اذا ظن ظناً معقولاً ان صاحب المكان
لا يقصد الكفاه بل عقاب المخالف فقط ثالثاً من
كان صياداً برياً او بحراً فانه اذا اصتاد في موضع
استاجر غيره او منع عن ان يصطاد منه لاسيما اذا
لم يكن ذلك المكان محاطاً بحدود ان فلا يخفي عمتاً
ولا يلزمه العوض هذا ما يري العلم دياناً نقلاً عن
ليسوس وديكسترس خلافاً لبونا جينا وغيره من
العلماء اربعاً اذا سال احد هل يخفي عمتاً ويلزم
بالكفاه من يخفي شيئاً من الخراج المرتب للسلطنه
الجواب قد اختلف العلماء في هذا الراي فالبعض قالوا
انه يخفي ويلزم بالكفاه وهذا هو الراي الاصح

والايمان بالعدل والبعض انكر واذلك وهم ناسوا وهاهنا
وبينا جينا وفيلى سيوس ومولينا وديانا ولايمان، وذلك
لزمهم ان واضع الناموس لا يلزم الخالف بالوفابل
بالعداب فقط ان مسكوا حسب ما جرت العاده وذهب
المعلم غايتا فوس ومدينا وسوطوس وغيرهم الي ان لا
يجل للكا هن ان يصرف المعترف خايما من الحله اذا
اخفي شيئا من الخرج الموضوع علي العاش كلخير واللم
والزيت والخم والتج والمعمك وامثالها الاعلي التجار
خامسا من ضرع غير ظلمنا واخطافا وملكه شيئا بس
النيه والضمير فانه لا يلتمز من برد الشئ المخطوف ورجبه
فقط بل بمكافاة ما حصل من الضران والضرر ايضا
لكونه صار عمله له ولكن يسمح له ان ياخذ الكلف
الذي اصره في هذا الباب واستحقاقه خبرته ونشاطه
وان كان صاحب المال عتيدا ان يبيع به مايت غرضا
مثلا وذاك ربح ثمانين او لم يربح شيئا فيلتزم ان يكا في
صاحب المال عن هذا المبلغ لكن قد جرت العاده
ان المضروم يسمح له بشئ من جانبه اذا وقعت بينهما
المسألة والرضي كقول لايمان سادسا من سلب مال

عنه

وغيره من الناس ان كان له كمينه او ارتقى عنه فذلك
بيل لاسا حبه ويلتمز المضربون فاييه كما علم لايمان
كما ان من ضبط رزق الغير عند ظلمنا ونسب بالكلية
ام نقص اثنا ولو صدقنا ام نهبوا للاعداء بعدل او
عرض له التلغ من ذاته وتحقق الاخذانه لو يكون
عند صاحبه لكان اعتراه ما ذكرناه فان لا يلتمز من
برد شئ لكن اذا عرف انه لو يكون عند صاحبه لما
اصابه فذلك او اذا ضبط عند صاحبه فانما كان
يفسد ظلمنا فحينئذ يلتمز بالوفاء ولو لم يفسد ذلك
الرزق لذنبه كقول لايمان ثامنا من طيط رزق
غير ظلمنا وتلتمز لنبه اعني لمن كان اظلم او اوهب
لغيره وامثالهما ولو كان عتيدا ان يعدم عند صاحبه
فقد وجبت عليه مكافاة كقول لايمان وليسوس
وغيرهم ثامنا من تنكر باظهار الفقر مع عدم احتياجه
واخذ صدقه فان كانت جزية يسير كالمعطاة
للمساكين بالقبول من الجواب فانه لا يلتمز من بردها
لصاحبها واما بلاوس قاله ان يبررها لصاحبها
او يعطيها للفقراء لكونها لم تعط له الا بشرط ان يفتقر

وغيره من الناس
ان كان له كمينه
او ارتقى عنه
فذلك بيل لاسا
حبه ويلتمز
المضربون فاييه
كما علم لايمان
كما ان من ضبط
رزق الغير عند
ظلمنا ونسب
بالكلية ام نقص
اثنا ولو صدقنا
ام نهبوا للاعداء
بعدل او عرض له
التلغ من ذاته
وتحقق الاخذانه
لو يكون عند
صاحبه لكان
اعتراه ما ذكرناه
فان لا يلتمز من
برد شئ لكن
اذا عرف انه لو
يكون عند صاحبه
لما اصابه فذلك
او اذا ضبط عند
صاحبه فانما كان
يفسد ظلمنا
فحينئذ يلتمز
بالوفاء ولو لم
يفسد ذلك الرزق
لذنبه كقول
لايمان ثامنا من
طيط رزق غير
ظلمنا وتلتمز
لنبه اعني لمن
كان اظلم او اوهب
لغيره وامثالهما
ولو كان عتيدا
ان يعدم عند
صاحبه فقد
وجبت عليه
مكافاة كقول
لايمان وليسوس
وغيرهم ثامنا
من تنكر باظهار
الفقر مع عدم
احتياجه واخذ
صدقه فان كانت
جزية يسير كالمعطاة
للمساكين بالقبول
من الجواب فانه
لا يلتمز من
بردها لصاحبها
واما بلاوس قاله
ان يبررها لصاحبها
او يعطيها للفقراء
لكونها لم تعط له
الا بشرط ان يفتقر

عاشرا اذا افتقر الانسان فمراكلها وخلق الله الانسان
وفي تلك الحالة اكل الرزق الذي اخذه من جملته لاجاره
والكل فان لا يلتزم برده عليه كافة الوجوه ولا بوجهه الذي
الماخذ للكون لم يبق في الوجود لاهو ولا عنه ولا
بوجه الاخذ لان الاخذ كله بوجه الحق والصواب
ولا بوجه العهد لانه لا يلزم ذلك الا اذا فقد او فقد
بذن الاخذ كما علم ليسيوس وارتقا من وطرا من
وذا كانا وقال كولينك وبلاوس وارتقا من ايضا
وديانا ان الانسان اذا سرق شيئا قبل الاحتياج فله
في حال الاحتياج فانه لا يلتزم برده لكون السرقة
تعد الحق الواجب له في حال هذا الاحتياج الشديد
لكن بعض العلماء اذا ذلك كيسيوس وواسكن
في الفروع الثالث

من ضرر انسانا بجسده اعني قتله او قطع اعضاءه
هل يلتزم بالكافاه وكم مقدار حاج اعلم ان من يقتل
انسانا لم يحكم منه عصف فانه لا يلتزم بكافاه
العضد الذي قطعه ام الحيوة التي افقدها لكون
ما ذكر لا يتم بحال لانه اعلا طبقه منه لكن العلم

ليسيوس

ليسيوس ولايمان انكر واذ لك وقال اخلاقا لوسط
وسلفسترون انه يلتزم بكافاه ما انضوا به الذين
قطعت اعضاءهم من عدم الرزق والنايد واما الذين
قتلوا فوجب الكافاه لاهاليهم ومن جهة مقدار الكافاه
يجب ان تكون علي ما يراه معقولا ارباب المعارف والعق
الصايب فيلوح من ذلك او لا ان من قتل شخصا في حال
سكره فانه لا يلتزم بالكافاه لكن اذا تقدم نظره وفكره
هذا الامر قبل السكر ولم يجدد فحينئذ يلتزم بالكافاه
كما علم بونا جينا وفاقا لجمهور العلماء ان من قتل يوحنا
بطنه انه يمسف فيلتزم بالكافاه ليوحنا لان الضرر
واقع عليه ثالثا اذا اصبح المقتول عن قاتله قبل ان ينفارق
الحياة فلا يلتزم القاتل بوفي شي لكون الاولاد لا
ينضوا بشي من المال الا اذا كان خلوا من رضي
والديهم ومن العلوم ان الرضي بامر ما لا يعد مضرورا
به فحينئذ يكونون الاولاد كمن كان يحصل لهم حق
من جهة والدهم وعدم رضاه لكن لا يحسب هذا
الفعل صادرا من الاب محرودا هكذا علم ليسيوس
وان قلنا انه لا التزام بالكافاه عروضا عن الحياة

ل

او العصف المقتول والقتل فمع ذلك يجوز الحكم بصف
ضرباً بضرر اذا كان في الاولان في ضرر وفقر عظيم لا بد
يجب على معلم الاعتراف ان يلزم القاتل بصدقات و
قراصات لاجل روح المقتول وهذا من باب الشوم حاشا
اذا كان المقتول ام المقتول العضو عبداً او حيواناً
فيلتزم القاتل بمكافاة الحياة الذي اعدمها او العضو
الذي كسر ككون حياة هو لا تعد بشئ فلذا كالمسبب
لا بد من الوفاء بمقدار ثمنه اعني حسبما كان يباع سادساً
لا يلتزم القاتل برفا المصروف على المقتول كالجنار والدفن
لكون ذلك لا بد منه اي وقت كان الا اذا صار القتل
عليه لنفقة زايده سابقاً يجب على القاتل مكافاة عدم
الربح الحاصل لاجل القتل او الجرح لا بمقدار مكان
يرجحه المضرور في كل يوم ولكن بمقدار رجاء الذي كان
له في الربح كما علم طرلوس ثانياً لا بد من ان يكون في
القاتل ما اضر على الجرح والمقتول من الادوية كما
علم فيوسيوس ثالثاً اذا عوقب القاتل من الحاكم لاجل
فعله فامر حديد انه يوفي ايضاً الضرر الذي سببه
لانه بموته انما يوفي ما يحق للعدل العليم لا بما يحق

لورثة

لورثة المقتول لكن من حيث انه في التراحيان لا
تطلب الورثة سوى قتل الغريم فلذلك يستبين انهم
اقتضوا بهذا وحده ومن ثم لا يلتزم ورثة القاتل بشي
عاشر المكافاة لا تحقق الا لو ادي المقتول ولاولاده و
لزوجه فقط ومن حيث ان الضرر ينتهي اليهم و
يعدون مع المقتول فنوماً واحداً ولكن اذا كان قصد
القاتل ان يضر بفعله غير المذكورين فحينئذ يجب عليه
ان يكافئهم كما علم ديوكو وليسوس وطرلوس
حادي عشر ولو كانت المكافاة واجبة لمن لهم دين
على المقتول من جهة الضرر الحاصل لهم بقتله لكن
استبان لبعض العلماء انها ليست بواجبة لاسيما اذا
لم يكن صدور القتل حاصلًا بقصد هذا الضرر كقول
لايمان ثاني عشر اذا كان المقتول قائماً بجوارح اناس
ماكر احاسنه واحساناً لا التزاماً فان القاتل لا يلتزم
بمكافاتهم ولكن ضررهم صدر عرضياً لا ذاتياً كقول

ليسوس هـ
وطرلوس هـ
ليسوس هـ

من ما في الكفاة الواجبه على من اقتض بكرة اعلم ان
من اقتض بكرة وفسدها ظمًا يلتزم ان يكافئها عوض
الضرر الذي صار عليه بخطايد، وهذه الكفاة
تكون هكذا اما ان يتزوجها او يعطيها ما لا على ما
يراه ذو رأي صائب وعقل سديد، ويكون مقدار المال
كافيًا لزوجتها لو كانت تزوجت قبل خطايد كما علم
سانكس وفيلوسوس، فينتج من ذلك اولًا ان من جهة
فرض البكر يرب لا يلتزم على الاطلاق بكفاة، لانه اذا
صار سرًا خفيًا لم يمنع البنت من الزواج اللاحق بحسن
شارها، فانك لا تلتزم بشي كما علم ليسوس وبونا جينا
ثانيًا من افسد بكرة برضاها خلوا من مكر وخذيعه
او قهره وفسدها وعده بالزواج، فانه لا يلتزم بالكفاة
لان لم يصير عدل لفرها كقول طر اللوس والسابق ذكرها
ثالثًا اذا اقتضها بحسن الخلق وملاطنة الفاظ
ومداومتها، فلا يلتزم بكفاتها لكونها امر ترضت
بذلك باختيارها، ماعدا اذا كانت مراوثة لها
بفتح ولجاجة تساوي القهر والجبر، مثلاً كالوعد

الرجل بنتًا لطافتها بوعده الزوجية صادقًا كالناب
كاذبًا فانه يلتزم بنجبتها لان كل واحد من المتعاهدين
اذا قبل العهد ووفاه فليلتزم الاخر بان يماه ولو عاهد
كنبًا لانه بمقتضى العدل يجب ان يعاهد حقيقيا، ولا
لما صح عهد في المعاملات اصلاً، وقد يلتزم بنجبتها
ولو فرضنا انه كان قد نذر الرهينة سابقاً، لان نذر
في هذه الحال لا يثبت، كما علم ليسوس وطر اللوس
ولكنه اذا عاهد كذباً فانه يعني من الالتزام بالزوجية
بهذه الاحوال الاية ذكرها اولها اذا كان الزاني
يرفع الشأن جداً من ذوي النباهة والشرف وكان
بينها فرق عظيم، او اذا استعمل الفاظاً يمكن ان
يهتدي سامعها بسهولة على المكس والخذيعه ثانياً
اذا كانت البنت عالة بانه نادر الرهينة، لانها
حينئذ تكون عاهدته باطلاً ثالثاً اذا ظن انها
بكر وفي مفضوض من راجعها اذا حصل من زيجتها
ضرر او شك عظيم خاصها اذا كان مبتدئاً في اقتبال

والقدير

بلغ

الدرجات الخايسيه المقدسه. او كان كثر منها فلا يكون
في هذه الحوادث انما يلتزم بالاهتمام في ان يزوجها
فقط حسب شانها. وذلك بالطريق المذكور انشاء اي
اما باعطاي مهرها او بطريقه اخري كما علم سائلنا وطريق
الفرع الخامس

س ما في الكفاة الواجبه علي من زنا بامرأه من وجه ج
اعلم انه من هذا الفسق يحصل ضرر عظيم للقرين الاخر
ولا ولاده الولودين بسبيل الحلال وذلك من حيث التزويج
والميراث. فمن ثم اذا اتلد ولد بطريق الفسق تلتزم م
الفاسق بكفاة الضرر بمقدار الاستطاعة خلوا من
خسارة. خير اعظم ملاء. وصدور ضرر اشد تأثيرا
كما اجمع العلماء فيستخلص من ذلك اولاً ان الامراة
الفاسقه لا تلتزم غالباً باظهار فعلها واثارها
بان تقول عن الولد انه ابن زنا. لكونها بهذا تسبب
لبعلها حزناً وقلقاً لها سبباً وانقلاباً. وتريح البغض
والعداوه وتفضح عرضها. ومن العلوم ان هذا الامر
اشد ضرراً واعظم واعلي شاناً من الرزق. ومع هذا
فلا يلتزم الولد ان يصدق والدته بقولها انه نفل كما

علم فليس يلزم ثانياً تلتزم الامراة بكفاة الضرر حسب
طاعتها بوجه اخر او لا تبشاطها وحرصها بتدبير المنزل
والشرف. بنقته ثانياً انها ترك ما يحق لها من اللباس
الفاخر وتلبس دونهم ثالثاً اذا كان لها مال خصوصي
سبيلها ان تعطي الاولاد الحقيقيين اكثر من ابن الزنا
رابعاً يجب عليها ان تلاحظ ابن الزنا التحجيد عن شركت
الميراث. اعني بان يترهب او يتخذ درجات الخايسيه
اذا كان كفلاً لذلك ثالثاً لا يلتزم الفاسق بالكفاة
كلياً او جزئياً اذا اتفقت هذه الشروط اي اذا كانت
الفاسقه عرضت الضرر او انها تقوضه فيما بعده او
كانت الكفاة غير مستطاعه. اعني يصدر منها خطر
جسيم كالقتل وتلاف العوض وقيام الفتن. ولم يعلم
حقاً بان الولد ابنه. كقول ليسوس وبناجينا وطريق
الفرع السادس

س ما في الكفاة الواجبه علي من ضرر غيره في عرضه
وخبراته الروحيه اعني ارباءه في الخطاء او منعه
عن الرهبنة وغيره. اعلم انه يجب عليه ان يكا في
تلك الخيرات بخيرات اخر توازيها قدراً وقيمة مناسبة

الدرجات الخايسية المقدسة . او كان متزوجا حلالا كان
في هذه الحوادث اغايلتزم بالاقتام في ان يزوجهما
فقط حسب شانها . وذلك بالطريق المذكورة انشاء اي
اما باعطايد مهرها او بطريقه اخرى كما علم سائلين وطريق
الفرع الخامس

س ما في الكفاة الواجبة علي من زنا بامراه من وجه ج
اعلم انه من هذا الفسق يحصل ضرر عظيم للقرين الاخر
ولاولاده المولودين بسبيل الحلال وذلك من حيث الترهية
والميراث . فمن ثم اذا اتلد ولد بطريق الفسق تلقى م
الفاسق بكفاة الضرر بمقدار الاستطاعة خلوا من
خسارة خير اعظم محلا . وصدور ضرر اشد تأثيرا
كما اجمع العلماء فيتخلص من ذلك اولاً ان الامرا
الفاسقه لا تلتمز غالباً باظهار فعلها واقسا سرها
بان تقول عن الولد انه ابن زنا . لكونها بهذا تسبب
لبعلها حزنا ولينزلها سحبا وانقلابا . وترجع البغض
والعداوه وتفضع عرضها . ومن العلوم ان هذا الامر
اشد ضررا واعظم واعلي شانا من الرزق . ومع هذا
فلا يلتمز الولد ان يصدق والدته بقولها انه نفل كما

علم فليس يبين ثانيا تلتمز الامراة بكفاة الضرر حسب
طاقاتها بوجه اخر او لا بنشاطها وحرصها بتدبير المنزل
والتصرف بنفقته ثانيا انها تترك ما يحق لها من اللباس
الفاخر وتلبس دونهم ثالثا اذا كان لها مال خفي
سبيلها ان تعطي الاولاد الحقيقيين اكثر من ابن الزنا
رابعا يجب عليها ان تلاطف ابن الزنا التحية عن شركة
الميراث . اعني بان يترهب او يتخذ درجات الخايسية
اذا كان كفوا لذلك ثالثا لا يلتمز الفاسق بالكفاة
كلياً او جزياً اذا التفتت هذه الشروط . اي اذا كانت
الفاسقه عوضت الضرر او انها تعوضه فيما بعد . او
كانت الكفاة غير مستطاعة . اعني يصدر منها خطر
جسيم كالقتل واتلاف العوض وقيام الفتن . او لم يعلم
حقا بان الولد ابنه . كقول ليسيوس وبناجينا وطريق
الفرع السادس

س ما في الكفاة الواجبة علي من ضرر غيره في عرضه
وخيراته الروحية اعني ارماءه في الخطاء او منعه
عن الرهبنة وغيرها . اعلم انه يجب عليه ان يكا في
تلك الخيرات بخيرات اخر توازيها قدراً وقيمة مناسبة

وان لم يستطع ذلك فانه لا يلتزم بكافة اخرى يمكن
اذني منها قدراً ومقاماً عليها تقدم القول بسلبها
فيتضح من ذلك ان الانسان اذا سلب عرض اخيه
فلا بد له ان يكافيه برد ما سلبه منه. وان لم يمكنه ذلك
فانه لا يلتزم ان يكافيه بشي من حطام الدنيا الخارجة
كالاموال وغيرها ان لم يلزمه الحاكم بذلك. لكن ان كان
سلب العرض علت للضرر في المال والرج. فيجب عليه
حينئذ ان يكافيه بما ضره ثانياً اذا طرأ الانسان اخاه
في الخطا بشيء او بفعله فهو ملزم بان ينصحه ويرده
الى الصواب بموجب المحبة. ولو لم يلتزم بذلك بمقتضى
العدل ثالثاً من طوع غيره في الخطا بكمز وغش او بتجديف
جابر فانه يلتزم بموجب العدل ان يكافيه لان كل انسان
له حق ان لا يضرب بخير الله الروحية. وان ضره احد بها
فيلتزم المضرب بالكافاه على حسب الامكان اربعاً من منع
قريبه من الدخول في الرهينة قبل دخوله في الدير او
بعد مباشرته في التجريب ولو لم يكن ذلك المنع بالقهر
او بالكر فان يخطي ان يفعل ذلك جوراً وعتاً ويجب
عليه بموجب المحبة ان ينصحه لكي يعود الى الدين لكنه

غير

على ملزم من ذلك بموجب العدل. لان المرتد لم يصبر بعد
من اهل الرهينة كما علم لايمان خامساً من اخراج غير من
الرهبنة بشيء فيجب عليه مكافاة تلك الرهينة. ولا
تكون مكافاة للرهبنة بدخوله اليها عوض عنه كما
زعم بعض العلماء بل سبيله ان يجد له اليها بنصفه
وشوره. ويكافى الدير بمهما كان من المنفعة عوضاً عما
خسر باخراجه الا ان منه سادساً من اعدم قريبه عقله
ودهنه بسم او بسحر او بدوا اخر فانه يلتزم ان يكافيه
عن ذلك حسب مكافاة القاتل وقاطع الاعضاء كما تقدم

الشرع بـ انفاً

الجز السابع

في احوال المكافاة. ويقسم الى ثلاثة فروع

الفرع الاول

س باي زمان ومكان وطريق يجب المكافاة. اعلم
ان المكافاة يجب ان تكون عاجلاً. وفي الطريقه
والمكان الذين يقضيهما حق المضرورة. اذا امكن
ذلك خلوا من حصول ضرر للمكافى اشد واوفر
من المضرورة كما علم لايمان وفيلوسوفس. فيتلخص

وان لم يستطيع ذلك فانه لا يلزم بكافة اخرى
اذ في منها قدراً ومقاماً سلباً تقدم القول به سلباً
فيتضح من ذلك ان الانسان اذا سلب عرض ائمه
فلا بد له ان يكافيه برد ما سلبه منه وان لم يمكنه ذلك
فانه لا يلزم ان يكافيه بشي من عظام الدنيا الخارجة
كالاموال وغيرها ان لم يلزمه الحاكم بذلك لكن ان كان
سلب العرض علت للضرر في المال والرج فوجب عليه
حينئذ ان يكافيه بما ضره تايباً اذا طرح الانسان اخاه
في الخطا بشور او بفعله فهو ملزم بان ينصحه ويرده
الي الصواب بموجب المحبة ولو لم يلزم بذلك بمقتضى
العدل ثالثاً من طوع غيره في الخطا بمكر وغش او تخويف
جابر فانه يلزم بموجب العدل ان يكافيه لان كل انسان
له حق ان لا يضرب بخير لقله الروحانية وان ضره احد بها
فيلزم المضرب بالكافاه على حسب الامكان رابعاً من منع
قريبه من الدخول في الرهبة قبل دخوله في الدير او
بعد مباشرته في التجرب ولو لم يكن ذلك المنع بالتمس
او بالمكر فانه يخطي ان فعل ذلك جوراً وعتاً ويجب
عليه بموجب المحبة ان ينصحه لكي يعود الي الدين لكنه

غير

غير ملزم من ذلك بموجب العدل ولان المرتد لم يصبر بعد
من اهل الرهبة كما علم الايمان خامساً من اخراج غير من
الرهبنة بشور فوجب عليه مكافاة تلك الرهبة ولا
تكون مكافاة للرهبنة بدخوله اليها عوض عنه كما
زعم بعض العلماء بل سبيله ان يجد به اليها بنصحه
وشوره ويكافيه الدير بمهما كان من المنفعة عوضاً عما
خسر باخراجه الا ان سادساً من اعدم قريبه عقله
ودهنه بسم او يسحر او بدوا اخر فانه يلزم ان يكافيه
عن ذلك حسب مكافاة القاتل وقاطع الاعضاء كما تقدم

• الشرح ب انفا •

الجز السابع

• في احوال المكافاه • ويقسم الي ثلثة فروع •

الفرع الاول

س باي زمان ومكان وطريقه تجب المكافاه اعلم
ان المكافاه تجب ان تكون عاجلاً وفي الطريقه
والمكان الذين يقضيهما حق المضرورة اذا امكن
ذلك خلوا من حصول ضرر للمكافيه اشد ولو من
من المضرورة كما علم الايمان وفيلوسوفين فبذلك

من ذلك اولاً ان من تصدع كمال الكفاية ظاهراً فلهذا
وان لم يكن ذلك بذاته فليكن بواسطة غيره كمال الاعراف
وما يماثله ثانياً من ضبط مال غيره ظاهراً كالصفيح عليه
ان يردده الى الكان الذي كان صاحبه يضبط فيه مع
نفقة الطريق وباقي اللوازم لكن اذا كان صاحب الرزق
ملتزماً ان يصرف عليه بعض اشياء لاجل صيانتة او نقله
فيصح للمكافاة ان يأخذ هذه الكاليفه واذا اراد السارق
انه اذا اوفى الرزق يحتاج الى مصرف اكثر من ثمن الرزق
فانه لا يلتزم بنقله بل يجب عليه ان يصرفه في افعال
اخر حميده كالصدق وما ضاهاها كما علم بونا جينا ثالثاً
من ملك رزق الغير بسلامة الضمير وفيما بعد عرف ان
ذلك الرزق ليس له فيجب عليه رده حيث هو مقيم فقط
ابداً من تدبير مال الغير بعهد ظاهر او خفي واشترط علي
ذاته انه يفي به اياه في زمان او مكان معين فسيبيله ان
يرده حسبما اتفقوا وتواعدوا كقول ليسيوس وبونا جينا
خامساً من تدبير مال الغير وامكنه ان يفي بجميعه سريعاً
فانه يلتزم بذلك لكن اذا عرف ان الغريم لا يحصل له
خبر من تعويته او ان الضرر يكون قليلاً فليس لي ان

الحكم

الحكم بغير تعيين علي من يملك الرزق الغريم عليه وان
فيه شيئاً لا يميز كماله بونا جينا سادساً من تحقق التزام
برو للشيء الذي عنده وكان قادراً عليه وفاهيم وهو في
قيد الحياة ولم يثا وفاه الا وقت الموت او بعد علي يد
الورثة فلا يجوز حله من خطايا لانه مصر علي شرم وغير
نايب عنه كقول صالينوس وسيلوس وبونا جينا وطرا لوك
الفرع الثاني

س باي نظام يجب ان تصير المكافاة ج اعلم ان الديون
اذا كان قادراً علي وفادتها جميعه فانه لا يلتزم بحفظ
النظام لكن اذا عجز عن وفا الكل فيجب عليه حينئذ
اتباع هذه القوانين اولها من ضبط رزق غيره باي
سبيل كان اعني بسرقة او برباعه وما شاكلها فيجب
عليه المكافاة لصاحب الرزق وان فقد صاحب
الرزق فتكون المكافاة لورثته وان فقدوا فيعطى الفقراء
وان الرزق المأخوذ شيئاً مبتاعاً بالدين وكان موجوداً
بعد فليرد ايضاً لصاحبه وكما علم ناورا ولفسرو
وبونا جينا لكن بشرط الا يكون البائع اخذ من
البتاع رهناً ولا كفيلاً هكذا قال ليسيوس خلافاً

من ذلك أولاً أن من تصد عليه الكافاه ظاهر فلهما خيراً
وإن لم يمكنه ذلك بذاته فليكن بواسطة غيره كعلم الأخراف
وما يماثله ثانياً من ضبط مال غيره ظلاً كالص فيجب عليه
أن يرده إلى الكان الذي كان صاحبه يضبط فيه مع
نفقة الطريق وباقي اللوازم لكن إذا كان صاحب الرزق
ملتزماً أن يصرف عليه بعض الأشياء لأجل صيانتها أو نقله
فيصح للمكافئ أن يأخذ هذه التكاليف وإذا أراى الصارق
أنه إذا أوفى الرزق يحتاج إلى مصرف أكثر من ثمن الرزق
فانه لا يلتزم بنقله بل يجب عليه أن يصرفه في أفعال
أخر حميدة كالصدقة وما ضاهاها كما علم بونا جينا ثالثاً
من ملك رزق الغير بسلامة الضمير وفيما بعد عرف أن
ذلك الرزق ليس له فيجب عليه رده حيث هو مقيم فقط
إلحاحاً من تدين مال الغير بعهد ظاهر أو خفي واشترط علي
ذاته أنه يفيه أياه في زمان أو مكان معين فسيبيله أن
يرده حسبما اتفقا وتواعدا كقول ليسيوس وبونا جينا
خامساً من تدين مال الغير وأمكنه أن يفي جميعه سريعاً
فانه يلتزم بذلك لكن إذا عرف أن الغريم لا يحصل له
ضرر من تعويله أو أن الضرر يكون قليلاً فليس لي أن

أحكم

أحكم بغير تيسير علي من يقر الرقاص عن ماله عليه وإنه
ينبغي ليسيوس أن يعلم بونا جينا ما دام من تحقق التزاه
برد الشيء الذي عنده وكان قادراً عليه وفاء وهو في
قيد الحياة ولم يشأ وفاءه إلا وقت الموت أو بعد علمه
بالموت فلا يجوز حله من خطايا لانه مصر على شرم وغير
تأيب عنه كقول صالينوس ويسيوس وبونا جينا وطركوك
الفرع الثاني

من باي نظام يجب أن تصير الكافاه ج اعلم أن المدين
إذا كان قادراً على وفاد دينه جميعه فانه لا يلتزم بحفظ
النظام لكن إذا عجز عن وفا الكل فيجب عليه حينئذ
اتباع هذه القوانين أولها من ضبط رزق غيره باي
سبيل كان أعني بسرقة أو بدراعه وما شاكلهما فيجب
عليه المكافاه لصاحب الرزق وإن فقد صاحب
الرزق فتكون الكافاه لورثته وإن فقدوا فيعطى للفقراء
وإن الرزق المأخوذ شيئاً مبتاعاً بالدين وكان موجوداً
بعد فليرد أيضاً لصاحبه كما علم ناورا ولفسرو
وبونا جينا لكن بشرط ألا يكون البائع أخذ من
البتاع رهناً ولا كفيلاً هكذا قال ليسيوس خلافاً

لبننا جينا فليتها الملائكة المنيون طلالا الواجب من هذا
 كان بعضه محققا وبعضه مجهولا، فيجب رد المال المست
 لصاحبه بموجب الناموس الطبيعي، والمجهول المشترا
 بموجب الناموس الشرعي، هكذا علم بونا جينا وليسيس
 ثالثها اذا كان الدين بعضه قرضه وبعضه ربا، فيلزم
 الاول قبل الثاني رابعها الدين الذي قد التزمت به بامر
 كلي فانك تلزم بوفايه قبل وفا الدين الاختياري اعني
 الذي وعدت به، لكون دين الوعد يتضمن هذا الشرط
 اعني ان لم يكن ثم مانع فمن ثم يجب فدين المايت قبل الذي
 في كتاب الوصيه دينيا كان او دينويا، كقولنا ورث
 وسلفستروس وبونا جينا خامسها واما في بقية انواع
 الذين يجب اتباع عادة المكان اذا لم يكن مناقضه للناموس
 الطبيعي، وان لم يكن ثم عادة مستمر، فنلنظر الى الحق
 المشاع، ويمتدي به اعني انه يوفي او لا عن الميت الدين
 والجناز واجرة الاطبا ثانيا صداق الزوجه ثالثا
 الدين الذي ارثتهن لاجله رزق المديون علاينه رابعا
 الدين الذي ارثتهن لاجله رزق المديون سراسفوما
 خامسا الوداعه المقصوده ثم بقية الدين، وبعد هذا

جميعه

جميعه سبيلك ان ترد ما اخذته بوجه الربا، ثم اعطي
 النقر الرزق الذي لم يظهر صاحبه، واذا كان عليك دين
 لانا من قدينا ووا بالحق، فينبغي ان تف القديم قبل الحديث
 كما علم لايمان سوال اذا تقدم احدا اصحاب الدين وطلب
 ماله قبل الاخرين هل يجوز دفعه الجواب لعلم اولان من
 او في صاحب الدين الحديث وترك القديم مع علمه بذلك
 فيجب عليه مكافاته، ويجوز للقديم ان يستخلص ما
 اوفاه لغيره كما علم ليسيس ثانيا اذا كانوا اصحاب الدين
 متساوين في الحق وسبق احدهما الاخر بطلب حقه
 سواء كان ذلك بواسطة الشرع او بغيره، فيجب ان يعطى
 لاند بنشاط افضل على اقرانه ثالثا اذا لم يكن الحديث
 مايف ساين غراماه، فلا يجوز له وفامن يطالب فقط
 بل يجب عليه ان يوزع ما بيده على ساين غراماه، واذا
 اتفق ان واحدا من الغرما استوفى ماله بالتقام، ايلتزم
 ان يوزعه على بقية الغرما، فنقول ان العلمين لم يتفقوا
 على هذا، لكون البعض اثبت

ذلك والبعض ابلر ولم

يقبله ثم

لبونا جينا عليهما المالا المنيطاً ظلاً للراحمين
 كان بعضه محققاً وبعضه مجهولاً. فيجب رد المال للمست
 لصاحبه بموجب الناموس الطبيعى والمجهول للشرار
 بموجب الناموس الشرعى. هكذا علم بونا جينا وليسوس
 ثالثها اذا كان الدين بعضه قرضه وبعضه ربا، فيلزم
 الاول قبل الثاني رابعها الدين الذي قد التزمت به بامر
 كلي فانك تلتزم بوفاءه قبل وفا الدين الاختياري اعني
 الذي وعدت به، لكون دين الوعد يتضمن هذا الشرط
 اعني ان لم يكن ثم مانع فمن ثم يجب فدين المايت قبل الذي
 في كتاب الوصيه دينيا كان او دينويا، كقولنا اول
 وسلفستروس وبونا جينا خاسها واما في بقية انواع
 الدين يجب اتباع عادة المكان اذا لم يكن مناقضه للناموس
 الطبيعى، وان لم يكن ثم عادة مستمرة، فيلنظر الى الحق
 المتعارف فيقتدي به اعني انه يوفى في اول ما غلبت الدين
 والجناز واجرة الاطباء ثانياً صداق الزوج ثانياً
 الدين الذي ارتبتهن لاجله رزق المديون علائنه رابعاً
 الدين الذي ارتبتهن لاجله رزق المديون سراً سهرماً
 خامساً الوداعه المقصوده ثم بقية الدين وبغير هذا

جميعه

جميعه سبيلك ان ترض ما الخدته بوجه الربا، ثم اعطي
 القرض الرزق الذي لم يظهر صاحبه، واذا كان عليك دين
 لانا من قرضنا او بالحق، فينبغي ان تفر القديم قبل الحديث
 كما علم لايمان سوال اذا تقدم احد اصحاب الدين وطلب
 ماله قبل الاخرين هل يجوز وفاه الجواب لعلم اولاً ان من
 او في صاحب الدين الحديث وترك القديم مع علمه بذلك
 فيجب عليه مكافاته، ويجوز للقديم ان يستخلص ما
 اوفاه لغيره كما علم ليسوس ثانياً اذا كانوا اصحاب الدين
 متساوين في الحق وسبق احدهما الاخر بطلب حقه
 سواء كان ذلك بواسطة الشرع او بغيره، فيجب ان يعطى
 لانه ينشأ طلب افضل عليه اقرانه ثالثاً اذا لم يكن الحديث
 ما يف ساير غراماه، فلا يجوز له وفاء من يطالبه فقط
 بل يجب عليه ان يوزع ما بيده على ساير غراماه، واذا
 اتفق ان واحد من الغراما استوفى ماله بالقام، ايلتزم
 ان يوزعه على بقية الغراما، فنقول ان العدين لم يتفقوا
 على هذا، لكون البعض اثبت
 ذلك والبعض انكره ولم
 يقبله

من ما في الامور التي تعجز الانسان عن الكفاة ويقتسمها
الى جوارين الاول يخص المديون والثاني صاحب الدين
فمن جهة المديون يجب أولاً اعلم ان المديون يتبري من
التزام الكفاة اذا فعل شيئاً يستوجب رضا صاحب الدين
او لم يرض هو لعدم معقوله كما اجمع العلماء فيتضح من
ذلك اولاً ان الانسان اذا صدر منه ضرر خلوا من ذنب
عميت وخطاء ثقيل فانه لا يلتزم بالكفاة امام الله تعالى
اذا لم يصري بينه وبين المضرور عهداً اخر او يكون قد انتفع
بذلك وكثر ماله مثلاً اذا قتلت احداً في الحدة وسرعت
الغضب ولم تنف على الشر من شدة عما القلب او لم تظن
المصباح نسياناً ولذلك احترق المنزل ولكن اذا تكاسلت
عن منع الشر وتركيت الخطر ولم تصنع صنيع ذوي الراي
السديد علي حسب الطريقة الاعتيادية فانك تخطي جهنماً
وتلتزم بالكفاة مقولي امام الله لانه حسب احكام البشر
يران من فعل كذا علي حسب العمل الظاهر ويجب عفوياً
ولو لم يحسب هكذا امام الله تعالى تانياً اذا التزمت
بالكفاة للفقراء وكنت من جملة من جعلتهم من جهة ضيق الحال

يخوذ

فما وجدته انك لا تلتزم به وان استقام حالك
فيما بعد فانك لا تلتزم به وما اخذت كقول لايمان ثالثاً
اذا لم تستطع الكفاة الا بحصول ضرر عظيم لك ولاهلك
او للعامة ويسمى ذلك الضرر علي النفع الصادر من
الكفاة فسيملك ان تؤخر الوفا الي حين ارتفاع الضرر
وذلك ثابت صحيح ولو كان الشيء ما خوذاً بسبيل الذنب
كما علم لايمان فتلان سلفستروس وناوراء ويتبر ايضا
المديون من مكافاة الديون الغير المحققة اذا سمح له ذلك
الاستغف او الجبر الاعظم رابعاً ان لم يستطع الوفا اعني
لم يوجد عندك الا ما تحتاج اليه لصيانة شانك وشرف
مقامك فانك لا تلتزم بسرعة الكفاة هكذا اذا كنت
صانعاً ولاستطيع الوفا ان لم تبع الات صناعتك
التي تزرع منها معاشك او كنت ذا مرتبة عالية من
حيث اصلك وما امكنك الوفا الا باخطا ط حالك
عما انت فيه فذلك حينئذ تاخير الوفا وايصاله رويداً
رويداً ولكن اذا كان دينك علت اخطا طك من حيث
بدخلك واسرافك وتبذرك فانك تلتزم بالوفا مطلقاً
ولو سقطت عن درجتك كما علم لايمان وبونا جينا

من ما في الامر التي تعجز الانسان عن الكفاية
 الى جهتين الاول يخص المدينون والثاني صاحب الدين
 فمن جهة المدينين يجب أولاً اعلم ان المدين يتبري من
 التزام الكفاية اذا فعل شيئاً يستوجب رضا صاحب الدين
 ان لم يرض هو لعدم معقوله كما اجمع العلماء فيتفصح عن
 ذلك أولاً ان الانسان اذا صدر منه ضرر خلوا من ذنب
 عمت وخطا ثقيل فانه لا يلتزم بالكفاية امام الله تعالى
 اذا لم يصير بينه وبين المصروف عهد اخر او يكون قد انتفع
 بذلك وكثر ماله مثلاً اذا قتلت احداً في الحدة وسرعت
 الغضب ولم تنف على الشر من شدة عا القلب او لم تظن
 المصباح نسياناً ولذلك احترق النزل ولكن اذا تكاسلت
 عن منع الشر وتركت الخطر ولم تصنع صنيع ذوي الرأي
 السديد علي حسب الطريقة الاعتقادية فانك تخطي جهتي
 وتلتزم بالكفاية مقولي امام الله لانه حسب احكام البشر
 يراى من فعل كذا علي حسب الفعل الظاهر ويجب عطفاً
 ولو لم يحسب هكذا امام الله تعالى تانياً اذا التزمت
 بالكفاية للفقراء وكنت من جملة من جهة ضيق الحال

فيخرج

المقالة ٣ الباب ٥ المقدم ١٧٢
 فانه لا يمكن ان يلتزم ما اعطيه وان استقام حاله
 فانه لا يمكن ان يلتزم به ما اخذت كقول لايمان ثالثاً
 اذا لم تستطع الكفاية الا بحصول ضرر عظيم لك ولاهلك
 او للعامة ويسمى ذلك الضرر علي النفع الصادر من
 الكفاية فسيبك ان توخر الوفا الي حين ارتفاع الضرر
 وذلك ثابت صحيح ولو كان الشيء ما خوذاً بسبيل الذنب
 كما علم لايمان نقلاً عن سلفستروس وناويرا ويتبري ايضا
 المدينون من مكافاة الديون الغير المحققة اذا سمح له ذلك
 الاستغنى او الجبر الاعظم رابعاً ان لم يستطع الوفا اعني
 لم يوجد عندك الا ما تحتاج اليه لصيانة شأنك وشرف
 مقامك فانك لا تلتزم بسرعة الكفاية هكذا اذا كنت
 صانعاً ولا تستطع الوفا ان لم تبع الات صناعتك
 التي تزرع منها معاشك او كنت ذاعرتبه عاليه من
 حيث اصلك وما امكنك الوفا الا باعطاء ط حاله
 عا امت فيه فلك حينئذ تأخير الوفا وايصاله رويداً
 رويداً لكن اذا كان دينك علة اخطائك من حيث
 بدخك واسرافك وتبرقك فانك تلتزم بالوفاء مطلقاً
 ولو سقطت عن درجتك كما علم لايمان وبونا جينا

خامساً أفعلت ان صاحب الدين يحصل له الضرر
ضرر مساو لضررك فيجب عليك حينئذ احتساب الضرر
لان حقه اثبت من حقتك وقولنا هذا ليس هو عليا
من هو في احتياج كلي. لانه في هذه الحال كل شي عام
لحفظ الحياة كقول لايمان وبونا جينا سادساً ان كان
الضرر الذي يخافه المديون من سرعة الوفا لا يحدث من
اعطاماله بل من اعطاماعنده من اموال الغير فحينئذ
لايجل له تاخير الوفاء لكون ضرره لا يحصل عما هو خاص
به ولا ينحط من شأنه ولكنه يدع مال الغير للغير ويعود
الي حاله الاول كقول سيروس وبونا جينا سابغاً لا
يلتزم بالكافاه من لا يستطيع ذلك الا بسقوطه في خطر
خلاص نفسه او نفس اهله كقولك انت يا اي من
حياته ويقتل نفسه من الضيق والاحتياج او ان
زوجته وبناته يفقرن او بنيه يصيرون لصوماً
ومثال ذلك حيث يكون خطر الموت او فساد العرض
اعني انه يحصل ضرر للمكاي اكثر مما ضرر غيره كما علم
بونا جينا وليسوس ومولينا وفيلوسوس قائماً
اذا ترك المديون لاصحاب الدين كل ما يملكه فانه لا

يخورد

يخورد في باب الكافاه لانه هكذا امرت الشريعة
فيمن كان له دين عليه فليؤد ذلك كغيره ولم يبق عنده مالا في
قائه علي هذا الضم لا يبرأ ولا يبرأ وما بشي ويصير برياً
اعام الله ما بيننا ويجوز له ان يستبق اليه صناعته
وما يحتاج اليه لقيام حياته ولكن اذا استغني فيما
بعد وصار ذامال فانه يلتزم بالكافاه كلياً كما
علم فاوريا وبونا جينا وليسوس واما طرلوس
فذهب الي انه لا يلتزم بالكافاه الا اذا استغني بما
يفوق علي قيام حاله واما ان كان المال الذي عنده
قد اختلسه بطريق الحرام كالسرقة فلايجل له ان
يستبق لذاته شيئاً ما عدا ضروريات العاش كما
علم فاوريا وصالونيوس وليسوس وهذا من جهة
المديون اما من جهة صاحب الدين فيجب ثانياً
اعلم انك لا تلتزم بكافاتك اذا حصل احد هذه الشرط
اولاً اذا ترك ماله عندك ظاهراً علانته او سراً بينهم
منه ذلك اعني اذا خرق الوثيقه او اعطاهما
لكن بشرط ان يكون ذلك باختياره ورضاه ولا
قسراً وجبراً او خوفاً ورعباً او مكرراً وخديعة كقول

خامساً اذا عرفت ان صاحب الدين يحصل له من التأخير
ضرر مساو لضررك . فيجب عليك حينئذ احتمال الضرر
لان حقه اثبت من حقك . وقولنا هذا ليس هو عليا
من هو في احتياج كلي . لانه في هذه الحال كل شي عام
لحفظ الحياة كقول لايمان وبونا جينا سادساً ان كان
الضرر الذي يخافه المدين من سرعة الوفا لا يحدث من
اعطائه ماله . بل من اعطائه ماله من اموال الغير حينئذ
لا يحل له تاخير الوفاء لكون ضرره لا يحصل مما هو خاص
به . ولا ينط من شأنه . لكنه يدع مال الغير للغير ويعود
الي حاله الاول . كقول سيروس وبونا جينا سابغاً لا
يلتزم بالكافاه من لا يستطيع ذلك الا بسقوطه في خطر
خلاص نفسه . او نسي اهلده . كقولك اني يا ابي من
حياته ويقتل نفسه من الفاقة والاحتياج . او ان
زوجه وبناته يفقرن . او بنه يصيرون لصوفاً
ومثال ذلك . حيث يكون خطر الموت او فساد العرض
اعني انه يحصل ضرر للمكاي اكثر مما ضرر غيره كما علم
بونا جينا وليسوس ومولينا وفيلوسين قائماً
اذا ترك المدين لاصحاب الدين كلما يملكه فانه لا

يعود

ليس ملزم بالالكافاه . لانه هكذا امرت الشريعة
فمن كان عليه دين كثير . ولم يقم عنده ما يوفي
فانه علي هذا النوع لا يعوز ملزم وما بشي . ويصير برأياً
امام الله ايضاً . ويجوز له ان يستبق اليه صناعته
وما يحتاج اليه لقيام حياته . ولكن اذا استغني فيما
بعد وصار ذامال فانه يلتزم بالكافاه كلياً . كما
علم فاوريا وبونا جينا وليسوس . واما طرلوس
فذهب الي انه لا يلتزم بالكافاه الا اذا استغني بما
يفوق علي قيام حاله . واما ان كان المال الذي عنده
قد اختلسه بطريق الحرام كالسرقة . فلا يحل له ان
يستبق لذاته شيئاً ما عدا ضروريات العاش . كما
علم فاوريا وصالوينوس وليسوس . هذا من جهة
المدين . اما من جهة صاحب الدين فيجب قائماً
اعلم انك لا تلزم بكافاته اذا حصل احد هذه الشرط
اولاً اذا ترك ماله عندك ظاهراً علانية . او سرّاً بينهم
منه ذلك . اعني اذا اخرب الوثيقة او اعطاكها .
لكن بشرط ان يكون ذلك باختياره ورضاه . لا
قسراً وجبراً او خوفاً ورعباً او مكرراً وخديعة كقول

فيكون من واجب النسيان ان لا يظن انك اذا اذنت احد بشي
 الدمه اذا اذنت للنسيان اخر كان له عندك من او
 كافيت بخدمته او اذنته فابعدت ما دل عليه ذلك اذ
 عرفت ان صاحب الدين عتيد ان يستعمل ما تعطيه اياه
 استوالاً له يا كالزنا والقتل فيجب عليك تاخير الوفاء ان
 لم يصدر من التاخير شر عظيم

الفصل الثالث

في العاهد والوعد

ويقسم الى ستة عشر جنساً
 الجزء الاول

ما هو العهد على الاطلاق اعلم ان العهد هو اتفاق
 شخصين الذي كلاهما او احدهما يلزم ذاته للاخر بشي
 ما مقترن بموجب الناموس ويكون بمعرفة واختيار
 باشارع خارجة مما كانت وفي عهد الاعارة لا ينبغي
 للمعير ان يطلب ما اعطاه قبل الزمان الذي وقع عليه
 الرضي ولا للمستعير ان يوجز عن ذلك واما في وعد
 الاعطاء مطلقاً فان الواعد يلزم بالاعطاء بعد قبول

الاخذ

الاخذ فنتج من ذلك انك اذا اذنت احد بشي
 او اعطيت له اياه خنياً بينك فقط او بعلامه ظاهر وهو
 لم يقبل منك فلا يعيد ذلك عهداً ولا تلزم بالعطاء ثانياً
 يبطل العهد اذا جري علي شي يضاد الشريعة او بين
 اشخاص لم يبح لهم التعاقد بعد ثالثاً يبطل العهد اذا
 كان موضوعه محرماً كال تعاقد علي الاثم او بيع اللص
 الاشياء المروقة رابعاً يبطل العهد اذا صار جبراً او
 مكرراً او غلطاً في ذات الامر الجوهري اعني اذا بيعت
 خلا عوضاً للحر او زجراً جابلاً الالماس وما ضاهها
 ذلك خامساً يثبت العهد اذا صار بالغلط والكره لا
 في الذاتيات بل في اللواحق العرضية مثلاً اذا ابتعت
 غنماً كروانياً بظنك انه لبناني ان لم يكن قصدك وضع
 العهد شرطاً اعني انك لا تريد ان لم تكن فيه هذه
 الكيفيات او هذه الاعراض ولك ان تظن بوجود
 هذا القصد اذا كان الغلط باشيئاً ثقيله يتغاير بها
 الموضوع ويختلف ثمنه كثيراً كما انه لايمان سادساً
 لا يبطل العهد سواء الزم بشي ثقيل او غير ثقيل وسواء
 صدر من خوف ثقيل متسبب ظمماً او بالرضي والقبول

فيلزم من ذلك ان لا يلزم كمال التمسك
 الزم له اذا التزم على ان كان له من غير ان
 كافيته بخدمة او اذ قد فايده تماثل ذلك في ذلك
 عرفت ان صاحب الدين عتيد ان يستعمل ما تعطيه اياه
 استعمالاً مريباً كالزنا والقتل فيجب عليك تأخير الوفاء
 ان لم يصدر من التأخير شر عظيم

الفصل الثالث

في العاهدة والوعد
 ويقسم الى ستة عشر جزءاً

من ما هو العهد على الاطلاق اعلم ان العهد هو اتفاق
 شخصين الذي كلاهما او احدهما يلزم ذاته للاخر بشي
 ما مقترن بحجب الناس من ويكون بمعرفة واختيار
 باشاره خارجة مما كانت وفي عهد الاعارة لا ينبغي
 للمعير ان يطلب ما اعطاه قبل الزمان الذي وقع عليه
 الرضي ولا للمستعير ان يوزع عن ذلك واما في وعد
 الاعطاء مطلقاً فان الواعد يلزم بالاعطاء بعد قبول

الاخذ

الاخذ فنتج من ذلك ان لا يلزم كمال التمسك
 او اقلية اياه شيئاً بينكما فقط او بعلامه ظاهر وهو
 لم يقبل منك فلا يبعد ذلك عهداً ولا تلزم بالعطاء ثانياً
 يبطل العهد اذا جري عليه شيء يضاد الشريعة او بين
 اشخاص لم ييج لهم التعاقد بعد ثالثاً يبطل العهد اذا
 كان موضوعه محرماً كال تعاقد علي الاثم او بيع اللص
 الاشياء السرقة رابعاً يبطل العهد اذا صار جبراً او
 مكرراً او غلطاً في ذات الامر الجوهري اعني اذا بيعت
 خلا عوض الخمر او زجراً جابلاً الالماس وما ضاها
 ذلك خامساً يثبت العهد اذا صار بالغلط والكره لا
 في الذاتيات بل في الواجب العرضيه مثلاً اذا ابتعت
 خيراً كسروانياً بظنك انه لبناء في ان لم يكن قصودك وضع
 العهد شرطاً اعني انك لا تريد ان لم تكن فيه هذه
 الكيفيات او هذه الاعراض وذلك ان تظن بوجود
 هذا القصد اذا كان الغلط باشيئاً ثقيله يتغاير بها
 الموضوع ويختلف منه كثيراً كما به لايمان سادساً
 لا يبطل العهد سوء الزم بشي ثقيل او غير ثقيل وسوء
 صدر من خوف ثقيل متسبب ظمأ او بالرضي والقبول

لانه بعد ان قيل ان هذا الفصل
 بقضا الحاكم على مقدار امر الظلم الذي يقتضيه العقل
 لكن يستثنى من ذلك بعض عهود ليست على هذا النمط
 بل تبطل بحال الفعل عينه على ما اتي بالناموس المكتتب
 وذلك اذا عقدت بخوف شديد و هو اول عهد الزيجه
 ولان ثبت ما قدام ثانيا الدخول في الرهنه ثالثا اي
 نذر كان من النذور رابعا صداق الزيجه مقدما كانت
 او ما خرا لكونه تبعاً لعهد الزيجه اذا التفت به
 خامسا الوعد والايهاب في الامور الكناسيه سادسا
 مرضي الوكلا الماخوذ خوفاً وامور غير هذه كثيره التي لم
 يتفق العلماء عليها برأي واحد سابعاً لا يصح العهد
 اذا عقد مع من لا تعرف له بما هو لهم كالمجانين ومبذرين
 الاموال والاولاد القصر والنسوة الزوجات والرهبان
 والاقسام الا في بعض الاحيان سيأتي ذكرها كقول ليسيوس
 الجز الثاني في الوعد والهبة
 اعلم ان ما يخص هذا المقام يستنتج بسهولة مما قلناه
 في الفصل الثالث من الباب الثاني من المثالثه الثالثه
 في النذور وما قلناه اثنا في الفصل السابق هذا الفصل

فينتهي

فيقولون ان الايمان اذا وعد غير بائع قبل وذاك
 قبله فلم يتفق العلماء على من له ان يبرأه يسقط
 في خطا عمت من ذاته الامر فانك ذلك القبطاني
 وتبعه ميراطوس وقد اوجب ذلك اخرون كالوايكي
 وفيلوسينيوس وملكو ناطوس وريعا هو الاصول
 وقلت من ذات الامر لانه قد يمكن حدوثه عليه تلزم
 الواعد تحت الخطا الميت وذلك اذا كان ثم ضرر
 عظيم للموعد مثلاً اذا اوعدت انساناً بقرضه جملة
 من المال وذلك لرجاء بك لم يقترض من غيرك
 ثانياً جميع هذا الالتزام هو مرتبط غالباً بعينه الواعد
 كما بيند صاه لانه في اكثر الاوقات لا يقصد الزام ذاته
 بوفاء ما وعد غير بد ولا يملك لغرض حقاً ليطالبه به
 ان لم يثبت وعده بقسم او بكتابة بطاقه بل انما يقصد
 بوفاء اظهار عزيمه ونيت كما علم اسكوبيوس ومولينا
 ولذا لم السبب لا يقبل الوعد في ابواب الحكام ان لم
 يحضر السبب المرجح له بعد مرضي الغولقيين ولانه
 ان لم يكن كذلك يبطل ويعد غلطاً او مزحاً كقول
 طرلوس وكوفرو وفياس ثالثاً لا يصح الاعطاء اذا جرى

لانه بعد اختيارنا على هذا اللفظ لكن يجب ان لا يتحقق
بقضا الحاكم على مقدار من الظواهر الذي يقتضيه المصنف
لكن يستثنى من ذلك بعض عهود ليست على هذا اللفظ
بل تبطل بحال الفعل عينه على ما اتى بالناوس المكتتب
وذلك اذا عقدت بخوف شديد وفي اول العهد الزجه
ولو ثبت باقسام ثانيا الدخول في الرهنه ثالثا اي
نذكر كان من الدور ربعا صدق الزجه مقدما كان
او ما خرا. لكونه تبعاً لعهد الزجه اذا التحق به
خامساً الوعد والايهاب في الامور الكناسيه سادساً
رضي الوكلا الماخوذ خوفاً وامور غير هذه كثيره التي لم
يتفق العلماء عليها برأي واحد سابعاً لا يصح العهد
اذا عقد مع من لا تصرف لهم باموالهم كالمجانين ومبدر في
الاموال والاولاد القصر والنسوة الزوجات والرهبان
والايتام الا في بعض الاحيان سيأتي ذكرها كقول ليسوس
الجز الثاني في العهد والعهده

اعلم ان ما يخص هذا المقام يستنتج بسهولة مما قلناه
في الفصل الثالث من الباب الثاني من المقالة الثالثة
في الدور وما قلناه انما في الفصل السابق هذا الفصل

منه

فيقول لولا ان الايمان اذا وعد غير بامر قبيل وذلك
قبله فلم تقتض العدا على من لم ينف بانه يسقط
في خطا ميث من ذات الامر فانكر ذلك القبطا في
وتبعه ميراطوس. وقد اوجب ذلك اخرون كالوايلي
وفيلوسيوس وملدوناطوس ورماعا هو الاصول
وقلت من ذات الامر لانه قد يمكن حدوث علة تلزم
الوعد تحت الخطا الميث وذلك اذا كان ثم ضرر
عظيم للموعد مثلاً اذا اوعدت انساناً بقرضه جملة
من المال وذلك لرجاء بك لم يقتض من غيرك
ثانياً جميع هذا الالتزام هو مرتبط غالباً بعلة الوعد
كما نبه صاه لانه في اكثر الاوقات لا يقصد الزام ذاته
بوفاء وعد غير بد ولا يملك لعزم حقاً ليطالبه به
ان لم يثبت وعد بقسم او بكتابة بواقته بل انما يقصد
بوعده اظهار عزمه ونيت. كما علم اسكوبيوس ومولينا
ولذا كم السبب لا يقبل الوعد في ابواب الحكام ان لم
يجر السبب الموجب له بعد رضي الغريقين لانه
ان لم يكن كذلك يبطل ويعد غلطاً او مزحاً كقول
طل اللوس وكوفرو وفياس ثالثاً لا يصح الاعطاء اذا جرى

اولا من الناس من يملك المال من الوالد او من غيره
 لكن اذا عرض لهم ذلك فيما بعد وكانوا يستحقون الكتاب
 فيصير اعطائهم ثالثا والابن الشيعي للزفين رابعا ولا
 من الايتام الذين لم يبلغوا اشد هم ما عدا اذا كان اعطوا
 لامور حميدة منسوبة به لخلاص النفس وقلنا ان الايتام
 لا يلتزمون صادف في الشريعة العالمية اما من جهة
 الدمة فانهم يلتزمون خاسسا المجرمين المحكوم عليهم
 بالموت كاعلم ديانا رابعا مدبر والمالك والمدن لا يصح
 لهم بالتصرف والاعطاء الابن جده المجازاة او الصدقة
 كقول ليسيوس سائل وديانا واذا كانت الملوك والامراء
 مدبرين في الهبات والعطايا حتي يحصل من ذلك
 ضرر للملكه فيستطيع من يخلفهم ان يبطل تلك الهبات
 لاسيما اذا تزايد الدين عليهم ولم يستطيعوا ان ينفقوا
 الابن وظم عظيم للرعايا كاعلم برطلة ودليل كور
 وديانا خامسا هو اوص الوالد لابنه اكراما لاجتماعها
 في تحصيل العلوم فهو ثابت ولا يلتزم الابن ان
 يحسبه من ميراثه ولكونه كان بمنزلة قيام الحاجة
 له وان حسب من جهة الميراث فلا يكون حينئذ

حيث

حيث كاعلم وادنيكس واخرون كثيرون مع ديانا اما
 طر الواس فقد وضع لذلك شروطا وحدودا اعني
 ان استبان من قصد الوالد ان ذلك من ميراثه
 سادسا اذا اشترى الوالد لابنه منصبا فيجب ان
 يحسبه من ميراثه لكن اذا اخذ من الملك مجانا فلا
 يعد منه وكذلك ما اعطي للولد اكراما لابي كقول
 مولينا وفاكوس وديانا سادسا الاعطاء قبل قبوله لا
 يلزم احدا ابدا ويجوز ابطاله وتركه ولو كانت
 نية الواهب جازمه وان كان الاخذ حاضرا وصحت
 فيحسب صحتة رضي وقولا كقول مولينا وديانا واعلم
 انه لا يصح ان يقبل الانسان شيئا يات عن غيره ان
 لم ياخذ منه اذنا او يكون مسلطا عليه ولكن اذا كان
 الاعطاء للبيعه او لنفل حميد الهي فيصح سواء كان
 بقبول او بغير قبول ولا يجوز الاغراض عنه وهي
 الصواب كاعلم لايمان وديانا ويعرض احبانا ان
 الوالد ين يعاهدون عن اولادهم ولو كافا بالعق
 السن والوصي عن الايتام والابن عن ابيه والعبد
 عن مولاه والراهب عن دير ووكيل عن توكله

لو لم يكن الاثر من العتق ثالثا فان كان العتق من العتق
 لكن اذا عرض لهم ذلك فيما بعد وكانوا يستمتعون به
 فيصير اعطائهم ثالثا ولا من الشيوخ للزفين رابعا ولا
 من الايتام الذين لم يبلغوا اشددهم ما عدا اذا كان اعطاء
 الامور حريصة منسوبة لخلع النفس وقلنا ان الايتام
 لا يلتزمون صادف في الشريعة العالمية اما من جهة
 الدمة فانهم يلتزمون خامسا المجرمين المحكوم عليهم
 بالموت كاعلم ديانا رابعا مدبر والممالك والمدن لا يصح
 لهم بالتصرف والاعطاء الابوجه المجازاة او الصدقة
 كقول ليسيوس سائلي وديانا واذا كانت الملوك والامراء
 مبذرين في الهبات والعطايا حتى يحصل من ذلك
 ضرر للملكه فيستطيع من يخلفهم ان يبطل تلك الهبات
 لاسيما اذا تنزى الدين عليهم ولم يستطيعوا ان ينفقوا
 الابحور وظم عظيم للرعايا كاعلم برطلة ودليلو
 وديانا خامسا لها اوجب الوالد لابنه اكراما لاجتماعها
 في تحصيل العلوم فهو ثابت ولا يلتزم الابن ان
 يحسبه من ميراثه ولو كان بمنزلة قيام الحاجة
 له وان حسب من جهة الميراث فلا يكون حينئذ

حسبته

هذا ما علموا ان يكونوا اخرين كثيرين مع ديانا اما
 طر القوم فقد وضع لذلك شروطا وحدودا اعني
 ان استبان من قصد الوالد ان ذلك من ميراثه
 سادسا اذا اشترى الوالد لابنه منسباً فيجب ان
 يحسبه من ميراثه لكن اذا اخذه من الملك مجانفا فلا
 يعد منه وكذلك ما اعطي للولد اكراما لايه كقول
 مولينا وفالووس وديانا سابعا الاعطاء قبل قبوله لا
 يلزم احدا ابدا ويجوز ابطاله وتركه ولو كانت
 نية الواهب جازمه وان كان الاخذ حاضرا وصحت
 فيحسب حقه رضي وقولا كقول مولينا وديانا واعلم
 انه لا يصح ان يقبل الانسان شيئا يثبت عن غيره ان
 لم يأخذ منه اذنا او يكون مسلطا عليه ولكن اذا كان
 الاعطاء للبيعه او لفضل حبيب الهي فيصح سواء كان
 بقبول او بغير قبول ولا يجوز الاضرار عنه وهي
 الصواب كاعلم لايمان وديانا ويعرض احبانا ان
 الوالد ين يعاهدون عن اولادهم ولو كانوا بالغين
 السن والوصي عن الايتام والابن عن ابيه والعبد
 عن مولاه والراغب عن ديره ووكيل عن توكل له

عليه ما رأي كثير من هذه العطاءات ومثل ذلك من
 الراهب، واليعلى عن امرائه، والمولى عن عبده، وما شاكلها
 كما علم سائكين ومولينا وطلالوس وديانانا اذا
 اوهبك احد شيئا باللفظ فقط وقبلته، كمن يربك
 شيئا قبل حضوره، فانك لا تدعي صاحبه ان لم
 تقبله فعلا، ولذلك اذا اعطاء لغيرك او باعده فالتد
 اخذ له ان بفلكه ولم يبق لك الا الدعوى امام الحاكم
 لاجل الضرر الواصل الي حقك، واذا كان الاعطاء
 لغنيا فقط قبل تسليمه ذاك الشيء فلا امتياز بينه
 وبين الرعد كقول ليسيوس تاسعا اذا جرى الاعطاء
 بشرط ظاهر او سري مفهوم، ولكنه ليس بامر كامل
 ضروري للزوم، بل لاجل اجتناب الخاطر لغرض ما
 فالاعطاء ثابت ولو لم يبلغ المراد، كقولك اذا اعطاء
 الرجل لامراة شيئا ليعتد بها الى الفعل الردي، فثبت
 ما اعطاء ولو لم تجبه لمراده عاشر لا يصح الاعطاء
 اذا جرى عليه امر لا حقيقة له، مثلا اذا اعطيتك
 مالا لظني انك تصيت شغلي عند الملك، او توهمت
 انك محتاج مع انك ليس كذلك، فتلتزم برد ما

اعطيتك

من جعل نفسه محتاجا وياخذ
 من غيره فليقر بان يبطيها للمساكين والمحتاجين، واذا
 كان الاعطاء مقترنا بعلة كاذبه فيجوز اخذه كقولك
 اذا كان احد فقيرا وتشكل باشارته للقراسه وهو
 ليس كذلك، لانك تكون اعطيت له لاجل فقره ولو
 حكمك علي ذلك علامات قد استمد الباطل، كما
 علم ليسيوس وديانان وبناجينا
 من متى يجوز ابطال العطاء ياج اعلم ان الانسان
 اذا كان حيا او بعد واعطي غير شيئا فانه يعطي
 منه ويجوز له الرجوع به وابطاله ببعض وجوه
 ماعدا اذا كانت الهبة بطريقة التفرغ، او كانت الاعطاء
 للكنيسة او لدير، فمن ثم يعني من الاعطاء ويجوز الرجوع
 به او لا لعلة الكفر الشديد به بالنعمه، كقولك اذا
 صار الاخذ علة لضرر من احسن اليه، اعني اذا
 حصل للمعطي في فاقته وفقره ولم يقيم الاخذ بلوازمه
 كما يجري ذلك احيانا بين الوالدين واولادهم حينما
 يسلمونهم كل امرئ لهم ما خيرا يتهاونون بلوازمهم

علي ما رأي كثير من هذه العلماء ومثل ذلك الذي
 الراهب، والبعث عن امرائه، والمولى عن عبده ما قاله
 كما علم سانسكين ومولينا وطرايوس وديانا ثانيا اذا
 اوهبك احد شيئا باللفظ فقط وقبلته، كن يربك
 فرسًا قبل حضوره، فانك لا تدري صاحبه ان لم
 تقبله فعلاً، ولذلك اذا اعطاه لغيرك او باعده فالتد
 اخذه له ان يملكه ولم يبق لك الا الدعوه امام الحاكم
 لاجل الضرر الواصل الي حقك، واذا كان الاعطا
 لفظياً فقط قبل تسليمه ذاك الشيء فلا امتياز بينه
 وبين الوعد كقول ليسوس تاسعاً اذا جرى الاعطا
 بشرط ظاهر او سري مفهوم، ولكنه ليس بامر كامل
 ضروري للزوم، بل لاجل اجتناب الخاطر لغرض ما
 فالاعطا ثابت ولو لم يبلغ المراد، كقولك اذا اعطا
 الرجل لامرأة شيئاً ليعتد بها الى الفعل الردي، فثبت
 ما اعطا، ولو لم تجبه لمراده عاشر لا يصح الاعطا
 اذا جرى على امر لا حقيقة له، مثلاً اذا اعطيتك
 مالا لظني انك تصيت شغلي عند الملك، او توهمت
 انك محتاج مع انك ليس كذلك، فتلتزم برد ما

اعطيتك

العتق، والعتق كل من يجعل نفسه محتاجاً ويأخذ
 صوته فيلزمه ان يعطيه للمساكين والمحتاجين، واذا
 كان الاعطا مقترناً بعتة كاذبه فيجوز اخذه كقولك
 اذا كان احد فقيراً وتشكل بائسارات القداسه وهو
 ليس كذلك، لانك تكون اعطيت له لاجل فقره ولو
 حلك علي ذلك علامات قد استه الباطله، كما
 علم ليسوس وديانا وبونا جينا

الجزء الثالث

من متي يجوز ابطال العطايا، اعلم ان الانسان
 اذا كان حياً او بعد واعطي غير شيئاً فانه يعفي
 منه ويجوز له الرجوع به وابطاله ببعض وجوه
 ما عدا اذا كانت الهبة بطريقه التفرغ، او كانت الاعطا
 للكسيسما ولدبر، فمن ثم يعني من الاعطا ويجوز الرجوع
 به، اولاً لعل الكفر الشديد به بالنفوه، كقولك اذا
 صار الاخذ علم لضمير من احسن اليه، اعني اذا
 حصل المعطي في فاقته وفقره ولم يبق الاخذ بلوازمه
 كما يجري ذلك احياناً بين الوالدين واولادهم حينما
 يسلمونهم كل اموالهم واخيراً يتهاونون بلوازمهم

كما علم سلفستروس ولبسوس وطرس من اجل انهم
علموا الدماء، فهذا الاعطاء لا ينبغي ابطاله لعدم ملائمة
كما علم برطلوس ودليوك وديانا، لكن يجب على الضرر
ان يبين امام الحاكم ما حل به من بعد المعروف وانكار
الاحسان، ولا يلزم رد الشيء المأخوذ الا اذا اجزم الحاكم
بذلك كقول مولينا وديانا ودليوك، فينبغي ان يجب رده
مع ربحه ايضا كقول مولينا ودسكتيليوس وديانا،
اما الورثة فلا يجوز لهم اخذ الشيء المعطى كما كان يجوز
للمعطي في حياته لاجل السبب الذي ذكرناه، واسما
اذا كان عار قابله واهله، لكن اذا لم يكن عار قابله
فيجوز حينئذ طلبه، كقول كوموس وارتاضو واديوك
ودليوك وديانا، ثانياً يجوز الرجوع على اخذ هبة
بكتاب الوصية واساء في حق المحسن اليه بعد موته
اعني اذا اراد في بامرته كقول مولينا وسلفستروس
ودسكترو وديانا، ثالثاً لا يجوز ابطال العطايا التي
وهبت للبيعة ولو محدريتها وكهنتها الانعام
وكفروا بها الاحسان لانها كتبت لمنفعت الوصي بها
ولتجديد الله المنزلة عن نقص المعرفة وعدم الكفاية

كقول

كقول ايسلوس ودليوك وارتاضو واديوك وديانا،
وكذلك ما اعطي لاجل بعض احسان احسن به
الاخذ سابقاً على المعطي، لان ذلك يجب مقام
الكفاية سبباً كيف يعرف الاعطاء انه بمقام الكفاية
لنواب يستبين ذلك، اذا ذكر الواهب احسان
الاخذ بكتاب الوصية ثانياً اذا كان الاستحقاق ظاهراً
علاينه ثالثاً اذا كان الاستحقاق مشكوكاً به كقول
ديانا وبريوطا، رابعاً يجوز ابطال الاعطاء والرجوع
به اذا كان الانسان عديم الاولاد، ولهذا السبب
ونزع اموال كثيرة، ثم فيما بعد اعطاء الله اولاداً
فيجوز له اخذ ما اعطاه لان فعله يتضمن شرطاً
مضراً عليه ما ربت الشريعة اعني ان لم يرزق
اولاداً، واذا كان الاعطاء لانسان اجنبي عنه
فيجوز له ان ياخذ جميع ما اعطاه، لكن اذا كانت
العطايا لاهله واقاربه، اعني لابي ام لجد، او
للبيعه، او لافعال اخر حميدة لا يثبه بالمسيحيين، فلا
يجوز له ان ياخذ الا بقدر ما يحتاجه ليعطي
للاولاد ما يلزمهم لقيام حالهم، وقد بانه حسناً

كما علم سلفسترون من ما سبق من فطر الله خلقه
 على الدماء، فهذا الاعطاء لا يمنع ابطاله من طاعة الله
 كما علم برطلونس ودليله ودياناه، لكن يجب على المفسر
 ان يبين امام الحاكم ما حل به من مجرد المعروف وانكار
 الاحسان، ولا يلزم رد الشيء الماخوذ الا اذا جزم الحاكم
 بذلك كقول مولانا ودياناه ودليله، حينئذ يجب رده
 مع ربحه ايضا كقول مولانا وديسكتيلوس ودياناه
 اما الورثة فلا يجوز لهم اخذ الشيء المعطى كما كان يجوز
 للمعطي في حياته لاجل السبب الذي ذكرناه، لاسيما
 اذا كان عارفا به واجله، لكن اذ لم يكن عارفا به
 فيجوز حينئذ طلبه، كقول كورنوس وارتقانس وادياناه
 ودليله كوردياناه ثانياً يجوز الرجوع على اخذ هبة
 بكتاب الوصية واسأراً في حق المحسن اليه بعد موته
 اعني اذا اراد في بامراته كقول مولانا وسلفسترون
 وديسكرو ودياناه ثالثاً لا يجوز ابطال العطايا التي
 وهبت للبيعة ولو محد ربيتها وكهنتها الانعام
 وكفر وابل الاحسان لانها اكتبت لمنعت الوصي بها
 ولتجديد الله المنزلة عن نقص المعرفة وعدم الكفاة

كقول

كقول سلفسترون ودليله وارتقانس وادياناه
 وكذلك ما اعطى لاجل بعض احسان احسن به
 الاخذ سابقاً على المعطي، لان ذلك بحسب مقام
 المكافاة، وكيف يعرف الاعطاء انه بمقام المكافاة
 للواب يستبين ذلك، او اذا ذكر الواهب احسان
 الاخذ بكتاب الوصية ثانياً اذا كان الاستحقاق ظاهراً
 علانيه ثالثاً اذا كان الاستحقاق مشكوكاً به كقول
 دياناه وبريوطا رابعاً يجوز ابطال الاعطاء والرجوع
 به اذا كان الانسان عديم الاولاد، ولهذا السبب
 ونزع امره الاكثر، ثم فيما بعد اعطاه الله اولاداً
 فيجوز له اخذ ما اعطاه لان فعله يتضمن شرطاً
 مضراً على ما رقت الشريعة اعني ان لم يرزق
 اولاداً، واذا كان الاعطاء لاناس اجنبيين عنه
 فيجوز له ان ياخذ جميع ما اعطاه، لكن اذا كانت
 العطايا لاهله واقاربه واعني لابيه ام لجده او
 للبيعه او لافعال اخر حميدة لا ينفذ بالمسيكين، فلا
 يجوز له ان ياخذ الا بقدر ما يحتاجه ليعطي
 الاولاد ما يلزمهم لتيام حالهم، وقدره حسناً

ليسوس بقوله ان الخلق بويل اليه
 الغير والافضل لهما ان يراهما اخذاه ليعطيهما
 عمارة للتقريب ، والذي اعطاه علي نحو ما ذكرنا يجوز له
 ان ياخذ ما اعطاه ولو وسط ذلك بقسم ، لان القسم
 لا يفي الشرط المذكور ، لكن اذا نفي ذلك في حين الاعطاء
 وانكره بقوله لست اطلب ما وهبت ولو زقت اولاداه
 حينئذ لا يجوز له ان ياخذ ما اعطاه ، بل يسوع لبنيه
 فعل ذلك بعد موته ، كقول بونا حينا وليسوس
 خامساً يبطل الاعطاء اذا كان مضاداً للحمية الابوية
 كمن يتجاوز الحد ود في ايها اب حتي انه لا يترك للاولاد
 ما يخصهم ، فيجوز لهم حينئذ ان يستخلصوا ما اعطاه
 ابراهيم سواء كان ذلك حياً او ميتاً ، او مرتباً بقسم .
 كقولنا وراة ليسوس وديانا وميكاليوس ، لانه
 ولولم يخصهم بشي قبل وفاته لكن لهم عليه حق من
 حيث حفظ حياتهم ، وذهب العلم ديانا الي ان الولد
 اذا برق ماله يجوز لاولاده الزامه بامس
 الحاكم ان يحفظ لهم ما يحتاجونه لقيام
 حياتهم لكن العلم ليسوس انكر ذلك

لجوز الرابع

١٦٩ المقالة في الباب الفصل ٣
 من باب اليرهاب الذي يسمى ايرهاب الموت ، وحل محل
 ابطاله وكيف ذلك جواب اول اعلم ان هذا اليرهاب
 هو الذي يوصي به الانسان قايلاً ان الشئ الفلاني
 يكون لك بعد موتي ، او الان خوفاً من حلول الموت ، فهذا
 اليرهاب يبطل بثلاثة علل احدها اذا ندم المعطي علي
 ما وهب ظاهرًا كانت ندامته او مضمرًا ، وذلك اذا وهب
 ذلك الشئ لشخص اخر كقول ليسوس ثانياً اذا
 اعطي شيئاً خوفاً من حلول الموت ونزال الخوف والعطب
 فيعد لليرهاب باطلاً مضمرًا ، كمن يهب مالا حال المرض
 الثقيل او حال وقوع الحرب كقول بونا حينا ثالثاً اذا
 توفي في الاخذ قبل المعطي فيبطل حينئذ الاعطاء ، وذلك صحيح
 ايضاً بالشي المعطي بكتاب الوصية لكن اذا صدر ذلك
 الوعد بين الاحياء فوثرتهم ملقن موتاً بالوفاء ، واذا امر
 الواعد الا يبطل الاعطاء كقول ليسوس ومولينا وزو
 وبونا حينا جواب ثانياً انه لا بد لهذا اليرهاب من ان
 يكون الاخذ حاضرًا او اقل ما يكون يبلغه الخبر مع
 اناس معينين لهذا او برسالة وكفاه اذا كانت

س

ليسوس بقوله ان الخلق بريئ ليسوس
 الذي والافضل لهما ان يردا كما اخذاه ليحصل من هذا
 عمارة للتقريب، والذي اعطاه علي نحو ما ذكرنا يجوز له
 ان ياخذ ما اعطاه ولو وسط ذلك بقسم لان القسم
 لا يفي الشرط المذكور، لكن اذا نفي ذلك في حين الاعطاء
 وانكره بقوله لست اطلب ما رهبته ولو رزقت اولاده
 حينئذ لا يجوز له ان ياخذ ما اعطاه بل يسوع لبنيه
 فعلى ذلك بعد موته وكقول بونا جينا وليسوس
 خامساً يبطل الاعطاء اذا كان مضاداً للعبة الابوية
 كمن يتجاوز الحد ود في ايها باب حتى انه لا يترك للاولاده
 ما يخصهم، فيجوز لهم حينئذ ان يستخلصوا ما اعطاه
 ابوهم سواء كان ذلك حياً او ميتاً او مرتباً بقسم
 كقولنا وراوليسوس وديانا وميكاليوس، لانه
 ولو لم يخصهم بشي قبل وفاته لكن لهم عليه حق من
 حيث حفظ حياتهم، وذهب العلم ديانا الي ان الوالد
 اذا ابرق ماله يجوز لاولاده الزامه باسم
 الحاكم ان يحفظ لهم ما يحتاجونه لقيام
 حياتهم لكن العلم ليسوس انكر ذلك

الجزء الرابع

من ما هو اليرهاب الذي يسمى ايرهاب الموت، وهل يحل
 ابطاله وكيف ذلك جواب اول اعلم ان هذا اليرهاب
 هو الذي يوصي به الانسان قايلاً ان الشئ الفلاني
 يكون لك بعد موتي واولا ان خوفاً من حلول الموت فهذا
 اليرهاب يبطل بثلاثة علل احدها اذا ندم المعطي علي
 ما وهب ظاهر كانت ندامته او مضراً وذلك اذا وهب
 ذلك الشئ لشخص اخر كقول ليسوس ثانياً اذا
 اعطي شيئاً خوفاً من حلول الموت وزال الخوف والعطب
 فيعد لليرهاب باطلاً مضراً، كمن يهب مالا حال المرض
 الثقيل او حال وقوع الحرب كقول بونا جينا ثالثاً اذا
 توفي الاخذ قبل المعطي فيبطل حينئذ الاعطاء وذلك صحيح
 ايضاً بالشئ المعطي بكتاب الوصية لكن اذا صدر ذلك
 الوعد بين الاحياء فوثرتهم ملتن موتاً بالوفاء او اذا امر
 الواعد الا يبطل الاعطاء كقول ليسوس ومولينا وازور
 وبونا جينا جواب ثانياً انه لا بد لهذا اليرهاب من ان
 يكون الاخذ حاضراً او اقل ما يكون يبلغه الخبر مع
 اناس معينين لهذا او برسالة وكفا، اذا كانت

القضية تحت وكالة احدى ومجضور شهود عدل كقول
دياناه واذا كان الاخذ حاضرا وصحت في حال الابهاب
فيعطى الاعطاء على راي اكثر العلماء جواب ثالث ان كل من
له استحقاق ان يكتب كتاب وصية في ساعة الموت يحق
له ان يهب لاجل الموت ما عدا ابن البيت الذي لا يجوز له
بحر جيب الناموس ان يكتب كتاب وصية ومع ذلك يستطيع
ان يهب في وقت الموت اذ المرغضي والده بذلك وقال
العلم ديانا انه يجوز له ان يهب مطلقا من ماله الذي
رجحه بنشاطه وسعيه ام حصل له صدقا ومثل ذلك
يستطيع الايتام الذين لم يبلغوا اشد هم بعد ان يهبوا دون
رضا الاوصيا حسبما قال العلم ديانا نقلا عن مولينا
وتسعه اخر من العلماء اما من كان مرابيا فلا يصح ايهابه
الا بعد ان يرد الربا او يعطي على ذلك كفيلا لكن يجوز
له ان يهب في الافعال الخيرية حسب راي العلم فالكند
مع ستة اخر من العلماء هكذا الاصم الابكم منذ مولده لا
يصح ايهابه في حال المنون الا اذا عرض له ذلك اتفاقا
فيما بعد واما اذا كان اصم او ابكم فقط فقال بعض العلماء
كازوروس وديانا انه يستطيع ان يهب في حال حياته وانكر

ذلك

ذلك غير منسحب الجز والخامس في الاعارة
من ما في الاعارة والوديعة في الاعارة في عهد
يسلم به الانسان شيئا ما لغيره منتقلا كان او غير منتقل
ليستعمله مجازا الزمان ما معين ظاهرا كان او مضمرا منهوقا
فالظاهر كقولك قد سلمت لك هذا الكتاب او المنزل وما
ضاهاه المدة شهر والمضمرة كقولك سلمت لك هذا
الكتاب لتتسخره ولانك ولو لم يعين لذلك زمانا
فالمفهوم منه مقدار احتياجك لنسخة او يوجد نوع
اخر للاعارة وهو ان يعطي احد شيئا ليستعمله الاخر
ليسوا الى زمان معين بل الى حين ما يطلبه ربه طلبا
ظاهرا او مضمرا منهوقا فالظاهر اذا طلبه صاحبه
بذاته والمضمرة اذا باعه لاحد وامره ان ياخذ من عند
من استعاره كقول لايمان والوديعة في تسليم شي
للاحتفاظ عليه ليرد الى صاحبه خلوا من تغيير
وغالبا تكون الوديعة من الاشياء المنقلة كالملايس
والخيل وامثالهما فيتلخص من ذلك ان الاعارة
لا يجوز له طلب المعارة قبل الزمان المعين كقول
لايمان ثانيا يجوز الطلب قبل الزمان المعين اذا

القضية تحت وكالة احدٍ وبحضور شهود عدل كقول
دياناه واذا كان الاحد حاضراً وصحت في حال الابهاب
فيصح الاعطاء على راي اكثر العلماء جواب ثالث ان كل من
له استحقاق ان يكتب كتاب وصية في ساعة الموت يحق
له ان يهب لاجل الموت ما عدا ابن البيت الذي لا يجوز له
بحر جيب الناموس ان يكتب كتاب وصية ومع ذلك يستطيع
ان يهب في وقت البيت اذ المرئضي والده بذلك وقال
العلم ديانا انه يجوز له ان يهب مطلقاً من ماله الذي
يرجوه بنشاطه وسعيه ام حصل له صدقاء ومثل ذلك
يستطيع الايتام الذين لم يبلغوا اشدهم بعد ان يهبوا دون
رضا الاوصيا حسبما قال العلم ديانا نقلاً عن مولينا
وتسعه اخر من العلماء اما من كان سراًبياً فلا يصح ايهابه
الا بعد ان يرد الربا او يعطي عليه ذلك كفيلاً لكن يجوز
له ان يهب في الافعال الخيرية حسب راي العلم فالكثرة
مع ستة اخر من العلماء هكذا الاسم الابكم منذ مولده لا
يصح ايهابه في حال المنون الا اذا عرض له ذلك اتفاقاً
فيه بعدد واما اذا كان امماً او ابكم فقط فقال بعض العلماء
كازوروس وديانا انه يستطيع ان يهب في حال حياته وانكر

ذلك

ذلك على من له الحق في الجزء الخامس من كتابه
من ما في الاجارة والوديعة في ان الاعارة هي عهد
يسلم به الانسان شيئاً ما لغيره منتقلاً كان او غير منتقل
ليستعمله مجازاً الزمان ما معين ظاهراً كان او مضراً منهوياً
فالظاهر كقولك قد سلمت لك هذا الكتاب او المنزل وما
ضاهاه المدة شهره والمضمر كقولك سلمت لك هذا
الكتاب لتتسخره ولانك ولو لم يعين لذلك زماناً
فالمفهوم منه مقدار احتياجك لتسخره او يوجد نوع
اخر للاعارة وهو ان يعطي احد شيئاً ليستعمله الاخر
ليسوا لي زمان معين بل الى حين ما يطلبه مر به طلباً
ظاهراً او مضراً منهوياً فالظاهر اذا طلبه صاحبه
بذاته والمضمر اذا باعه لاحد وامره ان ياخذ من عند
من استعاره كقول لايمان والوديعة هي تسليم شيء
للاحتفاظ عليه ليرد الي صاحبه خلواً من تغييره
وغالباً تكون الوديعة من الاشياء الثقله كالملابس
والخيل وامثالها فيتلخص من ذلك ان المعير
لا يجوز له طلب المعار قبل الزمان المعين كقول
لايمان ثانياً يجوز الطلب قبل الزمان المعين اذا

حصل ضرر للمعير من تأخير الطلب ولو حصل هذا الضرر
عينه للمستعير من رده قبل حينه . كما علم ليسوس . لانه
كما يقول ناور ولايمان انه في ضمن الاعاره يوجد هذا
المشروط يعني ان لم يحتاج اليه المعير الثالث من اخذ شيئا
بوجه الوداعه . وظن بسلامة الضمير وبعلمه لايقه ان
صاحبه يرضى باستعماله . فيجوز له ذلك والافلا
كقول ليسوس رابعاً اذا كانت الوداعه التي تمنى
بالاستعمال كالخمر والزيت والطبخ والدرهم وذاك
اعطاها بعدد وكيل وميزان . فلا يستبين ان المستودع
يخطئ خطأ عظيماً اذا استعمالها بشرط ان يكون عنده
ما يعاد لها لكي يرد هاله متى ما طلبها منه كقول
ليسوس . لكن اذا كانت في هيان او في صندوق
مستوفت عليها ختم فلا يطلق له التعرف بها كما علم
سلفستروس واوروريوس وليسوس وبوناجينا و
طرالوس . ومن يهمل حفظ ما اودع او رهن عنده ولم
يعتق به الي قس او فقد . قال سوطوس وصا انه
لا يلتزم دمه بالكافاه . الا اذا كان اهاله مفراطاً
نزائداً . وذهب اخرون الي انه يلتزم بالكافاه اذا

كان

كان القفل منقلاً شرعياً . اعني ان الشرايعه قلوا منه
باللذ لايجل هذا الاهال . لاسيما اذا كانت الوداعه
مفيدة لهما معاً . او يكون المستودع قد اخذ اجره
لحفظها . فحينئذ يلتزم بالكافاه ولو كان اهاله
خفيفاً جداً كما علم ليسوس ولايمان . ولو كان اهاله
الاهال الثقيل من الخفيف . جازب الاهال الثقيل هو
اذا فعل الانسان لو تركه فعلاً لم يفعله او لم يتركه اكثر
الناس الذين هم نظيره في الحال . وذلك اذا تركت
الوداعه في مكان ظاهر علانية ولو كان ذلك اهالاً
منه لا عدلاً . والاهال الخفيف هو اذا فعل الانسان شيئاً
او ترك فعل شيء لم تفعله او لم تتركه اصحاب الحرم
والنشاط . مثلاً اذا ترك الوداعه في موضع موقوف
به في منزله . مثلاً في صندوق تحت قفل . الا انه
لم يغلظ باب المنزل . وما هو اخف من ذلك اذا
غلق الباب واهل اقتدار استيقاظه خاساً الخياطون
والطائفون وكافة ذوي المهن الذين ياجدون الاشيا
لاصلاحها والنوتيه والكاربي واصحاب الفندق
المسلمون الودايح اذا فقدوا ما تسلموه فتلتزمهم

حصل ضرر للمعير من تأخير الطلب ولو حصل هذا الضرر
عينه للمستعير من رده قبل حينه. كما علم ليسوس. لأنه
كما يقول ناورا ولايمان أنه في ضمن الاعارة يوجد هذا
الشرط يعني أن لم يحتاج إليه المعير الثامن اخذ شيئاً
بوجه الوداعة. وظن بسلامة الضمير وبعلمه لايقته أن
صاحبه يرضى باستعماله. فيجوز له ذلك والأفلا
كقول ليسوس. إذا كانت الوداعة التي تفنى
بالاستعمال كالخمر والزيت والتمج والدرهم وذاك
اعطاها بعدد وكيل وميزان. فلا يستبين أن المستودع
يخطئ خطأ عظيماً إذا استعملها بشرط أن يكون عنده
ما يعاد لها لكي يرد هالده متى ما طلبها منه كقول
ليسوس. لكن إذا كانت في هيبان أو في صندوق
مستوقت عليها نجتم فلا يطلق له التعرف بها كما علم
سلفستروس وأيزوريوس وليسوس وبوناجينا و
طرلوس. ومن يحمل حفظ ما أودع أو يرهق عنده ولم
يعتن به إلى تسد أو فقد. قال سوطوس وصا أنه
لا يلتزم دمه بالكفاة. إلا إذا كان أهاله مفراطاً
نزائداً. وذهب آخرون إلى أنه يلتزم بالكفاة إذا

كان

كان أهاله مفراطاً شرعياً. أعني أن الشريعة تلزمه
بالرد لأجل هذا الأهال. لا سيما إذا كانت الوداعة
مفيدة لهما معاً. أو يكون المستودع قد أخذ أجره
لحفظها. فحينئذ يلتزم بالكفاة ولو كان أهاله
خفيفاً جداً كما علم ليسوس ولايمان. وماذا يعرف
الأهال الثقيل من الخفيف جواب الأهال الثقيل هو
إذا فعل الإنسان أو ترك فعلاً لم يفعله أو لم يتركه أكثر
الناس الذين هم نظيره في الحال. وذلك إذا ترك
الوداعة في مكان ظاهر علانية ولو كان ذلك أهالاً
منه لا عدداً. والأهال الخفيف هو إذا فعل الإنسان شيئاً
أو ترك فعل شيء لم يفعله أو لم يتركه أصحاب الحرم
والنشاط. مثلاً إذا ترك الوداعة في موضع موقوف
به في منزله. مثلاً في صندوق تحت قفل. إلا أنه
لم يغلق باب المنزل. وما هو أخف من ذلك إذا
غلق الباب وأهل افتقار استيقاظه خاساً الخياطون
والطائفون وكافة ذوي المهن الذين يأخذون الأشياء
لأصلاحيها والنزليه والمكاريب وأصحاب الفندق
المسلمون الودائع إذا فقدوا ما تسلموه فتلزمهم

المكافاة، ولو كان ذنبهم باهاهم خفيفاً من ذلك لانهم
لا يحفظونها بحال بل يستفيدون من ذلك، ويزاد العلم
سلفستروس انهم يلتزمون بالمكافاة ولو كان ذنبهم
باهاهم خفيفاً جداً، وذلك لئلا يتطرق سبيل للمكرو
النفاق، حتي ولو لم تحكم الشريعة بذلك، وقد استبان
لطر اللوس وليس من ان ذلك صحيح من جهة حكم
الذمة ايضاً اذا سلمهم ^{الاشياء} الوداع بهذا الشرط والقصد،
اعني انهم يحفظونها، لكن اذا فرضنا بان الانسان وضع
مرزقه حيث شا امام المذكورين ولم يامرهم بالاحتفاظ
عليه، فاذا فقدوا يلتزمون بالمكافاة ولو كان باهاهم
ثقيلاً، كقول بونا جينا وطر اللوس وديانا سادسا
اذا شك المستودع وتظير المستعير هل فقدت الوداع
بذنبه او خلوا من ذنبه فانه من جهة الذمة لا يلتزم
بالمكافاة، لان في حال وقوع الشك لا يعد ذلك
خطأ، لكن من جهة الشريعة اذا سلمت الوديعه بيد
احد وفيما بعد فقدت فيعد ذلك غشاً واحتيالاً
ان لم يظهر المستودع ان ذلك جري عرضاً واتفاقاً
او لم يستطع استخلاصها، وقد مرزقه ايضاً معها

ك

كل من كان في النهب والحرق وامثالهما لان هذه
الحال لا يتقرب سبيل لدخول ظن الغش والخيل كما علم
بلاوس وطر اللوس وديانا سادساً اذا اطلب صاحب
الوديعه وداعته، وارسلها المستودع مع انان يظن
به انه امين وهذا اخله الطمع في اخذها، او فقدت
منه، فارها بحسب علي الوداع، كما قاله المعلم مولينا و
اسكوبيوس وطر اللوس ثامناً ان اودع احد متاعاً من
الاشياء التي لا تقني بالاستعمال فيجل له ان ياخذ كرا،
من المستودع عنده لكون ذلك الشيء علة للزبح، وهذا
لا يحق اسم الوداع بل اسم الشيء المكرو، واذا كانت من
الاشياء التي تقني بالاستعمال فلا يجز له ذلك، لكون
هذه الاشياء اذا استعملها المستودع بحسب بمقام الاعا

كقول بونا جينا وطر اللوس

الجز السامن

من ما في القرضه في القرضه في عهد ظاهر علا نيه
يهب بواسطته القرض للمستقرض ما هو ملكه وتحت
تصرفه، بشرط انه يرده له بعينه او ما يعقده مقامه،
بالنوع والقيمه، وهذه القرضه في غالب الامر تكون

المكافاة ولو كان ذنبهم باهاهم خيفاً من ذلك لا يتم
لا يحفظونها بحالاً بل يستفيدون من ذلك ومنه العلم
سلفسترون انهم يلتزمون بالمكافاة ولو كان ذنبهم
باهاهم غنياً جداً وذلك لئلا يتطرق سبيل للمكرو
النفقاً حتى ولو لم تحكم الشريعة بذلك وقد استبان
لطر اللوس واليسين ان ذلك صحيح من جهة حكم
الذمة ايضاً اذا سلمهم ^{الانسان} الوادع بهذا الشرط والقصد
اعني انهم يحفظونها لكن اذا فرضنا بان الانسان وضع
مرزوقه حيث شاء امام المذكورين ولم يامرهم بالاحتفاظ
عليه فاذا افترسوا يلتزمون بالمكافاة ولو كان باهاهم
ثقيلاً كقول بونا جينا وطر اللوس وديانا سادساً
اذا شك المستودع وظنير المستعير هل فقدت الوداع
بذنبه او خلو من ذنبه فانه من جهة الذمة لا يلتزم
بالمكافاة الا في حال وقوع الشك لا بعد ذلك
خطأً لكن من جهة الشريعة اذا سلمت الوديعه بيد
احد وفيما بعد فقدت فيعد ذلك غشاً واحتيالاً
ان لم يظهر المستودع ان ذلك جري عرضاً واتفاقاً
او لم يستطع استخلاصها وقد رزقه ايضاً معها

ح

كل من كان في النهب والحرق وامثالها لان هذه
العمل لا يقع سبيل لدخول ظن الغش والخيل كما علم
بلاوس وطر اللوس وديانا سادساً اذا اطلب صاحب
الوديعه وداعته وارسلها المستودع مع انسان يظن
به انه أمين وهذا اخذ الطبع في اخذها او فقتات
منه فانها تحسب على الودع كما قاله العلم مولينا و
اسكوبيوس وطر اللوس ثامناً ان الودع احد متاعاً من
الاشياء التي لا تقني بالاستعمال فيل له ان ياخذ كراه
من المستودع عنده لكون ذلك الشيء علة للزبح وهذا
لا يحق اسم الوداع بل اسم الشيء المكرو واذا كانت من
الاشياء التي تقني بالاستعمال فلا يحل له ذلك وكون
هذه الاشياء اذا استعملها المستودع تحسب بمقام الاعا

كقول بونا جينا وطر اللوس
الجزء السادس

من ما في القرض من القرض في عهد ظاهره لا يبد
يهب بواسطة القرض للمستقرض ما هو ملكه وتحت
تصرفه بشرط انه يرده له بعينه او ما يقم مقامه
بالنوع والقيمة وهذه القرض في غالب الامر تكون

من الاشياء التي تعذر استعمالها في البيع والشراء
لكونها مملوكة لم تكن بذاتها لكنها تباين جهة ملكيتها
وتتنازع القرض من المعارضه لان برهنه يعطي شي مختلف
بالنفع عن الماخوذ وتتنازع المعارضه من الرهن والوداعة
واللاجرة لان العهود في هذه الاشياء لا تنزل سلطنة
المالك بل الاستعمال فقط اما المعارضه فانها تنزلها
معاً كقول بونا جينا فينتج مما قلنا اولاً ان المعارض
يلزمه اظهار نقص ما اقترضه وعيبه والا فاذ اصدر
من ذلك حسارة فانه يلتزم بها فانها لا يطلق للمضري
ان ياخذ ما اقترضه قبل الزمان الشروط بينهما الا اذا
دعت الضرورة الي ذلك ثالثاً ان من اقترض يلتزم
بمكافاة ما فقد ما اقترضه صدقة واتفاقاً من حيث
انه كان متصرفاً به ويلتزم ايضاً بدينه ما اقترضه
بحينه وكميته وكيفيته رابعاً اذا اعطي احد شيئاً
برجعه القرضه فقط فلا يصح له ان ياخذ فايده اصلاً
لكون هذه تعد ربا والحال ان الربا حرام

الجزء السابع
من ما هو الربا اعلم ان الربا هو ما نتج من القرض

فقط

فما خلو من وجه اخر به ياخذ المعطي شيئاً يزيد
عليه ما اعطاه او ياخذ شيئاً ما يساوي دراهم بحيث
انه لا يطلب هذا الامن وجه القرضه فقط والحال
ان هذا الامر فناق شنيع ومحرم ومضاد للناس
الالهى والبشرى لكون القرض يكتب شيئاً لا حق له
بدين من حيث ان ما قرض قد انتقل الي تصرف مستقرضه
وهناك مني قانونا معرفة الربا وهو ان كل وعد او
شرط يزداد فيه علي ما استقرض لوجه القرض فقط
ما يعطى علي خصوصيات ذاته فهو ربا كقول بونا جينا
وديلوكو فينتج اولاً ان كل من يرابي علي هذه الصيغة
ولو بالنية فقط خلوا من عهد ظاهر فانه يخفي ميثاقاً
خطأً ثانياً والربا بالنية هو ميثاق قصد الانسان ان
ياخذ شيئاً يزيد علي ما اعطى خلوا من شرط ظاهر
كما ان الربا الحقيقي اي الظاهر هو ميثاق اظهر هذه النية
بعهد خارج وهذا اعني الربا المظاهر ثارة يتم مضراً
بعهد ما ويدعي ربا مستتراً وذلك حينما يقصد
المقاهدون بيعاً او شرياً او ما جرة ويوجد في
ذلك ربا حقيقي كقول توليتو ثانياً اذا لم يقصد

من الاشياء التي تصدق بها الاستعمال. ومن جملتها الاموال
لكونها ولو لم تكن بذاتها لكنها تباد من جهة معطيه
وتتنازل القرض من المعارضه. لان بهذه يعطي شي مختلف
بالنفع عن الماخوذ. وتتنازل المعارضه من الرهن والمواعاة
والملاجرة. لان اليهود في هذه الاشياء لا تنزل سلطنة
المالك بل الاستعمال فقط. اما المعارضه فانها تنزلها
معاً كقول بونا جينا. فينتج مما قلنا لولا ان المعارض
يلزمه اظهار نقص ما اقترضه وعيبه. والا فاذ اصدر
من ذلك حسارة فانه يلتزم بها ثانياً لا يطلق للمضيق
ان ياخذ ما اقترضه قبل الزمان الشرط بينهما. الا اذا
دعت الضرورة الى ذلك ثالثاً ان من اقترض يلتزم
بمكافاة ما فقد ما اقترضه صدقةً واتفاقاً من حيث
انه كان متصرفاً به. ويلتزم ايضا بما اقترضه
بحينه وكيفية وكيفيته رابعاً اذا اعطي احد شيئاً
برجاء القرضه فقط فلا يسح له ان ياخذ فايده اصلاً
لكون هذه تعديراً. والحال ان الربا حرام.

الجزء السابع

س ما هو الربا اعلم ان الربا هو سراج ناتج من القرض

فقط

ان ياخذ شيئا من حيث القرضه بل من حيث حسن
المعروف والشكر فقط او اعطى له ما قصده فلا يعن بها
اعلم ان هذه القضية ترد لان البابا اينو سنيوس
حرم مثلها وهي القضية الثانية والاربعين من الحسن
والستين قضيه التي هي ليس هو بها ان يطلب الانسان
شيئا فوق راس المال اذ كان ذلك بطريق المحبة والمعروف
لا بطريق العدل **الثامن** اخذ شيئا زائدا عن الذي
اقرضه واعلم انه لم يعط له مجاذا بل من حيث القرضه
فيلتزم برده كقول صا وديلو كورابا اذا اعطى
الانسان شيئا لاجل عطف الخاط وحصول المحبة او
من باب الحسنة فلا يجب ذلك ربا من حيث ان المحبة
لا تمن لها كما علم ديلوكو خامسا من عاهد عهدا كي
ينال بواسطته وظيفة ما فيعد ذلك ربا علي نزع
القرض العلماء وهم مولينا وليسيوس وصالح وديلو كور
خلافا لنا واما ولم يجب مرابيا علي نزع العلم صالح
من اقترض شيئا او اعاره بشرط انه ياخذ في وقته من
القرض شيئا بوجه الحسنة والمعروف سادسا من
اشتراط مع المستقرض بان ياخذ منه وظيفة او

لا يسه

مرابيا كالميلانية فانما يسقط في اثم الربا واليهونا
معاه لاخر انه المستقرض بذلك ساجا من اقترض
انسانا مالا بشرط ان يرد له الدين للقديم الذي كان
قد عجز عن تخليصه منه او ليلا يحصل له ضرر
حيث ظلم فذلك ليس بمرابي من حيث ان ذلك
المال الاصيل كان ماله ولم يربح شيئا جديدا ولا
اخذ ما يزيد علي راس المال كما علم بونا جينا
وازورابوس وريچينلدوس **ثامنا** لا يعن مرابيا من
اخذ فوق راس المال شيئا لاستيلاء الخطر في حين
الخوف علي فقده كعسر استيفاء او نفقة الحكم
التي صرفت لاجله وقد قال المعلم لايمان ان هذه
الاحوال يجب ان تذكر في حين الاعطاء ظاهرا او
مرا كقول كوينيك ولايمان فقلنا عن مدينا والنا
ومولينا وليسيوس وديلو كور وهذا يطلق لبعض
المماليك ما يعمل لغاية الفقر حيث يقرضون جملة
من الماله وياخذون شيئا يسيرا زائدا عنها الوفا
اجرة الخدام وصيانة الخزانة السماء بجبل الرحمة
تاسعا من اقترض احدا مالا الي زمان معين

ان ياخذ شيئا من حيث القرض بل من حيث
المعروف والشكر فقط او اعطى له ما قصده فلا يلزمه
اعلم ان هذه القضية ترد لان البابا اينو سنيوس
حرم مثلها وفي القضية الثانية والاربعين من الحسن
والستين قضية التي هي ليس هو ربا ان يطلب الانسان
شيئا فوق راس المال اذ كان ذلك بطريق المحبة والمعروف
لا بطريق العدل ثالثا من احدى شيئا رايذا عن الذي
اقرضه واعلم انه لم يعط له مجاها بل من حيث القرض
فيلزم برده كقول صا وديلوكو رابعا اذا اعطى
الانسان شيئا لاجل عطف الخاط و حصول المحبة او
من باب المحبة فلا يجب ذلك ربا من حيث ان المحبة
لا تمن لها كما علم ديلوكو خامسا من عاهد عهدا كى
ينال بواسطته وظيفة ما فيعد ذلك ربا على نزع
القر العلماء وهم مولينا وليسوس وصالص وديلوكو
خلفا لنا واما لم يجب مرابيا على نزع العلم صالص
من اقترض شيئا او اعاره بشرط انه ياخذ في وقته من
المقرض شيئا بوجه المحبة والمعروف سادسا من
اشتراط مع المقرض بان ياخذ منه وظيفة او

لا يلزم

من المقرض ليلية فانما يستقط في اثم الربا واليه
معاملا لزامه المقرض من ذلك سادسا من اقترض
انسانا مالا بشرط ان يرد له الدين القديم الذي كان
قد عجز عن تخليصه منه او لا يعطى له مطلقا
حويث ظلم فان ذلك ليس مرابيا من حيث ان ذلك
المال الاصيل كان ماله ولم يخرج شيئا حويث ولا
اخذ حايث بل على راس المال كما علم بونا جينغا
وازو ورويس وريچيلدوس ثامنا لا يعد مرابيا من
اخذ فوق راس المال شيئا لاستيلا العطر في حين
الحرف على فقده كسر استيفاء او نفقة الحكام
التي صرفت لاجله وقد قال العلم لايمان هذه
الاحوال يجب ان تذكر في حين الاعطاء ظاهرا او
مرا كقول كوينيك ولايمان نقل عن ميديلو والنبا
ومولينا وليسوس وديلوكو ولهذا يطلق لبعض
الماليك ما يجعل لباية المقر حيث يقرضون جملة
من المله وياخذون شيئا يسيرا رايذا عنها الوفا
اجرة الخدام وصيانة الخزانة السماء بجعل الرحمة
تاسعا من اقترض احدا مالا الى زمان معين

لو شرط ان لا يبرده في ذلك الحين فانه لا يبرده
 ما يزيه على من اس المال تاديباً لاهاله فلا يحصل
 مرابياً وان لم يستطع المديون الوفاء في ذلك الحين
 لا اهل الا من يبيع عجزاً فلا يبيع المقرض ان يبرمه
 باعطاشي زرايد واما اذا كان صاحب الدين عالماً
 بان المديون لا يستطيع الوفاء في ذلك الزمان
 المعين واقضه طمناً بالفايد فيعد مرابياً لاجاله
 كقول طوطي ورونا جينا ومولينا عاشر لا يعد مرابياً
 من اخذ شيئاً زائداً فوق ماله اما لاجل خسارة يحصل
 للمال او لاجل بطلان ربحه ولكن يجب عليه ان يظهر
 ذلك للمديون مثلاً اذا قصدت تريم منزلك او
 ابتياع قح في حين رخصه واذا اقضيت مالك
 بدم منزلك او برفق سعر القمح فحينئذ لك ان تاخذ
 من المديون ما يوزي خسارتك التي حصلت بسبب
 الدين ومثل ذلك قس في التجاره ولكن في حين
 هذا العهد لا بد من الشروط الاتية ذكرها كقول
 توطي واولها انه يكون قاصداً المتاجر بتلك
 الاموال ولم يبرده عنده غيرها في ذلك الحين

للعام

لاظم في القرض ان تكون القرضه اكراماً للمقرض
 قالها ان الشيء الذي تاخذه من المديون يجب ان
 يكون اقل مما كنت قادراً على ربحه مع ترك الكاليف
 لكون ابطال محكك لم يوجد حالاً بل يمكن وجوده
 فيما بعد فلذلك السبب بحله التحسين المقدر حسب
 رأي معلم كبير ذو فضيلته وذمته وحينئذ تعاهد
 المديون كما يشور عليك كما علم للعلامه ومولينا
 ومبالص والكرديناك ويلوكو ورونا جينه فالمفهوم
 مما ذكرناه ان من لا قصد له في المتاجر ولا عنده
 بضاعة ولم يترجم ورونا عن قريب او لم يتحقق
 ربحاً فلا يجوز له ان ياخذ شيئاً زائداً عن ماله وان
 دينه ليس بعلة حقيقية لابطال ربحه ولهذا
 السبب عيتم ليكون التجار اثم الربا اذا باعوا
 شيئاً بالدين او اغلي من ثمنه العالي بحجة تعطيل
 الربح وكن يبيع شيئاً يساوي مايت غرض بميت وخمسة
 غروش الي وعده سنة لا تهم اذا باعوا هكذا فيكون
 المتاعون منهم كثيرين وبالنتجه يكون ربحهم
 غزيراً اكثر مما يحصل لهم لو باعوا بالقبض ومن

وشرطه ان لم يرده في ذلك الحين فانه يضمن
 ما يزيه على راس المال تاديباً لاهاله فلا يحسب
 مراهياً وان لم يستطع المديون الوفاء في ذلك الحين
 لا اهما الا منه بل عجزاً فلا يبيع المقرض ان يلزمه
 باعطاء شي زرايد واما اذا كان صاحب الدين عالماً
 بان المديون لا يستطيع الوفاء في ذلك الزمان
 المعين واقضه طمناً بالفايد فيعد مراهياً لا محالة
 كقول طوليبي وبونا جينا ومولينا عاشر لا يعد مراهياً
 من اخذ شيئاً زائداً فوق ماله اما لاجل حنارة يحصل
 للمال او لاجل بطلان ربحه ولكن يجب عليه ان يظهر
 ذلك للمديون مثلاً اذا قصدت تريم منزلك او
 ابتياع قح في حين رخصه واذا اقضت مالك
 يندم منزلك او يرتفع سعر القمح فحسب لك ان تاخذ
 من المديون ما يوزي حنارتك التي حصلت بسبب
 الدين ومثل ذلك قس في التجار ولكن في حين
 هذا العهد لا بد من الشروط الاتية ذكرها كقول
 تولىطوس اولها انه يكون قاصداً المتاجر بتلك
 الاموال ولم يرد عند غيرها في ذلك الحين

للعام

لا علم قسماً للمدين ان تكون القرضه اكراماً للمقرض
 قالها ان الشيء الذي تاخذه من المديون يجب ان
 يكون اقل مما كنت قادراً على ربحه مع ترك الكاليف
 لكون ابطال محكك لم يوجد حالاً بل يمكن وجوده
 فيما بعد فلذا كم السبب بحسب التقدير والمقدار حسب
 رأي معلم كبير ذو فضيلة وذمته وحينئذ تعاهد
 المديون كما يشور عليك كما علم للعلامه ومولينا
 ومبالص والكردينا ديوكو وبونا جينه فالمفهوم
 مما ذكرناه ان من لا قصد له في المتاجر ولا عند
 بضاعة ولم يترجي وروها عن قريب او لم يتحقق
 رجاء فلا يجوز له ان ياخذ شيئاً زائداً عن ماله لان
 دينه ليس بعله حقيقة لا بطل ربحه وولهذا
 السبب عيتم ليكون التجار اثم الربا اذا باعوا
 شيئاً بالدين او اعطى من ثمنه العالي نحة تعطيل
 الربح وكن يبيع شيئاً يساوي مايت غرض بميت وخسة
 غرض الي وعده سنة ولاهم اذا باعوا هكذا فيكون
 المتاعون منهم كثيرين وبالنتجه يكون ربحهم
 غزيراً اكثر مما يحصل لهم لو باعوا بالقبض ومن

f

ذلك يفتيحه انه لا يتقص رحمه من ذات الله
 وليس لهم سبب لان ياخذوا اكثر من الثمن العالي كما
 علم ديانا وطر اللوس حادي عشر من دين قحاً عتيقاً لياخذ
 جدر رابع عليه ان الجدر يكون او فرحنا او اغلي
 شأناً فهو من اليد لا سيما اذا لزم الاخذ برده في وقت
 معين وكقول سلفستروس وناورا وطر اللوس ثاني عشر
 من اعطى فيم شيئاً من القصد ان الاخذ يلتزم بموجب
 المعروف وحسن الادب ان يقرضه ما يحتاج اليه او يبيعه
 شيئاً او يشتري منه او ياجرم فعلته فانه لا يخلو من اثم
 الوفاء لكون هذا الشرط المعلوم يعد من الامور الواقعة
 تحت القيمة ومن حيث ان الاخذ يعد سلطاناً في
 حين بيعه وابتاعه واستيجار فاعالته متى شاذ ذلك
 كقول السليبي ودليكو ولايمان روبرا جينثا ثلث عشر
 من دين الامير او العامة ما لا يفي من الجواخ والخراج
 واما الهامن التكليف اللازم عليه الى حين ما يستوفي
 ماله فهو مرابي على قول صالح ودليكو نقلاً عن
 غالب العلماء رابع عشر من دين ما لا بشرط ان المدين
 يستخلص له مالا من مدين اخر كان قد عسر عليه الاستيفاء

منه

فانه لم يخلو من الربا وقول غير الاستيفاء لان المدين
 اذا مر في ذلك لعله ان الاستيفاء سهل فلا يعد ذلك
 ربا كما علم من نصيبنا خامس عشر اذا كان لك في
 مكان بعيد واقربته لغيرك بشرط انه يملك اياه ههنا
 او في مكان اخر يحتاج الي كلفه وتصل به حيث يتمكن
 في ذلك المكان اغلي فيجب ذلك برهنا من عشر
 من الزم مديونا بان ياخذ جزء الدين بضاعة ليس له
 بها حاجة فيدعي مرابياً سابع عشر في قرصة الدراهم
 اذا دين احد دراهم فلا يسمع له بل ياخذها الا
 بالثمن الذي كان لها في حين لبطاها وذلك اذا لم
 يغير بين المدين والمستدين شرطاً مثلاً اذا دين احد
 لآخر مئة غرش ربال وفي حين الاخذ راد ثمناً
 فلا يحل له اخذها بذلك للثمن بل بالثمن الاول حين
 اعطاها وان لم يفعل ذلك فيكون قد اخذ الزيد
 من راس ماله ومثل ذلك اذا نقص ثمنها يجب على
 المعطون ان يعطيه ما نقص والا فلا يكون موفياً
 حقه كاملاً كما علم ليسوس ولايمان ورونا جينا
 ثامن عشر في قرصة القمح والخزوا ما اقلها اذا

٢

ذلك ينبغي انه لا يتقصى ربحهم من ذات العلم
 وليس لهم سبب لان يأخذوا اكثر من الثمن العالي كما
 علم ديخان وطر اللوس حاوي عشر من دين قحاً حقيقاً لياخذ
 جدر يد اربع عليه ان الجدر يد يكون او في حسناً او اغلوا
 ثناً فهو من الرهبان لا سيما اذ لا لزوم للاخذ برده في وقت
 معين كقول سلفستروس وناورا وطر اللوس ثلثي عشر
 من اعطى غير شيكاسي المتصرف ان الاخذ يملزم بموجب
 المعروف وحسن الادب ان يقرضه ما يحتاج اليه او يبيعه
 شيئاً او يشتري منه او ياجرم ففعلته فانه لا يخلو من اثم
 الربا ولكن هذا الشرط العلوم بعد من الامور الواقعة
 تحت القيمة ومن حيث ان الاخذ يعدم سلطاناً في
 حين بيعه وابتاعه واستيجار فعالته متى شاذ ذلك
 كقول السليمان وديان وديان ربحاً جديلاً ثلث عشر
 من دين الامير او العامة مالا يعني من البواغ والخراج
 وامثالها من التكاليف اللازمة عليه الى حين ما يستوفي
 ماله فهو راي على قول صالح وديان كونه نقلاً عن
 غالب العلماء اربع عشر من دين مالا بشرط ان المدين
 يستخلص له مالا من مدينه كان قد عسر عليه الاستيفاء

منه

فان لم يملك الربا وقولي غير الاستيفاء لان المدين
 اذ لم يملك بذلك لعله ان الاستيفاء سهل فلا يفوت ذلك
 ربا كما علم من نصيبنا خامس عشر اذا كان لك قح في
 مكان بعيد واقربته لغيرك بشرط ان يملك اياه هننا
 او في مكان اخر يحتاج الي كلته وتصل بيته ان يملك
 في ذلك المكان اغلي فيجسب ذلك برهنا وبن عشر
 من الزم مدينه بان ياخذ جزء الدين بضاعة ليس له
 بها حاجة فيدفع ربا مبيع عشر في قرصة الدراهم
 اذا دين احد دراهم فلا يسلح له بله ياخذها الا ان
 بالثمن الذي كان لها في حين اعطائها او ذلك اذا لم
 يصير بين المدين والمستدين شرطاً مثلاً اذا دين احد
 لاجل مئة غرض ربا في حين الاخذ ردي ثماناً
 فلا يحل له اخذها بذلك للثمن بل بالثمن الاول حين
 اعطائها وان لم يفعل ذلك فيكون قد اخذ اكثر مما
 من راس ماله ومثل ذلك اذا نقص ثمنها بحسب علم
 المدين ان يعطيه ما نقص والا فلا يكون ثمنها
 حقه كاملاً كما علم ليسوس ولا يملك وبننا جينا
 ثامن عشر في قرصة القمح والخزوا ما ثلثها اذا

افرض احد عشرة اكيال في فسخ زله ان ياخذ
اكيال كامله سواء زاد الثمن او نقص وعلي ان الفرق
الحاصل فيما بين دين الدراهم ودين التي هو هذا انه
في دين الدراهم لا يرد غالباً الا الثمن المعطي ان
لم يكونا قد افتقرا علي خلاف ذلك لاسباب محققة
وجايزة. ولهذا يجب ايضاً الثمن بالموازاة فقط. اما
في الفسخ وغيره انما ينظر الي المادة. لانه لا يقتصر
احد التي لاجل ثمنه بل لاجل جوهره فقط. فاذا ولو
انه انزاد ثمنه يجوز ان ياخذ الفرق بمقدار ما اعطي
لكن بعض العلماء لم يفرقوا بين قرصة المال وغيرها.
كقول لايمان وبونا جينا وان سال سائل ما هو
الالتزام والعقاب المفروض علي الرايين ومساعدتهم
موجب اولاً ان الراي المنفع وورثته قد التزموا
بالمكافاه. وهكذا كل من ساعده فعلاً كالوالي و
الحكام واهل الشريعة. والذين يلزمون للمدينين
بالربا. فمؤلاً جميعهم تلزمهم المكافاه. وقولي فعلاً
لان الذين يملكون الرايين ترفقاً بالفقراء ومساعدتهم
لا يلزمون بوقا الربا. ومثلهم الخدام ايضاً علي ما

بلغ

حسين

وطر اللوس
في البيع والشراء وهو فروع الفرع الاول
ما هو البيع والشراء. يعلم ان الشراء هو عقد
يؤتي به ثمن الرزق ويكمل بتسلمه والبيع بعكسه. ثم
ان البيع والشراء منه ما هو عادل ومنصف ومنه
ما هو جائر خايب من الانصاف. فالعادل متى كان
بشئ يعادل لمقدار الشيء والجائز بعكسه. والجور قد
يكون ثقيلاً وقد يكون خفيفاً باعتبار التقاوت. ومن
يركب ذلك فانه يلزم من حيث الدية بالمكافاه
ولولم يلزمه فذلك بحكم الناس غالباً. الا اذا اخذ
ثمن الشيء المباع مضاعفاً كما علم لايمان وبونا جينا.

يطلب منهم قصد الدين انما المرامي الظاهر
 يجب منه من تناول الاسرار القدسية ولا يجوز
 حله الا ان يرد كل ما اخذه ولا يبيع بدفته فيارض
 مقتضاه ومن يوفيه يحرم حالاً بفعله ذلك وقال
 المعلم الايمان ان كتاب وصايتة لا يعمل به اذا لم يرد
 كلما اخذه بالربا قبل موته كقول ليسيرس وبونا جينا
 وطر للوس

الجزء الثامن

في البيع والشري وهو فرعان الفرع الاول
 ما هو البيع والشري لعلم ان الشري هو عقد
 يوفي به ثمن الرزق ويكمل بتسلمه والبيع بعكسه ثم
 ان البيع والشري منه ما هو عادل ومسط ومنه
 ما هو جائر خايب من الانصاف فالعادل متى كان
 بثمن يعادل مقدار الشيء والجائر بعكسه والجور قد
 يكون ثقيلاً وقد يكون خفيفاً باعتبار التقاوت ومن
 يرتكب ذلك فانه يلتزم من حيث الدية بالمكافاة
 ولو لم يلزمه فذلك بحكم الناس غالباً الا اذا اخذ
 ثمن الشيء المباع مضاعفاً كما علم لايمان وبونا جينا

افرض احد عشر اكيال في فسخ زله ان ياخذ للمشتري
 اكيال كامله سواء زاد الثمن او نقص وعلي ان الفرق
 الحاصل فيما بين دين الدراهم ودين التي هو هذا انه
 في دين الدراهم لا يرد غالباً الا الثمن العطي ان
 لم يكونا قد اتفقا علي خلاف ذلك لاسباب محققة
 وجائزة ولهذا يجب ايضا الثمن بالموازاة فقط اما
 في التي وغير انما ينظر الي المادة لانه لا يقتض
 احد التي لاجل ثمنه بل لاجل جوهره فقط فاذا ولو
 انه انزاد ثمنه يجوز ان ياخذ القرض بمقدار ما اعطى
 لكن بعض العلماء يفرقوا بين قرض المال وغيرها
 كقول لايمان وبونا جينا وان سال سائلاً ما هو
 الالتزام والعقاب للمفروض علي المرامي ومساعدتهم
 فحجب اولاً ان المرامي المنفع وورثته قد التزموا
 بالمكافاة وهكذا كل من ساعده فعلاً كالوالي و
 الحكام واهل الشريعة والذين يلزمون المديون
 بالربا فلولاء جميعهم تلزمهم المكافاة وقولي فعلاً
 لان الذين يملكون المرامي ترفعاً بالقرض ومساعدتهم
 لا يلتزمون بوقا الربا ومثلهم الخدام ايضا علي ما

يجب

فينتج من ذلك أولاً ان المشتري يحسن ان يتبع شئ
 ارخص من قيمته اذا كان لا ينفذ له او يتبعه من شئ
 اكثر اثماله او صلوات قيمته رخصه لا مريها وان
 سال احدنا اذا باع للبائع رزقه رخصاً من احتياجه
 ما اذا حكم به يجب ان البيع والشري موقوف على الرضى
 لكن اذا كان البائع فقيراً جداً ومن شدة احتياجه التزم
 ان يبيع شيئاً وانت اشتريته با رخص ثمن ما يكون من
 القيمة فانك تركب خطاء ثقيلاً مضاداً لما من المحبة
 كما علم لايمان وبننا جينا ثلثاً يجوز للمشتري ان يتبع
 رخصاً اذا ابتاع اشياء كثيرة معاً لانه حينئذ يخلص
 البائع من هم شقي ويسهل له سبيلاً لتخصيل اشياء
 اخرى ومن ثم يرخض ثمن تلك الاشياء كقول بونا جينا
 وليسيس وريخيلدوس ثالثاً يجب على البائع ان
 يبيع الشئ بالثمن المعين من الحاكم او من الناس
 وان لم يوجد هذا التعيين فيحينئذ يجب عليه من
 حيث العدل ان يتبع من كان رايهم سديداً واعلم
 ان الثمن ليس بواحد على حصص اللفظ بل ينقسم على
 الى ثلثة اقسام اعلى ووسط وادنى ويجوز البيع

بالحري

بلحري هذه الثلثة الاثمان رايها اذا كانت للبضاعة
 مطلوبه جداً ونافعه للمشتري فلا يحل ان يتبع باكثر من
 الثمن العادل ولان جميع النفع انما يختص بالمشتري لا
 بالبائع كقول بونا جينا وليسيس وفيلوسوف
 خامساً يجوز ان يتبع للبضاعة بازيد من الثمن السالك
 لاسباب لا قيمة وذلك اذا اعلت المشتري بذلك لانه
 بهذا المصلح لا يصل لمصالحه خسران سائل ما هي الاسباب
 الالايقة التي يمكن بها للبائع ان يزد ثمن الشئ جواب
 هي منع الرجح حصول الضرر لموكل اخر عتيق انت
 من البيع او ان ذلك الشئ يكون عزيزاً لديك لكونك
 قبلته هدي من الامير او من الملك ولو اذا كان موزعاً
 مستقرباً كرهوه فاقية الحسن ولو طبعها ووحوش
 او صور قد يمد كقول لايمان وليسيس وريخيلدوس
 وكذلك الذين يبيعون البضائع قليلاً قليلاً اعني
 جزاء بعد جزاء فيسبح لهم بيعها بثمن يفوق الثمن
 الذي يتبع به جملة بكثرة وذلك من حيث القرب
 والكلفة التي لا بد منها لصيانة البضاعة ومثل
 ذلك الطباخون والعلافون فلم تحكم عليهم العلماء

فيخرج من ذلك لولا ان المشتري يحسن ما يبيع
 ارجح من قيمته اذا كان لا يثق له او بائعه من
 اكراماته واول ما يثق فيتمه رخصته لا يبيعها وان
 قال احد اذا باع البايع رزقه رخصته من احتياجه
 ما اذا علم بدينه يجب ان البايع والشري يوقوف على الرمي
 لكن اذا كان البايع فقيرا جدا ومن شدة احتياجه الثمن
 ان يبيع شيئا ما وانت اشتريته با رخص ثمن ما يكون من
 القيمة فانك ترتكب خطاء ثقيلا مضادا من المحبة
 كما علم الايمان وبونا جينا فلما يجوز للمشتري ان يبتاع
 رخصا اذا البائع اشيا اكثر معاه لانه حينئذ يخلص
 البايع من هم شقي وييسر له سبيلا لتحصيل اشيا
 اخرى ومن ثم يبرح من ثمن تلك الاشياء كقول بونا جينا
 وليس يوسر ويحفظ لدوسر ما لما يجب على البايع ان
 يبيع الشئ بالثمن للمعين من الحاكم او من الناموس
 وان لم يوجد هذا الثمين فحينئذ يجب عليه من
 حيث العدل ان يتبع من كان رايهم سعد ثياه واعلم
 ان الثمن ليس بواحد علي حصر اللفظ بل ينقسم على
 الى ثلاثة اقسام اعلي واسطة وادني ويجوز البيع

بالحري

فحينئذ يثبت الاثمان انما اذا كانت للبضاعة
 مظهره جدا ونافعه للمشتري فلا يحل ان يبيع بالثمن
 الثمن العادل لان جميع النفع انما يختص بالمشتري لا
 بالبائع كقول بونا جينا وليس يوسر وفيما يفتقر
 خاسرا يجوز ان يبيع البضاعة با ثمن من الثمن المتالك
 لاسباب لا يثمة وذلك اذا اعلت المشتري بذلك لانه
 بهذا الفصل لا يصل لمصنعه من سوال باي الاسباب
 الاثمة التي يمكن بها البايع ان يبرح من الشئ جواب
 هو منع الربح حصول الضرر او جعل اخر عقده ان
 من البيع او ان ذلك الشئ يكون عزيزا له لكونه
 قبلته هدي من الامير او من الملك ولو اذ كان مغررا
 مسترربا كرهونه فابقت الحسن ولو طهرها ووجوب
 او سود قد يحده كقول لا يملك وليس يوسر ويحفظ
 وكذلك الذين يبيعون البضائع قليلا قليلا اعني
 جزاء بعد جزاء فيسحق لهم بيعها بثمن يفوق الثمن
 الذي يبيع به جملة بكثرة وذلك من حيث التقب
 والحكمة التي لا بد منها لصيانة البضاعة ومثل
 ذلك الطباخون والعلافون فلم يحكم عليهم العلماء

بأنهم إذا لم يلقوا بغيرهم انهم غيرهم انهم غيرهم
 محدود. كقول من قال لو لم يكن سادس لا يبيع
 بازيد ياد الثمن لاجل تاخير الوفاء او نقصه لاجل سرعة
 الوفاء فتعاطوا. لكن البيع بالدين والثمن بالدين
 مما عتق الامارة. فلهذا هما اخذنا ايديا بعد ربا. يصح
 ذلك اذا لم تنفق معه عله من العطل المذكورة في باب
 الربا او ارفقناغ الثمن لكثرة المتاعين. او لسبب اخر
 ايضا هيه. كقول من حاجنا وليسوا. ويحتمل
 وفيه يسوس سائما يجوز بيع شي شرط ان المشتري
 يبيعه ايضا لبايعه بزمان معين او متى شا ايت
 يترده اليه. وذلك اذا لم يكن الشرط بنفس والبيع
 بحيله او بر باعفي. لكن لا بد فيما بعد من نقص الثمن
 على متار حال الوجه. كقول مولينا وليسوا وروى
 ثامنا المورث بوليا المورث في موهر اذا صار اتفاق بين
 اناس بان يبيعوا البضاعة للملاينة وخدمهم. واذا
 اتفق التجار على بضاعة ما انهم لا يبيعونها الا بثن
 كذا. فهذه الاشياء لا تحب ضد العدل اذا كان الثمن
 مضطرا. كما قال مولينا وليسوا وغيرهما من العلماء

خلق

خلافا للقول من قال ليسوا. واجعلنا على ان هذا الامر
 انما هو مضاد فتميلت الحجة كما قال ديون كرو. ويجب
 على الامر والاولا اذا المفقود المم بذلك ان يضمن
 لهم الثمن لئلا يضمن من ذلك ثمن لو ظلم للرعيه
 كقول ليسوا. وروى ديون كرو. وطر اللوس. فتلا عن مولانا
 ثم اعلم ان هذه المورث بوليا فلو انها جائزه باذن الامر
 لا سبب لايته. ومن معين حلك. لولا تجاليل الحزم
 تلقا ذاتها وطلع ذلك في القمح والزيت والخمير مثالها
 لكي يحتمل. ويبيعه فيما بعد بثن اعلى فهو يحطى
 ضد العدل. ويلتزم بالكافاه. سائما يجب على البائع
 ان يعلم المشتري بعيب المباع ونقصه اذا كان من
 العيوب الثقيله التي تحط من قيمة الشيء. مثلاً
 اذا بيعت بغلام عليك انه جالح جنون. ولو دليلاً
 مع علمك انها دقا. او غلام مريض. او حين خافض
 بالعت. وما شاكل ذلك. وان لم تبين ذلك فانك
 تحطى. ويلتزم بالكافاه. لا سيما اذا كان النقص
 والعب في ذاتيات الشيء او في كميته. كاليزان
 والدرع والصاع. ومثالها. او بيع شي عرض

بأنهم إذا باعوا بثمن أغلي مما يبيع به غيرهم أن لم يكن ثم ثمن
 محدود. كقول من المولى كس وطولوس سادسا لا يبيع
 بأزيد من الثمن لأجل تأخير الوفاء أو نقصه لأجل سرعة
 الوفاء فتعاه لكون البيع بالدين والثري باليسير
 مما عتاد الاعادة فلهذا هما أخذنا أيضا بعد ربا يبيع
 ذلك إذا لم تتفق معه على من العلل المذكورة في باب
 الربا أو ارتفاع الثمن لكثرة المتاعين أو لسبب آخر
 أيضا هيد. كقول بونا جينا وليسيس ويرجينا وكس
 وفيلوسيس سادسا يجوز بيع شيء بشرط أن المشتري
 يبيعه أيضا لبايعه بزمان معين أو متى شاء أن
 يترده إليه. وذلك إذا لم يكن الشرط بنفس والبيع
 بحيلة أو بربا عفي ولكن لا بد فيما بعد من نقص الثمن
 على مقدار حال الموجه. كقول مولينا وليسيس وديلو
 ثامنا المولى بوليا المولى ثافي وهو إذا صار اتفاق بين
 أناس بأن يبيعوا البضاعة المتلاينة وخدمهم وإذا
 اتفق التجار على بضاعة ما أنهم لا يبيعونها إلا بثمن
 كذا فهذه الأشياء لا تحب ضد العدل إذا كان الثمن
 مفسدا كما قال مولينا وليسيس وغيرهما من العلماء

خلق

خلافا للمولى ورايسيس وأجماعا على أن هذا الأمر
 انما هو مضاد فصيلته المحبة كما قال ديوكس ويجب
 على الأمر والأولاء إذا مدفوا لهم بذلك أن يبيعوا
 لهم الثمن ليلا يصغر من ذلك ثقل أو ظلم للرعيه
 كقول ليسيس وديلو كس وطولوس ثانيا عن ثامنا
 ثم اعلم أن هذه المولى بوليا وأولائها جازين بأذن الأمر
 لأسباب لا يقدح في حق معين ولكن إذا تجاسر أحد من
 تلقا ذاتة وصنع ذلك في القمح والزيت والخز والمثاليها
 لكي يحتشد ويبعه فيما بعد بثمن أغلي فهو يخطئ
 ضد العدل ويلتزم بالمكافاة تاسعا يجب على البائع
 أن يعلم المشتري بعيب المباع ونقصه إذا كان من
 العيوب الثقيلة التي تحط من قيمة الشيء مثلاً
 إذا بعث بعلامة عليك أنه جامع جنود أو دليلاً
 مع علمك أنها دقاو أو غمام مضر وباء أو جرحاً مفسداً
 بالعت وما شاكل ذلك. وإن لم تبين ذلك فانك
 تخطئ ويلتزم بالمكافاة ولا سيما إذا كان النقص
 والعيب في ذاتيات الشيء أو في كميته كالميزان
 والدرع والصاع والمثاليها أو بيع شيء عوض

شيء ومن ثم من تلك غطاءً ثقيلاً ويلتزم بالكفاة أولاً
من وضع قدمه في موضع رطب ليس قبل ان يبيعه
ثانياً من خرج خماراً بائناً بخرق يوباعه كخرق
قوي ثالثاً من باع لحم العزى كالضأن ومثاله ما كان
علمه ليس بغيره وبناجينا ودلنا وطراوس ولكن اذا
فرطنا ان البائع يجهل ثمن الشيء فيصع بيعه والا
لا بد من ابطاله ولو مساواة ثمنه علمه اذا عرفت
ان من يملك ليس له قدره على الوفاء لا يحل لك ان
تبيع دينك الا بعد بالثمن الواقع ولكن هذا الفعل
غشاً ومكراً من حيث انك لم تظهر النقص الذاتي
المقصود بالدين كقول بونا جينا وليس بغيره وفيلو
سيوس حادي عشر اذا عرف البائع ان الرزق عن
قريب ينقص ثمنه فيحوز له البيع بالثمن للواقع وان
ان تخفي عن المشتري ما يصير من نقص الثمن لانه
بهذا يجب عاده لا على بسيط اللفظ ولكن لا يجوز له
ان يجهل المشتري بحيله وكذب كقول بونا جينا
واذ ويرى وليس بغيره ثانياً عشر اذا اعطى احد شيئاً
لكي يبيعه بثمن معين وذاك بنشاط وحرصه

يلزم

باعت بطن الخيل يلتزم ان يطلي خارج فرق الثمن
لكون ذلك ثمنه تعباً كما قال للعلم بشارع ومأملاً
خدام التجار فلا يحق لهم هذا لانهم يتسلمون الرزق
مطلقاً لكي يبيعوه بالثمن الاثمان لثابتة من اليهم
كقول ليسوس وديلو كوالث عشر اذا باع الخياطون
جوخاً رخص ثمناً من غير كونهم اغارب البائع او
لكثرة مشتريهم منه فيحوز لهم ان يبيعوه لغيرهم بالثمن
الواقع بشرط انهم يكونوا اسنان في غيرهم وذلك لانه لا
يحصل لاحد من ذلك ضرر لانه من حيث ان
التجار يستفيدون منهم لكثرة مشتريهم ويستجيبون
انهم يتركون لهم شيئاً من الثمن مراعاة لهم كما علم
فيلوسيوس وديلنا ولكن العلم سالى انكر هذا احتجاً
بقوله ان التجار غالباً يكتفون على المشتري
بانهم تركوا له شيئاً من الثمن لكي يجهلوه الى الابتاع
منهم دايعاً رابع عشر اذا بيع شيء لشخصين فيكون
صاحبه ثمن اعطى ثمنه منه وتسلمه وان لم يتسلمه
احد منهما فينبذ بعد لمن سبق بالمشتري والاخر
له ان يدعي على البائع واذا ابيع الشيء او اعطى

شيء ومن ثم ترك خطاء ثقيلا ويلتزم بالخطاة الا
 من وضع قهرا في موضع رطب ليس قبل ان يبيعه
 ثانيا من مخرج خمار رديا ضعيفا بخر قوي وباعه كخر
 قوي ثالثا من مبيع لم المزي كالضمان وامثالها كما
 علم ليس ببيع وبناجينا ودلتنا وطرا لوس ولكن اذا
 فوضنا ان البائع يجهل ثمن الشيء فيبيع ببعده والا
 لا بد من ابطال المداون من امانة ثمنه عاشر اذا عرفت
 ان المدين يترك الدين له قهرا على الوفاء لا يحل لك ان
 تبسج دينك الا بعد بالثمن الواقع ولكن هذا الفعل
 غشوي ومكراه من حيث انك لم تظهر النقص الذاتي
 المتعلق بالدين كقول بونا جينا وليس ببيع وقيل
 سبق كحادي عشر اذا عرف البائع ان الرزق عين
 قريب ينقص ثمنه فيجوز له البيع بالثمن الواقع وان
 ان تخفي عن المشتري ما يصير من نقص الثمن لانه
 بهذا الجلب عاد لا على بساط اللفظ لكن لا يجوز له
 ان يفتد بـ المشتري بجمله والذبح كقول بونا جينا
 وانزوي بوس وليس ببيع ثاني عشر اذا اعطي لاحد شيئا
 لكي يبيعه بثلث معين وذاك بنشاط وحرصه

بشبه

باطلا على ان يلتزم ان يسطر عرق فرق الثمن
 لكون ذلك ثمة تعبته كما قال للمعلم بشاره وقاملا
 خدام التجار فلا يحق لهم هذا لانهم يتسلطون الرزق
 مطلقا لكي يبيعوه باحسن الاثمان لظهور من ايمانهم
 كقول ليس ببيع ودلتنا كونه ثمة عند ابيع الحياطين
 جونا رخص ثمن من غير كونهم اقارب البائع او
 لكثرة مستراهم منه فليس لهم ان يبيعوا لغيرهم بالثمن
 الواقع بشرط انهم يكتفون اسما في بيعهم وذلك لانه لا
 يحصل لاحد من ذلك ضرر لانه من حيث ان
 التجار يستفيدون منهم لكثرة مستراهم ويستعين
 انهم يتكفون لهم شيئا من الثمن مراعاة لهم كما علم
 فيلوسيون ودلتنا لكن المعلم سأل انكر هذا احتجا
 بقوله ان التجار غالبا يكتفون على المشتري
 بانهم تركوا له شيئا من الثمن لكي يفتد به الى الاتباع
 منهم دايم اربع عشر اذا ابيع شي لشخصين فيكون
 صاحبه من اعطى ثمنه منه وقسمه وان لم يقسمه
 احد منهما فحينئذ يعد لمن سبق بالمشتري والاخر
 له ان يدعي على البائع واذا ابيع الشيء او اعطي

لكنه ان كان ثمنه في المال بطريقه الكمال
ولم يسلمه وكلاهما كقول ليسيمس ودلوكو خامس
عشر اذا عرض فقد شي قبل تسليمه وكان ذلك الشيء
معينا كبيت او كغلب او نحو او غيرها فلا يفقد علي
ومت المشتري اذا لم يصري بينهما اتفاق علي خلاف ذلك
وان كان فقد بذهب البايع واذا كان الشيء ليس بعين
اعني المشتري ابتاع عشرة اجمال في من غير او نحو
اقتام من قطع او يكون الشيء معينا لكنه يؤخذ
بالكيل وكن يبتاع ببعرا من القمح كل صاع بربع غرش
وقبل ان يكال فقد وهذه المذكورات تفقد علي ومت
بايعها وكقول ليسيمس ودلوكو ولايمان وبونا جينا
سادس عشر اذا فقد الشيء المباع او نقص ثمنه بعد
تسليمه فهو علي ومت المشتري ولو يعطي ثمنه لانصلا
مالكه وكقول لايمان وبونا جينا سوال هل يجوز لاحد
ان يشتري دين غيره وكيف ذلك الجواب اعلم ان الدين
اذا كان محققا وحاصلا وبيع بغير انقص مما كان فانه
يعد من جملة اقسام الربا ولا يجوز ذلك الا اذا عرف
المشتري انه باعطاد رايحه بطل بوجه وكقول

بونا جينا

بونا جينا وبونا جينا وليسيمس وقوليسم وفيلوسيمس
فقولنا من اقسام الربا لكون المشتري ياخذ اكثر من
راس ماله اعني يعطي قليلا وياخذ كثيرا وقولنا
دين محقق حاصل لان الدين اذا كان تحت الشك او
الخطر والصعوبة والخصومات لاجل عسر تحصيله ولم
يكن المشتري علت لتلك الصعوبة والعسر فيجوز له
ان يستلعه بانقص ثمن حسب الصعوبة والشك الموجود
بالوفاء لان الدين المقترن بهذه الخواطر هو اخص ثمناء
كقول بونا جينا وطرلوس فينتج من ذلك الا ان
الذين يجذمون الملوك والامراء يكون اثم الربا اذا
اخذوا من صاحب الدين شيئا ليخثوا الناس علي سعة
الوفاء او ياخذون من المدين شيئا ليمهلوا صاحب
الدين عليه كقول بونا جينا وناورا ومولينا ومالين
ثاني ايجوز في غالب الاحيان ابتياع دين الجور
علايتهم وخدام الاكابر لكون اخذها مقترنا بصعوبة
وخطر جسيم وكقول بونا جينا ومولينا الثامن صار
علتي لصعوبة الوفاء واشتري الدين بثلث ارضها
هو فانه يخفي ضد العدل ويلتزم بالكفاه ولانه

ين

صار سببا للضرر من حيث انه يخس بالدين في نفسه
لكي يستفيد هو من فعله الردي كقول مولينا وفيلسوف
وبونا جينا ومن ثم لا يحل لو كلا الامراء المأمورين بالوفاء
اتباع للدين بانقص ثمن اذا صاروا علت لصعوبته
وقال ايضا المعلم سالكس ومولينا ان الوكلا المأمورين
ديون كثيرة لا يحل لهم ان يقدموا واحدا على اخر من
اصحاب الدين بل يجب ان يشارك كل واحد حسب استحقاقه
ونظامه كقول بونا جينا وطالوس

الفرع الثاني

في ما هي التجارة ولين يجوز استعمالها اعلم ان التجارة
هي ان يتباع الانسان بطلعة ويقصد ان يبيعهما كما
في باو فرثي او يبيع بغيره شيئا وهذا الامر
لا يبيح بدلا لاهل الاكليريوس من حيث انه كثير العثرات
وعلة لخطايا جمه ويشغل العقل عن العبادته وامر
مهم هو ان الاكليريكي والراهب ياكلان من الرزق
الدنيوي ومن استعمال من الاكليريوس التجارة كثيرا فانه
يسقط في خطا مبيت كقول ليسيويس ولايمان وبونا جينا
والكردينال ديوكو فيلوج من ذلك اولا انه اذا

استعمل

استعمل احد الاكليريوس المتاجر من او ائتين بشي جزئي
ككتب وطلبان وما شاكلها لكي يبيعهما سرا ويبيع بها
شيئا فلا يبلغ خطاوه الي حد المبيت كقول ليسيويس
وملدونا طوس وفيلسوفيس وديانا وديوكو ثانيا
اذا ابتاع اهل الاكليريوس غنا ومواشي لكي تسمن في مراعيهم
ويبيعوها بقرن اغلي فلا يعد ذلك تجارة من حيث
انهم يبيعون ثمره مراعيهم كقول مولينا وليسيويس
و ديوكو او لكي يبيعوا حليبهم وصوفهم واولادهم
لكن لا يجوز لهم استيجار حقول وضمائم بائتين
ليبيعوا اثمارها لانه وان لم يكن ذلك تجارة علي حصر
اللفظ الا انه قد منع بحدود قوانين مجمع قراطاجنه
ثالثا الاكليريكي اذا ابتاع حقلا باثماره المستوية وباع
اثماره فلا يخطي لانه باع اثمار حقله كقول ديوكو
ومولينا وفيلسوفيس ومثل ذلك اذا ابتاع شيئا
لاجل حاجته وفيما بعد لم يحتاجه او اختلف قصده
فيجوز له ان يبيعه بقرن اغلي مما اشتراه كقول السابق ذكرهم
في الجزء التاسع من هذا الكتاب
في العهد المعين من خواصها اعلم ان ذلك

يصير متى اعطى الانسان لاحد جملة من المال كمن كان
 مائة غرش وابتاع بها شيئا من استحقاقه مثلا كن له
 علافة من الملك واتي واحد فابتاع بعض استحقاقه
 بمبلغ من الدرهم او له ملك فابتاع بعض كرا هذا
 الملك بمبلغ من المال حسب العادة الجارية او تحديد
 الناموس فاذا كان قصده خالصا انه لا يعود ياخذ
 ماله ولا يطلبه فلا يوجد ثم وجهه ربا ولا اعلاوه بل
 يعد بيعا وابتاعا من حيث ان المربيع لا العلوفه
 عينها بل استحقاقها وهذا الاستحقاق اقل ثمن ولو
 انه بعد سنين كثيره يتوق الحصول على المال المعطى
 وهذا على حسب رأي المعلم ليسوس ومولينا ولايمان
 مع غالب العلماء لكن الاصول رأي المعلم دلوكو بقوله
 ان هذا العهد ليس بربا من حيث ان العلوفه لا تباع
 ولا استحقاقها ولا اثارها بل جزء من مدخول حقل او
 بيت او غيرها مما فرضت عليه العلوفه وعلى هذا
 الخطيب في بيع البائع الملك الذاتي بتمامه واما
 الملك النفعي اعني فاية الملك فيباع جزؤه فينتج من
 ذلك اولاً ان العهد المذكور لا يجوز ان لم يحفظ به

في البيع
 لا يملك
 بل يملك
 بل يملك

الحق

الثمن المبيع بالناموس واولا العادة كما للملك كرا من
 الناموس في بلاد النساء انه لا يباع هذا الاستحقاق
 الا الحقة غرش بمائة غرش فانيا هذا العهد جازا اذا
 كان المدخول مكتوبا على شي ما توخذ منه العلوفه
 حتي اذا انتقل لمعت غرض تنتقل معه العلوفه وكذلك
 يجوز ايضا اذا كتب على الشخص عينه الذي يمكن اخذ
 العلوفه من تعبه ونشاطه وما اشبه ذلك والافهنا
 الاستحقاق الذي يبيعه لا ثمن له ومن ثم يكون العهد
 مكررا وغشا حسب رأي المعلم كغروفياس وليسوس
 وصالمون صفا لناورا ومولينا ودلوكو الذين ياصوب
 رأي قالوا ان هذا العهد لا يجوز ان يكون على الشخص
 وحده ثالثا اذا جعل المديون دينه على شي لا يقوم
 بالوفاء او يقوم بالوفاء لكنه اعطاه لرجل اخر بسبب
 دين اخر فهذا الفعل حرام وممنوع رابعا كما انه في
 البيع يكون الشي المنقود على المشتري كذلك هكتا
 في العهد المعين مدخولها اذا كانت على شي موجود
 وفقد او عدم محصوله خلوا من ذنب البائع فانه
 يفقد المدخول المعين ولا يجوز للمشتري ان يطلبه

فما بعد من حيث الله ابتاعه حسب بختها فبما كان
 بونا جينا فيلو سيوس وقد وجد له سبيلا آخر لكي يفتخر
 من هذا الضرر وهو انه يجوز ان يفتقر بهذا العهد
 المذكور وهذا آخر مبني عهد الضمان حتي اذا فقد الشيء
 الذي جعل العدين عليه يفتقر علي ذمت البائع ويلتزم
 ان يكتب المدخول علي شيء اخر غيره او يرده راس المال ليشتري
 من الاعطاء لكن في هذا العهد يجب ان يكون الدخول افق
 عما يكون في العهد السابق كما علم بونا جينا خامسا ان هذا
 العهد المذكور من عين ذاته هو مباح سواء كان منفكا او
 غير منفك من الهاتين فالعهد الذي لا يفتك هو الذي
 لا يعود البائع به قادرا ان يتردد ما باعه والمنتك هو
 الذي لا يمتنع به عن استراد ما باعه من المشتري اذا ملاح
 له نفس الثمن الذي كان باعه به وقد يكون العهد
 الغير المنفك منفكا اذا وقع الشرط هكذا ما بين البائع و
 المشتري وهو ان يستطيع البائع متى ما شا ان يتردد
 ما باعه بدفع الثمن السابق كما علم ليسيوس وديانا
 لكن لما كان العهد المنفك تحت خطر من قبل المشتري
 وجب ان لا يفتقر بسهولة لان الباطل يترتب من الناس

وكاليسوس

وكاليسوس الثالث والملك كرويس الخامس قد نهوا
 عنه كافة من اقسام الربا لكن افهم قولهم هذا يجوز حسب
 الحكم الشرعي للظاهر غير ان حكومتهم هذه لم تقبل في
 اماكن كثيرة من حيث انها نهت عالم يند عنه الناس
 الطبيعي سادسا يجوز العهد المذكور لمدة بقا ذلك
 الشيء الواقع العهد عليه لكونه بمقام وعد وهو تحت
 الخطر والصرف كقول فيلو سيوس وديانا

الجزء العاشر

س ما هي الصرافة اعلم ان الصرافة هي متايضة شيء
 بشيء اعني ابدال الدراهم بثلثها او هي عهد يعطي الصراف
 بواسطته دراهم لطالبها بربح يسير يعطى علي راس المال
 فاذا صار ذلك بنيت الربا فهو حرام وان صدر خلوا
 منها فليس بربا لكنه لاجل اسباب لا يفتقر محقولة
 تعادل هذا الربح فيظهر انه ليس بحرام واعلم ان الصرافة
 تصير باربعة انواع احدها صرافة اليد ثانيا صرافة الكا
 ثالثها صرافة الوجود رابعا صرافة الغش والكر والفرار
 صرافة اليد وهي ان يعطي نوع من الدراهم ليوخذ
 بمقدار نوع اخر اذ في منه وبالعكس فهذه مطلقة

تيب

فما بعد من حيث الله ابتلاهم حسب نجاتهم ونعيمهم
 بونا جينا فيلوسيون وقد وجد له سبيلا آخر لكي ينجي
 من هذا الضرر وهو انه يجوز ان يقترب بهذا العهد
 المذكور عهدا آخر يسمى عهد الضمان حتي اذا فقد الشيء
 الذي جعل الدين عليه يقتد علي ذمة البائع ويلتزم
 ان يكتب الدخول علي شيء اخر غيره او يرد راس المال ليتحرر
 من الاعطاء لكن في هذا العهد يجب ان يكون الدخول انفق
 عما يكون في العهد السابق كما علم بونا جينا خامسا ان هذا
 العهد المذكور من عين ذاته هو مباح سواء كان منفكا او
 غير منفك من الجانبين فالعهد الذي لا يمتنع هو الذي
 لا يعود البائع به قادرا ان يسترد ما باعه والمنك هو
 الذي لا يمتنع به عن استرداد ما باعه من المشتري اذا ما دفع
 له نفس الثمن الذي كان باعه به وقد يكون العهد
 الغير المنك منفكا اذا وقع الشرط هكذا ما بين البائع و
 المشتري وهو ان يستطيع البائع متى ما شا ان يسترد
 ما باعه بدفع الثمن السابق كما علم ليسوس وديانا
 لكن لما كان العهد المنك تحت خطر من قبل المشتري
 وجب ان لا يعقد بسهولة لان البابا برتينوس الخامس

وكالبستوني

وكالبستوني الثالث والملك كرويس الخامس قد نهوا
 عنه كانه من اقسام الربا لكن افهم قولهم هذا يجوز
 الحكم الشرعي الظاهر غير ان حكومتهم هذه لم تقبل في
 اماكن كثيرة من حيث انها نهت عمالم يند عنه الناس
 الطبيعي سادسا يجوز العهد المذكور لمدة بقا ذلك
 الشيء الواقع العهد عليه لكونه بمقام وعد وهو تحت
 الخطر والصدف كقول فيلوسيون وديانا ٥

الجزء العاشر

ما هي الصرافة اعلم ان الصرافة هي متايضة شيء
 بشيء اعني ابدال الدراهم بمثلها وهي عهد يعطي الصراف
 بواسطته دراهم لطالبها ببيع يسير يعطو علي راس المال
 فاذا صار ذلك بنية الربا فهو حرام وان صدر خلوا
 منها فليس بربا لكنه لاجل اسباب لا يمتنع معقولة
 تعادل هذا الربح فيظهر انه ليس بحرام واعلم ان الصرافة
 تصير باربعة انواع احدها صرافة اليد ايها صرافة الكا
 ثنها صرافة الموجود ايها صرافة الغش والكر والاد
 صرافة اليد وهي ان يعطي نوع من الدراهم ليوخذ
 بمقدار نوع اخر ادني منه وبالعكس فهذه مطلقة

يب

وجايزه لوجود على الرج العادله. وفي تعب الصراف في
جميع انواع الدراهم وتقبيلها وحسن ما داتها وموافقة الخال
كقولك انه يعطي ذهباً او غيره مما يسهل سلوكه عوض
دراهم اخر كقول لايمان تانياً صرافت الكايت. وفي ان
الصراف ياخذ منك دراهم في مدينة ما ويعطيك مكتوباً
لتاخذها من شريكه في مدينة اخرى فهذه ايضا جايين
لكنها تعد كمثل دراهم من مدينة الى مدينة اخرى مع
صيانتها وايصالها خلواً من خطر وضرر. لكن يجب على
الصراف ان ياخذ انقص عما كان ينفق عليها لو نقلها بالفعل
كقول لايمان وبونا جينا وناورا وليسوس ثالثاً صرافت
الموجود. وفي ان الصراف يعطي ههنا دراهم ثم ياخذها
من مدينة اخرى. وهذه ايضا مطلقة لاجل السبب المذكور
انفاً وهو نقل الدراهم وضمانها. وهذا العمل يعد من الطرف
كانه اعطي دراهم حاضرة واشتري دراهم بعيدة باقل
قيمه لاجل بعدها. كقول لايمان وبونا جينا رابعاً صرافت
المكر والغش. وفي لما لا يوجد سبب لايق لاخذ الربح
سوي الفايده. مثلاً احتاج يوسف دراهم. فاخذ من
الصراف مئة غرش والصراف اعطاه اياها على هذا الوجه
اعني

المقالة ٣ الباب ٥ الفصل ٣
١٩٥
اعني ان ياخذها من شريك يوسف في اسلام بوله. و
طلب من يوسف ربحها كجاري العادة. مع ان يوسف
محقق عنده وعند الصراف انه ليس له شريك ولا
يوفيها هناك فهذا حرام لا يطلت فعله. لكن يمكن ان
ياخذ الصراف ان يرد عن راس ماله ويخبر من الخطاء
من حيث ابطال ربحه. كقول توليتق وبونا جينا
وان سال احد عن معاملت بعض التجار الذين يعطون
دراهم لياخذوها في وقت الموسم فيجب اذا اخذوا
زايلاً عما اعطوا لاجل ابطال الوفا فهو ربا. لكن اذا كان
ثم سبب اخر كابطال ربحهم فذلك مطلق. لان دراهم
التجار الت للرج. فاذا حصل لها تعويق زماناً مديداً
فيبطل ربحهم. ويزاد ثمنها على مقدار زيادة المدة. ومن
دخلت عليه دراهم مغشوشة لقلت معرفته ونقص
احتراسه فلا يجوز له ان يملكها على غيره ويعيش بها
كما فعل به. لان الغشاش لا يجعل له بذلك حقاً كما
علم بونا جينا نقلت عن الزورين وسائلهم
الجز الحادي عشر في الماجرة والاستيجار
اعلم ان الماجرة والاستيجار هما عهد يعطي الانسان

وجايزه لوجود على الرج العادله. وفي قسب الطرف الذي
جميع انواع الدراهم وتقيضها وحسن ماديها وموافقة الحال
كقولك انه يعطي ذهباً او غيره مما يسهل سلوكه عوض
دراهم اخر كقول لايمان تانياً صرافاً المكاتب. وفي ان
الصراف ياخذ منك دراهم في مدينة ما ويعطيك مكتوباً
لناخذها من شريكه في مدينة اخرى فهذه ايضا جايـز
لكنها تعد كقتل دراهم من مدينة الى مدينة اخرى مع
صيانتها وايصالها خلواً من خطر وضرر. لكن يجب على
الصراف ان ياخذ انقص مما كان ينفق عليها لو نقلها بالفعل
كقول لايمان وبونا جينا وناورا وليسيوس تالياً صرافاً
الموجود. وفي ان الصراف يعطي ههنا دراهم ثم ياخذها
من مدينة اخرى. وهذه ايضا مطلقة لاجل السبب المذكور
انفاً وهو نقل الدراهم وضمانها. وهذا العمل بعيد من الطرف
كما انه اعطي دراهم حاضرة واشتري دراهم بعيدة باقل
قيمه لاجل بعدها. كقول لايمان وبونا جينا بصرافاً
المكر والغش. وفي لما لا يوجد سبب لايق لاخذ الرج
سوي الفايده. مثلاً احتاج يوسف دراهم. فاخذ من
الصراف مئة غرش والصراف اعطاه اياها على هذا الوجه

المعنى

اعني ان يفتقها من شريك يوسف في اسلام بوله. و
طلب من يوسف لرجلها كجاري العاده. مع ان يوسف
محقق عنده وعند الصراف انه ليس له شريك ولا
يوفيها هناك فهذا حرام لا يطلت فعله ولكن يمكن ان
ياخذ الصراف ان يدين من ماله ويخرج من الخطأ
من حيث ابطال رجحه. كقول تولى وبنونا جينا
وان سال احد عن معاملته بعض التجار الذين يعطون
دراهم لياخذوها في وقت الرسم فيجب اذا اخذوا
زائداً عما اعطوا لاجل ابطال الوفاء فهو ربا. لكن اذا كان
ثم سبب اخر كابطال رجحهم فذلك مطلق. لان دراهم
التجار التي للرجح. فاذا حصل لها تعويق زماناً مديداً
فيبطل رجحهم. ويزاد عنها على مقدار زيادة المدة. ومن
دخلت عليه دراهم معشوشة اقلت معرفته ونقص
احتراسه فلا يجوز له ان يملكها على غيره ويعتده بها
كما فعل به. لان الغشاش لا يجعل له بذلك حقاً كما
علم بونا جينا تالاً عن اذور يوس وما تالاً عن
الجز الحادي عشر في الماجرة والاستيجار
اعلم ان الماجرة والاستيجار هما عهد يعطي الانسان

برأسه لغيره شخصاً أو غير شي سوا كان من الارزاق او
من الاملاك لكي يستوله او يفتح به لغة معلومة بمن
معين، فالاشياء التي للاستعمال هي كالمنازل والدواب
والعلمان وما شاكلها، والتي للتمتع فهي كالمرأشي والحقول
والكروم وماضاهاها، فان تأملنا ذان العهد وتحديد
الشرعية، فينتج منه أولاً ان الشيء اذا عدم قبل ان
يتسلمه المستاجر فيحسب على المأجر ويطلب العهد ثانياً
اذا كان الشيء المأجر لا يمكن استعماله خلقاً من ضرر
مستاجر، كالمزل اذا كان مايلاً للخراب او مسكوناً
من الجن، او كان ثم خوف من الحروب او من الطاعون
ولهذه الاسباب لا يضمن الساكن به، والمستاجر لا
يلتزم باء الكراكل تلك الايام التي لا يسكنه فيها، الا
اذا كانت عادة مضادة، كقول لايمان ولبسيوس
ثالث الغلام المستاجر اذا مرض مرضاً طويلاً فانه لا
يستحق شيئاً من الاجرة الا قليلاً لتساعدته اذا لم يكن
ثم عادة وشروط اخر تناقض ذلك كقول صاريما
الفلاح المستاجر حقولاً، اذا حصل له ضرر خفيف
جزئي، او اصابته مصيبة حقيرة فلا يترك له شيء

من

من الكرا، لكن اذا كان الضرر قوياً البلية عظمى فيترك
له ما عدا اذا اخصبت الارض وعوضت الضرر بخير
جزيل، فحينئذ لا يترك له شيء، كقول لايمان خامساً
اذا اخصبت الارض جداً اعواماً متتالية يجوز ان يزداد
الكرا على الفلاح المستاجر، ولكن اذا كان الخصب ينشأه
وسعيه فلا يجوز ان يزداد الكرا عليه كقول لايمان
سادساً، لهما يحتاج للاملاك من التكليف والرمات
وامثالهما، فانها تلزم المأجر اذا لم يكن ثم شرط بنا في
ذلك، واذا اصرف المستاجر شيئاً ضرورياً لازماً مفيداً
للملك فله ان يحسبه من الكرا او يطلبه من المأجر
وان لم يعطيه فيستطيع ان يمسك عنده ذلك الملك
كقول لايمان ومولينا سابعاً اذا احترف الملك ولو
ان الحريق يصير غالباً بذب السكان ولو اتهموا بذلك
تحت الشك فلا يلتزمون به من حيث انه في غالب
الاحيان يحدث ذلك بذب الحنّام الذين لرب البيت
ما عدا اذا حقق صاحب الملك على المستاجر انه هو
صار سبباً للحريق، وقال المعلم ديانامع اخرين اذا
اتفق الحريق باثم خادم معروف وبما يخص بخدمة

كالساكن اذا اتىك الساجد بقرية التبتل
 حينئذ يلتزم بالسكن بالضرر الحاصل وبالكل اذا
 صار بدين اخر او عرض اتفاقا خلوا من ذنب ثانيا
 اذا اخلي المستاجر المسكن قبل الميعاد يجوز له ذلك
 ويستطيع ان يكره لمن يشاء والى لم يكره لا يترك له شيء
 من كراهه قاسما لا يجوز لصاحب الملك ان يخرج
 المستاجر من المسكن قبل الميعاد الا بهذه الاحوال الاربعة
 ذكرها اولها اذا لم يعطيه الكرا بوقته لكن يلزمه ان
 يصبر عليه عامين تانها اذا اتفق امر حديث وبسببه
 احتاج صاحب المنزل منزله تانها اذا احتاج ترميم
 وما امكن ذلك مع سكنته المستاجر ايها اذا تصرف
 فيه المستاجر تصرفا رديا اعني جعل المنزل خماة
 او ما خور للزنا او هدمه وما شاكل ذلك كقول
 لايمان عاشر الوارث الكلي لا يجوز له اخراج المستاجر
 قبل الميعاد المعين فاما الذي يشتري الملك من صاحبه
 او يعطيه شيئا فيملكه ذلك والمستاجر ايضا لا يعود
 ملتزم بمحفظ عهد الكرا ما لم يكن قد عاهد بصدده
 كقولك انك مرضي بان يعطي الشيء المستاجر لعينه اذا

اتفق

اتفق ذلك قبل ان يلف الحدود كقولنا ليس بين ولايجاز
 في العهد المسمى في الحق اليونانية الفيلسوف في وخالصا
 اعلم ان الامتياز في هو عهد يماثل عهد الاستيلاء ويعطى
 الانصاف بواسطة لقرينه ملكا من الاملاك الذي
 يمكن اصلاحه بتعب وحرص فيبقى الملك لصاحبه حقيقة
 لكن المنفعة والفائدة قضى لمن اعطى له بهذا الشرط وهو ان
 يعطى لملكه في كل عام شيئا معلوما وهذا الانهباب يصير
 مؤبدا او اقل ما يكون لعشرة اعوام واذا كان ذلك المملوك قفا
 للبيعة وما اهل وفاما تقرر عليه العهد في كل عام مدة ستة
 وعشرين سنة فيرتكب الفاعل ذنبا عظيما ويستوجب العقاب
 ويؤخذ الملك منه حتى ولو لم يطلب منه الوفا في هذه
 المدة واذا كان الملك لعلما في فتكون المدة الخمسة وثلاثون
 سنة وقال العلم برطوس مع اخرين انه اذا ترك الوفا
 ثلثين او اربعين سنة لا يعود ملتزما فيه بعد ذلك لكن
 العلم ان زنبور مع غير من العلماء من هذا الرأي
 والامانة الوفا في كل عام فتعلقه في عوايد البلدان و
 شروط المتأهدين الذين لا بد لهم من اكتاب هذا

العهد بحقه شرعيه لكي تثبت صحة كقول الامام
واليسوس ، ويوجد عهدا اخر ايضا هي المذكور يسمى عهد
الفود وهو المعروف بالمالكانه ، وهو ان يعطي الملك
للغير مع ما يستفاد منه بشرط ان الاخذ يعطي الطاعه
فقط للمعطي او يحكمه بفاته خدمته خصوصيه فان
قصر بذلك بطل العهد ، ويمكن احيانا ان يطلب من
مستحق الملك شي ما ، واذا كان ذلك على هذه الصيغه
فيصير عهدا محترجا من الامنيثاوسي والمالكانه وحقه
متعلقه بعاده البلاد ويوجد عهدا اخر مماثل ما ذكرناه
يقال له ليلاتيكون ، وهو اذا وهب الاخذ الامنيثاوسي
ام المالكانه ما استقره الاخر بالعهد المقدم ، لكنه اذا وهبه
الي مدة عشر سنين فانه يلتزم باستيدان صاحبه
هـ الملك بذلك كقوله ليسوس هـ

الجز الثاني عشر
في اللعب والرهن وضروب

اعلم ان الرهن هو عهد يتخاصم به شخصان او اكثر
على صحة شي ما ، او على صدور امر عقيد ، ويتولد
باعطا كذا وكذا لمن يظهر قوله صايبا ، مثلا اذا قال

احدا

لست ان عبيته النلاينه محتضره فبنا قبضه اخر
بظهره فالكلام ثم يتواجدان قليلا في ان الذي يظهر قوله
صحيحا يا احد من رفيعه ميثا غرضي ، ولكي يظهر هذا العهد
حلالا يجب ان يكون او لا على شي محمول تحت المشك
ثانيا ان يكون محمول على شيء لا يكون الكلام
على معنى واحد ، كقول من ليسوس ود يلوكون
اما اللعب فهو عهد يشترط بامنيثه الذين يلعبون
ان يكون كذا وكذا ، فهذه العهود من ذاتها باطله
اذا اتفقت الشروط المطلوبه ، ولم يصدر من ذلك
عنه وشك ، او لم يكن ثم ظالم او منع من حيث ان على
انسان ما لك مرقه ، فكما يجوز له ان يعطيه مجانا
على الاطلاق ، كذلك يجوز له ان يهبه بشرطه وان
مقتضا بنطار او ينصب كقول ليسوس وبوناجينا
فينتج من ذلك ان لم يكن صاحب المرقه والاله
التصرف به ، فلا يجوز له ان يلعب او يراهي عليه
وبوجب هذه القضيده ينتج انه اذا اراد احد باللعب
من راهب او من ابن البقيث شيئا يلدنم برده ، ولكن
المرزق ليس بملكه طائفا ابن البيت اذا كان عايشا

العهد بحقه شهيد لكي تثبت صحة كونه لا يملك
 وليسيوس، ويوجد عهدا خريضا في المذكور يسمى عهد
 الفود وهو المعروف بالمال الكانه، وهو ان يعطي الملك
 للغير مع ما يستفاد منه بشرط ان لا ينفذ عطي الطاعة
 فقط للمعطي او يخدمه بفراته خذ من خصوصية وفان
 قصر بذلك بطل العهد، ويمكن احيانا ان يطلب من
 مستخدم الملك شيء ما، واذا امكن ذلك على هذه الصيغة
 فيصير عهدا محترجا من الامتياز وسي والمالكه وحقوقه
 متعلقة بعبادة البلاد ويوجد عهدا اخر مما ذكرناه
 يقال له لبيلا يتكون وهو اذا وهب الامير الامتياز
 ام المالكه ما استقره الاخر بالعهد المقدم ولكنه اذا وهبه
 الى مدة عشر سنين فانه يلتزم باستبدان هذا حبيب
 الملك بذلك كقول ليسيوس ما
 في الجزاء المشا عشره
 في اللعب والرهين وضرب
 اعلم ان الرهن هو عهد يتقاض به شخصات او اكثر
 على صحة شيء ما او على صدور امر عقيد، ويؤخذ
 باعطا كذا وكذا من يظهر قوله صائبا، مثلا اذا قال

احدا

استل من بيت الفلا في هذا محاصر فينا قبضه اخر
 بغيره في القلعة ثم يتبعه ان قليل من الذين يظهر قوله
 صحبا يا حرم من رفقة سيد آخر في ملكي يظهر هذا العهد
 حالا لاجل ان يكون او لا على شيء محاصر تحت الملك
 ثانيا ان يكون في محاصر هذا العهد ان يكون الكلام
 على معنى واحد، كقول ليسيوس ما فويلو كون
 اما اللعيب فهو عهد يشترط به ما عليه الذين يلعبون
 ان يكون كذا وكذا، وفيه العهد من ذاته لا يلزم
 اذا انتهت الشروط الطولية، ولم يصدر من ذلك
 عرق وشك، او لم يكن ثم ظلم او منع من حيث ان على
 ان يكون مالكه موقفة، فكلما يجوز له ان يعطيه محاسنا
 على الاطلاق، كذلك يجوز له ان يهبه بشرط ان كان
 مستقلا بظمار او بنصيب وكقول ليسيوس ما وبولجينا
 فينتج من ذلك ان لا يمكن صاحب الرزق والاحد
 التفرقة به، فلا يجوز له ان يطلب ان يراه من عليه
 وبوجوب هذه القسيه ينتج انه اذا اراد بيع احد باللعيب
 من رهن او من امن البعث شيئا يدين بربه، ولكن
 الرزق ليس بملكه، فانما ابن البيت اذا كان عايشا

في مكان بعيد عن هذا الموضع وكذا ان يكون
 قريبا من النار مثلا من النية غريبة يمكن ان يكون
 في قلب الامر في نفسه كذلك كقول من يقول
 وليس هو من الامور الجارية واذا كان شيئا فله ان
 يتصرف في نفسه حسب اختياره وكذا لو كان فينا
 ثمة من يغلب في اللعب على الشرط اعني بالمثل
 او يتقدم في رغبة الى اللعب طاعة اعني ان يجعله
 غيبا لا يعرف له او الخيم الهوى واللعب دون رعاياه
 بكثر شدة وسببه له فمن يفعل مثل هذه الامور يلزم
 بكافة الخسارة الجارية وكقول من يقول ولا يمانع
 واننا جيتنا اياها اذا اتفق عدم المساواة في الشيء الواقع
 عليه الرهن وكان ذلك بمعرفة الخصم الآخر الذي له
 الافضل من رضى ان يراه فيضج العله بينهما فكان
 من عرفه لقر اذ لا يظلم حسب رأي العلم يستلزم
 ونقول ومما وردنا في هذا الرأي الاصول هو قول
 العلم والوكو ومولينا وليس هو بواجب له وهذا كما
 عدم المساواة في الشيء الواقع عليه الرهن غير معروف
 عن له الافضل فلا يستطيع الاخر من لان الشرط

عز

الثالثة الباب الفصل
 في الرهن في الرهنين في عين ان يكونا خالفين
 الخطر كما علم ان الرهنين من رهنين في عين
 ويتركوا في الرهنين عن امر عقيد يقترب منه
 القرب مثلا ان يكونا بعينه ان يوفق في هذه السعة
 فقد يجوز من حين فاقه وبناموس الطبيعة ولكن قد
 حرمة الرهن البشريه لا اجل بعض عطلات يمكن
 حذوقها من مثل هذا الرهن كما علم دليله ما
 اذا كان الرهن تحت شرط محرم كمن يتلوه على كفة الكحل
 والشرب فهذا من ذاته حرام حيث انه يطوع فاعله
 في الخطا ولكن اذا حصل منه من غير ان يلزم منه رده وكقول
 سالكين ودليله ودياننا انما اذا البحتوب المر فيقه
 الى اللعب بتهدية وعيانه وشدة واذا اطاعه ولعب
 معه وختمه فالي رأي العلم بواجبنا ومولينا كرسيا
 انه لا يلزم برد ما حجه منه على الاخلاق لان هذا
 لعب بارادته على اطلاق اللفظ لكن العلم جينا له
 وليس هو والزوج وفيلوسوف ناقض ذلك فاما اذا
 عرف الانسان ذاته بتحقيق انه يغلب خصمه قال
 بعض العلماء انه يلزم بكافة الغلوب اما العلم

تلتزموا في هذا الرأي بشرطين الكبر والغرور
 في الغالب فلا بد من جهة الصدق لا يتقدم المنة ان يثبت
 معرفته بحصة قبل الظاهر على المطلوب الذي هو الحق
 على نحو جعل معرفته كقولنا لو لم يكن كذلك
 اذا استعمل الانسان حيلة تجارية في جوانب اللعب
 وشروطه فانه لا يلزم بها الكافة لكون كلاهما غرضين
 بذلك وحالهما من ذلك حال من يحل ذلك كما علم اذ
 وليس في وبنهاجينا مثلاً او لا في لعب الورق اذا
 الانسان نفسه انه من الغالبين فيظهر بحصة انه من
 المغلوبين لكي يجعل له خسران في الزمياء الرهن الثاني
 اذا عرفنا انه مغلوباً فيظهر ذلك في المعلومين في الفناء
 لتترك له السببة كما علم ديوكوس وديانا واصل
 فالتساؤل اذا نظر الي وبقوة حقيقة لا محالة فيتم ضبط
 ورقه بحيث انه يكون خالياً من العشق واي انما
 لا يكون جالساً في مكان يتدبر عند علي النظر
 اليه او يعين له اخذ الميسرة على ذلك كما علم
 اذا علم الورق فقلبه ليس في حال اللعب كما علم
 طرلوس وساكليوس وديوكوس وديانا واصل

استعمل

استعمل الانسان كيد ليست بجارية في عوايد اللعب
 ولا يعرفها خضعة فانه يلتزم برده ما ربح وبل بكافة
 سائر الاضرار الصادرة منها للمغلوبين كما علم عجيلو
 واميكيلوس وطرلوس وديانا وبنهاجينا حادي عشر
 اذا اضطر الانسان في ذاقه انه اذا خسر لا يعطي واذا
 اعطي سيطله فاذا ربح شيئاً لا يجوز له اخذه بل
 يجب عليه ان يرده لصاحبه لكونه سعي بالكر و
 العشق ولو عرف ذلك خضعة لما لعب معه كقول
 ليسوس ورجيلدوس وبنهاجينا ثاني عشر من
 يعرف كل حته في اللعب فانه يخطي خطأ ثقيلاً
 وفي الغالب يكون عيباً لعله ان اللعب علمت للمعظم
 بعاصي شتي ولا يستطيع وفاد يوانه وترهيت بيته
 ولوازمه ثالث عشر اذا كان اللعب محرماً في الناموس
 كلعب الزار وما ما ثلثه من اللعب الذي يكون به
 الانسان غالياً او مغلوباً بصدقاً واتفاقاً لا بتدبير
 عقلي فكل من عاينه ان كان علمانياً يخطي عريضاً
 وان كان من الماكيلوس فقد يمكن ان يكون خطأه
 عيباً حسب نهى الناموس عنه وذلك اذا واضبه

دائماً وسبب لغيره عثرات. لكن اذا لعب نادراً بالخطا
 القلب خلوا من ايتاع الشك فيتبرر من الخطا المحيت
 لاسيما اذا لعب خلوا من رهن كقول ليسيوس ولايمان
 وقد بنه ديانا وديلوكو وديكسترو اميكيلوس وطرو
 علي ان هذه النواميس المذكورة قد بطلت بالعادة الدارجة
 حتي انه ليس العلماء في فقط لا يخطي بل الاكثري
 ايضا لاسيما اذا لعب لعباً معتدلاً سواء كان المتزور
 او للمكسب لكن المرحبان حيث يوجد حفظا على قوانين
 هيتهم ومثلهم الاساقفة فبالنادر يعنون
 الخطا المحيت كما علم ريجينلدوس ومولينار وديكتر
 وديلوكو فمن لم لا يعتد بقول سائلس الذي تكلف
 في تبريتهم خال الضرر ومثلاً اذا لعبوا ليسوا
 مريضاً او لعبوا قليلاً للمتزة فقط رابع عشر اذا
 خرج الامان بهذا اللعب المحرم شيئاً فلا يلتزم بده
 الا بامر الحاكم لان الناموس لا يبطل العهد ولا
 يمنع تحصيل المرح ولكنه ايجاز المخامر استخلاص حقه
 وقد اوجب خرج نفقة التحصيل على المغلوب اذ ويرى
 وبريلوس ووالفسا فآخرون قد اوردتهم وتبعهم

بونين

بوناجينا وديانا وانكر ذلك ليسيوس ومولينار ورجينلدوس
 وقيل ليسيوس خامس عشر اذا اراد من احد علي قراءة بعض
 من الصلوات فليس في ذلك لوم ولا قلت الكرام للاشيا
 المقدسة كما علم فاو راو بريلوس وسائلس ولايمان

الجز الرابع عشر

س ما هي الشركة ج اعلم ان عهد الشركة هو اتفاق اناس
 بعضهم مع بعض بوضع شيء ذي نفع فيما بينهم كمال او
 مواش او تعب وامثالها ويكون المرح والحسنة عامين
 كما فهم يوزعها حسب استحقاق كل منهم كما قال المعلم
 ليسيوس ولايمان وبوناجينا فاذا اتفقتنا الي ما يلائم
 القتل والعدل فيلوح لنا اولاً ان من وضع مالا او تعباً
 معاً يجب ان يكون ربحه او خر من يعطي مالا فقط او تعباً
 بجزءه ثانياً لما افتقد الرسمال الذي اعطاه واحد منهم
 اتفاقاً خلوا من ذنب الشركاء بذنبهم الجزري فينفد علي
 ذمة من اعطاه فقط ومن ههنا يظهر الفرق الحاصل
 بين عهد القرضه وبين عهد الشركة وكون في القرضه
 ينتقل رأس المال لحكم المقرض ولا يبقى في حكم المقرض
 فلهذا اذا فقد ينفد علي ذمة المقرض واما في

الشركة فيفقد المولى حكمه بالملكية. ولأنه كما أن
الرجح يخصه هكذا يخصه الخطر والضرر حسب رأي
المعلم بونا جينا. الثامن أيضا في هذا العهد أن
يستطيع المولى أن يحفظ رأس ماله عديم الفقد حسب
رأي المعلم لايمان مع اخذ من معين. وذلك إذا اقترن
مع عهد الشركة عهدان آخران. أعني بهما عهد الضمان
وعهد البيع. مثلاً رجل شارك أحد الناس الأغنيا وسلم
اليه الف غرش. وذلك له أمل أن يربح بها ثلثايتها
غرش. فنصفها يحق له من وجه الشركة مع رأس
المال لكن لما كان يخصه أيضا خطر فقد التزم أن
يترك له جزءاً من المكسب المختص برأيه تمام الثلثين
من الربح. ليلقى على الآخر ثقل الخطر لحفظ رأس ماله
لكن لما كان أيضاً رجا هذا الربح غير محقق فلذلك
جاز له أن يبيع ما يخصه من الربح بخمسين أو بستين
غرشاً في كل عام. وبهذا الوجه يربح ما ذكرناه ويحفظ
ماله عديم الفقد. كقول لايمان وبونا جينا. رابعاً قد
تكون الشركة في المواشي والدواب. وذلك أن واحداً
يشترى مواشي ويسلمها لرفيقه. وذلك يأخذها

ليزعم

ليزعمها ويرد عليها. ومهما يحصل منها من الفائدة يكون
لها مناصفة بالسوية. والضرر الحاصل يكون عليه
فقط. وإن كانت لها فالضرر يكون عليها معاً. كقول
ليسيوس ولايمان

الجزء الخامس عشر
س حاجي الكفالة وضمان رأس المال. وهذا السؤال
يتضمن جوابين جواب أول. أعلم أن الضمان هو أن يقبل
الإنسان على ذاته خطر مال غيره بالزام ذاته أن
يرد له عوضه إذا فقد ذلك إما بجاناً أو بأجرة.
عنه فإذا كان بجاناً سمي وعداً خلواً من أجرة. وإذا
كان بشئ دعي نوعاً من الاتباع. لأن الضامن يبيع
به التزامه ليرد للآخر ماله خلواً من شيائية. ولكي
يكون هذا الضمان عادلاً فلا بد من أن يكون ذلك
الشيء تحت الخطر على الضامن والمضمون بمقدار
معرفةهما. وإن لم يكن ثم خطر فالضمان غير مقبول
كقول ليسيوس وبونا جينا. فينتج من ذلك أولاً أن
الضامن إذا عرف أن الموقوف المكنون ناج من الخطر
فهما يطلبه ويأخذه على ضمانه حرام ويلتزم برده

كما علم بونا جينا ثانياً اذا كان الشيء لم يخيل من خطر عرف
الضامن انه سالم من الخطر بمعرفة خصوصية فبحر زله
ان ياخذ اجر الضمان حسب العادة الجارية. وذلك
علي رأي العلم ليسوس ولكن هذا الالتزام باهضاً
جداً من حيث الخطر المحتوي فيه، لان السبب الخفي
وان خفف الخطر الا انه لا يخفف رأي الناس العام.
واما العلم ويلوكو وبونا جينا ناقضا هذا الرأي وراهم
اصوب ثالثاً اذا ارام احد ان يضمن رزقه للغير مع
علمه بتحقيق فقد فذلك لا يجوز كقول ليسوس
جواب ثانياً الكفالة هي قضيه يلزم بها الانسان نفسه
بوفاء مال غيره اذا لم يفقه المديون الخاص حسب
رأي جمهور العلماء، فيتخلص من ذلك اولاً انه يجوز
للكافل ان ياخذ دراهم لاجل الكفالة ولو كانت خالية
من الخطر لان الكفالة من عين ذاتها تستحق ثمناً
كما علم ناورا وفيلوسوس وازوروس ثانياً النساء
لا يلتزمن باذا الكفالة الا اذا كانت كمالهن مثبته
بقسم صحيح شرعيه ومثله اهل الاكليروس لا يلتزمون
الا اذا كان لهم استعداد للوفاء بسهولة خلوا من فقر

كود

كقول لايمان وبونا جينا وليسوس ثالثاً لا يلتزم
الكفيل اكثر من المديون واذا خلاص المديون من الالتزام
فالكفيل كذلك. كقول ويلوكو وجمهور العلماء رابعاً
لا يستطيع احد الزام الكفيل بالوفاء اذا لم يظهر ان
المديون مكسور عاجز عن الوفاء كقول ازوروس
وفيلوسوس خامساً ان المديون يلتزم بكل ضرر
يحصل للكفيل بسببه. كقول ازوروس وبونا جينا
سادساً اذا كفل الراهب برأي نفسه خلوا من شور
رايه لا يلتزم الدين بالوفاء الا بمقدار ما انتفع من
تلك الكفالة. كما علم ليسوس ولايمان سابعاً من
كفل مجرمات تحت القتل وهرب المجرم فلا يقتل الكفيل
عوضه. لانه لا يحسب انه الزم نفسه بالقتل ولا
يستطيع ذلك من حيث انه ليس بمالك حياته كقول
سلفستروس وبونا جينا وليسوس ثامناً اذا لم يف
المديون دينه بذنبه فانه يلتزم ان يرد للكافل كل ما
اوفاه عنه وما حصل له من الضرر بسببه وان كان
عدم وفاء المجرم من غير ذنب يتبعه فيستبين انه
لا يلتزم الا بالدين فقط. كما علم ازوروس وفيلستروس

هـ وعما نزل وصا وبنا جينا وطر اللوس له كمالا
 والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع
 ما هو الرهن في الرهن هو حجة يسم بها المديون لغرضه
 شيئا وهو ضمان منتقل كقماش وحواشي وغير مستقل
 كالاملاك وما شابهها وهذه يجب ان تقوم مقام الدين
 الذي عند المديون ليستطيع المدين ان يطلب منها الوفاء
 كقول مولينا وفيلوسينوس وبونا جينا فن هنا نقول
 اولاً ان الغرض لا يجوز له استعمال الرهن دون ارادة
 صاحبه من حيث انه ليس بماله وانما اعطي للطائفة
 للاستعمال كقول بونا جينا ومولينا وترجميلدوس
 واذا كان الرهن فرساً او حقلاً او منزلاً واستعمله وبيع
 منه شيئا فيلزم ان يعطيه لصاحبه او يحسبه من
 دينه والا فيعده ربا محرماً لان الشئ لا يشر الا لصاحبه
 كاعلم ناورا وبونا جينا وطر اللوس ثانياً لا يمكن رهن
 الامثيا التي لا يمكن بيعها كالكنائس كقول مولينا و
 ليسينوس وبونا جينا ثالثاً لا يمكن ان ترهن الاوقاف
 والكاسات والحلل الكهنوتية وما خاضع لها من
 الاشياء المنزوعة لاجل عبادة الله الا في وقت الضرر

عج

٢٥٤ المقالة الباب الفقرة
 اعني في وقت احتياج البيعة لم احتياج القرض الا انه حينئذ
 يمكن بيعها ايضاً كقول ناورا وبونا جينا رابعاً من
 اخذ رهناً يستطيع ان يرهنه عند اخره لكن على مال يوازي
 المال الذي اخذ الرهن لاجله ولا يباع الرهن الا بعد سنتين يعلم
 صاحبه لكن المولى لا يملك وبونا جينا لا يمكن بيع الرهن بعد
 اقل من مائة سنة ثلث مرات يبيعه ذلك الا يبيع من يبيع واخر على
 كثر من ثلث مرات يبيعه من يبيعهم الا ان يعلم المدين
 المتقدم صاحب الرهن ان يبيعه من يبيعهم الا ان يعلم المدين
 وانما الرهن ما هو العهد المدين بالوفاء به ان لا يبيع الرهن
 الجريء هو اعطاه رهن مائة الف لطلوع الشمس يستطيع ان يبيع
 المدين ما شاءه الى حين وفا الدين فيلزم عاقلة له سلفاً
 اولاً ان يبيع ما ذهب المديون غايته وسوقه خلافاً للغير
 ثانياً ان يبيع ما ذهب المديون غايته وسوقه خلافاً للغير
 ان الرهن لا يبعد اكثر مما اعطي ثانياً قد يكون اية حال الرهن
 الانساب اولها اذا لم يدخل المدين الرهن الاخر في ذلك
 والحق من الحجج السلطانية كالحكم وغيره ثانياً اذا لم يحدد
 المدين الرهن فله ان يبيعه بغير الدين ولا اكثر مما كان يبيع
 بوجه الحلال بتلك الدرهم التي دينها كاعلم ليسينوس ولايمان وفيستينوس

ينبغي ان لا يتاخر في التمسك بالامر الذي هو
 في نفسه **الفصل الرابع** في بيان
 بين اربعة اركان من اركان الشريعة وهي
 اركانها لانها لا تكون الا بالامر والامر
 من خارج الوحي والامر من الله تعالى
 والامر من الله تعالى ان يهتم بخيرات الالهي
 كالتوجه الى الله تعالى والامر من الله تعالى
 فيكون من حقيقة التوجه الى الله تعالى
 بين الوحي والامر من الله تعالى ان يهتم
 بغيره من غير الله تعالى والامر من الله تعالى
 او لا يظفر الى شخصه ليتم بغيره والامر من الله تعالى
 الى نفسه وهو من ربه والامر من الله تعالى
 الى تمام السنة الماضية والامر من الله تعالى
 الى ربه الا في بعض الاوقات ويظهر في الامور
 ثم على شخصه خلافا لاول الامر والامر من الله تعالى
 وجوبه في نفسه فيتم من ذلك علم الله تعالى
 الطبيعى والامر من الله تعالى والامر من الله تعالى
 الوحي والامر من الله تعالى والامر من الله تعالى

دور

وعلته بان لا يتاخر في التمسك بالامر الذي هو
 او امره بالامر من الله تعالى والامر من الله تعالى
 يخلص بانه يكمل في نفسه والامر من الله تعالى
 من مقتضى التمسك بالامر من الله تعالى والامر من الله تعالى
 تكون من مقتضى التمسك بالامر من الله تعالى والامر من الله تعالى
 من مقتضى التمسك بالامر من الله تعالى والامر من الله تعالى
 كما علم من مقتضى التمسك بالامر من الله تعالى والامر من الله تعالى
 الوكيل ان يهتم بالامر من الله تعالى والامر من الله تعالى
 وذلك ليس بغير الامر من الله تعالى والامر من الله تعالى
 الثاني من مقتضى التمسك بالامر من الله تعالى والامر من الله تعالى
 وعدم التمسك بالامر من الله تعالى والامر من الله تعالى
 لا يمكن بغير مقتضى التمسك بالامر من الله تعالى والامر من الله تعالى
 حظه وقيل ما يكون لا يمكن ذلك في امر القاضي والامر من الله تعالى
 لا يجوز للوحي او الوكيل ان يكونا تحت طاعة من لا يشرع
 لشيء من امر الله تعالى والامر من الله تعالى والامر من الله تعالى
 القاضي والامر من الله تعالى والامر من الله تعالى والامر من الله تعالى
 على يد القاضي والامر من الله تعالى والامر من الله تعالى والامر من الله تعالى
 وعزم من مقتضى التمسك بالامر من الله تعالى والامر من الله تعالى

فيكون له من غير ان يتكلم في ذلك فانه لا يوجب له ذلك
 من ادعى ان التيمم طاهر فليكن اي لم يبلغ الشقة الثانية وان
 كان لم يبلغ الشقة العشرة ونصف اذا كان ذكر او انا والفتنة
 ولا يملك اذا كان النية لا يملك ان يفسد شيئا من اياه يلتزم به
 الغير ولا يدين له من التيمم طاهر ان لم يبلغ الشقة العشرة يدين له
 غير الشقة العشرة لغيره من غير التيمم من البشري وكقول
 ما كلف ما ليس به ولا يات به من غيره في من والادعاء
 على الاربعين عشرة سنة اذا كان له وكيل فانه يلتزم بطاعة
 حبيب القاري من التيمم العشرة العاشرة والعشرين وان صدر
 له دعوى في تلك الفترة يلتزم ان يعرضها بواسطة الوكيل واعدا
 الدعوى الوحيية وان لم يكن له وكيل فيضج كما يفعل هو
 بطلان دعواه فيحصل له ضرر فليعرض عليه الذي مره كقول
 بونا جينا زاملا لا يجوز ان مراد عمر على الاربعين سنة ان
 يوجب شيئا خلقا من اذن وكيله الاما جرت العادة به ان تبيع
 الشبان المتاملون له بهذا يحصل رضي من الوكيل واما
 من ادعى ان الطهارة فلا يلتزم بها الا اذا طلبت منه
 شرعا لانها ثابتة من عين ذاتها بالناموس الطبيعي غير انها
 ليست ثابتة من قبل الناموس البشري كقول مولينا ودلوكي

وطر الوكيل

وطر الوكيل ودياننا انما يلزم الوكيل او الوصي ان يادى
 حسابا غير وكالة في كل سنة فانه وجد غايضا او لم يضر فليكن
 بعد تعويض الغير وقيام المخرج من غايضه حاشا ان وجد الوكيل
 او الوصي بعض الحسابات فيجب تحقير الكفاية وهذه مقدمات
 العامة بها في بعض الاماكن ان يعطى من المصير ما وجد
 وفي بعض الاماكن العشر حادي عشر لا يقدر ان يكون وصيا
 له وكيل لا من خمسة او اربعة او لا من لم يبلغ خمس او عشر
 سنة فاعدا الامر ولا الراهب ولا اتقي فاعدا الام والجد
 ولا يلتزم بها القوي فليكن على درجات كتابه فيجب له ان يرضى
 فضا جدا ولا يفتض من ايامه فيخرج ذلك على الاستعانة ايضا
 باعدا اذا كانت الايتام مساكين لان هو لا يلتزم بالاستعانة او
 الاكليل والراهب بالوكالة لهم كقول قاضي رويس ولا يمان او ضله
 لكن قد قال بعض ان هذا الذي لا يملك في الراهب على الاماكن
 ثلثي عشر اذا ترك الوصي او الوكيل المتأجر ما رزق الراهب
 اذا كان ملتزما بها فيستطيع الايتام ان يأخذوا منه حصة
 على كل مئة وكفى لصا وناورا ولا يشترط له في ذلك
 من ما هو كتاب الوصايا وكيفية انواعه في اول كتاب الوصايا

يلى

هو حكم الاراضي في باب العدل فيجب ان يصير بعد الموت
 بمقتضى الشريعة مع اقامة الوصية وانما قلنا مع اقامة الوصية
 ليمتاز كتاب الوصاية من بقية الاموال التي لا خير في كونها
 باعظا مبلغ خزانة وخارج الغرض الوصية والتمتاز ايضا من كتاب
 الوصاية الغير الكامل الذي لا يتعين فيه الوصية بصفة
 ثاني كتاب الوصاية نعم ان احدهما الكتابه ويروي مختاروه
 ما يسطر الوصية لوصي غير وبيته بسبعة شهود قبل
 شهادتهم عدلين لا يقتضي قبحه وذلك لا يكون اعيانا او خيالا
 او طريقا او مجازين او عديدين او اطفالا او رهبا نا ولا من
 اقراره للموصي او لامن غيبه بل يكونوا ذكورا قد بلغ كل منهم
 من الغيرة اكثر من خمسة عشر سنة قد دعاهم الموصي واستقر
 معترضا اليهم باقر هذا هو كتاب وصايتي ووان استطاع ان
 يتصل بخطيبين فليعمل به والا فليدع شاهدا تامعا ثم يلزم
 الشهود كلهم ان يحضروا معا بين يدي واحد ان امكن ويصنعوا
 شهادتهم بخط يد يدهم ويجتنبوا البطاقة ان كان لهم ختم
 والا فيختصوا بختم مشاع كقولنا ايمان وبونا جينا ندينه
 اللفظي وهذا لا يقتضي احتفالا كالاول ويكفي ان الموصي
 يدعى بسبعة شهود عدلين ويفهمهم باوادته المحرو في

دقيقة

في كتاب الوصية فقط حقي وان كتب المكاتب حكاية بيده
 الكاتب محررا الدعوى للض هذه الاشياء كلها فليس ذلك
 من جوهر كتاب الوصاية بل لتكون محفوظه باستتات
 وامان خفاء اليا لا يفقد الشهادة او يصير واخر عدلين وان
 عدم كتابة الوصاية الاحتفال الواجب وحصل شك به ان
 كان الوصي اراده محققا او مفتوحا فيحيز يكون مقام
 اللفظي ليا لا يتلف تعب الوصي كما علم سائكن وذيلوكه
 وبالدروس وما عدا هذا الاحتفالات التي يقتضيها القانون
 العام توجد احتفالات اخر خصوصية ببعض مدني
 فيجب على الحر ان يعلمها ليا لا يعتري في كتابة الوثيقة وان
 ان سال هل ان كتاب الوصاية القديم الاحتفالات الشرعية
 غير ثابت جواب اول ان كان كتاب الوصاية مختصا بالاعمال
 الصالحة فليست الاحتفالات المذكورة بضرورية في الشرع
 الظاهر بل يكفي ان تكون بموجب الحق العام وذلك
 بحضور شاهدين واما في الدمة فيكفي لاثبات الوثيقة اثنان
 اشارة وعلامه من الموصي من غير شاهد المبتدع بحيث ان
 الموصي يكون له التصرف بما وصي به وان لم يوجد خط
 الموصي فيحيز يجب ان يكون شاهدا ولو كان احدهما

انني . كما علم ديانا وكافور ونيلس . او علم الاختلاف او غيره من الناس
ولو توهمي به لكنيسة وهذا البت ارادة الموصي وحكم القاضى
كقول ليسوس وديلوكو . وقال ديلوكو ان كتاب الوصايد للموصي
به بعمل صالح يثبت وان لم يكن فيه لقائمة ويرثه وان اتفق ان
يموت الموصي قبل تكميله فلا يعمل به الا بحسب ما سطر فيه من الاعمال
الصالحه . كما علم مالدروس ولايمان وديانا فان قيل ما قولكم عن
هذا الكتاب اعني كتاب الوصايد اذا كان اولاً او ابتداءً فما جعل
للاعمال الصالحه ولكن مع ذلك وجد به بعض توصيات دينيه
كقولك اعطوا البطريرك كذا مال . وكان خالياً من الاحتفال
الضروري فهل يعمل بما فيه من التوصيات الدينيه . او
قد انكر بونا جينا وديلوكو . ووجب كوفاروفياس وصا
وليسوس وسانس وبرنوزا وطرلوس وديانا واعلم ان كتاب
الوصايد المختص بالاعمال الصالحه وان لم يكن باهتفاله فانه
يبطل غير ما عتقد باحتفاله (ان لم يكن موصي فيه باعمال الصالحه)
ولو لم يذكر تبطيله في الاول كقول مولينا وديانا في ثانياً
اذ اكتب احد الفلاحين والسدج كتاب وصايد مختصاً بالاعمال
الصالحه فيمكنه خمسة شهود اذ لم يحصل اكثر من اثنين منهم
ان يضعوا خطوطاً يدريهم اذا كانوا اعدى الكتاب كقول
لايمان

لايمان وبونا جينا في ثالث انه في زمان الوبا ليسوس
ان تحضر الشهود السبعة معاً يضعوا خطوطاً يدريهم في
كتاب الوصايد . بل يكفي ان ياتي كل منهم بمفرده . ومنه على
ذلك انه اذا لم يوجد شهود او كاتب محرر متاع تشق
بحسب العول الارادات الاخير اذا تلفظ بها الموصي وتاكدت
ارادته ظاهراً . وقد يختلف ذلك بحسب اختلاف شرائع
المدن وعوايدها . واذا انكنا على الاطلاق نقول انه يكفي
شاهدان او ثلاثة بموجب حقوق الناس . كقول ديانا
نقله عن صا ولايمان . ويمكن ان يكون احد الشهود او المحرر
عينه انني . بحيث انه لا يكون من اقارب البيت . كما علم
جيموكوس بل اذ اكتب الموصي اسمه في كتاب الوصايد
امام شاهد واحد فيثبت كتاب الوصايد ايضاً ويدعي
اقله لفظياً كما علم مولينا وكرستوس وديانا في رابع قال
بونا جينا ان رأي من قال ان كتاب الوصايد الذي يتم خلواً
من الاحتفالات الواجبه بالشرع في غير امور خير ولا يثبت
ذمة ما عدا فيما يخص الامور الخيره . فهو امين وكذلك علم
مولينا وديلوكو وواسكس وديانا . بحيث ان المورث
المعين به وكل من كتب له شيء يلزم من بعده المورثه

الحقيقيين حاله يشتر بالورثه الحقيقيين الورثه بحسب
التأيد والترايد المسمى لكن خلافه اصح ولهذا ايلتزم
برود شي عما امتلكه، وسبب ذلك هو ان الاحتفالات
المذكوره لم توضع لاحد من الغنى ولا ثباته في المحكمه وكما
علم ليسوس وديلوكون فينتج بحسب هذا الرأيه الثاني ان
الورثه الحقيقي اذا تحققت ارادة الميت يلتزم برود الارث
وبوقا كل شي كتب لغیره ولو كان كتاب الوصايه عديم الاحتفا
المذكوره كما علم مولينا وليسوس ثانياً اذا حصل ارثياب
بارادة الوصي يلزم الورثه الحقيقي ان يتفق مع من كتب له
شيء ومع الورثه بحسب الوصايه بمقتدار الشك لان في
حصول الشك يحصل حال كانهم متساوياً اذ لا هو ولا هم
ابتدوا ان يمتلكوا شيئاً بسلامة الصغير كما علم بونا جينا بالثاني
ان ضبط الوارث الحقيقي الارث وكل شي مكتوب فيه فيجوز
لكل من كتب له شي ان يقبل المكافاه ثم لان تلك الاشياء
هي له حقاً كما علم بونا جينا رابعاً اذا استقر الوارث الحقيقي
بان ارادة الوصي كانت ان يتسلم الارث هو بغير الامانه
ويرفعه الاخر ويوفي لكل من كتب له شي او ابى ان يحلف
عليه ذلك فليغصب بالمحكمه على رد الارث واعطاك الاموال

خامساً

المقالة سم الباب الف فرع
خامساً ولهذا السبب نقول ان الورثه المذكوره يلتزم
بهذا الحكم اذا اعترف ان ارادة الوصي كانت بان يدفع
الارث بغير توسط الي من وصي له كما علم ليسوس وديلوكون
ج خامساً قال ستوارمي وديانا ان كتاب وصايت اهل
الاكليروس والمستديين وان لم يكن في الامور الغريبه فهو
ثابت ولو انه كان خالياً من الاحتفالات الشرعيه ولهذا
من تعين به حديثاً يجوز له ان يمتلك الارث دمجاً مع شاس
ان جنود هذا الزمان لهم الانعامات المذكوره في كتاب
الوصايه الذي كان للجنود قديماً بحيث انهم يكونون
ماكين في المعسكر او بالقرب منه لسبب دافع وكما علم
ديانا مع خمسة عشر معلماً ولهذا يمكنهم شاهدان ولو لم
يطلبوا للشهادة مع ان الاصح انهما ليسا بغير مدين
كما علم المذكور مع اربعة اخرين خلافاً لما ليسوس وديلوكون
بحيث ان الشهود لا يكونون غير اهل للشهادة ولا عياناً
ولا عبيد ولا غير بالغين وليس بغير ربي وضع خطوط
ايديهم ولا علامه عوضها ولا ان يحرقوا امام الوصي
بل نقول ان الجدي مما حيث حقوق جنديته يمكنه ان
يوصي بالاشارة فقطه ويتقرر ان يجعل كتب وصايد مقدده

وكانوا لا يشكوا في ثبوتها بل يثبت كتاب وصيته بعد ترك الجذرية
 بحيث لا يشكوا في ثبوتها كما علموا من كتابه وديوانه وخبرنا بقول
 الله عز وجل لا يشكوا في ثبوتها بل يثبت كتاب الوصاية بالطريقة المذكورة
 ولو كانوا يعلمون من سابق قولنا يكون ان كانوا قد خسرنا سمعهم
 ونطقهم في حال الحكم كما علموا من كتابنا في حال
 الفصل الثالث في ترك الارث
 نقول اولاً ان ترك الارث المستعمل لا يحق له ما لم يثبت السبب
 بقسم لان هكذا فرضت الشريعة من اجل الخير العام ما عدا
 بعض الامور اولها اذا عدل الوارث عن حق الارث في حالي
 كتابتنا الوصاية فيها اذا اخذ من اموال ابيه افضل ثم وكما
 وعدل عن بقية الارث ولكن ان كان ما تركه زادت قيمته
 فيما بعد فله ان يطلب نصيبه مما زاده فقط لان الاصل الذي
 تركه نقول ثانياً اذا كان ترك الارث مكرهاً جداً وصدرت
 العام وجب تفسيره بحكم اللفظ فينتج من ذلك اولاً ان
 من ترك ارثاً او اثبت ذلك بقسم فاذا ما غير ارثه فقد
 الاب ان يرد وارثاً كما علموا من كتابنا وديواننا من ترك
 ارثه حباً باخيه فاذا مات اخوه قبل ابيه يستطيع ان يرجع

وراثته

في ترك الارث من اخيه وذلك من جهة لا يجب ترك الارث من ذلك
 كما علموا من كتابنا في ترك الارث من اخيه وذلك بقسم
 يتصور ان يرجع وارثاً في تلك الاموال التي يلزم الاب ان
 يتركها الا لاداة المولودين له من النفقة الاولى لا تزوج من
 ثانياً والثاني من ذلك لان باب القرابة بل ان كان الزوجة
 تحت وصية ذلك رابعاً ولو ان البنت التي اخذت من
 ابيها جهازها وقالت انها ارثت منه ولم تتركه لا يرثها
 فعدها غير ثابتة وتستطيع فيما بعد ان تطلب تلم نصيبه
 كما قالت الشريعة في عهد التجهيز ومولينا وديواننا
 خاصة اذا اعطى الوالدان ابنتها جهازاً اقل من القسم الشرعي
 والزمها قسراً او حيلة يترك حتماً بالتمام فليس يمكن
 في الزمها لكنهم يلزمون ان يزوها اليها اختياراً لا جبراً
 كما علموا من كتابنا وديواننا ولهذا يستطيع ان تطلب قسمها
 بالتمام ولو سبق منها قسم القرية في ترك حتماً ولكن ان
 لو عهدها منها من حيث القسم القرية فيطلب حله كما
 علموا من كتابنا وديواننا من تركها فالتام كل معاهدة او عهد
 في حضور ارث من كان حياً باطله من عين الحق ومثلاً
 اذا عاهد بغير من بولس في حضور ارث يترجأه من يوحنا

فمنه بالكلية لان هذه المباحثات كلها هي جدار من جدران
لان قد يدور من ذلك خط الحياة الذي في صارت الجاهل
عليه ارثه كما علم لايمان وقد شد عن ذلك من حالات
اوله ان رضي بذلك يرحلنا ودام من حاله الحق والبر
اذ كان ذلك الامر من اجل الجهد والكد حينئذ لا يكون خط
التهتات اذ كان الماهد ملتبساً بذلك من قبل حق
في ربه لو وظيفته في انه يرتب كل شيء الكسبه وسوف
يكسبه لنفسه الجوده وهو جود الرهبان او الكهنه
او القصر او الشخص واحد فقير كما علم سالكس ولايمان
بأنه اذا كانت الماهد بخصوص ارث انفسه غير معلوم
مثلاً قال ان كل ارث يحصل لي طالما انا حي فليكن
لك ذلك لعدم وجود الخط في مثل هذه الماهد
الجزء الرابع من كتابه
في من يمكنه ان يكون من كتاب الرهبانيه ومن يلزم ذلك
نقول اولاً ان الرضي يقدر ان يتم واحداً او كثيرين سواء
كانوا من الرهبان او من غير الرهبان ذكراً او اناثاً كما علم
سالكس وديانا معاً ما كانوا اكليريكياً او راهباً ايضاً
الا انه لا يتطبع الراهب ان يفعل ذلك دون اذن الرب

وان

وان كان الراهب ليسوعياً فلا بد له من اذن الرب العالم واما
اخره العاقل فلا يمكنه ذلك على الاطلاق وان قد تم احد
الرهبان هذه الرهبانيه من تكميل الوصايه من الرهبان القلوب
فيهم فله كما علم لايمان لان يمكن من الرهبانيه وتكميل وصيته
فقط الى حق الطبيعة ومما يكون في الرهبان ان لا تبطل عمل
الرهبان في تقيم الوصايه بل تعلم من ذلك فقط كما علم
بونا جينا وديانا وان كان الرهبان لا يقدر ان يكون تكملاً
لكتاب الوصيه فيقدر الصغير وهو الذي يكون بلوغ مقام
الرجال لكن ليس دون الفهم والعزيمه سند فها يقدر ان
يتم ذلك بشرط انه يكون قد تم السنه السابقه من عمر
كقول سالكس وديكون ولايمان ولكن لا يمكن ان يغتصب احد
في تقيم كتاب الوصايه كقول ديانا وان كان المذكور في كتاب
الوصايه ان يكون وصياً قد اي ان يكون وصياً فيستطاع
فها وصي له في كتاب الوصايه جزء لتبدي ومن يتم وظيفته
ياخذ ما وصي له به كما علم مولينا وديكون وديانا فقال
ثانياً ان كان الرضي لم يعين وصياً في كتابه فيحسب يكون
الارث وصياً فيما يخص توزيع الاعمال الصالحه ايضاً
وان شئت الاستغنى ان يساعده في تقيم الاعمال الصالحه فله

ان ينفل ذلك كقول الايمان بكونه لا يستطيع الوصي
 ان يكل وظيفته بواسطه غيره فالله يكون قد سمى الوصي بذلك
 او كان ذلك العمل سادجا كما علم سلكه وهو يكون وديانا
 وانما الشيء الاول يخرج من الراهب ان يكون وطيلان يوحده
 ما كتب بالوصاية من الاعمال الصالحة لديم الجسد كجور
 لانه لو كان ملحق في ذلك المكان يجوز للوصي الاحتياج ان
 يأخذ شيئا لذاته مما كتب المحتاجين بحيث ان يكون الوصي
 قد جعل احتياجه او حاجاه الاحتياج بعد ذلك لانه لو
 عرف احتياجه لكان كتب له شيئا لا يرب والحال ان هذا
 السبب لا يمنع من ان الراهب لا يستطيع ان يعطي مما كتب
 بالوصاية من الاعمال الصالحة لديم فمن كل من امر ان
 يعطي شيئا للفقراء يستطيع ان يعطي منه لا قاربه او لغيره
 المحتاجين لانه يوجد فرق بين المعطي والمعطى له كما
 علم من فقره وسالكه وديانا واما ما كتب للاعمال
 الصالحة فهو ما خلف نظر الى الرحمة وذلك يكون او لا
 ما كتب لكان لو شخص معين ثانيا للجار مثلا فان الاخوان
 اربا للفقراء لا يتم خامسا للفقراء لا الترتيب السادس للفقراء
 بالعلوم اقله اللاهوتية سابعا لغته وقبر ثامنا لمنفعة

الجهود

الجهود مثلا لتخصيص المدينة عند الضرورة او عمل البطون
 السلكه كما علم ديانا مثلا عن بطون الاوان سالتني ثانيا
 كيف يجب تكميل الاشياء الجوهريه المذكوره في كتاب الوصاية
 لعينك او لا ان كان الجهول نظر الى الوصي ليرفعه بطلت الوصي
 من قبل الناموس المدني مثلا قد اوصي الوصي بشي احده
 عبد الله وظهر له بعد ذلك خديتان لله من هذا الاسم عينه
 حينئذ يبطل ذلك الشيء بالناموس المدني لاني الوصي بالناموس
 ديمه ان يترسم ذلك بينها الدار من ضاها ذلك كما علم من لينا وديانا
 وطول الوصي وان كان الجهول نظر الى المكان او الكنيسة فلا
 تبطل الوصية وحينئذ يطلب ان يعطي للكنيسة
 واليهماستان الاشد فقرا وان كان الجهول نظر الى المكان
 الشيء الوصي به فيجب حينئذ النظر فيه ان كان ذلك
 الشيء له حدود من الطبيعة مثلا كالبحر والليل او من
 الصفة والاجتراء كالبيت والشرب واما الهاء فان كان
 ذلك الشيء له حد من الطبيعة فيجب ان يعطى
 من ذلك النوع حتى يمتلئ في القيمة وان كان الشيء له حدود
 من قبل الصانع فلا اختيار حينئذ يرجع الى الوارث وهذا
 اذا اعطي المدني الشيء يكون قد اوصي ومنه فني في الاشياء

الوصي بها التناهي بالكمية كالعدد والقتل والقياس كما علم
لايمان اجبتك ثانيا ان الوصي باعطا مبلغ درهم للفقراء
من غير تعيين فلا يلزم احط المبلغ المذكور للاشد فقرا بل
يجوز ان يصح لهما مهنات والتكاليف المحتاجة الي تجهيز او
تجارة والديون والذين لا يستطيعون ان يعيشوا حسب
مقتضى سوا كانوا من الصانع او من الاشراف كما علم ولكن
ويجوز ان يصح ثمانية اخرى بحيث ان ينفذ الوصي لا يظهر ان
ارادة بخلاف هذا الامر باب النسخ واما من التلويح والانه
لا بد من ايمان النظر في نيته الوصي كما انه ودياننا وان
كان قد تعينت الفقر فلا يجوز تغييره كما علم الواسطي
خلافا لذي يلوكون ودياننا بل يمكن لمن يقوم كتاب الوصاية
ان ياخذ لذاته او اقاربه شيئا ان كانوا فقرا حقا لا سيما
اذا كان الوصي قد جهل فقرهم وانما في مال في مالنا اهل جوار
ابدال ما في الوصي به لا مال صالحه معينة بما عاك صالحه
اخر من الوصي او من الاستغناء اجبتك او لا ان كان يمكن
تعيين نيته الوصي تقيما حسنا لا يفي الا يجوز ابدال ما وصي
به ولو بافضل منه دون اذن الجبر الاعظم لسبب معتق
كما علم مولينا والرادني ودياننا وسائر العلماء خلافا للواسطي

واخرى

المقالة الثالثة الباب في الفضل
واخر من قليلين الذين علموا ان الاستغناء
يبدل ذلك الشيء بما يوازيه او بافضل منه ولكن يجوز
للاستغناء وللورثة وللوصي ان يتزعموا نيته المالك اذا
كان المالك قريبا من المالك منه مثلا اذا وصي الوصي
بمال الكنيسة لعمل الكنائس في كنف الكنيسة لا يحتاج
الكاسات ونحوه حينئذ بل او في العمل في الغزاة
المقدسة كما علم مولينا واما حكمه وطول الوقت في جوار
اجبتك ثانيا ان كان لا يمكن في جبهه الحال الوصي بعد
لعمل المعين من الوصي فلا يخلو حينئذ الوصي به بل يجب
اصراره في الحال المذكورة في عمل اخر صالح على ما يري الاستغناء
او الوصي بشرط ان تكل نيته المالك على قدر الامكان فلا يبا
المذكور لم يقصد ترك ذلك الحال الا خلاص نفسه ومجده
الله كما علم مولينا وبما جينا فينتج من ذلك اولا اذا
وصي الوصي شيئا من المال لمغيره لمعين او ما في هذا
الغير قبل ان يتسلم الحنفه فيلزم الوارث ان يدفعها
لمغير اخر لان ما كتب لم يكتب الا لاداية نفس الوصي في
ثم يظن ان التعيين كان لا يخصصا بل لمضول الجبر حفظ
بشرط انه لا يتبين خلاف ما كتبه الوصي وان وقع الارتباب

بنيت ايضا فليعلم بخوابنا اي انه يدفع لغيره اخر كما علم
 من افعال الصالحه او صار افعال في تكليفه امة مستطيله
 فيعمل خطا عمت ويلتزم بالكفاه وتصلح في الضر الذي
 حصل للغير بغيره كما علم بوزن حقيقته وناو وراو ديكر وديانا
 اجبتك بانيات الحالكين الكنايس والعاليم يستطعن ان
 يلزموا الوصايا والوفاء ان كانوا على اثنين في تكليف تلقوي سنة
 وان تعاملا بعد سنة عند تبنيه الاستيفان لها فيسلبان
 من كل فليدو يحصل لهما بكتاب الوصايد ما عدا الوصايد
 من القرية ان كانا من الورثة الغرغية كما علم لهما ان يكون
 وديانا وطر الوصايد بل ان كانا لا قبل بمغفرة السنة في تكليف
 الوصايد بغيره وان حثها في تكليفه ويرجع عن ذلك الحق الي
 الاستيفان كما علم من انما قد يلزموا ثمانية اخرين ولا يقبل لهم
 غير في قريته انفسهم كما علم سالكين وديانا وحينئذ يلتزم
 الاستيفان بتكليف كتاب الوصايد وديانا والوصايد والوصايد
 تقيده ويعد بهم فابعدهم وديانا كما ان الاستيفان غير موجود
 فيستطيع ان يتصل ذلك المطران كما علم من انما وديانا اجبتك
 ثالثا ان الوصي يلتزم بتكليف كذا تلقوي به حسب نية
 الوصي ولكن الوصي الموصي لا يستطيع ان يتبع مال الموصي
 ما لم يكن قد رسم ذلك المتوفي واما الوصي العام فيستطيع

من افعال الصالحه او صار افعال في تكليفه امة مستطيله
 فيعمل خطا عمت ويلتزم بالكفاه وتصلح في الضر الذي
 حصل للغير بغيره كما علم بوزن حقيقته وناو وراو ديكر وديانا
 اجبتك بانيات الحالكين الكنايس والعاليم يستطعن ان
 يلزموا الوصايا والوفاء ان كانوا على اثنين في تكليف تلقوي سنة
 وان تعاملا بعد سنة عند تبنيه الاستيفان لها فيسلبان
 من كل فليدو يحصل لهما بكتاب الوصايد ما عدا الوصايد
 من القرية ان كانا من الورثة الغرغية كما علم لهما ان يكون
 وديانا وطر الوصايد بل ان كانا لا قبل بمغفرة السنة في تكليف
 الوصايد بغيره وان حثها في تكليفه ويرجع عن ذلك الحق الي
 الاستيفان كما علم من انما قد يلزموا ثمانية اخرين ولا يقبل لهم
 غير في قريته انفسهم كما علم سالكين وديانا وحينئذ يلتزم
 الاستيفان بتكليف كتاب الوصايد وديانا والوصايد والوصايد
 تقيده ويعد بهم فابعدهم وديانا كما ان الاستيفان غير موجود
 فيستطيع ان يتصل ذلك المطران كما علم من انما وديانا اجبتك
 ثالثا ان الوصي يلتزم بتكليف كذا تلقوي به حسب نية
 الوصي ولكن الوصي الموصي لا يستطيع ان يتبع مال الموصي
 ما لم يكن قد رسم ذلك المتوفي واما الوصي العام فيستطيع

ثابتة الا انه يحيط لانه وان كان له سلطان ايضا علي ماله لكنه
منع عن التفرغ به يعني اذن الرعي من قبل نذر التفرغ كما علم
مولىنا وسانكس ولا يعلف وقد يقدرا ايضا للراهب والجندي ان
يومي سوا كان ذلك من قبل التفرغ او العادة وما ايضا للراهب
الذي خرج من الرهبنة وصاد استقنا لوجوه علي اوقاف
كنائسهم فنزل ثانيا كل البشر حتي المجابين والطريقات والقس
والعبيد والجمهور ويمكن ان يتاموا ورثة ماله من بعد منع
حضوره عن ذلك كما علم بونا جينا لان هذا الامر يقتضي
سلطانا كاملا في الوصي وقاهلا وقبولا من الوارث والذين
ليس لهم هذا القول حسب الناموس هم اولاد الصناد جاحدون
الايمان والاراقة ومن قبلهم عنده وجاهد عنهم محاميا
وايدهم ولكن ربما لا يلتزم هؤلاء بالرد الامم بعد حكم القاضي
كما علم ليسيوس وسانكس ثانيا مدينة الاعداء وجمع اليهود
ثالثا المحكوم عليهم بجنس المعادن ومن اضطهدوا وخراب
الكردينالية والذي لا يمكن ان يرث من اجل فعل قباحت
ما محكوم عليها في الناموس كما علم ليسيوس ومثله يوجد
قوم لا يمكن ان يرثوا شيئا من مال الميت وهم اولاد الوارث
والوصي له بشي من الارث اذا قتل الوصي ثانيا من منع

الوصي

المقالة الباب ٥ الفصل ٢
الوصي عن وصيته وابطال التوسيه او قضي امراته والمثالث
كان الوارث لم يرثهم بالوصي للمالبث بالجنون او قضي في الامير
ولم يرث بخلاصه كما علم مولىنا وديوكس وقلادح مرق
ذلك اولاً انه لم يكن ان يقيم النادير في الرهبنة ورثة
اي الذين ليس لهم ان يملكو املاكا للجمهور هم باسمهم يرث
الدير وهو لا هم سائر الرهبان الصغار من اهل الحفظ و
الكبوسيين لان هؤلاء قد حرر الملك عليهم كرم الجمع و
الترنثيني في الفصل الثالث من الجلسة الخامسة والعشرين
ومثل ذلك الايسوعيه اصحاب النذورات الكبار كما علم
سانكس وبونا جينا ولايمان خلافا للوادني وديانا
الذين رايها اصوب ثانيا يمكن ان تقبل موارث من لا يقيم
ارثا واديرتهم التي لا تقبل ايضا وتدعي بيوت ذوي النذور
حيث ان الارث يكون املاكا لا يمكن بيعها ولا تقبل
بالاستعمال وذلك بشرط لا تقبل نظر الراهب واحد
فقط من ذوي النذورات الكبار قلت ارثا لاند من
حيث الحسنه يجوز لهم ان ياخذوها ولو كانت بكتاب
الوصيه ولو كانت نظر الراهب واحد فقط من ذوي
النذورات الكبار كما يجوز ايضا للكبوسيين والحافظين

ثالثا الموصي بقدر ان يقيم وارثا لكل من اراده هو ولو كان
 غنيا من غير ان يذكر لقاربه بالقدم الذي هم من الخط
 الغير المستقيم ولو كان اخاه الفقير بحيث ان لا يصدر
 من ذلك شك ولا يكون احتياجا كلي للمذكورين لان
 الموصي لا يمنع شرعه البتة من ان يفعل بامواله ما يشاء
 كما علم بونا جينا وديانا وحده اخرون وانما التي
 اولاهي قسمت الورثة اجبتك ان الورثة امان
 يكون من قبل الوصيه وخلقوا منها فالورثة بالوصيه
 اما انه عمومي اي من له الكل او خصوصي مثلا كالذي
 له الربع او الثلث او الثلثة ارباع وكل منهما امان
 يكون وريثا ضرورة وهم النازلون بالخط المستقيم
 ومن بعدهم الصاعدون ان لم يكن سبب داع يلبي
 الميراث منهم ولا يكون وريثا بالضرورة وهو الذي
 يمكنه ان يكتبه الموصي وريثا من غير الزام كما علم
 لايمان وان سالتني ثانيا كم يكون مقدار الارث للورث
 الضروري اجبتك انه بموجب الناموس الجديد
 جزء للورثة النازلين هو الثلث بحيث انه لا يكون
 اكثر من اربعة اولاد وان كانوا اكثر فلهم النصف

كذلك

المقالة ٣ الباب ٥ الفصل ٤
 كذلك قسم الصاعدين هو الثلث من الميراث ولو كان الوارث
 واحدا فقط بشرط ان لا يصير ظلم ولا الصاعدين لا يعرفون
 ابدا وان كان لم يكتب لاحد الصاعدين والنازلين جزوه
 الشرعي فيجوز له ان يدعي بكل جزوه او بتكميله او بتبطل
 كتاب الوصايه كما هو باطل حقا بحق الشرعه ولا سيما اذا
 كان سبب اعدامهم الميراث الواجب غير مكتوب ثابت وكما
 علم لايمان وزد علي ذلك اولا ان كتاب الوصايه يبطل
 اذا لم يذكر فيه من ولد بعد موت ابيه ثانيا ان خطي الوالد ان
 اذا لم يبا وامل بين اولادهم الورثه خلوا من سبب
 داع وبطل لا فراط محبتهم الغير المرتبطه نحو البعض والسبب
 الداعي في عدم المساواه هو اذا كان بعضهم اكثر استحقاقا
 او طاعه لوالديهم او اذا كان الصغار منهم محتاجين
 الي مصرف اكثر من غيرهم كما علم ديانا او اذا كان منهم
 من انفق عليه سابقا وصار معلما وقادرا على تحصيل
 قوته وغيره لا يقدر الوالد ان يكتب للغريب ما فاق
 على الاجزاء الواجبه للبنين كما علم طرلوس وبونا جينا
 وديانا ثالثا الورثه البنونه النعوله ليسو بورثه ضروريين
 نظرا الي الوالد مالم يحرمهم شرعي ولكنهم ورثه موقوفين

ونظرا الى الوالد لهم حق بذلك مع البنين
الحقيقيين وان كان الوالد ليس له بنون
فيقدر ان يقيم النحول ورثة بشرط ان
والدي الوالد لا يعد ما جزههم الشرعي رابعا
ان اقيم احدا من ذوي العيوب الفاضحة
المستهرة وارثا فحينئذ يقدر اخو الموصي
او اخته ان يبطل كتاب الوصاية كما علم
لايمان وبونا جينا خامسا لا يقدر الاب
ان يطلب من ابنه ما اقره عليه لسبب
القراءة والدرس ولانه يعد انه كرم به
علي ولده وواهبه اياه ولذلك اذا مات
الوالد لا يلتزم الابن ان يضع ما اقره عليه
في الوسط كما علم ازوربوس وطرلوس
وان سالتني ثالثا من يكون الوارث
بغير كتاب الوصاية ومن يرث اذا بطل
كتاب الوصاية اجبتك اذا مات الوالد
اولا يرث بنوه الحقيقيين قبل الكل ولولا
اولاده اذا كانوا اولاده امواتا ثانيا اذا

الماتة الباب الفصل
لم يكن من النازليين احدا فحينئذ يرثه
ابوه وامه وان كانا قد ماتا يرثه جده
وجده ثالثا اذا لم يكن احد من الصاعدين
فحينئذ يرثه اخوه واخته لابويهما بنصيب
متساوي ويطرد من كان اخاه واخته
من الاب فقط او من الام فقط رابعا
ان كان قد مات احد اخوته واخواته
لابويهما ولهم اولادا فيكون اولادهم عوضهم
في اخذ الارث ويأخذون مقدار ما
كان يأخذوا والداهم لو كانوا احياء
وان كان قد مات جميع اخوته وخواته
الابويين فحينئذ يرث اولادهم خالهم او
عمهم الميت نظرا الى مقدار تعدد اشخاصهم
وروسهم لانظر لما كان يرث والداهم
لو كانوا احياء بل يرثون بتعدد اشخاصهم
كل بنصيب متساوي ويطرد اخو الميت
واخواته لو ولد واحد فقط وانما قلنا
انهم يرثون نظرا الى تعدد اشخاصهم

بنصيب متساوي لا يحسب ما كان يرث
 اباهم و فذلك ان اولاد اخوين قد ماتا
 لا يدخلون مكان والديهما في الميراث
 لكنهم يدخلون في الارث من قبل قوتهم
 مع الميت فاذا اذ كانوا في القرابة
 متساويين ووجب ان يكونوا متساويين
 في الميراث خامسا ان كان اخو الميت
 واخواته الذين من والديه قد ماتوا
 هم واولادهم فحينئذ يرث الاخوة والاخوات
 الذين من والد واحد فقط بهذا الفرق
 وهوان الذين هم اخوة من والد فقط يرثون
 الاموال التي من الاب فقط واما في بقية
 الاموال يرث الكل على حد سوى سادسا
 وان كان ليس له اخوة ولا اخوات فيرثه
 الاقرب اليه من الخط المنحرف اليه على
 درجه و يصير هذا الميراث بنصيب
 متساوي مع قطع النظر ان كانت القرابة
 من والد واحد فقط او من الوالدين

سابعاً

سابعاً في عدم وجود هؤلاء كلهم يرث
 الامراء واذا ماتت هذه ايضا فيرثها بيت
 مال السلطنة وفي سائر اموال العلما في
 الذي مات بعين كتاب وصايه وان
 كان الميت اكليريكيا فترثه الكنيسة كما
 علم لايمان وورد على ذلك اولا ان كانت
 الامراء ولدت بنين من الزواج الاول
 وتروجت نرجيه ثانياه فكل شيء يرجته
 من زوجها الاول من قبل الوهبة او من
 قبل كتاب الوصيه فهو لاولادها الاولين
 وهكذا قل في الرجل الذي ماتت زوجته
 واخذ غيرها ثانيا اذا ضبط الوارث الارث
 فلا يكتسب فقط ما كان مفيدا له من حقوق
 واموال بل تنتقل اليه ايضا اثقال الميت
 وديونه الا ان له انعامين اولهما انه لا
 يلتزم بما يفوق مقدار ما حصل له من الارث
 ثانيهما ان الوارث او الورثة من بعدات
 يرفعوا كلفة تجهيز الميت ووفاء الديون ولهم ان

يستبقوا لهم ربع مقدار ما خلفوا وكان ما
بقي من بعد اخذ ربعهم لا يكتفي تجهيزه ووقفا
دينه فيقدروا ان ياخذوا مما كتبه لاحد احابيه
واصدقائه ليكملوا به تجهيزه ووفاد يوفيه
ما عدا ما كتبه من الاعمال الصالحة ولكن
يصح هذا الانعام يجب علي الوارث ان يعمل
دفتر بجميع موجودات الميت جميعها لاسيما
دفتر ماله الذي في الدرم ورمما انه يعني
عن ذلك اذا سمح له عنه

الموصي ومن ثم يجب ان

يصدق ولا يتكلف الي

قسم كما علم مولينا

وديلوكو

وعنت

عقب

وخم

خم

الباب الثاني

الباب السادس

في الوصية الثامنة والتاسعة والعاشر وفي وصايا
البيعة ايضا وتقسم الى ثلثة فصول

الفصل الاول

في الوصية الثامنة وتقسم الى ثلثة اجزاء

اعلم ان هذه الوصية تنهي عن كل ضرر يقدم بعرض
الانسان او بجاهده وكرامته وايضا تنهي عن
الضرر الذي يصدر لفظيا وذلك كمن يدعي علي غيره امام
الحاكم زورا وكذبا او ينكر الحق الواضح امام الحاكم
او يكذب او يفتني سرا وامثاله هذه مما يصدر بواسطتها ضرر
للغير

الجزء الاول

من ما هو الشك والظن الباطل والدينونة مع العلم ان
هذه الثلثة يمتاز بعضها عن بعض فالدينونة هي
راي ثابت خال من وهم ويريب وماما الشك فهو راي
ليس بثابت بل انه يحيل بالانسان الي ان يجب ان الامر
هو كذا والظن هو دھول العقل وصيرته الذي

بواسطته يميل الانسان الى هربنا وهنأ فيقع جوابنا
 الان لا علي الديونة الثابتة المستندة على دلائل كافية
 بل علي الشك والظن الباطل والديونة الخالية من
 الدلائل الكافية لان الديونة تقتضي دلائل اعظم من
 التي يقتضيها الظن والظن يقتضي دلائل اكثر من
 التي يقتضيها الشك فنقول الا ان الديونة الباطلة
 التي تصير نوعي كامل علي شي ثقل فقد خطا عميّا
 حسب ما جرت به العادة لانها تضاد العدل كما
 اثبت ذلك المعلم فيلوسوفس ولاسيوس ولايمان
 لانه لا يجب ان يعد قريبنا سرياً خلواً من سبب
 حيث ان الجاه والكرامة خير اكبر للانسان قولنا
 حسب ما جرت به العادة لانه اذا حصل للانسان
 سبب للديونة ولو كان السبب غير كامل فيعد خطاه
 عرضياً فقط وفي حين الاعتراف لا يلزمه ايضاح الديونة
 علي اي شي كانت بل يكفيه القول انه دان غيره باطلاً
 ومن حيث ان هذه الخطايا جميعها تضاد العدل فاذا
 تقرر ذلك فنقول اذا ان الديونة تحجب خطا عرضياً
 في هذه الظروف كما علم تانوسس ايها اذا كانت علي

لخفيف

شر خفيف جزئياً وهكذا من حكم علي غير انه ابن يهودي
 او يندوق فيبصر من الخطا التي تاورا وازوريس
 وليسيوس خلافاً لآخرين ممن اوردوا ثانياً
 اذا كان الشك ثقيلاً لكنك لم تنق علي ثقله بالكمال
 ثالثها اذا رفقت علي ثقله لكنك لم تعلم ان علامات الديونة
 ليست بكافية ولم تنك بها رابعها اذا كانت العلامات
 كافية لم يراي معقوله خامسها يعد خطاوك عرضياً اذا دلت
 كثير من الحكم لم تقين واحداً محضاً كقول اسكوبيوس
 وفالكندوس فنقول ثانياً ان الشك والظن الباطل الصاد
 بمجاسة ليس بواضح انها خطا عيت من ذات فرعها واهيا
 اذا صدر بطل الضير الذي لا يعد خطا من حيث ان له
 اسباباً كافية لذلك الظن كما قال القديس ماري توما
 وناورا ولايمان وفيلوسوفس ولاسيوس ومضادين
 لمعلمين كثيرين اخرين الذين عدوها خطا عمياً والدليل
 علي انه ليس بخطا عيت لان الظن غالباً هو حركة بما
 تميل العقل للحكم والحال انه مع هذه الحركة لا يزال في
 العقل اعتبار ما جيد نحو القريب فاذا بالظن لايمان
 القريب اهانة ثقله اذا لا يخلع عنه استلاك حسن

عز وجل جليلاً كلياً. لكن يهان اهانته جزئياً لا يظن به
بالباطل. قولنا اذا صدر بطلان الظن فهو من حيث ان
غلط الضمير يوضح ان الشك او الظن لم يصدر عن ارادة
كاملة ولا عن عناد. فمن ثم يستحق الاعتذار والتبري. وقد
قال المعلم فيلوسوفس وليسوس ان من صر بحيث ينته على
الظن بامر قليل فخطاؤه عمت لنقل الاهانته من كيف يمتاز
الشك من الدينونة. قال للمعلم غايتان من اذنه اذا اخبر
الانسان عن شيء وساله السامع عن حقيقة قوله. و
اجاب ان ذلك ثابت حقيقي فهذه هي الدينونة. واما
الشك والظن فهو اذا سئل احد عن صدق ما اخبر به
فاجاب ان الانسان ينفش غالباً ولم يثبت صحة قوله

الجزء الثاني

من ما في خطية الغيبة وكم مقدار ثقلها في اعلم ان
الغيبة هي اخلاص العرض وتحويله ظاهراً وعدواناً و
هذه الغيبة تمتاز اولاً بالموضوع من الشتم. من كون الشتم
يهدم كرامة المرن فاما الغيبة فانها تلعب عرضة والعرض
هو ظن صالح بفضل الغير واما الكرامة فهي شهادة
ظاهرة لذلك الفضل. وتمتاز الغيبة ثانياً من الشتم

بالطريقة

بالطريقة. وهذا ان الشتم نظير الاختلاف بحضرة المفضي
واما الغيبة فانها تصير خفية ومراً كالسرقة في غياب
المضروب فمن ثم وان كان الشتم اقفل من الغيبة
فالغيبة مع ذلك هي خطأ عميت من عين ذاتها. ويكون
ثارة ان تكون خطأ نوعياً الخفة المادة او لعدم القصد
والاختيار. فاما انها خطأ عميت فلامنها اقفل من
السرقة التي هي خطية عميت حيث انها تضرب عن
القريب الذي هو خير لدية اعظم من الغني. واذا
تقرر ذلك فنقول ان الغيبة تكون علي ضربين
صوريتي ومادية. فالصوريتي هي اتلاف العرض
بقصد. والمادية هي ما كملت من خفة العقل وكثرة
الكلام. فينتج من ذلك اولاً ان الغيبة التي تشهر
بها الانسان يتايب قربه الطبيعية المتعلقة بالروح
والجسد ليست بمحيتة من عين ذاتها ولا من مثل هذه
التقايب ليست اذبية ولا تقبل ثلجاً عند اهل البصيرة
مثلاً ان فلاناً يدعي قليل العقل شنيع الصورة و
امثالها. لكن اذا صدر منها ضرر قليل حينئذ تفرغ
عميته وكما علم بونا جينا ثانياً اذا سميت الانسان

يخطا باعيتة عامة اعني وعوت جبارا متكبرا غصوبا
فلا يبلغ ذلك الى حد الخطا الميت من حيث ان
الحاضرين ينهون ذلك عن ميل الطبيعة وعن نقص
غير اختياري لكن قال القديس انطونيوس و
سلوستروس ويليوس وغيرهم وانما اذا صدر من
ذلك ضرر فيعد خطا عميتا ثالثا غالبا لا تعد
للخطية عميتة حسب جاري العادة وذلك لاجل
كيفية حال الشخص الذي لا يحصل له ضرر بعرضه
مثلا لو قلت عن واحد جندي ان له مسيكة او
يفتح بالانعام وان الثياب جديرة ومايل الى العتيق
والجبه وامثالها كقول لايمان راها يمكن ان يخطي خطا
عميتا من يخبر بتقايس غيره او يثيبها لو كانت
طبيعية وذلك نظرا الى حال المعبر عنه ومقامه
مثلا اذا تكلمت في حق اسقف او راهب مشهور
بالصلاح انه معتاد الكذب او قلت عن حاكم ذي
قيمة انه من زنا او انه يهودي وقد قال المعلم
ديلوغون انك اذا قلت عن انسان اني اعرف عنه
شيئا ان تلفظت به اجملا واخرى فحسب هذه

خطا

خطا عميتا حاسا يجوز لحيانا كشف بعض خطايا
ثقيله واظهارها لاجل الاسباب الاتية ذكرها اولاً
يليق بيان خطايا العبيد لولا اليهم وخطايا الابنا
لابائهم وذلك لاجل تاديبهم بحيث ان لا يصدر
لهم من ذلك ضرر ثقيل كقتل طرالموس نقلاً عن
بونا جينا ومثل الامراة يجوز لها ان تظهر لزوجها
خطايا اولادها او عبيدها الخفية ثانياً لاجل القاس
الشور والمنفعة والعودة بحيث لا يصدر ضرر عظيم
للغير ثالثا لاجل منع ضرر اخر من اعني اذا كان
بواسطة صلاح عرض وادعت سيطة يجب اتلاف
اخرين كقتل لك اذا كان ارا تيكي او فاسداً او في
حال اعطاء درجة او عقد زواج او دخول مهنت
او اتحاد طبيب او معلم او خادم او خذامة بل لحيانا
يلزم هذا اي ففزع الشخص لمنع الضرر وما شاكل
ذلك لكن بشرط انك تتحقق ان المنفعة اكثر من الضرر
وما شاكل ذلك الذي يصدر له وانما ليس لك
سبيل لمنع بوجده اخر كما علم ليسوس سادساً اذا
سود عرضك احد ولم يمكنك تبريد الابتسويد

عوضه. فيخرج ذلك ذلك. لكن بشرط انك لا تكذب عليه.
ولا تنقصه عنده اكثر مما يجب لاصلاح نفسك على رأي
المعلم دليلك سابقا. اذ لا خير للانسان صدقته بالضرر
والشبهة الذين صلوا اليه من الغير لكي يعزي ويسلي خاطره
فلا يبعد فلهذا خطا عمتا. ولو حصل من ذلك نقص لمرض
المريض حيث انما هو صار سببا لذلك. لكن فليحرص المريض
بأن لا يثق بذلك لكثيرين ولا يثق عنده اكثر مما ينبغي لالتباس
المشقة والمعرفة كما قال المعلم ليسيسر ولا يمانس
وثانيه من وديلوغ. ومن ثم يعمدون الخدام ويعفون
اقله من الخطا المبيت باشتباههم شقايم من اليهم والنسوة
عن زواجهم والاولاد عن ابايهم والرهبان عن رؤسائهم
اذا كشفوا ذلك لاجل تسليته الخاطر فقط. حسب رأي
المعلم ياورا وليسيسر ولا يمانس وقاين وديانا. وذهب
المعلم عما تيسر. انما اذا كشف الانسان خطية مخفيه
لرجل ذي عقل وفطانة وحافظ السر حتى ان الذي
يقال له لا يفتش اصل الخطا وه خفيف. لان مثل
هذا الضرر يبعد خفيئا. ومثل ذلك قد برطر للرس
وديانا المعرق الذي ينشئ رفيقه بالخطية في حال

الاعتراف

الاعتراف. وقالوا ان هذا الرأي هو امين. وقد وافقهم
تاثيروس وبونا جينا واسكوبيوس. لكن هذا على الاطلاق
لا يتبين انه يخلو من الخطاء. لان تسويله العرض ولو ان
عند شخص واحد فقط يعد ثقلا. كايبتين في دينونة
القريب الباطلة. بل ان السود عرضة يقرر احيانا.
اذا سمع امره ذو عقل اكثر مما اذا سمع ثلثة لو اربع
انذار ذو طباشرة وقلت عقل. فمن ثم ذهب سوارس
وفيلوسيوس وليسيسر. وازوريس ولايمان وديلوكون
الي لهذا ذلك خطا عمتا غالبا. انما اذا كشف الانسان
خطية ظاهرة او مسجلة لعام الحاكم. فلا يبعد ذلك خطا.
ممتا مناقضا العدل. لكون المرتكب للخطا قد كسر عرضه
بالحكم العادل او بظهور فعله الردي. كما هو ظاهر من
العادة الجارية التي سوف تجربها عن الخطية الظاهرة
في المدن. واما قولنا لا يجب ذلك مناقضا العدل
فهو اشارة الي انه يمكن ان يكون مخالفا المحبة. وذلك
لان اظهار تلك الخطية في اماكن شاسعة لم يبلغ
الخبر اليها سرية. ولا يسمع ذلك الخبر هناك ان
لم يسبب الخاطي حزنا عظيما. يمكن ان يعد اثما عمتا

مخالفاً للحجة حسب قول المعلم ليسوس والناس واللويس
 عندنا وروا القبطاني وديونلو وفالكندوس تاسعاً إذا
 التمس أحد الخصم عن سبب عبودية الغير أو تكلم
 عنه فالقاسم هذا ليس خطأ، بخلاف العدل من
 حيث أن العبودية عنها ظاهر فسيبها أيضاً بعد
 كذا، حسب رأي المعلم بونا جينا وترلوس الذي يبرر
 من يخبر عن خطأ ظاهر مع اخباره أيضاً عن التولية
 والرجوع عنه، ومن ثم يبرر المورخين ويثبت خطأهم
 من حيث أنهم يولعون خطايا السالفين ولا يبينون
 توابعهم ويرجع عنهم عنها أن كانوا قد تابوا عاشر من
 يظهر أئماً مخنياً ولكن بعد برهته عتيد أن يظهر و
 يعان بالفضل أن بالشرع فليس ذلك خطأ، حيث لأنه
 لم يسبب له تركه ضرراً عظيماً وما إذا حصل له ضرر
 جزيل في ماله أو في وظيفته، فحينئذ يعد الذنب
 عتياً على رأي المعلم ديونلو وحادي عشر إذا اشتهر
 المرمين الناس بفعل أثم واحد ثم نفع أيضاً بما ثم
 يقارب فيفسد ذلك خطأ عرضياً فقط، مثلاً إذا
 تحقق عن واحد أنه فاسق ثم قيل عنه فيما بعد أنه

أرى

أرسل مكاتباته بخصوص المحبة الرديئة فلا ترا دافعية
 كثيراً لكن من نفع باثم واحد ثم اشتهرت باثم آخر
 مختلف عن الأول نوعاً أو جنساً فهذا خطأ، حيث لأن
 من نفع بنوع من الخطأ لم يختر حقه في حفظ عرضه في
 بقية الفضل بل حسب رأي المعلم تانيروس وناور أو
 ليسوس وسلفستروس بالودانوس ثانياً عشر من ثم في
 قريب نعيمه ما ريد أعني خلوا من نية ضرر القريب
 فخطاؤه يعد عتياً إذا حصل للقريب ضرر جسيم واستفاق
 عليه حال نعيمته، لأن وإن لم يقصد ضرر القريب فيجب
 أنه يشاء مضراً، وحينئذ النية المادية تقوم مقام
 الصورية، لكن إذا كان الضرر خفيفاً فيجب خطاؤه
 عرضياً، لأنه على جاري العادة لا يصدق السامعون
 بكل كلام القابل، هكذا يتركب خطأ عرضياً من يخبر
 بما سمع من الغير من غير أن يحقق كلامه، بل يبين الشك
 في مخاطبته لئلا تحصل فضيحة لذلك أو تصد يقب
 السامع، كما علم تانيروس واسكوبوس خلافاً لارزور
 وذلك لأنه إذا حصل من ذلك تسويد عرض المحبر عنه
 فيعد الذنب على السامع الذي صدق خلواً من سبب

كان للتصديق. وقد ذهب الي ذلك ايضا العلم ديلوكو
واحسن العبارة بوضع هذا الشرط وهو ان لم يحصل ضرر
بذلك جسيم من طريقة التخير او من خفة السامعين
فمن ثم يخطي خطأ جسيما ضد العدل من اخبر عن اثم قتل
قايلا. انه سمع ذلك عن رجل ثقة اهل للتصديق. لانه
حينئذ يكون اعطاسيا كافيا للتصديق. كما علم ديانا
ايضا ثالث عشر من يسود عرض انسان مايت يكون خطأ
اخف عن يسود عرض انسان حي مع انه خطأ عميت
يلزم العام بترجيح العرض. كما علم ليسوس وبونا جينا
رابع عشر اذا تكلم احد عن رجل غريب غير معروف او لم
يبين اسمه. او يكون الكلام على جماعة كثيرة ان بينهم
اناسا اشرارا. او قال ان في فلان كنيسة واحدا يسمون
فليس بخطا عميت حسب ما اثبت العلما ان اسكوبوس
وقالكندوس. ولكن قد قيد ذلك العلم طرلوس نقلا
عن بونا جينا وازوريس بقوله بحيث الا يلحق
التسويد بالبقية خامس عشر يخطي عميتا من ينفع ديرا
او رهينة بقوله ما في مكان الفلاي لا يستيرون
سيرة حميدة ولا يحفظون قوانينهم. وذلك ان لم يكن

عيسى

عيسى ظاهرا مكشوفاً. ومن يفعل ذلك يلتزم ان يظهر
ذلك في الاعتراف بقوله انتم علي دين او رهينة ويعين
كميت رهبان تلك الرهينة او الدين كثيرين او قليلين. ويلتزم
تحت الخطا الميت بمكافاة الضرر ولو ابري دمتا الرب وكما
علم سوطوس وناورا وطرلوس سادس عشر من يقول ان في
دير الفلاي واحد قد في لو فسق فانه يتركب خطأ عميتا
كما علم ناورا وطرلوس سابع عشر المعترف باثم الفحشاء
يجب عليه ان يبين كيت الذين هم باثامهم هل كانوا كثيرين
ام واحدا كما علم بونا جينا وسالكس وسيلستروس و
ادريانوس. وقد انكر ذلك المعلم ديلوكو وناورا وصالح
وكونينك واخرون. ولكن هذا هو الايمن والرأي
الاصوب. ومثل ذلك يلتزم بايضاح نوع تسويد
العرض ان كان قد فعله بكتاب او بالقول فقط
لان هذا النوع من التلب هو اعظم وينسب للكثيرين
لكن لا يلتزم بايضاح الامر الذي تلب فيه لانه
العرض في الاشيا كلها واحد. كما علم ديلوكو
ثامن عشر من يستمع النخبة ويفري التكلم على
زيادة الكلام فانه يخطي عميتا ويلتزم ببرد العرض

كالتكلم فاما من يسمع ويخرج فقط او لم يخرج بل لم يمنع
التكلم ان قدر على ذلك بسهولة فاتى بخطي على قدر
الضرر الذي يحصل للغير وخطاؤه يخالف المحبة لكنه
لا يلتزم برد العرض ان لم يكن ربنا اوابا اورب منزل
لكون هؤلاء من قبل وظيفتهم يجب عليهم منع النعمة على الدنيا
تحت حكمهم لئلا يضر غيرهم ظلما وقلنا بسهولة لكون
من يعلم ان كلامه لا يسمع او يمكن بلحقه من ذلك ضرر
او انه يستقي من جلالته الغمام فلا يحيط ولا يلتزم ان
يمنعه بل يجب عليه ان يتركه ويمضي ان قدره او يظهر
انه غير راض بذلك او ينقطع عن مخاطبته وعلما
بما للمعلم ليسوسه وبنوا جينا فاما اذا كان السامع
مساويا له في الدرجة فيلتزم قليلا واذا كان ادنى
منه فانه يلتزم ايضا قليلا بتوبيخه لاسباب احدا
لان السامع لا يعلم ان كانت الخطية ظاهرة ام لا
والحال ان في وقوع الشك ليس له ان يدبر الغمام
ومن ثم يغشى كثير من الظنهم انهم يلتزمون حال استماعهم
شيئا عن القريب ان ينجوا للتكلم به شيئا لان
الرأي الاصح في بعض الاحيان ان السامع

يترك

يترك الغمام ان يتم كلامه لئلا يضادته له يعلم
تلك القضية بما لفته وزماده فالتها لافا احيانا
لا يمكنك التوبخ خلوا من ان يقتاض من توبخه
غيفا شديدا رابعها لان الطالب احيانا له اصطلاح
صواني في اشهر الخطية لاسيما اذا كان لواحد فقط
كما علم ديلوكو وديانا سوال اول يجوز للانسان ان
يفضخ غيره لجماعة نفسه من عذاب شديد اذا
كانت الخطية محققة يجوز ذلك لانه لا يراين غيره
لما له من الحق في انشا خطية ذاك حال وقوع الضرر
واما ان كانت الخطية باطلة فلا يسمع له بذلك ومن
حيث انه كذب مضر كما علم سلفستروس ولكن ذهب
ناورا الى ان ذلك خطا عرضي فقط ان صدر منه
تسويد عرض حال من الضرر وكذب ذاته بعد
النجاة لانه حينئذ لا يكون التسويد شديدا
سوال ثاني هل يجوز للانسان ان يفضخ ذاته
ج قال المعلم ليسوسه وفيلوسوسه ولايمان ان
الانسان اذا فضخ نفسه فخطاؤه ليس بحديث غالب
لان فعله هذا لا يخالف العدل لانه متسلط

علي عرضه ولا يخالها الحجة. لان هذه تلزم بحفظ
الخيرات الظاهرة الاجما يقتضيه خلاصه او خلاص
القريب. قولنا غالباً لكون الخطا قد يكون عمياً اذا
كان عرضه ضرورياً لحفظ وضيقت. او يصدر من
اقراره خسارة حياته او خسارة عرض غيره. ولكن
لا يتركب الانسان خطاً عمياً اذا اتهم ذاته بخطيه
زور باطله تسبب له الموت امام الحاكم لينجو من
من العقوبات القادحة. لانه لا يلتزم بحفظ حياته
باحتمال هذه العقوبات كلها. ولا يعد قاتلاً لنفسه
لان له سبباً معقولاً لتسليم ذاته للموت. حسبما ذهب
المعلمان ليسوس وفيلوسوس.

الجزء الثالث

س باي طريقة يكون رد العرض المطلوب ان من يسود
العرض ملتزم بالمعدل ان يرد العرض الذي سوده. اذ
لم يكن ثم علة قويه تمنعه عن ذلك. اعني انه اذا اخبر
احد عن غيره بدين حقيقي. فانه يلتزم برده العار و
العيب الذي صار علة له عند المخبرين بقوله اني
كاذب بكلامي. او انا قصدت ضرره. او انقضيت سمي.

والا يبرده

والا يبرده بوجه اخر. اعني انه يمدحه بامور اخر غيرها
التي يخفف بها عيب تلك الخطيه. ويجب ان يرد له الجاه
علي مقدار ما فسخ. فاما اذا اخبر عن خطية ما زوراً
منه وعدواناً. فانه يلتزم بانكارها ظاهراً علانية.
امام الذين سمعوا منه وامام الذين سمعوا من الذين
سمعوا منه علي الاطلاق. كما علم ديلوكوسند ليسوس
وقائروس. وثبت ذلك الامر اذا كان ضرورياً ولو
باقسام ليبني ما قد هدم من عرضه. ويكفي احياناً ان
يقول ان الانسان ينفش ويفلط احياناً فان الامر
ليس كما قلت لكم. او اني انقضيت او سمعت غلطاً كما
علم لايمان وليسوس. وقولي علي الاطلاق. لانه غالباً
يتبري الانسان من هذا الالتزام نظر الى الذين سمعوا
من الذين سمعوا منه. وذلك ان لا يوجد العجز ثانياً
لان الذي كذب ذاته امام السامعين الاولين يكون
بذلك قد الزمهم مضمناً ليرجعوا هم ايضاً بقولهم ان
كانوا قد اخبروا غيرهم. وقد ثبت ذلك من العادة
الجارية في الاعتراف حيث ان معلم الاعتراف انما
يلزم مسود العرض بان يكدب ذاته امام الذين

سمعوا منه فقط. كما علم ديلوكو فينتج من ذلك أو لا ان
 علم الاعتراف والكاو يجب عليها تعليم ثلاثينها
 ان يهربوا من هذه الرديلة القبيحة العامة ثانياً اذا
 اشهر احد خطا باطلا عن غيره خلوا من دينة فاسدة.
 لكنه ظن ان الامر كذا. فانه ملتزم برده العرض اذا علم
 فيما بعد انه تكلم خلاف الحق. الا ان التزامه ليس
 هو كالتزام من يفعل ذلك عمداً. لكون هذا يلتزم برده
 العرض ولو باقلاق عرضه. فاما انك فلا يلتزم الا
 اذا قدر علي ذلك من غير ان يلحقه ضرر عظيم كما
 علم مولينا و ليسوس و ديلوكو. وهكذا نقول في
 من يخبر بخطية احد والسامع بينهما عن اخر كمن
 يخبر عن بطرس. فينهم السامع عن بولس. ففي هذه
 الحال لا يلتزم المتكلم من حيث العدل برده عرض بولس
 لانه لم يطلبه لكنه يلتزم بذلك من حيث للجنة لاجل
 الضرر الذي صار لقريبه. حيث انه يستطيع ان يمنع
 ذلك الضرر خلوا من ضرر يلحقه. كما علم بونا جينا.
 ثالثاً من فضع الغير بكتاب مجهر. فانه يلتزم ان يرد
 عرضه بكتاب اخر ياقضه. او بانكار ظاهر علانية.

كلم

كما علم سايروس و بونا جينا رابعاً اذا اتلف احد عرض من
 غيره. ومع اتلاف العرض صدر له ضرر في ماله او
 خسارة وظيفته. او فسخ زيجته او خسران مهوه. فهو
 يلتزم برده العرض وبكامل خسره من مالي وغيره. واما
 كيت في جميع الخسائر فتكون حسب رأي اولي المعرفة
 والشهره. واعلم ان ترجيع العرض يلتزم به سالبه فقط
 لا اولاده بعد موته. لان هذا امر يختص باقومه. واما
 خسارة المال فتلتزم بردها الورثة موال اول من هو
 الذي لا يلتزم برده العرض. ان هذا يعلم بما حررناه في
 رد المال الملوب. فينتج من ذلك اولاً انه لا يلتزم من
 يعجز عن ذلك ثانياً من اشهر خطاه خفياً. وفيما بعد
 ظهر بوجه اخر ثالثاً اذا سلب احد عرض اخر بكلامه
 وذاك رجه بسبل اخر اعني باظهار سيوه حميده. او
 برره ذاقه بشهادة اناس صالحين. لكن اذا سبب له
 مع ذلك خسارة مال او غيره فانه يلتزم برده. وان
 لم يرد له لم يتزكاه كما علم ليسوس و ديلوكو رابعاً اذا
 تكلم احد في عرض غيره وظن بصواب ان الكلام لسيد
 السامعون فليعرض ويميز جيداً ليلا يحدد في حين

مرد العرض ذكر تلك الخطية عندهم كقول ديلوكو خامسا
 اذا لم احد في غيره وذلك ايضا فم به. ولم يثا الثاني
 ان يرد عرض الاول الذي سوره. فيحصل للاول حق ان
 يسلك الرد بشرط ان العار لا يتصل بقدم اخون. كما علم
 قوليتو وليسيوس ولفستروس وملدوناطوس وديانا
 ومولينا. خلافا للقطا في وتايفروس وديلوكونا واورا
 سادس ثامن اخذ عرض غيره ولم يتطبع ان يردده خلوا
 من ضرر جسيم يحدث لحياة او لعرضه. ومع ذلك يكون
 عرضه افضل من عرض من فربه. مثلاً ان كان الغلام
 طرانا فلا يلتزم برد عرض احد العوام اذا كان ثم خطر
 بخسران عرضه. بل يكفي ان يمدحه ويثني عنه بالجميل
 او يفيه عرضه بحال كما علم ديلوكو سابعا لا يلتزم الغلام
 برد العرض اذا غفر له من وقعت الخيبة في حقه. ولمح
 له بذلك. بشرط الاتكونا الفضيحة اتصلت بغيره
 كاهل منزله او رهنته وامثالهما. ولكن قد يلتزم
 احيانا من طريق اخر باصلاح العرض اذا استطاع
 ذلك خلوا من ضرر ثقیل كقول ديلوكو ثامنا اذا عرف
 ان الذي تكلم عنه ترك حقه بتجميع عرضه من حيث

انما يرجع

انه رجل صالح لم ياخذ ذلك علي باله كقول ديلوكوس
 ثاني حل يجوز للانسان ترك حقه بتجميع عرضه ان ذلك
 يجوز في الاحوال التي ذكرناها سابقا التي يستطيع الانسا
 ن ان يفيض ذاتها بها. واما في الاحوال الالتي ذكرها ان سمح
 بذلك فيكون خطأ وميتا. كما علم ناورا وسوطوس
 وليسيوس وطرلوس اولها اذا امتدت الفضيحة من
 اناس الى اناس اخرين ثانيا اذا حصل شك من الفضيحة
 ثالثا اذا كان الانسان اركونا متينا للرعية. ومن
 ذلك ينحسم سبيل العار بها اذا كان عرضه ضروريا
 لحفظ وظيفته. وينتج من ذلك ان الاقارب و
 الوالدين لا يمكنهم السامع بذلك. لاجل ما يتصل من
 ذلك لبيهم او ما يتصل من البين لو الديرهم تنبيه اعلم
 ان من اخذ عرض قريبا ومع ذلك لم يزل قريبا معاشر
 له. فمن عين عثرته لا ينتج انه سمح عن رده عرضه. فمن
 ثم لا يزل ذاك ملتزما برده. كما علم ناورا وطرلوس
 وذلك كما ان العاشر من عين ذاتها لا يزل
 ينتج منها ان العاشر له عار من الحق.
 والدين ثم

المقالة ٣ الباب ٦ الفصل ٣
٢٣١

الفصل الثاني

في الوصيتين التاسعة والعاشره
اعلم ان هذين الوصيتين يمتنان من جميع الشرائع
البالغة وكافة اللذات الاختيارية في الامتثال
المحرم بالوصيتين السادسة والسابعة كما تقدم القول
في تفسيرهما وسيتم في ما بعد في المقالة الخامسة المختصة
بالخطايا

الفصل الثالث

في وصايا الكنيسة المقدسة وهو جزاء
اعلم ان وصايا البيعة ولو ازيدها كثيره عدد له لكنها
تعود الى جنس وصايا عامة لا يبرعيت المسيح
فهنا ان نتكلم في الوصية الثالثة لا غير لان الوصية
الاولى والثانية قد تكلمنا عنهما في الوصية الثالثة
من الوصايا العشر والوصية الرابعة والخامسة
سوف نتكلم عنهما في المقالة ٥
السادسة المختصة بالاسرار

الجزء الاول

المقالة ٣ الباب ٦ الفصل ٣
٢٣١

من ماذا يطلب من الانسان لموجب حفظ الصيام ومكم
مقدار التزامه بدرجة ان كل صوم ما من برعية الكنيسة
لان تحت الخطا الميت يجري ثلثه شروط كما علم لايمان
الشرط الاول يجب ان يكون الصيام مرة واحدة في اليوم
وهذا ضروري جداً حتى اذا تعدد الانسان مرة ثانية
يرتكب خطأ عتياً الشرط الثاني يجب الاعتناع عن اكل اللحم
والزفر مطلقاً كالبيض والسمن والجبن واما الهام لكون
هذه تبوز من اللحم وتخدري جيداً فلهذا حرمت في
الصيام ما خلا في بلدان قد سيج لهم بها من جميع عوايدهم
كما علم بونا جينا وسيلفستروس وناور و ليسوس
وازورديوس ولايمان وفيلوسوس وفاكندوس وكل
من سيج له اكل اللحم في الصيام يستطيع ان ياكل بياضاً
ولا ينعكس وكل من باحدهما يستطيع ياكل مرتين كما
قال اندريوس وتوليتو وفيلوس وهو الصواب خلافاً
الذي يحمله ليسوس وليسوس وناور وقد اثبت ذلك
بونا جينا قايلاً بان كانت اكل اللحم قد سيج به لضعف
الطبيعة لا لاجل الضرورة او القسوة فله ان ياكل

مرتين، وقد طابقت في ذلك ليسوس وفيلوسوس وازورقوس
 لان الامتناع عن اللحم من ذات الصوم الشرط الثالث يجب ان
 يعين للمضا في حين معين اما نصف النهار او غير وقت حب
 عادة البلد، وقال المعلم ناوار، انه الذي يأكل قبل الحين
 المعين بعد كثيره خلوا من سبب دواعي يخطي ميتا، واما المعلم
 ترايوس ولايمان و ليسوس وفيلوسوس اثبتوا ان
 خطاوه عرضي وهو الاصر ب، لانه بذلك لا يفسخ جوهر
 الصوم بل ظرفا من ظرفه فقط، ومن يأكل قبل الوقت
 لاجل سفر او انطلاق ضيق وغير ذلك بنصف ساعة
 فلا يعد فعلا خطا، واما النجاسة المعينة للغذاء فامر
 محذور ان يصام الى الماء فينتج من ذلك اولاد الذي
 يجزي غدا لا موزي تعرض له، او يأكل شيئا على سبيل الدواء
 او لاجل طعنه، او لسبب معقول لا يبطل صياما كما
 يري في الطبائخين اذا دافقوا الطعام، والخدام اذا
 اكلوا القند لكي يستطيعوا اتمام خدمتهم، كما علم سانكس
 واسكوبيوس، وقد اثبتنا العلماء المعلم ازورقوس
 واسكوبيوس ورجيلدوس ان الشرب لا يكثر الصيام
 بشرط ان لا يستعمل نيف اكر الصيام، ولا يؤخذ شيئا

كثيرا

كثيرا كالاسراق والاستحلب والتحام والانهاض والعنب
 لان جميع هذه الاشياء تقب للاكل، ومن شرب من ايد
 فانه لا يخطي ضد الصيام، بل ضد فضيلة القناعة
 كما علم لايمان وديانا وديكستراسكوبيوس ثانيا لا
 يبطل الصيام اذا اكل الانسان عند النوم الا ان شربا
 كالانجاء والسكر والصل لاجل العادة الجارية، ولا يجوز
 له استعمال الاكل صياحا لانه في انتصاف الاكل النهار
 الا لسبب لائق، اما من جهة كيت الاكل الصغيرة فقد
 اتفق رأي جمهور علماء اللاهوت انها تكون ربيع الغداء
 كما علم رجيلدوس ولايمان وفيلوسوس واسكوبيوس
 خلافا لديانا وطرانفوس، ومن شرب من ايد على ذلك يخطي
 بمقدار انزدياده، وقد جرت العادة في بعض الاماكن
 ان يسمح للعوام بالاكل اكثر من الرهبان، وفي الاماكن
 البادية اكثر من العادة، كما ثبت لايمان وبونا جينا، وقد
 سمع ايضا ان يوكل انزدي في بارمون ميلاد الرب
 ويوم خميس الاسراء كما يقول مادينا والقيطاني و
 سانكس واسكوبيوس، واثبت ذلك بونا جينا ومن
 جهة الكيفية فقد سمعت المواقيل المرتبة من قبل العاد

الغذاء ويصح بالمواكيل الخفيفة كالانثاد والمصنوعة من
 السكر والعسل واما الهامو حيث يصح بالبياض فيجوز
 اكل السمك والجن كما يجري ذلك في الاماكن الشمالية
 لعدم الانتار فيها البرودة كما تبين لايان ثانيا لا يفي المعرف
 ان يقول لما كبرت الصوم بل يجب ان يبين كم مرة اكل في
 النهار ويبين كيت اكل في كل مرة هل هو قليل ام كثير
 او غيره. لكن العلم برناجينا وثانيون وساكس واسكن
 قد اقتضت اكل القليل لا يصح خطا ممتا مثلا اذا ذاق
 الطباخ او خادم المدين نزل يسيرا من اللحم وان اكل
 الانسان في اليوم قليلا قليلا سائر اعد فيرتكب اغما ممتا
 لان قليلا قليلا يصير غدا كما علم ديانا وطراين و
 الاسدي خلافا لالاص

الجزء الثاني

من ما هي الاسباب التي تعني الانسان من الصوم
 ان الاسباب التي تعني من الصوم هي الاتي ذكرها اولاً
 حل الريس واذا كانت الضرورة واضحة فلا حاجة للعمل
 ما عدا في حال الشك وارتباب وذلك سواء كان في
 اكل اللحم او في الاكلية الثابتة وهذا الريس هو الاستف

والخوذي

والخوذي في حضور الاستف ايضا انما كانت العادة
 جارية هكذا وقد اثبتت سفيرة وساكس ان الخوذي
 يستطع ان يعطي الحلة علي الاطلاق في حضور الاستف
 لان العادة قد جرت لنا الاطلاق الي الاستف في كل
 وقت مع ان الاستف يعلم ذلك ولا يمنع ذلك لا يمنع
 ان هذا كله متعلق بالعادة ولا يجوز خلطها بها كما
 علم طرلوس وقد قال سالكس ان راي الرهينة و في
 غيا به نايصل ان يحل في الصيام لرهبانه لكن
 لا يجوز ذلك لعدم الاعتقاد ان لم يكن هو راي عدم
 سلطان في الحكم الظاهري فمن ثم يتبدل الحكم في
 استقامة الاسباب فقط واسا السبب الذي يوجب
 الحل فمن شأنه ان يكون حقيقيا او يظن به انه
 هكذا واذا ظن احد بسلامة الضمير انه يعني
 من الصوم وكان السبب غير كاف فانما يخطئ عموما
 فقط كما علم القبطاني بل ان اظن بسلامة الضمير
 انه معني عليه الاطلاق فلا يخطئ البتة ثانيا
 العجز ولهذا العجز القوي لا يجب ان يصوم
 لاجل العجز الثقيل الحاصل لهم من ذلك كالشبان

الذين لم يبلغوا بعد السنه العاديه والعشرون من
 عمرهم. لكن هؤلاء لا يجزأهم اكل الخبز بعد السنه
 الحسابيه من عمرهم. هكذا المرضي والضعف والنسا
 الحوامل والمرضعات ولان هؤلاء يحتاجون الى طعام
 مناعين. والشيخ بعد الستين عامًا من عمرهم.
 اذا ما اتضح علانيه انهم يستطيعون الصوم خلوا من
 ضررهم. لكن في حال وقوع الشك ان كانوا يستطيعون
 او لا يلتزمون ان يفتروا ذواتهم مع الخطأ. ولان
 اذا كان عمرهم واحتمل وضعهم شكوك فلا يلتزم
 بهم ان يفعلوا ما يرضونهم. لان الشيخ لا ترجع القوة
 اليهم كما علم كركانه واسكوبيوس وتانيروس وفيلوكس
 خلافا لثاويرا وصاواسكوبيوس وديانا الذين اعتمدوا
 على الاطلاق جميع الشيخوخ الذين بلغوا الستين
 عامًا من عمرهم من الصوم. وقد قال طرلوس ان هذا
 للرأي الاخير هو الحق ووفقا للزمان والضعف البشري
 لاسيما انه يجلس من كل الشكوك الذي يتبع بها الرأي
 الاول. والبعض من العلماء يسموا هذه الاجازة للذين
 نذروا الصيام مدة ايام حياتهم ان يصوموا للسنه

التي

الستين من عمرهم. والنسا اللذين علي رأي المعلم ديانا
 وساتليس مع اربع عشرين غيرهم. وكذلك القرا الذين
 ليس لهم قوة غذا واحدة. واحصايه الحلي الثلثه واحصايه
 صواع الترابس الصنب. واحصايه المدوخة والثاني مله
 ينامون في الليل مطلقا كما علم ساتليس وثاويرا وجيول
 وبشاره وديانا فلاحا فيلوسيفس وثلاثه اخرين
 ثالثها الثعب او العوضيه التي لا يمكن تكليفها مع
 الصوم كالملاحه وغيرها من الصناعات كالمحاريق
 والجنائز والاسكاف. لكن المعلم يثارة انك ذلك
 في صناعات الاسكاف. وقد قال ساتليس ان هذا
 الرأي هو صحيح اذا كان لا يخطئ بل يفصل ويصحب
 المادة. وهذا لا يصح في الصومين واليه الذين
 تعبهم قليل. وقد اعني لايمان ايضا من الصوم الناضج
 والصياغ والذين ينقون النار. والقصار من صناعات
 اللبن. والبناء والرباع والحايك والطبايع. وحافري
 العادن وامثالها. كما علم ديانا وكوريوس. وقد
 قال ازوريوس وديانا ان المذكورين لا يلتزمون
 بالصوم ولو بطول ايام او ثلثه. وهكذا المسافرون

يرين

الذين يمشون أكثر النهار على رأي سانكس وفيلوسوفوس
والسليبي في ذلك لان هؤلاء كلهم لا يوافقوا الصوم لضعفهم
واما المسافرين والركوب على الدواب اذا كان سفرهم
بعيداً فلا يلتزمون بالصيام كما علم فيلوسوفوس حيث
يخرجون ايضاً لئلا يلتزم بالصوم من ضعفهم من الارباب
السابقة لضعفهم للارباب اللاحقة. واما قول علي
على الاملاق لئلا يلتزم بعد تركه فليطأ لزم به
لاجل وصية الصوم وانهم ذلك اذا كان الالتزام
غير خفيف ويدعو الصواب بان يقدم على الصوم كما
علم القبط في رابعها الذين لا يستطيعون اتمام خمسية
وضايفهم التي هي افضل وانفع من الصوم كالكاروز
ومعلي المدارس ومعلي الاعراف او مرتلي العايش
كل من فعل افعاله المحبة والرحمة بروحيت كانت
او جسدية نجاة او باجرة علي رأي العلم فيلوسوفوس
وانزوروس وسلوطروس وناورا وفرندوس و
فالندوس فلما اذا قدروا ان يقوموا خذتهم وهم صاعون
فيلتزمون بذلك اعلم اعلم ان في وقوع الشك
في كفاية الاسباب الاولى الافضل ان تنطلق الي

الرئيس

الرئيس كما بيند سانكس لان في هذه الاشيا كلها لا
يمكن وضع قانون ثابت سوى هذا وهو ان ناموس
الكنيسة لا يلزم اذا الحقته صعوبة عظيمة كما علم
لايمان خامسها المحبة والادب يعينان عن الخطية
من قنات قليلات من الاكل يوم الصيام اذا كلف من
صديقه كما علم مدينا وناكندس وفيلوسوفوس ودياسنا
وبقي ايضا من تناول قليلا حتى وان كان لما لكي يجعل
للرئيس اشتغالوا الاكل كما علم ناورا وسانكس وديانام

المقالة الرابعة

في ما ينبغي للوعظ للناس لوجب درجتهم
فكان جميع المؤمنين ملتزمون بحفظ وصايا الله
العشرة هكذا يوجب بعض وصايا يلتزم بها اناس
لوجب درجتهم ووظيفتهم بهذا المقدار حتي ان جهلهم
بها اذا كان مرموما بعد خطأ عينا حسب رأي
المعلم سلطوس وسيرس وسانكس وبلدلا وهذه

المقالة تجري الي ثلثة

فصول

الفصل الاول
في الوصايا المنسوبة للرهبان وهو ستة اجزاء
الجزء الاول

من ما هي الدرجة الرهبانية في مجمع اناس مومنين
يحتشدون على البلوغ الي كمال المحبة الالهية بعد
نذرهم العنت والطهارة والفقر الاختياري وطاعة
الروماء وهذا المجمع يجب ان يكون مقبولا ومثبتا
من الكنيسة المقدسة لانهم ولو كانت الاساقفة قديما
ثبتت درجات الرهبنة لكن الملتزم المجمع الاطاري
المقدس في ايام البابا اينوشيسوس الثالث جزموا
ان لا يثبت قانون رهبنة حديثة الا باذن البابا و
تثبيته لان لما كانت الرهبنة جميعه مقدسه لزم
ان يكون فيها تسليط روعي والحال ان هذا التسليط
صادرا عن قدس سيدنا البابا فمن ثم وجب ان مثل
هذه الجمعية تثبت منه كما علم لايمان فينتج من
ذلك اولا انه لا يلزم لذات الرهبنة النذورات
الاحتفالية لان الذي ينذر في رهبنة اليسوعية

النذورات

النذورات البسيطة فهو راهب حقيقي كما حدد غيري
الثالث عشر في برآته التي بدوها هكذا لما صدر الرب
ثانيا الرهبان اللائي هن في العالم ليس هن برايات
ولوا هن نذرهن النذورات الثلاثة لانهن لا يقتديهن
بقانون مثبت من الكرسي الرسولي ثالثا ان الانسان
اذا نذر فقر الاختياري والطاعة والطهارة لمعلم الاعتراف
او للمطهر فلا يعد راهبا لانه يمثل هذا الفدر لا يخضع
للتسلط الروحي الذي يجب صدوره من الله بواسطة
ثانيه وهو الحبر الاعظم سيدنا البابا ايضا لا يستطيع
احدا ان يحل من التزام الرهبنة الا البابا لكنه لا
يستطيع ان يعني قابل الحلة من حفظ النذور ما دام
يزرع الرهبان لان النذورات من ذات الرهبنة خاسا
ان الراهب الذي يترقي الي درجة الاسقفية او
الكودينالية لا يزال ملتزما بنذورات الرهبنة الذاتية
ولو حسب معينين بعض افعال تخص الفقر والطاعة
ثم ولو انحل من غير القوانين نظرا الي الاثم والعقاب
فع ذلك يلتزم من باب اللياقة بحفظ تلك القوانين
التي تليق بشانه ويمكن تكيلها مع تكيل وظيفته فمن

ثم نظر الشاب يلتزم بحفظ ثياب رهبته. ولو التزم
بمواقتة بقية الاساقفة في هيئة ثيابهم كما علم سانكس
مستهداً ببراءة الكهنه من القام بل ان ترك الاسقف
الاستقينة. او عزل عنها لذيته ان كانت عزلته في
سقوطه عن رعاية تلك الرعية فلا يلتزم ان يعود الي
رهبته. لان فيه ايضاً الشرف الاستقني الذي يعفيه عن
الطاعة الرهبانية. كما علم العلامة وروفر يكوس
وسانكس لكن الامر بخلاف ذلك في الكردينال الراهب
الذي ليس هو باسقف. لان مثل هذا ان ترك الكردينالية
لا يفي فيه شيء منها. فمن ثم اذا قبل البابا تنزيه يلتزم
بالرجوع الي طاعة رهبته كما علم بلاوس وديلو كوه
سادساً الراهب اذا ارتقي الي درجة الحورية لا يعني
من الندوات البتة حتي ولا من الثوب. بل يلتزم
بحفظ القوانين في الاشيا كلها التي يمكن قيامها مع
تكميل وطيفته. وليس ذلك من باب اللياقة الادبية
فقط بل تحت التزام الخطا الميت ان كانت القوانين
تلتزم بها كما علم لايمان. وقد نبه هذا العلم ان الحرك
الراهب وان كان ملتزماً بالخضوع لرئيسه بتلك الامور

التي

التي تخص القانون. وفي ذلك قد جرت العادة في اماكن
كثيرة انه يعني من الطاعة له. ليس بالامور المختصة
بالتاديب الخاصية فقط بل في امور اخرى كثيرة لانه حصل
تحت حكم الاستق. كما علم سلفستروس وسانكس.

الجزء الثاني من الفصل الخامس

ماذا يلزم لصحة الاقرار الرهباني في حق ان صحة ذلك
تقتضي ثلثة شروط طوطاً الاول ان يكون النادر مرضياً
قابلاً. اي كما علم الجمع التريهيني في الفصل الخامس
في اهل القانون من الجلسة الخامسة والثلاثين. ان
يكون كل السنة السادسة عشر من عمره. واستقام عاماً
كاملاً في التجرب لايّاً الثوب الرهباني. ولا يكون فيه
ما يوجب ذاتياً في تلك الرهبنة حسب فرائضها
المشتة من الجبر الاعظم. كما قال ازوريس وروفر يكوس
الشرط الثاني رضي رئيس الرهبنة وقبوله سواء كان
ظاهراً او مضمراً لانه بهذا القبول من شان النادر ان
يلتزم بالرهبة. وعلي ما جرت العادة يجب ان يكون
ايضاً رضي الجمع الرهباني في ذلك. او رضي اكثرهم
او رضي المتقدمين فيهم بموجب فرائض تلك الرهبنة.

من ذلك أو لا أن الراهب ليس هو مجزوم أن يكون كاملاً
 حالاً بل يجب عليه المسارعة في الوصول إلى الكمال كما
 علم برديوس ثانياً أيضاً في كمال نفسه بحفظ القوانين
 الضرورية لتلك الرهبة والندوة في بقية أنواع الفضائل
 ويستعمل كل الطريق التي لتلك الرهبة ولا يحتقرها لأنه
 أن لم يستعمل تلك الطريق والقوانين وغيرها بل يزدي
 بهما ملاماً فإنه ينكس خطاً عيباً حسب رأي المعلم
 سواريس ولا يمان ولو كانت تلك القوانين لا تترجم تحت
 خطأ عيب ولا أن من تعامل بمثل هذه الأشياء كلها ليس
 هو بطريق الخلاص ويلتزم أيضاً ببعض أعمال صالحة
 التي هي من طريق السنة لأن قبل الفرض والالما حسب أن
 له نية في خلاصه كما قال سواريس ثالثاً يلتزم بالمسارعة
 إلى الكمال بواسطة وسايط رهبته لا رهبة أخرى وذلك
 يتم بحفظ قوانينها كما علم سواريس فمن لم يحفظ أو لا
 باحتقار القوانين إذا لم يمان أن يتعبد لها ثانياً أن
 شاسعاً كل ما يلزم تحت الخطا الميت فقط لأنه بذلك
 يحتقر الكمال ثالثاً إذا احتقر الكمال بفعل يضاد
 الكمال على حدٍ سوى كقولك لست أشأ الكمال

وهذا

وهذا خطأ عيب كما علم سواريس وبوليزوريوس
 وبرديوس راجعاً أن قصد أحد ليس الاكسوف مهمناً
 بحفظ القانون فقط بل لا يحفظه البتة ولو استطاع
 ذلك به مولاته فخطاوه عيب أو أنه استعداء قريب
 للخطا الميت لأنه لا يخلو من احتقار صوري كمال
 علم سواريس خامساً من قصد عدم حفظ بعض قوانين
 من قبل فتقر القلب فخطاوه لا يبلغ الميت لأن الخطا
 في ذلك خفيف سادساً من واظب بخالف القانون
 غالباً ومن قبل العادة بخطي عيباً كما قال سواريس أولاً
 لأنه يسحق التاديب الرهباني ويبلغ ثانياً لأنه
 في ذلك يطعم ذاته في خط جسيم ثالثاً لأنها حقارة
 مضرة للقانون فيلتزم إذا تحت الخطا الميت أن يعيش
 بحيث أنه لا يكون مضراً للرهبنة ضرراً يلبث بالاجتداب
 الغير إلى توسيع القانون في مثله الردي كقول سواريس
 رابعاً لأنه يحمل ذاته في حال لاجلها أن يطرح من
 الرهبة بمنزلة من كان غير قابل للتاديب لأن كل
 واحد يلتزم من قبل الندوة التي بها تعبد للرهبنة
 أن يسلك سلوكاً يستحق به أن يتحمل في الرهبة ولا

يطرد منها. والحال ان من لا يستعمل جهاداً ما البتة في بلوغ
الحال ومخالفة القوانين بغير تمييز. يصير ذات غير محتمل
في الرهينة بل مستحقاً ان يطرد منها. او اذا احتل بغير
ضرراً بليغاً. فلذا مثل هذا يفعل ضد الاقرار الرهباني.
ويحكي خطأ عمياً كما علم سائلنا سابقاً الراهب الاسيوي
يخطئ خطأ عمياً ان لم يجتهد بالتجنب من التناقص التي
لاجلها يرى انه سيطرده من الرهينة. لكنه ان ارتكبها
غشاً منه ليطرد فطرده باطل بما انه حصل على نيته و
اعطي سبباً لذلك بالكر والحيلة. فمن ثم يستحق العقوبات
المفروضة على العصاة الخارجين كما علم بواجبنا هـ
والجزء الرابع

سؤال اول ما اذا يلزم الراهب من قبل نذره ان يجتنب
لؤلؤ الراهب يلزم من قبل نذر الفقر ان لا يختص
لذات شيئاً ومادة الاختصاص يفهم بها الخيرات الزمنية
ذات الثمن والقيمة التي يعدم الراهب دائماً التسلط
عليها او التصرف بها باختیار غير متعلق باحد. كما
يتبع من القرعة المختصة بغير ايقن الرهبان في البحث
الاول من الفصل الثاني عشر الذي ابتدأه بالقول و

وقول

وقول الخيرات الزمنية. لان الراهب لا يزال مقتنياً سلباً
الخيرات الروحية والكرامة والعرض وامثالها. كما علم
العلامة وسائلنا وليسوي. وقول التسلط او التصرف
فذلك لاجل الرهبان الاليسويين الذين بعد ابرار
النذورات لا يزالون مقتنين. بل يمكنهم ان يكتسبوا
اصل سلطان الخيرات الزمنية. الا ان ليس لهم
تصرف واستعمال بالفعل بالخيرات المذكورة حسب
اختيارهم. وعليه عدم هذا التصرف من كونه ذات الفقر
الرهباني كما علم سائلنا ولايمان. وقول غير متعلق باحد
لان الراهب حق الاسكبي يستطيع ان يملك املاكاً
بارادة الرب. وتؤخذ منه مئة من الرب. وذلك ليس
فيه اختصاص البتة كما علم لايمان. فيلوح من ذلك
اولاً انه لا يضاد نذر الفقر اذا اقتل الرهبان خيرات
اقتاراً متاعاً ولو كانت املاكاً فلا يستلزم ان
يوجهوها الى اعمال اخرى. مثلاً في الدين كما علم ويلكو
ثانياً لا يضاد الفقر الرهباني اذا اعطى الراهب
مئة من مئة كان آخر ليس تحت مئة باسم الدين و
لمقتت الدين كما علم سائلنا ومن ليناد بولي كس

ثالثا يخطي الراهب ضد الفقر اذا اخذ او اقتني او امس في
او عارض او اوتى هب او اعاد شيئا سواء كان في الدبر او
خارجا عن الدبر حتي ولو كان مختصا بالاكل واللبس خلوا
من رضى الرئيس ظاهرا او مضرا او مظلوما كما علم ليسوس
وسانكس وسوارس ولايمان واووريس. وقولي مضرا
لان الرئيس اذا علم ان الراهب ياخذ شيئا او يقتني شيئا
او يعرف ولا يمنع لاسيما اذا سهل للدي النفع فيستبين
انه يقبل ذلك قبولا مضرا فمن ثم قال سانكس اذا وجد
عادة سالكه في مرهنته ما بان الراهب يقبل بعض اشيا
او يتصرف بها خلوا من اذن الرئيس فيحذر لوجود اذن
الرئيس المضمر الذي باحتماله هذا الامر بين ثبات
العادة بل اذا وهب الرئيس الراهب او سمح بان
يعطي صورة او سلاحا او ماله نافع معرفته ان ذاك
الراهب لا يحتاج اليها كلها فيستبين من ذلك انه
اعطي اذنا مضرا لان يوربها الغيرة كما انه لايمان
وقد حذر ليسوس قائلا ان هذا الرضى لا يعد
رضي الا في الامور اليسيرة والواقعة مرات عديدة
وقولي او مظلوما فان ذلك يكون حال الضرورة اذ لا

يوجد

يوجد الرئيس. وقد بنه سانكس وبونا جينا ان هذا
الامر لا يكفي لذا قلت لو انني استأذنت الرئيس لسمح
لي بذلك بسهولة بل يقتضي الامر انك تظن بانك يسمح
لك ولو لم تساله. حقي انه ملحق بتركك ان تساله
ايضا. لكن قال سوارس وليسوس انه يتعري الراهب
من الخطاء الميت اذا ظن ان الرئيس يسمح له بانصاب
لوريساله لانه حينئذ بعد ان فعل ذلك بمرارة
الرئيس اقله بالقوة. وهذه الارادة موجودة بذاك
الانصواب فمن ثم اذا صعب علي الرئيس فقط نظرا
الي الطريقة فيخطي حينئذ عرضيا لا ضد الفقر كما
علم سوارس وسانكس ولايمان ورايما يخطي الراهب
ضد الفقر ان اصراف ما سمح له باستعمال لذاته
باستعمال اخر او بذنبه خسرو ويدرفه لانه ليس
له تصرف الا بما يشاء الرئيس وعليه ان من يدرف
شيئا او اصراف باختياره فيكون هو السلط عليه
كما علم سانكس ولايمان وليسوس خامسا يخطي من
اخفي شيئا ليصرفه علي هواه ومارده خلوا من علم
الرئيس. ومثله اقامم الديور والتهار من والوكلا

والروسا الخوصيين لا يسمع لهم بان يصرفوا شيئا خلافا
لما امر به قانون الرهبنة وتقتضيه العادة او ارادة
الروسا الكبار لان المذكورين ليس هم بالسلطين
علي الخيرات المتلعة للرهبنة بل خدامها ومدبريها كما
علم لايمان نقلا عن العلامة سادسا اذا سمح الرئيس
للمراهب بان يصرف كل ما يعطي له باي وجه كان في
امور عالىة سمجة محرمة او زائدة وثمينه لانلق بحاله
وشانه او يبقيا عنده فيخطي الرئيس والمراهب ضد
نذر الفقر وهذه الموهبة باطله لا ثبات لها وتحت
التزام المرد كما علم ناورا وسلفستروس والفسا
ومولينا واورويس وليسيوس وسانكس ولايمان
لان الرئيس لا يقدر ان يسمع بالكثير عما هو مسموح له
والحال انه لما لم يكن هو السلط على هذه الخيرات او
صاحبها فلا يستطيع ان يصرفها على مراده بامور
غير نافعه بل فيما تقتضيه ضرورة الرهبنة ومنفعتها
فقط كما علم ديلوكو جواب ثانيا ان المراهب يلتزم
بند الطهارة ان يمتنع من كل لذة اختيارية زنا ييمة
ظاهرة وباطنة ومن ثم ان الخطي المراهب ضد

الطهارة

الطهارة فانه يتركب اثنين اي اثم الزنا و اثم سلب
الالهيات كما علم ليسوس وناورا جواب ثالث ان
المراهب يلتزم بند الطاعة في كل ما امر به الرئيس
حسب قوانين الرهبنة وفرايضها سواء كان امره ظاهرا
او مضرا وان امره بامر الطاعة او باسم ربنا يسوع
المسيح او بنوع اخر على هذا النحو فيلتزم بالطاعة تحت
الخطا المحيطة لانه حينئذ يقصد الرئيس ان يلزمه بحسبما
يقدر واما اذا امره بنوع اخر واخف عما تقدم فانه
يلتزم بالطاعة تحت الخطا العرضي ويمكن ان يخلو من
الخطا كما جرت العادة حسبما يتضح من رهبنة الاسوعيين
كما علم العلامة وسلفستروس وسانكس ولايمان
فينتج من ذلك اولاً ان المراهب لا يلتزم بالطاعة في
الاشياء التي هي ضد القوانين ان لم يحمله الرئيس من
ذلك ويكون سبب داع للحمله ولا في الاشياء التي هي
فوق القانون كالتقشفات الجسيمة ما لم تكن عقابا
لخطايا او ضرورة لقيام المنومات ولا يلتزم ان
يقبل الاسقفية كما علم ديانا مع ستة معلمين اخرين
ولا يلتزم بما هو دون القانون كالاشياء الباطلة ان

لم يأمروا الرئيس لسبب موجود في القانون أي لم يحرب
طاعته ولا يعيننا إذا كانت القوانين تامر بالطاعة كلياً
لان هذا لا يفرم بخصوص التزام النذر بل بخصوص كمال
الطاعة كما علم سوارس وسانكس ولايمان ثانياً إذا كان
قانون الرهبنة يلزم تحت الخطأ مخالفة تكون ضد النذر
لان مثل هذا القانون ليس باقل في الامر من صوت
الرئيس. والراهب الذي يندر حفظ القانون يلتزم به
بموجب قصد القانون. فمن ثم ان اكل الكروتسي لحماً او
الفرنيسي لم يصح يوم الجمعة فيخطي ضد الطاعة والعفة
كما علم العلامة والناساوسانكس واسكس وروريك
ولايمان واسكوبيس ثالثاً ان كان القانون لا يلزم تحت
الخطأ فالمخالفة له لا يخطي ضد نذر الطاعة لان مثل
هذا القانون لا يتضمن امراً على حصر اللفظ بل هو
نصيحة او ترتيب يلزم تحت العقاب ان خولف كما
علم العلامة ولايمان. بل لا يقد مخالفة خطأ البتة
اذا كان لسبب صائب ومطالب جيدة. مثلاً اذا تكلم
الراهب مع رفيقه في وقت السكون ليعزبه على حزنه
لكن اذا كان خلواً من سبب فيعد خطأ عريضاً كما

علم لايمان. وقد قال والناساوسانكس وسوارس ان هذا الامر
لا يخلو من هوي غير مرتب. ومن كان مواظباً على مخالفة القانون
فهذا يبلل القانون الرهباني بلبلا جسيماً. ولهذا السبب
يطرح ذات في خطر الطرد من الرهبنة ويخطي ميتاً كما
علم لايمان وسانكس رابعاً ان الجمع الرهباني وان امكنه
ان يفرض فرائض جديدة يلتزم هو به وغيرهم من
الذين سوف يندرون من الرهبنة. فمع ذلك لا يلتزم بها
النازيون سابقاً ان لم يرتضوا بها. لاسيما اذا كانت
الفرائض المذكورة خارجة عن القانون غير ضرورية
لاستقامته. كما علم لايمان. لكن اذا رضينا بها غالب
الرهبان ولم تكن غير مطابقة للقانون فيلتزم بها الجميع
كما علم اسكوبيس. والسبب في ذلك لان ما كان
متصلاً بالجميع. كما فيلتزم بقبوله وتبنيته للجميع. كما
هو محرر في القانون التاسع عشر من المجلد السادس
من الشريعة. وقد قال لايمان وسانكس نقلاً عن لافتر
واندريوس وايسويس ان المحبر الاعظم لا يستطيع ان
يلزم الرهبان باضيق عيشة. ولا ان يردم الى طريقة
الرهبنة الاولى. لان التزام الطاعة للمحبر الاعظم

المقالة الرابعة الفصل ٢

صادر عن النذر الذي ابرز حسب فرايض القانون الحاضر
لكن اذا كان اصلاح ذلك القانون واسطة ضرورية لصيانة
تلك الرهينة وقيامها فيقدر الرئيس مع الجمع وبالحري
الحبر الاعظم ان يلزمهم لانه في مثل هذا الحل كل راهب
يجب انه الزم ذاته في ذلك مضمراً كما علم سيليفستروس
وليوس وسائلس ولايمان خامساً وان تكن عادة ولا
شهر بان تامر الروس بالافعال الباطنة تحت الخطا فيمكن
مع ذلك ان يكون هذا كما علم لايمان وسواريس لانه يصح
بان بعض الرهبان يقصدون ان يلزموا ذواتهم بذلك
اذا سلموا انفسهم بمنزلة ذبيحة محرقة سوال هل يلتزم
الراهب بالطاعة اذا الرتاب يكون الامر الذي يامر به
الرئيس حلاً لا جائزاً او اذا الرتاب يصحت سببه جواب
ثاني اول يلتزم لان حق الرئيس حينئذ اثبت من حيث
انه اعني الرئيس ممتلك سلطان الامر والحال انه في
وقوع الشك لا يلتزم احد بسلب حقه ولا يقتل ان
الراهب له حق ايضا في حرته اذا انه ملتزم بالطاعة
جواب ثاني انه لا يلتزم بالطاعة اذا خشي من ضرر
جسيم لانه في حال وقوع الشك يمكن بيد المذنب

ديبر

المقالة الرابعة الفصل ٣

ويبدو من يحصل له الضرر وذلك لان الراهب وان لم
يكن مطلقاً حرته في ذلك له حق يستطيع برعي تخلص
نفسه من الخطاة كما علم اسائلس واخرون كثيرون هـ

الجزء الخامس

من هو الذي يستطيع او يلتزم بان يدخل الرهينة
جواب اول كل من هو مسلط على ذاته يستطيع الدخول
فيها فاما الذين تحت سلطنة غيرهم لا يمكنهم الرهينة
ذون مشيئة المصلطين عليهم كقول ليسيوس فيتحض
من ذلك او لا ان الاولاد الذين لم يبلغوا لشدهم لا
يستطيعون الدخول الرهينة قبل السنة الرابعة عشر
من عمرهم ثانياً ولا الاولاد الذين لا يستطيع والداهم ان
يعيشوا خلوا من مساعدتهم كقول لايمان ثالثاً ولا العبيد
دون ارادة مواليهم رابعاً الذي يفند بكر ابوعد الزيجته
بها خامساً ولا الرجل المدين الكسور اذا كان بمقامه
في العالم يستطيع وفادينه بمدة يسيره حسب رأي
القديس ثوما العلامة وسيليفستروس وفوموس واما
غيرهم من العلماء قالوا انه يستطيع ترك ما عنده لاصحاب
الديون وان يحاضر الي الرهينة وكون الانسان حراً

معتوقاً وليس بعدد المال سادساً الاسقف لا يستطيع
الرهباينة خلواً من اذن البابا لانه الزم نفسه بيمين
مع كنيسته كالرجل المرتبط مع زوجته سابقاً الزوجون
الذين كملت زيجتهم ان لم تكن غصباً وفي هذا الامر
يملكون شهرين ليختار بها ما يشاؤون من رجة كانت او
رهينة وان ارتكب احدهما اثم الفسق فيستطيع البري ان
يتربس جواب ثانياً ان من نذر رهينة ما فقد لا يلتزم
بالدخول فيها بموجب القوانين الا في ذلكها او لا يلتزم
بل لا يجوز له الدخول في رهينة قد عطل بها الناديب
الرهباينة وذلك لئلا يجزع كما علم لايان ثانياً من نذر
رهينة بتوسعة القوانين فيجوز له ان يدخل الي اضيقة
منها ولا ينعكس لانه يكون فعل اقل مما وعد لكنه اذا
دخل الي المتوسعة فنذر فيها ثابت ويمكنه ان يخلص
منه بالدخول الي رهينة اضيقة والسبب لان النذر
الاحتفالي الذي به يدفع الانسان نفسه للرهينة و
الرهينة تكتب به حتماً عليه يبطل النذر الاول الساج
الذي لم يملكك به تلك الرهينة المتوسعة حتماً علي
نذر الدخول اليها كما علم لايان ثلثاً العلامة ثلثاً

مما نذر

من نذر ان يجتهد ذاته في رهينة ضيقة فيستطيع ان
يبدل ذلك النذر بنذر الدخول والقبضات في رهينة
اوسع منها لان هذا افضل من الاول كما علم لايان ثلثاً
عن سائكن رابعاً يستطيع الاسقف ان يبرئ الرهينة مع
رضي المجع الرهباينة ان يعطي اذناً المراهبة الناديب ان
يخرج من الرهينة ويدخل في رهينة اخرى او يخرج منها
لسبب لائق كما علم لايان وليست وسائكن خامساً
الذي نذر في رهينة واسعة يستطيع لسبب لائق ان
يذهب الي غيرها اضيقة منها بحيث انه يستاذن او لا
ولو لم يسمح له الرب بذلك ومن فعل ذلك خلواً من
اذن او سبب فيجب جواراً كما علم لايان وليست
وسائكن هـ الجزء السادس

من الذي يلتزم بفعل الطرودون من الرهينة والناوون
منها جواباً اولاً يمكن طرح الراهب من بين الاخوة لاسباب
عدة لائقة اولها اذا ثبت مستمراً علي اثم ثقيل مضروب
يقبل الناديب لكن المراهبات الاوجب ان يجبر
ولا يطردن كما ماري سائكن ثانياً اذا شغل بفضيحة
كبيرة ولم يمكن احتمال خلواً من ضرب ثقيل ثالثاً

اذا اخذني عن الرئيس ما نفا ذاتيا او ثقيلا جدا في حال دخوله
 الرهينة كالبرص وغيره من الوبائح حسب رأي المعلم ناورا
 وطبا وغيرهما من العلماء والسبب في ذلك لان مثل هذا
 يكون قد غش الرهينة بامر ثقل جدا فمن ثم يصير غشده سببا
 لطرده وقال ديانا نقلا عن جمهور العلماء انه وان كان
 سابقا كان يسمح للرهنه بطرد المراهب لاجل خطية ثقله
 واحدة لكن ذلك قد بطل في زماننا هذا بامر اوربانوس
 الثامن ما عدا في رهينة الايسوعيه فمن ثم لا يجوز اخراج
 الا من كان عديما ان يتادب وذلك من بعد تاديبه في
 سجن مدة سنة واحدة بالصوم والتشتت فينتج من ذلك
 اولاً ان المراهب الذي يطرد من الرهينة لذنبه يستمر
 راهبا وملتزما بالندورات كما علم لايمان نقلا عن جمهور
 العلماء ثانياً ان المطرود من الرهينة لا يمكنه ان يملك شيئا
 من طعام الدنيا العالم الا ما يقوم باوده فقط وكلما
 ربحه زائدا عن حاجته فهو للبيعه لا للدير الذي لم يبق
 عضوا منه ولما الهارب من الرهينة فجميع ما يربحه هو
 للدير الهارب منه لان الدير له حق ان يسترد
 الرهبان الهاربين ان امكنه بمنزلة العبيد الهاربين

كقول

كقول لايمان وازورديس وسيلينتروس ثالثا المطرود من
 الرهينة بذنبه لا يعني بالكلية من نذر الطاعة وان بطل
 تكليفها من حيث عدم وجود رئيس يطيعه لكنه يلتزم
 بحفظ نذر الطاعة بالنية ان قبل ثانيه في الرهينة كما
 علم لايمان نقلا عن فاويزا ولسيوس رابعاً يعني المراهب
 المطرود من بقية قوانين الرهينة واحتفاظها بالاصوام
 والسهوات وتميز الماكيل وامثالها كما علم لايمان وصا
 وناورا خلافاً لليسيوس وساتكس وذلك لان حفظ
 مثل هذه الامور ليس هو تابعا على الاخلاق للسفورات
 الذاتية بل الحال الرهاني الذي طر منه خامساً ليس
 هو بعيدا عن العقل ما علمه ناورا وازورديس واثبتته
 رودريكوس ان المطرود من الرهينة يمكنه ان يستمر
 مطرودا عنها بسلامة الضمير ولا يلتزم ان يطلب الرجوع
 اليها لان له ان يوافق للحكم العادل الذي طرده
 لكن الراي المخالف هذا هو ان من منه والسبب في ذلك
 لانه ان كان ملتزما ايضا بالندورات فحينئذ يلتزم
 ان يسعي بتكليفها على ما يجب والحال ان هذا يتم بلحل
 مرام في الرهينة لاسيما ان طلبته مرة ثانية كما علم

لايمان في ميليفستروس وسانكس وليبيوس سادسلا الو
المطرو و يستطع السكني في العالم اذ لم يقبل في الاديرة
او يدخل رهنه سهلة خفيفة القرائن كما علم مرد ريكوس
ولايمان وقال ان الروسا يمكنهم ان يطردوا احدا من
الرهنه تحت شرط اي انه يدخل رهنه اخري او انه
يرجع الي رهنه فيما بعد بل يمكن الاساقفة ان يلزموا
المطرودين بهذا الفعل لان مثل هؤلاء لا يمكنهم العيشة
في العالم خلا من خطر وشك كما علم لايمان سابعاً يلتزم
روسا الرهنات بالتفتيش علي الاخر والمهاجرين اذ
استطاعوا ذلك خلا من ضرر ثقيل لرهناتهم وراهم
قابلين التاديب والنصيحة وسبب ذلك لان الروسا
بامر الهي طبيعي يلتزمون ان يعتنوا بخلاصهم وقولي
المهاجرين لان الذين طردوا بحكم عادل وان تادبوا
فلا يلتزم الروسا بقولهم مرة ثلثه كما علم سانكس
وازوربيوس وقد استصوب باورا ومولينو وليسيوس
قبولهم وكلا الرايين محبين تابئين من هل يستطع من رهنه
الرهنه في دير ما ان ينتقل منه الي دير اخر اذا كانت الديرة
تحت طاعة مريني واحد يمكن ذلك واذ كان الامر علي خلاف

ذلك

ذلك فلاه وذلك لان الراهب ما نذر الطاعة الا في هذا
الدير كما علم لايمان وسانكس ه ه

الفصل الثاني

في رتب الاكليروس

اعلم ان اهل الاكليروس هم المرتسمون في الدرجات
الحبار المقدسة او علي الاقل في الدرجات الصغار
وهذا سنتكلم عنه في المقالة السادسة من هذا الكتاب
اما الان فنستكلم يسيراً في وظائف اهل الاكليروس وفي
الصلوات الفرضية ويقسم هذا الفصل الي خمسة اجزاء
الجزء الاول في الوقف الكنايسي وهو ثلثة فروع

الفرع الاول

ما هو الوقف الكنايسي ج اعلم ان الوقف الكنايسي
حق دايماً لنيل اثمار ما من الخيرات الكنايسه لاجل
وظيفة ماروحية معطي سلطان الكنيسة كما علم
لايمان وليسيوس قولنا حق دايماً يخرج الاحسان
المعين لمدة معينة قولنا لاجل وظيفة ماروحية
لان يوجد في الوقف حقان يمتاز احدهما عن الاخر

فالاول هو سلطان في ممارسة وظيفته روحية وهذا
روحي علي الاطلاق. والآخر هو حق في اخذ الامار
الكنائسية. وهذا وان كان زمينياً في ذلك يتأسس
علي وظيفته روحية ويتعلق بها. فمن ثم يوجد فيه
روحياً ما. قولنا بسلطان الكنيسة لان الرئيس و
حده له ان يقيم وظايف ويقرن بها الامار الكنائسيه
وله ان يقيم خداماً يحتاج اليها الكنيسة ه ه ه

الفرع الثاني

س كم هي وظايف البيعة اعلم ان الرضايف البيعية
نوعان الاول يسمى مضاعفاً والثاني سادجاً فالمضاعف
له ايضاً قوة التدبير والحكم في الخارج كالباپا والاساقفة
والخوارنة الذين لهم التصرف بالحكم في كنايسهم وروسا
الاديرة وغيرهم. اما السادج فهو الرسوم لاجل اقام
الخدمة الالهية في البيعة فقط خلواً من تدبير وحكم
ه ه ه كقول لايمان ولييوس ه ه ه

الفرع الثالث

س كيف يزول ملك الاوقاف ج ان ذلك يجري بربعة
امور اولها موت المتولي علي ذلك الوقت ثانياً

يصير

يصير بقاين البيعة اعني اذا توفي احد من اولي الاوقاف
وقبلاً اخر مضاد الاول. او بدخول الرهبنة وتكميل النذر
او بعلت الزججه. او بارتكاب خطاء عظيم كالارتقاء
والانشقاق. او بالصادومية المفعولة مرات كثيرة بالشا
بامر الحاكم رابعها بعزل ذاته وايهاب الوقف لغيره

المجلد الثاني

في الصلوات الفرضية وهو ثلثة فروع

الفرع الاول

س يلتزم بهذه الصلوات ج ان كل متشرطن بدرجته مقدسة
يلتزم بها بهذا المقدار حتى انه ولو كان محروماً او
مقطوعاً او ممنوعاً فانه ملزوم بامر البيعة وبالعادة
العامة. قولنا بالدرجات المقدسة لكون المرتسمون
بالدرجات الصغار لا تلزمهم حسب رأي المعلم لاسيوس.
وهذا الالتزام يبتدي من الدرجة الخامسة ولا
ينجو من هذا الالتزام الا الذي يرفعه عنه البابا
لاجل الزججه او لسبب اخر. وكل الرهبان الذين
اكلوا نذورهم. هكنا ملازموا للخووس فانهم يلتزمون
بوفاهذه الصلوات المفروضة بالعادة القديمة المقبولة

في تلخيص من ذلك اولا ان الرهبان الذين هم بعد في التجربة لا يلتزمون بها، ومثلهم الرهبان الذين اخبروا لهم كاليسوعيه ورهبان ما لطف ثانيا اذا انتقل الراهب من رهبنة الى اخرى حيث العادة لهم بوفاء هذه الصلوات فانه لا يلتزم بها . ومثل ذلك الراهب المطرود الذي له اذن ان يعيش خارج الرهبنة حسب راي المعلمين سوتوس وسنكليس بشرط انه يكون خاليا من الدرجات المقدسة ويلتزم هذه الصلوات ايضا من لهم وظيفة ويقتلون اثمارها او يعتدون ان يقتلوا حسب ما قال لايمان وليسيوس ويصح لاطران لان الاوقاف قد عطيت لاجل الصلوة . فينتج من ذلك اولا ان الذين تسلموا وقفا ولا يقتلون اثماره خلوا من ذنب ولا يعتدون اقتبالها فلا يلتزمون بالصلوات كقول طرلموس ولايمان ثانيا يلتزم بها من ينال من اثمار البيعة ما يقوم بحياته حتي ولو لم ينل ما يقوم بحياته كلها كقول بونا جينا الثالث يلتزم بذلك من له علاقة جزئية كعشره دنائير او ثمانية في كل عام . حسب راي المعلم سلوستروس وازوربيوس وسوارس مناقضين لراي المعلمين سوتوس ورودرليوس

وديانا

وديانا الذين اثبتا ان من له وظيفة لا تكفيه لقيام ثلث حياته لا يلتزم بوفاء الصلوات رابعا اذا الزم الالب ابنه في الدخول الى الكليس فانه اعني الابن يلتزم بالصلوات . ان كان الالب اخذ اثمار وقته والافيلوم الالب ان يترك الاثمار لاهله كقول لايمان وليسيوس

الفرع الثاني

ما هذا هو الالتزام . ان هذا الالتزام ضروري جدا بهذا المقدار وحق ان كل من ترك هذه الصلوات المفروضة او جزا كبيرا منها فانه يخطي خطاء عمتا كما اجمع علي ذلك سائر العلماء خلافا للبشاره ويريكوس الذين قالوا انه لا يخطي عمتا الا من كانت له العادة في تركها . وهذا الرأي لم يجاز ليوس ان يدعيه . صاحب الاجندة ضد كافة العلماء والسبب في ذلك للجنة خالف الوصية في امر جسيم يختص بتأسيس العبادات فينتج من ذلك اولا انه لا يخطي عمتا من ترك من موما واحدا او فرآه من بنات الفرض ضد ناعولا ثم لا يخطي ايضا من ترك ثلث جماعة ضد ازوربيوس . ولد وناطوس لان هذا الجزع يعد يسيرا لكن من ترك ثلث

صلوة للسحر يحيط بها لان هذا الثلث يساوي ساعة من الساعات
وقد قلنا في قدوس وفيلوس يوس واسكوبيوس ان ساعة صغيرة
لا تعد جزءا كبيرا نظرا الى كنهه لكنه لا يعتد بقولهم ثانيا يجب
عليه من ترك شيئا من الفرض ان يبينه في الاعتراف ويذكر
مقدار ما تركه كما علم بونا جينا ويليوس وسوارس ويليوس
الفرع الثالث

في الاعتياد المانع لزوم هذه الصلوات ان الكاهن
اذ فرض له احد الاسباب الالائي ذكرها فانه لا يلتزم
بالصلوات الفرضية اولها اذا انهكته المرض الثقيل
كالصرع الشديد وغيره الذي يزداد بقرأة الصلوات
ولا يلتزم بان يسعها من غير حسب رأي المعلمين
فيلوس يوس وصا فاما يليوس وبونا جينا وديانا فقد
اقتضا ان المرفق اذا امكنه استطاع الصلوات بسره ولما
ظلم يلتزم بسايعها واذا كان المرض خفيفا او للمري
المثلثه فانه يلتزم بصلواته لكون تلك المي لا تستقيم
النهار جميعه هذا ما يراي المعلمون فيلوس يوس وديانا
ولايمان ثانياها اذا فرض مانع معتق كالخوف من ضياع
الاثر القدوس وثوب الاعلاء سريعا او بعض افعال من

افعال

افعال المحبة اذا كان ذلك المفضل اشد فائدة من قراء
الصلوات بشرط عدم صدور الشك او الضرر الثقيل
لك او لغيرك وذلك كالكارورين ومعلي الاعتراف
لانهم احيانا لا يلتزمون بوفاء صلواتهم حسب رأي المعلم
سوارس وسلفستروس ولايمان فاما المعلم ازور يوس
قال انه يجب عليهم ان يسبقوا الزمان مثلا اذا فرضوا
انهم ما طال النهار يصيرون مشتغلين في الاعتراف
فيقتدرون في الصلوات قبل الصباح وكذلك لا يلتزم
بإعادة بعض الصلوات من يغيب عنها بخذ متوضعة
كنايسة مثلا كمن يغيب الشعب والذي ينقل الكتب
الضرورية والذي يخص عن الصلوات اللازمة
وباتي لخدم الضرورية لكون هؤلاء يغف عنهم الفرض
من حيث ان الحجج مشتغلون بالسوي بوجاه الفرض
كما علم المعلم لايمان وسلفستروس وازور يوس
ان يكيوس وسوطوس وبولستروس ونلدوس واراكوبه
ورجينالوس وقد اوردتهم وتبعهم ديانا هكذا اثبت
هؤلاء ان ينبغي في الارغن لاجل الترتيل لا يلتزم ايضا
في الصلوة الا ان لسكوبيوس انكر ذلك علي ان

من ينبغي في الامر ان لا يلفظ هكذا العيان لا يلتزم من
بقراءة الصلوات كقول بونا جينا ثا لها اذا عدم كتاب
الصلوات خلوا من ذنب الكاهن ولم يكن يعرف الصلوات
غيبا او اذا عرف منها جزء فلا يلتزم به كقول المعلم
بونياسيوس وملدوناطوس وما تليين فاما المعلم
بونا جينا اثبت قايلا انه اذا استطاع الكاهن قراءة
جزء كبير من تلك الصلوات غيبا فانه يلتزم بسر اربعها
استيدان اليا يايبر الانسان من هذه الصلوات خلوا
من سبب والاساقفة اذا كان سبب دافع ٥ ٥

الفرع الرابع
س كيف يجب ان تصير قراءة هذه الصلوات في العلم
انه يجب على المصلي اولا لفظ الكلام لان هذا
الامر من جوهر الوصية وهذا اللفظ يصير على هذا
القياس وهو اذا كان اثنان يصليان معا يسمع احدهما
كلام الاخر واذا كان شخص واحد فليكن كلامه يبلغ
سامعيه كما قال المعلم رجيندروس وسوارس واما
المعلم بونا جينا وازوربوس وديانارا او معقولا اثبت
المصلي لا يلتزم بذلك لان البيعة لا تامر بتأنيثا

يجب

بلغ

يجب ان يكون الكلام كاملا لان من تقصير اللفظ ينتج
سريرا للشغب شكوك وتصير ذلك خلافا لوصية البيعة
حب راي المعلم فيلجوس وديانارا وازوربوس ومن
يصلي مع من يتصرف لفظ لا يلتزم ان يكون ما قلناه مرفقه
واما في الترتيل فاذا اوجز الكلام لاجل السرعة يخطي
عرضا لان السامعين لا يفهمون ذلك ولا يلتزم القاري
ايضا بان يصير ما فات ان لم يكن في ذلك احتقار و
شكوك ثقيله او ضايع الكلام كقول المعلمين وديانارا
ترفلوس وقال المعلم ازوربوس مع ناو وراسيوس
ان الذين يصلون مع الرقاب هذا المقدار من السرعة
حتى انهم يتبدلون البيت الثاني قبل اقام الاول فانهم
لا يعرفون فرض صلواتهم لان الجزء الذي تسبق تلاوته
غير ممكن ان يشترك به الاخر الذي ابتداء غير لانه لا
يسمعه ثالثا يجب ان يكون الكلام متصلا في كل صلوة
متوحدة بذاتها لان كل صلوة لها معنى كامل واذا
انقطعت زمانا طويلا خلوا من سبب ثقل يرتكب القاري
خطا عرضيا والاصوب انه اذا عاد لتكلمها يبتدي
من اول المنصور رابعا لا يجب ان يقلب نظام الصلوات

خلوا من سبب معقول واذا صار ذلك برز تكب خطاء
عرضيا واذا عرض بخلط او بهو فهو بري من الخطاء واذا
اتفق دخول كاهن الى الكنيسة في نصف الصلوة فيستطيع
ان يصلي معهم وفيما بعد يكمل ما فات كما علم بونا جينا
خاصا يجب ان تصير الصلوات بنظام وترتيب ووقت
معين يكون مقبلا من البيعة كما جرت العادة ان لم يكن
لعدم ذلك سبب داعي وقولي سبب داعي لان اذا
كانت ضرورة يترك ان تقضي الفرض كله سيرا كمن
يسافر وامثاله ومن قضى فرضه بعد نصف الليل فيكون
كل الوصية وخلي من الخطية المحيطة ومن فات نصف
الليل ولم يفرضه يخطي لكن لا يلتزم بالاعادة لان
الفرض متعلق باليوم سادسا يجب ان تكون الصلوة
بحرص واصفا وعبادة باطنية وان يرفع الانسان نيته
وحقله الى الهاري عز وجل من حيث اللفظ عينه او
من حيث معانيه حسب رأي العالمين غافيا فوس
والتيوس فاما المعلمان ناورا وسلوستروس قالا
ان القاري يكتفيه ان يرفع نيته جملة الى الله و
الالفاظ وهذا الرأي معقول من حيث ان الصلوة

لا تصير

لا تصير خلوا من ارتضاع العقل الى الله فيتلخص من ذلك
اولا ان الاقتان لاجل طيا شتت عقله اذا الرقاب في
بعض مقالات واحتمل انه لم يتلوها فلاجل نيته
التي قد بها الله تعالى في بدو صلاته ثبتت له ثابته
من يقصد عمدا ان يشغل عقله عن الصلوة فانه يخطي
عميئا ولا يسمع له بان ياخذ اثارا وظيفته ان لم يكرها
ثانية كما قال المعلم سوتوس وبونا جينا المدوس وناظر و
فرناردوس وسوارس وبونا جينا وطرلوس وذلك
لانه لم يحفظ وصية الصلوة وايضا اذا طهر بذاته
في خطر النوم فانه لا يتبرأ من الخطا المحيطة ثالثا من
يفعل امورا لا تمنع لفظ الصلوة كلبس الثياب او غسل
اليدين وما شاكلها فانه يخطي عرضيا واما الذي
يصنع امورا تخالف الصلوة كالكتابة او القراءة بكتاب
اخر فيخطي عميئا ولا يف الوصية فمن ثم يلتزم بتكرار
الفرض كقول ناورا وسوارس وبونا جينا وطرلوس هـ

الفرع الخامس

في لبوس اهل الاكليروس وافعالهم وصناعاتهم اعلم
ان الشماسة الانجيلية والرمالية اذا كان لهم اوقاف

المقالة الرابعة الفصل
 من حال الكيفية فانهم يلتمسون او لا يخلق شعور وروهم احي
 انهم يجعلون لهم الكيلاد ويلبسون ثياب الوقار والاعتناء
 غير منقوشة بالوان واصبغ مختلفه ثانيا انهم يمتنعون
 من ان يكونوا مختارين او من حزب الامات المويبيد
 كالارغن واختالعه وعن صنعة الطب والجراحة الا
 اذا كان ثم ضرورة لاجل الفقرا والاهل كما ذهب العلم ثانيا
 ثالثا انهم يمتنعون عن التعلق باحد الشريعة ما عدا لاجل
 الفقرا والاقارب حيث ان الشخاص لا يلقى به الاستسلام
 بالامور العالمية رابعا انهم يمتنعون من حمل السلاح الا في
 الطرق المزعجة ويتنحون من الدخول الي الخانات وعن
 الصيد اذا كان صاوي جلبة وضوضاء وعن السكنى مع
 النساء الا اذا كانت احرارا واختاروه او خالته او من لا
 يطهر من عيبها شك او خطر كما اراد المصلح غايات من
 الحكمة والسياسة والوفاء والصدق والعدل
 بخلاف ذلك
 يوجب

الفصل

المقالة الرابعة الفصل

الفصل الثالث

في حال وظيفة بعض العوام لاصحاب الشريعة
 في حال وظيفة بعض العوام لاصحاب الشريعة
 الجزء الاول
 فيما هو ضروري للقضا الشرعي
 نقول ان الامور الضرورية لقيام القضاء الشرعي ثلاث
 الاولى الاستيلاء وبرودن يكون القضاء باطلا ومن قضا
 دون ذلك فيخطي خطأ عمتا كما اجمع العلماء فقلا عن التمس
 العلامة فن ثم يخطي القاضي العلماني اذا جذب الي
 محكمة الدعاوي الكنائسية صرفا او الاشخاص المنقذين
 الي الاكليروس الا اذا كانت المحكمة الكنائسية خالية
 من العمل بالعرض او اذا كانت الدعاوي مختصة بالمساكين
 وان كانت كيف تكون الدعاوي المدنية صرفا او الكنائسية
 صرفا او المختنجه منها جواب ان تعيين ذلك وعلمه
 منوط بالقاضي ومعلمي الشريعة الثاني السلوك المستقيم
 في القضاء مثلا ان يدعي المدعي وسمع له وامثال ذلك
 الا اذا دعت الضرورة ان تغير الطريقة في القضا الشرعي

المقالة الرابعة الفصل
كما يحدث اذا كان الجرم جسيماً جداً او قتل الجرم واجبا حلالاً
او في الذنوب التي شئت لان التلويح الكبير يجوز لذاتة
ان يحكم بالموت على المذنب خلوا من ان يدعيه او يسبح له
بالاحتجاج بحجة ان يكون ذنبه ظاهراً على ان العمل الظاهر
يقوم مقام المشتكى والشهود ولا يترك للمذنب حق الاحتجاج
في المحكمة كما علم ناورا و ليسوس وفيلوسوس وبونا جينا
وديلوكو وطولوس قبله اعلم ان مثل هذه الذنوب ولو
شدت عن الترتيب الناموس الوضعي فليست هي دثاذه
نظراً الى الناموس الطبيعي ولهذا يخطي القاضي عمياً
اذا لم يحتسب كل شيء بحسب ما له مثلاً في الحكم على السامرات
الثالث البنية المستقيمة اي ان يسلك بنية قيام العدل
فمن ثم ان تصرف القاضي بوظيفته يتحرك من قبل البغضة
اولية اخرى مردية مثلاً كالمجد الباطل وغيره فيخطي
لا ضد العدل بل ضد الحق وعجزها من الفضيلة وخطاؤه
يكون عمياً او عرضياً على حسب غاية عيته كانت او ضمنه
الجنس الثاني في الناموس الوضعي
في سلطان القاضي ووظيفته وفيه اربعة فروع
في الفروع الاولى منها خمسة

في

المقالة الرابعة الفصل
فيما هو مطلوب من القاضي
انقول اولاً ان ما عهد التلويح للاثيا المذكور في الجز السابقة
يطلب من القاضي العلم الذي به يمكنه ان يعرف ما ينبغي
لتكامل وظيفته باستقامته كما اجمع العلماء كافة لان كل
احدا يلتزم ان يعلم تلك الاشيا المتعلقة بوظيفته
لحقنه بها التي بدون علمها لا يتدبر على عارست وظيفته
جيداً وينتج اولاً ان الذي يطلب القضاة او قبلها
ومثله قل في الطبيب والجراح وكل من هو غير اهل لما
يقصد او يتصرف به من الوضائف حتى انه يمكن ان
يحدث من ذلك مزرع جسيم للقريب فانه يخطي عمياً
كما علم ناورا وديلوكو ثانياً ان القاضي القاعد العلم
الضروري يلتزم الكاهن الا يعلم ان لم يترك وظيفته
او يعزم عن ما ثابته على تركها كما علم العلامة القبطي
وناوراه لانه لا يجوز لاحد ان يضبط وظيفته من غير
ان يعرف طرائق عارستها وتكملها لاسيما اذا كان
حدوت الضرر او الخط للقريب ممكناً وقوعه جداً
ثالثاً ان حكم القاضي حكماً مدنياً لعدم معرفته فيلتزم
بمكافحة الظرف المفرد وبكلها ارف في الدعوي اذا

المقالة الرابعة الفصل ع
كان القتل قد حدث في جوهر الدعوي وفي كثرة المصروف
لجهله المذموم. كما علم بونا جينا ودليكو رابعا ان عرف
القاضي القتل الذي يصدر منه ضد الخصم ولو كان ظاهرا
من ذنب جسيم. فيلتزم ان استطاع بمنع القتل خلافا
من فضيحة. مثلا ينضح المضرور ليرجع في الدعوي او
يبرر حاله بطريقه اخرى. لان هذا يختص بتكيل وضيفته
كالواجب. كما علم بونا جينا ودليكو نقول ثانيا يلتزم
القاضي ان يفصل الدعوي سريعا. لانه ملتزم من قبل
وظيفته ان يادي لكل ذي حق حقه. ولما حكم ان
لم يسرع في فصل الدعوي خلوا من سبب راع فلا
يكون ادي لكل ذي حق حقه. فينتج اولاً ان القاضي
يخطئ عتيا ضد وظيفته اذا اخرج فصل الدعوي من
مستطيله خلوا من سبب راع. كما علم سليمان بن
وناور وبونا جينا ثانيا يلتزم القاضي في الحادث
المذكور ان يكافي المضرور بكل ما لحقه من الضرر من
قبل ذلك التأخير الفاقد للعدل لانه خلوا من سبب
راع ثالثا ان كان القاضي تكاسل في فصل الدعوي
والحكم او ظلم بذلك فلا يلتزم بمكافاة المضرور فقط

لا يلتزم

المقالة الرابعة الفصل ع
بل يلتزم ايضا ان يكافي بيت مال السلطنة. مثلا اذا
ترك المذنب خلوا من سبب جرم المال الذي يجب ان
يحكم به عليه بموجب العادة او الناموس. كما علم العلامة
ويوسف بن يوسف والناوس والامان خلافا لالزوم يوسف
في المخرج الثاني
فيما يجب حفضه من القاضي فيما يخص الخص
اعلم ان السلوك والتصرف في الحكم على المجرمين يكون
اولا بطريق التشكوي وذلك حينما يوجد مع واحد
ان يفت من موضوعات الدعوي ثانيا بطريق التخيير وذلك
اذ يخبر احدا بالجرم ولا يريد ان ياخذ عليه ثقل الالبات
ثالثا بطريق العنص والتفتيش وهذا على ثلثة انواع
اولها دعوي وذلك بعض الحاكم بوجه العموم ليعلم ان
كانت الشرايع تحفظ ثامنها خصوصي وذلك متى يخص
عن انسان او جرم معين ثالثا عتج وذلك متى
كان الشخص او الجرم فقط خصوصيا مثلا اذ سال
من قتل بطريق فتوى اولاً ان القاضي خلوا من سبب
يقتدر بموجب وظيفته ان يعمل فحضا عاما بحيث ان
سلطان لا يمتد الي اظهار الاشياء الخفية التي ليس

المقالة الرابعة الفصل ع
لهذا ولا ادني اشارة تدل عليها الدليل على القسم الاول
لان ذلك ضروري لخبر الجمهور ولا يتقبل لاحد من ذلك
ظلم البتة وان ظهرت فواحش قوم وانكشفت فحده
ذلك يكون عن غير خلل من قصد ومن البين ان الخبر
العام يتقدم على هذا الضرر الخصوصي والدليل على
القسم الثاني لانه من ذلك تحدث ضرورات عظيمة كما
علم لليسيوس فينتج من ذلك اولاً ان اذا حدث
هذا النقص العام وسبيل الراس تحت قسم لا يلتزم
ان يظهر للجرم النفي بل لا يجوز له ذلك أصلاً كما علم
لايمان وليسيوس ثانياً ان اظهر صاحب الجرم النفي
يخطئ ضد العدل الا اذا تحقق من ذلك اصلاح الذنب
الكثير من تعديبه او زوال ضرر جسيم عن الغير لان
الجرم اذا كان كان خفياً وشي به لا يمكن اثباته ولا
يحدث من افتنا بين سوي الفضيحة فاذا لاحق لاحد
بانه اذاه كما علم لايمان ثالثاً اذا حدث هذا النقص
العام المذكور وجا اثنان او ثلاثة وسواهم اجرم احداً
فجوز حينئذ للقاضي ان يقيم الدعوى عليه بواسطة
الشهود المذكورين كما هو دارج في الاستعمال كما

طالع

المقالة الرابعة الفصل ع
كما علم لايمان فيكون ثانياً ما كان للجرم ظاهراً او فاعله
مجهول يجوز للقاضي غالباً ان يخصص بوجه العموم من فعل
ذلك لا بوجه الخصوص مثلاً ان يقول لعل بطرس
فعل ذلك ان لم تكن قد سبقت بعض علامات او اشارات
خفيفة ضعيفة الدليل على القسم الاول لانه
هكذا درجة العادة والعمل عند القضاء ثانياً لانه
بخلاف هذا قصد اخر وشي الدليل على القسم الثاني
سيستفح من الكلام الثاني بقوله ثالثاً انه يلتزم للقاضي
لقيام النقص الخصوصي المذكور ان يتقدم غالباً قل
ما يكون خبر ما في العمل او شي اخر يساوي ليحصل
سبب لذلك النقص وذلك اولاً لانه اذا لم يسبق
ذلك فينفضح الجرم خلواً من سبب ثانياً لانه من الواجب
على القاضي ان يسلك بموجب العلم الظاهر الذي
ليس فيه شك وذلك اما بالسكوي او بقرار المدعي
او بظهور العمل او بخبره ولا يكفي لذلك شاهدان
مقسمان انهما شاهداً باعنيهما الجرم لانه حينئذ يجب
لجرم خفيفاً بل يقتضي الامر ان الخبر يكون اثبت
فيما بين اكثر الجمهور مثلاً جمهور المدينة او الدير

المقالة الرابعة الفصل ٣
ولا يكون قد اثبت من اناس اشقياء لانه يجب في مثل هذا
الحال الاقتدار اي الصلحاء كما علم لايمان وليسوس
وبونا جينا، فينتج اولاً انه قبل ان يشرع القاضي بالفحص
الخصوصي، من قبل الخبر يجب عليه ان يفحص عن الخبر نفسه
اولاً ليثبت قل ما يكون بواسطة شاهدين يذكون الاشياء
الذين سمعوا منهم الخبر، كما علم ناورا وطرلوس ثانياً لا
يجوز للقاضي ان يسأل المتهم بجرم، مثلاً بفسق، عن
جرم اخر لم يتهم به، مثلاً عن السرقة، والا لكان هذا
التفتيش عضو حياً لم يتقدمه خبر البتة، كما علم
صولونيوس والقيطا في وطرلوس، الا ان اذا كانت الاجراء
متتوفاً معاً، او يكون الواحد طرف للآخر، كما علم سالكس
وقلت في بدو القول غالباً لان التفتيش الخصوصي في
بعض الحوادث لا يقتضي خبراً يتقدم، كما خسر ليسوس
وبونا جينا وسلكس وطرلوس

الفرع الثالث
فيما يجوز للقاضي بخصوص التعذيب
نقول اولاً انه لكي يعذب المذنب ان كان تعذيبه
جائزاً فيقتضي الامر وجود علامات قل ما يكون
خبر

المقالة الرابعة الفصل ٤
ثبتت الجرم العظيم نصف ابيات اي انها تصير المذنب
مصدقاً جداً وهذه العلامات هي كتهاده مشاهداً
عدك لايتك به، اهلاً لكل قبول ما اقرار للمذنب بالجرم
خارجاً عن المحكمة، او اقرار لتين او ثلثة من شركائهم
بالذنب، لاسيما المذنب التي شهدت ماعدا السحر الاخر
الذي ان كان يكتفي لابيابة تخيير الشراكه او كيف
يجوز السلوك فيه، فراجع في ذلك تانيروس ولايمان
وايضاً الخبر الظاهر المبني من ذوي الصلاح والثبت
بالشهود والمقترن باحكام اخر، لان الخبر وحده لا
يثبت شيئاً لكنه حاصل بمنزلة مشتكي، كما علم لايمان
والدليل على كلاً هذا كله، لان العذاب اغلترتب
لتايدد الاسباب متى كانت الدلائل والاشارات
قاطعه جداً للحصول لابيانات هكذا كاملاً، لان
اقرار المذنب ان اثبت خارج التعذيب واستمر عليه
الى الغد يصير لابيانات الغير الكامل كاملاً، كما علم
ليسوس ودالريوس ولايمان قلت ان كان تعذيبه جائزاً
لان بعض الاشخاص قد جرم تعذيبهم ماعدا في المذنب
التي شذبت، وهؤلاء الاشخاص هم اولو الدرجات

المقالة الرابعة الفصل ع
 العاليه كالامم وخدام الملوك والاشراف ومدبرو
 المدن والاشراف الداخلون في مهنات الجند
 والجند والعلماء والادام ايضا الذين لم يبلغوا اشد
 والشيخ ذوي الخرف والجهالي والواقي لم يكن
 عذرهم كما علم دلوي وديلو كو فينتج اولا
 ان القاضي يخطي عيضا ان لم يستعمل اولا كافه
 الوسائط الشفوقه للكشف للحق قبل ان يستعمل
 العذاب ثانيا يجب ترك العذاب مطلقا متى ما وجد
 اثبات الذنب كاملا لان العذاب اغاثر بت هذا
 كما علم ناورا وليسيوس ثالثا لان في هذه الاشارات
 والدلائل للتعذيب مثلا ان سال من الجته دم في
 حضور احد او ان كان الساحرات لا يمكن مثله
 لا يجوز الاثبات بما الجبر ان واما الهاء كما علم دلوي
 وليسيوس وطرلوس رابعا يخطي القضاء الذين في
 الدعوي الديويه او في التي ينتج منها فضيحة
 عظيمه يلزمون المذنب الذي مسكه بالقسم قبل
 اثبات جرمه ليقول للحق في جميع ما يخص الدعوي
 التي لاجلها مسكه كما علم ناورا وفس مثله

اذ اتهدوا

المقالة الرابعة الفصل ع
 اذا اتهدوا والجرم وخوفه باظهار الات العذاب
 واقلقه ليكذب ذاته ويذكر لهم ظرفا ما ليسكوه
 من لسانه ويعيدوه كقول ديلو كو خامسا ان كان
 القاضي اغتصب المذنب بالاقرار ظلما او بالكره و
 الحيلة او الوعد بالخلاص الكاذب واجتدب الي
 الاقرار ونراد في عذاب فوق الواجب سواء كان
 في الجوهر او في الطريقة فالاقرار باطل ولا يحكم
 بذلك علي شي بل يلتزم القاضي بمكافات ما صدر
 للمذنب من الضرر كما علم ديلو كو وليسيوس و
 ايجان سادسا ولو استقى المذنب الي العذ علي
 اقراره الذي اخذ منه غضبا وظلما فلا يجوز
 للقاضي ان يحكم عليه بالعذاب ولا علي مسك
 شريكه الخفي لانه لما كان الاقرار باطلا كذلك
 اثباته الناتج منه كان باطلا وبالنسبة ايضا
 المعرفة للحاصله بتلك الوسائط هي ظلم ايضا كما
 علم ناورا والونيوس وليسيوس وسابريوس
 وطرلوس نقول ثانيا ان الذي تظهر عليه دلائل
 اوضح واعظم يجوز عذاب اكثر لكن لا بحيث ان

المقالة الرابعة المفعول
يكون احتمال العذاب ضرباً من الحال البشري نظراً إلى
الاشخاص، لأنه أن زاد العذاب هنا فالأقرار المأخوذ
به هو اضطراري وبالنتيجة باطل، ولو أثبتته المجرم خارجاً
عن العذاب أمام القاضي خوفاً من تكرار العذاب كما علم
الإيمان بقوله ثالثاً أن الذي عذب مرة واحدة لا يجوز
عذابه مرة أخرى ما لم تحدث دلائل أخرى جديده على
المجرم، وذلك لأنه وفي عن الدلائل الأولى بالتدريج
الأول، ولكن المستقر بالمجرم حال التعذيب أن يرجع
بقوله فيما بعد أمام القاضي يمكن أن تعاد عليه العذاب
لأن الدلائل لم تزل ثابتة، ومن أجل ثقليه أيضاً، وإن
كان قد تعذب ثلاث مرات وأفكر ثلاث مرات فيطلق
لأنه يعد أنه لم يستقر الاقرار واعتصماً بالسدة لم العذاب
ومن ثم كان اقراره باطلاً كما علم ليسيوس، ما عدا إذا
كانت الدلائل قاطعه جراً سديدة الايضاح جداً أثبت
أن المذنب لم ينكر جرمه الا من باب الحبس والردواة
كما علم للإيمان ودليوكو وديانا وطالوس

المقالة الخامسة الفرع الرابع
فيما يجب حفظه من القاضي بخصوص القضاء وإيقاع

ح

الحكم والعقاب
نقول أولاً أن القاضي ملتزم أن يحكم حسب الناموس،
فمن ثم لا يقدر القاضي الصغير أي النايب كالوف
العادة أن يسبح بالعقاب، ولأن ينقصه ولو من الخصم
بذلك، إلا أن اقتضا بذلك خير الجمهور، أو كانت لأهانه
الواصل بالخصم خصوصية، كما علم العلامة وبرجيند
والابنابونا بتورا وبونا جينلو طالوس، قلت القاضي
الصغير، لأن القاضي الكبير يقدر أن يفعل ذلك لسبب
دافع، وإن لم يكن ثم سبب فيخطئ خطأ جسيماً، كما علم
القيطاني، لأنه بذلك يشجع المجرمين ويؤيد الخطية
ثانياً أن الوكيل في الدعوى لا يقدر أن يصير قاضياً
فيها، ولا يقدر أن يوقع الحكم، لأن حكمه حينئذ يكون
مظنوناً بعدم وجود الميل إلى أحد الطرفين، كما أجمع
العلماء، وقال سنكس أن المذكور إذا وقع الحكم، فقد
لاصحته له، لكن أنكر ذلك آخرون لاسيما إذا كان
الوكيل قاضياً كالوف العادة، أي أصيلاً، كما علم
ديلوكو وديانا، وقال أن القاضي المذكور لا يخطئ
ذمة إذا حكم خلواً من غرض حسب نص الشريعة

المقالة الرابعة الفصل ع
من غير علم الفريق الآخر نقول ثالثاً ان القاضي اذا
عرف بعلمه الخصوصي ان الغريم من ذنبه وتبرأ بحسب
الشريعة فلا يقدر ان يحكم عليه لان القاضي انما
يحكم بحسب ما هو انان مشاع، ولهذا يجب ان يتبع
المعرفة المشاعه ويحسبك بحسب الشهادات الواردة
لا سيما لمنفعة الغريم كما علم العلامة وناورا والقيطاي
وفيلوسيوس وليسيوس وبونا جينا نقول رابعاً اذا عرف
القاضي اخذاً بعلمه الخصوصي ان ذنبه وثبت عليه بحسب
الشرع انه مذنب فيلتزم بتخليصه من سائر الوجوه ان
استطاع مثلاً يمنع الفلوكي لو تناهى الحكم وامهاله من
يوم الى يوم وان ينبغي له باب السجن اذا امكنه ذلك خلواً
من ضرر يصدر للجمهور او بتوجيه الدعوي الي من هو
اعظم منه وان كان مع هذا الاجتهاد كله لم يحصل علي
المقصود فحينئذ يقدر ان يوقع الحكم عليه ويدفع الي
العقاب الواجب بموجب السب الذي مرافقاً هكذا علم
كثيرين من العلماء مع العلامة ولكن الامح انه لا يجوز
لذلك البتة كما علم ليسيوس وناورا وفيلوسيوس
وصا وبونا جينا وقوليتو ودليوني لان قتل البري

ينبغي

مستقيماً فهو غريمه عين ذاته فاذا امكنه التمتع بر
الامانة فلا يجوز قتله واما في بقية الدعوي التي
لاقتل فيها بل غريم من المال وامثاله فيقتدر القاضي ان
ان يسلك بحسب الشهادات والبيانات للقبضه علي
راي العلماء المذكورين وذلك لان الغريم بالمالك
يقدر فيما بعد ان يظهر ظلمه الذي ظلم به ويستوفي
ماله بالقيام قائماً لان الجمهور له الحق بحال الافراد و
خير اتم لما يقتضي ذلك خيرهم العام وما جرى عليه في
هذا الحادث لئلا يتعطل نظام الحكم المشاع ويحدث
عثر للشعب كما علم ليسيوس ولايمان وبونا جينا
وان سال سائل اولاً ماذا يلزم القاضي ان يعمل متى
كان الراي مسلماً من جهة الفريقين في بحث حقوق
الارث مثلاً ان كان الارث لارثاً بموجب كتاب
الوصاية الاقل احتفالاً الجواب انه يلزم القاضي في
مثل هذه الحوادث ان يحكم بموجب الراي الايمن اقله
ان كان هو القاضي الكبير ومن قال ان القاضي في
مثل هذه الحوادث يقدر ان يحكم لمن حامي عن حقه
احسن من الآخر جرداً لانه الامين ويترك الخصم صاحب

المقالة الرابعة الفصل ع
 الرأي الامن وان اذ احكم هكذا يوفي عن ذمته فلا
 نسلم له لان القاضي انما قد اقيم لينصل بين الخصمين
 ويوقع الحكم بحسب استحقاق الدعوي التي تظهر انها
 مطابقة للصواب اكثر والا فيجب اخذ بالوجوه
 وان كانت الاراء متساوية التصديقت من الجهتين فلا
 يجوز ان يوقع الحكم الكلي للطرف الواحد بحسب ارادته
 لكن يجب عليه في ذلك اللين ان يوفق الطرفين ويصلحهما
 لان كليهما احق على حق سوي او فليحكم لهما بالانصاف
 ان كان في الحق او في المال ويذكر ان المتل يقول
 اذا كانت الحقوق من الجهتين غير واضحة فالاولي ان
 يحكم المدعي عليه لا المدعي كما علم بونا جينا وان سال
 سائل ثانيا بما اذا يلتزم القاضي الذي يوقع الحكم ظلما
 الجواب اول ان كان قد حكم ظلما من باب الغش او
 عدم المعرفة فيلتزم حينئذ بتقويض الضرر للطرف
 المضروب كما علم بونا جينا ابتداء عن العلامة جواب
 ثاني وان كان قد ظلم القاضي من باب اللبس والضعف
 والضعف البشري وحكم لمن كان اهلا وترك الاكثر
 فضلا فلا يلتزم ذمته بالكفاه من ماله لانه لم

تصح

المقالة الرابعة الفصل ع
 يظلم ظلما صوريا ولا استفاد منه شيئا وانما يلتزم
 بتبطل الحكم الذي نفذ ان استطاع على ذلك خلوا
 من ضرر او صداع جسيم فليطلب ان يسأل ثالثا هل ان
 حكم القاضي ظلما يلزمه في شريعتهم الدمه الجواب ان حكم القاضي
 ان كان ظلما من عين ذاته او من قبل ترك نظام الشرع
 الضروري مطلقا ولا ايتبعه كان بالبيانات والاثباتات
 الكاذبة او كان ذلك من قبل ظلم القاضي نفسه فلا
 ثبات له في الدمه بحيث ان يكون الحكم حاي في
 حقه وطلب العون في الشكوي ويجوز له ان يجتهد
 في نزع ما خسر ان لم يصدر عن ذلك شك كما علم
 العلامة وسايروس وبونا جينا وطالوس لان
 الحكم لا يلزم الا من كونه حاصلا على صورة الشرع
 الحقيقي اي من كونه يوجب الحق ويجد العدل قلت
 في الغرض الاثر في الحكمة الخارجة يجب حفظ الحكم
 الذي نفذ لان لا ينظر فيه الى صدق الفعل بمقدار
 ما ينظر الى البيانات والاثباتات الشرعية فيجب
 حينئذ حفظ الحكم الذي اوجب قراره ووقوع
 الشك والعطولات الممكن حدوثها واذا ما التفتت

بلغ

مدة الزمان الذي يعطي له بطلب العون من غيره فلا
تعد تسبب له دعوى كما رسم الناصر من وذلك أو احتجاباً
بالكسلة ثانياً القيام خير الجمهور لكي يكون حد وغاية
للمعاشرة والحضومات كما علم طر اللوس نقلاً عن سابق ذكر
فينتج من ذلك أولاً أن الذي يحكم بحكم من المصلحة الذي
له في ذمتهم وذلك بالحكم الظالم ظاهراً فحينئذ
أن يأخذ المكفاه سراً لا فاعنا يأخذ حقه ثانياً من علم
أنه استلك امرأته بغير علم الظالم بغير ردي فيلتزم
بردها على الدعوى ولا يمكنه أن يمتلكها قط بسلامة
الضمير ولا أن يصيرها لنفسه لأنها الغيرة بل يلتزم
برده المصروف أيضاً بتقوى من كل طرف ولو لم يدع خصمه
بذلك لانه ولو أن سكت الخصم فلا يجب لذلك أنه
ترك حقه ثانياً من طلب شيئاً من القاضي بغير تسليم
وقاله أيضاً بغير تسليم ثم عرف قبل الوقت المحدود من
الشرعية لامتلاك ما أخذه وهو موقوف له أنه أخذه
ظاهراً فليلتزم برده فقط لا ببرد المصروف وإن لم يعلم
ذلك إلا بعد الزمان المحدود فلا يلتزم بشيء لأن
الذي أخذه بأي وجه كان قد صار له شرعاً وكما

علم سبولونيوس وسايروس وطر اللوس وسابيل أن
يسأل رابعاً ما قولك في الهدايا التي تعطي للقاضي هل
يجوز ذلك أم لا فالجواب الأول أنه وإن كان ذلك أخيراً
القاضي تارة يأخذ الهدايا من الغريقين وإن كان ذلك
من باب الكرم والسخاء وذلك أمان أجل للشك وأما
ليلا يفسد الحكم فلا يلتزم برده ما أخذه إذا نظرنا إلى
حقق الطبيعة الجواب ثانياً أنه وإن كان الناصر
الوضعي يحرم أخذ الهدايا فلا يلتزم الأخذ بردها
قبل حكم القاضي ما لم تشرح ذلك الشريعة وتقول
أن أخذ الهدايا ليس بجرم فقط بل لاثبات له أيضاً
كأعلم بوجوبنا جينا ولايمان الجواب ثالثاً أن كان القاضي
يغتصب الناس ويأخذ هداياهم قرأه والامساك
كان فعل العدل وعمل ما يلزم به فيلتزم برده كل ما أخذه
بل يلتزم أيضاً برده ما أعطى له لا اشترا العدل أي ليلا
يؤيد الخصم المفتري أو ليلا يؤخر فضل الدعوى ولكن
في هذا الحادث الاختير فقط يجب أن المعطي عدل
من حقه فلا يبرئ يبرئ يبرئ الأخذ شيئاً بالرد وكما
علم لايمان ورسيلوس

الجزء الثالث
 في معرفة الوكيل ويدعي الشفع
 انه قبل الشروع في بيان ذلك يجب عليك ان تعلم انه
 لا بد من وجود اربعة اشياء في الوكيل علي ما اجمع
 عليه سائر العلماء اولها معرفة مناسبة ثانيا ان
 الدعوي تكون عادله ثالثا ان يكون ايضا غير خاين
 رابعا ان ياخذ اجره بالعدل . وحيث كانت معينه
 فلا يجوز له ان ياخذ اكثر . وحيث لم تكن معينه
 فيكفيه ان ياخذ بالاضاف الطبيعي . كما علم بونا جينا
 فنقول الان اولاً لا يجوز للوكيل ان يتخذ عليه دعوي
 يعلم انها ظالمة والافحطي . وان كان قد دعا وكي
 مدنيه فيقتدر الوكيل ان يتخذها عليه ولو كانت تحت اقرار
 من الغيرين . ولو كانت ايضا بصدقه علي حارسوي
 بل يجوز له ان يجامى ايضا من الدعوي التي هي اقل
 تصديقا بحيث انه ينيه صاحبها ويعلمه بذلك . كما
 علم الموسكي وسالاس ودلوعق وديانام لانس
 الفريقين لها حق ان يورا بيناتهم في الحكمة . فيجوز
 اذا للوكيل ان يور احداهما وليس كلها هو ان تصديقا

هو ان تصدقا ورعا حكم القاضي يكون بخلاف الظاهر
 كما علم بونا جينا . قلت في الدعاوي المدنيه لانه في
 دعاوي القتل التي هي تحت اقرار لا يجوز مساعدة
 المدعي ومن ساعده بخطا . عينا مع المدعي ايضا
 ضد المدعي عليه فيخطي اذا الوكيل ايضا . كما علم فيلوسوف
 بل لا يجوز للمدعي ان يدعي علي من كان المال بيده
 اذا عرف انه لا يتقدر ان يثبت عليه شيء . لكن يستقر
 الامر تحت اقرار لانه حينئذ يجب المالك ظاهرا و
 وينكر عليه عبثا . والقاضي يلتزم ان يحكم لمن كان المال
 بيده . كما علم ديلوعق وسالاس نقول ثانيا ان في دعاوي
 القتل يجوز للوكيل ان يجامى عن الجرم المذب ايضا بخلاف
 من القتل او من العذاب لان المذب لا يلتزم بالعقاب الا
 بعد اثبات جرمه . فاذ لا يجوز للمدعي ان يجامى عن
 نفسه بذاته او بغيره . كما علم بونا جينا . كما علم بونا جينا
 نقول ثالثا يجب علي الوكيل ان يتوكل للمنفعة عند احتياجهم
 الحاجي . او الجلي . وذلك مما نل من غير ان يلحق ضررا او
 تنكيد ظاهرا . لان هكذا يقتضي ناس من المحبة . كما يعلم
 تاورا والقيطاي . واليسوس وفيلوسوف وبونا جينا

المقالة الرابعة الفصل ٣
فينبغي من ذلك ان الوكيل الذي يتوكل في دعوي الظلم
بعلمه يلتزم من كل ضرر يحصل من ذلك ومن ثم يلتزم
ان يرد للمتزقي الاخر من قبل خطية الترك لانه صار
سبب ضرر للظلم بالوضع ومثله اذا حامي عن الدعوي
التي هي تحت الارقياب وجذب الحكم فيها بالغش والخنا
لان قد سبب الظلم فيها بل يلتزم ان يرد لمن وكله
ما حصل له من المصروف من قبل خطية الترك لانه من
باب وظيفته قد التزم ان يبينه الاصيل الذي وكله على ظلم
دعواه الذي كاف مجرؤا عنده وقلت هذا لان الاصيل اذا
كان حالما بظلم الدعوي لا يلتزم حينئذ الوكيل برد شي له
كما علم بونا جينا وليسوس ويلوسوس ولايمان وتاينوس
ثالثا يخطي الوكيل ويلتزم بالرد متى حامي عن قسم
صحيح من الموعودة الكاذبة لينكد بذلك على المظلم ويخبر
او يوضح وينسده كما علم طر للوسس والقيطاني و
سايروس ولانه يجب ان حامي عن دعوي الظلم
ثالثا يمتنع ما كانت الدعوي قليلة القصد ليق
حقا بالجهد يوجد فيها صدق والرجاء في ربح
الدعوي ضعيف وربما من الحال البشري لانها
تتفرق

المقالة الرابعة الفصل ٣
تفرض القضية دائما فلا يجوز محاماتها كالمال العامة
اولا لانه يصير الاصيل ان يضع مال وزمانه
خلوا من فائدة ثانيا لان مثل هذه الدعوي لا تقدر
غلبا انما صادقة كما علم ويلوغو وما اذا كان
الاصيل للمحق في الدعوي لان الملك بيده لا يمن
حيث انه يخص به قال قوم انه يجوز للموكل
ان يحامي عن الدعوي لوجود الملك في يد الاصيل
لحين ان الدعوي لا تكون في خصوص الاختصاص
وقد انكر ذلك قوم كما نبه فابونديوس ومولينا
وديلوغو انما يلتزم الوكيل قبل ان يتخذ محاماة
الدعوي على ان يمتنع عن عدلها وتصديقها
ويعلم الاصيل بذلك علما خالصا وان اتبع منه
مالا بوعده كاذب على انه يبرح الدعوي فيلتزم
بالرد كما علم بونا جينا ومثله اذا تكاسل ولم
يعلم صاحب الدعوي بحالها وكيفيتها او نجس طر
خسرانها حتى لم يعرف الاصيل ذلك لما خافهم بدعوى
وان حصل الامر بطلب هل صاحب الدعوي كان
بدوام دعواه في ذلك الحال وما استطاع بالجهد

المقالة الرابعة الفصل ٣
الجهيد ان يعلم ذلك فلا يلتزم برد شي ولا بتعويض
الضرر كما علم برهوس لان حال المالك افضل ما
لم يثبت الضرر الصاير خامسا ان كانت دعوى الاصيل
اقل تصديقا وقال الوكيل انها عا دله من ساير الوجوه
فيلتزم بتعويض الضرر لان لو عرف الاصيل ذلك لعدل
عن الدعوى كما علم بونا جينا سادسا اذا اطلع الوكيل
على ظلم الدعوى حال ما يكون قد ابتدا بها فيلتزم
ان يعلم الاصيل بذلك ويفصحه لكي يعدل عنها
والا فيلتزم بتعويض الضرر لانه اذا كان ماجرا
باجره كان ملتزما بالنصيحة من باب العدل كما
علم تانيروس بل لا يقتدر الوكيل ولا القاضي ان يشورا
على الخصم الاخر بالصالح مع حصول الضرر له لان
لا يحب الصالح الا اذا كان الامر تحت ارقاب ومان
داوم الدعوى الى انتهاءها خلوا من ضرر خلوا من ضرر
وغش وجبر وخوف مخيف لا يلتزم بشي لانه لم
يظلم احدا كما علم والنسا وانزوريس وليسيوس
ولايمان وبونا جينا سابعا لا يجوز للكاهن ان
يجل كل من كان مستعدا ان يتق كل لاية دعوة كانت

كلمة

المقالة الرابعة الفصل ٣
كما علم سايروس ثامنا لا يجوز للوكيل ان يتراض مع
الاصيل بالاجرة من بعد ما يكون قد شرع بمجامة الدعوى
لكن لابد من المصارعة اما قبل ابتدا الدعوى او بعد
انتهائها كما رسمت الشريعة لانه من بعد ان يكون
قد اظهر بيناته والاثم فيلتزم ان يرخص باي شرط
كان بل لا يجوز المصارعة على بعض اجزاء الدعوى
مثلا بربعها او ثلثها او بنصفها اذا حصل الانتصار
لان الشريعة حرمت ذلك ايضا وذلك لئلا يلتزم
الوكيل ان يجاهد لحصول الانتصار من باب الحلال
والحرام والا انه لا يلتزم برد شي في هذا الحادث
ان لم يكن قد تجاوز حدود الثمن العادل ولا
حصل غش او حيلة البتة كما علم سيلستروس
وناورا وفيلوسيوس ولايمان وبونا جينا وسنكرس
وديلوغوس تاسعا يخطي الوكيل اولا اذا تعاطى تلك
الوظيفة ولم يكن كفوا لها كما قالت الشريعة و
علم العلامة وخطيته عمية من عين ذاتها ثانيا
ان حامي عن دعوى لاحق فيها كما امر القول ثلثا
اذا من الخصم ضررا مبينا تاخر الدعوى وتجهيز

الشهود الزور المحرم، وخاصة إذا كان الحق بيد الخصم
 رابعاً أن توكل للمفترقين لأن غير ممكن أن يجامى عنها
 على حدٍ سوى، كما علم سيلفستروس وسنكس، و
 لكن إذا كانت الدعاوى متعددة فلا مانع بذلك
 بحيث أنه لا يصدر من ذلك شك خاصاً إذا توكل
 بالدعوى التي هو فيها قاضي أو نايب، لأنه لا يجوز
 أن يكون ذا وظيفتين متضادتين في دعوى
 واحدة، كما علم سيلفستروس سادساً أن أظهر كتابه
 أو شهوداً زوراً أو بيانات كاذبة، ولو كانت الدعوى
 حقاً، لكن لا يجزى إذا غش خصمه في دعوى التي
 يكون حقها ظاهراً واضحاً بحيث أنه لا يستعمل الكذب
 مثلاً بآراء بيانات كاذبة، كما علم العلامة وسيلفستروس
 وسنكس وطولوس، وإن أورد شرايع كاذباً وباطلة
 أو تعليلاً مردوداً أو أورد شرايع صالحة وعروج
 معانيتها بعلم وقصد، أو إذا طلب مهلة في أمور
 لا تخص المطلوب لينكد على الخصم، كما علم طولوس
 وفيلوبيوس، تاسعاً أن اخذ أجر زور الحق وضد
 العدل، ومتى لم تكن الأجر معينة من التريفة في

ع

تحتب عادله إذا لم يحكم بها أهل البصيرة بالنظر إلى
 كيفة الشغل وإلى مقام الوكيل وعلمه وخبرته وإلى
 التقب الذي أصرفه وإلى العادة الخارجية حسب الراي
 الصائب، كما علم طولوس، عاشر أن تحت الغش إلى
 مساعدة رباييه أو ظالمه بنوع آخر وحسنه له حادي
 عشر إذا كان جاهلاً شرايع البلد ورسومها وفرائضها
 وعوايدها أو لم يجتهد بمعرفة ما فات حصل للأصيل
 من ذلك ضرر، فيلتزم برده وتوضيحه عاشرًا يجزى
 الوكيل ضد العدل إذا فشا الدلائل والبيانات أو باج
 بأسرار الدعوى التي يجامى عنها بالعدل، وكشفها
 للخصم ليعلم ذلك كيف يتدبر، كما علم فالكونوس و
 ديولوج، يلتزم بالرد إذا خسر الأصيل دعواه ولو لا
 ذلك لما كان خسرهما لأن صنع ضد وظيفته ولم يستعمل
 الجهد المطلوب للانتصار للدعوى أجلاً للأصيل، كما
 علم ازوريوس وفيلوبيوس، لكن إذا كان خط في وقوع
 ضرر عظيم للخصم ظاهراً حينئذ لا يلتزم بالرد لأن كل
 أحد يقدر يمنع ضرر قريبه العظيم إذا لم ينضر هو،
 كما علم ليسيوس وازوريوس وبرجينيلدوس، و

وفيلو سيوس ولايمان ولكن ماري تهما واخرون لم يقبلوا
هذا الرأي الا اذا كان المجرم عتيقا ان يقتل والمدعي
سالكا معه بعدم العدل فيستدبر يلتزم الوكيل ان
يبيح بكتب المشتكي اذا كان ثم رجعا للخلاص بحيث انه
ينبه المشتكي اولا ليعديل عن الدعوي كما علم ديوكو
حاوي عشر خطي الوكيل ويلتزم برد الضرر اذا حصل
للاصيل من تاخير فصل الدعوي او اذا اتخذ عليه
دعوي كثير ولكثرتها لم يستطع قضائها بعبء يسيرة
وكذلك يلتزم برد كلما صدر من الضرر للاصيل بواسطة
كسبه وعدم خبرته ورداوتة لكنه لا يلتزم ان يبدل
جهده في كل الدعوي علي حد سواء وانما يباح له ان
يزيد جهده او ينقصه حسب مقدار كيفية الدعوي
كما علم فيلو سيوس وبوناجينا وليسيوس ولايمان

الجز الرابع

في ما يلتزم به الناقل والكاتب والمحرر والوكيل
نقول ان هؤلاء كلهم ملتزمون ان يمارسوا وظيفتهم
بعدل وامانة سواء كان من قبل واجبات وظيفتهم
او من قبل قسم قداق صواب ويلتزمون ايضا ان يعرفوا

كل

القالة الرابعة الفصل 3

كلما يخص وظيفتهم ويستعملوا الاجتهاد الواجب فعل
كلما يجب عليهم من طلب حدود وعادله والالتزام بالغير
اذا دعت الضرورة كما علم بوناجينا واسكويوس و
ساير العلماء فينتج من ذلك اولا ان المذكورين يخطون
اذا استعملوا وظايفهم لمخاصد غير محموده ورديس سواء
كان ذلك من قبل البغضة او المحبة او من قبل الامل و
الخوف او لم يحفظوا الاسرار الواجب حفظها ودفعوا
البيانات للخصم لينظرها او للخصم الاصيلية التي يلتزم من
الايدفعوها لاحده واذا اخذوا اجره بما يفوق العدل
او اكثر من عما عينه الحاكم او اذا باشروا الدعوي ب
الظالمه وامثالها ثانيا يخطي الناقل اولا اذا ما نقل
شيئا غلطاً من عدم خبرته واهماله او اذا ترك شيئا
ذاتيا ثانيا اذا كان ما يلائم الجهة الواحدة واجتهد
في تفرغ حق الجهة الواحدة اكثر من الاخرى ثالثا
اذا انفي الحكم لاحدي الجهتين قبل ان يظهر القاضي
فمن ثم يمكن ان تصدر عطلات شتي مثلا كرفض
القاضي وامثال ذلك كما علم اسكويوس رابعا يخطي
الكاتب اولا اذا تعدي القسم ثانيا اذا انفي السر ثالثا اذا

باج بالحكم قبل اعلانه من الحاكم رابعاً ان لم يحفظ الدعوي
وبيناتها والقضا المورود من الحاكم او اذا اظهرها الخصمين
بغير امر القاضي خامساً اذا لم يكتب الشهادات بامانة
او زاد او نقص او غير منها كما علم اسكوبيوس رابعاً
يخطي المحرر الشائع اولاً اذا اتخذ هذه الوظيفة بغير خبر
كافية مثلاً اذا كان جاهلاً بالعبارات الشائعة حاشية
العبارات الشائعة هي اصطلاح اهل القضاء واهل كل
صناعة وعلم ثانياً اذا اتقى القسم ثالثاً اذا اراد ونقص
شيئاً له مقدار في استماع الشهادة رابعاً اذا اقلد الفحص
لغيره من الكتبة وكان ثم خطر الغلط خامساً اذا اقام اهل
في حفظ الحج وحصل ضرر للفرقتين سادساً اذا اهل
فضل الدعاوي لياخذ دماهم اكثر سابعاً اذا كتب كتاب
الوصاية لمن كان خالياً من عقل ثامناً قبول الشهود
الزور تاسعاً اذا ترك الاحتقالات الضرورية بجهله
المدعى او برادوته عاشراً اذا ترك شهادة ضرورية لان
الخصم طلب منه ذلك وحصل ضرر للخصم الاخر هكذا
ان كتب تمسكاً كاذباً او للربا لاسيما اذا حصل من ذلك
ضرر لاحد او اذا اصير ان تنقل الدعاوي للحكمه اخري

خلق

خلافاً للنظام تلك الحكمه كما علم اسكوبيوس حادياً عشر
ان باج بالسرة مثلاً ان عرف الخصم الواحد بسلام الشهود
قبل اعلانهم وقال طر اللوس نقلاً عن ناو را انه خطأ
عميت ضد العدل ثانياً عشر ان اخفي كتاب الوصاية
لاحد الفرقتين لاسيما اذا كان مكتوباً بالهم شي فيه كما
علم ناو را وسليفتروس وطر اللوس ثالثاً عشر اذا اخفي
الحج عن اصحابها رابعاً عشر يخطي عميتاً اذا كان قد اصاب
الحج التقديم الشائعة او كتاب الوصاية وزور عن منها
خامساً يخطي الوكيل اولاً اذا اعتنى بدعوي ظالمه ضد
العدل ثانياً اذا اتخذ عليه دعاوي اكثر مما يتقدر على
قضاها ثالثاً اذا اخذ الاجر اكثر من الواجب رابعاً
اذا احت المذنب لو احد الفرقتين علي نكران الحق ظليماً
خامساً اذا اخبر الدعوي بجهله فمكسه او بذب
اخر سادساً اذا قسم عن الاميل مع خطر الحث سابعاً
اذا اغاب عن الحكمه بذب خفياً من حصول العطل كما
علم لايمان واسكوبيوس وبونا جينا ثامناً اذا اوفت
الخصمين توفيقاً ضد العدل تاسعاً ان اخبر الدعوي
او افسد القاضي لم يطلب مهله لا باعث لها عاشراً

بائع بالمعكم قبل اعلانه من الحاكم رابعاً ان لم يحفظ الدعوي
وبيناقتها والتضا المورود من الحاكم او اذا اظهرها للخصمين
بغير امر القاضي خامساً اذا لم يكتب الشهادات بامانة
او زاد او نقص او غير منها كما علم اسكوبيوس رابعاً
يخطي المحرر المتابع اولاً اذا اتخذ هذه الوظيفة بغير خبر
كافية مثلاً اذا كان جاهلاً بالعبارات المتابعة حاشية
العبارات المتابعة هي اصطلاح اهل القضاء واهل كل
صناعة وعلم ثانياً اذا تعدي القسم ثالثاً اذا اراد نقص
شيئاً له مقدار في استماع الشهادة رابعاً اذا اقلد الفحص
لغيره من الكنية وكان ثم خطر الغلط خامساً اذا اعاهل
في حفظ الحجج وحصل ضرر للفرقتين سادساً اذا اهل
فصل الدعاوي لياخذ دماهم اكثر سابقاً اذا كتب كتاب
الوصاية لم يكن خالياً من عقل ثامناً قبول الشهود
الزور تاسعاً اذا ترك الاحتقالات الضرورية بجهله
المدعى او برباوتة عاشر اذا ترك شهادة ضرورية لان
الخصم طلب منه ذلك وحصل ضرر للخصم الاخر هكذا
ان كتب تمسكاً كاذباً او للربا لاسيما اذا حصل من ذلك
ضرر الاحد او اذا صير ان تنقل الدعاوي للحكمه اخري

خلق

خلافاً للنظام تلك الحكمه كما علم اسكوبيوس حادي عشر
ان بائع بالسرة مثلاً ان عرف الخصم الواحد بسلام الشهود
قبل اعلانهم وقال طر اللوس نقلاً عن ناوور انه خطأ
عميت ضد العدل ثاني عشر ان اخي كتاب الوصاية
لاحد الفرقتين لاسيما اذا كان مكتوباً بالهم شي فيه كما
علم ناوور وسليفتروس وطر اللوس ثالث عشر اذا اخي
الحجج عن اصحابها رابع عشر يخطي عميتاً اذا كان قد اصاب
لجده التقديم المتابعة او كتاب الوصاية وزور عرضها
خامساً يخطي الوكيل اولاً اذا اعتدى بدعوي ظالمة ضد
العدل ثانياً اذا اتخذ عليه دعاوي اكثر مما يقدر على
قضاها ثالثاً اذا اخذ الاجرم اكثر من الواجب رابعاً
اذا احت المنيب او احد الفرقتين علي نكران الحق ظالمًا
خامساً اذا اخسر الدعوي بقايله فمكسبه او بدين
اخر سادساً اذا قسم عن الاميل مع خطر الحث سابعاً
اذا غاب عن الحكمه بدينه خوفاً من حصول العطل وكما
علم لايمان واسكوبيوس وبونا جينا ثامناً اذا وفق
الخصمين توفيقاً ضد العدل تاسعاً ان اخي الدعوي
او افسد القاضي او طلب مهله لا باعث لها عاشر

علم ليسوس وبونا جينا جيب ثالثا لا يلتزم الانسان
بل يلتزم بخلاف ذلك واي انه لا يجبر مجرم الجرم ولو
كانت وصيه من الرئيس بذلك او لا اذا كان المذنب
قد اسطاح وقاب ولم يكن خطا بر جوعه وكان قد
ارضى الغريم المضرور ولم يبق علي احد خط منه
بضره وكان الجرم خفيئا والسبب في ذلك لان
من ادعي علي قريبه وكان حاله علي هذه الصورة
فيكون قد فضحه ولم يستفيد من دعواه شيئا ثانيا
ان كنت قد عرفت الجرم تحت سر طبيعي ودعيت في
ذلك كالمشهور وامثال ذلك والا ان كان الذي قلده
السر يريد ان ياتي علي البري او علي الجمهور ظلما
ولا يشا ان يكف عن ذلك كما علم ديلوكي ثالثا اذا
حصل لك من ذلك خطر عظيم في نفسك او في حياتك
او في اموالك رابعا اذا اجتهدت ان تثبت هذا
الجرم ورأيت انك غير متطيع علي اتيان كما علم ديلوكي
الخبر السادس في الشهود وما يلزم منهم

اعلم ان كل دعوي تجري في الشرع تثبت بشاهدين

فالشهود

فالشهود يجب عليهم ولا ان يكونوا قد فعلوا تلك
القتلية عليا جليتها وحقيقتها واحوالها وادكرها
بالحرمان الخارجة وان لم يكونوا علي هذه الصفة فانهم
يرون شهودا غير كاملين اعني لم يفعلوا القضية بحالها
ولم يستطيعوا اتيان الامر بالمقام ثانيا سبيلهم ان
يكونوا ناجيين من جميع النقائص بل متصنين بهذه
الاولى والثاني ذكرها اي العلة والجنس والعرض
والخير والشر والخطا والامانة فمن يجب
الا يكون المشهود الا عبدا او لائعا او قاصرا
ثانيا اعلم ان القاصر هنا ينهم به من لم يبلغ بعد
عشرين عاما فهذا لا تجوز شهادته في الدعاوي
الجزائية كالقتل وما شاكله واما في الدعاوي الشرعية
فيكون ان يكون قد بلغ الاربعة عشر عاما رابعا الامانة
فما لا اقارب واهل البيت والحكام بلعدا في
بعض احوال كما علم ليسوس من احوال الذين لا
عرض لهم سليمان من حيث يمينه ثانيا شركا المذنب
في ذنبه ثالثا المقتراحي وادنيه العالم خامسا المجانين
والوسوس والعميو العقل ويلتزم الشاهد من

جهة الخلفان يشهد اذا كانت شهادته ضرورية لدفع
شرع عظيم على الترتيب اذ هو الجمهور وكذا ان الامر
الحاكم للتقدير واذ المراد بالشاهد ان يفرض هذا الامر
فعلية بالضرر والاستتار من قبل الحاكم واذ افعل
ذلك فانه لا يلتزم برد ما حصل من الضرر والخسارة
حسبما قال العلماء والسياسة لا يسير بها ولو ان مري
العلماء العام ان الشاهد المدعى باسم الحاكم
للسهادة اذا هرب واختفى يلتزم برد الضرر والخسارة
الا حادثة عن الشهادة حيث ان المعلقين من لينا
وليسوا قالوا ان لا يلتزم بشي ولا دعوة الحاكم
ايام لا يلتزم من حيث العدل بل من حيث الطاعة
فهذا اذا فر من الشهادة لا يجب ظالما بل غير طالع
واوفق ذلك بواجبنا ولايمان وليسوس اما الان
الذي لا يلتزم بالشهادة ولو طلب من الحاكم فهو
الحاصل بهذه الاحوال الالتي ذكرها اولها اذا عرف
ذلك بغير الاعتراف ثانيا اذا علم ذلك بغير طبيعي
كالشجرة والمخاطبة والطب وما شاكل ذلك والا اذا
حدث في كتمان الشهادة ضرر عظيم للجمهور او

للقريب

بالغ

للقريب فحينئذ يسمع له باظهار السر ولو اقيم انه لا يظهر
ما عدا علم الاعتراف حيث ان كل انسان يلزم بيان ما
يضر الجمهور او القريب بالامر اذا علم للانسان ان من
شهادته يصيبه ضرر عظيم فلا يلتزم بالشهادة ان لم يكن
ضرره غير عظيم من ضرره حيث انه في غالب الاحيان
يتفق ان المر لا يلتزم بالشهادة على قريبه بل عليها اذا علم
القضية بطريق ما راي اما بفتح الكايتيما او باختلاس
السر واما العلم حسب ما راي العلم من لينا اذا
عرف الامر من اناس لا يجب تصديقهم فيكون حاله
كحال من لا يعلم شيئا سادسها ان كان المذنب لم يحط
بذلك لصدر خطاه بجهل او كان له عند انسان
مال ولم يستطع اخذه الا خنيا وادعي عليه ذاك بركة
المالك فاما من يتعمد للشهادة على قريبه زورا بقصد
الضرر فهو ملزم بمنع ذلك الضرر عنه ولو باضرار
نفسه وحسناته حياته لاننا في تساوي الضرر حق
البري ثابت وكذا ذهب جمهور العلماء الى ذلك
قولنا بعد لان من يشهد بجهل او بعد من القبيح او
بالسهو فنبيله ان يمنع ذلك الضرر ان استطاع

لكنه لا يلتزم بوجوب الضرر، ومثل ذلك اذا لم تكن
شهادته عينها سبب الضرر، مثلاً اذا شهد كثير من
قبله زوراً وهم الذين سببوا الضرر كله والحاكم يحل
الدعوى فانه لا يلتزم بشي كما قال العلماء لايمان
ولاسيوس، ثم ان الشاهد يخطئ أولاً اذا حقق شيئاً
لا يعلمه جيداً ثانياً اذا فشي ما كان ملتزماً باخباير
ثالثاً اذا كان ملزوماً بالشهادة واخفى نفسه لئلا
يشهد رابعاً اذا لم يلح الحاكم اذا استخبره بموجب
العدل خامساً اذا اخذ رشوه ليشهد صدقاً

الحكم الثاني

فيما يخص المذنب وهو سؤال ان احدها هل يلتزم المذنب
ان يقر بالحق ومتى يلتزم بذلك، والسؤال ثلث اجوبة
جواب اول اعلم ان المذنب اذا لم يسأل بموجب الشريعة
فانه لا يلتزم باظهار ذنبه، بل يمكنه الانكار او الاجابة
بكلام مشترك المعنى لئلا يستقط في الكذب، لان القاضي
حينئذ ليس له حق بالسؤال حسب ما راه المعلم
لاسيوس ولايمان وبونا جينا فينتج من ذلك اولاً
ان الحاكم اذا لم يكن له استطاعة او كان ابداً

للضومة

للضومة منه خلواً من شهوده، او لم يكن المذنب محققاً
حق ولا تحقيقاً جزئياً، او لم تظهر دلائل واضحة او
فصيحته ظاهرة فلا يستطيع الحاكم ان يسأل المذنب
لان في مثل هذه الاحوال لا يكون للحاكم سأل المذنب
بوجوب الناموس كما قال المعلم ازوريس ولاسيوس
ودلونغو وفيلوسيوس ولايمان ثانياً اذا ارتاب المذنب
في الحاكم هل له استطاعة علي استيفائه عن المذنب
اولاً قال المعلم فيلوسيوس ولاسيوس وسائلس
وصالص ولايمان ودلونغو انه لا يلتزم بذلك لئلا
يجد له ضرر قبل علمه بقدره الحاكم خلافاً للسيلستر
وبونا جينا ثالثاً يلتزم الحاكم ان يظهر المذنب حال
القضية وماهية دلائله وكيفية تحقيقها لكي يعرف
المذنب قدره للحاكم واستطاعته، وبخلاف هذا لا يلتزم
ان يرد جواباً لئلا يتعري من كرامته وخبراته التي
يمتلكها بامانة سليمة حسب مرامي المعلم غايتلوس
وناورا ودلونغو رابعاً اذا سأل الحاكم المذنب بحسب
موجب الشريعة لكن بظن باطل بذنبه اي غير مثبت
مثلاً اما خرج من بيت فلان بسيف مجروح، وكان ذلك

خرج هكذا ولكن قبل فعله الذنب الميسر عنه وبنيت
اخرى، فيستطيع المذنب ومثله الشاهد ان ينكر الامر
ولو ثبت بوجه غير كامل، والسبب بذلك لان الحاكم لو
عرف حقيقة الامر لما كان يحتمل ان يبالغ هكذا،
كما راي ذلك العلماء سوطوس وقالونندوس وديانا
وديلوكو مع العلامة جواب ثاني اعلم ان الراي الاصح
والاخر بين العلماء كما قال القديس توما ان الحاكم الحقيقي
الذي له قدره عليه تسال المذنب بجدود القوانين والشرعة
يلتزم المذنب ان يجاوب بالحق والصدق، واما الاخرين
مثل سلوستروس وليسيوس وصاه زعموا حسب العقول
ان المذنب لا يسقط تحت الخطا المميت اذ لم يقر في حال
الامور التي يصدر له منها ضرر ثقيل وموت، وذلك
اذا علم ان له بعد رجاء خلاص، ولا يصدر من عدم
اقراره ضرر للجمهور، وقد وافق هذا الراي المعلم
تانيروس وبونا جينا، وقد قال ديلوكو ان هذا الراي
صائب جدا ومضون العمل والدليل عليه ذلك، ان
الناسوس البشري غالبا لا يلتزم تحت خطر جسيم
كالمرت وما شاكله، ولاها تساوة عظيمه ايضا ان

نلتزم

نلتزم الانسان ان يعطي سلاحا ضد نفسه ليقترله او
ليسقط في عذاب جسيم، او ليسجن دائما، لاسيما اذا
لم يكن اثبات ذنبه، وقولنا في الامور التي يصدر منها
ضرر ثقيل وموت، لان الحكومة في الامور العنصرية
تختلف من حيث انها دوا للخطايا، وقولنا اذا علم ان له
رجاء خلاص، لان خلوا من هذا الرجا لا علت الانكار
الحق، فيلزم من ذلك او لا ان معلم الاعتراف ليس
بمضطر دائما ان يلزم المذنب بايضاح اثمه كقول المعلم
ديلوكو ثانيا لا يلتزم المذنب ان يقر بجريمه بعد امضا
الحكومة عليه، ولو كان انكاره ضررا وظلما، لان بعد
انتها الحكومة يبطل التزام المذنب جواب ثالث اعلم
ان المذنب اذا قر بجريمه لم يرتكب خوف العذاب الا ليم
وقضي عليه بالموت فلا يخفي عينا، كقول المعلم انجلوس
وسلوستروس وليسيوس وقافنوس، لكونه لا يلتزم
بحفظ حياته باحقاق العقوبات القادرة، فينتج
من ذلك او لا ان المذنب اذا اثبت كذبه باقام فانه
لا يلتزم بتكذيب ذاته، ولو اخطا باثبات كذبه خطأ
عيت خوفا لئلا يعيد واعليه العذاب ايضا، وكفاه

المقالة الرابعة الفصل ٣
 القوبع خطاياه كما علم المعلم ليس من ثانيا اذا عرف ان من
 اقراره بجرم لم يفعل لم يصدر من عظيم للجور او للرهبنة
 او لاهله واقارب او يستط انعام في الارقة بسببه وفع
 يلتزم باحتمال سائر العقوبات ويقول الحق ثالثا اذا التزم
 المذنب احدا بشركة الذنب معه وذلك بري من الذنب
 فيلتزم باظهار الحق قبل الحكومة وبعدها وقال المعلم قول
 ان معلم الاعتراف يجب ان يلزمه بذلك سوال هل يستطيع
 المذنب ان يظهر شركاه في الذنب جواب اذا كان شركاه مخفيين
 بالكلية ولا يمكن اثبات ذنبهم بدلائل ولا بشهود فلا يجوز
 له اظهارهم ولكن قال المعلم ليس من ولا يمان ان المذنب
 اذا اشهر شركاه من شدة العذاب لا يخفي وكذلك اذا
 كان الذنب ثيبلا باهضا يلتزم بالملك او بالجهود او
 كان امرقة وامثالها فيخفي وان لم يبال يلتزم باظهار
 شركائهم وان ابي عن ذلك فلا يحمل كما علم ناو راس
 ثانيا في مخي بجرم المذنب الفرار من العقاب جواب اعلم
 ان القضية اذا كانت زورا وباطلة في مادتها ولكنها
 ثبتت بقوة الشهود والجرم لا يستطيع مقاومة الحاكم
 علامية وليلا يصير علة لشكوك كثيره فيخفي يستطيع

الفرار

274
 المقالة الرابعة الفصل ٣
 الهروب لان كل انسان له حق واجب في ميانته
 حفظه ولا يمكن احده من البشر منعه عن ذلك لان
 الخير للمعام لا يطلب خلافا ذلك حسب ماري المعلم
 ليس من فينتج من ذلك لولا ان المذنب يجوز له
 ان يكسر القيد والاغلاق وينتقب حائط السجن
 ويهرب ولو هربت بقتية السجنين وحصل للسجان
 والحراس السجن ضرر من ذلك فع ذلك لا يدعي
 مضرا من حيث انه فعل ما يطالب به حقه اعني ميانته
 حياته حسب ماري المعلم فيلزم من واذا وروى
 وليس من بعد اذا اقتضت الحاجة خلافا ذلك
 مثلا اذا حصل للسجان ضرر اكثر من ضرره كما
 علم فربما جينا وليس من ثانيا يجوز له ان يدفع
 الجند الواردين ليقبضوا عليه ويهرب ولكن لا
 يجوز له ان يضربهم او يجرهم ثالثا يجوز له
 بحكم الضمير اي الذمة ان يجده الحراس بالمائل
 والمغرب لو بحيلة اخرى لكي ينجو منهم راجعا
 يستطيع الناس ان يسوروا على المذنب بالفرار
 ويسلحوه باعطال السبال وغيرها بشرط الا يكونوا

س

من اخذام الشريعة حسب رأي العلم ليس من
وقائرو من وواسكن وطريقا من خالصا لا يجوز
احد مساعدة المذنب في نقتب جدار السجن للكون
ذلك لا يصح به الا للمذنب فقط لاصيانه حياته
والا لما حفظه سجن أصلا كما علم ليس من وادونا جينا
سواء يجوز للمذنب من بعد سجل الحاكم ان يشرح
امر امام حاكم اخر جوابي اعلم ان المذنب اذا عرف
ان الحاكم عادله فلا يجوز له المضي الي حاكم اخر
لان هذا الفعل يكون قد فضح الحاكم الاول ولكن
اذا تورهم ان الحكم ظلم ولو الحاكم لم يحفظ قوانين
الشريعة او تكون الاراء مختلفة فينبذ بطيحه
بالمضي الي حاكم اخر على ما داي العلماء تانيرو من
وذلك لو كان وسكنين و من يمضي الي حاكم اخر ظلم
ما يلزم بكل الضرر الحادث من ذلك
الجزء الثامن
من ما الذي يجب على معلم الاعتراف ان يصغله
مع المذنب الذي يريد الحاكم اعلم ان يجب على
معلم الاعتراف ان يعلم المجرم ان كلما يتوله له

في الاعتراف

في الاعتراف لا ينكشف أصلا ولا يعلم به الحاكم ان كان
مذنباً او برياً لان كثير من المجرمين يجتالون زوراً
على معلم الاعتراف ويظهرون له انهم ابرياء لرجائهم
في ان يساعدهم امام الحاكم اخر في تسيير ذنوبهم
كذلك بالحق فهم من ان معلم الاعتراف يشهد عليهم امام
الحاكم فيعذبهم ايضا ولهذا يجب على المعلم ان لا
لايكشف كلما يسعه خارج من الاعتراف خلقا من سبب
انما لا يصح اعتراف المجرم الاعتيابي ما تظلم امور
ثبت امام الحاكم وذلك لان المذنب يعسر عليه جدا
ان يتر بائعه خرقا من ان يعرف الحاكم ذلك او يقض
ان يقر للحاكم بما قاله في الاعتراف ولكن يجب عليه
ان يحتم على النذامة لاجل الله حسب رأي المعلم
ولرب و تانيرو من الناس سبيل معلم الاعتراف الا يلزم
المجرم بكثرة الصعوبة والتشديد بان يوضع نفسه
اند تحت الطابلية والذنب لئلا يعترف من شدة
التهويل نزول الخطار لم يحترمه خوفا من ان يموت
بغير قربان او يتركه الكاهن عند المنهي فيكون
حينئذ اعترافه باطلا لعدم صدوره من قبل النذامة

والرجوع الحقيقى الى الله تعالى . بل يجب على الكاهن ان
يحتد في ان يعرف المذهب اعترافا حقيقيا . كما يجب على
المعلم الاعتراف الا يوضح للمذهب سائر انواع الحكم . ولا
يقبل الموعوظ الصاير عليه . لكن ذلك مما لا يلزمه .
بل ان يحتد على التوبه خاصا . قد سأل بعض العلماء
الحاكم ان يستعمل الميل الحسنه لكي يجتذب المذهب
الى الاقر له بدينه . لكن هذا الامر ما سمعنا به . بل يعلم
الاعتراف لئلا ينقض وطبقته . هذا رسا لا يبيح للكاهن
بالحضور في حين عذاب المذهب كما حرم ذلك في
القانون الثالث والثلاثون من المجمع الانطاكي . ولا
ان يعلم الحاكم انواعا من العذاب الا اذا كان ذلك
النوع اسهل . كما علم قانن روس سابقا . يجب على معلم
الاعتراف ان يعلم شروط الحكومه والشهادة التي حرم
ليستطيع السلوك بالعتيق والمعرفه . واذا اضطر الامر
لنصح الحاكم فلينبهه . فاما يجب عليه ان يسأل المترف
اولا هل اشهر وبين المشركين . نعم . لما التزم بذلك
وهذا فكلنا به انشاء او اتم . وفضح اناسا ابريا لكي
يلزمه ان يبينهم امام الحاكم . ولو كان في خط العذاب

ثانيا

ثانيا اذا كان ساحلا فليستخبر منه . متى سقط في البحر
ولاجل اي سبب سقى اذا انكر فيما بعد . ولكنه تكذيبه
في محكمه الاعتراف عينها ثالثا . يفيض عن كيفية العلم
ان كان صدمه باختياره . ورضاه ان كان نكرا ايمانه
وسجد للثيظان . او صدق عن الله اشيا باطله . او
استعمل الاشيا المقدسه لاقام محرمه . او ضا حذامن
الناس بلايها العلم . وقلوبه . ثم يفيض ايضا عن
الخطايا اللدنيه . ويخفيفه . ينبغي ان يعلم حيل
اللياطين ومكائدهم . ويبين له كيفية المتاعونه لهم .
وان يهتم خاصه في الاعتقاد بالامانه وتكرار قانن
الايمان . فاسعا لا يلزم معلم الاعتراف ان يبين للحاكم
بعد عذاب المذهب انكر المذهب عند موته . حسب
راي المعلم لايمان وتروا . لانه بهذا يخالف سيرا
الاعتراف ان لم يستاذن المذهب عن هذا . بحيث اعذ
بهذا الفعل اذا اراد ان يظهر براره المذهب . فليبين
يظهر دينه الشهود . فاذا اوجب لبعض الاحيان
انذار الحاكم . فيطلب للمعلم من المذهب ان يفعل ذلك
خارجا عن الاعتراف امام شهود اقباعه . اذا

المقالة الرابعة الفصل ٣
 عرف العلم بواسطة الاعتراف ان الحكم عليه بري من
 التبعة او انه قد بشي لم يفعل فلا يستطيع ان يوضح ذلك
 للحاكم ويشفع فيه بالمذنب لانه بعد اقراره بالذنب امام
 الحاكم فلا يعود الحاكم يصدق معلم الاعتراف كونه سعي اقرار
 المذنب بغيره وايضا اذا سمع المعلم اعتراف كثيرين من
 الجرمين وببر واحد فقط فانه يخالف سر الاعتراف لان
 بقية الجرمين اذا عرفوا ان العلم شفع في البري فيتخذون
 سبيلا لاختزالهم كما حقت ذلك الممان لايمان وتزعم
 حادي عشر وان كان ممكنا ان يشفع معلم الاعتراف ليماننا
 بالمذنبين الذين قصي عليهم بالعدول لا سيما عند الملوك
 كما جاء في سفر الامثال افتد الموقين الى الموت ولا تشفع
 من ان تتابع المتعدين اليه فلا بد له ان يفعل ذلك
 بافران لان خلاصهم يمكن احسانا ان يكون غير لايت
 فيعود القاضي مطالبا بكل الشرور الصادرة منهم لئلا
 خلاصه اياهم بل تحب عليه الشرور المذكورة لانه
 كان ملتزما بمنعها من قبل وظيفته لكن لا يلتزم بذلك
 معلم الاعتراف ان لم يكن سبق فرأى وجوب حدودها
 كما علم بونا جينا وناينوس

الجزء الرابع التاسع

من ما الذي يلزمهم الاطبا والصيادلة ان يبينوا
 يبيعون العقاقير والادوية والجراحين اعلم ان
 الاطبا اذا طلبوا هذه الوظيفة يلتزمون كليا بغيره لانها
 الضرورية اللازمة لهذه الصناعة كقول المعلم انطون
 وديلوكس وناورا وانهم يحفظوا هذه القوانين في علاج
 المرضى اولها يجب عليهم اتباع رأي الاطبا المحققين و
 المعتولين لانه بخلاف ذلك يحصل الضرر والخطر
 للتقريب كما قال المعلم بونا جينا ولايمان وسنكيس
 ثانيا يلزمهم ان يستعملوا الادوية المحققة النفع وان
 يتركوا المشكوك بها وان كانت الادوية ليست بمحققة
 فيجب ان يستعملوا ما طابقت الصواب ومن يخالف ذلك
 فيكون قد جعل حياة العليل تحت الخطر ثالثها اذا
 ايس المريض من الشفاء ولم يلق له رجاء في الحياة
 فيح يستطيع الطبيب ان يعطيه ادوية نافعة او مضره
 وان مات فلا يلزم الطبيب شيئا من حيث ان العليل
 مات كان له رجاء في الشفاء كقول فيلوسوفس ولايمان
 وبونا جينا ويخطي الطبيب اولا ان لم يعلم من

كانت علته شديده بمعرفة كافية لمرضه او يمله عبثاً
ثانياً اذا ناوله ادوية ليس بحرية ليجربها بل لاسيما اذا
لم يثبتها الاطبا مع ان عنده ادوية اخرى اتفق منها او
ناوله ادوية مختلفة من رتبها اكثر من دفعها ثالثاً اذا لم
ينهم تشخيص العلة واتخذ ادوية تحت الخطر وخسر الموت
رابعاً اذا عرف ان المريض في خطر ولم يفتكر ولم يدع
طبيب اخر ليلجأ غائباً اذا لم يعلل او يفعل ما يضاهي
الكرام الله وصالاه المقتضية كالرقوة والقار والخراج
التي واثالها سادساً اذا سمح له في الصيام بكل الزفر
خلوا من مروق او اهل الذين في الخطر لكونهم فقرا
كقول العلم بونا جينا وازور يوس واسكويوس
وناوره واما الصيدلا في اعني الشرل باقي يخطي اولاً
اذا مارس الصناعة خلوا من معرفة ولا اجتهد او
استعمل عوض السكر عسلاً ثانياً اذا قدم دواء خلاف
ما امر به الطبيب عالم يكن ببقعة منقطة ذلك ثالثاً
اذا باع ادوية لمنع الحمل او لفتح الجنين او باع
ادوية باطلة لا تنفع لها كقول العلم اسكويوس
واما الجراح فيضلي اولاً اذا مارس هذه الصناعة خلوا

من معرفة كافيته لما لو كان تحت خط الغلط ثانياً
ان لم يختلف الطيب في الامور الضرورية المخطئة
اعني اذا كان الجرح ثقيلًا، او امهل الشفا لاجل الرج
والخافية او اخذ اجرة زائدة نالها اذا فسد امره،
او اعطي ذوا الطرح الجنيين ضيقاً او عيباً
في الجرح العاقل اجلة، ليعا اليه
فيما يلزم التجاور باليد الصانع اذا كان
الحكم انا قد اوضحنا ذلك في الوصية السابقة، ولان
قد مستنا الحاجة اليه فتكلم عنه يسيراً ونقول ان
التاجر يحيط اولاً اذا باع سماً قاتلاً او اسماً اخر عرمة
مما في تحت الشك والارتياب من الاستعمال المردود
او كان متقصداً ان يبيع شيئاً زليلاً عن قيمته ثانياً
اذا باع شيئاً بائرياً من ثمنه لاجل تاخير الوفاء او لم
يظهر عيب الشيء الخفي اذا كان ثقيلًا، او استعمل كيلاً
او حيناً ناقصاً ثالثاً اذا لم يتبع البضاعة جميعها
وقدر ان يبيعها على مراده ويظلم من يشتري بثمن زائداً
رابعاً اذا اشترى من انسان ابي غشيم شيئاً دون
ثمنه، او باعه لاجل غشه شيئاً فوق ثمنه خامساً اذا

خلط الرزق العتيق مع الحديث وباعه بغير واحد اذا
كان العتيق غير نافع، او لم يزل الخراج العادل كالكمرك
وما ما ثلثه، او لم يزل لغير ما يده الدين في الوقت المحدود
وحصل لهم من ابطايد ضررهم، او لو في بضاعة لمن هو
ملزوم ان يعطيه من اهلهم عند ارادته سادساً اذا باع
في ايام الاعيا وظاهراً بخلاف العادة للجارية، او حلف
باطلاً انه اشترى البضاعة بكذا ثمن سابقاً اذا عمل
شركاً او حجة مع احد وهو منكك بحقيقتها، او اشترى
اشياء سرقة، واما باع الكتب فانه يحطى اذا باع
كتباً محرمة او كانت ضد الطهارة، او باع كتباً ناقصة
عن كونها كامل، ويحطى الصايغ اذا باع غامساً عوض فضة
وذهب، واذ اخلط الفاس مع الذهب والفضة زائداً
عن حاجته الصياغة ولم يعلم المشتري بذلك، او
اشترى اشياء سرقة بغير حق، او باع جواهر من خيصة
بمن الغالية، او اشترى العاليي بمن الرخيص، هكذا
الحياط يحطى اذا حلف انه يخل الشغل في اليوم الثلاثي
مع ان عالم احد او منكك بانه لا يكمله، او اذا اخذ
قياساً اكثر من الاحتياج، او اخفى شيئاً تخيلاً من علم

صالحه

صاحبه، او اشتغل او شغل مناعه في يوم عيد خلوا
هـ هـ هـ من سبب ثقل هـ هـ هـ

المقالة الخامسة

في حقيقة معرفة الخطايا وتمييزها

الفصل الاول

العلم في الخطية عموماً وفي ثلثة اجزاء او الجزوالاولى
من ما هي الخطية من العلم ان الخطية هي مخالفة الناموس
او كما قلناه العلم قولن من انها ابتعاد اختياري من
القانون الالهي، وقولنا القانون يشمل الوصية الطبيعية
والبنية والالهية، وفهم بملفظة ابتعاد
فعلاً او ترك فعل ليس هو اختيارياً فقط بل معتقاً
ايضاً من قبل اقتدار مقتربا بوعي ما حالاً نحو شر
الخطية، لانه كما علم سالكس وواسكس وبوتاجينا
ان الفعل الاثم لا يمكنه اي حرية ووعي كاف، سواء
كان قوة او مضراً من حيث كان يمكنه وكان ملزماً
ان ينتبه به، ولا اي ووعي حالي يطلع به العقل على

على الخير والشر الذي في الموضوع. بل يلزمه ان ينتبه
على شر الموضوع الاذني او انه يقصو شكافيه. والسبب
في ذلك لانه خلوا من هذا الانتباه لا يحد الفعل اختياريا
لانه خالي من معرفة حيث لانه طالما لا يختص هذه المعرفة
بالفعل لا يكون قد حصل انتباه كاف لتمييز الشر وحيث
لا يوجد اختيار لا يوجد ثم اثم. وقال المعلم تيروس
انه ليس بضروري ان تلك المعرفة تكون مستكنة بالفعل
مرة دوام الغطية. بل كفاها الاستكناان قوة كان او فعلا.
بحيث ان الفعل يكون ابتداءها او هي كانت قل ما يكون
سببها. كها يتم بالسكران الذي يخطي لا يبقو التمييز
الحالي بل ببقو التمييز الماضي. وقد علم المتأخرون ان
السكران مثلا لا يخطي خطأ بصوري ياتي غاب عقله
بل قد تدنس باثم كلما يصدر منه في تلك الحالة حين
سبق فزاي الشر الذي كان عتيقا ان يرتكبه وقد
اعطا السبب فيه. وقالوا ان الانسان حين يخطي لا
بد ان يبقى فيه وعي وانتباه مله على شر الغطية ولو
ليسوا. ولكي تكون الغطية كاملة يلزمها ثلثة شروط
اولها ان يكون الفعل اختياريا. اي يصدر من

ارادة

ارادة قابلة له ثانيا ان تكون الارادة معقوفة اعني
قادرة ان تفعل او تترك ثانيا ان الانسان ينتبه على
شر ذلك الفعل. ولهذا كل فعل لا يصدر من الارادة او
في الارادة او قبله الارادة فليس بخطا كافا.
التقديس. او ما يضاد الايمان القويم والافكار
المدلسة وحركة الجسد وتدنيس البكر غصبا وما
شاكل ذلك. ومثل ذلك حركات الغضب الشديد
والشهوة لما يعدم التمييز ويتشوش العقل جدا لا يعد
خطا لفقد الارادة المعقوفة. وكذلك لا يخطي من
ياكل في يوم صوم بغير علم انه صيام. او يطرح حجرا
من مكان عالي خلوا من تمييز الضرر الصادر منه.
او يعمل حجة ربا بغير معرفة حسب ما يراي العلمين
سكنيس ورجينا العوس. وكذلك الافعال المفرة الصا
من السكر ليست بخطا اذ لم يبق عليها على صنيعه
لانها ليست باختيارية لا في ذاتها ولا في اسبابها.
واما اذا استفاق قبل الفعل فبعد خطا واذا كان هذا
الاستيقاظ السابق السكر لو الكمل عند خطا عرضيا
فقط فتكون تلك الافعال عرضية ايضا.

درة

في انه متى تعد الشهوات والذات خطاء. اعلم ان الشهوة هي ارادة اوينة او قصد افتعال ذلك الشيء واللذة هي الرضي والقبول البسيط لما خطر في العقل والتمتع بجلا وقد خطر امن ابتعا انما هي. وتسمى اللذة المستقرة لا لاجل مكنتها في العقل زمانا كثيرا. حيث ان اكتمالها يمكن من رقة بدقيقتين واحدة لكنها تلب هكذا. لان الارادة بعد ابتناها عليها تقهر فيها. وهذا الجزء ينقسم على فرعين

الفرع الاول

من ما هو خطأ الشهوة المرديتج اعلم ان الشهوة الكاملة او الفكر مع الارادة القابلة هي خطيئة سواء كملت او كانت عتيدة الاكتمال. وتعد نوعا واحدا مع العقل الخارج عينه. فان كان العقل عينا فيكون الخطاء عينا وان كان العقل عرضيا فيكون الخطاء عرضيا. لان الباطن يتخذ شهوة او صلاحه من العقل الخارج. حسب لراي جمهور العلماء كقول تعالى من فطر واشتهى الى اخره واما الشهوة التي تميز شرطا بشرطية نوال كل شيء

الاشتهي

الاشتهي فليس بخطاء. اقله انه غير محبت. كقولك لو يبيع الله بالسرقة والذهب كنت اسرقه طاهبا واولو كون حاكما القتل المذبذب كما رايه العلماء والناس وسيروس وسالكس ووسكيس واولو الشرط الذي لا يزيل الشر من الاشهي فهو خطأ. عمت. كمن يقول لو لم تكن جهنم كنت اذني سول لم ان اراها العتقت. لو لم ان اراها لكنت امتلك وانتقم منك. واولو اقال احد لو تفضل عني مكنيا في شياي كنت قتلتك بشرط ان تكون حدة القتل والانتقام موجودة بعد في قلبه الى ذلك اليوم. اما اذا اخبر بما كان يعلمه في صباه خلوا من نية والانتقام في الحاضر فليس ذلك بخطاء كما قال بونا جينا والسبب في ذلك لان الرضي الشرطي وان لم يبين شيئا عينا من قبل الموموع الاشهي فانه مع ذلك يضع في الارادة ميلا لتحويل تلك الخطيئة من حيث ان الشرط الشرطي لا يزيل الشر فمن ثم يكون الله كانه احب ذلك الشر من غير شرط. حسبما قال المعلم غياثي وسكيس ووسكيس والامان. ومن ثم يجب ان تعلم ان كل الاشياء المنوعة من الناموس البشري

اشتهاها ليس بخطا. مثلاً لو لم يكن اللحم محرماً من البيعة
في الصيام لكانت الكذب لأن هذا الشرط يجرى الشرع من الفعل
حسب رأي العلماء ورواوس وسكيس. وأما الأشياء المحرمة
بالناس من الطبيعي لا يجوز اشتهاها إلا بشرط تجريده كل
سوء عنها. مثلاً لو كنت حاكماً لكانت أقتل اللص الفلاني.
أو لو جعل لي لكانت أخرج المرأة الفلانية. لكن قد نبه العلم
صا أن مثل هذه الشهوات خطرة جداً يجب التجنب عنها.
وقد قال القبطاني ولايمان أنها تجارب من رغبة شيطانية.

الفرع الثاني

ليس هل اللغة السيرة مع قول الإرادة تعد خطاء دائماً
مع قصر زمانها. أعلم أن الإنسان إذا افكر فكلراً دنساً
واستلذ به فذلك اللغة تعد خطاء بمقدار ذلك الفكر
أعني إذا كان الفكر عتياً فتكون اللغة عتية. وأن كان
عرضياً فتكون عرضية. كما علم جمهور العلماء نقلًا عن
العلامه. وأما إذا فرح الإنسان بمعرفة الفكر فقط لا
بسوء وثوره. كما علم إذا افكر في أشياء مريه لكي
يعلم ويكرز بشرها أو لأجل الاعتراف فهذا لا يخطئ
وأما إذا لم يفرحها عتياً خلوا من قصد الرعي

بها فانه يخطئ عرضياً. وإذا عرف أنه من الشر يصدر
خير فيجوز له الرعي بذلك الغير الحاضر من الشر ولا
يرضي بذلك الشر الذي هو علة الخير. ويمكن أن الإنسان
يفرح أحياناً في استماع أشياء محرمة في نوعها وجنس
تكميلها. مثلاً إذا سمع أن إنساناً تخاربا وبهذه الحيلة
نهوا فلا يخطئ. لكونه لا يفرح بسوء تلك الأفعال. بل
بشطاره أو ليك الذين فعلوها. ويجوز أيضاً أن يفرح
الإنسان أحياناً في فعل هو يحصل منه خير بشرط أن
ذلك الفعل يصير غير هواه. مثلاً إذا احتلم في النوم
ومن ذلك حصلت له العافية من المرض. ولكن لا يمكن
فرحه لأجل السن الذي جرى منه. بل لأجل الخير
الذي صدر من ذلك. وكذلك إذا فرح المزوجون
في عقلهم بفعل الزيجة الماضية أو العتيد مع نسايم
الحاضرات والغايات. أو إذا اشتبه الخطيب الاقتران
مع خطيبته في المستقبل أو رضىته الأرملة بفعل
الزيجة مع زوجها. فهؤلاء جميعهم لا يخطئون من
حيث أن هذه الأفعال جميعها لا يفتة بهم. وقلنا
إذا فرحوا في عقلهم لكون الأرملة أو المخطوب إذا

رضيا بلذة جسديا زوئيه في ذكر اقترانها بجلاهما
فقد اتركا خطا عمتا حسب رأي المعلم لاسيوس
وبونا جينا وتاموس وبلاوس وديانا خلافا لميدنا
لهذا قال العلماء ان هذا الرضي العقلي في الباطن لا يصير
غالبا خطا من خطا عمت من قبل لقتران اللذة الجسدية
الزوييه ولكن قال بونا جينا وفيلوسوس وسانكيس
وليسوس وديانا ان هذه اللذات الجسمية ليست بخطا
عمت بين الزوجين الا اذا طرعا بانفسهم في خطر
طرح التي خارجا لكون الزوجه تبرر هذه الاشياء
وكذلك تبرر اللبس والتبيل وما شاكلها مما يحرك
بين الزوجين لاجل اللذة فقط لان الاشياء المذكورة
متوجهة من عين ذاتها نحو افعال الزوج ولو اتفقت
عدم كماله واذا افكر الانسان فكلما زوئيا ورضي به
فيجب ان يبين في الاعتراف الشروط التي تغير نوع الخطية
كم يعتزفانه رضي بسرقة حوايج فيلتزم ان يبين
ما هيتهاء اعني حوايج كيسة او غيرها او اذا رضى
بقتل احدا فيجب ان يبين هل هو اب او اخ وكذلك
القول في فكر الزنا يجب بيان نوعه وما المعلم ازويركا

وعنه

وغيره قالوا ان الخاطي اذا كان منتبها في حال الفكر
كيف هو فيلزمه بيان ما اذا امكنه بفكر ما في امره
ولم يتفق على فكره هل كان في من وجته او في منزهة
وغير ذلك فلهذا الفكر بعد زنا سادجا بخلاف الافعال
الزناية الخارجة والشهوات الدنسة لكون الانسان
في هذه رايما منتبها على ما يفعله خارجا او يشتهي
باطنا كما اثبت العلماء فيلوسوس وليسيوس وديانا
وديلوكو وبونا جينا وبلاوس وما الفكر بلذة في
الاشياء المنوعة من الناموس البيي والبشري فليس
خطا عمت مثلا اذا فرح الانسان بعقله باكل اللحم في
الصيام لكون المنع واقعا على الاكل الخارج لا على الفكر
حسبما رآه العلماء لا يعاف وليسيوس واذا فعل احد
فعلا يصدر منه لذة جسميه كقراءة امور دنسة او
استماعها خلا من قصد ومن خطر القبول فانه يتركب
خطا عرضيا فقط واذا كان ثم سبب لا يفي لذلك
الفعل فاقه لا يخطي اصلا هل يلتزم الانسان بمنع
اللذة الجسمية ولو لم يتبهاج قال العلماء فاقا
وسنكيس اذا استغاف الانسان على تلك اللذة

س

ولم يتبها بل تركها خلوا من رضى ولا خطر القبول فليت
بخطا تمت لاجل عدم القبول وعمر ضبط كل الحركات وهذا
الراي صحيح بالنظر لكن الراي الاصح بالعمل هو ما علمه
ازوربوس ووسكيس وليسيوس وبكانوس الذين ذهبوا
الي ان من لم يضاد اللذة خلوا من سبب معقول فانه
يرتكب خطا رعياء لان الارادة غالباً منصبة نحو خطر
القبول ومن صدق خلاف ذلك يحسب معتداً بذاته متكبراً
واما العلم لايمان حقق ان الرايين مقبولان في علم الزمة
وقال ان اللذة تعد عيته اقله ان لم يتم منها ويكايب
وانه تكاسل بطردها ولم يجتهد ان يشغل فكره بغيرها
لا سيما اذا كان قادراً بل متوجهاً ان يطرد بها هذه الطريقة

الجزء الثالث

في تمييز الخطايا بالنوع وهو فرعان الفرع الاول
س ما هي الخطايا المتنازعة نوعاً ان الخطايا اولاً من حيث
المادة تتنازع نوعاً من قبل الموضوعات الصورية وفي قبل
الظروف التي تغير النوع حيث ان الظروف لها حقيقة
الموضوع الصوري ثابتاً من حيث صورتها متنازعة امتيازاً
قريباً من قبل الصور المضادة اي من استقامة الفضيلة

التي

التي تعد بها والتمييز بهذا النوع فهو تمييز قريب واما
التمييز البعيد لا ياتي فهو من الموضوعات كما علم تايروس
دليل القسم الاول لان كل الافعال تتنازع نوعاً من قبل
الموضوعات والحال ان الخطايا من حيث علمتها تنقسم
الافعال عيها دليل القسم الثاني لان عدم امتياز نوعاً
متنازعا قريباً من قبل الصور التي يعد بها والحال ان
الخطايا تنظر الي صورها هي عدم الاستقامات المضادة
لها دليل القسم الثالث لان استقامات الفضيلة تتنازع
نوعاً من قبل الموضوع امتيازاً قريباً فاذا عدم الاستقامة
نظراً الي الموضوع هي تمييز بعيد فينتج من ذلك ان
الخطايا المتنازعة بالنوع ليس هي التي تضاد فضائل مختلفة
الانواع فقط بل هي ايضاً التي تضاد فضيلة واحدة
كطرفيها فقط كالفضل والتفريط او مختلف من جهة مختلفة
للخطايا المختلفة التي ولو ضللت فضيلة واحدة فقط
لكنها بعد بعضها عن بعض بهذا المقدار حتى ان دس
خطا واحدا يعطى الي اعظام خطا اخر كسفك الدم و
السرقه والنمجة والعشق الذين يضادون العدل ومحبة
القريب

لقد مررنا في الفرع الثاني من هذه المقالة
 من مباح الخطايا التي تحتار عددًا من علم ان الخطايا التي
 تحتار عددًا هي علي ضربين فمتنازل اولًا لاختلاف الموضوعات
 المتنازلة بالعدد امتيازًا كليًا طبيعيًا فقط بل المتنازلة ايضا
 امتيازًا أصريًا بشريًا ثانيًا تحتار بانقطاع الافعال لادني
 قولي الاذي لانه وان كفي لامتنياز العدد الطبيعي اي انقطاع
 كان لكن نظرًا الي الاعتراف لا تتصاعف هذه الافعال
 ما لم يكن انقطاعها ادبيًا لانه كما انه في الاعتراف ينظر
 الي العقل الاذي البشري وهكذا ايضا لابد ان ينظر
 فيه بتصاعف الافعال الي الانقطاع الاذي البشري
 وهذا الانقطاع الاذي يصير اولًا بالارادة والقصد
 المضاد وثانيًا بتبطل العقل الاختياري ثالثًا بالتبطل
 الغير الاختياري والطبيعي سوا كان ذلك بالنوم او
 باستتال الفكر باخر ارض قولي بالنوم لانه لما تبطل
 العقل فيه بانقطاع العقل ليس باختيارى وبشري و
 قولي باستتال الفكر بشي اخر لان انقطاع الفكرة به
 ليس هو اختيارية وهكذا الفكرة في هذا الانقطاع
 تصير غير اختيارية فمن ثم اذا ارتفع اليها فحينئذ
 تصير

تصير

تصير اختيارية وتعدد تعديدا ادبيًا بشريًا كما علم
 الواسكي ولكن هذا الراي له مدخل في الخطايا الخارجة
 لا الباطنة حسب علم فيلوسوفس لان العقل وان
 تعدد بهذا الانقطاع تعددًا طبيعيًا فلا يتعدد تعديدا
 ادبيًا بشريًا لان العقل بذلك يشتغل بغير اختيار واذ
 اشتغل بغير هذا بغير اختيار لا تزال الارادة موجودة مفرًا
 لكونها لم تناقض كما علم بلدوس فينتج من ذلك اولًا
 ان الانسان اذا بغض عشرة اشخاص بفعل واحد من
 البغضة او قهر علي عشرة انصار بكلمة واحدة او نوي
 ترك صلواته مدة شهر فبكل من هؤلاء يجعلي خطأ واحدًا
 لكونه صادر عن ارادة واحدة حسب راي المعلم ناوير
 وفيلوسوفس وبونا جينا خلافاً لارزوريس واسكس
 وقد قال المعلمان سوارس وفيلوسوفس ان ايضا في
 هذه الخطية لجسامة الموضوع ضروري في الاعتراف
 اعني اذا بغضت عشرة انصار بحركة واحدة من الغضب
 وما مثل ذلك واما المعلم واسكس وازوريس فلا
 انها خطايا مختلفة ثانيًا فكل الارادة الباطن المترادف
 مرارعة ولو كان طبيعيًا مختلفًا عددًا لكنه ليس بادي

وتنفيها وتوصل الي شخص القريب او الي امور او الي
حقوقه او الي ذواتنا طمعا بالفاصل راي العلم
ازور يوس وسنكس فيبتين من ذلك او لا ان الخطايا
التي نضرا انفسنا تكون غالبا خطا عرضيا كحبة اللهب
الباطل واستماع الحكايا والاحبار الباطلة والاستقصا
الزائد الباطل واللعب والافراط والتدقيق والخروج
الزائد في الاكل والشرب والبطالة والخم المزاج والفكر
وتكاثر الحاج وال خوف والحزن وحببة النفس والدمج
والاحتفال الزائد بالنزينة والكسوة وامثال ذلك
ثانيا الخطايا المضادة للفضائل الالهية هي عيئة من
عين ذاتها كوزها تضاد الصفات الالهية الباطنة علي
خطا يستقيم كصدق الله ورحمته وعيئته وكذلك
الخطايا التي تخالف الكلمات العشر لان ما يصدر ضد
الثلاث الوصايا الاولى تضاد لاهوته تعالي ومعرفة
وقدرته وكرامته الخارجية والباطنة واما ما يتم ضد
بعية الوصايا فهو ضد شخص القريب او خيراته او حقوقه
ثالثا الخطايا السبع الرعية ليست كلها عيئة ذاتا
لانه ليس كلها تضاد سبحانه تعالي دايمًا تضادًا اقليلًا

والزئير

ولا القريب ولا انفسنا ايضا واما الخطية المميته بالعرض
فهي كل فعل عرضي او مجرد يصدر ضد وراعيًا عرضيًا
كما نوضح ذلك في الجزء الثاني هـ

الجزء الثاني

من بابيت نوع تصوير الخطية العرضية ذاتا او الفعل المجرد
عن الخطا خطا عيئًا بالعرض قال سانكس ان ذلك
يتم غالبًا بحجة انواع او لا نظرًا الي الغاية الملاحقة
ثانيًا نظرًا الي الغاية الاخيرة ثالثًا نظرًا للاحتقار ايما
نظرًا للشك خاسًا نظرًا للخطر فاقول في بيان ذلك
بوجه الاختصار اولًا ان الخطية العرضية تصير عيئة
نظرًا الي الغاية الملاحقة مثلاً اذ الكذب احدًا كذبًا
حينما يستند امرًا الي الزنا لانه لما كان المقصود
غاية عيئة كان ذلك الكذب خطا عيئًا لكن ليس
بغزوي ذكره اذ الكذب بالاعتراف بل يجب ذكر
مرغبة الزنا فقط لكون هذا الكذب يستمر عرضيًا اذا
تجرد عن شر الغاية المميته ثانياً يصير الخطا العرضي عيئًا
نظرًا للغاية الاخيرة وذلك كن يجعل ذلك الشي
غاية القصيا مثلاً كن يجب اللعب واستماع الحكايا

بهذا المقدار ويعبرها حتى انه يكون مستعداً ان يتجاوز
بسببها وصية ثقيلة كاستماع القداس في الاعياد وامثاله
ثالثاً يكون الخطا الرضوي مميّناً من قبل الاهانه والاحتقار
الصوري المطلق. مثلاً اذا تجاوز احد الوصية علي
الاطلاق. علي انه لا يشاء ان يخضع لله او للرئيس وهذه
كبرياء كاملة او مقي لا يشاء ان يطيع الوصية لانها وصية
وهذه مخالفة صوريه. والامر ان يضاد ان المحبة الواجبة
لرئيس مضادة ثقيلة. فينتج من ذلك اولاً انه لا يحيط
خطاة مميّناً من شا الطاعة والتخضع مطلقاً. الا انه
لا يشاء الان تكميل امر خفيف. لان مثل هذه الاحتقار ليس
هو مطلقاً بل بالتبعية ثانياً اذا خالف الوصية من
الغيض ومن قبل العادة الردية وسوء الطبع خلوا من
تصدي الاهانة لسلطان الرئيس. لان مثل هذه الاهانة
ليست هي صورية ثالثاً يحيط مميّناً من فعل او ترك شيئاً
احتقاراً بالناموس البشري العادل او احتقاراً بالله
الامر والمشير. وهذا الخطا هنا يقتضي ايضاً تجددياً
مضراً. كانه تعالى يامر او يشير بما ليس فيه نفع. مثلاً
ايضاً يحيط مميّناً من يفعل شيئاً احتقاراً بالرئيس من

حيث

حيث انما انسان غيبي عديم الافراد غير كامل لان هذا
الاحتقار الثاني ليس هو مطلقاً بل بالتبعية كما
علم سابقاً وبوجاهتنا الى الخطا الرضوي او الفعل
المجرد عن الخطا الذي لم يشكل الخطا بصير مميّناً
اذ حصل منه عثرة للترتيب لان مثل هذا العمل قد اذري
عليه شيء يضاد المحبة مضادة ثقيلة كما علم فيلوسوف
وراجع في ذلك ما قلنا عنه في الشك في الخطية
العرضية ومثلها الفعل المجرد عن الخطا بصير مميّناً
نظراً الى خطر الوقوع بخطية مميّنة. وذلك حين لينزل
الانسان خلواً من ضرورة وحرص كافٍ فعلاً ينتهي به
الي الخطية المميّنة. او يلقي قريبه في مثل هذا الخطا لان
من يفعل هكذا يعد محتقراً خلاص نفسه. اذ يطرح ذاته
بجوارحه في مثل هذا الخطا الممكن سقوطه فيه بسهولة
فمن ثم يلزم بتفصيل نوع الخطية التي تعرض لخطرها
لانه يعد انه اخطأ تلك الخطية عينها ويعرف
الخطا القريب بان ما جرب مثل هذا الانسان غالباً الى
الخطية المميّنة. الجزء الثالث من المقالة
س كيف الخطية المميّنة من عين ذاتها تصير عرضية

بالعقل هو ان يعلم ان الخطية المميتة لكي تكمل يلزمها
ثلاثة شروط واذا اقتضاها شرط واحد من الثلاثة فتكون
عرضية وهي العقل والارادة وقتل المادة او لا من جهة
العقل يحتاج ان يكون مستقيماً جداً في حال العقل ثانياً
من جهة الارادة يجب ان تقبل ذلك قبولاً كاملاً اختيارياً
ثالثاً من جهة المادة ينبغي ان تكون شيئاً ثقيلاً قليلاً
غالباً والسبب في القسم الاول والثاني لانتا اذا احسنا
البصيرة بالضعف البشري فاشا لانزلي لايتاً بالجود والاي
ان يعاقب عقاباً ابدياً خلواً من انتباه وقبول كامل
والسبب في ذلك القسم الثالث لانه حيث كانت المادة
خفيفة فهناك الاهانة غالباً بعد خفيفة فينتج اذا
ان الخطية المميتة من عين ذاتها يمكن ان تصير عرضية
لثلاثة اسباب كما قلنا السبب الاول من جهة العقل
وهو ان لم يتبعه الانسان محلي الشر انتباهاً كاملاً
وعلامات الانتباه الغير الكامل هذه هي اولاً اذا لم
احد الشر يجر المعرفة فكان بين الغم والانتباه ثانياً
اذا اتم ذلك العقل جيداً وحكم انه لو كان ادرك
هذا لما كان فعله ثالثاً اذا تحرك واضطرب بمحنة

شديد

شديدة من الالام او التصور وكفايت عن عقله فعل
ذلك العقل حتى كان لا يعلم ما يفعل فيحينئذ خطا
الميت بعد عرضياً السبب الثاني من وجه الارادة وهو
اذا لم يكن قبول تام في الارادة فان الخطا الميت
عرضية واما علامات عدم القبول وفقد مطابقة الارادة
في هذه الامور اذا كان الانسان في حال يمكنه اقام
الخطية بسهولة ولم يباشرها ثانياً اذا شك هل قبل
الخطية او انت معها ام لا لاسيما اذا كان خائفاً من
الله ثالثاً اذا كان احب اليه ان يموت ولا يرتكب
خطاً عمياً لان مثل هذا لا يرضي بالخطية سريعاً
رابعاً اذا تذكر انه تصوف في ذلك الامر بالخوف
والتحير خامساً اذا كان نائماً وغير منتبه بالكلية
وعرف انه لو كان منتهياً لما كان مرضي بذلك حسب
راي العلم تنكيس وبالجملة السبب الثالث الذي
يصير الخطا المميت عرضياً وهو من قبل المادة اذا
كانت خفيفة ومتى كانت كذلك فيحينئذ يجب الاقتداء
بتميز اهل البصيرة ويتايد ذلك بالقوانين
الآتية اولاً ان الحكم بالمادة لا يكون بالاطلاق نظراً

نظر اليها بل نظر الى الغاية المقصودة، فاذا كان الشيء لا يصح جبراً للغاية المقصودة فيكون خفيفاً ما لا فائدة يكون قتيلاً، حسب رأي العلم والمفسر، فأيما يجب ان يتأمل بظروفه فان ذلك الامر، لانه قد يمكن ان يكون الفعل خفيفاً بذاته قبيحاً و قتيلاً بظروفه الملتصقة به كخير العام وجوب ازالة الشك والعثرة وامثالها ثالثاً اذا كان جزء من الشيء المأمور به قتيلاً سواء كان بالنسبة لذاته ام بالنسبة للكل رابعاً قد يعرض ان اشياء خفيفة اذا اقترنت بعضها مع بعض ان تكون خطية قتيلاً حسب رأي علماء الزمعة واذا لم تقترن وتلتصق تكون خفيفة، كقولك اذا استمر انسان يسير مرات عديدة شيئاً يسيراً شيئاً يسيراً ولم يردده فانما يخطي ميتاً، وكذلك اذا ترك من صلواته جزءاً يسيراً كقولك من مؤراً، وبعد قليل ترك من مؤراً اخر، ومنه اخرى كذلك وكان ذلك في يوم واحد فانه يتركب اغماً عتيماً وكذلك من يتأمل في الصوم شيئاً قليلاً شيئاً قليلاً في يوم واحد بمقتابته، ومثله من اشتغل في يوم واحد من الاعياد ليسيراً فيسيراً مرات

عديدة

عديدة لكن اذا اشتغل الانسان نفسه في يوم اعياد مختلفة قليلاً قليلاً فانه لا يخطي لعدم الاقتتان بين هذه الافعال وكذلك اذا ترك الكاهن شيئاً خفيفاً من صلواته في ايام مختلفة، ومثله من في الصوم كما علم سافكس، ولا يخطي ايضاً خطأ عتيماً من تجاوز نذر بايام مختلفة او كل يوم بشي يسير من صلواته او اعطا صدقة اذا كان النذر متعلقاً باليوم لانه لما كان الترتام كل يوم يعني مع زوال يومه، لم تحب تلك المواد متصلة، ويصح ذلك ايضاً ولو قصد الانسان هذا الترك دائماً، لان مثل هذا القصد لا يتضمن امراً قتيلاً، ومثله لا يخطي من كان عليه نذر الفجر، اذا ترك منها غزيرتين او ثلثة، لان ما تركه ولم يدفعه وان كان قتيلاً بذاته وذو كية فليس هو كذلك نظراً الى الكل حسب رأي اهل البصيرة كما علم لايمان

الفصل الثالث

في الخطايا التي يتطرق الافراد وهو ستة اجزاء
الجزء الاول في الكبريات
سماح الكبريات واي خطية هي الكبريات هي رغبة

فأقوة الترتيب للشرف الذاتي وإذا كانت تامة تكون خطاء
معيان من جنسيتها أي إذا ابتغي الإنسان الترفع بهذا المقدار
حتى أنه يأتي الطاعة لله تعالى وللرسول وسواهم
وإذا كانت ناقصة تكون خطاء عظميا كمن يخضع لموجب
لنعم عليه الطاعة لكنه يفتخر بذاته لأن من ينقصر بذاته
الترحم استحقاقه خلوا من احتقار يتأني إلى الله أم لا
لا يتجاوز حدود النظام بامرئ قليل كما علم القبطاني ويمكن
أن يكون الخطأ أثيلا هنا أيضا إذا صار التعظم باحتقار
جسم للغير ورخي ذلهم ثم أن بنات الكبريات تلت العساة
والطمع والمجد الباطل أما العساة فهي رغبة في ممارسة
ما يفرق القوة وهي بصنعها خطية عرضية وقد تكون
عمية إذا حدث عنها ضرر لله تعالى وللقرىب. كمن
يتخذ سلطة كنايةية أو درجة مقدسة لا يستطيع القيام
بحقوقها. وكمن يمارس صناعة الطب أو الوكالة أو
وظيفة الاعتراف وأمثلة هذه لم يكن خيرا إياها بكناية
كقول ليسيوس والطمع هو رغبة غير مرتبة إلى وظائف
وكرامة لم يكن أهلا لها أو تسوا أعلى استحقاقه. كمن
يتخذ مرتبة ما ليس بأهل لها أو يطريق وسائط

غير جلي

غير جليز كالسجود. والطمع على الإطلاق خطاء عرضي
وقد يكون معيانا وجه مادته أو طرايقا ومضرة تصد
منه للقرىب. أما من يرغب كرامة لغاته من رغبة ممددة
بتصديح فخطاه يعد من فضيلة الشجاعة كقول
الإيمان. ثم المجد الباطل هو رغبة المدح للباطل ومغايرة
اشتهار فاقدر النظام للشرف الذاتي كاذبا كان أو صادقا
ويسمي باطلا إذا ابتغي بسبب شيء مادي أو كاذب. أو
مصنع أو غير أهل الكرامة أو الكرامة تزيد مقدار أعلى
استحقاقه كمن يلتمس احتراماً ووقاراً للوجه عالى
أو شطار قهري لعب وفروسيته وأمثلة هذه أو يلتمسها من
لا يعرف تمييز الفصل المستوجب الكرامة أو يلتمسها بطريق
غير الائق وهو خطاء عرضي بذاته وقد يكون معيانياً
لأسباب كما مر في الطمع. ومن يفعل الخسيس
بتصديح المدح للفاخر فخطاه عرضي كما علم حسنا
سيلفستروس وناورا خلافاً للبشارة وذلك كوعظ
وأمثاله. وهذا كالقديس توما الراس الذي خطية المجد
الباطل تتم من جهين ظاهر أو مضمحل فالظاهر إما
بالالفاظ وإما بالأفعال والذي بالالفاظ هو التعظم

في اشياء جيدة كصوم وصلاة وهذا خطي عرضي وقد يكون
خطأً ميتاً لا سبب اولاً اذا افترضنا كاذبة ثانياً
اذا تجبر ضد مجد الله كالقول المجرب في حرق ابل في
الفصل الثامن والعشرون وهو اني انا الله ثالثاً اذا قلنا
بعدم القريب كقول الرئيسي اني لست مثل سائر الناس
المتسقة التجار وما يشبه ذلك رابعاً اذا كان بقصد
ردي خاصاً اذا كان بمضرة القريب سادساً اذا امتد
نفسه بخطأ ميت لان من اثبت عملاً ما سواه نوعاً ومن
كانت هذه حالته فعليه شرح ذلك في الاعتراف. ولا
سيما اذا اقترن بامتداحه انصباب نحو الفعل وقد بنا
القول بهذا الشرط لانه اذا كان ذلك متفقاً فعلي
راي المعلم نافراً وبلاوس وديانا ان يضل المتبحر الي
بيان ذلك في الاعتراف وهذا بعكس ما ذهب اليه
سلكيس ولوبيس وروميكوس وبيان ذلك اطلبه
علم العلم دليوكو والذي بالهمل اما انه باعمال صادقة
احلاً لان يجب منها كاثواب غريبة ومزايا مختصرة
وامثالها ويسمى اختراع محذات وهو خطأ ميت
ان اخذ راي الشبان وسيرتهم اما بافعال كاذبة

تقو

فهو الريا كن ينحل امرنا جيداً ليظهر للناس ايمانه
صالح وهو ليس كذلك وذلك اثم عرضي ان لم يقرن باحتقار
يتا في الله او للقريب والصبر وهو متي قصد احد الا
يكون اذني من غير وهو اربعة احوال اربعا بالاعتقالي
بلاطة الراي الذاتي وتفضيله علي راي العلماء و
الامرار عليه وذلك خطأ ميت ان قاوم حقاً معتبراً
ام التيم بخطأ مضرة القريب كالطبيب المتعنت برأي
يكون خطأ علي المريض ثانياً بالارادة وهي عدم
الموافقة وذلك خطية عمية متي ما حك احد قريبه
بخير يختص بالله ام بشي يكون الاتفاق عليه واجب
مع القريب ثالثاً بالكلام وهي المنازعة وذلك خطية
عمية متي قاوم قريبه بمضادة حق يختص بالايمان او
بخلاص نفسه لوجبه رابعاً بالاعمال وهو العصيان
وذلك متي ابي احد عن فعل يجب عليه تكميله كقول
بلدلاء واعلم ان صغر النفس يتايل بنات اللبريا الثلث
وهو بند الكرامات والثاني والوظائف المستوحية
له من افراط ايمانه بنفسه وذلك خطي عرضي علي
الاطلاق وقد يكون ميتاً اذا اهرج ما كان يلزمه

تحت خطا عمت كما يشترح ليسوس ولايمان، وما الحضانة
ليست في حل للمراثة الا في ذكرها اولها من يصني لم يحج
اولم في غير في خطا، فيضطر خطا عمتا اذا ثبت ذلك
المع او قبله او اتعب به كما علم ما كنس وبلد لا تميزها
من يدم غير علي عدم انتقامه من قريبه او علي عدم
مضرة ثقيلة او ترك خطية ثقيلة كزنا، فانه يحظر خطا
عمتا لان ذلك نوع من الافتخار مع قبوله للخطية و
ترغيب غير علي انكارها ثالثا من يحدد في بلد
ملايس محدثه مع علمه ان غير يضطر الي اقتتارها
باسرائيل يفوق قوله ويمسك به عن تربيت عيلته او
وفادينه، فخطا عمتا كقول بلد لا رابعها من زين
نفسه زينة مغرله لحنه رايه، او طعا بالاباطيل فخطا
عومي خاسرها من قظا هر بقدا سة بقصد عدم استلاكها
فخطاوه عمت علي راي بلد لا سادسها من قظا هر با ثم
فخطاوه عمت غالبا لانه افك وعثرة، ولم يفعل القتل
بل انهم مارسوا اشيا منزهة وسمي الغير هم ان ينسبها
لشي مع انها ليست بخطا الامن ذلتها ولا امن
قصدهم

للجز الثاني

من ما هو الجمل ج الجمل عتير فاقدة الترتيب نحو
الزمنيات فينتج من ذلك اولاً انه بالذات خطية عرضية
ثانياً يصير خطا عمتا اذا تقام واضطر صاحبها الي
مجاورة الغوايس الالهية ثالثاً الافراط المقابل للجمل هي
بالذات خطية عرضية ويتم بوجهين احدهما بعد م
الاحتراس علي المال وما مثله ثانياً باصرافه بزيادة
والقسا ان اخف خطا من الجمل لانهما متباعدان عن
فضيلة السما اقل من الجمل، ويكونان خطية عمتا
متي افقر المفرط اولاده او زوجته، او امتنع عن وفا
ديونه، او بدد ماله الكفايس والوقت بوجد ما غير
لايق كما علم ليسوس، ثم اعلم ان بنات الجمل ستة
اولها قساوة القلب المتبايلة للرحمة ويحظر بها من لا
يشفق علي الفقرا والبايسين او يشتهمهم، او يطالبهم
بصعوبة عماله عندهم او يطالب مديوناً عاجزاً
وذلك يحسب خطا عمتا متي وجبت وصية الصدقة
او فرضة الحجة كما علم ناوول وتوليتي وراجع ما
ذكرناه في محبة الترتيب ثانياً اضطراب القلب متي

اهتم احدا همتا شديدا وفاقدا النظام باكتساب
الغنى او حفظه، وتخوف خرفا باطلا وافر اليا ليعده
او يتوقف عن زيادته، وذلك يكون خطأ ممتا متي
اسك الماهم عن الامور الروحية وغيرها المفترضة عليه
كاستماع القداس وما شاكله، او تجسس بخوف شديد
حتى انه يفقد اتكاله على الله، ويكون خطأ عرضيا
اذا كان بامر جيد، لكنه في اوان ومكان غير لائق يمكن
يحدث في عيلة او غلة او رزق وهو في الكنيسة
او وقت عبادة مفروضة وهذا من تعليم ماري ثوما
ورجينا لدروس واسكوبيوس ثالثا الاعتصاب وهو
خطية عمية اذا كان في امر قتل ايضا والعدل رابعها
للخريفة وهي مكر الغير بالقول وقد يكون عميا بوجه
غاية او وساطة خامسها الخيانة وهي المكر بالهل
وهذا خطأ عميت بذاته، ويوجد غالباً في المتاجرة و
المقابلة وله وجهان احدهما المادة اذا كانت مفردة
او بخلاف ما وقع عليه الرعي والآخر الثمن كقول
ناورا وتوليتي واسكوبيوس سادسها الخيانة وهي
المكر بضد الاقرار الواجب والواقع عليه الرعي

المترو

المترو بمضرة القريب المحزون، وهو خطأ عميتا من
عين ذاته وضروبه ثلثة اولها في الاقايم كخيانة يود
السيد المسيح ودليله يمشون رجلها ثانيا في الامانة
منقلة كانت او غير منقلة مقالير المنقلة كخيانة
الجنري اهل المدينة بتسليمها الى الاعداء المحاصرين
وذلك اذا اخبرها الطريق الموصل الى امتلاكها
المنقلة هي كالتياب لو غيرها من الاموال والامانة
المكشوفة للصوم عن ودعت علي علمه ثالثا في
السر وذلك كمن يمتي سرا مؤمنا عليه، وهذا ضد
الصدق والعدل، اولاي ثمن عليه كاعلم ديوكو
وذلك يكون خطية عمية اذا صدر من افشاءه ضو
عظيم للقريب او نفسه، والا فيكون خطية عرضية كمن
يفتح رسالتا غير او يقرأها، لانه ان فعل ذلك طمعا
في الاخبار فقط فاعنه يسير وان قصد قطعا
فانه عظيم، ولكن لان الامر من مجهولان وقيل فتح
الرسائل فيكون فتحها خطأ عميتا علي راي توليتي
وبلدلا وناورا ومولينيا ولايمان، وذلك ان لم يكن
من فتحها ذا سلطان وولاية تخصه بذلك، فينتج

من ذلك اولاً ان من يفتح مكاتب الغزو يترها لن
يخطي متى استدك انما كتبت لغزته او لمعاره ومن العلوم
ان دفع الغزو مباح فمن ثم يوزن للولاه في ايام الحرب لا
ان يقتصر اسرايل لعداهم فقط لكن يباح لهم ايضاً ان
يقتصر مكاتب غيرهم الواردة من اراضي الاعداء ويملئها
وهذا انفسه يجوز لخدمهم ايضاً المتقامين من قبلهم
لغايرة للعلم اذا راوا فتح الرسائل لازماً للثمنعة
للمعانة وذلك علي رأي المعلم فاوول وراجيندوس
واسكوبيوس وديلوكو ثانياً يجوز محالاً لمن استثنى
برخي رسائل المكاتب او الرسائل اليد سواه كان ذلك
ظاهراً او مضمراً اذا لا توجد شريعة خصوصية تمنع
عن ذلك وذلك علي رأي المعلمين المذكورين ثالثاً
يسمح بذلك للرهبان ان وجد قانون بذلك
او عادة وان لم يوجد يكفيه ان يخشي من حدوث
ضرر للرهبان بحيث ان لا تكون الرسائل منفعة الي
رئيس اعظم او الي واحد من القانين والعادة
كعلم الاعتراف وذلك علي رأي المعلم ديانا و
اسكوبيوس وبارينوس رابعاً يجوز ذلك اذا خشي من

ضرر يتاقي للتريب وخيذخل قراقا للكتاب بما يخص
الضرر ويميك عن الباقي وذلك علي رأي المعلم
ديلوكو خامساً من يفتح مكتوباً ويتراه متوهماً ان المكتوب
يجري امراً زهيداً لا تقني يخطي خطأ عرضياً علي
رأي المعلم ديلوكو سادساً من يجمع مكتوباً قد شقق
وطرح من صاحبه في مكان مشاع وقراه طعماً في
استقصا الاخبار يخطي خطأ عرضياً وليس ذلك
بخطا من عين ذاته او تقصد من هذه المعرفة تلا في
امور لان كل شي يترك من ماله يجوز استخدام لاي
من يشاء كعلم بللا والقديس ماري انطونيوس
وروزلا وسلفسترس ولايمان وديانا ولكن لايمان
يجوز المذكور بانه يجب عليه من باب المحبة لا يثني
ما قراه وان خشي تاقي الضرر من كشف اخباره
فيلتزم بكلمته من باب العدل قلنا ان طرح من صاحبه
لانه ان طرح من غيره خلوا من علم صاحبه او وقع
اتفاقاً من صاحبه فلا يجوز قرأته وقلنا في موضع
مشاع لانه ان طرح في نارا او اتون ليحرق فمن يخرج
ويقرأه يخطي كعلم ديلوكو وقلنا من عين ذاته

لانه يحتمل ان تكون تلك المكاتب متضمنة امرًا يحصل
منه من قراتها ما ينافي من يقرأ مكاتب غير خفيًا من
غير رضاه بخطي او الخطية طبع واستقصا ولو فعل
ذلك لرغبته بالعلم وخلقوا من ضرر يخشى منه ثانيا
يخطي ضد العدل لان كل انسان له حق علي اخفا
مصنفاته متى لم يثبت ان تكون متاعه علي راي العلم
ناورا ومولينا ورجينا لدروس وقد تكون خطية للذكاء
عنده متى صدر عنها ضرر بالغ او ان المصنف كان
يرغب جدا ان تكون مصنفاته مستتره ويثقل عليه
كثيرا اظهارها علي راي بل لاود يلوكن ثامنا من يكلف
سر غير خلقوا من سبب متعق ويحصل للغير ضرر من ذلك
او يفتح مكاتب الغير اخضره احد فيلزم بالوفا كما علم
العلم بونا جينا وطر للود
الجزء الثالث في الانهاك
من ما هو الانهاك ج الانهاك هو رغبة في الشهوات
للحسية فاقدرة كل نظام وهي خطية عيته بذاتها
لكون الشهوة اللحية غريزة في الانام طبيعية لاجل
بقا الجنس البشري وذلك خير عظيم للناس ولحمد الله

من يستعاضها بخلاف الناس والحلال يهين الله والناس
فاما تلك الانهاك فثان ان رغبة منها تحصى العقل
اربعة منها تحصى الامادة الحاصلة في القلب وهذه تقري
العقل متى تعلت الانسان بالشهوات الرديئة واهل ما يخسر
خلاصه وخدنة باريد ثانيا القورط وهذا يعترى
في الشهوات بحيث انه يفقد الراي والمثورة ثانيا الجهل
وهو متى احب الخطايا اللحية مهلا ما يليق بحالته ورجته
رابعا القلب وهو متى اهل الاضات مقاصده الصالحة
ومواعيده لله تعالى او لتدبيره لاجل الشهوة الرديئة
خامسا محبة الذات وهي متى عدله الانسان لشدة
طعمه في الشهوات عن غايته الحقيقية اي الله تعالى
وصير ذاته غاية لافعاله وحركاته سارها بغض الله
لكون الشهوة التي يكره الاشيا الروحية ويغض الله
عن وجل من حيث انه ديان معاقب التجاسات ما بها
ميل الي العالم الحاضر لان الرغبات اللحية اذا تمكنت
في احد نهدته السعادة الابدية والصقته في الحاضر
خلقوا من انشكاك لو يمكن ذلك ثامنا استكرام عالم
المجازاة لان من يستغرق في الشهوات يكره الموت

بعدم ترتيب ولا يشأ ذكره بل يجتهد على امداد حياته
الحاضرة بطريق غير جائز والاربع الاخيرة هي خطايا
ميت ان مال اليها احد بحال القبول والارادة وماذا
قبلها بغير افراز او ينقص الرأي تكون خطايا عرضيا
منها ما اعلم رأي بل لا واسكوبين
الجزء الرابع في الحسد

من ما هو الحسد في الحسد هو حزن من قبل خير القريب
كانه ينقص الثاني الذاتي والمحبة على خطا مستقيم
لكون المحبة تفرح بفرح الغير والحسد يفتني زواله
او يحزن من قبل عدم زواله ويحصل من ذلك حل
للمواد التي لا تبه ولا الحسد ثم مهلك وثقل جدا وان
سبب حزننا من قبل نعمة الله ونأيده القريب فيكون
خطية تضاده تضاد روح القدس نائبا بنات الحسد
اربع وهي خطايا ميت من جنسيتها اولها البغضة
وقد مر بيانها في باب المحبة ثانيا النمية وقد سبق
الشرح فيها في الوصية الثامنة ثالثها الفرج لمصاب الغير
رابعا الوسوسة وهي مدممة القريب لئلا يحبه الغير
لله وان ازالها الوسوسة فيلتزم باعادتها واصلاح

الذين

الذين قتلهم كالترام من سود عرض الغير على مرده وكما
قررنا ذلك في شرحنا الوصية الثامنة ثالثا من يحزن
على خير الغير لانه يحشاه من حيث انه مضر لذاته او
لغيره فلا يكون ذلك حسدا بل خوفا ولا يكون اثما بذاته
ان لم يكن فاقدا للنظام وكما يجري الامر في عدو لك
اذا ارتقا اليه وطيفة ودرجت ماء وتغوي عليك
فانه يشق عليك ذلك كما علم لايمان رابعا من يحزن
على خير القريب من حيث انه ليس بموجودا فيه بشرط
انه لا يرغب زواله عن القريب فلا يجب ذلك حسدا
بل غيرة وهذه ان كانت على خير لا يقدح فيه وان
كانت على خيرات زمنية فتكون تارة اثما عرضيا اذا
كان الخير غير مطابق لحزن فلاح على عدم الملك
كما يعلم لايمان خامسا من يحزن على خير قريبه من
حيث انه غير اهل له فليس حزنه حسدا بل غيظا
وهذا ليس بخطية اما اذا تلب عناية الله فيصير
اثما مهلكا وهو تجديف واو اذا ازداد فيه الي ان عمله
على الشر وذلك على رأي القيطاني ولايمان سادسا
ان حزن من قبل احدا كان ساءيا لك او منخطا

بقليل ثم كبر بشوق وتعظم وسما عليك وظننت سموة
مضالك وشرا عليك فخرتك حسد علي حصر اللفظ
لان السوء من ينظر خيرات قريبه بمرارة كما علم بلداه
وهذا الاثر يخص اولاء المتكبرين ومن يطعم بالافتخار في
امر ما يكون فرياديه فان تقدم احد عليه فيصعب
عليه ثانيا صغري النفس لانهم يستعظمون عجب لانها
ويقرون كل حين للتقريب نفسا لهم وذلك خاصة في
الناس الظنهم بهولته وتره من علي خير الغير لا يعلمون
عليهم نحو حال واتقان ومهارة ثالثا الشيوخ بالنظر
الي الشباب وكل من نال امرا ما يعثر بالقياس الي من
حظي به بهولته كما علم بلداه سابقا من قدحت به
مصايب او ابصر قريبه بعبادة واستنها ان لا يكون ولدا
او ان يكون حيويا او لعن يوم ولادته ما لعن يوم
الاول الذي عرف فيه قريبه او لانه تزوج فان قصد
ان يلعن خليفته ما غير ناطقة فقط مثلا يوم ولادته
او يوم نزعته لانها السبب لشرا القريب والعقاب فقد
يكون ذنبه عرضيا فقط واحيانا لا يخطي ابدا كما فعل
ايوب وان قصد بتعدي شرا لنفسه او لغيره عن ولدا

تزوج

تزوج في اليوم الملعون منه فخطيته عيته كما يشري

اسكوبيوس ومن كفتيوس

الجزء الخامس

في الشر وهو قسمان القسم الاول
من ملعون الشرع انه يرغب في الماكل والشرب فاقدة
النظام وتقابل الاشياء ويخطي بها الانسان نجاسة
اضرب اولاً بالاكل قبل الوقت ثانياً بطلب الذ الماكل
ثالثاً بالكله اكثر من الواجب رابعاً بالاكل بالنهم المفرط
خامساً تقيته اطعمه معدة باتقان زايد كما علم لايمان
وقد ينتج من هنا حل للحوادث الالهية ذكرها اولها ان
الشرع من جنس خطية عرضية فقط لان النجاسة لا ضرب
لن تنافي محبة الله والقريب ومن ثم ينتج ثانياً انه
مكن ما علمه ناورا وتوايتو ولم يضادهم لايمان
سماحاً منه ان من يمتلي من الماكل والشرب حق القي
فاغده عرضي اذ لم يدخله عنده اوضى اخره وقد
احتسبه بعض العلماء انما عيباً وهم صا وبلدا و
اسكوبيوس وغيرهم كثيرين وهو الاصح ثالثاً انه جائز
والقريب فيه تعصدا الاستفراغ باكل وشرب وما مثلهما

ان ظهر معيذا لطلب الصحة خارا بها قد يكون الشر
خطية عميتة بالعرض وعدم نظامه بافراط وذلك في
المواد الا في ذكرها او لا من يتعدي على صوم كناية
طعما في الشر ثانيا من يودي عاقبته اذا اكل جزيل
بمعرفة وان فقد الافراز فاقه يسير كمن يزيد الحوي
بقرع الماثلثا من يتعطل لاجل شراسته عما فرض عليه
تحت خطية عميتة رابعا من يما ظب على الضيافات
ويعتد لذة بطنه بمنزلة الاله خامسا من يثرب بكر
تام كما سياتي بيانه سادسا من يغتدي لاجل شراسته
من لحم الناس لان ذلك ينا في المرافة الواجبة للمائتين
وتغفر الميل الطبيعي ولكن اثم ذلك لاجل الصحة
اولعلة اخرى مطابقة الصواب كالجموع السبع عن
الحصار فقد يعجز الخطية ولكن في وقت الحصار
الشديد حفظ الحياة بهذا النوع ليس يفرض كما علم ساكني
وليسوس ولايمان وصا وبونا جينا وبلدلا وعلبي
راهم يهدر السافون الذين يخرجون من دما الانام
ليتشجعوا على وظيفتهم لا سيما لان الدم على مذهب
البعض ليس بمنقضى خامسا ان نبات الشره الا في ذكرها

قد تحجب من عين جنيتها خطية وهي ما تحجب
النفس وما تحجب الجسد فالتي تحجب النفس او لا زوال
حس العقل شأنه ان يعطله عن الصلوة وهذه قد تصير
لغاما هلكا متي منعت الانسان عن فهم ما كان ضروريا
للخلاص او تقيمه او عاقبته عليه من وجه وظيفته
او غيرها تحت خطية عميتة كما علم بلدلا ثانيا افراط
الفرح المصدم الترتيب لا العام الملازم لكافة النشاط
بل الذي يميل الى الاعا في الرديئة او الحركات السنية
او الرقص السنية وقد يصير ذلك خطية عميتة
اذا حرك القرب الى القبول ام الالتذاذ الميت او
اهب اليه ثالثا كثرة الكلام رابعا المهرجة وهذه
تتنازع عن الافراط بالفرح وكثرة الكلام لان الاول يتم
بالشهوة والثاني بالكلام اما المهرجة تكمل بالكلام
والحركات ويدخلها منه خفيف اذا لم يقرن بعثرة
كمن يحدث او يغني اقوالا سفيهة او ينطق وبلدلا
وذلك بانزله الى ضحك الغير وقد يصير خطايا مما
ان فعل بلغة شهوانية ككليم بلدلا واسكوبوس
واما التي تحجب الجسد فهي الجحاسة والتي وخرج

التمتع والافراد اذ كان بمرادة فخطا عيت علي رأي
 الى هو الايمان وبل لا ولي ليس على هذا في
 معرفة الله. اللهم الثاني في السكر انما
 من ما هو الكروج ان نشر السكر التام كالمين بمن يفقد الراي
 ويغيب عن الصواب بعلمه وراي راقه لاجل اللذة والطبع
 خلوا من سبب متنع وضروريه وفقد الراي ليس
 علي الاطلاق كما يجري في حال النوم بطريقتي طبيعية
 مرتبة من البارئ سبحانه مبدع الطبيعة لاجل صيانة
 الطبيعة وقوتها وصيانة صورة الله. لكن بتعلق
 وطريقتي قيرية شاربها تسحب العقل وتثني صورة
 الله وتصيرها موصولة كالبريم الهائم وتعدس
 السلطة علي استعلاء الذهن عند حلول الضرورة الواجبة
 وذلك بانها قد جهز العلماء فيحصل منه حل الحوادث
 الا في ذكرها او الامن سكر سكر كالملا كما مر بيانها
 في طبيعتها بحيث من جنسها لانه احد صورة الله
 تعالي للوجود في اي العقل والارادة. وذلك
 سمح عند الخالق سبحانه كما تعلم العلماء اجمع ثانيا
 من يسكر بامر الاطبا لاجل الصحة اذ لا يكون بسبيل

تخصيها

لتخصيها بمرادونه لا ياتم انما هو كالملا علي رأي يفتقر
 ولايمان وكاتيا فمن ثالثا من يغضب بخطر الموت علي
 السكر لا ياتم انما هو كالملا علي رأي لاسيوس وازدريوس
 ورجينا لدوس وبل لا لاربا من السكر غير او تقصد ان
 يسكره او يحشه ليشرب بخطر من مساو بنية سكره او يعلم
 انه يسكر من ذلك فان فعل ذلك سواء كان بذاته او
 او غيره فيخطي خطا مماثلة لاسان يسكر غير يغيب عنه
 اي يغيب علم التفعل بالسكر وذلك ليمنع ضررا يصدر
 منه لا اثم عليه مثلاً من يجمع نجر جيد او مصنع
 ظلالا لكي لا يظلمه من ليلة جارية او لئلا يضره الغفاح
 نفسه فلا يخطي كما علم سالكس ولاسيوس وقال
 لاسيوس انه جازي لك ان تسكر غيرك وان علم ذلك
 لينجوا من شر اعظم باقل شر. اما الايمان انكر ذلك وهو
 الاصح. لانه لا يجوز اصلاً استقاط احد بخطية ما
 سادسان لا يسبق ويعلم خط السكر ولذلك شرب
 كاساً ما او قويت عليه من جبارد فسكر من غير ان
 يمتنع فهو يخطئ من الاثم. ومن هذا القبيل يصدر
 كثيرون عن يحكمون بافراذ بان لهم احتمالاً للشرب

كأن آخره ولكن يجب ان يعدلوا من هذا الحكم اذا جردوا
خلاف ذلك بانفسهم من يميز بعد الشرب ما بين
الحلال والحرام وان اضطربت غيخته قليلاً او قفاه او
تعد لسانه ونقلت رجلاه وابصرت عيناه لاسيا
اضافاً او تحيل من المنزل لم يجب سكره كما لا والله
عرضي وان فعل ذلك بتعده فاعه مهلكاً علي رأي
الايها انما السكر التام قد يعرف من العلامات الالتي
ذكرها علي تعليم النبي صلى الله عليه وسلم اولاً لما لا يعلم
ملحاً او ما فعل ولا كيف او متى اخذ لبيته ثانياً لما
يفعل بالم ينسقه قط وهو صايج عن تخطئه بطاهات
خلاف عاداته وتوجيه البيت وضرب لزوجته
وامثالها تاسعاً ان الشرع الصادق بالسكر ان لم
تسبق المعرفة بها لاسيا اذا سبق للحرس والحذر
منها فانها تخلص من الالتم

الحزب السادس في الغضب

ما هو الغضب هو رغبة للانتقام
فاقتة كل نظام ووقتها النظام كما علم ما يري قوما
علي ضربين احدهما من وجه طريق الغضب مثلاً

من يحقد

من يحقد عن باطنه بافراط او يكشف غضبه عن
خارج بامارات نراية ثانياً من وجه الموضوع مثلاً
من يتقصد انتقاماً لاحق فيه او نراية عن الحق واللب
المرحب، فظير من يتقصد لعدوه موتاً لا يستاهله
او ان يقتله وينتقم منه بسلطانه او اذا تقصد
نقمة لمرء علة موجبة لكنه طلبها خلواً من عداس
اقتلحاً الام نفسه، فينتج من ذلك حل للحوادث لانيته
اولاً طلب الانتقام بنظام ليس بغضب كما يري في
الروسا اذا غضبوا علي الروس عليهم لاجل زلاتهم
وقاصصوهم ثانياً الغضب الناقص نظامه بالمعني
الاولى ليس الاخطية عرضية وقد يصير خطأ عتياً
بالعرض مقيم عليه تحديف او لعنة او عشرة
ثالثاً الغضب الناقص نظامه بالمعني الثاني خطية
محقة بذاته لانها في الحبس الاخوية علي رأي
بلد لا ابعابيات الغضب اقسام ومنها ما يتم
بالقلب كالرجز وانتفاخ اللب ومنها ما يتم بالضم
كالطرح والتجديف والشتيم واللعنة ومنها
ما يتم بالفعل كخصومة وضرب ومناجزة وجرح

وهذه تجري فيها الحكم على النسق السابق ذكره ولا الرجز
هو حركة مفرقة تقاى علي من يتوهم انه يعامل بغير استحقاق
وهو اثم عرضي على الاطلاق وان كان يجب الصواب لا اثم
فيه ابطاء وقد يصير خطأ مهلكا متى تجاوز حده والى
بعض اعتقادي واهانت للغير ثقيلة ثانيا انتفاخ اللب
هو متى تفكر احد بمجة بطريق مختلفه للانتقام وورم
نفسه بافكاره تلك فيعتبر اثم باعتبار القيمة المعقد
عليها كتعليم تولى تولى ثالثا الصراخ هو متى رفع
الغضب صوتا مخلط اقوالا شتي بغير نظام وهو
اثر عرضي على الاطلاق ان لم يتبعه ضرر مائة التحدث
هو اثم مهلك لما سبق بيانه في الفصل الاول من المقالة
الثانية خامسة الغيبة والمغار هو متى طعن احد بقرينة
شرا بقصد اهانتة وهو خطأ مهلك مطلقا وقولنا
بقصد اهانتة لم يقرر ان لا في الرئيس بجنونه ان يلفظ
بالشتم اذ قصد تعريض المروءة وتواضعه او لسبب
اخر صليبه اذ سما السلج الرئيس جهلا والوسول دعا
الغلاطين مدعي الحسن وقد يصير اثم متى تجاوز
الرئيس طريقة التوبيخ اللائق او اهان المروءة بالكثر

ما يستوجب ذنبه كما علم ببلدلاء كذلك الشتم قد يكون
اثما عرضيا فقط علي راى كاقا نوس متى كان جزيا
ويسيرا او جري بغير قصد اهانة بحيث ان القرب لا
يلحقه ضرر معتبر نظير ما يصدر عن الابا الذين يدعون
اولادهم حيرا ونساء واطفال والدينين الاميع الذين
يعيرون بعضهم بعضا بعبيرات متعددة لا تصدق
لذلك لا تزيل الشان كما يقول بونا جينا كذلك ان
ذكرت عيون با خيفة علي سبيل اللعب والسترة فحسب
من قسم الادب كقول ما ري تو ما بحيث ان القول نحو
ذلك لا يحزن ولا يفضب وقد تم الشتم بالنعل علي
ضربين اولهما بالتفصن كن ديطا او يحرق ايقونة الغير
او مكتوبه ثانيا ظاهرا كن يجلد رجلا كريما او
يلق قريبا علي باب داره وما ضاهاه او تشخص ينفع
ما عاين بل كرامته مثله من يزدرى بالغير او يلقيه
بلقب يهينه به او يسخر به بشخ اننه ام تقليص
شتمه بقصد تحجيله وذلك اثم عظيم اذا كان سميا
او ثقيل او يحزن القريب حزنا ثقيل كما علم بونا جينا
ومولينا وبلدلاء سند علي طاري تو ما وسبيلك ان

تعليم ان من حين غيره اي اهان كرامته بشايعه التزم باصلاح
ذلك ولو لم يجلب عرضه وذلك يصير بسلام وتكريم
او بعزمه الي ضيافة او باستفاد منه بمقدار ثقل الضرر
حقيق ولو التزم ان يركع له امامه قدام شهود معتدلين يتخي
نقل الاحاديث كما علم ديلوكو. وقد قال ازورديوس وصفا
وهو اينا وديلوكون ان ايضا في كيفية النتيجة الميعة في
الاعتراف ليس بضروري خلاقا لما علم فيلوسوفوس
سادسا للجنة وهي طلب الشر او دعوة الشر من حيث
انه شر للترتيب خطيه بميعة علي الاطلاق سابعاً للخاصة
والمضاربة ان لم يتجاوز الحد والافراط فاقم عرضي وان
اتصلت بقتله وجرح وقتل فخطا بميت والخطا علي من
شرع بها الاعلي من دافع عن ذاته بصواب هـ
الجزء السابع في الكسل
س ما هو الكسل الكسل ام خبي النفس قسما كما
يعلم ماري توما عام وخاص فالعام يراد به ارتخا
النفس في ممارسة الفضائل لوجده تعب متصل بها
والخاص عبارة عن حزن وضيق يتاقي للانسان من
خدمة الله وعجبه لكونها لا تصان الا بنصب وسقا

مقترن

مقترن بممارسة الفضائل فيزعل منها ويهلكها ومن
هنا عمل العرافة الاقي ذكرها اول الكسل العام قطا
ميت متي ارتكب الانسان به فعلا عنوعا تحت خطية عمية
ثانيا الكسل الخاص اثم هلك من جنسيته لانه بنا في
الحبة الالهية ومثله قس في بنات الكسل وهي خمس
اولها الرذالة والخبث وهي مقت للغيرات الروحية وانها
عدها والندم علي عمل الخير والفضيل الذي صار ملتزما
به والاستخفاف باحسان الله كمن يكره انه اعطي
جودا اولانه علم المسيح وشرعيته وذلك خطأ عميت
ثانيها صغر النفس والاياس من الخلاص وهو خطية عظيمة
ثالثا ملل وهو استكراه ما يفيد الروحانيات الخلاصية
رابعها قواني وهو فعل الغيرات دون حراسة لايقة واجبة
خامسها تشتت الفكر وهو تشتغل العقل بما يليق وقت
ممارسة الغيرات الروحية وهو قنات اما استقصا
باطل عما لا ينبغي ويتم بالفكر لما تكلم بما ليس بضروري
ويتم بالغم اثم بسجي بنا في الهدوء وهذا اثم عرضي
من تعليم ماري توما ولايمان وقوليدس واذا كان الامر
مفروضا تحت خطية عمية واقتضا اصفا الفكر والتثبت

٢٠٣

حينئذ خطية ميمته كن يصلي الغرض او يتقدس او
يحضر قداساً وفكره غايب وذلك على تعليم ريجينا
وبلاوس وطرلوس خلافاً لتبوير نبويس الزاعم
ان من تشنت فكره باختيار لمدة لها مقدار في القدس
قبل بدو النافور قائم عرضي وان تشنت في وقت
النافور لاسيما وقت التقديس فاشبه ميمته لانه
يهين الاسرار ويخاطب على الخلط وقلنا اذا كان
الغرض تحت خطية ميمته فيه طائيل لانه اذا كان
الغرض ليس بمفروض تحت خطاميت وذلك اذا كان
اختيارياً حينئذ التشنت اتم عرضي
كما علم ماري كوما ونول
سواريس وليسيوس وقد
يكون خالياً من كل اثم كن
يتلو ازبوراً او صلوة
وقت شغله للتطبيق
من الافكار
الالهية كما علم
وطرلوس

الكتاب
الذي
هو

المقالة السادسة

في اسرار البيعة المقدسة وتقسيم الى ستة ابواب

الباب الاول

في الاسرار اجمالاً وهو اربعة فصول

الفصل الاول

في ذات الاسرار العهد الجديد وهو جزان

الجزء الاول

ما هو السر حاشية اعلم ان السر يجد بانه اشارة
دالة على شي مقدس وقال القديس اوغسطينوس
ان السر هو ما كان محجوباً تحت الاشياء الملوحة التي
بواسطة تسبب القوة الالهية للخلاص سراج السر
هو شي حسي له قوة القداسة اي له قوة ابراز القوة
المبرزة والدلالة عليها برسم ثابت من السج فينتج
من ذلك اولاً ان ذات السر مشتملة على ثلثة اشياء
اولها انه رسم ثابت دائم ثانيها انه يدل على القداسة

١٢

الحقيقية ثالثا ان يهبها بقوة الخصوصية باستعماله
او كما قالت العلماء بالفعل المنقول دون فعل الفاعل المراد
به استعداد المتناول والخادم لان هذا الاستعداد
ولو انه واجب لكنه ليس بلازم بوجه انه مصدر النعمة
لكن بوجه الشرط الذي لا بد منه لقبولها ثانيا قد اوضح
من تعريف السر ان الامور الالهية ذكرها قد نفيت من جملة
الاسرار البيعية المسيحية او لا بد بايج الناموس العتيق
والحديث لكونها ليست بمجموعة من النعمة بالفعل المنقول
بل وضعت لاکرام الباري تعالى وان قيل ان دبيعة
العهد الجديد تهب النعمة لمن قدمت لاجله نجيب نعم انها
تمنع ذلك ولكن ليس بقوة استعمالها علي الخصوص بل
بطريق الطلبة والنيل والتحصيل كما علم كونيك ثانيا
اسرار العهد العتيق ورسومه كالختان والاختيار في البحر
الاحمر وخروف الفصح واعمال التطهير وطقس ارتداء
الكهنة فهذه جميعها ليس لها حقيقة الزل لانها ليست
بمجموعة من المسيح ولم تكن تعمل القداسة الحقيقية
وان قيل ان الختان كان مبيد الخطية الاصلية بفيضان
النعمة الحقيقية نج ان ذلك انما كان يصير بفعل الفاعل

او كما

اذا كان المختوم بالغ المن ولم يكن ممكنا ان يصير
بالفعل المنقول مطلقا وعلي حصر اللفظ ان الختان لم
يكن بدءا ومصدرا للنعمة كالعلامة الطبيعية والادبية
لان اصل النعمة اعني به الام المسيح واستحقاقاته لم يكن
ظهور بعد وانما كان ايجاب النعمة بطريق التفضل
الخصوصي ولم يكن الختان يهب النعمة بذاته وقوته
الخصوصية وحق وبه بل بسبب الايجاب كما ان
الاعتقاد بالمسيح العتيق ان ياتي ولم يكن ايضا يمنع
النعمة بحق قبوله لانه لو كان يمنحها لكان كل من قبله
يعطي القداسة خلا من مانع وذلك ليس بمصحح كما
علم فيلوسوفس ثالثا هكنا مناسبات الاسرار كرسيم
مريم دير ورسيم الرهبان والراهبات فانها ليست
في دائرة الاسرار الحقيقية من كونها لم تفيض النعمة
بالفعل المنقول والاستعمال وكذلك افعال الفضائل
ايضا لكونها غير حسية رابعا مرضى الرجل للرجل
بمسح المسيح ونحوه بوجهه بقوله اقبلوا مروج القدس
وقوله لمرم الجذلية وللخمل قد غمرت لك خطاياك
ليست منحصر في حين الاسرار الحقيقية لانها ليست

او كما

بإشارة موسومة لتعيينان النعمة إلى الدهر. ومثل ذلك
الشهادة للكونها ولو كانت بالفعل الفعل. لكن السج لم
فيهما متعدياً بخصوص من النعمة هـ
في مادة لتعريف الثاني
في مادة لتعريفها وفي ما إذا ينبغي حفظه
لعلم أن المراد منهم على نوعين أحدهما بطريق المركب
الطبيعي الذي به يهيئ الشيء للحسي والعمل مادة كالما
والفصل في العوديد والزيت والتدخين في مسحة المرضي
فالزيت والماسميان مادة بعيدة والعمل مادة قريبة فلما
الكلام للجوهري أو ما يستعمل مكانه كإشارة المرضي في
الزنجية فهو معروف ببرهم الصورة ثابتهما مفهوم السر
كفهوم المؤلف الصناعي. وعليه هذا الذي يكون الشيء
الحسي والفعل واللفظ بمنزلة المادة. والمعنى بمقام العمل
سواء لنا السلف يكون نظراً إلى النوع الأول. والذي يصح
السر ويكفي أن يصير لا يقر أن بين المادة والصورة
مثلاً بين سكب الماء واللفظ بهذا المقدار حتى أنه يجب
العقل والجاري العادة إذا نظرنا إلى مقتضى كل واحد
من الأسرار فنرى اللفظ يثير في العمل. ويقوم من

اللاتين

اللاتين إشارة واحدة كما علم بونا جينا وسوارس وكونينك
والمعنى من هذا القياس أولاً أنه في سر المعودية
والثبوت بالميراث وصحة المرضي لا بد من أن يكون
الاقتراح هكذا موجوداً. وحقاً إذا لم يندم إذا لفظ بالكل
يستيقن على رأي العقل أن يفسل بالماء أو يدهن بالزيت
وما يثبته ثانياً في سر التوبة يجوز تأخير الحلة مدة مديدة
كما يجري في الأحكام أن نقص القضاء لا يكون إلا بعد
فحص الدعوى ثالثاً في سر الزجاجة إذا مرضي الواحد
وبعد مدة مرضي الآخر ففهم الزجاجة يكمل كجري بقية
العود كما علم كونينك. ثم نقول أيضاً أنه لصحة السر
لا يجوز أن يتحاشى المادة أو الصورة تقاير جوهري
ذاته. لكن إذا اتفق أن يكون التقاير عرضياً فأن
السر لا يبطل وربما يخطئ من يدخل التغير العرضي
غالباً وإن سأل سائل كيف يختلف تغير المادة ذاتياً
نحسب أن المادة تختلف ذاتها على رأي العقل والعلماء
إذا اختلفت اسماً وفعلاً عن المادة المرسومة من الصحيح
ومقي بقية على اسمها والاستعمال المخصوص لها ووقع
التغير فأنه يكون عرضياً ومن جهة الصورة فتغيرها

١٠

يكون ذاتيا اذا تغيرت المعاني، واما اذا ثبت المعنى
على مكان عليه، فالتغير بعد عرضيا، فالتغير عاقلناه
اولا ان السريبطل اذا قدس على عجين او غيره سواء اختلف
نوعا من الخبز او لم يختلف نوعا لكنه لا يجب خبرا ولا
يطلق عليه اسم الخبز، ومثله في العيد بالامارة المستقرة
من الاعشاب والنبات كالورد وامثاله، ولو ان البعض
من العلماء راي انها لا تختلف نوعا من الماء العنصري، وقع
ذلك لا يصح العاد بها ذاتيا بكل السر ولو كان الماسخا
او عكرا، او كان خبز التقدمه خيرا او متغير اللون الثا
يبطل السر من قبل الصورة وذلك اولاً اذا تغيرت بعض
الحرف فينتج منها تغير المعاني، كن يقول انا اعدك بسم
الاب والابن والروح القدس ثانيا اذا كان ما بين اللفظ
والعمل زمان طويل حتى انه لا يظهر اقتران موجودا
بينهما، مثلاً اذا اسكب الماء وبعد ساعة قيل الكلام
الجوهري، ومثل ذلك اذا نطق به شخصان، وقال
احدهما انا اعدك وقال الاخر بسم الاب والباقي، فان
التركيبون ناقصا وتكون الصورة قسمت الى صورتين
ناقصتين والمعنى كاذب كما علم فيلوسوفس وبونا جينا

لاخو

رابعا تصح الصورة ولو لم يحل الذي يتلوها من اللفظ
اولا اذا اهل بعضا من اللفظ التي ليس من ذاتيات
السر، مثلاً اذا اهل لفظ انا وامين في العادة انا اذا
نراد وقال، انا اعدك بسم الاب الذي خلقك والابن
الذي خلصك والباقي فاللفظ المستعمل كالحق متاوية
للمعنى كحق لك انا افلك رابعا اذا السر وقدم وقال
جسدي هذا هو خاسا اذا فسد اللفظ من السرعة
او من التغير للسان وقال هذا هو جسدي بين حرف
للجيم والنزاي، اما اذا قصر وعوق الكلام مدة
قليلة، مثلاً اذا اتفق ان يقول الكاهن انا اعدك
وبعض له ان يعمل سر او مرتين او انه يامر خادمه
بفتح قلبه لقلب حرقه ثم يتم الكلام بسم الاب
والابن والروح القدس كما علم فيلوسوفس وبونا جينا

الفصل الثاني

في خادهم الاسرار وهو جزاء الله الذي لا يلهو
من ما هو المطلوب من الخادم ليكمل السر على يد
انه تمام السر على يد الخادم لا يطلب منه الايمان ولا

الصلاح على الإطلاق بل السلطان في (بعض الاسرار)
والقصد حالاً او اقل ما يكون قوة. اي انه يجب عليه
في حين العمل ان يقصد لا الامر الظاهر فقط بل البري
ايضاً او على الاقل يقصد ما تحتمه البيعة او كما رسم
المسيح. وذلك كما علم الجمع التريدين في القانون
الحادي عشر من الجلسة السابعة. السبب في القسم الاول
لان الاسرار تفعل لاحب ترتيب الخادم. بل بقوة
الهيئة يجب رسم المسح واستحقاقه. والسبب في القسم
الثاني لتكميل الترتيب في قصد معين العمل لوجود
سري. ويزيل تجرد الالفاظ والافعال. والحال ان
قصد الفعل الخارج وحده لا يزيل هذه المذكورات. لان
تكون متوجهة الى غايات اخرى كاللعب والتقليد واثالها.
فلا بد ان يقصد معين العمل لوجود سري ويزيل تجرد
الالفاظ والافعال. وقولنا في القصد انه يجب ان يكون
حالاً او قل ما يكون قوة لانه لا يمكن القصد والنية
المتصلة والاعتيادية لان هذه النية توجد في السكران
والنايم ايضاً. والفعل المنعول بهذه النية ليس هو
بذاته بشرياً اختيارياً ثانياً لان النية الحاضرة التي

يقصد

يقصد بها الخادم حالاً او يريد ان يفعل شيئاً ولو انها
التزويجاً لكنها ليست بمطلوبة ولا ضرورية. السبب
لان هذه النية ليست هي في قوتنا ويمكن ان يتشتت عقل
الانسان بسهولة. ولو انه المسح امر بذلك لطرح
الخادم في شكوك كثيرة وحملته لا يطيق. فمن ثم تكفي
النية التي بالقوة وان قيل ما هي النية التي بالقوة فنج
انها هي التي اذ قصدت او لا لم تترك لكنها استمرت
قوة بالافعال اللاحقة القصد في الحال. مثلاً اذ اقتصد
ان تعمد احده وبمتابعة هذا القصد انطلقت اليك النية
ولست حلت الكهنوت واستثنت الخدمة. فصح العماد
ولو طاش عقلك وتبدد في حال العمل. وسبب
ذلك هو كناية القصد بالقوة ليكون العمل اختيارياً
كما علم لايمان. فينتج من ذلك اولاً ان كان في يدي
الكاهن خبراً او تكلم بما قال المسح وعمل في رسمه
الاسرار الالهية خلوا من نية لم يقصد لعدم قصد
ثانياً السكران ومن ضاع عقله والنايم لا يقصد
السرايضاً ولو قصد ذلك قبل السكر والنوم. لكون
هذا العمل ليس باختيارياً بشرياً ثالثاً التقليد

اتاناسيوس في حال لعبه عند الاولاد حقيقة، لانه قصد
بعله ما البصر الاستق عاملة في الكنيسة راجعا لرايتي
يبحر تعيده وزواجه ولولم يورث ان ذلك من الامور
البيعية ولولم يشا ما تعلم البيعة الرومانية بل ما تعلمه
جماعته الباطلة، ولولم يورث ايضا الهاب اللغة، وسبب
ذلك هو انه يقصد بوجه العموم العمل بما رسم المسيح
واما قصده الثاني للخصوصي فقد بطل بالقصد العام
لكونه اقوي منه، كما علم بونا جينا وسوارس وفيلوس
خامسا من تشتت عقله في حين نطقه الكلام الجوهرى
على التقدمة، او من يفتح على المديح اجزا التقديم
ولم يفكر فيها حين يلغظ الكلام الجوهرى على التقدمة
الكبيرة فلا يلزمه تكرار الكلام الجوهرى بوجه شرطي
لان المقصد لا بد ان يكون مطلقا، لكون الشرطي يحرق
الفعل، وهذا لا يجوز الا في الزيجة، فينتج من هذه القضية
اولا ان السير يكل اذا جرى على الماضي او الحاضر بحيث
ان يكون ضروريا، مثلاً انا احلك من خطاياك اذا
عزمت غزنا ثابثا صحيحا على اخراج السيكة وتركها
وكذلك ان كنت غير معقد فانا اهدك كما علم بونا جينا

ثانياً بطل

ثانياً بطل السر اذ انا اولته على الشرط المستقبل
كان من الامكان كقولك انا احلك لغير مرددات السرفة
او من الضرورة ان نوبتاً تعلقت السر، مثلاً انا احلك
ان طلعت الشمس في غد وظاهرنا اننا نكون تحت السر
تحت ارياب اذ انا اولته على شرط مخفي لا يعلم الا
الله، مثلاً انا اهدك ان كان الله سبق بانقاذك
للملكوت، وان كان الله عارفاً انك ستموت في هذا
السنة رابعاً من منح السر الالهى على شرط مستقبل
ما خلا الزيجة او على شرط حاضرا او ماضي او مخفي
كما تقدم القول ولم تنع الضرورة الى ذلك فانه يرتكب
خطأ عظيماً لانه لما افه جعل السر الالهى باطلاً
واما تحت ارياب وان صبح السر وذلك لانه قد
خاطر في امر جسيم كما علم بونا جينا وسوارس
وكونيتك وما يرعلما اللاهوت

الجزء الثاني

س ماذا يطلب من الخادم في جوانر خذمت الاسرار
الالهية جواب اول اعلم انه مع التهيى المقدم ذكره
لا مقام السرجب على الخادم ان يناوله مناولة لاية

مريضه، يعني انه يكون في حال النوبة من حيث انه
خادم المسيح، والحال انه من لوازم الخادم ان يتشبه
بمن استخداه، وكله في مقامه، وايضا من حيث ان
المقدسات لا بد من استعمالها في القداسة، وان الخادم
اثرتم لهذا العمل ثمة ما الحيوا اعطي نعمة خصوصية
لذلك كما علم لايمان فيتحقق من هذا او لان من
يخل السر وليس له سلطان كاف او شك باخذ
السلطان شك لا يقا، او كان ممنوعا بالتدريج الكايسي
فانه يخطي خطأ بالثانيا اذا سقط الكاهن باثم وندم
عليه ندامة ناقصة فلا يجوز له تناول الاسرار لانه
لا يتصور بالندامة الناقصة كما علم بونا جينا ثالثا
مع هذا الحق لا يلزم الاعتراف الزاميا قبل عمل القداس
والسبب في ذلك هو عدم الوصية بهذا الاعتراف لكون
الندامة الكاملة كافية لمحو الخطية الجهنمية، لكنه اذا
اعترف يصنع حسنا وهذا هو الائق والافضل رابعا
خادم السر الذي تعين لتكميله بالمرامة اذا صنع سرا
وتناول بموجب جلال رتبته وهو مدني يخطئ
عميت فكل ما فعل ذلك يرتكب خطأ حيا، وكذلك

المنكر

الشماس الابخيلي الذي اعطي اذنا للتقيد، ولكن اذا
وقع الخط من العاخر ولم يكن له وقت للاعتراف او
للانصاف على نفسه فليقبل قوله البعض من العلماء لا
يخطئ بقلته الى سر السر وكل علم منيرون وليد سما من
بونا جينا الا كمن نلتا اوليوكو وقولنا هذا يفرم من الخادم
المرسوم حيث ان العلماني اذا اعد وهو في حال خطاه
عميت غايته لا يرتكب خطأ اخر جويلا، علي يري
كوفيك و فيلو يسيون نقلنا من سوارس، وقولنا اذا
ناول بموجب جلال رتبته، لانه اذا اكل السر
بانقراده علوا من جمال الطقوس واعلانه، فعلي يري
بعض المعلمين لا يخطئ خطأ عميتا كما علم سوارس وكوفيك
وفيلو يسيون خائفا وغير هؤلاء من الذين تناولوا
او يطلون السر القدس لن ياتوا اغما عميتا، مثلا رجل
جامع دغته الضرورة الى التقيد، او للمري في العرس
اذا تناول احد هما الاخر من الزوجة وهما في خطأ عميت
كما علم سوارس خلافا لسيطيفتروس وواسكس
ولكن الجميع اتفقوا انه في المرق الاول اذا تناول كل
شهما وهو في حال الخطا فانه يخطئ اعظم خطأ

والنفس

كما علم فيلوسوفوس وفريزاندوس وبسائكنس وكورنينك
سادساً من تناول القربان المقدس وهو في خطاه ميت
فانه يرتكب خطاً عظيماً علي ما اثبت ذلك براريس
وفيلوسوفوس ولايان وبونا جينا وغيرهم خلافاً
لواكسزمو وقد استظهر براريس دياناسرا كان للناول
كاهناً او شماساً الجليلاً وقد تبهما ديلوكو ايضاً
ومنهم من يزعم ان هذا الخطا الميت يكفر علي مقدار
كمية المتناولين ولكي لست اقبل قولهم لكون هذه
الناولت تحسب واحدة لوحدة الزمان والعمل كما
علم تافيروس وفريزاندوس وفيلوسوفوس واخرون
كثيرون خلافاً لما علم كورنينك وبونا جينس ايضاً
قد لاح ايضاً لبعض العلماء ان الشماس الرسائلي
والانجيلي اذا اخذ ما دبر جثتهم وكذلك الكاهن و
الاسقف اذا افعلوا ما يشابه الاسرار كتركيب الماء
تدريس الدارج والاولاد والوعظ ونقل القربان
من مكان الي اخر وهم بعدد الثمة الالهية فانهم
يخطون خطاً عظيماً كما علم سيليفستروس والبيطاز
وفيلوسوفوس وناور وماما لكن الاضرب والاثبت

انظمة

ان خطاهم لا يبلغ الي الميث هذا العهد لكون هذه
الافعال ليست بموجهة توجيهاً قريباً التقديس النفس
بالفعل المنقول كالاسرار كما علم سواريس ووامكس
ولايمان وكورنينك وديلوكو ثامناً من لمس الصديقات
والكلمات والدخاين وهو في حال الخطا الميت يرتكب
خطاً جوهرياً كما علم سواريس وسواريس وبونا جينه
الا اذا دعت الضرورة الي ذلك كرجل عاوي يري
القربان المقدس سقطا ويرفعه فليكن عليه بذلك
جناح ومن فعل ذلك يكون كانه استهض السج
حال حياته وهو ساقط علي الارض وان تجلس
احد علي ذلك بغير ضرورة فيضلي نظير عوز كما علم
فونامبيلا جيب فانيا ان الكاهن يلزم ايضاً ان
يتم ليس بما هو ضروري الي هو السقوط بل بما كان
مختصاً باحتفال السرار كما علم سواريس كان ذلك من عين
الامر او من قبل وصية كنيائية ودليل القسم الاول
لانه ان لم يفعل ذلك فيكون قد شغل الاسرار و
مارسها بغير الاحتياق ودليل القسم الثاني لان
الاسرار من شأنها ان تباشر بقداسة ووصية

الكنيسة تلزم ذمته فلا يحل ما ذكرناه أولاً من يدخل في الاسرار
مادة او صورة باطلية بنسبة بالشك كما علم بونا جينا خلوا
من ضرورية لان من ترك القصد المطلوب فانه يخطئ خطأ
ردياً مميئاً فان وقع في الصورة اعني في صورتها او في لفظها
التي باب محمول فليكن ما شربا الكون ذلك اصلي واسلم
غايته ولكن اذا صار في علمه باطلاً فقط خلأ من سبب فلا
تلزم اعادةها لان لا يخلو ايضاً من خطأ ثقيلاً كان اى
خفيفاً بحسب ثقل المادة من ينطق بالكلام الجوهري بنقش
اللفظ او بغير توقيف وكذلك من يبدل المادة او الصورة او
الطعن المستمرة عليه كنيته خلأ من سبب ويستعمل
برقية غريبة فان منع ذلك انزدر واستخفافاً فبلا شك
انه يخطئ خطأ مميئاً وكذلك اذا صار هذا التبديل والترك
تهاوناً وكسلاً فيكون علي غالب الامر خطأ عظيماً اعظم
الامر وقلت الاجتهاد والمعرض ثالثاً من يتناول الاسرار الخاطي
مشهوراً او غير مستحق تناولها وما عدا اذا علم عدم
استحقاقه بطريق الاعتراف او عدم استحقاقه خفي
عن الجمهور ويصدر من منعه اهانة وفضيحة يخطئ
ميئاً وقد اتضحت حقيقة ما استثنيناه مما فعل

الحج مع يودس ومن يجري عادة الكنيسة ملكن اذا
ناول احد الخاطي الغير مستحق قرباناً غير مقدس فخطاوه
او فرطاً ولو صار ذلك باتفاق الخاطي ومثله من
يقدم خلوا من يمتد فرا من تناول القربان لعدم استحقاقه
لانه يعطي سبيحاً من جهة نفسه للنجس وللخليقة محرمة
لخالف كما علم بونا جينا وسواهم وكوبينك مع ساير

الفصل الثالث

في تناول الاسرار وهو جزان الجزء الاول
ما هو الاستعداد الواجب لتناول الاسرار على الصحيح
جواب انه في باقي السن لابد من القصد في تناول السر
وان يكون القصد ظاهراً علانية كالاقرار او مضمناً
كما يجري ذلك في غالب الاسرار كما علم جمهور علماء اللا
كلهم اقتدوا برأيهم العلامة ملاي وما خلافاً للقطا في
الذي ظن ان القصد في المتناول ليس جزءاً من حيث
انه لا يقصد خلاف ذلك والسبب في ذلك هو لان
الذي بلغ اشده كما انه لا يتبرر خلوا من مرضاه فكل ذلك

لا يتقدم له بواسطة السر خلوا من اختياره ايضا بحيث
انه يكون بصحة عقله كقول بونا جينا قولنا بالي السن
لان الاستعداد اذا يطلب على مقدار قبول الشخص فلا افعال
ومن استمر عدم عقله لا يستطيعون التصدي في شيء حقيقي
فلذلك يكنهم قصدا للسر وبيعته فيتلف من ذلك
اولا انه يصح عمدا الاطمان والسر بقصر عقولهم وهكذا
يصح تزيينهم وتبشيرهم وتغريتهم ايضا الا ان التشرطن
في هولا سماجة عظم والبيعة الاولى فكان يسمح بها
قدما كما علم بونا جينا انما يسمح المضي الفاذي عقولهم
جائز اذا كانوا ذوي امانة قويمية ولم يتحقق انهم في اثم
ميت ولولم يطلبوا ذلك قبل فقد لا يلزم لانه يجب انهم
ارادوا وطلبوا مضرا ما يربونه ويطلبون كافة الخير
ولهم يصحوا قط ما في السمحة كقول ديلكو ثالثا
يصح السر اذا قصد تناول ما يقصد المسيحيون ولو
كفر بحجته ولم يشا قبوله كقول سر ومثله من يقبله
جبرا من الخوف لكون الخوف لا يغير الاختيار لكن
الزجاجة ان دخل عليها خوف عظيم كالخوف من الموت
ظلمة فهي فاسحة كقول سائلي وديلكو وكذلك من

الرقم

ارسم كاهنا من الخوف العظيم ولو ثبت عليه وسم الكهنة
فيمنزله ان يتزوج اذا اسكن خلوا من صدور الشك
لا بما ان تناول احد سر خلوا من حقيقة القصد ولو
تلقاهما بالسر وجبر على ان يباطل به
الحق الثاني
من ما هو المطلوب لتناول السر باستحقاق وتحصيل النعمة
جواب لن الاستعداد فيسرعي العادة القوية يكتفي لا بما
والرجاء والندامة والقصد اما وجود النعمة ليس
بضروريا لان هذين السرين قد يتباصري الوقي اذا
يحصل بهما النعمة الاولى الروحانية فلا سرا الاخر التي
يطلق عليها اسرار الاحياء لا بد من وجود النعمة لتحصيل
فعلها لكونها لا تنقض النعمة الاولى بل الثانية فقط
اعني زيادة النعمة ولو اتفق احيلنا انها تمنح النعمة
الاولى وذلك حينما يظن الانسان بنفسه انه خالص
من الخطية المحيطة مع انه ممدنس بها كما علم لايمان
وبونا جينا فانصح مما ذكر ان الذين استعدادا
استعدادا متساويا تحصل لهم النعمة على سوية والذين
تفاضلوا في الاستعداد تفاضل فيهم ثمرة السر ما

ما عهد الرسم، والسبب في ذلك لانه كان يليق ان ترسم
الامر على هذا النوع وهو ان يكون قابلاً اعظم استعداده
يثال ثمر اعظم حسب استعداده، ولا يتبين لنا كيف ان الذي
استند بالاستعداد لفعل العظمة الكاملة او الغير الكاملة
في سري العودية والتوبة يجيب من كل ثمر ثانياً من تناول
قرباناً ولم يعلم انه مقدس اعني لم يعلم انه جسد المسيح
فكان تناولاً وهو غايته من قصد تناول سر فيتناول
مادة السر لكنه لا يتناول سرّاً ولا يكتبه بفعله
نعم، وكذلك من تناول القربان خلو من قصد النعمة بل
قصد سد جوعه فقط فانه لا يستفيد شيئاً من النعمة
يعطى كما علم هو ناجيها

الفصل الرابع

وما هو نفعها
س ما هي الامور التي تشابه الاسرار اعلم ان الطقوس
الشابهة لاسرار هي افعال حسية ظاهرة دينية منسوبة
 لعبادة الله سبحانه، كقولك الصلاة الربانية والمالقة
والعز المبارك والاعتراف العام عن الخطايا والصدقة.

وبنزيك

وتبريك الكاهن سري الكهنة وتكريس ريس الرهبان
فهذه كلها هي الخطايا العرنية كما تسلمنا بالتقليدات
القديمة، وينسب اليها ايضاً الدم الصدد وسمي الملوك
وما يملأها من الرسوم الرسولية والبيمية كالقسيم
علي الشيطان، والنع في التعيد والتبريكات المختلفة
المستعملة من اشخاص وكنائس واواني وما شاكلها ومن
حنائش وانوار وخر وشمع في الكنيسة، واسرار الطيب
وغيرها، فالسوال يقع الان عما هو فعلها، ذهبت العلماء
الي ان ايهاب النعمة المبرحة لا يقرن باستعمالها من ذات
الفعل، ولا تعي الخطايا من قوتها الذاتية، لان ايده تعالى
لم يعد بذلك قط، بل تجلب لنا الالهامات الالهية
والميل الطاهر وهذه الحركات الروحية يساق الانسان
الي التوبة والخلاص، ومن الكنيسة المقدسة قدمت
صلواتها لله جل ذكره في تقديس هذه الاسرار لينل هذه
النعمة، ولا يمكن ان يردّها خاوية، والفهوم مما قلناه
ان هذه الامور القدسية تفعل فعلها بطريق التوكل
لعل الله يقبلها، لكنه لا يلتزم بقبولها وايضاً ان
هذه الامور تقيض احياناً انعاماً مفيدة للاجساد

كالعافية والسلامة. لكون بيعته اسم طيب ذلك
بسلامتها الرضية. وقال بعض العلماء ان برسم
الطبيب والتلفظ باسم يسوع لها قوة خصوصية
على طرد الشياطين والمضرات لان هذه النعمة
اختصت لها من كرم الهاري تعالي حبا بالسيد
المسيح لا بواسطة تضرع الكنيسته واستحقاق المؤمنين
والدليل على ذلك لان الكفار قدنا لها هذه
الفوائد المذكورة بشاره الصليب
واسم يسوع تبارك وتعالى وقال
غيرهم ان هذه القوة ليست هي
في ذات الاسم والدلالة
بل في مدلوله اعني ربنا
يسوع المسيح لذكر الجود
كما علم ابراهيم واسحق
واخرون
غيرهم
م

الباب الثاني

الباب الثاني

الفصل الاول

انما لا مقصد هنا ان نشرح في مهودية الدم اي الشهادة
والامهودية للروح اي الاستحقاق مع القصد والرغبة في
قبول العماد لانها ليسا باسرار بل قصدنا ان نتكلم في
مهودية الماء وتحدنا غسل الجسد خارجا بالماء مع
ثلاثة صورة بالفاظ معينة حاشيت اعلم ان المهودية
تقسم الى ثلاثة انواع احدها مهودية الدم وهي الاستشهاد
حبا بالمسيح الخالق والمخلص ثانيا مهودية العزم وهذه
تصح بالروح والدموع اعني بالرغبة والشوق والندامة
الكاملة ثالثها مهودية الماء في السر الاول من الاسرار
الذي سنبتدي به بالتكلم عنه
الجزء الاول
من ماضي المهودية جراب اول اعلم ان المادة البعيدة

الواجب استعمالها في هذا السري الما المقدس ان امكن
وجوده ولا يفسد للجماد في اي ماء كان من الامواء العنصرية
فقط المسمى عند اعتلا على بسيط اللفظ ماء كما الابرار
والاجار والامطار والعيون وما شاكلها وكذلك الماء
المخل من التاج والبرد والجليد وانما اثر به بعض من
الاعراض كاللون والطعم والرائحة ومن جملة هذه المياة
ايضا الماء الكبريتي وغيره اذا ما زجه من الاشياء العنصرية
شي يسير جدا حتى انه يحسب على راي الجمهور ماء عذرا
فلا يح من ضرورة الماء في سر العباد المقدس مما قاله تعالى
في الانجيل المقدس ان لم يولد من الماء والروح لن يمكنه
الدخول الى ملك السماء فمن المراد الماء والمراد استعماله
في العمودية لثلاثة اسباب كما قال القديس ماري توما
اللاهوتي اولها لوجوده في كل مكان فانه سهل
استعماله فالشهادة لانه ما بين الروح على فعل العمودية
وذلك لانه كما ان الماء جعل واسطة لرحض الاوساخ و
الادراة الجسدية هكذا جعل ايضا واسطة لرحض
النفس من ادراة الخطايا بالكلية فينتج مما سبق ذكره
اولا ان البصاف والبول والدموع والرق والبرزخ و

والامواء

والامواء المحتزجة باجسام غير هذه المقدس حتى يات
لا يمكن الاغتسال بها ولا يطلق عليها اسم الماء كالطين
والامراق والخر والياه المستزجة بالتقطير او بالعصر كما
الورد وما الحشايش ومثل ذلك الثلج والبرد والجليد
قبل ان تخل بمزيج هذه المتكورات لا يجوز التعميد بها و
السبب في ذلك لكونها لا تسمى الماء لا يطلق عليها
اسم الماء ولا تستعمل كاستعماله كقول الايمان وبونا جينا
فاننا من جهة البرزخ والامراق فانه اذا اختلط بها شيء
يسير وصارت قريبة من الماء الطبيعي ومثلها الامواء
الامراء المستقطرة نفسي ان يتم العاد بها ولذلك اذا
دعيت الضرورة اليها يجوز استعمالها في التعميد ولكن
من حيث الشك الواقع في كفاية هذه المواد يجب تكرار
العاد بقول شرطي هكذا ان كنت غير معتقد فانا اعطيك
الحق كما علم اسكوبيوس ولايمان وبونا جينا ثانيا من
يستعمل الماء الكلدرا وغير المقدس خلوا من ضرورة فان
يرتكب خطاء عمياء لعدم احترامه السر الالهى كقول
بونا جينا وديانا ونحس اخرون وذهب بعض العلماء
اي كراناتا وكوتيشانا دوس الي ان الانسان اذا عمد

منها

بما غير قدس لا يخطئ ميتا اذا كان علمه ناجيا من الاحتار
لرسوم البيعة جراب ثابته اعلم ان مادة العاد التريبت في
الاصطباغ ووذلك يصير بثلاثة انواع واعني بالتطيس
او بالسكب او بالرش حسب ما جرت به العادة في الكاين
فليسلك كل عبادته ولا يتم العاد الي ان يرى العقد مغتلا
علي راي المصور ومن رسوم البيعة ان يصطبغ الرأس
وتكرير الاصطباغ ثلاث مرات فقامت به الكنيستة ويلتزا
المعد باستقاله ولو لم العاد بمرق واحدة فمن ترك هذه
العادة يترك ذنبا قليلا لاسيما اذا وقع الشك باحتقار
الوصية فلاح من هذه الجملة ان العاد لا يكون ثابتا
ان لم يلحق الما عضو من اعضا جسد العقد وان اتصل
الي قيا به ولو شئ اخر قد خفي المتعدي لا يصح مثالا
اذا كان الطفل في حشا والدته بعد وسكت الما على جوفها
او كان لابس قياها ونزل الما على لوسه فقط ولم يتصل
بجسده كقول لايمان وبونا جيتا ثانيا لا يصح العاد اذا
طرح احد ذاته في الما او القاء غيره فيه وانت تلوت
عليه الكلام العربي وايضا اذا ضطبت الطفل وصبغ
غيرك بالماء وكذلك من يتقبل الما على جسده من

نحو

ميزاب من الميازيب او عين من العيون وانت تلتو عليه
الكلام للجوهري لان الاعتقال ليس هو منك فلا يثبت
قولك انا اعدك كقول بونا جيتا ثانيا اذا وقع الشك
في العاد فلا بد من تكرار العاد شرطيا موقدا خلت العاد
في صحة العاد اذا الحق الجسد من الما نقطة او نقطتان
فقط ومن ثم لا يجوز التحيد بالرش ان لم يكن ثم ضرور
داعية لكون الما ان لم يحجر على الجسد لا يظهر الاعتقال
به ومثل ذلك اذا اصبغ عضو من اعضا الجسد
كالاصبغ او اليد او الرجل فقط فيكون العاد تحت الما
لكن اذا التحق بعضو رئيس كالصدر والكفين والرأس
حق اذا نزل الما على الشرف فقط فيجوز هو اذ عاده صحيح
واذا سكب الما على العنق الرقيق الذي يولد الطفل
ملفوقا به واعتقد الطفل على هذا الما والوعاش
بعد ذلك فيجب ان يعد شرطيا لاجل الاوثاب لئلا
يكون ثم خطر كما قال ارتادوس ولايمان ربعا اذا
غطى الطفل في الما او سكب عليه ثلث مرار فكن
عليه حديث لئلا تقول الكلام للجوهري ثلث دفعات
بل دفعة واحدة كما جرت العادة في البيعة ولكن

ب

ذلك بتدبير و لياقة حتى انه مع السكينة او الغيبة الثالثة
يقم الكلام السري معاً ويكونك اذا اتت الكلام في العكبة الاولى
مع العاد و مساوت بقية السكيات الاخر باطلات. لانه في
اقام الكلام ثم الموردية كقول مرجينا للقدس والايان غاساً
لا تلتزم الملة ذمة لغيبها جرفها الجرح الطنل ويعقد وان
كانت عتيدة ان تموت كما علم الايمان. وقال هذا العلم انه
يجوز قتل هذه الملة اذا كان محتقنات الطنل قبل خروجه
منها وكانت في مستوحبة القتل لكن سوارس يند بان
هذا الحادث قد انزل بل قل

الجزء الثاني

س ما هي صورة الموردية في ان الصورة الضرورية لهذا
السري القول انا اعدك بسم الاب والابن والروح القدس
او ما عليه اليوم. هو قولهم يعقد عبد الله فلان بسم
الاب والابن والروح القدس. ثم يجب ان تعلم ان هذه
الصورة اشتملت على خمسة امور يستدل عليها باللفظ
المذكور او اهل اقوام المعد وهذا فيهم بقوله انا سوار
كان ظاهراً او مضمراً نالها فعل العاد وهو بقوله اعد
وخلوا من ذلك لم تكن تحصل المناسبة والاقتران فيما

المادة والصورة ولم تكن تخصصها لان الفعل يمكن
ان ينسب لغايات مختلفة نالها تحقق العود وذلك
اما بالمضمر الذي للمخاطب من قولك اعدك او بالاسم
الظاهر من قولهم عبد الله فلان. وذلك لانه كما ان
الفعل يتجه لشخص معين هكذا الصورة ايضا يجب
ان تتجه لشخص معين رابعها وحدة الطبيعة الالهية
وهذا يظهر بقوله بسم خامسها اشتملت الاقايم الالهية
ظاهراً امين بقوله الاب والابن والروح القدس كما علم
لايمان وفيلو سيوس وبونا جينا ان سال احد كيف
هذه الصورة اعنيها يعقد فلان بسم الاب الخ فقال
علي شخص الخادم يجب ان من هذه اللفظة اعني يعقد
يهم ايضا شخص الخادم اي المعد لانه بقوله يعقد
كانت يقول يعقدني فلان. فينتج من هذه الجملة امور
عدة اولاً اذا قال المعد انا اعدك او اعدك انا
اعد سيادتك. فان العاد صحيح. لكن لا يخلو الفاعل
من خطا عرضي لكونه لبذل اللفاظ المستعم عليها
البسطة كقول الايمان وبونا جينا نالها انا اترك المعد
لفظة انا وامين لا يبطل العاد لكن اذا اهل اسم

المعروية وقال انا اعمدك باسم الاب والابن والروح القدس
لان هذه المعروية لا تدل على شخص المعقد بل على
قال المعداد اعمدك باسم الاب والابن والروح القدس
فيكون المعاد باطلا لان جميع الاسما يدرك على كثرة
الطبايع وكذلك من يقول اعمدك بالاب والابن
والروح القدس. واسأل ذلك يكون عادة باطلا من
حيث انه لم يفسر بعلامته توحيد الاقائيم في الطبيعة
الالهية. رابعاً من يقول انا اعمدك باسم الله او باسم
الثالوث او باسم الاب والروح القدس فعادة باطل
لانه لم يظهر بلطف تثليث الاقائيم منجلاً كما من يقول
انا اعمدك باسم سيدنا يسوع المسيح فعادة باطل لعدم
ذكر الثالوث فيه وان قيل ان الرسل عمدوا بهذه الصيغة
حسب ما جرت في كتاب الابركسيس فحسب ان عادهم
باسم المسيح لا يراد به انهم قالوا انا اعمدك باسم المسيح
بل انما قيل عليهم انهم كانوا يعمدون باسم المسيح اي
انهم كانوا يعمدون بالعلامة المتحدة منه. اولاً انهم
كانوا يعمدون هكذا اعني انا اعمدك باسم الاب والابن
الذي هو يسوع المسيح وروح القدس وان سأل احد عن
هذه المعروية

هذه المعروية اعني انا اعمدك باسم الاب وبسم الابن
وبسم روح القدس. او انا اعمدك باسم الوالد والمولود
والبنين. او انا اعمدك على اسم الاب والابن والروح
القدس. ومنهم العديرون فحسب ان العلماء قد شكوا في
هذه الصيغة لان الاول لا يتضح وحدانيته الثالوث
والثاني لا تظهر التثليث بكلمات مفهومة من اليهود
والثالثة لان الخادم اتي بذكر العديرون كذكر الاقائيم
الثلاثة الالهية. فلذلك اذا حدث عادة على هذا المنوال
فلا بد من تكوير شرطاً لكن اذا ذكر الخادم اسم من
العديرون لا يستند شفاعتها فقط لا غير فيكون المعاد
صحيحاً لان التغيير حينئذ يكون عرضياً لا ذاتياً كما
تدعى علم فيلوسيفوس ولايان وبناجينا

الفصل الثاني

في خدام المعروية وهو أربعة اجزاء الجزء الاول
من هو خدام المعروية ان هذا السر من حيث انه
ضروري جداً للتعليم الاثني بعمل السيد المسيح
خادمه كل انسان ذي معرفة وتميز رجلاً كان

او امرأة مؤمنا كان او كافرا لكن الخادم المخصوصي انما هو الكاهن المستولي على الرعية او كاهن اخر عن اذن او امر الشمامسة الكبار لكن في الضرورة يسع به كل احد لتخليص النفس كقول لايمان فينتج من ذلك او لا ان من عمدا لم يكن من رعيته سواء كان العقد مطرانا او كاهنا او شماسا فانه يخطئ وكذلك يخطئ الوالدان ان عمدا ولدهما في كنيسة غير مخصصة له من اذن للحنري المستولي عليها ولكنهما اسيا بحقه لكن عمادة صحيح كما علم لايمان ثانيا يباح لمن كان في درجة الشموسية الانجيلية ان يعمر اذا مست ضرورة ولو لم تكن كلية واذا منح المطران لاسد الشمامسة انفا بالمعروية لسبب من الاسباب الثقيلة ككثرة العتق فيجوز له التصرف بها بوجه البيعة باجل الطقة كقول لايمان ثانيا اذا لمست الضرورة للتعميد فليكن بهذا النظام اعني الافضل فالافضل ويراد بالافضل المتقدم في المراتبة فاو لا الكاهن ثم الشماس ثم من له درجة صغيرة من درجات الشموسية ثم الرجل ثم الامراه ثم المؤمن ثم الكافر فلا يجوز للمؤمن

بمختور

بمختور الكاهن ولا الامراه بمختور الرجل ولكن اذا كانت الامراه اعرف من الرجل بهذا السر الالهي فلا يمتنع عليها ان عمدت بمختور وكذلك اذا كان لا يملك ان يدخل الرجل الي عند والده منخضه ليعلمه الطلوع وان تجاسر العلماني وعند بمختور الكاهن وحسب قول البعض في مختور الذي امكنه فقد ارتكب خطا عيها والسبب لانه ليس للعلماني سلطان بذلك الا في عدم وجود الكاهن الذي لا يجوز له ان يطلق له ذلك الا ان يكون قد استغن بمأخذه لدرجة الكهنوت والسر وكذلك اذا حضر شخصان احدهما مستقيم الراي والاخر الرائي فمن كان الارائي الي التعيد وترك المؤمن فانه يخطئ خطا عظيما ولما اذا عبت الامراه للرجل العلماني او الانو غنسط تقدم عليه احد الشمامسة الصغار للاعلامه درجة ويكون الخطا عريضا النقص التي تعيب الكاهن كما علم لايمان

فمن كان الخاف

من هل يصح للعاد اذا اعمد ان شخص واحد ام لا جواب او لا اذا صيب واحد من المعتقد واخر فلفظ بالصورة فيكون للعاد باطلا لعدم صدق

الصورة لكون الثاني لما وجدك أي أغسلك لم يصدق
بقوله هذا فيجب أن لا يباين بالماء والظليل الصورة يكون
واحدة لكون الذي يخدم هذا السر أيضا هو السيد المسيح
الذي هو واحد وقال العلامة أنه إذا اتفق شخصان
أحدهما آخر من الأخرى ولا خلاف في ذلك بل هو
لفظ الكلام الجوهري في حين الضرورة اللازمة فإنها
لا يذنبان وإذا عاش العقد منها فلا بد من تكرار
عماده شريطة أن يعلم ارتداد أولئك وأما
وهرسيلوس وكابيا فلا يونا جينا ولا يعلن ثانيا إذا
اتفق كثير من معاني العقد وجميعهم سكبوا الماء و
تلفظوا بالصورة فإنهم يخطون خطأ ممتدا لأجل مخالفتهم
عادة الكنيسة لكن إن قصد كل واحد منهم العاد مطلقا
فيكون صحيحا وإذا قصد كل منهم أن يخدم جزاء
مساعدا الأخرين فلا يصح العاد لعدم صحة الصورة
وإذا سبق أحدهم الأخرين حال كونه متفقين
على تعبد شخص بنية مطلقة لإسما لكون نيتهم متفقة
بعضهم لا يتم في هذا الحال لا يصح عماده ولو سبق
أحدهم الآخر المضي بلفظ الكلام الجوهري يكون العاد

كلاما

كاملا لأجل اتمام كلامه وحده، ويكون هو العاد فقط لا
هم، كما علم فيلوسفيوس وبونا جينا ولايمان
الجزء الثالث
من هو الذي يكون قابلا للعاد كل إنسان حي
غير مموذمولود من نسل آدم، فهذا فقط يكون قابلا للعاد
فمن ثم يحل عاد الأطفال وعاد كل مولود غير كامل المعرفة
والتمييز، وأما إذا عدم أحد عقله بعد انقضا فكل
المعرفة ولم يطلب اليهودية قط ولا أعطي إشارة أنه
قاصدها فلا يجوز عماده ولا يصح كما علم بونا جينا ولايمان
فانقضي من ذلك أو لأن الطفل إذا مات قبل اتمام صورة
العاد فيكون العاد غير كامل فأيضا إذا كان العاد الأول
صحيحا فيكون الثاني باطلا وفاعله وقابله يرتكان
خطأ عتيا ويسقطان تحت الحجر الكناسي
يستوجبان القتل بموجب الشريعة ثالثا يجوز تعبد
الطفل في حين الضرورة قبل نزول تمام جسده من
جوف أمه أعني إذا استبان عضو من أعضائه وظهر
علامة واضحة أنه حي، وإن خامر شك في حياته
فليعقد شريطا رابعا إذا أهد الخادم شخصًا طائفا منه

انه ذكر وكان الشخص اني. او اذا احد بطرس وفي طنه
انه بولس فيكون العاد صحيحا. لكن قصد تعيد الحاضر
اي شخص كان. خلافا لما يجري في سر الزيجة. لان قصد
المتزوج ان يعتقد الزواج مع هذه الامور تلك خاصا اذا
احد كثيرين بلفظ التكثير قايلا انا اعدكم فيكون العاد كاملا
لكن لا يصح بذلك الا في وقت الضرورة كما علم بونا جينا
سادسا اذا كان المولود ناقص الخلقة لكنه يشابه الانسان
فوجب عاده. واما اذا كان مشارعا للجنس اعني راسه
كراسه فقط. فاختلف العلماء في ذلك. فقال كوسيتوس
وناورا ان عاده جائز وذبح البعض الي وجوب تاجين
عاده الي ان تعرف ماهية طبيعته بالكمال. واذا ظهرت عليه
اشارات الموت فليعد شرطيا هكذا. ان كنت انسانا انا
اعدك الخ. واذا ولد مجسدين ووقع للشك هل هو واحد
او اثنان. فليعد من كان اكمل اعضاء وصورة مطلقا
ويصبح الاخر شرطيا كما علم لايمان وبونا جينا وكتاب
رتبة العاد الروماني. ثم اعلم ان الاطفال الخارجين
عن ايماننا يحيون تعيدهم في حين الموت وخلق الله لا
يحيون الا برضى والديهم. والسبب في ذلك لانك ان اخذتهم

منهم

منهم غصبيا واقتسارا. فتكون خطيئتهم من والديهم واخطا
بجنتهم. وان عمدتهم وايقتهم عندهم فتكون قد اعدمت
الاكرام الواجب للسر الالهي. لكن اذا امكنك ترتيبهم في
الايمان المسيحي. فيجب عليك ان تعدهم علي وجوه مختلفة
اولها اذا كان الوالدين تحت عبوديتك. فينبذ كل مولود
منها يكون ملحقك ولك السلطان عليه ثانيا اذا كان
الوالدان مومنين ومعتقدين سابقا اثنيهما او احدهما
من حيث ان الكنيسة لها حق في المولودين منها ثالثا
اذا اطلب احد الوالدين العاد لولده لانه من الواجب
ان تقدم الارادة النية للمولود علي الارادة الشريرة
للمابفة افادته والداعية الي هلاكه رابعا اذا اشرف
المولود علي الموت فامسها اذا كان المولود كامل العقل
وابتغا العاد. لانه حاكم علي ذاته في امر الريانة. واذا
وقع الشك في تمام عقله. فيكفي انه يبلغ من العمر سبعة
اعوام. كقول لايمان وبونا جينا وفيلوسيفس سوال
هل يجوز تكرير العاد وكيف ذلك جواب ان تكرير
العاد هو من جملة الخطايا الجهمية المعروفة بسلب
الالهيات وتدنيس المقدسات لتصويرها استعمال

المر باطلاً ولكن اذا عرض ريب في حقيقة العاد السباب
ثقله قابلية التصديق فلا يحتاج عليه في تكريم بوجه
الشرط بل استعماله بعد اموأ محمداً البق من تركه فاضح
من هذه الجملة اولاً انه ينبغي العاد شرطياً اذا وقع الشك
في صحة المادة او الصورة او بنية المحدث ومثله اذا وجد
الطفل ملقى لا يوجد اشارت تدل على عاده اما اذا وجد
علاجه والدن عليه وقرع اكثر العلماء ان عاده لا يجوز وقال
آخرون انه جائز وكذلك الطفل المحدث من قابله ساعره
لا سيما اذا تحقق سحرها وتبين نفعها في تعيد الاطفال
ظاهراً علانية ثانياً اذا عده الطفل من القابل او من والديه
وغيرهم في حين الضرورة فان تكريم عاده لا يجوز من
حيث عدم وجود علة موجبة للشك واما بعض العلماء
قالوا ان الذي يكرر عاده شرطياً لا يخطئ لان عاده القابل
لا يخلو من شك لعدم معرفتهم في الامور البيعية ثالثاً
من لم يكرر عاده الشخص الذي حصل اربتياب موجب
في صحة عاده فانه يذنب ذنباً جسيماً لان كل انسان
ملزوم ان يتم بخلاص قريبه ان استطاع وكان الامر
سهل عليه ومثله من بينها وان بالخص عن صحة العاد

لا يجوز

أبداً لا يجوز تكرير العاد اذا شهد احد بصحته وشاهد
حيثاً ولا يمنع مانع من قبول شهادته خاساً من شك في
صحة عاده شكلاً لازماً فينبغي ان يمنع من تناوله الاسرار
الى ان يكرر عاده ثانية وان حال احد باي شكل يصير العاد
الشرطي على اب انه يكون على هذا الخط اعني ان كنت ليس
بمحدث فانا المحدثك بسم الاب والابن والروح القدس واللفظ
بالعاد الشرطي ولو كان سراً بالنية فانه كافٍ ولكن الاصح
والاليق انه يصير باللفظ لحسم اسباب الشك واعلم ان
الاشغبين لا احتياج اليه في الاعتقاد الشرطي ولا يلزم حفظه

الجزء الرابع

في ترتيب العاد ويقسم على فرعين

الفرع الاول

فيما ينبغي حفظه بترتبة العاد
ينبغي لكل احد ان يحفظ بترتبة العاد من كتاب الطقوس
المحفوظة في تلك الكنيسة التي هو خادمها ولكن مع
ذلك يجب ان يتحرر من فاعولياً بما ياتي ذكره فاولاً
قد حرم ايهاب المعصية بما غير مقصود ان لم يكن ثم ضرورة
ماسة لذلك ثانياً قد جرت العادة في البيت الرسولي

أن يكون الطفل في اليوم الثامن مما يولد له لا يلزم
تأخير سبب من الأسباب الثقيلة كحفظه لأشبين
إذا كان أتياناً قريباً والافلحهم في البيت سراً وتقصير
تكميل الطقوس عند قدوم الأشبين بل يتقوون وصوله
ثانياً لا يجوز التعجيل في الكنيسته إن لم يكن ذلك راجعاً
لأجور الجاهل استعمال بعض الطقوس وترك بعضها
وأعلم أنه إذا ارسم أحد في البيت لأجل الضرورة فلا
يلزم احضار الأشبين معه وإن حضر وحده فتصير بينهما
القراية الروحية على رأي سائلين ويرد ويكس خلافاً
لسوارس ولايمان وراي هولاء هو الأصوب خاساً إذا
اعتقد أحد سراً وترك الطقوس المعتاد لأجل علة ما
ضرورية فاذا زالت العلة يجب تكميل الطقوس في
الكنيسة لكن إذا ارتد أحد الأرائقة المعقد خلوا من
اتمام الرتبة فلا يلزم إتمام الرتبة الطقوس لئلا يشك
السلج في قبول عودته للخارجين عن استقامته
لايمان وأما إذا كان أحد أي خطية يرتكب من لم يكن
الطقس في الكنيسة لعدم رسم الطفل في المنزل فاجاب
بعض العلماء أن خطأ ليس بحجة إذا اهل ذلك

خلوا

خلوا من الاستخفاف بمرايف الكنيسة وأعلم أن بعض
العلماء زعموا أن الذي يقوم بمقام الأشبين في تكميل الطقوس
لا تحسنه القراية الروحية ثم أنه إذا كان العاد غير صحيح
لنقص المادة أو الصلوة فاذا تكرم لا يلزم تكرير الطقوس
بل يتم ما نقص منه فقط

الفرع الثاني

من ما هو لأشبين وما الذي يجب عليه من الأشبين
هو بطقم الأب الروحية وملتزم بالاحترام على تربيت
الطفل الذي أقبله ولذا كم السب قد وجب عليه
تعليمه للكونه صار ابناً لله وإذا لم يكن له من يعلمه
أمور الدين وقانون الايمان والصلوة الربانية فيلتزم
الأشبين بهذا جميعه وأعلم أن لأشبين يجب أولاً أن
يكون كامل العقل ذاكثير ولو كانت صغير السن بلغ
من العمر سبعة أعوام ثانياً أن يكون معقداً والسبب
في ذلك لأن غير المولود بالروح لا يجب أن يكون ابناً
بالروح ثالثاً أن يكون منتخبا من والدي الطفل أو من
الكاهن ومن ابتعد من والدي لا يجوز للكاهن
أن يغير رأياً أن يمكنه في حال العاد يعني عند

سكب الماء أو التغطية بيديته أو يديه أحد يكون قد
 وكله بمكانه أو على الأقل يقبله من المحدث خائفاً أن لا
 يفعل ذلك بالتعاطل والأهوال بل يقصد اقتبال الطفل
 ووظيفته الشبينة كقول لايمان وديلناه وأعلم أن البعض
 من المومنين لا يسيح لهم أن يصيروا أساقين كالرهبان
 وروسا الديورة لكن في بعض الأماكن جعلت العادة
 أن ذلك يكون مباحاً لروسا الديورة ومثله لا يسيح
 للزوجة من بعضهم لبعض ولا للوالدين لأولادهم إلا
 في حين الضرورة وكذلك الفاقدة عرضهم لسمع
 تصرفهم بين الأنام والاراتة الخارجين عن صحة الايمان
 فهو لا بجميعهم الاجل ادخالهم في الشبينة لان احضارهم
 بمقام الاقرار بجمعة معتقدهم وكيف يعدون ان يعلموا
 الطفل الامانة المستقيمة مع اخراجهم عنها فاما المعلم
 لايمان قال قد يجوز انهم يصيروا اساقين اذا كلفتم
 سلب الاثم او خطر اما الكاتوليكيين فيجوز لهم اقتبال
 اولاد الارثوذكسة وتعيدهم اذا احدث امر منجب وهذه
 العادة جارية في بلاد النمسا للثرة الارثوذكسة كقول
 لايمان وأعلم ايضاً ان كثرة الاساقين لا تقبل وقوامها

مجمع قزنتوان يكون لاسبين واحد أو يكونا اثنان ذكرًا
 أو أنثى لئلا تنكسر القرابة الروحية وأمر هذا الجمع ايضاً
 للكاهن انه اذا حضر كثيرون لا يقبل منهم الكون من شخصين
 وان قبل اكثر فليزمه التناوب من رئيسه ويجب على
 المحمد ان يخرج اسما لاساقين في دفن الكنيعة ويعلمهم
 بما حصل بينهم من القرابة وموانع زواج بعضها مع بعض
 ومع اليهود وابويهم ومع المحمد والمجوس والديوب ايضا
 وهذا الامر لا يلزم الوالدين اذا دعيتهم الضرورة الى اقتبال
 ولدها فظهر من هذه القضية ان لا انه في العباد الذي
 يكون في الضرورة لا يلزم بالوالد لانه يقام مقام لاسبين
 وان فعل ذلك او عمد ولده بيديته خلوا من لزوم الحاجة
 فانه يحرم جرمًا ثقيلاً واذا صاد العباد ظاهراً على يديه
 بموجب الرتبة فتصير قرابة روحية بينهم وبين زوجته
 ويحرم عليها طلب حق الزواج على رأي اكثر العلماء
 ولو انكر ذلك كونيئك وديانا وسوارس ثانياً اذا حضر
 اساقين كثيرون وتركهم الكاهن لن يقبلوا المهر فتصير
 القرابة مع كل من اقتبله ومنكحه الامع الذي حفظ
 ولم يلمسه ولا دناسه وهذا هو اثبت الارواق منها

كما اثبت لايمان خلافا لديانا وسوارس وما رتبنا الشيا
 يخفي الكاهن خطاء عظيما اذا تكامل بكاتب اسم الميرون
 في دفتر وهذا حيث قبل المجمع الترنديتي ووجه خطايه
 هو مخالفة الكنيسة وورود الامرار الحاصلة من اهل
 وايضا اهل الكاهن اشابين كثيرين يقتلون العقيد
 فانما يخفي الا انه لم تنق العلماء في ماهية هذا الخطاء
 لكن البعض زعم ان من كتاب الخطايا وبادرنا
 وسرا وديانا احتسبه عرضا

الفصل الثالث

في امر التثبيت بالميرون وهو الذي اجرا الميرون الاول
 من ما في مادة هذا السر وصورتها هي ان التثبيت هو من
 العقيد في جهته بالميرون من يد ريس الكهنة مع لفظ
 بعض كلمات معينة وهذا السر يحصل لتأبده زيادة
 النعمة والقوة الروحية حبا رسم كيرنا يوسع الشرح
 فعادة هذا السر الزائفة البعيدة هي الميرون المركب من
 زيت الزيتون والبلسم فقط والميرون من ريس الكهنة
 كما علم جمهور العلماء فلاح من هذا ان الزيت

وحده ليس بكاف خلافا للقيطا في وسوط من وناورا
 ولا البلسم بمفرده خلافا للكار الشرجي ثانيا اين فكرين
 وليس الكهنة هو من ذلت السر خلافا للقيطا في او
 ليس للبطررك ولا للبايا ايضا ان يركل كاهنا لا يكون
 الشفعة في فكر ليس كما علم كونيك نالنا لا يبطل السر
 سواء كان الميرون حديثا او عتيقا لكن يتركب ذنبا
 عظيما من يستعمل العتيق اعني الذي جاز عليه اكثر
 من عام واحد ولذلك في يوم الخميس الكبير جرت
 العادة ان يخرج الميرون للعتيق ويلبس الجدي حلية
 ولا جناح علي من استعمل القديم اذا كانت العادة جارية
 على هذا المنوال كما يروي في كنائس متعددة في بلاد
 الشرق النص لما المادة القريبة لهذا السر هي دهن
 جهنمة المعد شكل طيب يبيد خريز الكهنة ولهذا
 لو قالوا انجيليا في كتاب الابركسيس لقب هذا السر وضع
 اليد وهذا جميعه من لوازم السر فيتلخص مما نصنا
 اولاً ان الاستقف ولو وجب عليه ان يدهن بيها من
 الايمن من حيث الوصية لكن اذا دهن بيها من اليسر
 لا يبطل السر خلافا لسوارس الذي زعم ان السر يبطل

اذا كان بهذه الحالة، ووجه عدم ابطاله هو انه حق
كل موضع يد الاستيفاء لكن غير تكب خطاه عينا لسو
عنا الفته البتينة، ونزعم لايمان واسكوبيوس ان خطاه
قد يمكن ان يكون عرضا فقط ثانيا على ما يثبت من
العقل الصائب انه ينبغي على الاستيفاء ان يدور بين
خلو من واسطة الخرد والافضل السر من حيث ان
اقله واجب بوضع اليد كقول فيلوسوفوس وايمان
ونزعم اسكوبيوس ان معناه ممكنه ولو اعطي بالتدوين
جهة الصورة، اعلم ان الصورة الحقيقية التي لا بد منها
في الكنيسة اللاتينية هي هذه، اعني انا ارسك بلاشارة
الصليب واثبتك بيرون الخلاص بسم الاب والابن
والروح القدس حاشية واما الصورة المستعملة عند
الشرقيين فهي هذه، ختم نعمت روح القدس، وهي
موافقة للعابق ذكرها، وما ضاهاها او يقال على
حد سوي اعني بمعنى واحد

الجزء الثاني

من هو خادم التثبيت ومن هو قابله ج اعلم
ان الخادم الخاص لهذا السر هو الاستيفاء وحده

سنتن

مستقيم الراي كان او خارجا عن الاعتقاد القويم او
محروما، ويمكن ان يصير خادما كاهنا بنيانية او اذن
البا كما علم جمهور العلماء فيظهر من ذلك او لا اذ اخرج
استيف من الاساقفة من التثبيت في كنيسة لم تكن تحت
سلطانه، او اقبل احد لم يكن من رعيته خلوا من
رضاء ربي، فالمرحح لكنه يخطي خطاه جسيما
للهجة وتفرقه في رعيته عزم ثانيا اذا ثبت الاستيف
الموافق اليه من رعيته غريبة فانه لا يخطي اذا ظن
ان استيفهم راضي بذلك، لاسيما اذا كان ثم عادة
جارية، او عسر على الرعية قبول التثبيت من استيفهم
لبعد او لضعفه كما علم تانيروس وصا خلافا
لبونا جينا ثالثا اذا افاخر الاستيف عن خدمة التثبيت
مدة مدية، فيخطي خطاه عظيما لاعداء الشعب
خيرا كبيرا، سبيلك ان تعلم ان التثبيت لا يصح الا
في معقد غير مثبت، وبيان ذلك ان روح القدس
لم يحل على التلاميذ في عليته صهيون الا بعد اعتماد
بالمقابل انتقال السيد المسيح عنهم، ومع ذلك
انه تقليد تلقاه من البيعة المقدسة، وان الجميع

هم

محتاجون الي ثمرته وهم قابلوها ويجوز تثبيت كل احد
من المعتدين اذ لم يكن سبب مانع من قبول السر
وفعله وفاتضح من هذا الحكم ان الاطفال والعدي
العقل يمكنهم قبول هذا السر الالهي ولكن الاصول بان
ياخر عنهم الي ان يبلغوا اشدهم خوفا من قلة الاكرام
اللائق عند من يحمل قيمته وفرا من تكريره لاجل
نسيان قابله وحقنا التسليم البيعة ومع ذلك
لا يخطئ من ناو له قبل اليعاد السابق ذكره مثلاً
اذا خنت بعد الاستغفرة مديونة او كان الطفل
تحت خطر الموت فيجوز حينئذ تثبيته علي رأي
لايمان وفيلوسوفس حتي ولو لم يكن بامر اخروري
ومثله يحل تثبيت المجانين لاسيما اذا كانوا اصححي
العقل سابقا وذوي معرفة ولو لم يعطوا ذلك من باب
العرض للمكافحة والمجارية الروحانية كما علم سوارس
فيلوسوفس ولايمان وكوينك
الجزء الثالث من المقالة

لم نلزم

لم نلزم المتأولين قبوله بالمعتدين ولا بالليل يول
علي انها امرت به لان القلب المقدس والامن قليلان
الرجل والامن ماهية السر والامن المقصود به وان قيل
انه توجد بعض قوانين امرت به فيجب انهم وقصد هم
بذلك ايضا مع ضرورة بيته ولكن لا علي الاطلاق بل
علي الطريق الاصول كما علم العلامة خلافا لسكولوس
وقد يمكن في ورود حال من الاحوال ان يكون قبوله
واجبا السبل للخلاص من باب وصية تحية الغزاة
او القريب او لقطع الشك او لتقوية اليقين اذ
خيف الضعف من احقاد غلب الكفر اذ كانت
المؤمن فاقد هذا السر المقدس فينتج من ذلك
اولا ان الذي يتهاون بقبول هذا السر اذا لم
يحصل من ذلك شك ولا كان اهماله له احتقارا
فلا يرتكب خطا وميتا كما علم سوارس ولايمان
بواجبنا الا انه لا وصية تلزم بذلك البتة ثانيا
او ان تركوا هذا الحكم كما انه فيهم كالمسبب للصبيان
فقد اذنب ذنبا جريما لا شأوا لما لم يجدوا في
فهم شرطي ولا يلزم به الا المعتدون ان يتدبروا

بدرجات الكنية مومع ذلك اذا ترك احد الالهة
علم ان يكون ويدر لا ويدر من فليس ذلك خطأ عينا
وإذا دعي ذلك العلم نادرا ان الاستف لا يافهم انما عينا
اذا شرب انما غير متبين او وحب سر التثبيت وهو
كان غير متبين واما طقس التثبيت فاعلم ان لا يجب
على الاستف حفظ الرتبة المأمورة بها في الكنية وإذا
ثبت غلو لين ثياب الكسوت والتاج والعكاز واثابها
فانه يترك ذنبا ثيلا وإذا ترك طقس الطقوس
كلهم الكف وما يقوم مقامه فلا يجب خطا وعينا
ويجوز ايضا ايهاب هذا السر في كل مكان ظاهر فليد
ولو كان خارج الكنية وفي كل ملاءمة وايضا بعد
الظهر والعشاء وفي كل زمان ثانيا لا بد ان يكون مع
من قصد التثبيت اشبه واحد فقط واما الولي
المعلم اجاز ان يكون معه اثنين او من حيث
الاشبه قال اسكوبيوس وكونيك انه اذا كان بغير
تثبيت وانما لا يخطي عينا وان دعت الضرورة والضرورة
خلاف الجور ولا يلحقه قرابة روحية على ما
سألتك وسوارس خلافا للميلانوس وصفا

وينبغي

وينبغي ان يكون غير اشبه العاد ان اسكن ولا يكون
راهبا ان لم يكن استغناء وقال بعضهم انه يجوز للراهب
والراهبة ايضا ان لم يكن ذلك منع عا في قوانين رهبانهم
وهكذا ولا اعتبار ان كان الاشبه ذكرا او انثى ولا
اذا جرت العادة بالعدد وسبيلك ان تعلم ان الاشبه
لا يلتزم التزاما كلياً في تعليم المبت بل يقترب معه
ومع والديه اقربا روحيا اذا مد يده اليه او مسكه
والمبت يجب ان يكون على جهته عضادة وعليها
صليب مرقوم بحلها يوماء او ثلثة ايام او سبعة
حسب جاري العادة مخلصا من غسل جهته اما اذا
كان ثم سبب فلتنزع وتحرق او تحفظ بالكرام لكونها
سطعت الميرون المقدس وسبيلك ان تعلم انه يجوز
تغيير الاسم في التثبيت والخوري المتولي على الكنية
يلزمه ان يكتب اسمي المبتين مع اشائينهم في دفتر
الكنيسة وبيان قرائتهم وليكون ذلك ايضا شهادة
لصحة تثبتهم حاشي وينبغي ان تعلم ان العادة الجارية
عند الشرطان الشرق ان الكهنه يجوزون سر التثبيت
للاطفال في اخر العاد والبيعة المقدسة سمحت لهم

بذلك. لكن عادة الكنيسة الرومانية التي واصوب
لا الابرار الغربيين والشرقيين شريفاً انه في القديم لم
يكن احد يثبت بالمحرون الا الاستغناء فقط. ويجب ايضا
ان يعطى هذا السر بعد نشأ الطفل ليكون متبهاً على
حاله ويحمك به ويستدل منه على ما يلزم به
من الافعال الحميدة

الباب الثالث

في القربان المقدس وهو اربعة فصول

الفصل الاول

في ذات القربان المقدس وهو سبعة اجزاء
منها هو القربان المقدس ج انه سر جسد سيدنا يسوع
المسيح ودمه المرسوم منه تحت اشكال الخبز والخمر
روحياً للنفس فاستبان من هذا التعريف اولاً ان
الاشكال المقدسة مع جسد المسيح ودمه هي من ذات
الروحانية ومن ثم قد ضل والداني القائل بان

جسد

جسد المسيح ودمه هو السر كله وذلك اولاً لانه
حسبما علم الجميع ان يذبح ان جسد المسيح ودمه
محتوي في هذا السر ثانياً لانه من حيث انه محوي
فليس هو محسوس والمحال انه من ذات السر يقتضي
ان يكون محسوساً ولا يكون ذلك الا بواسطة الاشكال
فالاشكال اذ من ذات السر هكذا ايضا قد ضل من يظن
وسوطوس اذ علما ان الاعراض وحدها هي السر كله
وذلك لان الاشكال وحدها لا تكمل السر ولان القربان
المقدس هو قوت الاله ويجب له غاية السجود كما علم
الجميع ان يذبح ثانياً تناول القربان المقدس ليس
هو ذات السر ولا سر اخر غيره خلافاً لما علم جبرائيل
ولا جز جوهري له ولا مقيم خلافاً لاورثيوس بل
السر شرط لان السر يفعل السر فعله كازدياد القوة في
النفس ثالثاً واحد من الشكليات اي الخبز والخمر
وكل جزء منها هو سر القربان المقدس بكامله ولوانه
اختلف طبعاً من جهة المادة كاختلاف الخبز والخمر
لكن في معنى السر هاشي واحد لانه يدل على قوة
واحدة وينسب الي غاية واحدة واي حفظ للقوة

وانزدياها كما علم العلامة وبقا ولو انه علي ظاهر
الامر يتبين انه تكاثر الاسرار حسب تكاثر عدد الاشكال
واجزائها لكن علي حسب الحق والحكم كل ما يتقدم ويتأول
ينفع شي واحد يجب سرا واحدا لانه مضاف الي غاية
واحدة وهي قوت النفس خائبا اذا تكاثرت القرائين
علي مروج كثيرة فهي علي حال اسرار متعددة وبالعكس
اذا اجزى الكاهن القربان الي اجزا كثيرة او تناول
عدة برشانات متدسات بدفعة واحدة او اكل شكل
للخبز وشرب شكل للخبز لا يقال عند انه تناول اسراراً

الجزء الثاني

من ما في مادة القربان في العلم انه في باقي الاسرار
توجد المادة علي نوعين احدها قريية والاخرية
بعيدة وهذا كذلك لكنها علي نوع اخر لان المادة
البعيدة في الاسرار الاخرية ثابتة معتم والقريية في
الاستعمال وهو السلي الزايل او ما هنا فالمادة البعيدة
اعني هو جوهر الخبز واللبن في زائلة والقريية اعني
بما عوارضها هي معتم ثابتة فلو اننا افقنا علي

المادة

المادة البعيدة التي تتحول في حال التقديس الي
جسد المسيح ودمه الزكي فيجب عن هذه ونقول ان
مادة القربان المقدس اعلا في الخبز واللبن حسبما جاز في
الاجل الطاهر ولا بد من تقدمتها لتكميل السر الالهي
ولا يحل تقدسها لغيرها دون الاخر كما ظهر من فعل
المسيح حسبما ذكرت الانجيلية والمجمع التريدينيني
في الجلسة الثانية والعشرين فحصل من هذه
المقصود اولاً ان تقديس الشكين قد وجب بامر
الاله للكون الديينة لانهم جميعاً ثانياً لا يحل
تقدس احد هادون الاخر حتي ولا في الضرورة
الكلية اعني في كون قريية القربان الشريف علي القريية
حتي ولا للبابا سلطان ان يحلل ذلك ومع هذا
جميعه يمكن ورود سبب لا ينكر لاجله تقديس
اخر هادون الاخر مثلاً اذا قدس احد من اهل وطن
انه غير ولم يتبعه علي ذلك الا بعد مدة واذ انشأ
علي ذلك لم يجد حلاً او انه قريية جازم الا
انه عدم الاستطاعة علي تحصيله الاجل عظيم
وشك جميعه فينبغي لامانة اذا تم القديس علي

شكل الخبز فقط. وهكذا اذا وثبت الاعداء بعد تقدس
شكل الخبز او اتفق الفريقين بفته. وكان ثم خوف عظيم
قيل وكيد خوف الموت. او انه بعد تقدس الخبز
سقط الكاهن مغشياً عليه. واوشرف على الموت
او شاع قتله او خرس. ولم يوجد كاهن اخر ليتم الذبيحة
المقدسة لان ذلك لم يكن وجوب كاهن اخر فيجب ان
يكلها وان كان ذلك ^{الذي} عرض له العارض يستطيع
تناول القربان فيناوله جواراً. وبذلك ان تعلم
ان تقدس احد الشككين ولو لم يخل دون الآخر لكنه
يصح اذا اتى عليه الكلام الجوهرى ويقول حقاً
جوهراً الخبز الي جوهراً جسداً السيد المسيح. ولذلك
تجد المومنين قبل تقدس الخبز. انتهى
الخبر الثالث
من اي خبز يجب ادخاله ليكون مادة للقربان المقدس
يجب ان الخبز الذي يجب ان يكون مادة القربان هي
خبز القمح فقط المستعمل بين الناس على حسب العادة
وهو الذي من دقيق القمح والماء العصري عجيناً
بالنار لا يكون قد اعتراه فساد. وهذا هو الذي يقال

عنه

عنه على بسيط اللفظ خبزاً وما غيره لا يسمى خبزاً
على الإطلاق. بل خبز كذا وكذا. اعني خبز شعير او
درا او مثاليهما. فيتلخص من هذه القضية ان لا
القربان لا يتقدس من اي خبز كان خلافاً لما يتصور
ثانياً لا يكل بخبز من دقيق الرز او الجلبان او الشعير
او الحمص وما ضاهاهما. لكن ذلك جميعه على رأي
الجمهور ويختلفون عما من القمح. كما علم لايمان وبوقاينا
وويلوكو فالأكل يكل بخبز من القمح كالتالي و
المطبوخ كما يري في الشاريت والمكرون ولو لم يترق
بالنوع من الخبز بل بالايكل بالخبز المخبوز بمياة
عملية كالورد او المتبرج بزيت او بسم او بجلب
او بسكر وغيره فليكون هذه المذكورات بل الخبز المألوف
وان صح التقديس بها على زعم بعض العلماء لكنه لا
يجوز من شك عظيم وارتياب جسيم. لانه على رأي
جميع المعلمين ان هذا حرام لوقوع الشك. وكذلك
البرشان المخزوع بالزنجير لا يجوز تقديسه. ومنه
الخبز الذي قد فسد حتى ان اكثر العلماء يحرمون استعمال
الخبز المخبوز بما البحر. لكن البعض اجازوا ذلك

لانه ما طبع في غايته الخبز الجوف مع النخاله او مع
 لحمه حب يسمى في بلاد الغرب سيليكية وهو قريب
 الشكل من القمح الحقيقي فهو مادة تحت الارض لا يختلف
 العلماء على حقيقة لانه البعض قالوا انه مما زاد من القمح غشا
 فقط ونزع الخرمول انه مما زاد بالقمح ايضا فلهذا لا يجوز
 استعماله في القداس اذا وقع واختلط مع دقيق القمح
 واما قليل من شعير او غير نقطة او نقطتان او ثلثة
 من الزيت او الخرم وما خال ذلك لا تغير المادقة ومثله
 الخبز الذي قارب النعنين والسادس اديا الخبز ان
 كان فطيرا وان كان خميرا فهو مادة حقيقية للقربان
 لان اسم الخبز يطلق عليها كاحد الجمع التريديقي
 وكل من المسيحيين يلزم بحفظ عادة طائفة وان
 خالها بخطيئة خطا مما جازها ولا يتقبل استعماله في
 حدود الضرورة كما علم بونا جينا وفيلسوفس ودوكو
 واعلم انه حرمت المادة عند اكثر الطوائف ان القرابين
 تكون مستديرة الشكل بقدر طولها ويجوز عمل القداس
 بانفسرها كالحجر الذي يتناولده العوام وان لم يوجد
 غيرها ولا يكون القداس الا بجلالة الرتبة وما دعت

الضرورة

الضرورة فلا يجزم ذلك ما خلا في وقوع الشك والسبب
 في ذلك هو عدم الرصية وان كانت قريبا من مقدسة
 سابقا فخمير فهو ارجح الصغيرة التي ساو بها القداس
 لكنه يلزم بتناول التي قدسها في ذلك
 من اي خمير يليق استعماله في القداس ج او لا يليق
 استعمال الخرم للمصور من حب العنب وهذا هو من
 نفس الايمان كاحد الجمع الطائفتين فلهذا البوز
 وعصير التوت والرماد ليسوا بمادة واجبة للقداس
 ولا المحصر لانهم يبلغ بعد الخرم وهو كالحجين
 بالنسبة الى الخرم واما الخرم المستخرج من المزيب
 قال المعلم في ليس اميلو انه كاف من حيث انه خمير
 حقيقي لكن لا يجوز تقديمه بوجود غيره ولا يجوز
 استعمال الخرم ايضا لانه يفسده خرج عن ماهية الخرم
 وان وقع الشك بعد تقديمه او تناوله هل كان خمرا
 او خلا فالكلهات ينزل الشك ويحتمل ان كان
 خمرا كما علم تامبوردين والحب والخبز البلول بحج
 ليس بمادة لايقة لكونها ليسا بمقام مشروب لان

الذي في الخبز لا يدعي حرًا مشروبًا إلا بعد عصره منه
وما دام عليه هذا الحال لا تقل عليه الصورة دلائل حسيّة
يئنه كما علم ديلوكو ولايمان ولا يصح السر في الدجس
وما شاكله ولا في الخبز القلي اذا نقص في طعمه نصفه
او ثلثه لكون هذا لا ينسب حقًا الى المشروب بل هو
بمجرد الطعام. ومثله بنت الخبز اعني الما الخبز في الكبتش
لا يصح به السر كما علم فيلوسوفس وديلوكو ثانياً المطار
يصح التقديس به ولكنه لا يجوز كونه محرّجاً بعكس
الغير المقابل للتقديس. ومن قدس به ارتكب خطأ عتياً
لكن اذا امت الضرورة مثلاً لعدم وجود الخبز العتيق
او صار محتمل للشعب. وطلب القداس بحرارة وديانة
فحينئذ يجوز. وكذلك لا يجوز الخبز المسلس. اي
المختلط باجزاء مثل قرفة وقرنفل وغيره ولو بقي بطبع
الخبز. واذا حمض الخبز وطال الى الخلل فالقول عنه كالقولا
في الخبز الذي عفن. ومن جهة الخبز المجلد. فالبعث قالوا
انه من المواد المشكوك بها. واخرون اثبتوا صحة ذلك
لكونه لم يخرج من جوهر الخبز ولا عن تسميته وهو بذاته
مشروب. واذا صار جليداً بعد التقديس يثبت المسح تحت

اشكاله

اشكاله. والاولى ان الخبز لا يترشح بغيره ان الما المجلد ليس
بماذ للعواد فيجب بالنسبة الى ذلك ان المرق ان العادة
في ذاته محتمل فان لا الخبز المجلد مشروب اجباً فان
هذا عرضي له. وبالمثل ان يمكن ان الما اسرياً والخبز اليابس
هو قابل للتقديس فكذلك الخبز المجلد وان امره فالتقديس
ان العنب ولو سهل عصره فيجزم ولا يصح السريه لانه
ليس بمحرر بعد انشائه ان العنب هو ما كونه لا مشروباً
والخبز المجلد ليس كذلك ومع هذا جيفه يخطئ خطأ
فيلان قدس على حرّ مجلد. واذا جلد في الكاس
يجب على الكاهن ان يجلد بالساو. او يضع على الكاس
مغاديل مخرقة حارقة ثالثاً ان الخبز اذا كان اسوداً
او ابيض فيصح التقديس به لان كلاهما خمر حق ولو
اختلفا في عامر علم ان الخبز لا بد من مزاجه بالماء لكن
لا بامزاجه بطنه ضروري لتكامل السرة بل الكراما الوصية
الكنيسة التي امرت بتلك العادة. ومن خالفها فانه
محرم جرماً عتياً. فلاح ما يضمنه اولاً ان هذا الامتناع
لا يطل فوات التقديس ثانياً ان هذا الما الضروري
امتناعه يجب ان يكون عن غير ما ويسمى اجداً كتنطين

او تلك نقطة ولا يتجاوز تلك الحد لئلا يقع الشك في
صحة المادة. واذ لم يستعمل العلم الورد او غير ذلك
الانوار العلمية فانه وان قرأ العربية الا ان فاعل ذلك
يسقط في علمه جهني لما في البيت وسببه البيعة وعادتها
بما في ثيل كما حدد الحد للعلمين ولا يخلو من الخطأ
من يتعاطى المال العام الا في البلدان الباردة جداً خيراً
من تجليد الخمر ثالثاً لا يكون الامتزاج في اناء الخمر ولا
في القنينة قبل في الكاس عينه. ولا في البيت بل على
المذبح في القديس حسب جاري المادة. او قبل القديس
قليلاً كما قدما البعض. ويكون ذلك بيد الكاهن اذا
قدس قدساً بجلالة الرتبة او بيد الشماس كمادة
الرومانيين في القديس الصارخ لان مزج القديس لا
يكن في رابعا ان ترك احد المزج وطقن بنقص العمل قبل
تقديمه فليكن من جهة. وان لم يطقن الا بعد القديس
الكاس فلا مزج خامساً وهذه الوصية اعني عدم مزج
الكاس بعد القديس لا تمنع عما يصير بعد تناول الاسرار
كفعل الفم والاصابع وهذه الامار من تعليم يونانينا
وديانا وفاقندوس وماوي توما الراسي وديلو

الروحانيات

من ماء الخمر الواجب حفظها لتقديم مادة القربان
ينبغي ان تكون المادة امام الكاهن حياً وذلك لان
السج من جهة هكذا ولا بد من ذلك لتصبح الصورة لان
الفاعل يغير بكلامه الى غير حاضر قابلاً لهذا هو جسد
وهنا هو دمي. وذلك من ذات البيعة التي تقتضي حضور
القربان. ثم ان البيعة المقدسة ليس لها عادة في البيعة
فلا مزج من ذلك او لانه يكل تقديم الخمر في كاس مغطاة
او اناس سدوده. ومثله تقديم الخمر في الزنبيل و
البرشان في الدخيرة. وذلك بشرط حضور الاساقفة امام
الكاهن مولماً اذا كان البرشان تحت الصدة او الوجه
بمعرفة الكاهن فتقديمه تحت الشك. ولا يمتثل من لوم
عظيم وخطأ ثقل ويصح ايضاً تقديم المادة من كاهن
اخر او ممن يقدم في ظلمة ولو لم يعرفه. وسبب هذا
كله لانه ليس من الواجب لحضور المادة ان تترك او
تلقى بذاتها بل يكفي ان تترك في الاناء المختص لوضعها
ثانياً لا يصح التقديم اذا كانت المادة من الخمر

او ورا جداره او في التبة الموضوعة على المدج لحفظ التراب
لكنها بعيدة عما يمكن ان يثار اليها بالقتل هذا هو عمدي
والجدار ليس بمقام الانا او الغطاء وهكذا ايضا اذا كانت
المادة بعيلة جدا حتى انه لا يصل اليها النظر وقد اختلف
العلماء في مقدار بعدها وشكوا في صحة تقديرها اذا كانت
بعيدة نحو عشرين او ثلثين خطوة وكذلك اذا كانت مادة
جوية بهذا المقدار حتى انها لا تصير عادتها غير محسوسة
الا للمسلمين ذاتها وان يكون اشارة حسية ويصل
عليه القول كما لا تنف سوارس والواسكي
البرق الثاني
يجب ان تكون المادة محسوسة معينة موزونة بقصد الكاهن
وذلك يستبين من قوله هذا هو ثم ان الافعال لا
تصير في الطيات بل في الجزئيات الشخصية فيتأخر
من ذلك اول ان الكاهن اذا قصد ان يتقدس بعن
من اجزاء البرشامة كتلتها او نصفها واسأل ذلك
خلوا من تعيينه ولم يميز بعقله اياها حتى يريد فالس
والتقديس غير حقيقيين زائفا لا يصح تقدير البرشامة
اذا وضعا احدهما في الصلوة او تحتها متبعة من

جملة

جملة التقديس تخلوا من علم الكاهن والتقية اليها
لان الكاهن لم يقصد تقديرها من حيث ان التقديس
تابع للمرفوع وكذلك لا يتقدس فقط لكن التي سقطت
خارج الكاهن وعلى راي بعض العلماء لا النقط
التي التقست بغيره من داخل ايضا لان راي الكاهن
والكنيسة لا يتقدس لاما كانت مجتمعة من الخبز كما علم
سوارس وبرجينيوس ولايمان وكوينك خلافا
للتان ونس وابونا جيل ولهمذا يجب على الكاهن
ان يجرم بنيه من فواحدة فقط تقني عن الجميع انه
لا يتقدس هذه النقط والفتات المتصفت في البرشامة
ايضا لان ذلك الشك من متين كما علم لايمان ديانا
واسكوبيوس ثالثا اذا وضع الكاهن برشامته كيقول
وقصد ان يتقدس ارفع برشامات او خمس مقدرات
او كل البرشامات ما عدا السلي فالنقد بل يكمل لكن
فاعل هذا لا يخلو من عدمه العظيم واذا اتفق انه اخطأ
المقدرات مع الحاييات من تقديس حتى انه يخرج من
تمييزهن فليرد الجميع الى المدج ويقصد تقديرها ما
ليسا بمقدسات فقط ولا صوب انه يقدر الجميع

تقديمها في الجملتين ما هو من هذه الجملة غير متقوس قد
 فوقيت على تقديمه ثم يتلوا الكلام الجوهري على الجميع
 وان ظن الكاهن انه في الجملة تلك البرشانات بلا تقدير
 مع انهم سكت في ذلك يتقوس الجميع لكون التصدير العام
 اقرب اليك الحصص هي حيث انه اراد تقديس جميع ما
 هو امامه ولو انه غلط في العمد ولو اذ قدس الكاهن
 القربان بعد وبعد التقديم ابرز قربان آخر كما كانت
 محجوبة وراها فكلاهما قد ساءا ويجب ان يتناولها
 جملة وان ميز اللصقة قبل التقديم فليز لها
 ناحيته وبعد تمام التقديم يتناولها هو او غيره مكانها
 خبز مبارك لاجل التقديم والصلوات السابقة واذا
 اقي الى الدخ بعد قربانات او احد غير وضعها
 واعلم بها لكي يقدمها فيصبح تقديمها طاهرا ولو لم يبط
 المتناهي اليها وقت التقديم ولا رفع الغطاء عنها
 بشرط انها تكون على الصعد او بقربها لان قصده
 سبق بتقديم الجميع ويثبت بالقوة واذا قدس
 الكاهن جملة من البرشانات بعد التقديم يصير
 وقدما هو سراً بالنية فيسرت تقديمها واعلم ايضا

ان

ان الكاهن يجب عليه اولا ان يكتفي بالبرشانات
 الواجب تقديمه وان لم يفعل ذلك فانه يخطئ ثانيا
 اذا قدس شيئا خارجا عن الصعد فانه يخطئ ثالثا
 اذا قصد تقديم الفوط الساقت خارج الكاس
 فانه يخطئ رابعا جسيما واما المنقط التي هي داخل
 الكاس فالشك واقع عليها لان الكنيسة الى الان
 لم تحكم على ذلك فلهذا لا بد من مسحة حسب عادة
 الكنيسة وقال المعلم تاسوس بن ان مزيه بل ذلك
 لا يخطئ لكنه مع ذلك ذهب الى ان مسحها غير
 مستحسن اذا لم يلتفت الكاهن اليها الا قبل التقديم
 يسيرا فاما بعد التقديم فمسحها غير جائز اصلا
 رابعا اذا قال الكاهن في ذاته لست اوتر تقديم
 عوة البرشانات الموضع الا بشرط ان انقبض اليها
 وقت التقديم او قل ما يكون في وقت التقديم مقفلة
 يخطئ كما قال الايمان ولكن المعلم السابق ذكره لم يحتج
 خطاه في الجزء السادس
 من ما هي صورة تقديم القربان هي انه يجب ان
 تقال على القربان المقدس صورتان احدها على

الغريب في هذا هو جسد من الاخرى علم الخلق وهي
هذا هو كائننا في العهد الجديد الذي يورث عنكم و
كثيرين اخرون الخطايا واعلم ان هذه الكلمات اعني هذا
هو كائننا في العهد الجديد بل هو ما يسمونه بالمتجسد
في ذات الصورة واما الحقيقة فهي اعراض كما ذهب
الي ذلك القديس بنو وبنو وبنو وبنو وبنو وبنو
مع جمهور العلماء خلافا للعلامة ماري توما والتوايين
لان من يتركها او يبدلها يخطي خطا جهنميا ولا بد
من لفظ الصورة عن لسان المسيح ايمانا لا بوجه التفسير
فقط كما يقال ما هو سابق الصورة كما علم الايمان وبنو نجينا
وذلك لو كان فلاح من ذلك اولان الكاهن اذا قال
مثلا الموضوع تحت هذه الاشكال هو جسد في او هذا
المشروب هو دمي او هذا الكاس هو العهد الجديد
ببوي او هذا هو جسد الذي اتخذته من مريم العذراء
او جسد هو هذا وما شئت ذلك فان القديس
يصح مع انه غير جازم ووجه صحته لكون هذا
التغيير ليس بذاتي ومعني الكل واحد ثانيا اذا قال
ها هنا هو جسد في ان هذا هو جسد في

ليكن

ليكن هذا جسد في او هذا الغريب يتحول الي جسد
او ذلك هو جسد في او هذا هو جسد في او هذا
هو جسد المسيح فان القديس لا يصح ثانيا اذا قال
الكاهن هذا هو لحمي فان القديس مشكوك فيه لكن
اثبت صحة الايمان خلافا لكونينك

الحج السابع

من الي متى يكت المسح في القربان المقدس حج انه
يثبت تحت الاشكال وبعد التقسيم وفي اصل الاجزاء
اليان تضد اعراض الغزو والحج وذلك لا ريب فيه
فينتج من ذلك اولان النعمة الالهية تعطي في اكل
اول الاجزاء لان السر يكتمل به وانهم بالاكل اجتياز
اللحمة المقدسة من النعم الي العدة وقال ديانا او
انزكوس وسيلفستروس وفاكنوس وديلوكون ان
النعمة لا تنقص الا في حال بلوغ الجوهره الالهية الي
العدة ثانيا اذا ضبط احد في هذه الاشكال المقدسة
حقا تفصيل فلا يبرح النعمة لكونه لم ياكل المسح
ومثله اذا ترقى في المرض قبل ابتلاعه القربان فان
لا يبرح نعمة السر كقول ديانا خلافا للبكوس وبنو نجينا

فإن كان غير مستعد لقبول النعمة الإلهية، فكأنه
مردفًا بالخطية وتناول جزء من القربان فإذا اندم
قبل اقتلاع الجزء الآخر فإنه يتبرر بدمائه وينال النعمة
بتناول الجزء الآخر كما علم ديانا ونوفوس وديلوكو
خلافًا لبونا جينا، وقالوا أيضًا هو لا مع جبرائيل و
القيطا في أنه إذا اندم ندامة كاملة بعد اكله القربان
بشرط أن ذلك يكون قبل استحالة الأعراض في المعدة
فإنه يعطي نعمة السرار إذا اتقاي أحد بعد تناول
القربان وكانت الاشكال باقية بعد علي حالها فيكون
المسيح موجودًا تحتها ويجب له السجود وإذا تناولها
المتقاي فأنه ينال النعمة ثانية كما علم ديلوكو خاسا
إذا امتزج قليل من الدم الإلهي بمشروب آخر حتى
كان ينزول لو كان خمرًا فحينئذ لم يبق وجود المسيح
به، أما إذا اختلط بنحو صحيح، فغلبت السجدة ملكا
به، وكذلك إذا استطعت نقطة من الخمر المقدس
في دل غير مقدس، فلا ينقل ذلك الخمر الأجل
المقدس سادسًا إذا امتزج قليل من مشروب ماء
بالخمر المقدس فإنه لا يستحيل إلى دم المسيح ولو
فرضنا

فرضنا بانتقال جوهري من الخمر إلى الماء، فلا يستحيل إلى الماء
المسيح بقاؤه في سائر الأجزاء التي يتناولها
أن يكون قسًا ليسمح له بالتناول عند الشك في طهارة
يعطي طهارة لتناول الشك في طهارة ما يتناولها
واحدًا والي ذلك ذهب كثير من العلماء كالموازي
ومرسيليوس وديلوكو وأخرون، ومثله لا تقدم عبادة
مادة مخمرة من القربان قاصداً أن لا تنقل الاشكال
سريًا في معدته وهذه الفرضية ليس من المسح عند
مرة مستطيلة ويزيد النعمة أحيانًا إذا تكرر استعداد
الموضوع كما علم سوارس وكونينك وفاكونديس و

الفصل الثاني

قد تقدم من بابا يصلح بقية العلل كالمادة والصورة
فهناك الآن نكلم عن العلة الخلقة فقط اعطي
خادم القربان، قد استبقاه ما إذا يطلب لصحة فعل
الخدم ما ذكرناه في الأسرار أجمالاً، ومن الجزء الخامس

من الفصل السابق وأما المطلوب لواجب القربان
هو انهاء قيسين من البر الثاني ومن الفصل الثالث
الاي ولان جميع الاستعدادات الضرورية لقبول القربان
بالواجب فهي ضرورية ايضا لخدمة القربان بالواجب
خلو من الخطا لاد الفاعل لا بد له من ان يتناول
القربان ضرورة فيكون اذا السؤال هنا اولاً في من
يختص تقديم القربان ثانياً في المطلوب من قبل القادوم
عقد تقديم القربان بالواجب ومن ثم يتم هذا الفصل
المسألة الأولى الجزئية في القربان
من الجزئية الأولى في القربان
س من هو موزع القربان المقدس حج انه الكاهن
المؤمن علي الرعية فقط او غير قد استجاز ذلك
من صاحب الامر قولاً امي خطاً في السبب في ذلك
هو ان الراعي يختص به رعاية رعيته والحال اننا
ترجي يتناول الاسرار كما علم بواجبنا وديوننا
فينتج ادان هذا الحكم اولاً من تناول القربان
المقدس وليس له سلطان علي الرعية بخفي خطاه
ميتاً من حيث انه يأسى بحق غير اسي ثانياً ومن
كان

كان ادني درجة من القسيس فيلحقه القربان الكلاسيكي
والا للرجال فلهم غير من حركاته ولا يحسن
الا للبابا ومثل ذلك اذا تجاسر على اذية خلقه من اذن
للقوي ان يخطي للمؤمن او لغيرهم المسعة الاخيرة
القربان لغير اكله المريد والعوي الا اذا كانت لهم
مهمة من صاحب الامر او اذا اتفق عدم حضور
للقوي او اذ لم يشاء ان يقرب الرعية خطاه ولا ينجو
من الحرم الا ان لم يتصل ذلك اليه فله امتلاكه
ديانة ثانياً من تناول القربان ويظن ظناً معتقلاً ان
الجزء يعني به فله فلا يخطي كقول بوجيلدوس
وبونا جينا انما اذا غلبت الضرورة اليه من القربان
لاحد المشرقيين علي الموت ولم يوجد غيره الرعية
او كان موبقاً ولكن لم يكن الاثبات بالمقربان فيجوز
حينئذ لكل كاهن ان يتناول له واذ اعلم خطيئة
كاهن بفساد الشماس الاجنبي استقال هذه الخدمة
لاننا علي ما يراه الوهم والظن ان الطرقات والبابا
يسمحون له بذلك كعلم الايمان وبونا جينا
هو ان يخطو اعلم ان الفاس الاجنبي يسبح له تناول

الغريبان المتولى في حين الضيق بامر الخوري. وان
لم يحضر الخوري فبقيل امره. مثلاً في الاعياد الكبار اذا
كان الخوري في اشتغال مهمة كاستماع الاعتراف واستعداد
الوعظ وما شاكلها كما علم ديانا والرجل العياشي اذا
لم يحضر كاهن ولا شماس اخيالي ولم يكن ثم ايقاع الشك
فيحيى زوله ان يترحم ذاته وحاد منه في وقت الموت. كما
علم صوارمى وكوفينيك والمتقدم ذيلنا واورسباو
ديلو كوخلافا لافريوس وواميس وجا. ولكن العلم
ايكون لم يقبل هذا الرأي الا اذا كانت الشرف على الموت
في خطاء عمت ولم يحضر الخوري يتناولوه. واعلم ان
هذا الفصل ليس محجور وبالعمل اذا اجرت العادة يعكسه
كما علم ديلاكوف وبناجيا وفالكندوس والمتقدم و
اسكوريوس بخلاف صوارمى وكوفينيك اللذين
زعموا ان الكاهن يحل زوله ان يتناولوه الغريبان
المقدس بين خلوا من قداس اذا كان ثم سبب في
كثير لك اذا حال مرضه وعرض عليه العني الى الكنيسة
وذلك اذا لم الشماس الاخيلي باحضار الغريبان
الى منزله. اما اذا وقع من هذا الفعل شك فليمتنع
منه ولا

منه ولا يعلم ايضاً ان البعض من الرهبان لهم مهنة
يأخذون من الخبز لا يقطعون في قوتهم في كنيائهم كل بيت
يطلب قتلهم الغريبان الا في حق الموت وفي عيد الفصح
اما اذا سجد للخرور في خطو الموت فلا يحرم عليهم
مناولة الغريبان ولو لم يرضي الخوري ومثل ذلك في
الفصح ايضاً فينج من ذلك لولا ان الرهبان يحوز
لهم تقريب للمؤمنين في وقت الموت وفي عيد الفصح
اذا وصفت الضرورة الى ذلك. كتمن لك هذا استطاع
في مخاطرة الخلاص ثانياً اذا كانت الضرورة قتيمة
مثلاً كان للرئيس قتيلاً والخوري عديداً ان يترحم. او
لم يستطع ذلك كما علم ديلاكوف ثالثاً اذا كانت
الحاجة مبطاة لهم من الطران او من الياپاراجا
اذا اتفقوا واحد عدم الاستطاعة ان يتقرب في كنيسة
ولم يستطع ان يطلب من مقور كل احد خامساً
اذا لم يكن الرخص مستنداً عليه بهذا المقدار حتى انه
يلتزم الى تناول الغريبان بلوغ الرضا والاخير عداً
اذا تناول الرئيس الغريبان المتقدم مرة بنية احد الزواد
الاخي. فبعد ذلك يحل له تناول الغريبان المتقدم

من يد الوهبان. ولكن لا يجوز لهم اطلاقاً ان يحملوا
القربان للمذبح على يد رجل من اهل البيت او لا يقد
لاي ذلك من حقوق الطهارة كما قيل اذا كانت المستوطنة
من غير اهل البيت لم يكن الرهبان او من اهل البيت
من يملكه من الخبز والشراب فيكون له
من محال الاضطلاع والواجب على الكاهن ان يناول
القربان المقدس بالواجب من ان يناول الكاهن
من حيث المعتدل والقول القيد ان يكون مستحاً بحلة
الصفة الالهية وان يتقدم الي العل بكل الكوام واولاد
والم يمكنه ذلك فلا يلزم له التبرك منا وله التبرار
الرهبة فلا يح من ذلك او كان الكاهن لا يجوز له
ان يحمل القربان المقدس الا وهو من يلبس باللبس اللائق
كالاستيخار ووالبرشك والمصابيح الموقودة وانما
تعرض ذلك ليعلم ان لو حملوا الاطوار فلا يلزمهم
بذلك كما قالوا بنابينا انه في مثل هذه الضرورات
اذا اخفى الكاهن القربان والعمد في حبه فلا
يجب ذلك فله الكاهن ولا شك بذلك اذا كانت
البلاوت تحت حكم الخواص وفي الاماكن الخطرة يؤذن

للكاهن ان يناول القربان المقدس سراً خلوا من
 كبره وبطشهيل. لكن المقدس لاجل عمله على كل حال
 خلوا من لبس الحلة الكهنوتية. وهذا لا يقتضيه
 صحة الرعي لانه لم تكن مادتها سراً لم تقتضي احتراماً
 مثل هذا الذي يجب على الكاهن ان يدع المريض يموت
 خلوا من تناول القربان ولا ان يبادر اليه ركضاً
 بالذخيرة المقدسة وهو لا يلبس حلة الكهنوت. واما
 في ضرورة العاد والاعتراف يجري الامر بالكلن اعني
 انه يجب عليه الضي بسرعة لئلا ييب لها هلاكاً.
 كقول بونا جينا نقلاً عن العلامة ثالثاً اذا كان المريض
 بعيداً فيؤذن للكاهن ان يركب دابة هادية خفياً
 من السقوط. خلافاً للبربونرا وبسيفينوا اذا لم تكن
 ثم عادة مجازية. ثم انه لا يليق بالكاهن اذا مشى في قلب
 ان يعطي القربان المقدس لخدام علماء في بل الخلق
 به ان ينوط الذخيرة الالهية في عنقه راجعاً لا يبيع
 ان يوحذ القربان للمريض بمقداره فيجعله او
 يقبله فقط اذا عجز عن تناوله لسدة المرض خاساً
 اذا لم يستطع الكاهن ان يناول القربان بالالهام

الطائف

والسبابة فلا يسمح له بان يتاوله في بقية الاصابع
 لانهم كما علم يونانينا وبسيفينو لكن المعلم للكرينال
 تواتوس قال ان ذلك يجوز اذا كان المريض مشرفا
 على الموت لانيما اذا استطاع الكاهن ان يمسه
 اما بالياهين او بالسبايقين يادسا في ايام الربنا
 لا يوزن للكاهن ان يقرب المريض بمعلقته او
 بالذبح او يضع البرشانه في صحفة ليتناولها
 المريض بيده بل سبيله ان يتاوله بيده لكن يونانينا
 نقلا عن سواريس راي ان ذلك جائز اذا لم يكن
 ثم شك او خوف من السقوط على الارض اما
 اذا لم يستطع العليل ابتلاع القربان فيسمح ان
 يعطى له بمعلقته مع قليل من الخبز كما علم المتقدم و
 اسكوبيوس وديانا سابقا اذا اعجز الكاهن عن الشيء
 من الم القربان فح يسمح له بالحمل الى الكنيسة ليتناول
 القربان المقدس للشعب كما علم بسيفينو ويونانينا
 واعلم ايضا ان الكاهن قد التزم ان يتصرف بالقربان
 على جاري الكنيسة ويعد عنه من كان غير مستعد
 لقبوله نفسا وجسدا واذا كان راعي الرعيه

فليناول

فليناوله كل من طلبه بسبب لائق قولنا انه لزوم
 ان يتصرف بالقربان المتبقي على طقس الكنيسة وان
 ترك الطقس اثم مبین فينتج من ذلك ان من يعطي
 القربان بالشكلين حيث لم يكن عادة بذلك او خلوا
 من اذن القربان فلا بد من خطي ومثله من يتناول القربان
 بشكل الخبز وحده فيجوز ان يتناول شكل الخبز و
 قد يحج بذلك اميلك واونانينا وسانكس وبسيفينو
 وبريوس والكاثل ديانا خلافا لما ذهب اليه ثانيا من
 تناول القربان وهو غير متشبع بل يابس الكهنوت
 او غير شبعه فقد او خلوا من الصلوات المتأدق فانه
 خطي واعلم اننا قد قلنا سابقا ان الكاهن يجب عليه
 ان يمنع غير المستحقين عن الاسرار وان لم يمنهم فانه
 يتلزم بخطيتهم ولكن قد يرضح احيانا ان يتناولها
 لغير مستحقها وهو يربى من الخطية مثلا لمنع الشك
 او لدفع ضرر جسم من ذاته او عن الذي عرفه وكما
 علم يونانينا وبسيفينو فاستبان من ذلك انه
 خطي لولا ان يقرب الاول او بكل بلوغ سن العرفه
 والغير موز لك يكون على لطلب العادة في السنة

العاشرة من غيرهم ثانياً يجوز لك ان تقرب الذين ولدوا
عادي العقل وايماناً اذا عرض لهم ذلك بعد كمال سنهم في
بحر تفرق بينهم ومشاركتهم للاسرار الالهية في حين الموت
كما علم العارفين ان لم يتحقق سقوطهم بالخطا قبل انحرافهم
عن ديرة العقل ولم يصدر من تناولهم قلة وقاروا واحترامهم
للناس من تناول القربان للخطا الظاهر كالراي علانية
والزواني الشهوات وضابطي السالكين وذوي الملاعب
السجدة كالبهوان وخيال النار وقولنا الظاهر لان
من استبان خطاه لك فقط والقسى الاسرار امام المحمل
فلا يجوز منه ولكن اذا طلب منك فيما بينك اسراً فيجب
منعه كما علم سالكس وبونا جينا ولايمان وويلوكون واما
اذا عرفت عدم استحقاقه في الاعتراف فلا تستطع منه
ولايمان انهم بينك وبينه واعلم ايضاً انه يحيط ايضاً
من يمنع الاسرار عن الجرمين المحكوم عليهم بالقتل شرعاً
اذا تابوا الى الله ولو انكروا ما اتهم به وما سجل
عليهم بشهود ولو استحق الفلك واقعا عليهم بعد قائه
يجب تناولهم كما علم غابريوس ومن يمنع كثرة تناول
الاسرار عن خطيئتي العقل فانه يفعل امر المحذور كما علم

عازر بنوكر

هانريكون وبسينيوس والذين ولدوا خرساً وطرشاً
فلا يقرهم الامرة واحدة في السنة كما علم لايمان ومن
سكن فيهم الشيطان جردان يناولوا القربان المقدس
اذا لم يكن ثم خوف من قلة التعوير وكافاً في ديرة عقلم
كتول سوارس وبونا جينا وبرجينلدوس ثم اعلم ان
الكاهن القوي علي الرعية قد التزم من طريق العدل
والحبة يمتناولهم القربان المقدس في ايام الوباء واما
الكاهن الذي ليس هو بكاهن تلك الرعية لكنه دعي
الي ذلك لعدم حضور الخوري او لث الخوري لم يشأ
ان ياتي ففانه يلتزم حينئذ بهذه العزيمة وان اعني
نفسه لا يتبرر من الخطا عند الحبة وان قلت انه غير ملزوم
من باب العدل فيجب نعم لكنه ملزوم من قبل المحبة
الواجبة للزبيب ويجب علي الخوري حفظ الاسرار في
الكنيسة بدخنة مكرسة وان لم تكن كذلك فلتكن ملبسة
بكتان مقدس بالصلوات الربية وان يعتد امامه مصباحاً
وان اهل ايتاد الصباح امامه مدة يوم او بعض ليالي
فان يرتكب خطاً ممتاعاً علي ما علم وبينا نوس وديانا
فلما العلم مركسيوس لم يقبل هذا الراي وقال انه

من الممكن ان يكون خطاوه عرضيا فقط اذا التفتت على
ثقله ولا يجوز حفظ الذخيرة بكان لا في المياكل البنية
في منازل العوام ولا في خمرس الراهبات ولا في دار الدير
الا اذا كان ذلك اجابا وماذا من ريس الكهنة

الفصل الثالث

في الشخص القابل لتناول القربان المقدس وهو طينة ابراهيم
من ما هو الاستعمال الضروري لتناول القربان المقدس
من جهة النفس يجب ان كل من كان في حال الخطا المميت
فالوصية تلزمه تحت خطية عمية بالاعتراف قبل تناول
القربان المقدس. الا ان تضطر الضرورة بالتقديس
او بالتناول ولا يجد كاهنا يقبل اعترافه. هكذا سطر
في الجمع التريدينيني في القانون الحادي عشر من الفصل
السابع في المجلس الثالث عشر. حيث يحرم الجمع كل
من علم صند ذلك. وهذا استنادا على قول الرسول
الاله في رسالته الاولى الى اهل قرنتيه انه يلزم
تناول القربان المقدس ان يمتحن نفسه ويصلحها

وبعد ذكر

وبعد ذلك يتأمل من هذا الخبر ويترتب من هذا المكان
ولا يعني ان نبحث عن هذه القضية سواء كانت كنائسية
كما ذهب بعض العلماء الى الالهية وهو الاصح كما ذهب
سوارس وفيلوسوفس مع جمهور العلماء. وقولنا ان
يلتزم بالاعتراف اذا كان متدنا بخطا عمية ولا يترازا
كان متدنا بخطا عرضي فلا يلزمه الاعتراف الزاميا
كلية. لان العرضيات لا تمنع من قبول الطينة الالهية
والقربان المقدس بذات فعله وقوته بحورها. ولكن
اذا كان متلطبا بها كثيرا ولم يرجع عنها الى التوبة
فلا يحصل له من ثمر القربان ما يحصل للاظهار كما علم
سوارس ولايمان. فينهم عاذا كرنا. او لان من يشك
في انعم هل هو عمية ام عرضي. او عرف ان الاثم جوي
لكنه مشكك بالاعتراف به. فيلزمه الاعتراف قبل
تناول القربان كقول بونا جينا تلامن ساكنس و
ورجينا لدوس وسوارس. واما في حله الضرورة
حيث لا يوجد كاهن فيجوز له تناول عتيد الانسا
الكامل وان حال احد عن كيفية هذه الضرورة
انه يجب ان تكون قاطعة لازمة. مثلا في السقوط

ق

في سطر الموت او اذا التزم الكاهن ان يتقدم ليقرب
مريضا مشرفا على الموت كما علم سوارس وكوينيك
وديلوكو ثانيا اذا لم يمكنه ترك القداس لابتاع شك
عظيم في اتلاف عرضه ثالثا اذا كان الكاهن ملتزما ان
يعمل قداسا لرعيته او لغير رعيته ولم يوجد كاهن اخر
غيره رابعا اذا الزمه الامر الكنائسي بتناول القربان
في عيد الفصح الجيد كما علم انيكوس ومثله اذا التزم
الكاهن ان يسمع القداس في احد الاعياد ولم يوجد
كاهن اخر غير يتقدم كما علم انيكوس وسوطوس
ودياها وديلوكو لكن كثيرين من اشراف العلماء مثل
كوينيك وصاوسوارس استحسنوا ترك القداس من
حيث ان افامر البيعة لالتزم بحمل كذا لكون امثالها
لا يمكن ان يكون كاقضا الامر الالهى بحيث لا يصدر
من ذلك شك وفضيحة ساميا اذا سقط الكاهن
بخطا ميت بعد تقدس الاسرار او فطن بخطا ميت
كانه ناسيه في الاعتراف فيلزم تحت انصافا كاملا ولتم
الديباجة وان عرض ذلك قبل تلاوة الافاشين السرية
التي قبل تقدس الاسرار فلا بد له من الاعتراف ان

امكن

امكن خلوا من شك واتلاف عرض هكنا قال سلفستروس
وناورا وديانا وغيرهم خلاف ما علم سوطوس وانيكوس
الذي ينكر هذا الالتزام اكراما للديباجة وقد راي لايمان
ان هذا الراي يقرب الي الصواب اكثر مما يقرب الي الشك
والسبب لان الكاهن في محل كذا بالجهد يمكن ان يعترف
خلوا من تسويد عرضه الا اذا حصل عليه مهلة في القداس
مثل تربيل وكروزه فانه حينئذ يلتزم بالاقرار كما
لحظ سلفستروس وحيث انه ان لم يكن قادرا ان يندم
فزامه كامله فيكون ملتزما ان يعترف او يترك القداس
واما واسكس وارتادوز عما انه لا يخطي خطا عميتا
اذا لم يمكنه الترك خلوا من تسويد عرضه بشرط ان
يفرغ وسعه بان يندم فزامه كامله سادسا اذا تقدم
احد الي المائدة المقدسة ليتناول الاسرار فافتكر
بخطا ميت لم يذكر بالاقرار بسيانا منه ولم
يستطع الرجوع الي معلم الاعتراف خلوا من ايتاع
الشك واتلاف العرض فيكون له بالتناول اذا
اجتهد علي الانصاف الكامل بمقدار قوته كما علم
ناورا وفيلوسسيوس وديلوكو وزعم بعض العلماء

س

انه لا يحتاج الرجوع الى معلم الاعتراف ولو لم يكن ثم
وقوع شك وتلاف عرض لانه قد تبرر منها باعترافه
السابق لمخلص ضمير في الاعتراف عن الكل لكنه يلتزم
ان يذكرها في الاعتراف الاتي ويقول انه نسيها وقلنا
انه يؤذن بتناول الاسرار احيانا خلوها من اعتراف
اذ لم يوجد كاهن اعتراف لا يفرم منه اذا غاب معلم
الاعتراف المتعاد على الاعتراف عنده او غاب الكاهن
الذي كان يرغب الاعتراف عنده لكثرة علمه وحسن
تدبيره او لم يوجد كاهنا عالما لا يجسر ان يعترف
عنده من حيث انه راهب واثامه شعبة ويجزع من
سقوط العار على مذهب ليس قولنا هكذا لان
هذه العلل جميعها ليست بممتنعين وانما قولنا او لا
اذ لم يوجد كاهن ويهرع عليه الانطلاق الى الغائب
لسبب ضعفه وكبر سنه وكثرة اوجاعه وقصر
الزمان وصعوبة الطريق وما شاكل ذلك كما علم
بوما جينا نقلا عن سوارس في كونينك ثانيا اذ
كان الكاهن الموجود لا يفرم لغته او يكون عديم
السلطان او محرما او لا يمكنه الاعتراف امامه الا

مخلص

سوارس

مخلص عظيم ما يكون وقع خطية محضه للرئيس
وليس له تفصيل الى الوعا بمطلبه تفصيلي يؤذن له
بتناول الاسرار خلوها من اعتراف اذا تحقق انه يحصل
لمضر وقبيل في تركها كما علم ثامس من نقلا عن
فاكندوس ولكن يجب على المتقرب من الاسرار المذكورة
انه يندم بتمامه كملت بعزم ثابت على عدم الرجوع
الى الخطية وان كان كاهنا او قدس بهذه الحال فقلنا
البيعت بالاعتراف متى امكنه حله من المحرمات فيبقى
في حاله الثاني
وما هو التدبير الواجب من حيث الجسد لتناول
الاسرار بطه متناهي لا يمنع شركتنا الاسرار الالهية
نفس الجسد ولا ونسب لان ذلك لا يعد خطية ويكون
انه يكون عرضيا على الجسد فلا يجب المنع عن قبول
الاسرار فينتج من ذلك اولان الاحتلام بالغوم اذا
كان كاهنا لا يمنع تناول القربان وان صدر طوقا ولو
اعترف به الذي لا يخلو من خطية عرضي اذ التهم على
تناول الاسرار سرهيا لاسيما اذا كانت الحيا لا وب
الحركات المعروفة موجودة بعد وان حمل على ذلك

سبب لايق كقولك انه مراهب واقنع عيده يا صوبه
 قانون تلك الرهينة يتناول القربان او اذا ائتمن بصله
 من ذلك شك فحينئذ يزاد له بالتناول كقولك سائل
 وبهنا جينا وتكون وكذلك اذا ائتمن غفران وخيف
 فوقعه فاذا ائتمن لم يخطئ للام الله حاشا اذا صدق
 اجتماع الزوجه والابا القديسين شارحا بلحق عن الاسرار
 قل ما يكون الى اليوم الثانيه واذا ائتمن سبب عن الاصايب
 الحوية ولم يخطئ على ذلك فانه لا يخطئ وكذلك اذا
 التزم احد الزوجين بوفاق الزوج ولم يقر في
 طبيعته اضطراب ولا ميل ديني فيؤخذ له باخذ
 القربان وان فعل من ذلك طمعا بالذوق وتقدم اليه
 المائدة المرحوبة فانه لا يخطئ من ذنب عرضي كما علمت
 فيلو ميوس وسائكن واسكوبوس ويوحنا دوس
 ولايمان فباري كمالا قد شار الابا القديسين انه في
 يوم تناول الاسرار سبيل المؤمن ان يمتنع عن الجماع
 ولو لم يخطئ اذا فعل ذلك بنية طاهرة كالخوف من
 المستوط في الحرام او لاجل النسل لم يمتنع بوفاق
 الزوج كقول تامبرينيوس وسائكن ومركيتيوس

واعلم

واعلم انه الذي يتناول الاسرار الالهية يجب عليه ان
 يكون صليحا صوابيا واعيا انه لا يتبلغ شيئا من
 الماكل والمشرب من انتصاف الليل هو هذا الامر مشهور برسم
 الجماع الذي اوردناه فيلوميوس ولايمان وبونا جينا
 وديلوكي والحاصل من ذلك ان من يتبلغ شيئا بزيلا
 لا يجوز له تناول القربان المتقدس ولكن لا يمنع عنه
 من يتبلغ شيئا جويلا بالمرحله من تقدم به يكون قد
 تحلق فينا بين اسنانه كقول المتقدم والواسكي ولكن
 علي راي دياما واسكوبوس وديلوكي وقائيروس
 ان الذي يفعل ذلك عذبا بالتهافت فلا يحل له تناول
 القربان وهذا هو الراي الاصوب وكذلك اذا سقط
 دم او ريق من الدماغ او قليل من الماء الممتزج مع
 الرقيق في حال قتل اللحم والاسنان وبلغ مع الرقيق
 او دخلت برغشته في حال اخذ النفس وما شاكل ذلك
 فهذا جميعه لا يمنع تناول القربان لكونه لم يدخل بوجع
 ماكل ومشرب كقول فاكندوس وديلوكي وايضا اذا
 عليك احد شيئا كالمصطكي والكند وغيرهما ولم
 يبلغ منه شيئا فانه لا يمنع عن تناول الاسرار كقول ديلوكي

وكذلك اذا استشق بحزبه البرنوطي وشرب النتن وغيره
من الاشياء التي لا يتبلغ لها ان يشرب النتن ولو لم يضر فانه
غير لائق ويجب الانتاع عنه نائبا من يتبلغ مع الرقي بالخل
من عرق السوس اذا تقي في الفم وكذلك اذا وضع في فمه
سكر او غيره قبل الرقاد لئلا اواف السعال وعلم ان الرقاب
انه بلغ منه شيئا بعد انتصاف الليل فلا يجوز له تناول
القربان المقدس كقول لايمان خلافا لسانكس وفاكندوك
وديانا ثالثا اذا اكل الكاهن قبل انتصاف الليل بنصف
ساعة او ساعة فلا يليق به ان يقدم او يتناول القربان
ولو لم يحسب ذلك عصيانا وكذلك ليس يجوز ان
يتناول احد او ياطل سره بعد تناول القربان الى ان تتحلل
اشكال الخبز والخمر وقالت الاطباء ان ذلك يتم بربع ساعة
اما اذا اكل الخبز خيرا او تناول منه كثيرا فلا تتحلل الاشكال
الا بعد نصف ساعة ونصف وقولنا في صدر القسنية
ان تناول القربان المقدس لا يجوز الا للصائم فيهم
ذلك خارجا عن هذه الضرورات الا في ذكرها الا
اذا اتفق خطر الموت وان طال المرض واشتاق المريض
الى ذلك ولم ينزل الخطر بعينه من جود الخبز بجلاله

تناول

تناوله القربان المقدس ثانية على طريق الرقادة وان
كان مغطا او ذلك بعد ستة او سبعة ايام تحضي من تناوله
السابق او كما ذهب لايمان بعد يومين مع انه كان فليست
الامانة الى المائدة كما به ديوكس وهذا حيث انه
لا يستطيع ان يتناول وهو حيايم وجوزد النتن المذكور
كما علم للجور مثلنا وراوق ليشين وپريندوس و
سوارس وديوكس خلافا لسانكس ولتقدم حتى
انه وان لم يجوز للمريض ان يتناول القربان وهو
مغطى من قبل العبادة فقط فمع ذلك يجوز له ان يتناول
مغطا اذا كان للمرض مستطيلا ولم يمكن التناول الا
بعد الدوا كما علم للرميلا وتوليتس وكوسينكس وپريندوس
ولفريكوس واسكوبوس وسوارس ولكن حينئذ يتخير
الامر مدة مدية نحو ثلثين يوما كما علم لنا وراوق
ايام او ثمانية كما علم حوارس وان يكون في ذلك وقت
او سبعة كما علم سلغوبوس او ستة كما علم ارميلا
ونربندا وبيسينس وديوكس ووقد استحسن
ديانا راي هولم وتبهرم وقال اخرون انه يجوز
اعطاء القربان له بمقدار ما يجوز اعطاؤه للصحيح

للجسم العباد كما علم اسكوبيوس وارثادوس وما خيرا قال
 افرعون انه يجوز اعطاء قربان القديس كل يوم لسبب
 معتقول كمن لا يتقدم ان يتنجس عليه من قبل عاقبة او عتبة
 او عبادته وكان تحت خط الموت كما علم لايمان، ولكن
 الامح كما قلنا انه يجب ان ينظر الى الطلقة الجارية
 وهي ان القربان المقدس لا يعطى للمريض المنظر الا اذا
 طال المرض واستمر خط الموت نحو سبعة ايام او ثمانية
 كما علم ويلوكو وقد اوردنا هذا في محل يجوز للكاهن اذا
 فطر ان يقرب للمريض الشريف على الموت فاجل
 البعض ان اخذ الزبادة هو امر من الامور الالهية و
 اما عدم الفطير فهو امر من الامور الكنيسية وبالنتيجة
 يجب تقديم الامر الالهى على الوصية الكنيسية، الا
 ان البعض افكروا ذلك من حيث ان ذلك مضاد
 لجاري العادة وتوقير الاسرار اوجب من تنجس المريض
 لاسيما اذا امكنه الخلاص خلوا من تناوله ومع ذلك
 ان امر اخذ القربان في وقت الموت لا يلزم لمن لا
 يستطيع نيله بموجب السنة وان احتاج الكاهن
 القربان القريب من الموت ولم يكن موجودا، فكما انه

يجل

يجل له تناوله مع عدم الصوم، هكذا ان استطاع جل
 له على القديس كما علم بونا جينيلوكو فيك وارثادوس
 ويلوكو وديانا ولايمان وسوارس والواسكي مع جمهور
 العلماء انما وقع الخطر في تقديم القربان او خطفه
 من البرج فلينظر بونا جينيلوكو لكل واحد من المؤمنين هل
 يتناوله ولو كان خطرا كما علم ويلوكو وسوارس و
 الواسكي ثالثا واذا اقتضى تقيم القديس ان يتقدم
 اخذ الكهنة الى المائدة بعد فطوره، كقولك لو ان اذا
 سكب الكاهن في الكاس ماء عوضا عن الخمر واستناب
 عليه عند القتل، فيجب عليه ان يستلم الذي في فيه
 ليلا اذا طرحه يطرح معه الاشكال المقدسة اعني
 الخبز والخبز ثم ياخذ خمر اجديا ويمزجه بقليل من
 الماء ويقدس ثابته ويتناوله مريعا لوقته، ولما
 لم يتقاس عليه لا بعد ختم فليدعه مريعا وان وقع الشك
 في صحة الخمر بعد الكلام الجوهري فليزيل الشك و
 يحقق صحته ثانيا اذا لم تمت الكاهن بعد التقديس
 وخلفه عشر فيجب ان يدخل كاهن اخر مكانه في
 يقيم القديس ولو كان موطرا ثالثا اذا استفاق الكاهن

ق

بمن المقدس وعرف انه ليس يصايم في كل القديس
واذا عرف ذلك قبل التقديس وما امكنه ترك القديس
خلقاً من شك وتلا فوضه فليتمه ايضا ما اذا
كان قداسه في خلوة وامكنه تركه فليتركه راي
اذا غسل اصابعه والكاس وشرب الفسالة وناول
الاسرار لجماعة المؤمنين وقمري في المصنعة بعضاً من
اجزاء صغار مقدسة في ذلك القديس عينه في ذلك
له تناولها كعلم ويلوك وسوارس وان كانت من
قداس اخر فلا يحل له تناولها كما علم تاجيرتي
وانما اذا كان في حرقا من عدم الاكل ام خلا لانه
لا يصير قداس اخر بعد ذلك وليست عادة ان
تخفظ الاسرار هناك فيجوز له تناولها ولو كانت من
قداس اخر كما علم ويلوك وكراتاق وكذلك اذا
تم القديس ووجد جزءاً باقياً لم يوسبقاً فلا جناح
عليه اذا اكله قبل ان يخلج ثياب الكهنوت لانه هذا
الاكل يكون بوجه تقويم التناول التقديم كما علم
بوتاجينا ويلوك ولسكو بوسخا اذا القصف
بالكاس او بالخلق جزء من الاسرار فليكتب الكاهن

عليه

بلغ

عليه خراً او ما ويشر بدماء وان خطا فليوضه باحوي
اصابعه الكهنوت ويتناولها ساو عدا اذا التزم الكاهن
ان يقديس وهو مفطر وان لم يفعل ذلك يقتل ولم
يوجد كاس مقدس ولا طليعة فليستظر ان راي ذلك
الالتزام احتقاراً للكنيسة واستخفافاً بايمانها فلا يردن
له بعمل القديس وان صار ذلك جهلاً وبغياً ولم يكن
سبيل لجماعة الكاهن من الموت فيودن له بذلك
كقول دياناوسس

الجزء الثالث

من ما هو مقدار التزام تناول القربان المقدس
ان تناول القربان المقدس لا يزم ضرورة علي سائر
المؤمنين الذين بلغوا اشدهم وفي وقت الموت ومرة
عدة في قيد الحياة وذلك لا يزم الا من قبل ضرورة الوا
بل بموجب امر الاله كما علم سوارس والواسكي وايمان
وفاكندوس مع غالب العلماء وقد اثبتوا ذلك من
الكتب المقدسة ومن الجمع النيقاوي والريديتي
في الفصل السادس من الجلسة الثالثة عشر ومن
استعمال البيعة ومن برهان العقل ايضا كون

سطة

القربان المقدس هو بمنزلة الماكل الذي لا بد من استغاله
بتناول السبائك الحية كما رأي في قاجينا، فيتأخر من
ذلك اولاً ان الموت اذا مرض من ضايقاً شديداً احتواش في
علي الغربان او حصل في حال خلول الحرب او مخاض
ولادة البكر، او ركوب السفينة لسفر مديد مخيف وما
شاكل ذلك فانه يلتزم بتناول القربان التزاماً
مخطئاً بخلافه خطأ عتياً. ما خلا اذا كان تناول
قبل ذلك بايام يسيرة، لكون القربان المقدس بمقام
الزواجر هكذا علم سوارس والواسكي ورجيندوس
وفيلسيوس، خلافاً للكسبار وارقادوس اللذين
قالا ان الانسان اذا تناول صباحاً وقع في خطر
الموت غدوة، فانه يلتزم بتكرار تناول بقصد
الزواجر الاخير، والا فهو مخطئ خطأ قتيلاً والرأي
الاصوب انه لا يلتزم تحت خطئ كبير، ويمكن والاحت
اثر صغير كما قال صاوسفستروس والقيطاني أيضاً
اذا اكثر القوي على الطيل فليطير جزء صغير بمقدار
لا يحرك المعدة كما علم سانسكي وديانا، وان خيف
التي فليجرب بحجر غير مقدس فان احتمله فليناول

الاسرار

الاسرار، والا فلا يقرب أصلاً، وان سلم من التي مدة
ست ساعات فلا جاس من تناولها، اذا كان الولد
ذا حداثة وعرف القربان حق معرفته وسقط في خطر
الموت فليعط قربان الزواجر ولو لم يبلغ اشد وان
وقع النك في حق معرفته، فمع ذلك جميعه يؤذن
له بتناول القربان ولو كان ذلك ليس بلازم، كما
اشار لايان وصرح سوارس خلافاً للواسكي، واثبت
ذلك ويؤكد خلافاً لسانكي رابعاً اذا سقط احد
مخطئاً عميت بعد اخذه الاسرار بنية الزواجر فلا
يلتزم اخذ القربان ثانية، بل يكفي الاعتراف كقول
رجيندوس وفيلسيوس ويؤكد خامساً من اهل
القربان وهو في خطر الموت، فاذا نجى منه لا يلتزم
بالتناول كقول بونا جينا نقلاً عن انريكوس ورجيندوس
سادساً يلتزم الحاكم باعطاء مهلة للجرح الى ان يتناول
القربان كما علم سوارس وبونا جينا خلافاً للثاويرا، وان
ابى الجرح فحينئذ يجوز للحاكم ان يقضي عليه كما علم
فيلسيوس، واعلم ان السيد المسيح لم يعين زماناً محدداً
للتناول ما عدا خطر الموت، لكن الكنيسة المتفرقة

بروح القدس رسمت زمان الفصح الذي ابتدأه من
 احد الشعانين الى احد الجديده وفي بعض اماكن يحسبون
 ذلك من بد الصوم الكبير وفي غير اماكن وسره اكثر من
 ذلك اما من قبل المعادة للبارية او لاجل موهبة من المواجه
 ويؤذن ايضا لعل الاعتراف ان ياتى ذلك الى زمان محد
 اذا كانت ثمرة داعية كما علم صاوبونا جينا فيفهم
 من هذه القضية اولاً انه ان تجاوز واحد هذه الوصية
 ولم يتقرب في عيد الفصح فيجب عليه ان يتقرب بعد كما
 علم بونا جينا وسوارس وكونينك ودليوكو وهذا
 هو الاثبت خلافاً لمن انكر ذلك ثانياً من تقدم فخر
 انه عتيد ان يكون في ايام الفصح بمكان او على اية
 عن تناول القربان فلا يلتزم ان يتقرب سابقاً وحباً
 علم ازوريريس وسوارس خلافاً للواكي ولفسترو
 وفالكندوس وان سبق فقترب وارفعت العاقبة في
 زمان العيد فلا بد له من تناول القربان ثانياً
 كما علم لايمان ودليوكو خلافاً ليدان وسوارس
 وفرندوس وسبيلك ان تعلم انه يجب على كل
 انسان ان يتقرب في ايام الفصح بكنيسة من يد
 فخر راعيه

من يد راعيه الا اذا كان له اذن من الجبر الاعظم
 او من اسقفه لان المعادة يجب ان تكون ناوراً
 فينتج مما ذكرناه اولاً ان الكاهن في عيد الفصح اين
 ما قدس فانه يتم حفظ الوصية ثانياً الغربا والسواح
 الذين ليس لهم كنيسة ثانياً لا يمنون من جرم هذه
 الوصية خدام الرهبان الا اذا حكموا في الديور المعافاة
 التي ليست تحت حكم كاهن البلد كما علم بونا جينا
 وسافس وصاراً لايون في هذه الوصية من يتقرب
 خارجاً عن كنيسة خلوا من اذن راعيه كما علم ناوراً
 وارزوريريس وكههور العلماء ما عدا اذا تقرب في
 الكنيسة الكبرى فهذا هو في الوصية كما علم بونا جينا
 خلافاً لدليوكو الذي اشترط الجواز ذلك يكون قد
 صرحي بذلك الاصف ظاهراً او معترفاً
 سلفاً والمفهوم باسم الراعي ليس الكنيسة
 فقط بل المرافقة ونايبيه
 والجبر الاعظم ايضا الذي كما علم
 هو راعيه
 الثالثة

الفصل الرابع

في القربان من حيث انه دبيحة وهو خسة اجزاء
من الجسد الاول الذي يجب على الكهنه
بخصوصه القداس هو دبيحة يتقدم بها جسد سيدنا
يسوع المسيح ودمه بتقديس الخبز والخمر واستحالةهما
الي جوهر هذا الجسد الالهي والدم الكريم وهو السجود
الاعظم المختص بالاقرار لعزة الله وسلطانه المطلق
علي كل شئ الذي لاحد له ولا قياس واظهار عبوديتنا
له ومع ذلك لا يمنع علي الانسان ان يقدم هذه الدبيحة
بقصد اخر بالمعينة مثلاً شكراً علي الانعام الحاصلة لنا
او لاستعظام هبة من الواهب او نيل الساحة عن
الخطايا او اكرام القديسين وما يطابق ذلك من المقاصد
الحسنة واعلم ان فايقة القداس الواصلة اليها من
الفعل المنعول ليس لها تعلق في صلاح الكاهن وبره
ويستطيع ان يمين بها الاحياء والاموات مع انه ياخذ
ما يحق له لاجل خدمته فالفايقة السابق ذكرها

محدودة

محدودة علي كافة الوجوه لان القربان ولو كانت
خادمة الاصل الذي هو السيد المسيح لاحد لعلو
شأنه وسمو قدسه عند الله ومكرمه بنائية الاكرام
لكن علي ما يلوح ان المسيح يشاء ان يكون لفايقة القدا
س حد ونستدل علي ذلك من فعل الكنيسته الكونية
نراها تكرر القداسات لاجل علة واحدة فالمنزوم
من هذا العمل ان فايقة القداس محدودة كما علم بونا جينا
فلاح من هذا ان الكاهن اذا ترك عمل القداس سنة
كاملة خلوا من عدم مانع فانه يذنب ذنباً ثقيلاً لان
الكاهن يجب عليه ان يقدم بالاقبل ثلث مرار او اربع
في الاعياد الجوار كتول سلفستروس وبرجينلدوس
وسوارس وكوينيك خلافاً للبشارة وبونا جينا وديانا
وديلوكو وتبويرينو واما حيث نودي بقبول المجمع
التريدنتيني يلتزم بعمل القداس في الحدود والاعياد
كلها اذا امر ريس الكنيسته بذلك ثانياً من يلتزم ان
يتقدم قداساً علي اسم شخص ويتعهد ان يعطي احصى
التمتع لغيره فانه يرتكب خطاء عظيماً لانه خسر ذلك
الشخص خسارة جسيمة ثالثاً من التزم بعمل قداس

س

واخره لزمن طويل فانه يخطئ ايضا من حيث انه يحس
طالبه كثيرا كما علم سلفستروس وبرجيلدوس وفرندوس
واما اذا تركه بالكلية فانه يزاد ذنبا ويجب عليه مرد
الاجرة كما علم تامينوس ومثله يخطئ الذي ياخذ من
كثيرين لاجل التماسات ولا يمكنه وفا الوعد الا بعد مدة
كما علم سلفستروس وبرجيلدوس وفرندوس وقال بعض
العلماء ان هذه الخطية ليست بمحيته كما علم سائلس
ديانا والقيطاني والواسكي واذا وعد الكاهن كثيرا
مجانا انه يتقدس لاجلهم فبعض العلماء قال قد يمكنه ان
يوفي الوعد بتداس واحد لكن الاكثر انكر ذلك
رابعا اذا اخذ الكاهن لبرته من شخص واحد فلا
يجوز له ان ياخذ اجرة اخرى من غير ويتقدس على
اسم كليهما معا وان اخذ نصف الاجرة من واحد ونصفها
من اخر غير فيخينذ يمكن وفاها بتداس واحد ولكن
الپاپا اوربانوس منع ذلك وان سال سائل ما هي مقدار
الاجرة ج انها حسب جاري العادة او اس ريس الكهنة
وان لم يجد ثم اس ولاعادة معلومة قال بعض العلماء
ان مقدارها يكون كنات قوت الكاهن يومه ذاك

واخره

واخره قالوا كنات ثلث يومه او نصفه خامسا من
اخذ الاجرة مطلقا لكي يتقدس على اسم المعطي فيجوز
له على الاطلاق ان يوكل غيره من الكهنة المصلحين
ان يعمل قولا باجرة اقل مما اخذه قلنا ان ذلك يجوز
على الاطلاق لمصلحة الي ان له وان جاز مطلقا ولكن
لا يجوز نظر الي نهى الپاپا اوربانوس الذي منع
هذا ليقطع سبيل الطمع عن الكهنة وقلنا اذا صار
فليكن على يد كاهن صالح فذلك لئلا يخسر الذي اعطى
الاجرة الفائدة الحاصلة من فعل الفاعل سادسا الكاهن
الذي هو خادم الكهنة ولو كان ملزوما بعمل القداس
للرعية فيع ذلك يحل له ان ياخذ اجرة من اي من اعطاه
ويتقدس على اسمه الا اذا وقع عهد بخلاف ذلك
فيلزمه ان يعمل بحسبه سابعا من اخذ اجرة ليتقدس
للاموات او على اسم قديس ما او على مدج من الدراج
فيجب عليه العمل به قدر ما يسمع به طقس البيعة اعني
ان كان ذلك اليوم ان يتقدس به على اسم ذلك القديس
او للاموات او على ذلك المدج فليقدس والا اعني
ان لم يكن طقس البيعة يسمع بذلك فلا يلزمه خطا

حيثما ان خالف شرط من اعطاء الاجرة كما علم ديانا وديلو
ثامنا من لم يقدر كما اراد صاحب الوقف خلوا من علة
داعية معتلة من جهة الزمان والكان والقصد فيخطي
خطا كبيرا اذ المتعدي على ذلك وليس له ان يعتد من صاحب
الوقف لانه لا يستطيعون ان يغيروا ما عاهدوا صاحب
الوقف كما علم سلفستروس وناورا وازوريوس. لكن
اذا دعت لذلك علة لا يثبت يمكن للمطران بيع له ذلك
كما علم انريكيوس وسلفستروس وقائير، وان وقع النع من
جهة المكان فيلتزم الكاهن ان يقدر بكان اخر كما علم
ازوريوس وصاوديانا وان قيل ما هو خطأ الكاهن الذي
يقدر في محل اخر عدا خلوا من سبب داع، فهل يعد عيما
ام عرضيا قال ناورا وديانا وازوريوس ودرريكيوس
وفاكندوس انه يخطي عيما وقد انكر ذلك ديوكو اذا
كان الفعل نادرا او علة ما، محققا لانه ليس بعرضي
ايضا اذا كان ملتزما بالقداس في كل يوم، والمعلم تامبوس
يبرم من الخطا الميت اذا قدس في كل شهر مع او مرتين
في مكان اخر، الا اذا كان لذلك المدح موهبة غفران
من قدس البابا اناسا الخامس الذي له مدخل من

اوقاف

من اوقاف الكنيسة بشرط انه يقدر قياسات معدودة.
فانه يلتزم برفاها اما بنفسه او بغيره، حسبما اشترط مع
واهب الوقف وان خالف ذلك فانه يذنب دنيا عيما
وان كان الوقت لا يكفي لعدد القياسات، فيجوز للمطران
ان يقلل عددها بحضور رئيسي دس من كهنته عاشر
من التزم ان يقدر كل يوم لاجل العلوقة المعطاه له
وقفا، فيلتزم ان يقدر قداسه على اسم صاحب الوقف
ما خلا اذا لم يعلم قصده، لكن مع ذلك جميعه قالت
العلماء انه يوزن له ان يقدر لذاته خمس مرات او
ست في السنة، وفي يوم تذكرا جميع الاموات يستطيع
ان يقدر لاي من شمامهم، ويسمح له ان يترك القداس
مرة في الاسبوع اكراما لاسرار الرهبة، فلنا منه ان
ذلك غير مخالف لقصد صاحب الوقف، واما اذا
شارطه صاحب الوقف هكذا واظهر له قصده ان القداس
في الكنيسة الغلانية لا يبطل، فان ابطله ذو العلوقة
يلتزم ان يدخل اخر يقدر مكانه كقول تامبورنيوس
وديانا حادي عشر من لا يستطيع عمل القداس لمرضه فلا
يلتزم با دخال غيره مكانه ان لم يقبلا ومرضه شهرا

او شهود من علي ما رآه المعلم ويلوكون القابل كما انه في الامور
الدينية لا تقطع اجرة الخادم اذا مرض بمقدار هذه المدة
هكذا بطريق اللائحة لا يجب ان تقطع في الامور الدينية
واما اذا تدخل من القديس باسم واحد فانه يلتزم ان
يدخل مكانه اخر او يرد العلوقة بمقدار تلك الايام التي
لم يقدر فيها لانه ليس من العدل انه يضرب صاحب العلوقة
بسبب اشغاله كما علم بونا جينا
الجزء الثاني

من بمن يختص توجيه فائدة القديس ان توجيه فائدة
القديس يختص بالكاهن الذي يقدر لان هذا وحده يجب
ان يمنحها بقصد حيث ان هذا الفعل مقترن بالسلطان
اللاهوتي كما علم سوارس وديلوكون مع جمهور العلماء فينتج
من ذلك ان الكاهن الذي يوجه تلك الفائدة
المقدسة بخلاف امر ربه فتوجيهه صحيح ولو انه خاطئ
كما علم سوارس ولايمان وديانا وديلوكون خلافا لاناورا
وليسما واخرون وقال ديانا ماري هو لاي صايب
ثانيا اذا شرع الكاهن في القديس ولم يقصد بتقدمه
ايصال المنفعة لاحد ولا قبل الكلام الجوهرية ولا حال

قوله الكلام الجوهرية فلا يجوز ان يبعد ذلك انه يعين
لاهي يكون اخذ منه الاجرة لان الفائدة تحصل في وقت
استقالة الموضعات الي جسد سيدنا يسوع المسيح ودمه
وان عينه لاحد بعد التقديس فانما لا يصح العمل ومن ثم
لا يجوز له ان ياخذ اجرة عن قداس مضي ثالثا اذا لم يهب
الكاهن فائدة القديس لاحد او انه يهبها للغير قابلها
لما فيها فانها تبقى في خزائنة البيعة كما قال المعلم سوارس
او تكون للخادم او لمن كان يلتزم ان يقدر لهم خاصة
كقول لايمان وديلوكون انما ايتها اب الفائدة اذا كانت
بشرط قد مضي فانه يصح كمن يقول انما ان اقدس
علي ح ما قصد الرئيس اليوم واما اذا كان بشرط
مستقبل فان العمل يبطل كمن يقول قد نويت ان اقدس
علي اسم الذي اذا سالت ابي تقول لي عنه او علي اسم
الذي سيحطيني اجرة او علي اسم لول من يموت كما علم
سوارس وديانا وديلوكون خلافا لبونا جينا الذي
قال انه جائز ولكني لست اصور علي احد بهذا خلافا
اذا التزم الكاهن ان يقدر لاحد قداسين بعد موته
وقدسها بظنه انه قد مات وفيما بعد تحققت سلامته

فلم يكن اوفي ما يجب عليه سادس في يوم تكاثر جميع الاموات
قد جرت العادة ان الكاهن يقدس علي اسم كافهم لكنه
لا يلتزم بذلك سادس اذ اقدس الكاهن علي مديج عنان
الاموات فلا يحيط لهم العنق ان مالم يمل القديس المختص بهم
كما علم ديانا. الجزء الثالث
س في اي وقت من النهار وكم مرة يجب عمل القديس
لا يجوز المربع في القديس عتيب الظهر يجب جاري العادة
ولا قبل الفجر كما جرت عادة الكنيسة واما حد الفجر فاحتلت
العلماء في تحديده ففهم من قال قبل شروق الشمس بنصف
ساعة ومنهم من قال بساعة ونصف ولهذا اذا وقع
الاتفاق عند الكهنة العلماء انه يكتمل القديس عند شروق الفجر
يجوز ان يتدي به قبل طلوع الشمس بساعتين واعلم اننا
قد قلنا حسب ما جرت عادة الكنيسة لانه في الاسرار الالهية
ذكرها يجوز عمل القديس بعد الظهر وقبل الوقت المحدود
اما بعد الظهر فهو اذا حدث امر ضروري وعمل مقدس
استمر الي ذلك الحين واذا كان الكاهن مسافرا ولم
يصل المعتب الظهر بربع ساعة او كعادة الشرقيين في
الصيام الكبير اما الساج بضرورة قبل الفجر فهو اذا

اشرف

اشرف عليل علي الموت واضطر الي القربان او اذا جرت
العادة بالتبكير به لكي يستطع سماعه القنلة والحنان
او في ليلة عيد الميلاد وغيره من الاعياد الكبار كما علم ديانا
واليمان وناور وسوارس وكومينيك فلاج من ذلك
او ان من يقدم او يآخر الوقت السابق ذكره فانه
يخطي خطاء ثانيا لكن علي رأي ازور ولايمان وبونيليا
وسلفيوس وديانا ان نعمه لا يبلغ الي حد الميوت بحيث انه
لا يتجاوز ساعة ثانيا لا يخطي من قدس قبل صلاة الصبح
او قبل قراءة نصف الليل اذا كان ثم سبب مانع وان
لم يكن فانه يخطي عزميا وهذا الرأي امين صايب
علي ما رأي فيلوسفيوس ولايمان خلافا للكثيرين الذين
احتسبوا عزميا واعلم انه يجوز عمل القديس في كل يوم
فضاء عدا لانها رجمة الا لاهوت من قدس في ذلك
اليوم فانه يخطي خطاء عزميا ولا يؤذن فيه بمناولة
القربان المقدس الا للمرضي فقط كما علم امرتا صوفس
وكومينيك وتانس فتلا عن سوارس والواسكي وقد
جرت العادة انه في يوم الخميس الكبير يصير قديس
واحد ويتقرب منه سائر الكهنة ولكن اذا كان ثم

سبب من الاسباب فليس مانع ان يعمل القديس في خلوة
ولكن لا يجوز ذلك بعد القديس الكبير. وهكذا في يوم السبت
الكبير يجوز عمل القديس في خلوة لاسبابها اذا ابتدي مع
القديس الكبير. وسببك ان تعلم انه لا ياذن للكاهن
ان يقدي سوى مرة واحدة في نهار واحد الا في وقت
الضرورة باذن الاسقف. مثلاً اذا كان الكاهن متولياً
على قريتين بعيدتين عن بعضهما بعضاً. لكن يجب عليه
ان يحذر للهرس الحلي من ان يشرب عناء يديه لكي
يلتص صائماً ثالثاً اذا كانت الكنيسة ضيقة لا يمكن
اجتماع كل الشعب فيها لكن الاول به ان يقدي خارج
الكنيسة ويقدم موحياً في القضا من ان يقدي مرات
عدة. كما علم الايمان ودليلاً اذا طلبوا من الكاهن
المقدس ان يقرب مريضاً قبل ان يشرب عناء يديه
ولم يوجد كاهن اخر يقدي ولا قربان حاضر كعتل
سلسفروس وناور. لكن قال دليلاً ان هذا الحادث
ضرب من الحال خامساً اذا انتق عيدين من الاعياد
واقي ملك او امير. الا ان البعض افكروا اجراء هذه
العادة في عبي الامير. كما انه بونا جينا ودليلاً ولايمان

فكونين

فكونينك وديانا وغيرهم وطلبوا قداسة لكن مع هذا
جميع يجب على كل احدا ان يتبع عادات بطريركنا
قد جرت العادة عند اللاتينيين ان يقدي ثلاثة مرات
في عيد الميلاد. ومع ذلك يجوز للكاهن ان يقدي مرة
فقط. ولاجل له ان يتقرب الا في القديس وان سال احد
هل يجوز للكاهن اذا ابتدي في القديس ان يصمت عن
عن اتمامه برهة من الزمان لعادته من العوارض
انه لا يجوز الصمت عن اتمام القديس اصلاً بعد
تقديس احد الشكين. لكن يجوز الصمت عن اتمامه
لعللي ان ذكرها اولها اذا كانت العادة جارية
ان يكرروا بعد قراءة الانجيل او انتق من باع ثابها اذا
قدم امير من الامراء او محفل زوار وليس لهم قداس
غيره وامثال ذلك ثالثاً اذا استغاف الكاهن قبل
الكلام الجوهري على مانع من الموانع. مثلاً انه منغل
او ساقط في حرم او مربوط وما شاكلها. او حفرة قداسه
من هو محروم بشخصه رابعاً اذا دعيت لذلك ضرورة
لازمة. مثلاً اذا اشرف احد على الموت والتمس العمد
والاعتراف. فاذ ارجع الكاهن بعد ذلك ليكمل القديس

فليست من العمل الذي تركه، وإن كانت المهلة تنيف
علي ساعة ولم يكن قال الكلام الجوهري، فببطلانه
أن يشرع في القياس من أوله، كما علم قريوس وديانا
واليمان وتيموثيوس هـ

الجزء الرابع

في أي مكان يجوز عمل القياس، أنه على ما جرت
به العادة لا يجوز عمل القياس إلا في كنيسة مكرسة أو
مباركة لا يشوبها قد نيس من خطايا سلب الخطيئات
أو منعت الصلوة فيها بأمر ريس الكهنة كما علم الجميع
الزبدتي في الجلسة العادية والعشرون، قولنا على
ما جرت به العادة من حيث أنه يؤذن ثارة أن يقدي
على مخرج محمول بأذن الاسقف إذا كان حاضراً وخلاً
من أذنه إذا كان غائباً لأجل علل يوافي ذكرها
خلوها الذي يخالف السنة الاعتيادية لا يخلو
من خطأ جهني كما علم قريوس ولايمان مع جمهور
العلماء خلافاً لوسطى وصا، أما العلل التي يسمع
بذلك لأجلها هي هذه أولها الضرورة، كقولك إذا
كانت الكنيسة مهدومة أو صغيرة لا تنع الشعب

وفي أيام الأعياد لأجل العسكرو في كل يوم لأجل الأمانة
تحت الخيام، وفي المياع عند وصول السفن، لكن لا في
الحج والأفكار من قاصد أهراف الدم المقدس، ولما الآن
فقد جرت العادة أن الحج إذا كان هادياً ووجد
كاهنان مفا لواحد يقدي، والآخر يضبط الكاس
بعد تقديس الأسرار، كما سمع الكهنه من الثامن وبولس
للماس، ومن جهة الأذن بذلك فقد اختلفت به
العلماء فقال كونيئك وطرياقوس أن هذا الأذن لا بد
أن يؤخذ من الحج الأعظم، ومنهم إرتاضوس ومكوريوس
وطرللوس وكرانانا أنه يكفي أن يكون من ريس الكهنة
وهذا الرأي صليب يدل أن مجمع قرنتا بنه للأساقفة
اليسمحوا بهذا الأمر بسهولة، فإذا يجوز للأساقفة
ذلك ليسمحوا عمل القياس في الأماكن المختصة
للصلوة في المنازل ولو كانت غير مكرسة إذا كان ثم
سبب موجب لذلك وأعطى به الاسقف أذناً وقد
أمر مجمع قرنت أن الأساقفة لا تمنع بهذا الأمر بسهولة
كما علم ديانا ومركتيوس وكركوريس وإرتاضوس
وديلوكو وأورساو وسيلوس ثالثاً إذا كانت لبعض

المقالة ٦ الباب ٣ الفصل ٤
 الرهبان من هبة او لغيرهم ان يصنعوا القداس في منازلهم
 بمكان لا يت. فلا يجوز لغيرهم ان يقدر هناك قبل ان تتبارك
 وتصلح. ومن فعل بعكس ذلك فانه يحيط خطاء ثقيل
 الا في وقت الضرورة لا يحرم ذلك لاسيما اذا اخذوا ثامن
 الاسقف من هل تتدس الكنيسة اذا جرى الخطا في سطوها
 او في مغارتها او في كنزها وما مثل ذلك في انها لا تتدس
 بذلك الا اذا كانت هذه الأماكن مباركة خصوصا وان
 قيل ملاهو الذي يجوز له تكرر فيها واصلاحها بعد التدنيس
 ان ذلك يحض الاسقف اذا كانت الكنيسة مكرسة
 سابقا ويجوز ذلك للكاهن ايضا الذي شرفه البابا ايضا
 بهذا السلطان كروسا الديور لاجل هيكلهم وان كانت
 الكنيسة مباركة فقط. فيجوز لكل كاهن ان يباركها ثانية
 باذن الاسقف بنضح الماء المقدس اذا كان الاسقف حاضرا
 وخلوا من اذنه اذا كانت ثم مزمرة. وان فيها قداس بعد
 تدنيسها فعلي رأي البعض من العلماء الاحتياج فيها بعد
 الي تبريك هكذا علم تاسور ريشي وان يكون وصاء نقلا
 عن ديانا خلافا لذي لوكي وان قيل باي خطاء تتدنس
 البيعة والمقبرة جواب اول اذا قتل فيها انسان عمدا وعرونا

او خلافا

361 المقالة ٦ الباب ٣ الفصل ٤
 او خلافا لمقتضى البيعة السجدة بالحاكم. بل بعد
 اذا كان عدوا للمملكة وما امكن ضبطه وقتله الا في
 هذا المكان المقدس. ووقتنا من القتل الجرم لتنفى القتل
 الحاصل بيد اعدائهم المرفق والقيود او بيد الحماة
 من ذاتهم او عرض طلب الدم خارج الكنيسة. لانها
 لا تقدم مدسه بدون وقوع الجراح او اسلمه الطبيي
 داخلها لئلا تتدنس البيعة بترك الدم او باطراح
 الزرع البشري بنزع يوجب تدنيسها. وذلك لانها
 لا تتدنس اذا جرى بها شيء يسير من حيث ان ذلك
 لا يعد سنك دم او سيلان. ومثله اذا كان الجرح
 صغيرا او خرج دم كثير بمخاضة الصبيان او بنفصادة
 عرق او بوضاعدي العقل او بجرح الزرع بالاحتلام
 الليلي كرها او للجماع بين الزوجين اذا اخلي من اللثاق
 وسلب الاحياء وما مثل ذلك مما لا يعد خطاء نالنا
 تتدنس الكنيسة اذا مدفون فيها من كان محرما مجرم غير
 محقق ظاهرا باسمه او احد اللغز ولو كان طفلا
 او ارايكيا كما علم ديلوكي رابعا اذا هدم كنزها
 وافهم من الهدم لا سقوط المقتد او جرح من الجرحان

او دخول الجوف والهرطقة فيها بنسبهم او يربط
 الحيوانات بها فهذا كله لا يرد منها. لكن جرت العادة
 لوجوب حفظها اذا حدث مثل ذلك ان يداووها
 الاستغناء والكاهن وما قلناه من الكنية انهم
 ايضا عن المدايح. واعلم ان في المراتب المذكورة ايضا
 لا تعد الكنية مدنية. الا اذا كان وقوعها جها
 من ما هو زوال التقديس ونزجهم في اعلم ان
 زوال التقديس يقال على امر ما اذا بطل تقديسه
 واحتاج تجديد فيكون ذلك فيما فدت صورته
 وعطل استعماله. فينتج من ذلك اولاً انه اذا تدرست
 كنية من الكنايس فيلحق التقديس بالمدايح ايضا
 اما اذا زال تقديس مدح من المدايح فلا يبطل تقديس
 البيعة وما فيها ثانياً ان تقديس البيعة يزول
 اذا هدم الكر جدرانها. او سقط التلييس الاقله
 برفعت واحدة وان تقوى السقف لا يزول التقديس
 لان هذا محوي في الجدران ثالثاً اذا رفعت بلاطة
 المدح من بقية البنيان او انكسرت بهذا المقدار
 حتى لم يبق موضع لوضع الكاس والصينية فان

تقديسه

تقديسه يبطل. وما قلناه على المدايح الثابتة اهمه
 ايضا على المحولة. رابعاً يزول تقديس الكاس اذا
 شق في اسفله او تغيرت صورته. واعلم ان قبة
 الكاس اذا كانت مركبة بلولب وانكسرت واحدة
 فان رفعتها عن القاعدة لا يزول تقديسها. وكذلك
 اذا فقدت طلاها. لكن قد جرت العادة ان عتب
 تجديد الطلي يكوسونها ثانية حيث يوضع الجسد
 المقدس او الدم. وان ترك التكريس فلا بد من
 التبريك بما مقدس حاماً ثياب الكهنوت لعدم
 التقديس في لا يمكن استعمالها من شدة تمزقها
 مثلاً اذا انقطع الزناو حتى لا يمكن التزريبه او
 تقطع كم الكتفنة ولو خيط ثانية. اما اذا عتق
 او تمزق منها شيء فلا يزول تقديسه ولو ترقع رقعا
 لانه على ما قالت العلماء ان العرض يتبع لما لصق
 به. واستند عليه كطلم ديوكو وشميرغوس
 وكذلك اذا كان البطريرك طويلاً حتى لا يمكن ان
 يصير اثنين. فبقطعه لا يبطل تقديسه. ومثله
 اذا كانت البدلة بوجهين وافتقت الواحدة من

الآخرى سادساً الأجزاء المأخوذة من أشياء مكرسة لا
يبقى فيها مقدس كجملته الخائيس والمذبح المهدومة.
لكن الأشياء المقدسة لا يجوز بيعها واستعمالها خلواً من
دستور البابا أو من يوجب عنه. وأما أيقونات القديسين
فلا بد من إقامتها في مواضع أخص مقدسة. وهكذا لا بد
من رفع صليب في مواضع الخائيس المهدومة. وأما الأوتار
العتق فليحرق ولا تستعمل للأمور الدينية.

الجزء الخامس

س ما هي الأمور المطلوبة لعمل القديس طوبان الأمور
المطلوبة لعمل القديس مقددة أولها أن يكون المذبح
مكرساً من الأسقف أو أحد الكاهن روماً الديورية
الذين لهم هذا السلطان كما وهبهم البابا اينوسينوس
الثالث أو من كاهن أعطي ذلك. ويكون المذبح حجر
واحد أو سبع الكاس والصفحة. ولا يجب أن يكون البرشان
الذي يطلب تقديمه على المذبح في وقت التقديس
فقط. بل يلزم أن يكون مع البرشانة الكبيرة مدة
دوام القديس أيضاً لأنه معها قربان واحد ويقدم
كأنه ذبيحة واحدة. وأعلم أن الذي يقديس الموضوع

ويعمل

ويعمل الأجزاء المقدسة للشعب قبل أن يقترب هو ما
قدس على يديه عمله ليس بلايق. لأنه كما لا يجب
أن يقترب أحد من القربان قبل أن يتناول هو هكذا
لا يجوز أن يتناول الأجزاء لغير قبل أن يتناول هو
لأنها مع الكبيرة بمقام قربانته واحدة. وجملة الصلوات
والبركات والتقدمات تقال عليها بالسوية. وأما
لا يجب أن يتناول من الموضوعات قبل أن يتناول
هو لأن الذبيحة المقدسة لا تكمل قبل أن يتناولها
الكاهن. لكن المعلم تامبورين يعنيه من الخطأ الميت
إذا دعت ضرورة. لذلك كشكاش المتقربين وصيغة
الأحوال. ولغداً لي ما كنا فيه ونقول أن من قدس
على مذبح غير مكرس فإنه يخطئ بخط سلب الألهيات
ثانيها لا بد أن يمد على المذبح ثلثة أوجه من القثان
لأنه ولو يجب رأي البعض يكفي واحد مثني وعلى
رأي غيرهم يكفي واحد لا غير في محل الضرورة. ومع
ذلك كتاب القديس الروماني المطبوع بأمر البابا
أطمينضى الثامن. ويؤيد الخامس يامر بوضع
ثلثة وجوه. وليس من الضرورة أن تكون قد

بن ركت سابقا وفي حين الضرورة يجوز ان تستعمل حواج
العام الثمانية ثم ترد لاصحابها الذين اياهم انما جسيما بل
الاهيات من يقدر بتياب غير مقدسة من الاستغاث او من
كاهن متصرف بهذا السلطان من البابا كما اعطي لروما
الرهبان واما من جهة الوان اثواب الكهنوت فليس
بضروري لانهما وانما يورثها الحسن العمل واذا دعت
الضرورة اللازمة لعل قداس وما يمكن تركه خلوا من
صدور الشك فيجوز على خلوا من بطر اسكيل او خلوا من
نزع او بغير نزع او بنار موصولة او غير مبارك او
يضع البطر اسكيل عوض الزناد والذين عوض البطر اسكيل
وقال الايمان وديانا خلافا فيلوس سيوس انه لا يحيط
عينا من يخالف ما ذكرناه بامر جزئي خلوا من ضرورية
كمن يتوزن بنار غير مبارك من هل يمكن في حال من
الاحوال ان يوزن بعل القداس خلوا من حلة الكهنوت
او المدح قد اختلف العلماء في ذلك فقال ديانا نقلا
عن انريكو وسنة اخبرني انه يباح ذلك اذا كان
ثم خوف عظيم كخطر الموت وما شاكله ولم يكن احتقاد
للدين ونزعم فيلوس سيوس انه لا يجوز ذلك لعدم

الكرام

الكرام الديباجة الالهية وايضا الشكوك لكن تبين
مير قليلا انه وان جاز على القداس خلوا من بعضها لكن
لا يجوز خلوا من كلها لايقاع الشك وعدم احترام السر
هل يجوز ان تستعمل اثواب الكهنوت من اثواب العوام
سواء كانت اثوابنا او اثواب رجالهم نعم لكن يجب
الاحتراس من ان تكون عتيقة جدا ومزقة ونقول
عموما ان الكاهن يجب ان يكون علي حذر من ان
تكون حواج القداس وسخه جدا والا فيكون علي خط
جسيم من الخطاء كما علم بسوارس وبلاوس ولايمان
وتبوتريوس رايانا ان يكون الكاس والصفحة مكرسين
واذا قدس احد سهرابكاس غير مكرس فيكون قد
كس بدم المسيح علي ما راي ديانا مع ثمانية اخرين
خلافا لديلوكون ولايمان ويجوز على القداس به ومن
قدس به عدا قبل تكريس فانه يذنب ذنبا عينا وهذا
القول نفسه جار علي الصفة وباقي الحواج التي تلبس
جسد الرب بغير واسطة واما الانا المحدث لاسرار
الالهية وانا الميرون وامثالها فاهل اولي ان تبارك
وجوز ان يباركها من له سلطان علي اصغر الحواج

ولما الكاس والصفحة فليصنع من ذهب أو فضة
أو قصدير أو قلع ما يكون طامسة الكاس ولا يجوز
كونها من رصاص أو نحاس ولكن البعض لم ينفى
الرصاص ويرى تامبورنيوس وكابا متيوس انه اذا
اتخذ حجرا كويم يعادل الفضة والذهب ولا يمتص
من عوارض الخمر ويصير كبر فيجوز التقديس به ومن
جهة طامسة الكاس فالاصوب ان تكون مطليمة بالذهب
ولو لم يكن الامور لازما خامسا ان تكون الصلصة من
كتات وقل ما يكون حيث يوضع الكاس والصفحة
لانه يجوز ان تكون اطرافها موشاة بالذهب والفضة
وغير ذلك وتكون مباركة من الاستغفار او بمن اعطي
ذلك السلطان وتقدسها لا يبطل بالفعل ولا
اذا ثبت يسيرا كما علم العلامة وسلفستروس وبونيليا
وديلوكو وكابا متيوس ويجب ان تكون نضيضة
جدا ومن يقدر على صفة موشخة جدا قال
المعلم منا انه يرتكب خطا عمتا لعدم وقاره لجسد
الرب الذي يوضع عليها بغير واسطة سادس ينبغي
ان يكون النافور من الوجه الواحد كتانا التقلي

به الاسرار

به الاسرار: واما الوجه الثاني فيجوز ان يكون من
اي لون كان وتبريكه كتبك الصلصة لانه في القديم
كان جزءا منها وقال الكروينال ديوكو انه اذا
كانت الصلصة طويلة يجوز ان يستعملوا طر فيها عوض
النافور سابقا ان تكون المسحة كتانا وتكرسها
ليس بلانم كما علم سوارس وديلوكو خلافا للايمان
لاننا لم نجد رتبة لتبريك هذه ثامنا ان يكون كتاب
القديس حاضرا ومن قدس بغير كتاب خلوا من
ضرورة موجبة فانه يذنب ذنبا جسيما لكونه ادخل
ذاته بخطر الخطا ثامنا ان يكون حاضر اخادم
الا في حين الضرورة كضرورة مناولة القربان
للمسرف على الموت او التزام القديس في عيد كبير
ويجب على الكاهن ان يقول ما كان الخادم ملقنا
بقراءته ومن قدس بغير خادم خلوا من ضرورة
فانه يرتكب خطا عمتا ولكن ان غاب الخادم
ولم يعد الا بعد مدة فيجوز له حينئذ اتمام القديس
عاشرا ان يكون على المذبح صليب ولو لم يلزم ذلك
الزاما كلياً وقولنا هذا يصح عن غطا الكاس

المقالة - الباب ٣ - الفصل ٣
 الكبير جاري عن ان يكون علي الدرج شمعان
 عليتان تقدان . ومن خالف ذلك يخطي عميا كما علم
 فالندوس وبرجندوس واسكن خلافا لغوس
 ومركينوس . ومن يتدين عن ضرورة . ولم يصدر منك
 فتكفي واحدة ولو كانت شخصية او قذيل كما علم ديانا
 وازوروس . واما التقديس خلوا من صن فلا يباع
 به اصلا كقول ديوكو . حق قال فاكوندوس
 كونيوس ان الصن اذا لم يبق قبل التقديس ولا يميل
 لا يتقدمه فلا بد من ترك القناس ولو دعت الضرورة
 لما ولت الرضي نافي عشر لا يحى زعل القناس براس
 مغطي الاماذن الحبر الاعظم لكن العلم لا يمان قال
 ان هذا السلطان للاساقفة ولروسا الديورة لا
 سيما في وقت الضرورة . ومن قدس براس مغطي
 من غير ايقاع الشك زعموا ان خطاه ليس بمحبت
 الا في حين التقديس . واعلم ان كل كاهن يلتزم
 التناما عظيمًا يحفظ الطقوس الجاري في كنيسة
 واما اذا ترك شيئا جزئيا فيمكن ان ينجو من الخطا
 المحيت . فلاح من ذلك اولاً ان الذي لا يقرأ الصلوات

المقدس

366 المقالة - الباب ٣ - الفصل ٣
 المامور بها علي لبس الات القدس . وغسل اليدين
 قبل القداس لا يخطي خطأ . وبنينا كما علم كافاميتوس
 وديانا ولايمان وبوناجينا وديلوكو واسكوبيوس
 وكذلك من يترك بعض كلمات من النافور وغيره
 واذا استغاث الكاهن علي . فترك بعض الصلوات
 وكان شيا يسيرا وقد فاتته كثيرا . وليس هو من الكلام
 الجوهري فلا يلتزم بالضرورة اليه ثانيا من يزول علي
 ما في القداس شيا يسيرا كزوروا واسم بعض
 القديسين فلا تبلغ خطيته الحد المحيطة . لاسيما اذا
 كان العمل سرا خليا من الارتياح . ثالثا من يقرع
 بصوت خامل ما يجب قرأت اعلا ما ليس عليه
 خطر عظيم ولولم يجل من ذنبه واما من يخالف
 الكنيسة في شيء من جوهر القداس اولم
 يبالي بحفظ الطقوس ويتركه اكثر
 اها لا فلا شك انه
 من تكب اثم
 عظيم

الباب الرابع

الفصل الأول

في ذات السر وهو أربع اجزاء الجزء الاول
 في ما هي مادة الاعتراف ومصدره ان المادة البعيدة
 اللازمة هي كل خطية ممتدة من فعل بعد العباد ولم يعترف
 الانسان بها. واما المادة الكافية غير اللازمة فهي
 كل خطية عرضية ارتكباها الانسان بعد العباد وكل
 خطية ممتدة سبق الاعتراف عنها باستقامته واما
 المادة القريبة فهي افعال القربة كالندم على الخطايا
 والقرار بها ووقا القاتون المفروض لاجلها الا ان
 هذا الفعل الثالث ليس بذاتي بل جزئي متمم والدليل
 على ذلك ان المريض اذا اعترف وعدم عقله يجعل
 من خطايا خلوا من قاتون واما النعلان الاوان
 فهما ذاتيان للسر كما علم جمهور العلماء خلافا للكنيسة
 المرقن الذي وضع ذات السر بتمامه في الحل فينتج

من ذلك

من ذلك اولاً ان الخطية المحيطة ولو غفر بنوع
 من الاعتراف خلوا من اعترافه فيلزم من ارتكباها بالاعتراف
 والاقرار ايها كما علم الجميع القريبين فيها في الفصل الخامس
 من الجدية للرايين عشر من الاعتراف بالخطايا
 العرضية ويمكن تركها ببعضها لو كان ولا بالحيث اذا
 سبق الاعتراف بها صراحة كما جرى ذلك في الاعتراف
 الكلام كما علم ديانا وديلوكو خلافاً للكنيسة ولدينا
 وليس بجزئي ايضاً في الاعتراف العام ان يوضح
 المتعرف بميز الخطايا الممتدة التي ارتكباها بعد الاعتراف
 للخصوصي الاخر كما علم بونا جينلو ديانا وديلوكو
 فتلاعى سائلكم وكو بينك وهذا الرأي صحيح بحيث
 ان الامر لا يقتضي خلاف ذلك مثلاً اذا وجد ظرف غير
 النوع او حدثت الخطية مخفوفة لو كان سبب قريب
 للخطا يقتضي قاتوناً خصوصياً كما علم ديلوكو و
 تامبورينوس لكن الامم تميز الخطايا الجديدة
 ثانياً يجب الاقرار بالخطايا الحقيقية لا يليك المتعرف
 ان يقول اننا لم اطع الالهية كما ينبغي ولا امتنعت
 عن الخير الذي كنت مستطيعاً فعله وما شاكل ذلك

من النقا يمين. واذا كانت الخطايا تحت الشك فلا يجوز
للکاهن ان يحمله الا شرطيا كما علم سوا من ولا يغفل
مع جمهور العلماء. اما صور هذا الخبر في كلام الحجة
في قوله للکاهن انا احلك من خطاياك ولو انظر الكلام
الجوهري بهاتين اللفظتين باعني انا احلك. فلا
يجوز ذلك ترك بقية اللفاظ لاسيما عند الموت. ومن
ترك شيئا من العلة فقال القوم انه يخطي عرضا وان كان
محيئا. ولا ينحل الا الشخص الحاضر واليا با اقلبي
الثامن حرم كل من يحل غايبا. فينتج من ذلك اول انه لا
يؤذن للکاهن ان يحل احدا بالاشارة المرمية او برباله
او باشارة اخرى. ثانيا قد يصح الحل اذا كان بلغظ التجمل
والتركيم. مثلا انا احل حفرة تم السبعة وما اشبه ذلك
لكن هذا التفسير ليس بجوهري للصورة لكن اذا
قلت المسيح يحلك فلا يصح الحل ثالثا الصلوات السابقة
واللواحق قد حرم استعمالها. لكن قد يجوز الاعراض
عنها لعل لا يمتنع. مثلا اذا انتكأ المترفين فيكون
الکاهن ان يقول انا احلك من خطاياك بسم الاب والابن
كما علم ديانا. واذا انتكأ ليها الکاهن ان العترف

عن

استطاعت حرم فقد على القول السابق انا احلك من
رباط الحرم رابعا وضع اليد على راس المعترف ورسم
الصليب عليه لیس بالازمين. لكن حفظ العادة حميد
كما علم الايمان. واما صور هذه الاعتراف التي امر باستعمالها
الاحبار العظام هذه. يرحمك الله الاب الضابط الكل
ويغفر لك جميع خطاياك ويقودك الى الحياة الابدية
امين. اللوب الجزيل التحن والقادر على كل شيء يرسل لك
الحل والفران عن خطاياك امين ربنا يسوع المسيح
المسيح يحلك. وانا بسلطانه احلك من وثاق الحرم
والنق بتدريها استطع انا وبمقداد واحتياج اليه انت
ثم انا احلك من خطاياك بسم الاب والابن والروح
القدس امين. والام ربنا يسوع المسيح وحسنات
سيدتنا مريم العذراء وجميع القديسين. وكل خير فعلته
وتفعله. وكل اداء حملته وتحمله يكون لغفران خطايا
ولاكتساب النعمة والجزاء للحياة الابدية امين.

الجزء الثاني
من ما هي الفدامة المطلوبة في الاعتراف فاعلم ان
الفدامة بوجه العموم انما هي استكراه الخطية ومقتها.

وتوجه القلب عليها مع العزم الصحيح لعدم العودة اليها
كما قد عيّن ترتيب الجمل في الرابعة عشر وقسمها الى كاملة
وغير كاملة فالكاملة هي المرفوعة بالانصاف وغير الكاملة
هي المنقوبة بانكار القلب. فالكاملة من ذاتها صادرة
من المحبة الخالصة لله تعالى الخائفة على كل مودة. وشأنها
ان تبرر وتزكي الخاطي العاظم على الاعتراف وغير الكاملة
هي الصادرة من طمع الانسان في الملكوت. اما خوف من
العذاب وما شاكل ذلك. لكن التصحيح سر التوبة لا بد
من الندم على الخطايا. ويكون اما من انسحاق القلب
او انكاره. ويكون الاحيان حقيقيا عما نظر الى المحبتات
برغبة الاعتراف والجل من الاوزار. فلاح من هذه المولدة.
اولا ان الخاطي اذا كان غير نادم على خطايا. فلا اعتراف
غير صحيح ولو كانت الخطايا عرضية فقط. او من الخطايا
السابقة للاعتراف بها. ولما اذا كانت عرضية فقط.
فيكفي على تقيم السر الندامة على بعضها فقط والنية
على عدم الرجوع اليها ثانيا اذا ندم الانسان ندامة
شديدة على خطايا. لكن اصل ندامة واساسها ان
هو عن عقاب ديني كالعار والخسارة فلا يتم السر
لكون

لكون هذه الندامة ليست عن محرك فائق. واما اذا تأمل
هذا العذاب واراد عليه بحكم الله العادل فتوقد حينئذ
الاهية. ويصح السر على ما زعم العلم تامهين وبونا جينا
ثالثا ولو ان الندم يجب ان يكون على الخطايا الميتة
جميعها. لكن ليس بضروري ان يكون عليها فردا فردا بل
يكفي ان يندم عليها عموما. ولهذا من لا يندم على جميع
خطايا. الميتة في الاعتراف عموما. فانه يحط خطا جميعها
رابعا ولا يكفي التندم على عدم الندامة على الخطايا السالفة
ولا يكفي الخاطي تمني الندم وترك الخطايا لان ذلك لا يعد
ندما. وقد يمكن اتفاعة مع حب الخطية والنبوت عليها.
لكن قد لحظ حسنا ان يكون واسكس وبونا جينا انه قد
تعتن غالبا مع فعل الندامة على عدم ترك الخطايا الندامة
عليها ايضا ولو ان النادم لم يميز ذلك خامسا ولو ان
الندم يجب ان يكون في النهاية اعني ان الانسان
لا يستكره شيئا اكثر من الخطية ويرضي بكل عقاب ولا يها
فليس من الضروري انه يدق في تمييز ندامة. مثلاً انه
يقول في ذاته انه اذا كانت نار مضطربة فاني اطرح
ذاتي فيها ولا ادع احد يسكنني. لكون هذا التقابل

ذا غفل ساء ساء من لا يدفع عنه الاسباب القريبة الموجبة
للخطا. ومن لا يصح عن عذره من صميم قلبه. ومن لا يقبل
ان يرد الشيء الذي سرقه او يرضى غريمه. ومن لا يعزم
عزما قاطعا على ترك الخطايا المحيطة فجميع المذكورين ندامتهم
ليست بصحيحة لكون كل من هؤلاء لا يقبل الي الله من
كل قلبه من حيث انه بعد متمسك بالخطية واصولها.
وكذلك من يعترف على الخطايا العرضية فلا بد له من
صحة الذم وصدق العزم. والايود اعزافه ذنبا عظيما
عليه لابطاله السر الالهي كما علم سوارس وفرندس والايمان
وديانا سابعا من يعود الي الخطايا التي اعترف بها. ففي
اعزافه الثاني يمكن ان تصح ندامته. لكن اذا كرر الاعتراف
مرارا كثيرا فخلو من فايده. فهذا دليل على عدم ندامته.
وكذلك من يامع معلم اعترافه ببرد المروق وطرد المسبلة
والايطيع. فوجب ان تهمل حلة الي ان يفي المطلوب من
ما هي اشارة الندامة الحقيقية. يدل ذلك حرمان العرف
واجتهاده على ترك الخطية بمجاربة الشيطان في حال التجرة
وهربه من الاسباب الداعية لها ومن نقص فعله الخطا.
وكذلك من ثبت القول والقرار انه نادى بالحقيقة.

فعل

فعلي غالب الامر يجب على المعلم تصديقه. لكون الخاطي
في الاعتراف هو المتكفي والمفاد عليه نفسه. فليكن
الكاهن على العهد الكلي لئلا يصدر العتوف عن حب
الاعتراف بسوء توحيده وحكمه. او يطعمه بالسقوط في
الخطا الاجل بقوم وشفتيته الباطلة فيها كالمعاه كاعلم
سوارس وسانكس وديلوكو. فلهذا يجب على معلم الاعتراف
ان يكون عالما بصيرا ذاسياسته وتديبره. وقد علم وبولار
ويوحنا سانكس انه يمكن حل المترف كل مرة يعترف ولو
لم يظهر منه النجاس الذي بدونه يمكن وجود القصد
الحقيقي. ونظير ما يجري في من يعترف بالخطايا العرضية
عينها. لكن لا اجبر ان اثبت قولهم. والتنبية بعيد كما
علم ديانا وكوينك حكمة اعلم ان هذه القضية مخرومة
لانها قريبة من القضية الستين من الخمس والستين
قضية المحرمه من اينوسينوس الحادي عشر البض
ثامنا اذا كان احد في مكان او عمل يسبب له الخطية
ولا يمكنه تركه الا بخطر جسيم. فان قبل امر معلمه فهو
مستحق الحل مع ثبوته في المكان والعمل السابق ذكره
والسبب في ذلك هو لكون العطل القريبة لا يجبر

س

الانسان قهراً علي ارتكاب العصية، ويمكن بقا الغم والثبات
في عدم الرجوع الي الخطية، وان خاف متوجهاً بقوله في
الخطا لا يأس عليه بذلك، لان العزم هو فعل الارادة و
الوهم هو فعل العقل الذي لا يطرح في الخطا اضطراباً،
لكن من يتحقق انه لا يمكنه الامتناع عن الخطا في موضع او
علما به، فمن لازم الضرورة ان يحتنبه علي كل حال والا
فهو يهلك كما علم لايمان وديلوكو تاسماً من جهة
توجب التلب علي الخطايا ليس بصوري ولا مطلوب ان
يكون حسيماً بل يكفي ان يكون عقلياً اعني ان يمتد لانا
انه ويغضه في اقصى حدود البغضة ويعزم علي تركه
عزماً حقيقياً، فمن ثم ليس بواجب ان يضطرب المضطربون
الضعير اذا ما قدموا الشاؤل الاسرار ولم يشعرون بنزامة
حسية عامراً من يندم علي خطاياهم سابقاً ولم يقصد
الاعتراف بها في ذلك الحين، فاذا قصد الاعتراف فيما
بعد فلا بد له من تجديد النذامة ثانية، كما علم سوارس
وبونا جينا خلافاً لويلوكو وتامبورينوس حادي عشر
لا يكفي لصحة السران يندم الخاطي بعد حلة الاعتراف
بل حسب ما قال كونيك ولايمان والواسكي وفيلوسكي

وفالكندوس

بلغ

وفالكندوس وديلوكو وكسبار واسكوبوس
واخرون ممن اندهم وقبهم ديانا انه يجب علي الخاطي
التقدم الي الاعتراف بالندم المطلوب لوجوب الاقرار
بخطاياهم يندم عليها قبل حله، بقوله انه نادوم علي
كافة خطاياهم التي ذكرها في سر اذا اعترف احد
وفيما بعد كر اعترافه لما عن الخطايا التي اعترف بها
سابقاً ولو عن بعض ذنوب كان قد نسيها فان كان
في اعترافه السابق ندم علي كافة نذامة عومية
فلا يلزمه نذامة ثانية خصوصية منفصلة، كما علم
ديلوكو وديانا، ولهذا يجوز حل الرضى المشرع علي
الموت اذا اعترف بخطية واحدة ثم غاب عن وعيه
وان عاد الي عقله وذكر باقي خطاياهم فيحل ايضا ولو
لم يجد النذامة لامتصال النذامة الاولى ودوامها بالقوة كما
علم تامبورينوس، الجزء الثالث
في ماهية الاقرار بالخطايا وتقسيمها الي اربعة فروع
الفرع الاول
من هل يلزم ان يكون الاعتراف كاملاً بالمادة اي انه
يوضح المعترف خطاياهم كلها، اذا نظرنا في ذات الامر

وجاري العادة فيجب عليه المتعرف ان يبالغ في النقص
بنفسه لجمع ذنوبه التي لم يعترف بعد بها، ويوضحها
بانواعها واعدادها واحوالها التي تختلف بها في ما كما
قال مجمع قرنتي في الفصل الخامس من الجلسة الرابعة
عشر، والعلة في ذلك لانه ان لم يتم ما قلناه فلا يستلج
الكاظم ان يحكم حكماً لايقا ولا يميز القانون الواجب
قولنا ان انظرنا في ذات الامر والعادة لانه يمكن ان يصح
الاعتراض في بعض من الاحوال خلوا من ذكر الخطايا كلها
وايضاحها، اي يكفي تكليفه بالصورة، وقولنا بالعدد
افهم منه ان المتعرف سبيله ان يذكر عدد خطاياهم علي
ما هي حقاً اذا عرفها، وان لم تكن معلومة عنده فليذكر
مقدار ما في ظنه قايلاً، صدر مني كذا وكذا امور اكثر من
ذلك او اقل، كما علم خالفوس وسائلس وارثادوس
خلافاً ليرجوليندوس وفيلوسوس وصا، الذين قالوا ان
قوله اكثر او اقل انما يمتد الي واحد او اثنين فوق العدد
المذكور، واذا تحقق فيما بعد انه غلط في العدد
فلا يلزمه الاقرار بذلك في اعتراض اخر اذا كانت
العدد يبرأ كالعشر للاثني عشر ومثال ذلك علي

حبر

حسب قياس معلم بصيره، واما اذا كانت ينبغي عاذركها
فلا بد من ايضاحه، واذا كان لا يعرف العدد تحقيقاً ولا
ظناً فليذكر مقدار استمراره بالخطية في كمية الزمان
التي تسلط عليه، كما علم ناورا وديلوكس وفيلوسوس
وارثادوس وكيسار واخرون ممن ذكرهم وتبعهم وديانا،
وكم دفعه كان يستطابها في النهار او الاسبوع او
الشهر او السنة، وقولنا يجب ابانة الاحوال التي
يختلف بها نوع الخطية لانه كما قال سواريس وكولنيك
انه لا يلتزم بذلك فقط، لكنه ملزوم ايضاً بايضاح
الاحوال التي تزيد الخطايا تقيلاً ولولم تغير نوعه، الا ان
سلفستروس وناورا والواسكي ورجينلدوس وديلوكس
وبونا جينا نقلوا عن العلامة وساريم امين لم يلزموا
بذلك باعترافهم لافي الخطايا الاية ذكرها ولا اذا نفي
احد باقاربها فانه يلتزم بايضاح درجة القرابة
ثانياً اذا سرق او ضرب احداً مالا وجاهاً فيجب عليه
بيان كمية الضرر الصادر منه لا التزامه بالرد
ثالثاً اذا قتل او قتل اناساً كثيرين بضربة واحدة
اذا قام كثيرين فليبين عددهم رابعاً اذا كانت البضعة

قوية خاسية اذا وقت الخطية بين معلم الاعتراف و
المعترف سادسا اذا كانت الخطية تحت حرم او ان
علمها محفوظ للروساء او ذكرها من غير لارثاد المعترف
فلا يحل ما قلناه اولاً انه لصحة الاعتراف لا بد من الحفظ
جيداً على مقدار قوة المعترف وكيفية المعترف الزمان
والحال ويكفي اذا حرص واجتهد بحرص الافام في الامور
الباهضة ولو ظن في ظاهره انه اذا دقق في الحفظ
والبالغة فينبه على اشياء اخرى غيرها لكن اذا تفكر
بهذا النوع اعني بحرص كامل فلا يلتزم فيما بعد بتعادة
الحفظ وان خطئ في شيء ما كان نسبه فله ان يزيل
الشك من ضميره كانه اعترف به كما علم لايمان ودياننا
وسانكس ثانياً يجوز لمعلم الاعتراف ان يتم بتسايله
ما نقص من فحص المعترف ولكن المعلم سوارس لم يسمح
بذلك اذا كان الاعتراف من مدة مديدة لعدم امكان
انتباه الخاطي بسرعة علي كلما صدر منه بهذا المقدار
بل اجاز ذلك للقسما واعلم ان القسما اذا اعترفوا
سابقاً بنية سليمة فلا يلزم الكاهن ان يدقق بالحوال
عن اعترافهم السابقة الا حينما يستبين له نقصان

مبطل

بشكل عن

مبطل سر الاعتراف كما علم صا وقالوندي ودياننا ثانياً
ليس من الضروري ان يكتب المعترف خطايا ببطاقة
ليلا ينهاها كما علم سوارس وواكس خلافاً لبروناجيا
بل قال سوطوس انه لا يجب ان يشور احد على المعترف
بذلك لخطر اظهار الخطايا والاصح من ذلك ما قاله
لايمان وكوينك وهو انه لا يجب ان يشار على احد
بذلك ليلا يزد اضطراب المضطربين رابعاً لا يصح
الاعتراف الغير الكامل من قبل الجاهل والكسل المدوم
كما علم سوارس وغالب العلماء خلافاً لسوطوس
وملكار الشيج لان الجمع التريدي نشي قضي بالحفظ
الشديد خامساً اذا سقط المعترف بخطايا عمية وعرضية
وخوفاً من انه يار معلمه اعترف عند غير بالهية وعند
بالعرضية فاعترافه صحيح لكن اذا صار ذلك علته
لاستمراره في الخطية او فعل ذلك ليلا يشتد عليه الشك
عن الخطية فيخطي خطاء ثقيلاً لقلته ندامة فمن
ثم يكون اعترافه باطلاً كما علم لايمان وديلوكو ساساً
اذا اقترنت بالخطية احوال تنقص قبحها وشاعتها
فلا يوضح المعترف الا احوال التي اخرجهما من حيز

للخطاة او احوالها الى درجة العرضية بعد ان كانت
مميته مثلاً اذا سرق الانسان شيئاً يبرأك قولك عتافي
او اكل لحماً بالصيام غلطاً كالذي ياكل يوم الاربعاء
وفي ظنه انه الاثنين ومما تثل ذلك سبباً لكي يكون
الاعتراف كاملاً يجب على الخاطي ايضاح الخطايا
الحقيقية التي يشك بارتكابها قليلاً انه مرتاب بفعلها
وما كان غير مرتاب به فليوضحه بحسب صورته كما
علم سوارس وسانكس وديانا وبونا جينا وغالب
العلماء لان الخطايا يجب ايضاحها على ما هي بالذمة
فما كان تحت ارباب ومكان حقيقياً فليذكر كلاً
منها بحالته ولكن اذا اتفق احد صغير النفس ولدوع
الذمة عبثاً خلوا من سبب واتاه شك بعد مدة مديدة
وله عادة انه يعترف دائماً بحرص واجتهاد فلا يلزمه
الاعتراف بشكوكه من حيث ان شكه خلوا من علة داعية
وان شك احد وفيما بعد تحقق عنده فعل الخطية فلا
يبر من الاعتراف بهذا التحقيق على ما قال طرياقوس
وسانكس وقد ارتاب به ديلوكو لكن ايضاح ذلك
ذلك ايمناً كما علم ديانا وان اعترف بخطية وظن انها

صحيحة

صحيحة وفيما بعد حصل عنده شك بفعلها فلا يلزمه
ايضاح ذلك في الاعتراف الثاني كما علم ديلوكو وتامبوري
ومثله اذا تحقق عدم صدورها منه واعلم ان الخاطي
اذا اعترف باوثر اكرهه شكوك بها فلا يجوز للمعلم ان
يجله قبل ان يذكر ولو خطية واحدة بحقيقة موافقته
شرطاً

الفرع الثاني

س متى يصح الاعتراف الكامل صورياً ان الاعتراف
الكامل على نوعين احدهما كامل مطلقاً والآخر كامل
بالقوة فان اعترف المعترف بساير خطايا مفصلاً
يقال ان اعترافه كامل مطلقاً وان اعترف عن البعض
وترك البعض فيقال ان اعترافه كامل بالقوة لكن
متى قدر على اتمام ما نقص فيه فيلزمه ذلك لا سريراً
بل متى اعترف ثانية ما نقص من احد باي وقت يصح هذا
الاعتراف فينهم ذلك بالقوانين الاتية ذكرها

القانون الاول

اذا كان احد لا يستطيع الاقرار بخطايا لاجل علة
طبيعية مانعة فيكفاه الاعتراف الكامل بالقوة ولكن
الامر الالهي لا يلزم بما يفوق القدرة فلهذا يجوز للكاهن

ان ينجح للعلمه اولاً للاخرين اذا اعترف بالاثارة بخطية
 ام اتين من خطاياه فان عرف ان يكسب فليجرب سائر
 دونه في قرطاس ويناولها للعلم تايماً للاطراف العاجز
 عن تخير او زام نالنا غريب اللغة اذا التزم ضرورة
 بالاعتراف ولولم يفرغ معلمه جيداً حتى ولو حضر ترجمان
 فلا يلزمه ان يستعلمه كما علم سوارس وواسكى وديانا
 الا في حين الموت ويكفاه حينئذ ان يعترف ببعض
 خطاياه ضنية ويندم على البقية رابعا المشرف على
 الموت اذا عدم نطقه بفترة وطلب الخلة او اعطي
 علامة دالة على نزاهته او قبل حضور الكاهن اظهر
 انه نادم امام شهود وشهد امام الكاهن على
 صحة نزاهته فليجعله اقل ما يكون حلاً سرطياً وقال
 المعلم تاسبورس بشهادة المعلم كونينكس والمعلم
 الكردينال ديوكو ان المريض اذا تحققت نزاهته وغيبته
 للاعتراف بجرحه ولولم يكن الشاهد حاضراً
 لكن اذا لم يظهر من العليل الايات وعلامات تاسفه
 على خطاياه لا يوزن بحله لكن القاضي لا يستطيع
 الحكم الا بعد استماع الدعوى واعلم ان بعض العلما

المناظر

المناظرين وهم تاسبورس نيس او موبونا وموسى وفيلبس
 سرديوس وانطونيوس اجلزو وحل المريض سرطياً ولولم
 يظهر علامة القربة وذلك اذا كانت سيرته حميدة
 بحيث يظن به انه توجب نادماً في الباطن وغيب الاعتراف
 وقد استحسن هذا الراي ديانا مع اتقي عشر علماء لكن
 الاكثر يندوا هذا الراي مثل سوارس وواسكى وكونينكس
 وديوكو ومركنتيوس وملديروس وديانا واتي
 عشر اخرين قد اوردتهم اورسا وبقهم لانه لا يوجد
 اعتراف ظاهر منه البتة والحال ان ذات هذا السر
 تقتضي بعض الاقرار كما تبين من مجمع ترقوني القافون
 التاسع من الجلسة الرابعة عشر وان قيل ان الاخوة
 المدونين في مجمع الوردية اذا اشرفوا على الموت يقر
 عليهم كلام الحل خلوا من اعتراف ج انه لا يقر بعبية
 الحل المحل لسر الاعتراف بل انما يقال عليهم لمخبرهم
 الضمان الحاصل لهم من بركة الكرسي الرسولي

القانون الثاني

اذا عرض للمعترف او للمعرف خطر الموت الذي ينجح
 المعترف عن الاعتراف والمعرف عن السماع في يكفي

الكمال الصوري وهو ان يظهر للمعترف خطية من خطاياها ويتقبل للعل وسبب ذلك لان الكمال المادي الذي هو الاقرار بجميع الخطايا جسيدي غير ممكن فيتلخص من هذه القضية اولا ان المدين بعد ايضا خطية او اثنين وغاب من حسنه او قارب ان يغيب ففي هذه الحالة يجوز حله ثانيا اذا استبان لمعلم الاعتراف ان العليل العتيد ان يتناول قربان الزواجر اعترافه السابقة غير كاملة ولا يسمع شدة ضعفه بتأخير الحلة فليحله كما علم كرايوس وزمبدا ودينا ثالثا اذا انترف الكاهن على السكون ولم يوجد كاهن اخر ليعرف الخاطي المحتاج الاعتراف رابعا في حال الحرب وغرق السفن وما شاكل ذلك حيث لا يستطاع استماع ساير التائبين فليقر كل امر منهم خطية من اصغر خطاياها او يقول بوجه العموم انا خاطي وطالب الغفران وليعلم الكاهن بقوله انا احكمكم من ساير خطاياكم الخ كقول كونينيك وصاخامسا في ايام الطاعون اذا كان ثم خطر موكل علي راي اهل البصيرة في طعن الكاهن المعرف لكن اذا شا الكاهن ان يسمع الاعتراف كله فيلزم المطوف

اذ يفرق

ان يعترف كاملا كما في المقالة الثالثة
القانون الثالث
اذا عرف المعترف ان من اقراره بخطية ما من الخطايا او ذكر حال من احوالها يصغر ضرر جسيم روحيا كان او جسيما للمعترف او لمعلم الاعتراف ودونه فيؤذن له بالا يوضح تلك الخطية ولكن الرخصة الالهية لا تلزم بالاقرار بكل خطية في حال ضرر هذا مقدار كقولك اولا اذا تحقت ان الكاهن يشهر الخطية ثانيا اذا كان الاعتراف بالخطية عنزة للمعترف ولعلمه ثالثا اذا تحقت احد اثنان عرضة في الغاية وما شاكل ذلك من الاعتراض فاذا اتفق عيد الفصح او يوم اخر يلزمه الاعتراف به فليعترف وليصمت عن تلك والا يندفع ذاته ويهلك نفسه بخوفه الباطل حيث ليس خوفه
القانون الرابع
اذا كان اظهر الخطية او بيان حال من احوالها لا يمكن دون الشهادة من الاعتراف مثلا اذا حلت احدا من اهل السيمونيا ولا يستطيع الاعتراف بهذه الخطية ان لم يفت معلمه على الشخص السيموني

فدعها واخنها تحت فصاحة الكلام، فينتج من جملة ما
ذكرناه سابقاً من الان الاعتراف يصح مع ترك بعض
من الخطايا او لا يصح ذلك في المتالم في نفسه بشك الفخر
الباطل الهلع واليأس من نقص اقرار بخطيائه ثانياً اذا
قطع الكاهن بحمله كلام العرف واي من استعاج بنية
ذنبه، فانه وان اخطى بذلك خطأً جسيماً الا انه
يصح الاعتراف حسبما قال المعلم بونا جينا ثالثاً اذا
كان احد ضيف الذكر وقال اني اخطيت خطايا عمية
ولست اعرف ما هي، فيجوز سبيله ان يذكر مع الاقرار
قل ما يكون خطيئة من الخطايا العمية، مكنتك كونيك
والايمان خلافاً للموسى ومدينار ابناً اذا اوجد انسان
غنياً سادجاً جداً، وقال بوجه العزم انه نادى عليه
خطاياك بالحق، وما امكنه ان يوضح خطيئة من
خطاياهم بالتفصيل لسدرة كتافة عقله وفظاظة طبعه
فهذا هو الاستبان بقياس العقل ان حله جائز، لكن
لا صوب ان لا يحل بل يصلي عليه الكاهن صلاة البركة
ويذكر ان يتناول الاسرار كما علم الايمان جاسماً من
لا يمكنه الاقرار بخطيئته الا باقتراح شريكه في الخطيئة،

مثلاً

مثلاً اذا اخطأ مع احد اقاربه ولم يجد كاهناً غريباً
لا يعرفه فيكنية ان يتقرب الخطاة مع شخص من اقاربه
ولا يبين الدرجة مع عرفة انه يعترف بها متى وجد
كاهن غير عارف بها حله، فهذا ما رآه المعلم ثانياً وبونا
والشيخ والمقدم والنفاء وكسب رايم انه في حال
وقوع امر من لا يمكن حفظها سراً ينبغي ان تفضل
الافوي على الادني مكنتك لك يجب حفظ الوصية
الطبيعية الملائمة عن اطلاق عرض غيرك على الوصية
الشرعية التي تلزمك ان تقر بجميع خطاياك وانواعها
لكن قال سوارس وواسكن وديلوكون وفيلوسوس
وليسوس وارتقادون وكونينك مع غالب العلماء
انه يجب الاعتراف الكامل مع ايضاح المشترك معه
واذا قد عزمه عند الكاهن فيكون هو علة فساد لا غير

الفرع الثالث

س ما هي بنية شروط الاعتراف في ماعد الاحمال المذكور
يوجد ثلاثة شروط ايضاً اولها ان يكون لفظياً غالباً
وذلك لاجل جاري عادة الكنيسة الامم بن ذلك
امر لازماً، ما خلا اذا منع من النطق امر معتول

جينا

متبع كعدم القدرة سواء كانت طبعياً أو أدبياً فلا التفت
ذلك فيمن ذن بالاعتراف بالكتابة أو بالإيحاء أو بالشارع لغزياً
مثلاً إذا لم يستطع أحد من شدة الحزن والقصر أو شدة
الجل والحياء أن ينسب خطاياء فيكتبها أو يعرض أن يتراها
الكاهن يقول هو أنا اعترف بتداعي عليه عن هذا جميعه كما
علم سوارس وواكس قد يلوكون ولايمان وإذا كان أحد
أطرف فيكون اعترافه بالإيحاء أو بالكتابة وإن كان سميئاً
فقط فلا يسأله العلم إلا في الضروريات لأجل صحة المراءاة
كان ثم خوف لئلا يسمع أحد ومن يعترف بكتابة أو بإشارة
خلوا من ضرورية فاعترفه باطل وخطا عظيم كما علم ديانا
وسلستروس وفيلوسيوس وكوشينك وسوارس

الشرط الثاني

أن يكون سراً اعني عند الكاهن بانفراد. وذلك ليس
من لوازم الامر بل لأجل جاري عادة الكنيسة. أما الاعتراف
الظاهر لبعض أحيانا في غرق السفن أو الحرب أو فيما بين
جملته من الموضي في البيمارستان أو على يد ترجمان وهذا
الفرع من الاعتراف لا يلتزم به أحد علي العوض من من
جهت الخطايا المخفيه إلا إذا وقع في خطر الموت وشك في

نذاته

نذاته هل في كالملة أم لا فحينئذ بحجة الخلاص نفسه تلزمه
بالاعتراف لكن يكفيه أن يذكر لها عن خطاياء كما علم
سوارس وفاكونس وديانا فلاح من ذلك أن الانسان
إذا انسي بعضاً من خطاياء باعترافاته السابقة فلا
يلزمه الاعتراف بها ظاهراً في وقت الموت أو على يد
ترجمان كما علم لايمان وديانا

الشرط الثالث

أن يكون الاعتراف حقيقياً والاف يكون ناقصاً بطلاً لأجل
غش المعترف للحاكم بأمر جسيم. وإذا كان الأمر خفيفاً
فيكون خطأ وعرضياً لمصغر خطاياء بحق الحاكم الروحي
والسر الهلي. فينتج من ذلك أولاً أن المعترف لا يترك خطأ
مهماً إذا كذب بشي جزئي. كقولك إذا أخرجت أبا طلاء
أو نكر خطا ولا يلزمه الاعتراف به من حيث أنه عرضي
أو أنه ذكره باعتراف آخر. وكذلك إذا للمعترف بخطايا
لم يفعلها. فإن لم يذكر معها خطايا قد فعلها حقاً فأن
خطا عيت لا بطلان سر الاعتراف نائياً من ينكر خطيئه
عمية في الاعتراف أو خطيئة قد احتسبها عمية. وأخفاها
بجملته الكلام فإنه يبطل السر ويأثم باثم سلب الأحيات

لو كان ذلك من اعتراف بخلية محيطة لم يفعلها ولكن اذا قيل
ذلك بسداحة او بعدم معرفته فلا يحسب عليه اثماً ثقلاً
ومثله من ينكر بعضاً من الخطايا التي كان قد اعترف بها
سابقاً واجل الان يعلم الاعتراف سألها عنها كحكم او
حكيم فيلزم بالافترار بتعريضها علي ان هذا الافترار
ضروري لهذا الاعتراف الحاضر وبذلك اذا لم
يكن ضرورياً هذا الاعتراف فانه ان انكر الاعتراف او
كذب فيخطي خطاً عرضياً لكن السر لا يبطل

الفرع الرابع

س متى يكون الاعتراف باطلاً وكيف ينبغي تجميعه
اعلم ان بطلان الاعتراف علي نوعين احدهما من جهة
الكاهن وذلك متى كان معدوماً من الحكم والسلطان
علي ذلك الشخص او كان ممنوعاً لوقوعه تحت الحرم
او غير ذات صورة الحل او قرا صورة الحل خلواً من
نية اولم يكن فهم شيئاً من اعتراف الخاطي قطعاً
فقلنا قطعاً لانه اذا كان لاجل نومه او طيشة عقله
او طرشه لم يفهم بعض خطايا محيطة من الاعتراف خلواً
من ذنب العرف فيكون الاعتراف صحيحاً علي رأي

انظر انوار

انطونيوس وناور ووازيكوس ولايمان وديانا خلافاً
للسنتروس ويلزم الاعتراف ان يكرر الاعتراف عن
الخطايا التي لم يفهمها الكاهن وقلنا خلواً من ذنب
الاعتراف لكونه اذا اعترف عند كاهن اطرش او
لفسان فلا يصح اعترافه ولا بد من تكريره وقال بعض
العلماء مع العلم توليوس ان الاعتراف يبطل اذا كان
الكاهن غيباً لا يستطيع تمييز الخطايا المحيطة من العرضية
لكن العلم سوارس ولايمان وغيرهما لم يتبلوا هذا الرأي
وقالوا اذا اعترف الخاطي بنية صادقة بسيطة فلا
يلزمه تكرير الاعتراف قلنا بنية بسيطة لانه اذا
فتش بتقصده علي معلم هذه صفة لا يعرف يدوي
النفوس فيجب عليه ان يكرر الاعتراف لكونه صادراً
باطلاً بسر قصد العرف واذا تحققت العرف بعد كمال
الاعتراف ان الكاهن لم يفهم جميع خطايا لاجل نفسه
او طيشة عقله ولم يعلم ايها الخطايا لم يفهمها فنبه
ان يكرر جميع الاعتراف اذا كان قصيراً لانه لا يعلم اي
خطية لم يفهمها الكاهن واما اذا كان الاعتراف مديداً
فلا يلزمه تكريره علي رأي العلم تامبورين وذلك

لعدم الشك وان فهم الكاهن بعضاً منها فيكفيه القول
انه مشكك هل فهم المعلم بعضاً من خطاياهم ثانياً
يبطل الاعتراف من جهة الاعتراف اذا كان محرماً او اذا
اخفي خطأً عميماً او اعترف بخطأً بحيث لم يرتكبه او
تكاسل جداً عن فحص ضميره او كان ليس بنادم واستبان
عدم ندامته من تفتيشه على كاهن اطرش او اعني او
سارج بقصد او ابي ان يترك الاسباب الداعية
للسقوط في الخطاء وكذلك اذا اعترف عند كاهن مشارك
له بالخطية واعلم ان الاعتراف اذا كرر اعترافه عند
من اعترف لديه سابقاً فيكفيه القول انا اعترف بالخطايا
التي اعترفت بها لديك سابقاً اذا كان المعلم عارفاً بها
بوجه العموم وبحال الاعتراف وبالقانون المفروض منه
وان نسي الكاهن هذا جميعه ولم يعرف غير ان ذلك
الشخص اعترف عند سابقاً وقال الاعتراف انه طالب
الخران عن الخطايا التي تقدم الاعتراف بها فان
حله الكاهن فحله صحيح لكنه يخفي على رأي المعلم
لايمان ودينا وغيرها واعلم ان النقص الصادر من
جهة الكاهن هو مضر للمعترف بالنادر ان لم يكن

عارف

عارفاً بهذا النقص لانه في الاعتراف الثاني يبطل من
الخطايا التي كان يظن انه محلول منها حقاً فينتج من
ذلك ان الذي منذ صباه لم يعترف عن خطية ثقيلة ظناً
منه انها خفيفة فاذا استفاق بعد مدة من السنين
عليه قبحها فلا يلزمه إعادة كافة اعترافاته السابقة بل
يكفيه الاقرار بتلك الخطية فقط وبيات حاله في اركانها
اعني يبين انه كان يجهل شأنها كما علمه يونا جينا و
سانكس وواكس ولايمان وسانش وقال بعض العلماء
ان الانسان السارج اذا اعترف مدة حياته بخطاياها اجمالاً
غير مفصل عند كاهن سارج نظير ولومح حله فانه
يلتزم فيما بعد بايضاح خطاياها فرداً فرداً لكن اذا اتى
الي كاهن كثر الاعترافون عليه حتى لا يمكنه تعليمه فيجوز
حله بعد استماعه خطاياها التي فعلها بعد اعترافه الاخر
وياسر باقتان بقية اعترافاته في وقت اخر كما علم لايمان
وديانا وقال ناورا وبكوس وسلفستروس وواكس
ويوحنا سندوس ويوحنا سانش ان الاعتراف اذا اخفي
خطية عظيمة في الاعتراف وبعد مدة مديدة اعترف
عن خطاياها ونسي تلك الخطية فان اعترف خلواً من

عش من كل نية فتعذر له ذنوبه وتكون جميع اعترافاته
صحيحة. لكنه ملزم بذكر تلك الخطية ونقص اعترافه
الذي استغاف عليه هـ
في وقا القانون وهو فرعان من الفرع الاول
س ما في ضرورية وفا القانون في ان فرض القانون
هو امر ضروري ليس بحجب السر لكن بمقتضى
الوصية. ولهذا قد التزم الكاهن بوضعه. وان
تركه في تركب خطا عيّا على رأي المعلم سوارس و
بريچيلدوس. واما المعلم ديوكو قال اذا كانت خطايا
الاعتراف خفيفة. فخطية ترك الكاهن القانون تكون
عرضية. وسبب ذلك هو ان وفا القانون ليس من
اجزاء السر الذاتية لكن من المقصد. وهو يبيد الاعتراف
بالعمل الفعول. ويكون اجل قدر اذا افترضه
الكاهن بسر الاعتراف. ولا بد من ان يكون القانون
على مقدار الخطايا وقوة الخاطي. والعملة في ذلك
هو ان الكاهن ملتزم بتقيم السر وتاديب الخاطي
ومداواته كما علم الجميع التريدين في الفصل الثامن

ملاحظة

بلغ

من الجلسة الرابعة عشر. فيتلخص من ذلك اولا ان
الكاهن يوزن له احيانا ان يفرض قانونا خفيفا او لا
يفرض البتة. مثلاً اذا ابر الخاطي شديد الندامة وعرف
انه وفاع حق خطايا بنبوع اخر. كما علم القبطاني وناورا
وسوارس و بريچيلدوس وبونا جينا واسكوبيوس. لكن
الاصوب ان يفرض قانونا معتدلاً لعدم تحقيق ندامته
وصحتها كما انه ديوكو. وايضا اذا كان الاعتراف ضعيفاً
جداً او اشرف على الموت. او ارتبط لسانه. فيجوز يجب
على الكاهن ان يفرض عليه قانوناً خفيفاً يسيراً كرفع
الصدر او ذكر اسم يسوع قل ما يكون في قلبه وما شاكل
ذلك او يامر بصدقة للكنايس وللفقراء على يد من
يرثه وملائته. كما علم الايمان وبونا جينا وناورا الذي
قال ان الكاهن يجوز له ان يجعل قانون الاعتراف
احتماله شدته يصبر وشكره لكن المعلم بونا جينا لم
ير ذلك لايقال لئلا يعسر هذا على المريض الخوف من
نقص الوفاء. وكذلك اذا كان الاعتراف صغير النفس
مشككاً دائماً في حاله ويا في بذكر خطايا محدثة دفعت
شي بساعة واحدة فيوزن للكاهن ان يحمله منها خلواً

من قانون جديد كان القانون الاول كافٍ للجميع . كما
علم تامبوسينوس وفالكندون نابا ولوان الكاهن يخطي
اذ افرض قانوننا خفيًا على خطايا جسيمة . لكن العلم
ديانا قال انه يمكن ان يزكي اذ يتولى في الحل كل خير علقته
وتعلمه وكل شر علقته وتحفظه يكون لغرض ان خطاياك
واستشهد لاثبات برأيه هذا بانس ولياندروس .
لكن اكثر العلماء لم يرتضوا هذا الرأي كانه ديلوكو
وكونينك وقاينز وبالاوس ذاهبين الي ان ذلك لا
يجد فرض قانون بل بمقام صلوة بالتأجيل فرض القانون
اقل من الاستحقاق لاسباب حجة منها شدة الندامة
وضعف النفس والجسد ووفات الغزوات الكاملة
كما علم سوارس وانريكوس ولايمان رابعا لا يجوز ان
يفرض مكان القانون دخول الرهينة لسر الامر كقول
صامولا توبة جهارا يتضح بهاسر الاعتراف . لكن
اذا كانت الخطية ظاهرة علانية فحينئذ ذلك لا يقبل
بل واجب ايضا خامسا ولو جاز انجابا ان الكاهن
يفرض قانونا لاستماع القديس نهار الاحد . لكن
ان الامر المعترف بسماع قداس ولم يعين اسم العيد

فحين

فيجب على المعلم ان يسمع قداسا باعد الامور به
لوحده ان حكمنا قصد علم الاعتراف كما علم سوارس
وواسكس ولايمان ان لو جاز ان الكاهن يفرض على
المعترف قانونا من الافعال الباطنة كما ساي كونينك
ارثادوس وديانكس على جاري العادة لا بد من ان
يكون عقابا خامسا كالصلوة والصوم والصدقة . فيامر
الجيل بالصدقة والبراني بالصوم وما يعذب الجسد
ولكن مضطرا في الصبر اذ اكرهوا اعترافا منهم كثير اجمدة
قصيرة ولو اعترفوا بشيا جديدة دائما فلا يلزم وضع
قانون عليهم في كل اعتراف كما علم بونا جينا وانريكو
وديلوكو وديانا خلافا سوارس وبرجيندروس
بانس وان سال احد هل يجوز ان يكون القانون صلوة
على الوثيق قد انكر ذلك ويكاويو حنا سانشس
واوجب طريقين وديلوكو وديانا سابعيا يجوز ان
يكون القانون ترك عمل صالح مثلا ترك تقشف زانية
او الامتناع احيانا من تناول القربان المقدس اذ اري
المعرف ذو البصيرة انه يحدث من ذلك خير اعظم
للمعترف كما علم صالو وديلوكو وديانا خلافا

س

ليوحنا سانسني نامنا ولو جاز فرض القانون بعد الحل
لكن يجب ان يكون قبل الحل لحفظ عادة القضا. واعلم
ان المعترف يلتزم بقبول القانون وامثاله اذا كان
عادلا وان لم يكن فيه فقال بايرتلك خطايا عمتها كما علم
جمهور العلماء خلافا للقطا في سلفستروس وناور
قلنا غالبا من حيث انه قد يمكن ان يكون خطا عرضيا
في الاحوال الالاهي ذكرها كما علم لايمان وسوارس وديانا
خلافا لكونيكتك وارليكوس اولا اذا كان القانون لاجل
خطايا عرضية ولو لاجل خطايا عمتة قد سبق الاعتراف
بها نائيا اذا ترك جزاء من القانون المروض لاجل
خطايا عمتة او اذا اعطي لاجل خطايا عرضية وترك
بالخطية وكصلوة الزمور للحنين كما علم كونيكتك و
ريچيندروس وفاكندوس وديانا نامنا اذا لم يلزمه
الكاهن به الزام الخطي تحت الخطا الميت لانه اذا كان
قادرا ان يضع القانون باختياره وخلوا من التزام
كما اثبت سوارس وانريكوس وقيوسيس وفاكوندوس
وتانير وكونيكتك خلافا للواسكي وطريانوس فيستطيع
ايضا ان يفترض القانون تحت خطا عرضي فقط كما بينه

ديانا نامنا اذا رجع فخرنا كاملا من حان الحبر الاعظم
قال بعض العلماء انه لا يلتزم بوقفا القانون لا اذا كان
علانيا لاسراض النفس كما علم ويوكو وديانا وتانير و
كراناد اخلاقا للنساء وركستوس واوبراه قلنا اذا كان
القانون بالعدل لانه اذا كان اشقل مما يجب ولم يشأ
الكاهن تخفيفه فلا يخفي المعترف اذا ترك ذلك
الكاهن ومضي الي غير. واذا تحققت انه زائد على الحد
والانصاف ولا يمكن المعترف امتثاله او نسيه فحينئذ
لا يلتزم بامثاله. لكن يجب علي من نسي القانون
اهمالا او غصبا ان يسال المعلم في اعتراف اخر
ان يرض عليه غير علي راي كونيكتك ولايمان وديانا
وقال ريچيندروس وسلفستروس يجب عليه اعادة
الاعتراف ليغرض القانون كالواجب ولا يستغنى
واما المعلم للكردينال ديوكو فلم يقبل هذا الراي نقلا
عن الواسكي بل قال يمكنه الاعتراف بنسيانه واهماله
فلا يحل من هذه العنيفة اولا ان الذي لم يفي قانونه وهو
في حال الخطية الميتة فهو يمثل الموصية لكنه يخطئ
عرضيا كما علم سوارس ولايمان وديانا ولكونديتا و

جزء من السر الذي خلق من استحقاقه ويقطع فعله
اعني يمتلئ العذاب الملتزم به، ولذلك يجب الواسع
وقد يمكن ان يخفي خطأ عظيمًا في بعض الاحوال من يوضح
كما علم ديانا، لكن اذا استخفيت ايام فقط او اكثر
قليلاً فلا يجب ذنبه عتياً كما علم ارنستوس وكالورد
ديانا، وكذلك اذا كان شيئاً في ايام معلومة واخره
لثاني يوم ووايضاً اذا كان قانونه ان يتربس كل شهر واخر
تناول القربان المقدس الى ثمانية ايام، لا سيما اذا كانت ثم
سبب من الاسباب كما علم ديانا وبلاوس، بحيث ان العرف
لا يشك في انه يعود يستطيع تكيله نائياً اذا فرض الكاهن
على المعترف قانونه هذا الشرط اعني اذا رجعت الي
الخطايا يكون قانونك كذا وكذا، فلا يلتزم المعترف بقبول
هذا القانون على رأي ديانا وبلاوس وطروبيوس
لان الكاهن ليس بحاكم وحكيم على ما يصدر من الخطاء
فاما العلم سوارس برأي ضد ذلك، لانه قال ان القانون
لم يفر من اجل الخطايا المستقبلية، بل لاجل الخطايا
المتقدمة على الشرط المذكور، فالتام من لم يفر قانونه
في الوقت المحدود فليمنه بوقت اخر رابعا للوقت

له ان

له ان يفر القانون، فيجوز له ان يمينه على يد غيره ان
اذن له الكاهن بذلك، كما علم ريجيلدوس وفيلوسوس
وقالونديس وديانا خلافاً لا يلتزم المعترف بوقوع القانون
قبل تناول الاسرار الالهية ولو كان ذلك لغرض محض وان
سال احد من يستطيع ابدال القانون وكيف ذلك
ان كل كاهن اذ لم يراي سبباً لايقاً، واعترف للخطي عنده
عن الإثم التي اخذ القانون لاجلها يستطيع ذلك كما
يقول غالب المعلمين ضد ليوطوس واسكس، وهذا
قل ما يكون اذا لم تكن الخطايا محفوفة الحل للرويساء
حق ان حسب رأي فرنندوس يحفل هذا الامر في
الخطايا المحفوظة نفسها، واقول ايضاً ان الكاهن
الذي فرض القانون بالاعتراف اذا كان متبهاً بعد علي
حال المعترف وطلب ابدال القانون منه بعد قليل من
الزمان مثلاً كاسبوع فيودن له ابدالاً خلقاً من اعادة
الاعتراف، كما علم ارنستوس واربعة اخرين، بل اذا
كان اكثر من اسبوع ايضاً كما علم ديوكروا وبرسا
وديانا خلافاً لبلاوس، وقال ناورا ورنستوس
تولينق وصاورديو يوكوس واليرويس وديانا ان

انه لك يجوز لكاهن آخر يا عترة ان اخطأ ولم يذكر
الخطايا التي اخطأ بها في الاصلها واثبت هذا الرأي
المسلم ديانا بينهما اربعة عشر معلوما ويجوز اتباعه
اذا عسر على العترة جدا فكل من الاعتراف اوله صيغة
الزمان والمكان لا سيما اذا استولى الكاهن استدلالاً
جزأه على حال اعترافه المتقدم مما سمع منه كما علم
فالذين ودلوا واما الذين فلا يجوز له ابدال
قانونه ولو كان بافضل من المفروض كما علم سائلك
وكونيك ويرجئله ومن غيرهم هـ

الفرع الثاني

في فاحق الخطايا باكتساب الغفرانات ويقسم الى راسين
الراس الاول

من ما معني الغفران وماذا يطلب لصحته ان معني
الغفران المذكور هبة يترك بها للانسان ما عليه من
التوانين وما يلزمه من العذاب الزمني بسبب
خطايه بشرط انه يتم بعضاً من الافعال التي يامر
بها المتصرف بذلك الانعام فيترك له العذاب المذكور
خلوا من دية دسر وشهادة بل بواسطة استحقاقها

ليكون

سيدنا يسوع المسيح وليدتنا الكلية القداسة مرتين
العداء وجميع القديسين وذلك لما بطريق العمل
نظراً الى اهل الكنيسة الاحياء الذين هم تحت حكمها
واما بطريق الوفا نظر الى الذين ليس هم تحت سلطانها
كالوعوظين والوقية الذين لا تحصل لهم موهبة الغفران
الا بواسطة التوسل والتضرع كما علم سائلك وكونيك
وفيلوسيوس وسائلك وبونا جينا واعلم انه موهبة
الغفران لا بد من كسب محقق ذي عبادة معادل لفعل
الغفران وكيفية كما قررت اغلب العلماء وذلك على
ما يري الواهب بحسن الراي لا نظر الى صعوبة العمل
فقط بل نظراً الى القصد الصالح ايضاً ونفع العمل المجتهد
اليه والسبب في ذلك ما اخذ عن طبيعة تفرج
الارزاق التي اذا كانت عن وكيل خلوا من سبب لا
تصح بل تعد بمنزلة تدبير التي اذا كانت واعلم انه
لصحة اكتساب الغفرانات لا بد من صحة هذه الشروط
وهي اولاً ان يكون معقداً ثانياً ان يرعى الواهب
بالشأن من غير قبط جرم كبير لان الحرم الكبير يمنع عن
شركة الغفرات الروحية ايضاً ان يكون في حال

النفحة الالهية قل ما يكون في حال تكميل الافعال للامور
بها لان قولك العذاب تابع لتلك الجزم خاصا ان يمتثل
العمل المفروض بكامله سادسا ان يكون هذا العمل المأمور
به محورا وقل ما يكون نظرا الى موضوعه لانه اذا اند
من اجل ثباته رديته عرضيا لم يضر غير هذا المفسر
فلا يفسد قيل الغفران ثلث كما علم سوارس وجهود العلماء
خلافًا للوئيتك بحيث انها لا تضاد لينة للعب الوهاب
الغفران كما بينه الايمان وبونا جينا فيتخلص من
ذلك اولا ان واهب الغفران يمكنه اكسابه لذاته
ثانيا لا يبطل الغفران بموت الوهاب لانه انعام واذا
ابطله لا يبطل قبل اشاعة الجز كما علم صا ثانيا
كمية الغفران وكيفيته تفهم من الالفاظ المعطية بها
الغفران لكن لما كانت الغفران انعاما فكان توسيعه
محكما على قدر الامكان ولذلك اذا اعطي غفران خلقا
من تعيين زمان يجب خلدا انما الغفران المعطى
لوقت الموت اذا التسه الموت وفيما بعد شي قال
المعلم صا انه لا يمكنه اكسابه ثانيا فاما الاخرين لم
يقبلوا ذلك وعلى ان الروحية اعطيت مطلقا الوقت

الموت

الموت. وليس من اللازم ان يعلم الاعتراف او غيرهما
بل سبيله ان بحث المدين على مداومة ذكر يسوع ومزيم
بالتم والطلب قاصدا بذلك اكتساب الغفران واذا
كان معه ايقونة او مناجي وما خايل ذلك عليهم غفران
فيخرج ان كمال الخطايا باسم يسوع او امثل ما التزم يكتب
الغفران كقول سوارس وكوانادا. وان سال احدا ما
هو المهرم بوقت الموت في اثناء الوقت الذي يظهر
فيه على المريض علامات الموت ولو استمر ذلك اياما
عدة خاسا ينبغي ان يكون مع المريض في حين الموت
الايقونة او المسحة او غيرها التي عليها الغفران
لكي يرجعه. لكن ليس من الضروري ان يضبطها
بيده او بمنته ولو ان ذلك اسلم واين. بل يكفي ان
تكون على فرشه او بجانبه ولو لم ينظرها ولا يمسها.
ولا يحتاج ان تكون معه الى انفصال الروح بل يكفي
انها تكون معه في وقت الموت كما علمه يلو كورديا
مع كتبة اخرين خلافا لروبريوس وطرلوس سادسا
الغفران المنفرد للاحياء لا يمكن توجيها للموتى اذ لم
يتعين في الامر لان هذا يتعلق بارادة الوهاب

في اوقات

سابقا قال انزكوس وورد فيكون ان الغفران المنفرد
لينة معينة يمكن اقتناؤه كل ما حلت الشروط المفروضة
لان الواهب يتقرب باوسع معني. وقال اخر من يعكس
ذلك من حيث ان الواهب لم يامر بذلك بغيره بل هو
الاقرب للحق كما علم ويلوكونا من اللاتق ان تحلل كل
الشروط المعينة من المومن في حال النعمة. لكن ليس
ذلك من الضرورة الكلية. فن تم يجب على الواهب
ومعلم الاعتراف ان يحثا الشعب على الاعتراف النقي
عند المناداة بالغفران تاسعا من يكتب الغفران للمومي
لا يلزمه ان يكون في حال النعمة. بل اذا فعل ما امر
به. فحينئذ البابا يمنح الغفران للمات من استحقاقات
السيد المسيح والتدبير كما علم اسكوبوس نقلا عن
سوارس. لكن المعلم اللورد نبال هيلوكون لم يقبل هذا
الرأي. بل ذهب وهو الاصول الى انه قل ما يكون
يجب ان الفعل الاخير يجعل في حال وجود الانسان في
حال النعمة وهذا الرأي هو ايماننا من الابد من ان
يكون العمل الشروط عليه مفيدا للغاية المقصودة من
الواهب كالصوفة المأمور بها لاستخلاص الامر فيقبل

لو كان

لو كان فعلها في حال النعمة اذا استبان فعل اخر
قد فرض ايضا وتمم الناعلي في حال النعمة كما علم
ويلوكون. اما الصلوة ليست كذلك اذا صارت بخلية
بجانب من الاحوال لانها مفروضة لا تعطف الله الي
الرضي. ولا الصوم اذا تدنس بالسكر ولا زيارته الكفا
يس اذا كانت خلوا من ورجع وديانة كقول لايمان وبونا جينا
حادي عشر قد يمكن ان يرجع المومن بفعل واحد غير ان
كثيره. بمنوعة بانواع مختلفة اذا كان ذلك الفعل مفيدا
بالسوية للغاية المقصودة منها ولم يمكن تكرير بزمان
واحد. مثلا اذا اعطيت غفرانات مختلفة لمن يصوم
فصار يمنح عدة من الياياوات فيمكن اكتساب جميعها
بصوم واحد. كما علم لايمان والشهد ثاني عشر لا
يكتب الغفران لولا من لا يتم الامور المأمور بها.
كقولك الطفل والرجل الكبير اذا لم يصوموا الضعفاء
كما علم انزكوس والقطاني وبونا جينا ثانيا من لا
ينحل الاطفال المشروطة في اوانها ومكانها. ومثله
من يصنعها على يد غيره. كقولك اذا امر احد خدامه
بالصوم وزيارته الثنايس كما علم ناويرا وپرينلندوس

وبونا جينا ثالثا من يعطي صدقة لخادمه اجل الفقرا
والخادم لم يوفها كما علم بونا جينا فثلاثين كثيرا
المعلم صا قال انه يرخ الغفران رابعان يترك شيئا
بظنه انه بلازم وكان ضروريا لازما كما علم بونا جينا
ثلاثا عن سوارس وسائلين ثالثا عن لا يفتح عن اكتاب
الغفران اولا اذا تركت شيئا جزيا من العمل المطلوب
كقطع من الطقوس او اكلت لقمة من الخبز في يوم
الصيام ولكن الشيء اليسير لا يجب عند الانام ثانيا
اذا استعلت غيرك لعل الخبز كواسطة كقولك اذا
تصدقت علي الغفران بيد خادمك كقول بونا جينا
ثالثا اذا كانت صدقتك قليلة كعقاييفه لكن اذا
اوذن في الامن ان كل واحد يتصدق حسب قدرته
فحينئذ يجب تفاضل عطا الغني علي الفقير كما علم
فيلسوف وسوارس وصار اربعا اذا لم تقدر علي
الدخول الي البيعة لاجل انز وطم الناس ولكن صليت
علي الباب كما علم بونا جينا خامسا ولو صنعت علافة
الترمت به كقولك اذا كان شرط الغفران ان تصوم
وصعت في الصيام الكبير كقول لايمان رابع عشر اذا اعطي

سلطان

سلطان في ابدال الافعال المفروضة فليس من الفروقة
ان يصير ذلك في الاعتراف او يعلم الاعتراف بل خارج
عن الاعتراف علي يد كل كاهن متصرف بسر الاعتراف
كما اوضح البابا غريغوريوس الثالث عشر في
من يعمل جزء من الامر لا يقال جزء الغفران ان لم يكن
الجزء المتروك من العمل قليلا كما علم بونا جينا فثلاثا
عن ناو و سوارس وكونينك سادس عشر اذا كانت
الامر بزيارة المذبح فيلزم الانسان ان يتوجه بوجهه
من مكانه لكل واحد حفا كما علم صا وبونا جينا و
رديكوس وديانا واشترط ويلوكو لصحة ذلك ان
يكون المكان قريبا اليه سابع عشر متى اومر بالاعتراف
علي الاطلاق ولم يكن المؤمن مذبذبا ذنبا محيئا قال
بونا جينا انه لا يلتزم به بل الاولي لا يتركه ثامن
عشر لا يمكن لاحد ان يكتب غفرانا كاملا عن خطايا
كافة ما لم يكن خالصا من كل اثم حتي العرضي ايضا
حين يتم عمله الاخير فمن ثم كان الشهور الحميد ان
تساو الغفران المقدس يكون اخر الافعال
كلها كما علم لايمان رابع عشر اذا اعطي

سلطان

س كم هي انواع الغفران وكيف يمتاز الاليوبيليوم
اي غفران لسنة المقدسة من غيره ان الغفران نوعان
كامل وجزي والكامل هو الذي يترك للتائب الاعتراف
المفروضة عليه من معلم اعترافه ومن الكفيرة فقط بل
كل عقاب مطوي يستوجب من جرمي خطاياه. وهذا
الغفران لا يختلف من الاليوبيليوم الا اختلافا اراديا
من حيث ان الاليوبيليوم يعطى له للكاهن سلطانا
زائدا كقولك انه يوثق له بكل بعض التدوير وبعض
الخطايا المحفوظة للروسا وبعض حرمانات ايضا
ومسوح للمعترف ان يختار من بينا من الكهننة المقربين
بسر الاعتراف كما علم بونا جينا وصا. والغفران الجزئي
من حيث انه غفران سنة او عدة من السنين او
اربعينات او سبعينات من الايام او غفران ثلث
الخطايا فيفرم منه انه لا يترك للتايب العذاب
سنة او عدة من السنين علي ما ذكر في الامر بل
يترك له من العذاب ما كان يترك له بصوم سنة
او عدة من السنين او بصوم اربعين يوما علي حيز

وما فقط

يواسطة

وبما فقط كما قد فرض في القوانين، واعلم ايضا انه
يوجد بعض غفرانات تكتب علي هذه الصيغة. وفي
ان الذي يعمل كذا وكذا يكون له غفران كامل
وايضا غفران عدة من السنين وغفران ثلث خطاياه
فالمراد من ذلك اما بيان كثرة الهياياوات الذين يحيا
غفرانات مختلفة لاجل العمل المذكور، اما المحسن
السياسة حتي اذا كان السبب الذي اعطى الغفران
لاجله لا يستوجب الغفران الكامل، فيكون كافيا
لما هو دونه. اما التقيير الروحية لكي يكتب المؤمن
شيئا لذاته وشيئا لغيره. وسيلك ان تعلم ان لا انه
في السنة الاليوبيليوم ليس لاحد انساب غفران
خارج رومية الا اذا كان في خطر الموت، كما اوضح
ذلك البابا اوربانوس في الامر المرسل منه سنة
الف وسقاية وخمسة وعشرين مسيحية. وكذلك
تحفظ المراهب المعطاء لاجل حل الخطايا المحفوظة
للروسا وتبديل التدوير اذا اعطيت تلك المراهب
لاجل الغفرانات الكاملة. واما السلطان الموهوب
لبعض الرهبان والكهننة لحل الخطايا المحفوظة

وما شاكل ذلك لا يقصد اكتساب الغفرانات الكاملة
فلا يبطل في السنة المذكورة، وكذلك بقي ما منح للأساقفة
بوجهة الجمع التريدينني من السلطان ليجعلوا غاياتهم
من الخطايا المحفوظة للكرسي الرسولي، وكذلك يحلوا
بعض امور مانعة للزيجة وطلب الحق وحل العجز وما
شاكل ذلك، ثانيا قال ناوره انه قد يمكن اكتساب غفران
واحد مرار عدة اذا كان معطي لمدة طويلة معينة كاسبغوني
لكن رفض هذا الرأي بونا جينا وسواريس وساتكس بخلاف
ما يجري في سنة اليوبيلوم فانه يكتب كل سنة تفعل
الافعال المأمورة لاكتساب الغفران، كما اوضح اوريانوس
الثامن ثالثا يفتي لرجح الغفران الاليوبيلوم ان يعترف
بعدم السبب السابق للاحد الاول من الغفران كما علم ايمان
وبونا جينا وهكذا جرت العادة في المؤمنين، وكذلك من
يعترف ويتناول الاسرار في الاحد الاخير، لكن يجب ان
الافعال جميعها تكل باسبغ واحد وفي تمامها يتناول
الاسرار، وقال بونا جينا ان تقديم الافعال علي بعضها
بعض لا يبطل الغفران، واعلم انه لا يوجد احدا ابتداء
باعتراف خطاياهم في ايام الغفران والتزم الكاهن ان

يؤخره

يؤخره الي نزع من اخر فيجوز له ان يجله من الخطايا
المحفوظة ويغير نذره بموجب الامر وبعد اتمثال الغفران
يجوز له ان يجله من سائر الخطايا المحفوظة التي كان فيها
سابقا، حتي انه يجوز له اي الكاهن بعد الغفران كلما
كان له في نزع الغفران اذا صار ابتداء في ايام الغفران
لان في الامر البدي يستمر السلطان في الخادم الي ان
ينتهي الامر كما علم ليسيوين وصيا وبونا جينا وايمان
وساتكس ودينا رابعاً من اهل اكتساب الغفران الاليوبيلوم
في مدينته يمكنه اكتسابه بمدينة اخري حيث يكون
كما علم ساتكس ودينا خامساً اعلم انه في السنة
اليوبيلوم مما كان من الغفرانات لاجل الموتي فانها لا تبطل

الفصل الثاني

في خدام سر الاعتراف وهو سبعة اجزاء

الجزء الاول

من هو خدام سر الاعتراف هو خدام هذا السر هو
الكاهن المثبت من الاسقف وذلك قل ما يكون نظراً
للعوام وله السلطان بذلك، السبب في الجزء الاول

قول في يرحنا خذوا الروح القدس من تركتم له خطايه
الخ. والسبب في القسم الثاني فهو من الجمع التريديتي
في الفصل الخامس عشر من الجلسة الثالثة والعشرين
حيث يرمي بانه لا يمكن لاحد يسمع اعترافات العوام ما
لم يكن خورياً ومشهوداً له من الاستغفار. وقولنا
نظرًا للعوام لان الجمع لم يغير شيئاً من جهة اعتراف
الرهبان. فمن ثم كل واحد من الرهبان شهد له ربي
يسمى له ان يعرف بنية الرهبان ولو لم يكن مثبتهم للاستغفار
وهذا نظرًا الى حكم الجمع والاعتراف يروى الخامس عشر
فامر ان معلم اعتراف الرهبان لا يكون الا من اقامه مطران
والسبب في الجزئية الثالثة ما خرد من الجمع التريديتي
والتريديتي لان العمل فعل حكمي يقتضي رعية. فلاح
من ذلك او لا ان هذا السر لا يصح الاعتراف به
ثانياً حيث قبل مجمع ترنتا وقبل ما شرعوه. لا يصح حل
الكاهن اذا لم يكن راعياً رعية او مشهود له من
قبل الاستغفار. والذي له هذه الشهادة يجوز له
التصرف بالاعتراف. ليس في رعيته فقط بل خارج
عنها اذا اختار احد له سلطان ان يختار معلم

اعتراف

بلغ

اعتراف لنفسه وذلك مادام هو حافظ خورثته. كما
علم فيلوسيموس وقالونديس وسوارس وديانا
الجزء الثاني

س ما هو تثبت الكاهن ومن يوحى اعلم ان تثبت
الكاهن ليس هو لرباب السلطان وانما هو اقبلت
ظاهر بكفاية الشخص لسماح الاعتراف. وهذا شرط
ذاتي وضروري (نظرًا الى حكم الجمع التريديتي)
لاقبال السلطان. كما علم سائلس وغيره. فينتج مما
ذكرناه اولاً ان العلماء المرتسمين ولو انه في حال
ارتسامهم يقبلون هذه الشهادة من البابا كما انه
صا. لكن لا تثبت انهم يحتاجون شهادة الاستغفار. الا
انه لا يليق ان يخص عنهم كالغير المعلمين ثانياً من كان
راعياً رعية وفيما بعد فرغ من رعايته لهما. يجب
عليه ياخذ الشهادة اذا احب ان يتصرف بسر الاعتراف
ثالثاً كل كاهن في حين ارتسامه يعطى له سلطان ان
يجل الخطايا العرضية والخطايا المحيطة التي سبقت
الاعتراف بها. وحله هذا لا يحتاج الى اخذ الشهادة
المذكورة. كما علم ديانا وبونا جينا وسوارس و

وواسكس وديلوكو رابعاً للفرعي الموكل علي كنيسته ما لا
يوزن له ان يختار علي اعتراف الا المشهود لهم وهذا علي
راي فالكنديس ويوحنا سانسيتن خامساً له سلطان
ان يختار لنفسه معلم اعتراف فلا يوزن له ان يعترف
الاعند كما من مشهود له عادساً الاستف اذا تحقق علم
الكاهن ظاهراً فلا يلزم بتسأله واستفحاضه كما علم
كولينك والياف. واعلم ان الكاهن يجب عليه ان ياخذ
الشهادة من مطرانه او مطران الرعية المتصرف بها ام من
يرس يكون له سلطان في تدبير رعيته كسلطان الاسقف
كما اعطي ذلك لبعض من روسا الديورة. فلاح من ذلك
اولاً ان الرهبان ولو كانوا تحت حكم البابا فيجب عليهم
اخذ الشهادة من مطران البلاد التي يقطنون بها لانهم
تحت حكمه من حيث هذا الفصل ثانياً ان المطران في
بلاده لا يجوز له ان يعطي حجة الشهادة لمن هو من رعيته
اخرى الا بعد ان يسكن في بلاده ويصير تحت طاعته مدة
مديدة ثالثاً ان المطران يجوز له ان يوكل نائباً لاعطا
هذه الشهادة ويجوز له ان يعطي هذه الشهادة لمدة
زمان معين ومكان معلوم لبعض من الرعية كما علم

سوارس

سوارس وواسكس وناورا الويفار رابعاً اذا الي المطران
ان يهب الشهادة لمستمها خلوا من سبب داع فانه يخطي
كما علم بونا جينا واسكس وديلوكو وساكلس خامساً اذا
اخذت الشهادة مطلقاً فلا تبطل بموت الواهب ولا يمكن
ابطالها خلوا من سبب موجب كتغيير الاخلاق والتمييز
وما شاكل ذلك كما علم سوارس وفيلوسيوس. فاذا ابطلت
خلوا من سبب معتول فعلي كولينك وسوارس
وغیرها يكون ذلك الابطال باطل والبعض ذهب الي
انه غير جائز فقط كما علم فيلوسيوس. فان وقع الشك في
حق ابطالها فلا يجب اثبات حق الرئيس كما علم ويلوكو
سادساً اذا كان ثم سبب داع فيجوز للاستف انه يخص
ثانية الذين فخصهم سالماً ولو كانوا رهباناً هل يلزم
معلم الاعتراف المثبت من الاستف اذا مضى الي رعية اخرى
ان يستاذن اسقف تلك الرعية بالاعتراف ام لا
اختلفت العلماء في ذلك فمنهم من اثبت ومنهم من انكر
وكلاً من الرايين كان مقبلاً سابقاً الي ان خرج امر من
اوربانوس الثامن بان الكاهن لا يجوز له التعرف
برعية دون رعي استغفها وذلك سنة ثمانية وعشرين

وستحاية بعد الالف للتجسد الالهى

الجزء الثالث

من ما هو سلطان معلم الاعتراف وما هو وجه تعيين
وعن يوحنا ان السلطان المشار اليه هو حكم يوجب
لبعض الناس من صاحب الامر في الحكم الباطن ويمتاز
من السلطان المنوع في الارتسام بهذا ان ذاك يعطي
بموجب الشرطية لكل كاهن ولا ينتزع قط وهذا يعطي
بموجبه الكنيسة الظاهرة لكل كاهن لكن للبعض و
يمكن انتزاعه وفي حين انتزاعه يبطل الحل كما علم للجمع
الترينيتي في الفصل السابع من الجلسة الرابعة
والعشرين وهذا الحكم يقسم الى نوعين احدهما تابع
الوظيفة اي لكل من له وظيفة ان يرعى الانفس كالپاپا
والاسقف والخوري والطران نظرا الى رعايا اساقفته
حال زيارته رعاياهم فقط ومروسا الرهبان نظرا
لرهبانهم ونائب الاسقف المخلد والاخر بطريق النيابة
يعطي من له الحكم بحق مرتبة ووظيفته ويكون هذا
الاعطا اما ظاهرا علانية اما بعلامة منهومة فينوب
الپاپا على الكنيسة باسرها والاسقف على بلاده والراعي

على

على مرعيته واعلم ان السلطان على الامور الظاهرة
للسياسة ولو بطل في حين موت من خوله لكن السلطان
على امور الروح الباطنة لا ينزل وما عدا اذا ابطاله
المنتصب بمقام الرياسة كما علم ساكن وسوارس وناورا
وكونينك خلافا للسليوس والواسكي ولايمان والفرق
ما بين المذكورين اي اصحاب كوضايف الذين لهم ان
يوكلا غيرهم هو ان الپاپا يقتدر ان يعطي هذا السلطان
لاي من كان ضد ارادة الاساقفة والرعاة كافة
واعلم انه في خطر الموت كل كاهن له سلطان ان يحل
من جميع الخطايا ولو كان محررا مقطوعا من درجته
لبشرط الا ان يجد كاهن خيره ولذلك البعض من الرهبان
لهم سلطان من الكرسي الرسولي على حل جميع المومنين
من خطاياهم في الدنيا كلها وكذلك الكاهن المنتخب
من له سلطان ان ينتخب معلم اعتراف لكي يسمع اعتراف
من انتخبه وان سال مايل من هم الذين يؤذن لهم
ان يختاروا لانفسهم من اجبوا من معلم الاعتراف
يجب ان الحق اجازة ذلك اولا للاساقفة ولكل
رئيس من الروسا الموقنين من الحكم عليهم وذلك

ف

نظراً إلى سلطان وظيقتهم ثانياً أطلقت تلك العادة
 للكردينالية وفي غالب الأماكن لجميع الكهنة علمانيين
 والملوك والأمراء لكن لا يؤذن لهم بما يؤذن للكردينالية
 وهوان يختاروا معلم اعتراف لأهل منازلهم أيضاً ثالثاً
 أطلقت ذلك الأجازة لبعض الناس إذا أخذت من لهم
 سلطان من عين وظيقتهم كالبابا والطران والخرى
 فينتج من ذلك أولاً الذي له سلطان النيابة لا يمكنه
 أن يهبه لعزيم إلا إذا أعطى ذلك ثانياً أين ما وجد أحد
 الرعية فيجوز لرعيه لو نأى به أن يعرفه ويجله ثالثاً
 من اعترف في وقت الموت وحله الكاهن من جميع خطايه
 حتى المحفوظة فإذا عوفي لا يلزمه الحضور بين يدي
 الرئيس الذي حفظها علي ما أثبت ذلك ناو وراوس
 وكريري وويليوس وبوناجينا خلافاً لرتادوس
 وديافا لكونه حله مطلقاً مستقيماً إذا كان
 الراعي قليل العلم أو كثير الشرف فقله علمه أو شدة
 شرمه لا يجوز لأحد من الرعية الاعتراف عند غيره لا يكون
 له سلطان بل يجب الالتجاء إلى رئيس ذلك الراعي
 ويؤخذ منه إذا بالاعتراف عند أحد الكهنة أو الرهبان

المستقر

المستقرين بمر الاعتراف بالسر البابا له وأن لم يوجد أحد الكهنة
 فيجوز له الاعتراف عند أي كاهن يكون ذا معرفة بحيث أنه
 يخفي أن يكون اعترافه عند المذكور فاسداً كما علم
 ناو وراو والسكي وأرتادوس وديلا ومثل ذلك إذا
 كان له خطر فاعترف عند رعيه كما علم توليوس وأستروس
 ومدينو وأن كان الراعي لا يشاء أن يستمع اعترافه أو يسأله
 أن يمضيه الاعتراف عند غيره فيلبي ذلك طلباً كما علم ديانا
 وأرتيكون ولولبة أخرون ولكن هذه الأبرار أكرها بعض
 العلماء على حصول السلطان للراعي أمام جبهة البيت
 المبني في ديارته وأمام جبهة الحكمي ولهذا من كان لهم
 منزلان كل واحد في حلة وعلمهم المسافرون يؤذن لهم
 بالاعتراف عند راعي الحلة القاطنين فيها إذا سمع
 أحد الكهنة اعتراف بعض الرعية بمشاهدة الرعية أو علمه
 ولم يضاوه فيصع حله ولم يأخذ منه سلطان علي ذلك
 لكون سكوتة يظهر رضاه وكذلك إذا ظهر سابقاً
 رضاه بذلك وقبوله كما علم حينا فيلوس وراكورد
 وأرتادوس الكاهن يرضي الراعي وسمع الاعتراف
 فانه يخفي بذلك ولا يكتفيه ظنه أن الراعي أن سمع يرضي

بذلك ناسا اذا كان سلطان احد الكهنة تحت الشك
وسمع الاعتراف قائم على الاية الضرورية. كقولك اذا
كان للمؤمن مدة زمان خلوا من اعترافه او التزم بتناول
الاسرار ولم يوجد كاهن اخر فيجوز له ان يحمله شرطيا
بقوله ان كان لي سلطان فانا احلك الخ. وذلك
لشرط ان يكون الاعتراف الى اعتراف ثان يتي وجوهر
اخر سلطانا محققا. وحينئذ فليذكر القاضي زيادة
على اعترافه سابقا بعضا من هضاته العرضية المتعددة
فيحل على هذه بالنسبة الاولى ومن تلك قل ما يكون
بالنسبة الثانية. وان كان ذلك الكاهن الشك
بسلطانه له سبب لايق محقق من يلعنه الشك مع
انه يكون خائفا قليلا. فعلى رأي المعلم سوارس
والكردينال ديكوني يجوز له ان يجعل الاعتراف حلالا
مطلقا وذلك لانه اذا لم يتحقق بعقله بطريق واجب
ان له سلطانا ثانيا لانه بهذه الحال يعطي سلطانا
من الجبر الاعظم. وكذلك في الاسئلة الاخرى ذكرها
اولها اذا ظن الاعتراف بوجه العموم ان الكاهن هو
الرابع بالحقيقة او صاحب السلطان بطل من

العلل

العلل المظنونة الظاهرة التي لايجب ان تقبل في حق
كان محروما ام حاصلا في غير حق فاعترافه صحيح
ثانها اذا كان للكاهن سلطان ومنعه استغفه ولم
يلغده الغير فيصح حله ثالثا اذا كان للكاهن سلطان
على رأي محقق وتمسك بما راه اقبل فيصح حله كما قل
بوناينا والسبب لانه في الغلط العام تمنح الكنيسة
سلطانا لاي من كان لغاية المؤمنين سلطانا على الراي
المحقق ناسا يجوز لكل من ان يعترف عند الكهنة
والرهبان الذين لهم سلطان من البابا حتى وفي
الفصح المجيد ايضا حسبما علم سوارس وكونينك
وان يلكوس وبريچيلدوس وبوناينا ومن قال انه
يلتزم بلعادة اعترافه من اعترف في عيد الفصح عند
الرهبان الذين لهم هذا السلطان من الجبر الاعظم
على جميع المؤمنين نراعي ان مثل هذا الاعتراف باطل
فيظن به انه ارتقي على ما راي ديانا.

الجزء الرابع

ما هو حفظ حل الخطايا ومن له سلطان ان
يحفظها ولم يؤذن الحل منها اعلم ان الخطأ المذكور

انما هو منك السلطان من حل بعض الخطايا والكيفية
تعمل ذلك لحسن السياسة لكي يمتنع الخطاة عن كباير
الخطايا بمشاهدتهم صعوبة العمل لكن الذي له سلطان
يحفظ العمل لا يجب ان يحفظه الا نادرا وواجب اسباب
جسيمة وكباير سيئة وان طلب منه الكاهن اذنا لجل
هذه الخطايا فليس يحل له بذلك ليلابته في اللهدم ما
يرسمه الكنيسة للبناء كما علم سوارين ود يلوكون فينتج من
ذلك اولاً ان الخطايا الرضوية لا تحفظ وكون الاعتراف
بها لا يلزم احداً فلا تحفظ الا الخطايا الكبار من الميتة
الخارج فعلها الممثلة بالعمل فلهذا رسم البابا بطريرك
الثامن ان دروسا الديورة اذا ارادوا ان يحفظوا مثل هذه
الخطايا فليحفظ لهم احد عشر خطية فقط ولا يتدروا
ان يحفظوا اكثر من ذلك الا باتفاق مجمع عام من الرهبنة
اذا كان ذلك الحفظ نظراً الى الرهبنة كلها لم باتفاق
مجمع اقليمي اذا كان الحفظ نظراً الى الرهبان الموجودين
هناك والذي قلناه افهمه من الاسية لا عن الحرم لان
الرئيس له سلطان ان يامر بشي تحت الحرم المحفوظ
له وان سال احد ما في هذه الخطايا المحفوظة من

اطمئني

اطمئني البابا في هذه او اما ترك الرهبانية ولو
استقر باقوا بها فانية الخروج من بالليل اختلافاً من
الدير خلوا من امر الرئيس ثانياً استقال السورهاي
نوع كان من ابرها الاختصاص بشي ما عند نذر العفر
الاختياري بمقدار يعد خطاه فمما خاسها مرقمة امتعت
الدير التي تبلغ الى مقدار الخطا الميت ساقها السقوط
بنوع من انواع الزنا بالارادة والفعل ظاهر اسبابها
الزور عند الحاكم الحقيقي ثانياً من يخرج او يساعد
باطراح الجنين الحي ولو لم ينجم ذلك بالفعل فاسمها
القتل والجرح والضرب الاليم الثقيل عاشرها تزوير
خط وختم للتصرفين بامور الدير حادي عشرها منع
وتأخير وفتح الخايب التي يرسلها الرئيس الى الرهبان
او المرسله اليه منهم الذي فعل ذلك مكرراً وحيلة
ثانياً من يعترف بخطية محفوظة فليرسل الى الرئيس
والا فليذهب الكاهن كيه لياخذ منه اذنا اذا دعت
لذلك الضرورة او المحبة الالهية خلوا من تسمية الخطاي
او الخطية وان لم يكن الوصول الى الرئيس وكان الامر
لازمه كقولك خوفاً من تلاف العرض وايقاع كشك

وذلك اذا ترك المذنب الاعتراف او تناول القربان المقدس
فيؤذن للكاهن ان يحمله من الخطايا المحفوظة ولو كانت متفرقة
بجرم محفوظ. ولكن يلزم العترف ان يمضي فيما بعد الى الرئيس
ليقر بقرينه. وقال سوطس وكردبا وجواثيل وانطونيوس
وبلاوس وديانا وديلوكر وقد مال اليه هذا الرأي ماري
توما العلامة. ان الخاطي يجوز له في هذه الحالة ان يعترف
بالخطايا الغير المحفوظة عند الكاهن مع التقصد الثابت
انه يعترف عن الخطايا المحفوظة عند الرئيس لكن لا يمن و
الاسلم انه يعترف بالكل كما علم سولس وغالب العلماء
ثالثا اذا الى الرئيس ظمنا ان يعطي اذنا في حل الخطايا
المحفوظة فظن ان يكون وديانا انه يؤذن للكاهن اخ
ان يحمله. لكن هذا الرأي قد ضاده لايمان وديلوكر رابعا
اذا اجل الرئيس خلقا من سبب داع ان يمحى اذنا في حل
الخطايا المحفوظة فيخطي اذا مر السائل خائبا لاسيما اذا
استبان من ذلك ضرر جسيم لتلميذ وحسيند يكون قد
اخطأ ضد الحبة والعدول كما علم وديانا خامسا
الغريب اذا كان عليه بعض خطايا محظورة فليحكم عليه بمقتضى
بلاده سائبا اذا اعترف الخاطي للرئيس بخطايا محظورة

فحيز

فيجب عليه ان يسمح له بنية خطايا الاعظام اعترافه وان
عاقبة عن ذلك ضيق المحل والزمان فيؤذن لاحد الكهنة
ان يحمله. وان اراد ويراي امرا لا يتأفيلز منه بالرجوع
اليه ليوضح للخطايا المحفوظة سابقا من حله الرئيس من
الخطايا المحفوظة فاذا اعترف بها ثانيا فيؤذن لكل
كاهن ان يحمله لان هذه الخطايا لم تبق مادة ضرورية
للاعتراف ثانيا من اعترف بنية سليمة عن خطايا مع
عدم معرفته بحفظها وقصور الكاهن عن حلها فحله
صحيح. لكن قد يلزمه الحضور لدى الرئيس اذا تحقق
القضية كما علم ليسوس وديانا ثاسا من اعتراف بين
يدي كاهن له سلطان بموجب رتبته او بانظام رتبته
علي حل الخطايا المحفوظة وفي ستراسنه خطية واحدة
من المحفوظات فيجوز له فيما بعد يعترف بها عند اي
كاهن كان متعرف بالاقرار فيفضل. ولكن ذلك اذا كان
اعترف اعترافا ناقصا بين يدي من لهم سلطان علي
الخطايا المحفوظة فيجوز فيما بعد لكل كاهن من
الاعتراف ان يحمله منها لان الاول ولو لم يحمله عن
خطايا له نقص ثامنه او اقراره ولكنه رفع عنه الحفظ

لكونه قصد ان يحمله علي مقدار سلطانه والجمال ان
له سلطان علي رفع العقاب مع انه لم يحمله من ذنوبه
كقول ديانا وان سالك سائل من هو الذي يستطيع
حل الخطايا المحفوظة في اول الرئيس الذي حفظها
ثانياً من يعلو بالسلطان وهو تحت حكمه ثالثاً الذي
اثمه الرئيس علي ذلك مراراً كل كاهن اذا اعتذر
الوصول الي الرئيس مثلاً يجوز للاستغفار ان يحل من
الخطايا المحفوظة للبابا اذا لم يكن للمعترف الصبي
الي رومية وواعلم ان الخطايا المحفوظة اذا كانت
مغنية يجوز للاستغفار او لو كيله ان يحلها ومثله اذا
شك المعترف بخطية المعترف حل في محفظة ام لا
فله ان يزيل الشك ويحمله

الجزء الخامس

من ما هو الواجب علي معلم الاعتراف فيجب عليه
ان يحل الخطاي المستحق للحل لا غير ليلا يظلم التائب
اذا رده غايماً وسيله ان يجترس علي استقامة
هذا الحكم ليلا يخطي بتدريس الالهيات وينبغي ان
ينير المعترف التائب بنصايحه اللائقة لتحصل من

حله النائدة المقصودة فانقضى من ذلك اولاً ان تأخر
الحل في بعض الاوقات ولو كان امراً مفيداً للخطاي و
للمستحق أيضاً الا انه لا ينبغي استعماله الا نادراً للتحقق
مع اخذ الرضي من المعترف ليلا يتأذي ويسقط في
خطر جسيم ثانياً لا بد من حل المعترف التائب راي العلما
المقبول ولو رفضه البعض منهم لان فاعل ذلك
سالك طريقاً معقولاً وهو موضوع قابل للحل ثالثاً
لا يجوز لمعلم الاعتراف حل الذنب الا بعد ما يتحقق
حسن استعداده ولا في تركب خطاء عيماً ارباً قد حرم
حل من لم يات بمادة الحل اي بخطية من الخطايا وكذلك
من لا يزعم عن ثباته انه يرد المروق ان استطاع
ذلك ومن لا يتجنب الامور المشبهة له السقوط في
الخطا كما علم فاوياً وسوارس ومن لا يعرف ما يجب
معرفة علي كل شخص من السجين كوصايا الله وما
ينبغي لتكميل الاعتراف وتناول الاسرار ولهذا من
كان علي هذه الصفة فنبيل الكاهن اما ان يعلمه
قبل الحل او يوزع الي من اخر او يرسله لواحد
يعلمه خامساً ينبغي للكاهن ان يساعد من كان

القاله - الباب في الفصل ٢
 غشياً بتسأله وتعليقه علي قدر الامكان. وقد لا يمكنه أحياناً
 لصيقه الزمان والمكان وكثرة المعترفين الذين يتبين للكاهن
 انه لا يليق تأخيرهم اما للوزنم غريباً فيلزمهم السفر برعيه
 واما الحدوث شك فتيل وفي هذه الحالات يكون الكاهن
 المصوري ان اتوا بحسن الطوبى وما أمكن الغرض عن
 جميع خطاياهم وتعليمهم. وقال المعلم لايمان انه يجب
 حلم عقيب استماع بعض خطاياهم. لكن بشرط ان يامرهم
 بالعودة الي اعتراف اخر اثم وتكمل سادساً اذا تحقق
 المعلم ان المعترف يجهل الواجب لتصحيح السر فيجب
 ان يعلمه ويبين له الواجب علي قدر الاستطاعة مثلاً
 اذا كان جاهلاً بما لا بد منه لتحصيل الخلاص وما
 يجب عليه من ترك البعض ورد المال والعرض و
 الهرب من الاسباب الداعية للخطا ورفع الشك
 ومكافاة الضرر الحاصل منه وتاديب الخالنين. و
 اسعاف المحتاجين واظهار الخطايا المفضة المكافاة
 عموماً وايضاً اذا وقع محرم فيلزم المعلم ان يبين
 له ذلك ويحبه علي الموافاة فان ابي فلا يجوز
 حله والا فان الكاهن يشاركه بذنوبه ويخطي

بـ

المقاله - الباب في الفصل ٣
 يسلب الالهيات سابعاً اذا كان المعترف في حال من
 الاحوال المحرمة ويجهل به جهلاً مدموماً وليس له
 حجة بقلته معرفته. فيجب علي معلم الاعتراف ان ينبهه
 علي سوء حاله. والا فانه يستد الرأى الالهي ويملك
 تأنيده اذ ليس هو مستحقاً للحل. وان كان جاهلاً في
 الغاية جهلاً غير مدموم حتي لا يمكنه الاقلاع عنه مثلاً
 اذا كان بهذه حال احد الناس وتحقق انه مرزوقه
 اذ تزوج بدرجه من الدرجات المحرمة سهواً منه.
 فيجب علي المعلم ان يطلع عليه القضية اذا عرف
 انه يستفيد من قوله ولا يبرح منه ضرر جسيم. وان
 راي حدوث الضرر وعدم المنفعة فليصمت ويبرعه
 كما هو. لكن اذا كان صمته مضراً لخير جمهور فلا يجوز
 وان خاف ضمير المعترف شك وسال عن ذلك. فبيل
 المعلم ان يظهر له الامر علي جليته لئلا يتب الغلط
 لكن يحبه علي مقدار السؤال فقط. مثلاً اذا
 سأل هل صح الزواج المعتقد بعد نذر الطهارة
 البسيط ويجوز المباشرة فيجاوبه بايجاب ولا يخبره
 بالزامة في عدم طلبه حقه ثامناً اذا تحقق معلوماً

اعتراف الملوك والامراء وروسا الكنيسة انهم يتجاوزون ما يجب عليهم في ايها وظايف الكنيسة وانحساب خدامها وتدريبهم يلود بهم وما مائل ذلك فيجب عليهم اي علي معلمي الاعتراف ان يخبروا هؤلاء بما يجب عليهم وان حلوه فانهم يحملون خطاهم علي انفسهم واعني بقوداعي فيسقطان جميعا في حفرة الجحيم والعلة في ذلك لكون هؤلاء المذكورين بالنادر يجهلون جهلا كلياً ولا يخلو حالهم من امرين احدهما ايقاع الشك لان الرعية تكون غالباً علي رأي ملكها ثانياً ايصال الضرر للجهود واذا اراد العلم ان المعترف يجهل جهلاً بالغاً جداً غير مدوم ولا يصدر منه شك ولا ضرر للجهود وبالعكس اذا اراد ان يخبره المعترف بسبب له اتلاف ولاهله ضرر فليصمت ويدير امره كما قلنا في العدد السابع كما علم ديلوكو تاسعاً اذا كان المعترف ناقص الاستعداد من حيث الذماتة علي الخطايا والعزم علي تركها فليصحح العلم ليتوب بالحقيقة ويبرض عليه ما يخلصه من الوقوع ثانية واعلم ان معلم الاعتراف لكي يخرج

هذا الر

هذه السر باستحقاق لا بد من ان يكون في حال النعمة ولا افر تكب خطايته ولا يفي له ايضاً الا يلقى فاته في غمار الخطية باستقامه خطايا المذنبين وان سأل سائلاً اذا سمع الكاهن اعترافاً كثيراً وهو في حال الخطية هل تكثر خطايته علي عدد المعترفين الجواب قد اوجب بن فاجينا وامار وديوكوس فانكروا وقال انه لا يرتكب سوى خطاً واحداً وحيداً ولهذا اذا سمع تحت الكاهن انه في حال الخطية فليعترف وقبل ما يكون فليندم علي حب الله قبل ان يحل المعترف وان دعي الي مريض من المرضى سرياً ولسر عته لم ينيق علي الذماتة فلا جناح عليه بحل المريض المترف علي المنون كما علم ديلوكو وتامبورنيوس والمتقدم واعلم ايضاً ان الكاهن اذا حل للمعترف خطاً ناقصاً باطلاً مثلاً اذا ترك الكلام الجوهري او حل من الخطايا المحفوظة للرئيس او حل من ليس له سلطان عليه فهو ملزوم ان يحث المعترف علي تجديد الاعتراف ان استطاع ذلك خلواً من اظهار السر او ايقاع الشك او اتلاف عرضه وما شاكل ذلك من الاضرار

وان لم يقدر فلا يلتزم . وان لم يحمله من حروم كانت
عليه لعدم سلطانه او سهوا عما يجب . فيجوز له ان
يحميه في غيابه عقيب حصوله علي السلطان كما علم
بونا جينا فلا من سوارس ومتلوس من وير بحيل وكر
وناورا وردد ريكوس . وان كماله حب الواجب عن
عدد خطايه وانواعها وسائر ظروفها فلا يلتزم بشي
اخر الا بالندم علي نقص تدبيره ولا يباح له ان يكلمه
بعد الاعتراف لانفضاحكمه . لكن اذا عاود للاعتراف
ثانية فحب عليه ان يذكر بما انقض من اعترافه الاول
لتقيم السر . قلنا ان لم يباله . لكونه اذا قال للخاطي
انك غير ملزوم بذكر كمية العدد والانواع فلا بد له
ان يبرئ فيها بعد الي وجوب هذا الذكر ان استطاع
ذلك خلوا من ابتاع الشك والضرب للجسم والا
فيكون سبب للخاطي انه في كافة اعترافاته يتعدي
الناموس . واذا اهل وصية التائب برد السروق
من المال والعرض فليقل لمحب الامكان اما
باعترافه . او خارجا عن الاعتراف بعد استئذان
المعترف . كما علم تاهور ريفيس وسانكس . فان

اي

اي ان يودف له فقد خلس ذمته وان لم يقدر علي
ذلك لعسر الامر فليقوضه الله . كما علم ايمان وانويكوس
وسوارس وسلفستروس وديانا . وان منع الكاهن
بتغافل له الذي هو خطأ عظيم ان يرد المعترف ما
سرقه من مال وغيره وصار حلت لضرب العين في ما يحق
له فيلتزم هو بالوفا اذا انقضى بعد ذلك ولم يقدر
ذلك حينئذ ان يفي من قبل بحجته وقلت امكانه . واذا
اتفق ذلك وصدر منه خلوا من ذنب عيت فيلتزم
بتجديع ان سهل الامر وان صحت عن نفسه فيلزمه
الوفا كما قلنا سابقا . وان عسر الامر جدا فلا يلام .
كما علم سوارس وكونيكوس وبونا جينا وديانا وديكوس
وان سال احد عن مقدار التزام الكاهن باعتراف
التائبين نج اول كل كاهن اذا دعت الضرورة الخطية
كخطر الموت فانه ملزوم باستماع اعتراف المريض ان
التمس منه ذلك . والا فانه يجالس ما اوصى به الناس
من المحبة تابيا الكاهن الراعي ملزوم باعتراف كل
واحد من رعيته ليس في حال الضرورة فقط . بل
كما طلب منه بسبب لائق ايضا . كقولك الا اقلت

باع

بروحه او اراد اكتاب غفران كامل خطي وكونه
ملزوما بالاحتراس على رعيته في امر خلاصهم وما عاد
بنفهم وكما لهم الروي وان لم يشاء ان يسمع الاعتراف
فليوكل اخر غيره وقال بعض العلماء ان الكاهن اذا
رد الاعتراف مرة او اثنتين فانه لا يخطي عمداً الخفة الامر
كما علم سوارس وواسكس وديلوكون وبونا جينا واوربا
ثالثاً اذا اراد احد الرعية الاعتراف لحسن العبادة
فقط قال ازورديس وسوارس وكونينك وبونا جينا
وملي وديلوكون خلافاً للسلفستروس ويريجيلدوس
انه ملزوم ان يستمع له لكن المعلم اوربا لم يقبل
هذا الرأي ذلك اذا حضر معلمون اخرون متصرفون
بسر الاعتراف وحصل للرأي عائق من عمل اخر ايضاً
لا يلزم الكهنة الاخرون بمقتضى الامر بسماع الاعتراف
لكن اذا ابتدوا باستماع اعتراف احد فيلزمهم اقامه
وحل الخاطي ان استحق ولا يصرفه لعلم اخر لايت
الاعتراف اذا ابتدوا باعترافه يحصل له حق في الحل فلا
يجوز ان ينجز السر وشرقه الجزء السادس
من ماهو المطلوب من معلم الاعتراف من العلم والبصيرة

جواباً يعلم ان الكاهن لعمدة الاعتراف لا بد له من صفات
يفهم خطايا الاعترف كلها حسب الامكان والعامل على
ذلك هو التزام الاعتراف بتجريح اياها وانهم من هذا
الامر اولاً ان الكاهن يخطي اذا حل احد الاعترافين الذي
لم يفهم جميع خطاياهم اعملاً منه وكونه حكم حكماً
بعدم معرفته القضية ومع ذلك حله صحيح ولو
لم يفهم سائر خطاياهم الاعتراف اما لا يخطي الا في الغرم
عليه او لتقويض المكان او لما فيه صادم من غير
لسان الاعتراف عن الكلام والسبب في ذلك كون
السر قليلاً ان يصح زائلاً فعلاً دون ايضاح
كافة الخطايا اذا جرى ذلك خلواً من ذنب الخاطي
كما علم ديانا ولايمان وانريكون وسوارس وسلفستروس
ومركوريوس لكن اذا تحققت الخاطي بعد الاعتراف
ان معلمه لم يفهم بعضاً من خطاياهم المهيئة فيلزمه
الاقرار بها ثانية وسوا كان عند ذلك الكاهن او
عند كاهن اخر كما علم لايمان وديانا ثانياً اذا حل
الكاهن احداً من قلته علمه فانه يذنب ذنباً مضاعفاً
اولاً لانه مجهول ما يجب عليه ان يعلم ثانياً لانه

يجل خطا من استحقاق كما علم تافه وديلوكون وواعلم
 ان الكاهن المتصرف بالاعتراف لا يمكنه ان يعترف له
 يعرف الخطايا انها خطايا. لكن لكي يجل خطا من
 الخطايا من علم اكثر يقتضيه حسن الحكم المطلق بها
 من خطاها يجب عليه ان يعرف اولاً ما هي الخطايا المحيطة
 بها هي الخطايا العرضية من عين جنسها ثانياً الانواع
 والاعمال التي لا بد من اظهرها هذه التكاليفية التزام
 التوهم المذنب في جرد السروق من عرض ومال رابعاً
 الخطايا المحفوظة للروسا والحرمات الموضوعة حسب
 جاري للعادة خاصة الموانع والباطات للعامة للكنيسة
 سادساً المطلب من المذنب ان يستحق الحل سابعاً
 الادوية المزيلة للخطايا وواعلم اولاً ان الكاهن يمكنه
 ان يعرف ما ذكرناه من رتبة متوسطة تشككه وتحمله
 ان يشاور المحلين او الكتب ثانياً يجب عليه علم كثير
 او قليل باعتبار المكان والاعترافين ثالثاً ان يتركب خطا
 جسيماً كل من يدخل نفسه في التصرف بالاعتراف مع
 عدم العلم الكافي وكل من يوكله بذلك خطا من
 ضرره وكل من يستطع منعه ويتهمل كما علم لايمان

دونجن

وبرناجينا وديلوكون فينتج من هذه الجملة اولاً اذا تحقق
 الاعتراف ان الكاهن لم يفهم نقل خطيته فيلتزم بالاقرار
 انه اخطأ خطأ جهمياً ثانياً اذا اعترف المذنب عمداً
 عند معلم عظيم لا يمكنه تمييز خطاياه وقبحها فيلتزم
 باعادة اعترافه لمعلم اخر يكون خبيراً ماهراً. لكونه
 اذنب ذنباً عظيماً باعترافه الاول. واعلم ايضا ان
 الكاهن لا بد له من حسن التدبير في تعليم الاعتراف
 ونصحه وعلاج امراضه والتفحص عن احواله. فان
 راي بعقله انه اعترف اعترافاً ثانياً لانه مثله جيداً
 وله عادة بالاحتراس والحرص على اكمال اعترافه
 فحينئذ لا يلتزم بتسأله عن خطاياه. والا فانه ملزوم
 بذلك كما علم جهود العلماء. لكن ديانا ونلورقالا
 انه لا يحيط بميتا اذا لم يفحص طرفاً ما من باب النسيان
 وقد تبعها وديلوكون فلانه حاكم يجب عليه الاجتهاد
 في اكمال الحكومة. ولكونه حكيماً يجب عليه الكشف
 عن سائر الاستقام وكافة الجروحات لكن فليتقدم
 الحذر الحلي اولاً من ان يزيد بالفحص والتفتيش
 فيما لا عينه ليلا يضر الاعتراف ويعيب السرو ويدنس

عوضه هو ايضا ثانيا لا يكون فاقص البصير في نفسه
عن الخطايا التي لا تستبين ان التعترف فاعلمها لئلا يعلمها ايها
ولا ياله ايضا عن الاثام الدنسة الابجشمة ولا يدقق في
الاستبصار عن العدد اذا فهمه عما ذكره التلميذ ثالثا لا
يكون لجزء بل يدع التعترف ان يبين حاله بذاته لئلا يطرحه
في اللوم. واما ما قاله بعض العلماء انه لا يليق قطع كلام
التعترف في وقت الاعتراف فهذا لا يصح على الإطلاق
اذا حال الاعتراف بل يجب لبعض الاحيان قطعه لئلا
يئسي الكاهن ما يلزم بسؤاله وعلمه كما علم ديوكو
فينتج من ذلك او لا ان الكاهن اذا علم ان التعترف
بعد الغص اللائق يئسي خطيه من خطايا او لم
يذكر حاله الذي يلزمه الاعتراف به. فيجب على المعلم
ان يسأله ثانيا اذا تحقق الكاهن ذنب التعترف
بمعرفة للخصومية. وهو انكره فلا يجب ان يحمله
وان عرف خطيته بواسطة التعترف انكرها فليصدق
لان شهادته على نفسه اثبت من شهادة غيره عليه
كما علم سوارس و فالكندوس وديانا. لكن اذا عرض الامران
فيجب على الكاهن او لا ان يسأله عن بعد ويسلك

بتدبير

بتدبير يجد به الى الاقرار ثانيا اذا اعاد وانكر فببيل
الكاهن ان يحتسبه انه يئسي ام اعترف عند غيره او انه
لم يظن انهم خطاء. ومن ثم فيحمله كما علم ديانا نقلا
عن سلفستروس وناورا وتوليتي ثالثا اذا عرف خطاه
بواسطة شريكه به. فلا يجب من اظهار ذلك لئلا يئسي
سر الاعتراف ولو كان له ذلك الشريك الذي اعترف
له لئلا يليق شكافله هذا لا يجب ان يسأله عن ذلك الخطا
خصوصية بل عموما بقوله. يا هذا هل بقي في ذمتك
شي كقول الايمان. ثم ينصحه بضمما بليغا في ان يكشف
حال نفسه خلوا من جنح ورجل. وفي لئله يئسي بقلبه
على اثم الوجوه. وينبغي ان يكون السؤال في امس
الطهارة بحكمه واجاز لئلا يعلم الخطية لمن لا يعرفها
ويطرح التعترف في الخط ونسعه ايضا ويعيب السر
القدس. فلا يجد وجه الايداع الاعتراف ناقصا بشي
من الاشياء ولا يفعل ما ذكرناه من الخطر والعيب. واذا انكر
التعترف الرضي بالاقرار الدنسة فلا يسأله عن الافعال. لكن قد
جرت عادة القضاة انهم يقرؤن بالافعال مع انكارهم قبول
الافكار والالتذاذ بها كما علم الايمان وكوشنيك وفالكندوس وديانا

الفصل الثالث

س ما هو كتم الاعتراف من يلتزم به ^{في} أن كتم هذا السر هو الزام من الحق سبحانه وتعالى ببلغ هذا القدر حتى أنه لا يجوز إفتائه في كل حادث ولو خرب العالم بأسره حتى أنه بعد موت المعتبر أيضا لا يستطيع الكاهن أن يبرح شيئا من كتمان علمه بواسطة الاعتراف من الخطايا وأحوالها وذلك لئلا يعود هذا السر مكررها ومردولا فيتخلص من ذلك أولا أن أخفا هذا السر وكشفه بعد ذنبا مضاعفا من حيث أنه سلب الإلهيات وذلك لمضادته ما يجب من أكرام السر الإلهي وأيضا لاجل أنه يناقض العدل لحيانة العهد الواقع ما بين المعتبر والمعرف بكتمان خطاياهم وكل كاهن يكتم أخفا الخطايا ولدناها فإنه يحيط خطأ جهنيا كما علم ديانا وقال كذا ولمد وقا تيسر وبلد لا تانيا إذا اعترف أحد لدي الكاهن بالغش مثلا ليجتنبه إلى الخطا يستهزي به

فلا يلتزم

فلا يلتزم بكتمان ذلك ومع ذلك فالأحق أن يكتمه هو كذلك إذا قال أحد شيئا ليس للاعتراف لكن خارجا عنه فإذا أظهر ولا يحيط ضد سر الاعتراف بل ضد السر الطبيعي والعامين ويكون خطأ بمقتضى الأمر الطبيعي عليه السر ثالثا لا يحيط ضد السر من يقول أنه فلا لا اعترف عندي بخطايا عرضية وأنه صالح خارجا للسر ولكن إذا قال ذلك بحال استبان منها أن غير اعترفوا بخطاياهم تيمنا فانه يرتكب خطا عظيما وكذلك إذا قال أنه خلاصا للسر عندي وكان قصد المعتبر أخفا الاعتراف فانه علي خطر في بعض الظروف كما علم لا يخفى لاسيما إذا كان اعترافه يشكك في قبح خطاياهم لأنه كما قال برجيندوس وناوراوديانا ومركوريوس أن المعتبر باعترافه عند كاهن غير معتاد الاعتراف عنده يظن به أنه في خطايا عظيم وقال المعلم تاسبورينوس أنني لخاف من هذا الكلام الذي يقرب لافشا السر وأيضا من يتكلم بالخطايا التي سمعها بالاعتراف ولم يظهر المعتبر من هو ولا استبان ذلك من أخباره ولا أقصد عرض طائفة ماء فهذا أول خطأ بعلامه هذا فلا يحيط ضد السر نفسه كما علم ديانا

وايضاً اذا عرفت خطية العترف قبل اعترافه بها او بالخبر
غير بعد الاعتراف وتكلمت بها فانك لا تعطي احد السر اذا
صححت عن احواله التي اطلعت عليها في الاعتراف فقط
لكن فليجود الكاهن من هذا كله لئلا يسبب للغير شكاً
بان يبيع ما سمعه بالاعتراف فمن ثم يكون الملايق ان يصمت
عن القضية بجلتها ولا يتكلم بشي مما سمعه بالاعتراف
ولو انه لم يتبين فليعلم رابعاً اذا امر ريس من الروسا
في رعيته ان يعترفوا جميعهم في بعض ايام معينة و
لتحقيق الامر التزم كل واحد باخذ الشهادة من معلمه
فيجب على المعلم ان يعطي الشهادة لجميعهم بصورة واحدة
فلا يحضر لدي لاجل الاعتراف وذلك لئلا يري شكاً
ويشتي السر اذا اختلفت الشهادة بهم كما علم كون نيتك
وقال القدوس ودياناه واما اذا كانت خطية العترف
ظاهرة كالمرافى ومن عنده مضيكة فانه انه ابي الكاهن
عن ايهاب الشهادة لم يفتش السر خامساً ان الامور
الراجعة للفظ في الاعتراف خطايا العترف الماضية
والايتية اذا اخبر عنها بطريق الاعتراف ولهذا يتركب
الكاهن خطاً عتيماً اذا اظهر اخف الخطايا الواشار

اليها

اليها. وكذا لك اذا قال بوجه العموم ان فلاناً اعترف
عندي بخطية معينة او بخطية محروقة او مجرم سقط فيه
او انه غير مستعد لقبول اللعل فلو اننا لم احله كما علم
دياناه وسوارس وثبتت معلوناً اخرين ثانياً خطايا النيك
بالاخر اذا اطلعتنا المعترف سواء كان جهلاً او عذراً باقضا
المعقول كما علم سوارس واسكس وجمهور العلماس
هل يجوز السؤال عن الشريك في الخطية لنصحه ولتقويم
غير امور ديانا من المعترف مع انه قد انكر ذلك فهو ناجيا
ولو تركا ونونس وغيرهم من التومايين عن اورد هم
دياناه وديكوس واساسوارس وقال قدوس فذهبا اليه
يجوز للكاهن ان يلزم المعترف ثالثة ان يظهر سر بركة خارجاً
عن الاعتراف ثالثة احوال الخطايا التي قربها المعترف
بسر الاعتراف ولو اخبر الكاهن عنها بعد ذلك للخلع
كانت صلوات المعترف او الامور التي ليس هي خيراً ولا
سراً ولا يصدر منها عيب او ضرر للسر الالهى كقولك
ان فلاناً قاصد الرهبانية او اليسر وما شاكل ذلك
فهى تحت السر الطبيعي ويجب حفظها لانه هكذا اراد
المعترف وليست هي تحت سر الاعتراف الا اذا قالها

لا يضاع الخطية كما علم تاملوك في نفسك ودياننا. وهذه انفسه
لو جيعتكم اننا نخطئ الى الخطية الجيدة والدمية اي اننا
نحت السر الاولي اذ اقبلت لا يضاع الاعتراف خلافا للرعية
ومثلها في ذلك. وكذلك المتأخرين الطبيعيين والجسديين الخفية
كما قال كونينك وارتادوس خلافا لكونانثا وعلديروس
هكذا الاشياء المناسبة للغير. ومثل ذلك اضطراب الضمير الذي
يرتفعه المعترف اما لا يضاع بحال الخطايا واما لا يضاع حال
ضمير فهو تحت السر كما علم ديلوك. لان ذلك قول ما يكون
مادة الاعتراف بالطريق المتعرف. والحاصل من ذلك ان كما
يوجب اظهاره من الاعتراف هو من نفس الاعتراف وان
سالم احد من هم الذين يلتزمون بحفظ السر في انه يلتزم
بذلك كل من علم شيئا بطريق الاعتراف او لا الكاهن اذا
استخبر هل فلان اعترف في خطية فليذكر علامة
ويجلب اليه التزم الي ذلك. ولا يضر حلفه كذبا لانه حقا
لم يعترف عنه ليسج بالسر ومع انكاره يضمر في نيته اخ
الغشبية اعني لكي لا يسر. واذا ظهر من افكاره نقص
اعتراف ذلك الشخص كقولك لانه سليل عن الزاني
المشهور هل اعترف بخطايا الربا فليعرف السائل زجرا.

وان كان

وان كان لا بد من اعطاء جواب فليقل علمنا واياها ما
يجب علينا. وان تحققت لنا ان حفظ سر لا يمكن في
لا يلتزم بالاقرار بخطيته ثانيا الريس الذي يتقدم اليه
من كانت عليه خطية مخبئة ليحل منها او لياخذ اذنا
ليحلها اخر منها كما علم سوارس وديلوك والثامن سمع
ما قيل للكاهن في الاعتراف عمدا او غصبا ابعاهن سمع
من الكاهن الملعون الذي اخشا السر لا يجوز لهم ان
يشكروا بعد حتي ولا مع بطلهم بعض خاصا العامي
اذ اظن احدا انه كاهن واعترف عنده سادسا المعلم
الذي يستشير المعرف ياذن المعترف كما علم للجهور
خلافا للوالكي سابقا من كتب اعتراف غيره ان القس
منه ذلك ثامنا من وجد اعترافا مكتوبا وقراه. قال
مرودريوكس وفاكونفوس وملدوناطوس خلافا
لسوارس وبونا جينا ولايمان. ورايهم صايب الدين
قالوا ان هذا لا يلتزم بحفظ السر الا هيابل طبيعيا
ولاشك انه يخطي اذا اعلن الخطايا القبيحة جداء
لكن اذا اضطرب الامر لاظهارها فيمنز الا اذا كان
قصد المعترف ان يعترف بالورقة كالاصح او كانت

قصده ان يستادن الحل من خطية محفوضة فلا يجوز
كما راي ويلوكو تاسعا علي راي بعض العلماء ان المعترف
ملزوم ان يكتم ما سمعه من معلمه لكن الاصول انه
ملزوم في ذلك بموجب السر الطبيعي الذي لا يلزم علي
شي خفيف كما علم الايمان ودياناه فينتج من ذلك اولا
ان المعترف اذا اذن لعلمه ان يتكلم معه بما سمع منه
بالاعتراف فيجوز له التكلم به معه وعلم ان هذا
الاذن لا بد ان يكون من فم المعترف ظاهرا محتملا لا
بالظن ان المعترف يرضي بذلك كانه نافع له كما علم
فاكندوس وتاثير وملدوناطوس وبقية العلماء ومجيبا
ان يكون اختيارا وطوعا لا كرها واعتصاما او غشا
بجيلة او بلحاجة الطلب ومداومته او خوفا من
غيض معلمه كما علم اريكيوس وفاكوندوس ودياناه
ولا يكون المعترف نقص من الاذن شيئا لكونه اذا
نقص من الاذن شيئا لعلته او عبثا فلا يؤذن للكاهن
اظهار السر كقول فاكوندوس ودياناه ولا يلتزم
الكاهن بان ياخذ هذا الاذن بكتابة وان خامر
احد شك في ان الكاهن له هذا الاذن فليكن الكاهن

الكاهن امرق

اصدق من المعترف ومن الورثة كقول اريكيوس ودياناه
كقولك اذا اذن الميت لعلم اعترافه ببيان ما لزمه
من الرد من الاموال ولكن لا يجب ان يقول ان المائت
ملزوم بذلك لاجل ذنبيه بل يقول هو وصا بذلك
كما راي تاثير وملدوناطوس والاليف ان الميت قبل
وفاته يكتب هذه الوصية لورثته سرا بامر كلي واعلم
ان هذا الاذن يمكن ايما به لا في لا فقط بل فعلا ايضا
مثلا اذا ابتدا المعترف ان يتكلم مع معلمه بعد الاعتراف
فيما اعترف له به فيؤذن له حينئذ بالذاكرة معه كما
علم اوربا وتامبورينيوس ودياناه جينا ثانيا ينقض السر
اذا تكلمت مع المعترف بعد الاعتراف خلوا من اذنه بما
سمعت منه بالاعتراف او اسرت اليه بذلك او بينت
انك تعرفه حتي ولو غلطت معه غلطا عظيما فلا يجوز
ان تذكره خلوا من اذنه ولكن في الاعتراف الثاني لا
باس عليك بذلك ان ذكرت له ذلك لكون العادة
قد جرت ان معلم الاعتراف يخرج الخاطي عن قلة انتباهه
من الاعتراف السابق وتزايد خطاياه ولهذا احيانا
يا في حله فمع ذلك جميعه فيليوبوس وطريانووس

وديانا وفا كنوس لم يقبلوا هذا الرأي مطلقاً ان لم
يستأذن الم عرف من الم عرف فالتا ينقض السر الم عرف
الذي يقول انه في الردي الخلافي سمع خطبة قبيحة ولو
لم يظهر الشخص فانه يحل خطا عمتا ومثل ذلك
من يقول ان في طائفة الرهبان الفلاينة صار خطا عظيم
ومثله من يقول في المدينة الفلاينة خطا يارويه كذا وكذا
مع انها كانت سابقا غير معلومة لا سيما اذا كانت من
اصاغر المدن لصوره اقل من عرف سكانها ووقع
الرغبة في الاعتراف وقال بعض العلماء انه اذا كانت
رعية لمعلم مثلاً رهبان دير واحد ووعظهم معلم فليجدر
ان يحاط بهم كثيراً فيما يسمعه منهم بالاعتراف كيلا ينحزوا
نجلاً ابعاً اذا عرف شيئاً بطريق الاعتراف فلا يجوز
استعمال هذه المعرفة في تدبير امور وامور غير مثلاً
اذا عرف في الاعتراف ان واحداً يدخل الي مكان ما و
يسد فلا يجوز ان يرصي بسد المكان وكذلك اذا
شارك احد بخطبة بنت التي انت عارف من اعترافها
انها منصوصة فلا يجوز لك ان تمنعه عن الخطبة
بل سبيلك ان تستغي عن رد الجواب بقولك له انها

من

بنت مسيحية لكن الزواج برضاك وان اعترف احد
عند كاهن انه سم الكاس المعتاد الشرب منه او
قال له في حال حتمه علي السر ان لفاً مكنون له
ليقول فقال سلفستروس واذا يكون وكو نيتك و
لايمان خلافاً للسوارس وديانا ان يجوز له للعدس
من الخطر لكن يجب ان يحترس الحراسا كليا من
ان يظهر امتناعه من المعرفة المكتسبة بالاعتراف
خامساً اذا فعلت شيئاً استبان منه للمعرف واحد
ان ذلك صدر من معرفتك باعترافه فحل او اكتاب
لملك مثلاً اذا عبت وجهك يد بخلاف العادة
فقد خالفت السر علي رأي سلفستروس ووالنسا
وكو نيتك وديانا وفا كنوس وكرا فاداو ديلوكو
واولسا خلافاً لما روي توها وبونا جينا والواسكي و
صولوتيس لكن اذا رضي الم عرف بفعلك ولم يثق
عليه الاعتراف بسببه فلا يكون ذلك مخالفاً للسر

الجزء الثاني

من ما هو الامور بالاعتراف وكم مقدار الالتزام به
ان امر الاعتراف مفروض من الله ومن الكنيسة يلتزم

به جميع اولاد العمودية اذا سقطوا بخطا عميت و لا
يلتزم به غيرهم و يلتزموا اذا بالامر الالهي ان يعترفوا
في حين الموت اما بالامر الكناسي ف يلتزموا قل ما
يكون ان يعترفوا في السنة مرة واحدة لراعيهم المختص
او لغيره يكون له سلطان علي استماع اعترافهم و بدء
السنة بحسب من كانوا في الثاني او من عيد الفصح الجديد
كما علم سوارس و واسكس و ديوكو و كونينك
فيتضح من ذلك اولاً ان الاولاد يلتزمون بالاعتراف
من سبع سنين فصاعداً حيثما يستطيعون تمييز الحزن
من السر و يلتزم ايضا به الاراطعة و النوايرج و كل
مسافر في البحر بخط و من يجارب الاعداء و الامراء
في اول مخاضها و غيرها من النساء المتصر و لادتهن
و كذلك من قارب الموت بمرض طبيعي كان او بامر
الحاكم كما علم ديانا و ديوكو ثانياً اذا وقع الشك في
الاولاد هل يستطيعون تمييز ما يجب علي المعترف ام
لا و اشرفوا علي الموت فليعلم الكاهن حلا شرطياً
و مثل ذلك اذا اطلبوا الاعتراف دون هذا الخطر لئلا
يعبر عن النعمة المستقة من الاعتراف كما علم ديانا و ديوكو

ثالثاً في كتاب

ثالثاً من كان عليه خطايا عرضية فقط لا يلزمه الاعتراف
ولم انه جرت العادة انه يعترف لكن يجب عليه في
عيد الفصح ان يحضر امام الراعي ليقبله في شركة
الاسرار الالهية و اذا شهد له ان ليس عليه خطا
عميت فليشاركه بالقرابين الطاهر كقول سوارس
جمهور العلماء ارباعاً اذا اتفق ان شخصاً لم يعترف
بالعام جميعه و ذلك بدينه او خلوا منه و يلتزم به
الاعتراف حين استطاعته لان الكنيسة لم تضع هذه
الوصية لمنع الاعتراف بل لمنع الاطالة و لهذا قال
بروناجينا و سوارس و واسكس و ديوكو ان من يترك الاعتراف
او الا فانه يخطي عمياً كلما امكنه ان يعترف و لم يعترف
وقال سلفستروس و النساء و الايمان و ديانا انه لا
يزداد خطا كثيراً بل يخطي خطا واحداً مستمراً
الذين يعترفون في الفصح الجديد عند الرهبان الذين
لهم سلطان من البابا فقد اكملوا الوصية لان البابا
هو راعي الرعاة و اخبرهم كما علم جمهور العلماء خلافاً
لصاحب اللواشي و لمصنف الكتاب المعروف بطاعة
الرعية و فهو لا كتب ضدهم فمن عيسى فظاننا سنة

الف رستمائة واربعة وثلاثين مسجحة واورد في
كتابه شهادة بمحعين عامين وهاجج ونيبا وترتق
وعشرين واحد من الاخبار الرومانين وخمسين معلما
مابعد اتفاق المكونة كلها ومثله قد فعل ناورا و
ازور يوس وفاكوندوس وطر اللوس وديانا سادسا
من سقط باثم عيت وخاف من ان ينساه فلا يلتزم
بالاعتراف قبل انقضا السنة كما علم كونيك وانريكو
وديلو كوخلافا للمريثا لكن اذا راي ان ليس له فرصة
للاعترا في اخر السنة فيلتزم بتقديم اعترافه
حق في نفس السنة كما علم ديلو كوشا بعام يعرف
اعترافا ناقضا باطلا لم يتم الوصية علي ما راي
سوارس وفيلومينس والايمان وديلو كوشا بعام يعرف
من هذه الوصية الذين ليس عندهم
كاهن والذين عليهم خطر عظيم
كفقد الاموال والحيث او اظهاد
لهذا اعترافهم من الكاهن كما علم
تامبرينوس
وكونيك

الباب الخامس

الباب الخامس

الفصل الاول

ما هي مسحة المرضي وما الذي يلزم حفظه بمناولتها
ومحلها اعلم ان مسحة المرضي في سر قد رسمه السيد
السيخ لقابدة المومن اذا مرض مرضا شديدا ليخضع
خلاص النفس والجسد ايضا واسطة مسحة بالزيت
القدس وصلوات الكاهن فاولا مادة هذا السر البعيدة
في الزيت القدس ولا يوذن بان يستعمل المير ونعوضا
عنه وقال المعلم لايمان انه اذا استعمل الميرون
عوضه فالسر صحيح ولا يلزم اعادته وهذا الزيت
لا بد ان يتجدد في كل عام هذا الحين العظيم بعد
احراق العتيق وان لم يوجد جديد فيجوز استعمال
العتيق وان عدم العتيق فيستعمل زيت مقدس
غيره وان كان المقدس قليلا فليزد بزيت غير مقدس

بشرط ان القدس يكون نرايد اغز ذلك كما علم ديانا وليس
 واربعة اخرون وبنو ناسين وبنو ناسين ثانيا مادة هذا
 السر القربة انما هي دهن بعض اعضا الجسد لاسيما المختصة
 بالمحاسن الحسن وان قطعوا يكون او سقطوا فيكون الدهن
 علي المواضع القربة اليها وذلك كعبيد الكاهن وليس
 من الضرورة ان يكون الدهن بيد خلو من واسطة الله
 بل يوزن له مثلا في ايام الطاعون ان خامره خوف من
 الراجحة ان يتعل قضييا طولا مفرسا بالزيت المقدس
 واذا فرغ من المسحة فليجرقه كقول سلستروس
 كابا بيلاديانا وقال بعض العلماء ان مسحة واحدة
 كافية لحفظ ذات السر ولذلك السبب في حال
 الضرورة يكفي ان يمسح احد الحواس لاسيما الراس من
 حيث انه محل الحواس الحسن ويقول الكاهن مع المسح
 بهذا الزيت المقدس وبرحمته الله العجبة يغفر لك
 كلما اخطات بالنظر والسمع والشم والدوق واللمس
 وما يثلوه ولكن الايمن والاسلم ان المحل والوقت اذا
 ضاق فليدهن الكاهن بسرعة عينا واحدة واذا ثا
 واحدة والانت والتم خلو من رسم الصليب ويقرأ

الصورة

الصورة المتقدمة مرة واحدة ومن جهة الكلي والرجلين
 فدهنها ليس من ذات السر واما الكلي فلا يحسن
 دهنها خاصة في النساء والرجال ولهاذا جرت العادة
 عند بعض الكهنة بتركها كما علم ان يكون وصا وتوليقي
 وبلرمينوس ثالثا من مقتضا ذات السر ان الكاهن
 يسمي الحواس الحسن باسمها عند دهنه اياها كما
 علم بلاوس واورسوا وغالب العلماء لكن علي رأي
 المعلم ديانا انه يكفي لصحة السر للمواضع اعني
 هذه الدهنات المقدسة يغفر لك الرب الخ ومثل
 ذلك هذه الكلمات اي فملا هذه السمات او بهذا
 الدهن فملا من جوهر السر موقا المعلم بلاوس ان
 السريتم ولو تركت لحظت القدس ومن الواجب ان
 يثلا الكلام للجوهري بشكل صلاة ولذلك قال هذا
 المعلم وغيره ان الصورة تبطل بهذا السر لخاصات
 بشكل اخر كقولك يغفر لك الرب وانا اغفر لك
 راعا لا يجوز للكاهن ان يمسح هذا السر الا ان اشرف
 علي الموت او يكون بخطيئة او يجرم او محاض
 او ضعف من الهرم لان هؤلاء فقط يمدون ضعفاء

س

واذا اخلصوا من المرض ثم عادوا اليه ثانية فلا بد
لهم من اعادة المسحة وان طالت العلة فتجدد كلها
تجدد للخطر وان تهامل الكهنة الي عيوبه المراض
من ذاته وقطع الرجا منه بالكلية فانهم يخطون
خطا جسيما وان صدر الشك هل هو بعد حي لم لا
فليصح سحاشطيا كما علم الايمان نقلا من العلامة
وسوارس خامسا ان الخطا هذا السر ان هو في مرض
خفيف هو باطل كما علم سوارس وبلاوس وكوانادا
واميكوس والجهور لكن راى ليسيوس وكويتانوس
انه صحيح ومع ذلك قالوا من ينبغي بهذا الحال
اذا اشتد عليه المرض بعد ذلك وانتهى الي الخط
فسيبيله ان يجدد المسحة وقال كويتانوس
وديانا ان الكاهن الذي يمسح من كل من مريضا
بعلة خفيفة فانه يرتكب خطا عميا سادسا اذا
كان المريض واحيا عقله ومثد نسا بخطا ميت
فيجب عليه لنيل نعمة السر انه يعترف او ينيق
ناسفا جبا بالله كقول بونا جيبا وبرجيندوس
وقد جرت العادة لمن المرض يعترف ويتقرب اذا

استقل

استطاع ذلك قبل ان يمسح لان البيعة المقدسة
تقدم الاسرار لاشد ضرورة علي الاقل ضرورة حتي
ولو ان الانصاف المذكور يكفي لنيل المرض هذا
السر باستحقاق لكن اذا سقط في خطا ميت بعد
تناول القربان المقدس وخاف من ضيق الزمان
لنيل الاعتراف والمسحة فليقدم الاعتراف علي
المسحة لكونه اضرا الزم كقول فيلو سيوس وبربون
وديانا سابعا اذا كان الولد قابلا لان يخطي كمال
عقله فلا يمسح من المسحة ولو لم يتناول الاسرار لانه
من الممكن ان يكون خلاصه موجودا بهاء كما علم
سوارس وانكيلوس وزيندا والايان حتي انه
اذا كان الكاهن عارفا بالتركيب باعتراف الولد انه
لم يخطي بفعل قطا فعلي ما راى العلم سوارس و
برجيندوس وفيلو سيوس وكويتانوس وديانا خلافا
لنوفس ويوحنا سانس ان يجب علي الكاهن
مسحه وان خافه شك بكال عقله وتبين فليصح
سحاشطيا كما علم ديالوسا الكس وزيندا وديلو كوس
ثامنا خادم هذا السر هو الكاهن الموكل علي الرحمة

والاجور لغير ما عدا اذا استقازن منه بذلك ليخذه
 للرئيس. والا فانه يتركب اغما جسيما كقول سلفندوس
 وسوطوس وكونيتسك. وان كان راهبا فيجوز حرمانا
 بابا ويا كما علم سواريس وبريجينلدوس. واما الوهبان
 فيجوز ان يمسوا اهل الدين وكذلك قربان الزوادة
 كقول ديانا وكونيتسك. وفي وقت الضرورة حيث
 لا يمكن جدم مراعي اوياني ان يمسح ولا يمكن الالتجاء الي
 رايه لاحد الاذن فيجوز لكل كاهن لا يكون محرما
 ولا سوطا من رايه كان او راهبا ان يمسح هذا السر
 لانه في وقت الضرورة كل واحد مستقر باذن البابا
 المهروم. كما علم انريكوس وفرندوس وكرانادوديانا
 وبريجينلدوس ولايمان وسواريس والتقدم خلقا
 لكافاتي تاسعا اذا كان الكاهن بغير خادم فيوزن
 له في حال الضرورة ان يمسح وحده ولا يستجد
 امرأة بذلك وان استجد بها فخطا وعرضي. واذا
 حضر كثير من الكهنة فيجوز لكل واحد منهم ان
 يمسح عضوا بمفرده مع الكلام الجوهرى المختص لذلك
 العضو الذي يمسحه. كما علم ديانا وبونا جينا

والاجور

والجمهور ولا يجوز ان واحد يمسح العضو واخر يلفظ
 الكلام. ولا واحد يمسح هينا والاخر الاخرى. وان امتنع
 الكاهن لعارض من العوارض فعليه ان يمسح ما بقي من
 المسحة. ولا يجزئ ما سلف مسحه كما علم تانير وديانا
 عاسر ولوانه في مناولته هذا السر يجب على الكاهن
 حفظ الطهارة المحرقة في الكتاب. لكن اذا دعت الضرورة
 لا يجزئ في ايها يمسح من بطايشيل وترك بعض
 من الصلوات كما علم كونيتانوس وولياندر وسوديانا
 واميكوس. لكن اذا بقي الرئيس حيا بعد كمال المسحة
 فليتم ما نقص. وان لم يكن فم ضرورة فلا يحسب
 ذلك ذنبا عتيا اذ تقدي بعض من الطلبات
 وكذلك اذا مضى السر خلوا من مصباح وخادم. او
 لم يستقل اشارة الصليب في دهن الرئيس حاديه
 عن يمينه يمسح على راي الرعية اذا مسك المسحة
 عن طائفتها خلوا من علة ولا يلتزم بهذه
 الحذ من اصدوع عليه من جراحا خطر الموت
 لاسيما اذا اعترف الرئيس. وكقول تانير وديانا
 وفيلوسيوس واميكوس وسواريس وكونيتسك

من

المقالة الباب ٥ الفصل ٥
 ورونا جينا ولايمان ثانياً في عشر برتبة أيضاً خطاء
 مما يجوز في الموحية إذا اهل المحبة أو آخرها
 خوفه أن المريض يموت فلو لم ينزلها إلا إذا صدق
 عن ذلك سبب داعٍ وفي غيابه أن استطاع كل
 واحد على صاحبه المريض فانه يلزم بذلك من حيث
 المحبة ولا سيما إذا كان احتياج المريض إليها كلياً
 كمن لا يمكنه نيل سائر غيرها فهذا إن أهله خلوا
 منها فيكون خطاؤه عظيماً كما علم وديانا ولايمان
 ثالث عشر إذا خاف للغير من أن يدعي ليلاً فلا
 يجوز له أن يضع عنده في البيت المسجته حتى
 إذا دعي يسرع عاجلاً وأن حفظها عنده في البيت
 قال بربوصا وبسيفين أنه يخطئ عرضاً ومن داوم
 على حفظها في بيته لست أجسر أن أبويه من الخطأ
 الحيف الرابع عشر القطن الذي يحسبون به الزيت
 المقدس فليصدق أن لم تكن عادة بخلاف ذلك كما علم
 لايمان وصلواته والسر مما في أفعال المسجته الجواب
 أن فعلها الخطأ هو تقوية النفس على تجارب
 الشياطين في حال الموت ومحوها بالخطايا والصغ
 عن العذاب

415 المقالة الباب ٥ الفصل ٥
 عن العذاب والقوانين يرجع المريض إلى الصحة
 أن كان ذلك منبهاً له كما علم ما دعي قوماً لمضروب
 وسوارس، فينتج من ذلك أن هذا السر لا يجوز
 إيهابه أو لا لاولاد الذين لم يبلغوا سن التمييز
 وأن كان كافياً للسر الذي به يخطئون أن
 يخطئوا كما علم ناورا وسوارس ثانياً لا يجوز إيهابه
 لمن ولد بجنتاً من خوف أمه فاما الجاهل الأخر من
 إذا طلبوا لو كانوا عبيد من أن يطلبوا أو اظهروا
 علامات الندامة قبل جنونهم فليصقوا وإن أبوا
 فليربطوا ليكمل العمل كما علم سلفيتروس وأريكيوس
 ولايمان وزينيدا وديانا ثالثاً العم والبكم والعميان
 يجب معهم ولو لم يخطئوا بهذه الأعضاء لأنهم
 المكن خطاؤهم في الحواس الباطنة المطابقة لتلك
 كما علم بسيفينوس وديانا ونلدوس والمقدم
 رابعاً من لا يتقبل هذا السر خطاً من احتقار وإيقاع
 الشك فلا يخطئ مما كما علم سوارس ولايمان
 وقائير واسكوبيوس ولا يخطئون أيضاً أهل
 البيت إذا لم يمتنعوا بذلك لكن كونك قال أنهم

ينطبقون عرضياً خلافاً للفريسي ودياناه وقد بينه
دياناهم لا غير ثانياً لأنه لا يعد محترماً هذا السر من عرف
ان قبوله مناسب في هذا المحل وما قبله

الفصل الثاني

في الشريعة وهو جزان . الجزء الاول
يسمى باليهودية واما في يادتها وكم درجة هي
ج اول الشريعة هي سر الاله يعطي به سلطان الخدمة
التي بان القديس ولما ولته ودرجاتها سبع اعني
بولبا وقاديا ومقسما وشعدا ونبورا ويايليا وانبيليا
وكاهنا والكاهن فيعان لخدمتها القديس والاخر
الاستغاث اعني رئيس الكهنة فمن ثم ذهب بعضهم
الي انها ثمان درجات . واما في الشرع فليس
بدرجة بل انما هو استعداد لقبول الدرجات والدخول
مع اهل الكهنة وبواسطته يحق له التمتع بمدخل
الكنيسة وسائر حقوق الكهنة وسواهم وهذه
الدرجات فالثلثة الاخيرة منها تدعى كباراً او
مقدسة لكونها مقترنة بنذر الطهارة الدائمة

وباق

وباق الدرجات تعد صفاراً وقال واسكس انها
ليست من الاسرار ولكن لم يرتضي بذلك بلومينوس
وقوله من وكونيك موقوف لهم اعني واصدق حلية
اعلم ان جميع هذا القول على عادة البيعة للرومانية
ولما في بلاد الشرق فكل طائفة من الطوائف جزت
الدرجات بانواع مختلفة فالروم يعطون الدرجات
الصغار بدرجة واحدة وهي التي يسمونها الناعيط
ويتفقون بالبقية مع الكنيسة الرومانية المزمع ثانياً
ان المادة البعيدة هي الاله من اللات تدفع للعتيدان
يفترقون دالتا على السلطة الروحية والقربة هي
دفع هذه اللات وقبولها ولا بد للمتفرق ان يلبسها خلواً
من واسطة وقال صا وانزكوس ولايمان وديانا
ان اللبس بغير واسطة ليس من ذات السر لكن الاصول
والاسلم ان يلبسها قل ما يكون بيده الواحدة بل انه
ممنوع لاجل زوال الشك بوصية الكنيسة ان يلبسها
ببرتيه كليتها كترك الكاس والعنبر والبرشامة
حتى يتلوا عليه الاستغاث الكلام الجوهرى كما علم
فيلوسينس وبونا جينا وديانا فالقوابير تسم

بتسليم منافع الكنيسة . والقاري بتقديم كتاب القراءة
 له . والمقسم بكتاب التتبع . والشهداني بالاباريق
 فارغة او باريق فقط . والشهدان بشمعة مطيعة . ولكون
 هذه وظائفهم ان يري الضم والخير والمال لاجل خدمة
 القديس . والرسالي بتقديم الكاس له فارغاً والصينية
 فارغة موضوعة على الكاس . لكونه يحق له ان يهيى
 المذكورات لخدمة القديس . والابجاني بشرط بوضع
 اليد وتسليمه كتاب الانجيل لانه يحق له تعليم قواعد
 الدين وقراءة الانجيل . وايضاً ان يكرز ويعد . ويناول
 احياناً الاسرار الالهية باذن خوري الرعية . والكاهن
 يرتسم بتقديم الكاس له فيه خر مزوج والصينية تملأها
 برشاة مع الصورة الذي يملأها الاستفاد من
 سلطاناً على عمل الربيع . ثم يوضع اليد مع تلاوة صورة
 اخري يمتد بها الاستف سلطاناً على حل الخطايا حالية
 والاستف ينام بوضع الايدي على راسه مع هذا القول
 اقبل روح القدس وادهن راسه بالميرون وقول المزمون
 يذهبن ويتقدمن . ملككم بركة مساوية في درجة .
 الاستفنية بسم الاب اخي القديس فيري من ذلك ان

الاستف

الاستف يجوز له ان يدخل احد من برعيته ويجعله من
 اهل الكليرون بقص الشرح ولو كان خارج من ابرشية
 لكون هذا ليس من درجات الشرحونية كما علم بونا جينا
 مع ابريقا من مع ديا مطلقاً فالسالكين وهو بونا
 ثانياً اذا وقع الشك في صحة الشرحونية بسبب حدوث
 الشك في المارقة فلا بد من تجديد شرطها لاسيما
 اذا كانت درجة كاهن الاستف . مثلاً اذا اتفق
 الشك بليس الكاهن او الاستف الاواني المقدسة او
 غيرها التي يدفعها يرتسم ويحال للغم الالهي . قال
 المعلم ديلنا ان من ليس للصينية قد كل ولولم يلبس
 البرشاة الموضوعة عليها . واما الذي يلبس الكاس
 والصينية حين يقال الكلام للجوهري لكن بعد قليل
 فقال للمعلم الكردينا ديلنا ان شرطية صحيحة .
 لكن الخرافة الشك يجوز ان يرتسم ثانية شرطياً واعلم
 ان كل من يخاف متوها في شرطية هل انها صحت ام
 لا هو غير متحقق . كان ليس الاواني ام لم يلبسها فليس
 بواجب ان تمارس شرطية . بل سبيله ان يزيل الشك
 عنه ويخضع حاله واعلم انه في بلاد المشرق عند البعض

من الطوائف مائة شرطت في الديارات الكبار وهي وضع
اليدين والصورة هي قوله والى على السلطان المصدق
كتب لك في البعثة الاحمدي تقيم فلان ابوديانا ام
ديالنا ام كاهنا للكنيسة القلاينة البض واعلم ايضا
ان الاسقف يوزن له ان يشرطن من كان من رعيته
سواء كان اصليا في ابرشية او لاجل كناه فيها
كن يختاره لاجل وظيفة الكنايسة التي اقتناها من
معاملة كاهن لايمان وديانا وان يكون وليس
فيتحقق من ذلك الا ان من كان وله في ابرشية وبيت
في ابرشية اخرى وله وظيفة كنايسة في كنيسة
غيرها فيوزن له ان يرسم في اي ابرشية شامها
كاهن لايمان وديانا وقال اورسليم ثلثة مطلقين
اخرين مع ديانا خلافا لبروصا انه يجوز للمذكور ان
ياخذ درجة من واحد واخرى من ارض ثانيا يجوز ان
يرسم الى في بلاد كنيسته ولد في غيرها كاهن بروجوا
ونحوه ولا اورسليم تسعة اخرى مع ديانا وان يولد
اتفاقا في مدينتها فلا يوزن لاستيف تلك المدينة ان
يرسم لكونه ليس من رعيته بل من الرعية المنسوب

اليها

اليها ابوه كاهن ساكن وتماينة اخرج ديانا
لكن المسلم اورثادوس اجاز ذلك ثالثا من كان له
مساكن في ابرشيتين وفي كل ابرشية يسكن نصف
عام فيوزن له ان يرسم بايها شاء ولا يوزن في الكنائس
يعتبر رسموا للجب السكني كاهن شافق واورسليم
واخرون مع ديانا ولكن اذا ولد هذا ولدا فلا يمكن
رسمه الا في المكان الذي ولد فيه موطنه اتفق انه
ولد في ابرشية ثالثة فيجوز له ان يرسم في اي
مكان شاء من الكنائس المتقدمة كاهن ديانا ومن
ولد من زنا فليست مسكن امه اكثر من مسكن ابيه
كاهن ديانا رابع من كان له وظائف مختلفة
في ابرشيات متباينة فله ان يرسم في ايها شاء
كاهن ديانا خامسا اولاد الممارس ولو لبشوا
هناك مدة مديدة فلا يحسبوا من رعية تلك
البلاد لقصد الرجوع الي او طائفتهم ولهذا لا
يوزن برسمهم من اسقف البلدة واذا
تزوجوا حب اولادهم كذلك كاهن
ديانا

لأنه من الجنبه الأولى لا بد من العلم ان
من هذا المطلب من المعتبرات بشرط من اول العلم ان
المعطى بقية لكي تكون احصية سبيل الرسم ان يكون
ذلك المعطى كما علم ما رويتم وكونه كذلك وما عكس و
قيل من من فينتج من ذلك ان العلم ليس بموضوع
قابل الشرطية ولا المختي اذا اراد طبع لا في علمي بل في
الذكر ولا غير المعقد وهذا باين الهي كما علمه وليس
ويجوز من وفيلو سبيس وويلو كوني ثانيا شرطية
المجاين والعيان واليكيم والكليخ ومقطعي الايدي صبيح
ولو عد من الشرطية بتمام مثل ذلك شرطية المنع من
ولو عد من السلطان بالتصرف بحكم الكنيسة وايضا
شرطية الاطفال لكن لا يلتزم من ترك الزواج الا
باختيارهم اذا ارادوا ان يخدموا درجاتهم كما علمه
وان يكون من وارزوميس وهو ناجي حاج ثاني انه لكي
يجب لكي اخذ الشرطية فطوب منه ان يكون في
حال النعمة وما عدا ذلك يجب اولا الا يكون من
طبقة الموعظين ولا سلوب العرض ولا احتي ولا
منوعا ولا مربوطا ولا حروما ثانيا ان يكون له قصد
وكبر

وكيد ان يقضي حياته في خدمة الكنيسة وان دخل
في طبقة الكليروس بالدرجات الصغار بقصد ان يتبع
بنقات الكنيسة مدة من الزمان ثم يترك وظيفته ويضي
الي العالم فلا يخلو من الخطا العرضي لان الشرطية
الاو كانت تعبد داع ومثله يحطى عريضا من ترك
الكليروس بغير غلو من سبب دواعي فاما ان يكون حثيا
بالبيرون كما علمه جميع مرتب في الفصل الرابع من الجلسه
الثلاثة والعشرون ومن تجاوز ذلك قال بواجبنا
انه يحطى عريضا لكن راي سوطوس وكونه كذلك انه يحطى
بحريضا رايما الذي رسم من استبداد له او من غير
بأولئك فاما من يحض لدرجه الاستبداد ليقصد منه
علمه ومعه كما علمه جميع مرتب في الفصل الرابع من
الجلسه فلو كان من جهة العلم يلزم من هذا قصد
الشر ابي بالدخول في مرتبة الكليروس ان يكون عارفا
بقواعد الدين المسيحي والزراعه والكفاية ولا يطلب
ان يكون الكليركيا القامية ديوتية بل حقا القامية
تعالى وفي الدرجات الصغار ينبغي ان يكون عارفا
باللسان الذي كتبته صلوات كنيسته وفي

درجة الرسايلي والاجيلي يجب ان يكون حارفاً
بما يحق هذه الدرجات وفي الكهنوت ينبغي ان يكون
حاوياً من العلم بمقدار ما يحتاج اليه ليستطيع ان
يعلم الشعب ضروريات الخلاص ويعترف بالاسرار
الكنائسية بلا استحقاق سادس وان كان من اهل
الكنيسة الرومانية فيكون له من المدخل ما يقيم
به ان يكون راهباً نادراً فقرر الاختيار بما علم
بجمع ترتيب في الفصل الثاني من الجلسة الواحدة والعشرين
سابعاً انه يترتب الي الدرجات بتتابع وان يسبق
الاعلي على ما دونها كالاجيلي على الرسايلي فالنخيلي
ميتلاً وانما قدم الاستقنية على الكهنوت فانه يخطي
وشروطه غيره صحيحه ثامناً الزمان الجديد على
الدرجات فاما ان الدرجات للصغار يخرج في الاحاد
والاصفياء كما علم من كهنوتهم وان يكون لهم رتبة
والجهد وموقف جرت العادة عند البعض من السابقين
لا يمتثلون هذه الدرجات الصغار عشية الجمعة الثمانية
الشعب الذي اعتادته به الكنيسة ان يخرج جميع
الدرجات واذا الدرجات الكبار لا يخرجون في الكنيسة

الرسولية

الرسولية الا في احد السبوت الواقع في صيام ارملة
السنة الاربعه والسبت السابق لاحد القاس من
الصوم الكبير وسبت عيد القيامة حاشيه واما في
كنيسة الشرق لم يحفظوا يومين في نهار معين البض
تساعسة الزمان المفروضة من درجة الي درجة
بحسب مراتب الكنيسة وهي الانقضي درجة من الدرجات
الكبار الي عام كامل كما علم بجمع ترتيب في الفصل الحادي
عشر والثالث عشر والرابع عشر من الجلسة الثالثة
والعشرين اعني اذا تشرطن احد رساليا فلا يرسم
انجيلياً الا بعد عام السنة لكن يوزن للاستيف اذا
دعت البرورة الكنايس او منعتها ان يحلل قبول
المرجيات قبل تمام العام واعلم انه لا يجوز اطلاق
درجة كبار في يوم واحد الا باذن البابا واما
الدرجات الصغار فيوزن ان تقضي في يوم واحد
وان جرت العادة فدرجة الرسالية ايضاً كما علم
ناورا واخريلوس وصاوا ليمان واسكس وسكارس
عاشراً من جهة المكان فيجب ان تكون الرسامة في
الكنيسة لو في هيكل من الهياكل حادي عشر مقدار

المرتين مثلاً المرتبة في الدرجات الصغار يجب ان يكون
 عمر سبع سنين والشهداء في اثني عشر سنة والرساييل
 اثنين وعشرين سنة والابجيلي ثلثة وعشرين سنة
 والقسيس خمسة وعشرين سنة وهذه السنون
 المذكورة تكفي ان يكون المرتبة دخل فيها، واما الاستف
 فيكون يبلغ من العمر ثلاثين سنة كاملة، كقول بوناينا
 وفيلوسوس ولايمان وديانا وان وقع الشك في مقدار
 العمر فلا يؤذن بالرسامة كما علم ساكنس ولايمان
 ومن شرطن خلوا من هذه الشروط المطلوبة فالشرطن
 والشرطن كلاهما خطيان وان سال احدهما عن وضاي
 المتسامين الجواب بلعالباب يحفظ منافع الكنيسة
 وينبغي من لا يجوز لهم الحضور في الدخول في الصلاة
 المقدسة ويدق الناقوس ويحفظ على امومة البيعة
 وينتج للكاروز كتاب الوعظ والتاديب عليه ان
 يقرأ في الكنيسة كتب العتيقة والحديثة كقصص
 الرسل ويعلم الموعوظين قواعده الدين المسيحي
 والمقسم ان يضع يديه على الجابين ويقسم على الشياطين
 ويخرجهم ويقسم على المؤمنين والشهداء ان لا
 يحضر

بلغ

يحضر او في النحر والمال الاصناع القوام ويقدمهما للرساييل
 ويأتي بالشعيرة لعل القناس ويجعلها والرساييل له ان
 يساعد الابجيلي بخدمة القناس ويقدم له الكاس
 الصينية وانا الماليمزج الكاس ويسكب على يدي
 الكاهن في غسل يديه ثم يقرأ الابجيلي في القناس
 خاصة والابجيلي له قراءة الابجيل بترتيل وخدمته
 الكاهن في كل ما يخص القناس وتزيين المذبح وحمل
 الصليب وباسر الكاهن يكرز ويحمد ويثاوي احيانا
 الاسرار الالهية والكاهن له ان يقدم دجاجة لثلاثين
 نية ويجعل الخطايا بعيدا ويثاوي الاسرار
 ويبارك الماء المقدس وغيره
 انما انما فير تحت الصليب بتعاليمه
 في الكنيسة وامثاله كما علموه في
 القواعد
 وانه ليل لثلاثين
 لثلاثين
 لثلاثين
 لثلاثين
 لثلاثين

اوصل يدق على العنق

الكتاب الخامس

الفصل الاول

فإن ما في الخطبة والخطبة هي تعاها اختيارا معقول
ما بين الخطيب والخطيب وظاهرا باشارة تجسسية يعد
احدها الآخر بالرجحة قابليهما وقولنا تعاها بيا
علي انه لا يكتفي المقصد مثلا اذا قال يعطى من لم يخط
لي ان اتزوجك فهذه لا تعد خطبة لان هذا الكلام
ليس بعهد بل قصد العهد كما علم بوجاهتنا الا اذا
نتج خلاف ذلك من الظروف والمقابلة وقولنا اختيار
معقول لانها تلزم الخاطب التزاما كلياً حتي انه وان
خالف فتركب خطأ ممتثلاً كما علم ديانا وبوجاهتنا
سالكس والخطي فهذه ينبغي ان يكون المعاهد ذا
عقل وتميز علي مقدار ما يجب عليه ارتكاب الخطأ

كما علم كونينك وسألتني فمن ثم لا تقع الخطبة ان
لم يبلغ الخاطب سبع كنين من الفم الا اذا ما كان
نقص من عمره او جهل عيني او معرفتها كما علم ديانا
والبنطي لكن بعض العلماء انكروا ذلك لكن ما التام
حدود الي سبع سنين وما علم ان الخطبة لا تقع بعد
السبع كنين اذا كان الخاطب ناقص العقل والتمييز
ومثل ذلك اذا جرت عصبية او مكر او غلظ او جهلا
في امر جوهرى او حاله من الاستكثار لحرية كما تكلمنا
في الذود والعهد وقلنا بين الخطب والخطيبة
اي باتفاق الاثني لانه اذا اوعد مثلاً بطرس من ثم
بالزواج وجماع فقد فلا يلزم احدهما وكونه وعد
الخطبة وعهداتها مثلاً ومقرنا من الطرفين بالشروط
وذلك نحن قولك وعدتك يا زوجه ان وعدتي انت
ايضاً بها فان وعد بطرس مريم وعدها مطلقاً مجاملاً
ورضيت مريم به فيلزم حينئذ بطرس ان حيث
عهد الخطبة بل من حيث عهد الوعد كما علم سائلك
خلافاً للعلم بونسيوس عهد ديانا وقلنا انها تعاقد
ظاهر بالشارع حية لان العهد لا يثبت بين الناس

الامارات الشرعية وذلك ان كل واحد منكم اذا صحت الخطبة صحت مريم
طوبى لمن باطننا وعد التزويج بطريق واحد والاب
والام من الابن والابنة من الابن والابن من الابن وكله يحضرون
ومرثاه فخطبة صحت اذا لم يبق خلوا من خوف
وامرأة من ربه في هذه الحال بحسب المصمت رضي
منه كما علم سالكين قد ياتنا من ايضا الخطبة من غير لازم
اذا رضي بها الباطن من صحت الابن ثابت ذلك قل ما يكون
بإشارة وما يظهر له من صحت كما علم سالكين والبنطى
وديانا ولكن سوطى وان يكون قال ان هذا ليس
بضروري بل يكفي اذا عرف ولم يطلع وقد علم كل شئ
هذا اذا علم الوكيل او العاقل ان الشخص به ذلك
بناتهم لا بواسطة فحينئذ اذا صحت بحسب الله رضي
وقلنا ان هذا عهد بين قائلها واعني انهما يكونان قد
بلغا العاقل والحدود بالتأخير من خلوا من باطن يفتح ويخلص
من ذلك اولاً ان الخطبة اذا اجرت خلوا من اشارات
ظاهرة وخامس الخطبة شك فاذا اعتبرنا من جهة الباطن
فيكون الحكم على مقدار صغير المتقاهدين ان تحقق خبرهم
وان اعتبرنا الظاهر كما علم بونا جينا وديانا فيكون

الحكم

الحكم بحسب معنى الكلام المفهوم بين الانام بحيث ان
يكون الميل بالحكم عن اتمام الزيجة ثانياً اذا لم يطلع
الاثنان من الزيجة بعد وقبل بعضهما بعض من خبرهما
بكلام الحال فنحن ما غير صحيحة لتفق سنهما لكن
الخطبة تثبت بينهما الحقيقية وبسبب حقيقة ذلك هو
استفهام نية المتقاهدين لان الافعال وان لم تصح
بنوع حالها فتصح على مقدار امكان تصحيحها ومن
المفهوم ان الخطبة محترقة بالزيجة قوة كما علم لايمان
ثالثاً لا يكتفى بالخطبة اولا اذا قلت انا لا اتزوج غيرك
لكون هذا الكلام والا على نفي ويمكن انك لا تتزوج
ابداً كقول لايمان ثانياً اذا قلت اني اتزوجك اذا
اطلق لي الباطن ذلك ويجوز في هذه الحال ان ينكح
احدهما الاخر قبل اذن الاذن وبعد ذلك اذا احتج
نفقة لتفصيل الاذن فتكون النفقة على الذي فليس
كما علم بربو صا وعشرة اخرون مع ديانا لكن بعض
العلماء كمنشقين وكو نينك وبسبب من راولان هذه
الخطبة صحيحة ثالثاً لا يكتفى برسالة خاتم او هدايا
اخر اذا لم تكن العادة جارية بذلك لان امرها

الاعلام والخطبة وتوكلنا على كافرا لصحة الخطبة صحت ميرم
 طه قبلنا بالانكاح بعد التزويج بطريق واحد والاب
 والام من الابن والابنة والابن من الابن من كل محضور
 ومن ذلك الخطبة صحت اذا لم يخل من خوف
 وانظر الى هذا في هذا الحال بحسب المصمت رضي
 عنه كما علمنا انك قد يانا وايضا الخطبة غير لازم
 اذا برئ من الخطبة من من الاب والابن ذلك قلنا يكون
 باسما من واما ما هو له من غير كما علمنا انك والبنطي
 وديانا ولكن سوطا وان يكون قالا ان هذا ليس
 بطريق بل يكون اذا عرف ولم يبلغ وقد علم ان نيتك
 هذا اذا علم الوكيل ان العاقدان الشخص به ذلك
 بذاتهم لا بواسطة فحينئذ اذا صحت بحسب انه رضي
 وقبلنا انهما عهد بين قائلها واعني انهما يكونان قد
 بلغا العمر الحدد وبالباقي من كل من مانع يمنع ويخلص
 من ذلك او لان الخطبة اذا اجرت خلوا من اشارات
 ظاهرة وخبر الخطبة انك فلذا اعتبرنا من وجه الباطن
 فيكون الحكم على مقدار ضمير المتعاهدين ان تحقق ضميرهم
 وان اعتبرنا الظاهر كما علم بدياننا فيكون

الحكم

الحكم بحسب معنى الكلام المفهوم بين الامام بحيث ان
 يكون الميل بالحكم نحو اتمام النجحة ثانيا اذا لم يبلغ
 الاثنان من النجحة بعد وقبل بعضها بعض من جهة
 بكلام الحال فمن جهة غير صحيحة لتعلق سنهما لكن
 الخطبة تثبت بينهما الحقيقية وبسبب حقيقة ذلك هو
 استفهام نية المتعاهدين لان الافعال وان لم تصح
 بنوع حالها فصح على مقدار امكان قصده ومن
 المفهوم ان الخطبة محترقة بالنجحة قوة كما علمنا لايمان
 ثالثا لا يكتفي الخطبة اولا اذا قلت انا لا اقر مع غيرك
 لكون هذا الكلام والاعلى في ويمكن انك لا تقر مع
 ابدا كقول لايمان ثانيا اذا قلت انا اقر وجكته اذا
 اطلق لي البابا ذلك ويجوز في هذه الحال ان ينكح
 احدهما الآخر قبل احد الاذن وبعد ولكن اذا احتج
 نفقة لتفصيل الاذن فتكون النفقة على الذي فكس
 كما علم برؤي صا وشرة اخر من مع ديانا لكن بعض
 العلماء كمنشيت وكه نيتك ولبسوس والافان هذه
 الخطبة صحيحة ثالثا لا يكتفي ارسال خاتم لو هو
 اخر اذا لم تكن العادة جارية بذلك لان امرها

قديمين ان يكون السبب اخر ولكن اذا سبق الكلام فيكون وضع
الخاتم وقبوله هو تمام الخطبة راجعا للخطبة المعقودة غصبا
تجزي عظيم ولو جري لاقبالتها اقسام فهي باطللة لان
الحلف صدر قهرا واغتصابا والعهد ليس بثابت فلا يلزم
كما علم سائلين ويريح الله ديانا

الجزء الثاني

بين ما هو الزام الخطبة وكم مقدارها ان الخطبة قلزم
بانعام الزججة الزمان تحت الخطا الميت وان لم يكن الزمان
محدودا فيلزم ان الخطاب يكملها حين يشاقق ربه الاخر
او على تجري عادة البلاد السبب في القسم الاول ان
ذلك يقتضي طبع العهد الثقيل في امر ثميل والسبب في
القسم الثاني لان هذا مشاع لكل دين كما علم سائلين
وكو نيتك وديانا فينتج من ذلك اولاً ان الذي يطلب
فسخها يمكن الزامه بالشرع لانعام الزججة ولكن ذلك
غير لائق غالباً من صدور الشك والشر لحظ بهاتين تعيين
ثانياً ان الحاكم بعد استماع كلام الشهود وفحصه عن الامر
يلزم بالزججة ولو ان الزام يكون حقا معناد العدل
فالزججة صحيحة كما علم سائلين وباركس خلافاً

الحكيمة

الحكيمة وعند ديانا ثانياً اذا انتهت الخطبة قلزمها
ان تذكر ذلك في الاعتراف انها محظورة لاختلافها في
خطاياها من الزنا السادج والكونه معناد العدل كمن
يستد بعض الحواج بعد وعد بها الاخر اما الخطيب اذا
وقع في الزنا قال لايمان واروس يوس وديلو كوانه ملزوم
لكذلك اي ملزوم باظهار حال خطيته اما سائلين و
كو نيتك وديانا ثانياً اذا انتهت الخطبة قلزمها
لايعد ضرراً كزنا الميت وهذا الرأي هو الاصح راجعاً
من خطب بجيلة ولم يقصد الزججة فاذا اعتبرنا ذات
الامر لا يلزم بها بل يلزمه مكافاة الضرر الحاصل منه
قولنا ذات الامر لان الرجل اذا طرح بستان في الخطبة لو عد
اياها بالزججة فيلزم بزواجها كما علم بونا جينا ولا اذا
كانت اذني منه شرفاً أصلاً فلا يلزمه ذلك لا سيما اذا
عرفت البتة اختلاف الحال فتكون قد خدعت ذاتها ولم
تجد غيرها غيرها ومن ثم لا يلزم بجهازها وبعبس ذلك
اذا كانت جاهلة حاله والزاني وعدا حقا من كل قلبه
كما علم بونا جينا والواسكي ومولينا وسائلين وليسوس
ولايمان ويريثوس باروس خامساً اذا خطب احد اثنين

فالثانية غير صحيحة ولو ثبتها باقسام ووقع منه فعل الزنا
معها لمكانه اخطا بجرها كما علم سائلكس وديلايوس واما
كولينيك وديانوس وديانا الفكر واذك واذاتزوج الثانية
فانه غيبي لكن زيجته صحيحة كما علم بونا جينا ولايمان
سادسا اذا خطب الاولاد بناقا الذي منهم شرقا واصلا خطبا
من علم والديهم فقد اخطاوا لكن الخطبة تلزمهم ولا يردن
لوالديهم ان يصيروهم من وعدهم ولا اذا اخافوا من
ضرب جسيم وشك عظيم كما علم لايمان نقلا عن ماري قوما
وديانا وموليناسا وسانكس سابعا من ينسخ الخطبة بدينه
فيخسر ما اعطاه من النقد ويلتزم بردها اخذ من البنات
وبكافة الضرر الحاصل من الفسخ الظالم واما علم انه حيث
لم يقبل جمع طرفا الخطبة في زيجة حقيقية اذا اتفق
الخطيب والخطيبة وعرفها بنية الزيجة ولا يجوز للخطاب
ان يلحق خطيبته لسادتها لكون هذا العمل استعداد
للتكاح واخراج النسل كما علم ديانا وكتاب الميثلا
من الجزء الثالث

كما علم بونا

كما علم بونا جينا ثانيا باتفاق الاثنين ورضاها كما يجري
في كافة العهود كما علم لايمان ثالثا اذا عرض مانع يبطل
الزيجة كعوله بونا جينا رابعا اذا سقط احدهما في جرم
فيجوز للبري محرم زلة الفكر وكن يرضى بغير الخطبة زواجا
زواجيا كمن كان له طقة زواجية كمن كان له طقة زواجية وهذا
يطرح ايضا اولاد اذ كانت البنت مساقطة في الزنا قبل
الخطبة بل عا كمن اكرها والخطيب ليس له علم بذلك
كما علم بونا جينا ثانيا اذا تزكت البنت المخطوبة احدا
يلبسها المكارهيا كالقبيل فيجوز له فكسها اما الخطيب
فيعكس ذلك لان ذلك لا يحجب عيبا الخطبة كما علم
مريخيلدوس وسانكس وديانا لكن اذا اذم هذا العمل
المومن حتى استهان انه زاني فيؤذن لها فكسه وكما
علم كولينيك ولايمان ثالثا اذا استطاع كلاهما في الزنا بعد
الخطبة وقال العلم بلاوس وبونا جينا ان العكس لا
يجوز لهما واما كولينيك ومريخيلدوس ولايمان وسانكس
والبطل قالوا انه يحل للخطاب فقط وكون الخطيبا ليست
بمتساوية والضرر الواصل للرجل اشد لقلته علمه لمن
يكون الولود منها كقول ديانا رابعا يجوز للعكس اذا

سقط احد هاتين بدعيتهما او في قتل او في سرقة مشهورة
وما شاكل ذلك من الاضرار الجسيمة التي تفسد الخزن
خامس اجزاء الحكم ايضا اذا تغير الحال تغييرا شديدا
او ظهر شيء بعد الخطبة الذي لو سلب العلم به لما كان منع
الخطبة كعداوة او بغضة بين الطالب والخطبة او مساو
القلب وسوا الاخلاق وكذلك اذا خاف من ايقاع الشك
والنزاع بين الاقارب يزججهما كما علم لايمان وبونا جينا
وايضا اذا اقبل احد هاتين المرض او الفالج او مرض اخر
مكروه او عطل فيه عضو من الاعضاء كقطع العين وجمع
الانت وامثالها لا سيما اذا اشتغ احد هاتين العمل
بصناعته حتى لا يمكنه اكمال ضروريات بيته كقول
ديانا وسانكس وكونيك ولايمان وبونا جينا واعلم
انه لا يلزم للخطيب والخطيبة باظهار نقايتيهما التي
لا يصدر منها ضرر جسيم مثلاً اذا سقطت الخطيبة
في الزنا طوعاً او كرها وسيلت عن ذلك فيؤذن لها
ان تدبر الكلام وتزيل الشك عنها على ان كذب وتترج
وان كانت النقايتى مخرجة جداً كمن يهدي او التقت
باحدهما وجنهما يجب قبيح فلا يلزم الزواج من لا
يعرف

يعرف هذه الاشياء وما حدثت بعد الخطبة مالم يكن واقفاً
في هذه النقايتى نظيرها وكقول كونيك والبنطي وديانا
سادساً اذا اشتهد دين الطالب وعرف انه مكسور او
عرج له خطر في الاموال والغرض وصحة البعثة ولو عجز
احدهما عن السفر او سافر الخطيب مع اخر من الخطبة
كقول بونا جينا او بعد ظهور نقصان الخطيبة شك
المطالب حل كان يخطبها لم لا يعلم بذلك ولو شك حل
النقصان جسيم فيجب حينئذ التمسك بالمطالب ويجوز
له تركها وبالعكس اذا كان النقص خفيفاً كقول
سانكس وبونا جينا وكونيك وبونا جينا وبارد ومن سافراً
اذا سافر احدهما الى بلاد بعيدة لانه في هذا الحال يجب
انه يمان عرجته كقول لايمان وبونا جينا اذا اعتدت
الخطبة بشرط اعفي في زمان معلوم بكل الزواج فاذا
جاز الزمان المعين لا تلزم كقول لايمان تاسماً اذا دخل
احداً في الوردات الكهنوتية او الرهبنة او نذر
الدخول فيها فخطبته فاسخة كقول لايمان وبونا جينا
ولو ثبت بقسم وان رجع فيما بعد الى العالم قال العلم
سانكس انه لا يلزم بها لكن المعلم فيلوسوف وغيره

قالوا من جهة ذاقه يلتزم بها لو بكافة الخطبة اذا
اخرها بتركها ايها. واذا فاض بكورتها ولم يستطع
مكافاتها الا بسبل الزينة فلا يؤذن له بالدخول الي
الرهينة. كقول ديوانا وبنو ناسينا. اي قد تكسر الخطبة
بند العفة السادس لان هذا خيرا افضل كما قال للمعلم
ازور ووارس وغيرهما. لكن المعلم فليس يوسوس وسلكي
واو نيك وغيرهم قالوا احد ذلك من حيث ان الله لا
يقبل ما وعد به طغيته وحصل من تركه ضرر لذلك. ولذلك
جرت العادة ان يلزم ذلك الرجل من طريق العدل اما
باتمام الوعد او بالدخول الي الرهينة. وبعد صدور
الندرجين من الاخر فكس الخطبة. لان النادر ترك حقه
كقول بنو ناسينا. اي عن تبطل الخطبة بعقد الزينة
من جهة الذي لم يتزوج. اما الذي تزوج فان لم تكمل
زينة بعارض ما يلتزم بزواج الخطبة الاولى ان
ارادت كما علم بنو ناسين. لكن المعلم سلكي قال ان
الخطبة تبطل من الطرفين. فانه اذا استغنى الخاطب
جوابه بارات جويل حتى صارت خطبته ادني خلاصه
فلا تسخ خطبتها. لكونه لم يفتح قبل الخطبة التي

تبش

تبش علي حالها. ومثله اذا استغنى الخطبة كما علم
عائلي. وكو نيك. ويرجى نيك. وديانامو اعلم انه في
هذه الاحوال السابق ذكرها اذا لم يقع بها الشك فلا يطلب
بعض الحاكم لغرض الخطبة. واذا وقع الشك فيكون علي
يد. واذا عرف الخطيب ان النكس جاز له ونزول بالخطبة
فيطل حقه ويلتزم من جرتها كما علم لايمان في

الفصل الثاني

في الزينة وهو فحشة الجوارح للزاد الاول
في خطبة الزينة وما يمدتها ومورثها وخادها
اعلم ان الزينة هي سر محظوظ ووارث البسطة المتكئة عند
اولاد المعردية يسلم به الرجل والافراء ابيادها
بعضها البعض علي الدوام بطريق الحلال لا شذاك
المعاش والتناسل. ولا زالت الشهوة الرديئة ايضا. و
مادتها القويده في اتفاق كليهما بعقد الزينة المشهورة
بعلامات ظاهرة. والت علي الرضي والتسليم ومورثها
فهي الاتفاق المذكور عينه الدال علي الرضي والتسليم
كما علم سوارس وواسكي وسلكي. والافراء

فليس هو الكاهن بل الزوجان الواضهان الصورة
والمادة وإعلم ان الزيجة ثابتة اذا صار هذا التعاقد
والاقتاق ولو لم تكمل المباشرة. واذا تمت المباشرة تدعى
مكتملة. وينتج من ذلك ان الزيجة تصح وتصح
مع نذر الطهارة الدائمة خلوا من قصد التناسل و
علاج الشهوة. والسبب في ذلك لكون هذا النذر ليس
بمناقض لذات الزيجة. والدليل الواضح زيجة من لم
الطاهرة مع يوسف الصديق فليست الخطي الزوج اذا
قصد به لذة الجسد والاباطيل. وكون غاية الامر ابد
ان تكون محودة كقولنا وراوسا نكس ثالثا لا يخطي
الزوج بقصد علاج الشهوة فقط. لكن لا يجوز منع
الحبل لصلوات من منه يرتكب خطأ عظيما كقول
كونيك وبنو نيس وارتادوس وباروس. ويجوز
للزوجين ضبط ذواتهم عن الجماع خوفا من كثرة الاولاد
ومحزهم مما يحتاجون فيه من القوة والكسوة كقول
باروس وبنو نيس وارتادوس وباروس. لا يمتنع الحبل كما
قلنا بالمثل ولا يتطلب استقاط الجنين رابعا لا يخطي
من عته المولى لثبوت حيد خارج اذا لم يناقض

غاية

غاية الزيجة الخاصة التي هي اتمام النفس وتتميم
الحسين كقصد المصلحة بين الملاك والاكابر. او
لاجل حفظ طرف البيت وغنايه كما علم بونيسوس
وكهناو وارتادوس ودياناو باموس. خلافا لما نكس
ولنفقوش. فاما من تزوج بقصد منع النسل والخلية
عن تربية الاولاد او انكار وفاحق الزيجة فيخطي لكن
زيجته صحيحة بحيث انه لا يصح شرط الجواز فاما خلافا
ذات الزيجة. فمن لم لا يصح الزواج من قصد ان يتزوج
عاما واحدا لوابي لداقة سلطان الان يقسمه او لا
يغني دين الزواج المطلوب كما علم باموس. فاما بالابد
ان الزوجين يكونون في حال الفقة الطبيعية حين
اكمال عهد الزيجة لثباتهما من الهيا ولو نالاه علي
يد وكيل. لكن الوكيل والكاهن والمحلل لهما لا يطلب
منهم ذلك. لان الوكيل لا يقبل السر الزانة والكاهن
لا يناول له بل يتردد عليه فقط كما علم ديلاكو سابعا
للزوجين سلطان علي اجسادهم مما يقتضي الاقمار
بصناد الطبيعة والنسل ثامنا لا يكون الزيجة صحيحة
لا بد من ظهور الرضي بالحال او بالقول او بكتابة او

بإشارة أخرى. لكن يكفي أن يعلمنا ذلك على يد غيره
كالاشبيين أو المالكان كقول ديانا. وإذا مرضي أحدهما
وفيما يصبر مرضي الآخر كقولك إذا أدي أحدهما ولم يرض
أمام الكاهن. فافرضي فيما بعد فقد حلت الزيجة كقول
ديانا. وإن سأل أحد هل يكفي للزيجة مرضي شرطي جواب
أو لا يكفي هذا الرضي إذا كان الشرط ماضياً أو حاضراً
لكنه في هذا الحال يتلخى الشرط شيئاً إذا كانت الامور
مستقرة. فيقول البعل أنا رخصت بها أن كانت في زمن
ابنة فلان التي صار العهد معها ثانياً يكفي أيضاً الشرط
المستقبل إذا كان وقعه ضرورياً ولم يتأخر العهد
عن قصد الزوجين. كمن يقول مرضيت بك إذا انشقت
الشمس مثلاً. لأن مثل هذا الشرط كعدمه. كما علم ساكني
وفيلوسيوس. وبما جينا ومولينا ثانياً لا يكفي إذا صار
شرط يتلخى غاية الزيجة وحدها. كقول القائل إن
أردت منع التناسل خطاءً أو لاكتساب المال بالفتق
كما علم ساكني وفيلوسيوس. رابعاً إذا وقع الاتفاق على
عقد عينا فهو خطية لازمة. لأن عهد الزيجة
لا بد أن يكون شيئاً وهذا لا يقع الزيجة إلا برضي ثانٍ

بعر

بعد تكيل الشرط كما علم العلامة وسأمكن هذا القسم
في استعمال الزيجة وهو المسألة الأولى
من هل يجوز قبل الزيجة وكيف ومتى جوازها. إنه جاز
وجيد وقد تم كتابه بموجب الأيمان. وإذا قال بولس
الرسول إلى أهل قرنتيه. فليبدل الرجل لزوجته ما
يجب لها عليه. وكذلك فليقتل المرأة برجلها. لكنه
قد حرم أيماناً أولاً إذا كانت الزيجة في صحبة فلان
لم يشتر كلاهما بذلك فلا جناح عليهما. وإن تحقق أحدهما
أو كلاهما عدم صحتهما فلا يجوز استعمالها ولو كان ثم
خطأ الموت. ولهذا إذا لم يستطع علي كشف المنع
الحاصل خطاً من غير جسيم كساد العرض أو الموت
عليه. وليس له مرجئ للجل. فيجب عليه أن يترهب
أن كان لم يعرفها بعد أو يهرب أو يهجرها لأجل قساوتها
أو لأجل خطئها. أخرى تسحق الهجر. ويقتل كل شيء صابراً
لله كقول بولس جينا ثانياً إذا وقع الشك في صحة الزيجة
فإن شك أحدهما فقط فلاجل له المنع من حيث أن
الأخر يجب له الطلب. وإن وقع عهدا في حال الشك

ارسطو به عقيب ذلك فلا يفرق بينهما بطلب غتهما ولا
منعه قبل الغرض عن صحة الامر كما علم الواسطي وساتكس
وديانا وبردوس وبونا جينا ثالثا اذا كان استعمال الزوج
مقتربا بخطر جسيم كعدم الحيرة والعافية الا اذا كان خطر
اخر اشد واصعب خوفا كخوف المنقرض في الخطية
لقتل الصبر على ضبط الشهوة سواء كان في التزويج
او في زواجه كما علم باروس رابعا اذا كانت الزوجة
طعنا في اللذة فقط فاتفق العلماء ان ذلك خطأ عرضي
كما قال ساتكس وبونا جينا خلافا لباروس الذي
قال ليس بخطا البتة كما علم ان هذه القضية محرومة
من اثنى سنيوس الحادي عشر وهي القضية التاسعة
من الخمس والستين تعنيه الخس ولا يخفى البتة من شعر
بلذ لم يتطلبها او اذا طلبها واستعد لها حال طلب
الوفاء كما علم ساتكس وديانا وبونا جينا وباروس
حاشا اذا صار ذلك بنية الغش كمن يباشر زوجته
ويشتغل قلبه وفكره باخري قد عشتها ويستلذ بها
فيعد هذا من كبائر الخطايا كقول ساتكس وبونا جينا
سادسا اذا كانت الباسر ضد الطبع اعني خارج عن

باب

باب الولادة فيعد خطأ سادسا وميا وان صار بخلاف
العادة كطريقة الوحوش وطرح الزرع خارجا في خطا
ميت وان لم يحفظ خارجا قال غالب العلماء انها خطا
عرضي فقط لكننا استبقيناها بغيرا ونسبنا جنة للزوج
والنخبة من مالم لا يترافى كما علم وديانا فافضل اذا
فعلوا شيئا مبيها للتعليد الذي هو غاية الزوجة سالما
او اتجاها في مكان غير لائق كالكنائس او في مكان
ظاهر خلا لينة فافضل اتجاها في زمان غير موافق خلقا
من علته داعية فخطا وها عرضي مثلا في عهد كبير او
ليست تاول الامر او وايضا اذا كانت الامر اقحلا
وكان ثم خطر من سقوط الجنين وان لم يكن هذا
للعرف فان الخطا يكون عرضي كما قال ثاورا وساتكس
وسلفسترون وكوينيك وفيلوبيوس وباروس وقال
ديانا انه لا يجر خطا البتة ومثله اذا كانت الامورة
في حال الحيض فخطا وفي ذلك يعلي برأي بعض العلماء
ليس بميت بل ولا عرضي اذا كان ثم سبب داع كخوف
القرين من قلة صبر وقره لشهوته كما علم ساتكس
وبونسوس وديانا وقال جارس انه لا يعد خطا البتة

اذا كان لغاية محمودة وان الامارة تلتزم به في الحق اذا طلبه الرجل فيري من ذلك اولا ان استعمال الزينة يخلو بقصر النسل وان لم يلتزم ضرورة التضييق ذلك حال الفعل بحيث ان لا يمنع الملايكة بالفضل بل يجوز ايضا بامارة بسيطة ان يقصد خلافة كالتقريب لبل لا يتصل من العيلة ثانيا ان ذلك جائز بنية قطع الشهوة عن ذاتي ام عن قريبه كما علم بغيره وكون نيتك طوبى في نفسه وارتاد خلافا لما نكس الذي قال انه خطأ عرضي الا اذا لم يكن تهديد الشهوة بطريقه اخرى فالمشايخ من ذلك ايضا طمعا في العافية او لقصد اخر من المقاصد الحسنة وكان الامر اذا كان حميدا للغاية المختصة به فيجوز اضافته الى غاية اخرى غير مفادة للغاية الضرورية كما علم صا وكون نيتك ولايمان وبارس وديانة لكن استعمال الزينة للعافية فقط لا يخلو من خطأ عرضي كما علم العلامة وافريكي من ولايمان خلافا لبارس وان سئل سائل عما يصدر من بين الزوجين من الكلام السخيف والنظر واللمس اجبت ان هذه الافعال اذا كانت بقصد الجماع فهي جائزة لان الذي تحمل لهم

الغاية

بلغ

الغاية تحمل لهم الرضا ومن جاز له التكنيل فيجوز له الميل واما اذا صدرت طمعا في اللذة فقط فهي عرضية واذا كانت ثم خطرت من سقوط الزوج خارجا كما يجوز غالبا فتكون خطأ ممتا ومثله اذا كان بينهم هذه العقلة كقول ديانه فينتج من ذلك اولا ان الزوج يحظر عرضيا اذا لم يذاته لاجل اللذة ولم ينصب ذلك للباشرة كما علم نيتكس خلافا للواسكي ثانيا اذا التفتشوا انما خلوا من خطرت سقوط الزوج في مباشرة افكر بهما وكانت القرين الاخر غائبا او لم يقدر على تقيم الفعل خلافا كما علم فيلوسوفس ولايمان وبارس وديانة خلافا لنا وبارس وبارس في المشايخ ممتا لان هذه التي تستلزم فكرها في مجامعتها السابقة مع رجلها لان هذا غير جائز ببيان حالها وكذلك من تزوج ثانيا وذكر في حين جماعه امراته الاولى واستلذت بالجماعة معها لكون المايبة صارمة عليه عنه

الراس الثاني من رسل الله
من فعل الزينة بامور ربه او تحت دينه اعلم ان
الزوجين لا يلزمهم ناموس من النمايس باستعمال

او فعل ما يحل عليه

الزوجة التي يمكن ويجوز لكل احد ترك حقه ولكن مع
هذا جميعه يلتزم العدل في المثلث اذا طلبه احدها
ظاهراً. علانية كان او بشاره اذا منع المثلث السبب
في القسم الاول. لانهم لا يلتزمون بالتصرف بحسبهم. و
السبب في القسم الثاني. ينتج من العهد الظاهر الصادر
بينهما كما علم العلامة مع جمهور العلماء مستندون على
الاصحاح السابع من الرسالة الاولى للقرنين. فينتج
مما ذكرناه اولاً انه لا يلتزم احدهما من ذات الامر بطلب
الوفاء لكن يصدر وحده من الاحوال يلزمه ذلك. اما
بحسب المحبة كن يخاف من سقوط احدهما في الخطر فله
احتماله. كما علم بارسى. اما بحسب العدل اذا كان
مهدداً او لم يخلف بفلاً يحصل من ذلك ضرر للجمهور
ثانياً يلتزم الزوجون بالسكنى معاً ولا يوزن لاحدهما
الابتعاد عن قرينته زماناً مديداً خلوا من ضرورة. وهذا
الالتزام يصدر عن قبل الالتزام بوقا حق الزوجة.
كما علم سانكس وكوينك وبارس الثالث من ميثاق الزوج
عن حقه اذا طلبه بجد ولجأه يذنب ذنباً مميئاً
لان الامر ثقل وواجب بموجب العدل. لكنه لا يجلي

اذا منعه بقول او بطريقه اخرى لا يفته. ولم يكن الطلب
زائداً لان من طلب مرات متعددة فاذا انكر عليه الوفا
مر او مرتين خلوا من خط الخطيه ويستبين ان خطا على
فقط الحقة الماددة. واذا كان الطلب احياناً زائداً جداً
على انقراط الواجب فيزيد عدم الوفا ليس بخطية البتة
كما علم بارسى. وقال بونا جينا وسانكس وفيلوسيوس
ويارسى ان السبب اللاتق في عدم وفا الحق اذا لم يكن
خطر من قبل الجهتين هو كثر الاولاد مع عدم القدرة على
تربيتهم اياً يخطي خطأ جسيماً للزوجون اذا اذعن
احدهما قوته بكثرة الاصوام وافعال اخرى يسكنه عيون
صعبة خلوا من اذن قرينه حتى اذا عجز لاحدهما عن
وفا الحق يحفظ الاصوام الكنيسة فلا يلتزم بذلك.
ومثله الملاء التي تباستت وضعت ضغائبنا فلا
تلتزم باصوام الكنيسة. كما علم بونا جينا وسانكس
وبرييلدوس وكوينك وفيلوسيوس وبارس خامساً
لا يلتزم القرينان بالوفا اذا استطا حترها. اما باتفاق
نذر كفنة او بامر الشريعة اذا انفصلتا بالهجر وكذلك
اذا جن الطالب او سكر الكوفة في هذا الحال لم يطلب

بشكل الإنسان ذي عقل ولكن يجوز للوفا إذا لم يكن ثم
خوف من قتل الجاني كقولنا وراو سلف تروس ولايمان
وكذلك محل النج إذا خاف من غيرها المحدث منه بالفسق
لكن إذا خافا كلاهما وكان هو سبب الفسق فلا سادسا
يلتزم التزم بوفاء الزوجة ولو اضطر الطالب فطلبه
كقولك إن طلب طمعا باللذة فقط أو في عهد كما علم سائل
وبولسيوس وباروس وكوشيك في سبب ذلك أن خطبة
الزمن لا يجوز لترينه أنكار الوفا لكن لا يلتزم بالوفا إذا
طلب بطريقة غير طبيعية أو في مكان ظاهر أو مقدر خلوا
من سبب قتل الباع الذي عرف بعد زيجته إقرار زوجته
في الدرجة الأولى والثانية بعلمه واختياره لا يجوز له
طلب حق الزوجة لكن يلتزم بالوفا وكذلك من مدّر
العفة بعد الكمال الزوجة بغير علم قرينه ولكن إن نذرها
قبل الزيجة ولم يعرف زوجته إلى مدي شهرين فحينئذ
يلتزم بلبس الأسكيم الملايكى إلا أن يكون كحل الزيجة
بل بعد الشهرين أيضا يلتزم بذلك إن رضيت للمرأة
واعلم أن المرأة لا تلزم بوفاء الحق إذا حصل لها من
ذلك ضرر جسيم أو خطر عظيم واضحا لها أو لولدها كما

علم بارس

علم بارس كقولك لا إذا التقى المهرضه بخاله
كالبرص وغيره ما يعدي إن لم تكن قد علمت ذلك قبل
الزيجة ولو لم يكن ذلك ثقيلا جدا كما علم بونا جينا
وبارس وسائلين ولايمان إذا اطلب منها في حال
مرضها وحصل لها من الباسم ضرر كقولنا بونا جينا
وسائلين وبارس ولذلك علي رأي بونا جينا إذا
طلب منها في أيام الحيض خلافا لسائلين وارتادوس
وبارس أو الحمل إذا كان ثم خطر الموت أو الاستحاطة
في لا يجوز الطلب ولا الوفا كما هو ظاهر بذاته كما علم
لايمان وقال بارس أنه خطأ رجمت لكن إذا زال
الخطر فحينئذ جاز استعمال الزيجة كما علم سائلين
كوشيك وارتادوس وبارس ومثله إذا لم يكن للمرأة
أن تلد لأجينا مايتا كما علم بونا جينا ولايمان وأيضا
إذا خافت من مرض صعب جدا غير أوجاع النخاع
في تستطيع أن تمنع زوجها ولو حصل تحت خطر عدم
العفة كما علم سائلين وبلاوس وديانا والمقدّم
ثالثا إذا اطلب الرجل نوع مخالف للعادة ولو لم يصاد
الطبيعة والتاليد إلا إذا خيف من وقوع شرور أعظم

كالفتن والبغضة وعدم ضبط العفة وابن سائر أحد
 هل يطلق لمن وجبت أحيانا استعمال ما يمنع الحمل
 والتوليد ليرى أنه يمكن لسبب ثقل استعمال
 شيء يصدر عنه نزول الزرع عرضا لكنهم ياتون انما
 غفيا اذا صنفوا شيئا يمنع الحمل او يسبب الاستقاط
 خارجا في استعمال الزجاجة او بعده وسبب قولي الاول
 لان فاعل ذلك ليس يمنع التوليد ولا على الوجه المنفرد
 بل يمنع بذلك وهذا جائز لسبب ثقل كما قلنا انما
 وسبب قولي الثاني لان هذا ما يضاد الامانة وغاية
 الزجاجة الاولى ومن هذا ينتج ان توقع الفتر العتيد
 ان يحدث لا يبرر من الذنب ولا الم الخاص وخطره
 ولا يخطأ المزجون اذا ارتدوا عن حال الجامعة
 بسبب ثقل موجب ولو علموا ان المني يسقط خارجا
 من حركة الطبيعة كقولك اذا كان ثم خوف الموت
 او ياتي احد غريب او خاف من مرض كقول بارس
 في الجزء الثالث

هل يجوز للحرج وبأي سبيل يحل ذلك جواب
 ان الزجاجة الكفلة بالمباشرة لا يجوز انضمام رباطها

عند

عند المسيحيين اصلا مادام الرجل والامر له احياء اما
 الهجري لم يفرقهما فيجوز في الاسباب الاية ولا اذا
 توفي احدهما وتحقق موته من الاخبار ومن اشارات
 عدة وتزوج قرنته فلا يلزم وان خامر شك في موته
 الاول فلا يفرق حتى يصح الامر بانما اذا كان من الغير
 المؤمنين وامن احدهما فيجوز لمن امن ان يتزوج لاسيما
 اذا كان المنع من القرين الاول الذي لم يمكنه ان يعيش
 معه بالسلامة وبغير خطر من ان يخطي الي ربه وقد
 اعطي ذلك بتجليل من الله الكراما للدين كما حرر
 في رسالة بولس الاولى لاهل قرنته في الفصل السابع
 ثالثا اذا كاف قد دخل احدهما الرهينة ونذر نذر الرهبا
 قبل اتمام الزجاجة بالمباشرة وقد ترك لهما الناموس
 شهرين لتأخير الجامعة لكي يمتحنوا انفسهم ولا يجوز
 الزامهم بالمباشرة قبل الزمان المحدود كقول بارس
 مع الجمهور راجعا اذا حلهم اليها بسبب داع من
 رباط الزجاجة قبل المباشرة وهذا هو الرأي الاقل
 وثبت ذلك المعلم ناورا وبلازمينوس وبارس
 وان سأل احد هل انه اذا تم رباط الزجاجة يجوز

يجوز الهجر والافتراق عن الفرائض والسكنى لمدة من الزمان
او علي الدوام . يمكن ذلك لسبب ثقل واجب كقولك
اولا اذا نسق احدهما فيجوز للبري الدخول في الرهينة
والكهنوت واما المذنب فلا يجوز له ذلك ذون اخذ
الاذن من قريته . والممنوع من العنق جميع انواع الزنا
كالسادومي وغيره . الا الولع باليد والتبيل واللمس
الردي كقول بونا جينا . بل لاجل هذا يجوز الهجر فقط
لمدة زمينه لتاديب الخاطي . وان اذنا كلاهما بالنسق
او البري ترك لقريته خطاه مخيفين لاجل الترهيب وان
قبل البري المباشرة مع قريته بعد خطاه فيجب كانه
صريح عن ذنبه ولا يعود يجوز له تركه . كقول بونا جينا
وكونينك وارثادوس وفيلوسيوس وبارس ثانيا
اذا كان احدهما سبي القلب وسهي الاخلاق وايها
القرين ان في ذلك خطر النفس . فيجوز له الهجر بامر
الحاكم . وان كان ثم خوف من الموت فيطلق له ذلك
قبل امر الحاكم . كقول بونا جينا ولايمان وبارس ثالثا
اذا حرص القرين علي طرح قريته في الخطا كالارطقة
والبحر فيجوز للبري ان يشارك المذنب بل يلتزم بذلك

اذا كان

اذا كان الضرر جسيما كقول لايمان وبارس اذا اعتري
احدهما آفة عتاك معذري كالبرص وغيره . فاذا امكن
السكنى معه خلوا من ضرر جسيم فليسكن . وواقله
لا يتعد من خدمته الا اذا سمع له بذلك خامسا اذا
هرطق احدهما او خرج عن الايمان فيرجو حكم الكنيسة
ولا يلتزم قريته فيما بعد ان يتبله بموجب العدل . لكن
يلتزم احيانا بموجب المحبة . مثلا اذا تم خطر وخوف
من السقوط في الزنا . كقول بونا جينا ولايمان وبارس
سادسا اذا اتفقا علي ذلك فلهذا يطلق لهما الافتراق
عن الفرائض لمدة او دائما اذا كان لقصد رومي حميد
حتي بالسكنى ايضا . لكن هذا الايجاب لهما غالبا الا بشرط
دخولهما الرهينة او ترهب الامارة ويشترطن الرجل
واذا طعنت الامارة في ايامها الي خمسين او ستين
سنة فيكنها نذر العنة فيخيد تستطيع ان تمكت في
العالم . كقول ازورويس وسانكس وبونا جينا وبرونا
وديانا . وان كان لهما اولاد فيلتزم الرجل بتربيتهما
كقول لايمان وسانكس وبارس وبونا جينا . وان
سال سائل هل تلتزم المرأة بان تتبع الرجل بالسكنى

في انها تلتزم بذلك من حيث ان الرجل يراى الملاءة
وراس البيت الا اذا كان ثم خوف ينافى العفة و
يضاد الخلاص او رجلها يطوف من مدينة الى اخرى
دائما ويعبر اتباعه ولم تعلم المرأة ذلك قبل الزيجة
وايضا اذا تعاهدا بعهد الزيجة الا يغير مسكنها ولم
توجهما لذلك ضرورة في ان تلتزم المرأة باتباع الرجل

الفصل الثالث

في موانع الزيجة . وهو اربعة اجزاء

اعلم ان موانع الزيجة لزجان احدهما محرم لها فقط والاخر
يبطلها . فالمانع الاول تدعى موانع مانعة والاخر
تسمى موانع مبطله هـ

الجزء الاول

من ما هي الموانع المانعة فقط هي ستة على الحصى من
ماعد الحرم والخطية الممينة . وهي زنى البيعة والازمنة
الممينة والتقليم والذب والخطية والندرة وهذه
تنفع عن الزيجة ولكن اذا اكملت فيها تثبت الاواني
البيعة . وهو متي هي خوري الرعية عن الزيجة لوقوع

الثلث

الشك في مانع يمنع قبول الزيجة كقولنا جينا ذاك
الازمنة الممينة على ما رسم مجمع ترنت في الفصل العاشر
من الجلسة الرابعة والعشرين . وهي من اول صوم
الميلاد الى ثاني الغطاس خالية واما في الكنيسة الشرقية
من اول صوم الميلاد الى ثاني الغطاس النضر ومن اول
الصوم الكبير الى ثاني يوم احد الجديد وفي هذه الازمنة
لا تنهي الكنيسة عن عهد الزيجة ومباشرتها بين الزوجين
بل تنهي فقط عن تكليل العرسان وتبريكهما واخذ العود
الى بيت العريس يجعل مواعن الولايم الكاينة لاجل ذلك
وغيرها واعلم ايضا ان الجمع التريديتي لا ينهي عن
اتمام الزيجة قبل التبريك بل يحث فقط على ان لا
تكمل الابعاء حاسية وسبيل كل طائفة من طوائف
المسيحيين ان تقع وتسلك على ما رقت لها الاباء
القديسون وارتقت به البيعة المقدسة ثالثا
التقليم وهو منع يرتبط به من حمل معودا في تكميل طقس
معوديته بعد ان اعقد خلوا من رتبة الكنيسة لاجل
الضرورة . لكن قديتيين ان مجمع ترنتو حل هذا المنع
حيث انه امر خوارفة الرعية ان يكتبوا اسم الاناثين

التعليم أي الرتبة وينزقها من اسمي اشايين العروية
 ابعلا الذي يكتك لك المجامعة مع شخص من اقارب
 الزوجية في الدرجة الاولى والثانية لئلا كانت بطر
 اختياره او مع اقارب الزاني في الدرجة الاولى وكذلك
 خطف من في مخطوبة لعينم وقتل القرنين وقتل الكاهن
 والزواج مع راهبة وحمل ولد في اليهودية او تعيد
 خاتما الخطبة اذا خطب واحد واحد ورام الزواني
 بغيرها قبل ان ينكسها كما علم كونيته وسانكس
 فيكون يوس وبونا جينا سادسا النور وذلك اذا نذر
 احد المظاهرة او للرهبنة او عدم الزيجة كما علم
 برينلدوس وسانكس وبونا جينا ويوجد ايضا ثلثة
 موانع اخر غير هؤلاء المذكورين وهي اولاً زيجة المرقية
 فهذه ولو انها صحيحة حيث لم يناد بحفظ ما رسم
 الجمع التريديتي لكنها ليست بجائز ويخطي فاعلمها
 خطا رجعتا كما سياتي ثانياً ترك التبريك ولما الزيجة
 ولو انها صحيحة خلوا منه لكنها ليست بمطلقة لاسيما
 اذا كانت اولي ولان الزيجة الثانية لا تبارك الا
 ان تكون الاولى لم تبارك ولكن ان ترمل احد

الحصين

الحصين وقرينه لم يكن تزوج قبل او قل ما يكون علم يكن
 تبارك فقد حرت العادة في بعض الاماكن ان يتبارك
 ولو منعت القرائن القديمة عن ذلك والتبريك فيتم
 بالكيفية على يد خوري الرعية وان تجلس احد
 وبارك بغير اذنه فيكون مريباً بحال فعله حتى يحل
 استغف خوري تلك الرعية ثالثاً اذا عقدت الزيجة
 بغير نذر ولو صحته بدوها فصيروا مقترنين بخطا
 عيلاً لئلا يقال العلم سنكس اذا تركت مناداة واحدة
 فقط وتحقق عدم المنع وهذا الترك ليس باثم محبت
 لكن بارس وكونيك وبولسيوس قالوا ضد ذلك
 الا اذا اخذت الاجازة من الاسقف او من ناييه كما
 اتضح عارسم مجمع ترفق في العلية الرابعة والعشرين
 لانه هكذا امر اولاً ان يكون النذر في الكنيسة في
 وقت القداس ولكن يجوز ان يصير النذر في مكان
 اخر قريب من الكنيسة حيث يجمع الشعب ثانياً
 يجب ان يكون بلسان خوري الرعية او كاهن اخر
 باذنه ثالثاً تكون في كنائس الزوجين ايما انها تكون
 في ثلثة ايام اعياد ليست بتسابعة بل متوقفة بعضها

عن بعض بابايم اخر ان تكون اعيادا كقول يونا جيسنا
فيري من ذلك اولا ان تكمل الزيجة في الندا الاخير
ولا يودن بعد الندا ان تتأخر الزيجة لبعدها اربعة
اشهر وان تأخرت فليكرس الندا ايضا لكن كتاب
الرتب يامر بتكرار الندا بعد شهرين والاستقف يمكنه
السماح بتركه ثانيا من شعر بعد الندا بما نفع من الموانع
ولم يخبر به للوقت فانه يرتكب خطا عمتا ولو كان
المنع مخفيا وذلك لقطع شراشيج كقولك سلبا تيات
او الزنا بالاقارب لكن اذا خيف افساد العرض فحجب
علي من عرف ذلك ان يظهر المنع للعريس اعني ان
ينصحه لكي يترك تلك الزيجة كقول سائلين و
فالكنديس وانزيكوس ولايمان مع الجمهور وقال البنيطي
وبارس انه غير ملزوم باظهار المنع اذا كان مخفيا
لا سيما اذا سمع ونسي من قال له او خاف من شك
عظيم وخطر جسيم او علم ان المزوجين جهلوا المنع
وهم سالكون في سلامة الصغير ثالثا اذا سئل احد القريين
بسبل الشرع عن منع مخفي فليترنم باظهاره او يترك الزيجة
الا ان ابا حنيفة الكلبية له ملائمة حينئذ لا يلتزم بالاقرار

اذ اعجز

اذ اعجز الحاكم عن ايضاح المنع كقول سائلين وسليمان
ولايمان ولا يونا جيسنا ولايمان اذا علم خوري الرعية
يمنع فحجب عليه ان يرسل احد القريين اليه الاستقف او الي
ناييه ولا يجوز له ان يحضر بينهما كقول سائلين وبارس
خلافا لبقول قديس ماله اذا خفي ذلك بسر الاعتراف
لان حينئذ لا يجوز له ان يغفرها عن الزيجة سواء طلبوا ذلك
ظاهرا او سرا حتى ولا يجوز ان ينصحا عن ذلك خارجا
عن الاعتراف وبسبب سبيله ان يغفل ذلك في الاعتراف نفسه
وح ان لم يمكن ترك الزيجة الا بايقاع الشكوك العظيمة
فليس عليها الخوري بان يتعاهد اهدا شرطيه كقولك بعين
عيشا اخويا مغترقين عن الفراش الي ان يطلق لهم الياباذك
حتى اذا لم يتبلا هذا ايضا فليحضر الخوري بينهما ويكلمهما
كما علم البنيطي وبارس وديانا خاسا الاستقف وناييه يحول
لها ترك حريتين من الندا ولها ايضا ان يجعله في يوم
واحد بحقة الخوري والشهود او ترك الندا جملة اذا دعت
لذلك ضرورة كالحرف من قوم لفرار اذا اراد منع الزيجة ظاهرا
او من نخل الخطوبين لكبر سنهم وبعد حال احدهما عن الآخر
بالرغبة اما الايقاع الشك والافلاخ العرض وما شاكل ذلك

كقول بونا جينا رسالسا اذ ان عهد الزيجة جعل الكنيسة قبل
الذي الواجبة صيورها فيها بعد فلا يجوز لاحدهما ان يبرأ
قرينه قبل ذلك ولكن اذا احتقاع عدم النكح قال سولوس ولديهما
وطكسيروا انهما لا يخطيان بميتا وقال سانكس فملاغريانا
ان خطاها هيئت سابقا للزوي لولم يجر له الحل في امور الزيجة
لكن في وقت الضرورة وحسن التدبير يمكن قوله ان الوصية
لا تلزم بحال مثل هذا الحال كالمشرف على الموت ان اراد ان
يتزوج مسيكنه لقيام حق الاولاد كقول بونا جينا وسلفرس
وسانكس

الجزء الثاني

من ساج الموانع المبطله للزيجة انها متعددة خلا عدم
الرضي السابق ذكره في الجزء الاول من الفصل الثاني
وهي اولا المغالطة في الشخص كقولك اذا اراد بطرس
الزواج بحنه فدخلت مريم عوضها وهذه الزيجة باطله
من حيث عدم الرضي المطلوب لتكميل العهد قلت
المغالطة في الشخص لان المغالطة في احوال الشخص ما
خلا الاسر لا تبطل الزيجة كقولك اذا خطب العريس اهنان
الاصايل الاغنياء وانها بكر لان هذه المغالطة يمكن وجوها
مع الرضي بالشخص ومادة العهد لكن اذا حتم العريس

بنفسه

بشخصه على الاطلاق انما لا يتزوج ذلك الشخص
اذا لم يكن في الزيجة الخلائية ويجعل هذا الشرط
من احوال الشخص فحينئذ تبطل الزيجة كقولك
اذا قصد احد الزوجين بذكر الملك لا غيرها وان ادخلها
عليه غيرها فيقسم العهد كقول بونا جينا وكوبينك
وسانكس وفيلوسيوس ثانياً الحال اعني الاسر و
ذلك اذا تزوج رجل من الاحرار جارية بغير علمه او
حره تزوجت ملوكاه فزيجتهما باطله وهذا بحرر
الناموس النكاحي فقطه ويلام الناموس الطبيعي
ايضاً لان هذا العهد مضاد للحبر المطلوب بالسر
الالهي ومن حيث ان العبد لا يمكنه يساكن زوجته
اذ لم يشاء مولاه ومناقض لحق الزيجة حيث ان لا
يكون قادراً على وفايد حب هو قرينه ومن ايضاً
للسل اذ امرها التي من العبد يمكن لمولاه ثالثاً النذر
اي نذر العفة المقبول من الكنيسة كنذر الكهنه
حين يتشرطون ونذر الرهبان بعد التوبة الكاملة
حينما يقبلون من الاخوة ويصيرون منهم طوعاً وقولي
طوعاً لانهم ان القروا بدخول الرهبنة جبراً بطل

بنوهم. وقرئنا في العدة المتبقية من الكنيسة. لأن للقدوس
الباطن السارح يمنع من الرتبة. لكنها ان كانت تبتطل
رابعا القراية وقد انقسمت الى ثلث انواع. الاولى قرابة
شرعية وهي قرابة الاشخاص الصادرة من الدرجة
الكاملة متى اخذ الشخص الزوج احدى وبقين بعده
وعاد من اهله وورثته. او كوارثه لانهم بمن يجب
وصيته بنوع ماله. او كالابن في كل ماله خلوا من
وصية. وهذه القراية تبطل الرتبة الى الدرجة
الرابعة بين الاخذ والمأخوذ ومن يليهم من الاقارب
كما تبين من الشريعة. واعلم ان المعلم لايمان قال
بعكس اكثر العلماء اي ان هذه القراية بعد الجمع
التي يدينني انما تبطل الرتبة الى الدرجة الثانية
كالقراية الروحية والثاني يسمى قرابة روحية
مرتبة بامر الكنيسة اكراما للميرورن وهي تبطل الرتبة
برسم الجمع التي يدينني في الفصل الثاني من الجلسة
الرابعة والعشرين بين القابل والقبول والديرة
وبين المعمر والمعد والديرة حليته. واما عند بعض
طوائف الشرق فالي الدرجة الثامنة التي الثالث

هو القراية

هو القراية الدموية وهي ترتيب اشخاص صادرة
عن اصل واحد فهي تبطل الرتبة على عادة
الكنيسة اللاتينية من الدرجة الاولى الى الرابعة
الداخلية فيها من الخط المخوف. وفي الدرجة الاولى
تبطلها بموجب حق الطبيعة. واما في باقي الدرجات
فتبطلها بنا من الكنيسة فقط. فمن ثم استطاع
الحبر الاعظم ان يحل منها. ولما في الدرجات الخمسة
في خط الاستواء من شجرة التناسل. فيستبين انها
تبطلها بموجب حق الطبيعة. ولهم درجات
القراية قدرت العلماء هذه القواين الاية ذكرها
التاثير الاول

ان في خط الاستواء من شجرة التناسل فالدرجات
الصاعدة والنازلة على قدر عدد الاشخاص ما
عدا الاصل كقولك لك الاب والابن فهما في الدرجة
الاولى وابن الابن والجدة في الدرجة الثانية وما
يتلو

القانون الثاني

في الخط المخوف المتساوي وهو بين اشخاص بعيد
من الاصل العام بعد امتساويا. فيبتعد الاقارب

عن بعضهم على قدر ما يستعدون عن الأصل العام
 ومن ذلك يخرج أن الأخ والأخت هما في المرحلة
 الأولى من الخط المعروف المتساوي. وأولادهم
 وأولادهم في المرحلة الثانية وأولادهم
 في المرحلة الثالثة. القاف في الثالثة
 في الخط المعروف غير المتساوي المشتق على أشخاص
 مشتقة من الأصل العام بعد ليس بمساو. وهذه
 الأشخاص قد ابتعدت عن بعضها بعض كجد
 الشخص الأبعد منها عن الأصل العام. هـ
 هـ مثلاً العم والأب والابن والابن هـ
 هـ والعديتار في الدرجة هـ

بل في المرحلة الثانية وهذه أجمع. هـ
 هـ في المرحلة الثانية هـ
 هـ في المرحلة الثانية هـ
 هـ في المرحلة الثانية هـ
 هـ في المرحلة الثانية هـ
 هـ في المرحلة الثانية هـ
 هـ في المرحلة الثانية هـ
 هـ في المرحلة الثانية هـ

٣٣



أولاد وأخت

خامساً الأثم ويجوز ثلثة أنواع الأول قتل القرب
من قرينه أو بيد غيره، فعلاً كان أو أمراً جدياً أو بسم، بقصد
أن يتزوج أحدهما آخر بعد قتله، فإن من على القتل
ولم يقمه، أو أنه تمه لكن ليس بقصد الزيجة، أو صار
بقصد الزيجة لكنه باطنادون اتفاق الآخر فلا تبطل
الزيجة إلا إذا سبق الفسق الثاني الفسق، أعني
إذا سقط شخصان في الزنا لما كان البعل حياً وفي
الحالات وجاء أو تعاهدا بعقد الزيجة عقيب موت
الزوج وعرفا أن أحدهما مرتبط بالزيجة، لأنه إذا لم
يعلم أحدهما بذلك فالزيجة لا تبطل إذا تمت بعد موت
الزوج، وإن شك الناس هل البعل كان حياً حين
الفسق والوعد، فيعد كأنه كان حياً وتكون الزيجة
باطلة كقول بارس وكوينك وسانكس وفيلو سيوس
والثالث هو الخطف، حيفاً أو خد الحرة غصباً بقصد الزنا
أم الزوج، فيبقى هذا المنع برسم مجمع ترفع ما دامست
المخطوفة بيد الخاطف ولو مرضت أجزأه، لكن إن ردها
إلى مكانها فيؤذن له بزواجها وكقول سانكس ولايمان
فعلامت العلامة سادساً اختلاف الدين، فهذا لا يصح

زواج المومن بغير المومنة وإن كانت من المومنين، وهذا
بتقليد الكليسة لا بقاسوس محرم، كما علم من ما بيننا من فلا
عن كوينك وإن كان اختلاف الدين بين المومنين فلا يبطل
الزيجة وإن منها كزيجة الأرا تيكي مع الكاتوليكية فلهذا
صححت أنها حرام بما عاينته من حرث العلامة بخلاف ذلك
ساجداً للاغتصاب والهرث إذا التزم أحدًا بقبول الزيجة
ظلمًا بخوف شديد، وذلك يمنع بموجب حق الطبيعة إذا
اعتصمها البعل، أو بموجب حق الناحية إذا أمن منها
رجل آخر، وقولي بخوف شديد يراد به خوف تضطرب
منه الشجاعتان من الناس كالموت والحبس والمزيد وحسرة
الأموال، والحرم بغير حق وغضب الأب والباقي، وإذا كان
الخوف خفيفاً فيجب الزواج اختيارياً بحسب الخضوعات
وتحسين السر الإلهي، كما علم ريبالدوس وسانكس والبنطي
والخالب مع ديانا، لكن ناورا وجبرائيل قالا إنه ليس
باختيارياً إذا صار الخوف علة للرضا الذي لولاه لم
يكن وقولي ظلماً لأن الخوف إذا كان بالعدل فالزيجة ثابتة
كأن هذا الخوف لا يعطي بل يؤخذ عن هو السبب، وكقولك
إذا شأنت من رجلين في امرأة فتدردت بفضح فعله أن

لم يتزوج بها فصح تزويجه وقولي اذ التزم بقول الزوجة
 لان الخوف اذا وقع من اي شخص كان ولم يمس الاثرام بالزوجة
 من جهة صحبة لان من الممكن ان نقول انها لم تزوج نفسها
 بل طمأنا في الهرب من الخطر وهذا الزواج اختياري فينتج
 من ذلك اولاً ان الزوج من افي خوفه من جلمه او الموت
 سيكفه فالزواج صحيح كقول بونا جينا ثالثاً اذا تحت
 احداً بمسيرة الطبيب ان يكون من قرب ان لم يتزوج
 فتزوج فالزواج صحيح كقول بونا جينا ثالثاً اذا طهر
 احداً في السجن وطمأنا في الخلاص تزوج ابنة الشرطي
 او زانية كقول سالكس وكوينك رابعاً اذا مرض
 احداً الامرا وقدم ابنته للعدو ليرفع عنه الحصار خامساً
 اذا تزوج الخاطف او مقتض البكر تلك البنت خوفاً
 من الموت كقول بونا جينا ورجيلدوس وانريكو
 سادساً اذا مرض احداً بعلته ثلثة واي الطبيب
 علاجه فهاهنا ان علاجه يتزوج ابنته كقول ريبالدوس
 وفيلسيوس وسالكس وكوينك لكن بعض العلماء انكر
 ذلك سابقاً اذا وقع الخوف ظلاً لكي يلزم واحد
 بالزوجة على وجه العموم فاذا تزوج قال سالكس

وصالح

وصالح وبلاوس والبنطي وديانا ابن من جهة صحبة
 لكن اذ وريوس ولم يستلزموا ذلك اذ كانا من الاثرام
 عند الزواج لخوف شديد قال سالكس وارتادوس
 وديانا ان الزوج لا يلزم باتمامه وفكسه جائز ومثله
 من لم يقع عليه الخوف بل هو اوقعه لكن كوينك والبنطي
 انكروا ذلك والمانع الثامن هو الشرطية في الدرجات
 الكبار فمن دخل فيها فلا يزوج له بالزواج كما تقدم
 به الشرح المانع التاسع الزواج ولان متى كان احد
 المخترفين حياً وتزوج قرينه حرم زواجه وبطل وان
 ساء الخبر من موت قرينه وظهرت حقيقة موته بطل
 مشروط فلا جناح اذا تزوج لكن اذا ظهر القرين
 الاول فلا بد من الاتحاق به وترك الثاني كقول
 بونا جينا والمانع العاشر هو حسن الادب والتصرف
 الحيد الذي بسببه لا يحل الحدان يتزوج مع اقارب
 التي كان قد خطبها او عقد الزواج معها خلواً من
 تكميل المباشرة وكان قبل جمع ترقيته يجب للناموس
 القديم يبطل الزيجة بين الخاطب واقارب الخطيبة
 من البطن الاول الي الرابعة ولوان الخطبة كانت غير

جائز. الا الخطبة التي بعين الرضا والاختيار. فلما
يجب ناموس الجمع ان كانت الخطبة غير صحيحة امكن
هذا المانع. والان لا يتصل الزيجة الا في الدرجة الاولى
اذا صدر من جهة الخطبة. وان جرى من عقد الزيجة
في غيرها الى الدرجة الرابعة. واما الخطبة الشرعية فلا
تصح الا ان يكمل الشرط. هكذا ايضا الزيجة الباطلة الا
ان يكون بطلانها لعدم الرضا. كما رسم البابا بنوس
الخامس المانع الحادي عشر. لان الناموس الكايني
قد امر انه لصحة الزواج يجب ان يكون الرجل قد بلغ
اربعة عشر سنة. والبنت اثني عشر سنة كاملة. الا اذا
سبق العقل والطبع لهذا التحديد. او يكونان قد بلغا
المعرفة. وامكنتهما المباشرة والحكم في ذلك لزوجي البصيرة
كقول الامان نقلا عن الشريعة المانع الثاني عشر القرابة
اعني قرابة الاشخاص الذي قد صدرت من الجماعة
جائز. كانت او محرمة. وهذه القرابة تنهي عن الزواج
قل ما يكون بموجب الناموس الكايني وان صدرت
من الجماعة للعلل فتصل الزيجة من البطن الاول
الي الرابع بقاسم الداخل فيها. وذلك اذا قدمت على

الزواج

لا تارة الدخول فيها
بغير عذر
او ان
الخطبة

الزواج. فاما اذا اعتقته كمن يزني مع قوليته امراته
في الدرجة الثانية فلا يتصل لزوجها. كما لا يجوز له
طلب حقه بل الوفا فقط. واعلم ان خطوط الاهلية و
درجاتها كخطوط القرابة الرومية السابقة في كونهما
درجاتها. وهكذا من كانا قريب الزوجة في الدرجة
الاولى من الخط المستقيم او المنحرف. فهو محل زوجهما في
تلك الدرجة عنهما من الخط المستقيم او المنحرف. وبذلك
ان تعلم ان الاهلية صادرة من الاهلية بطلت لان
بعد الجمع الاتراحي. فيرى من ذلك اولا ان لمن زني مع
اخت خطيبته لا يجوز له زيجة كليتها دون حل الروسا
بل لا يحل زواج خلافتها وعما لها ثلثا يوزن لك بالزواج
مع امرأة تكون من اهلية اخوك في الدرجة الاولى يجوز
لاحين ان يتزوجا اختيه. وكذلك زيجة ابي وابنة
كحلم وابنتها. كقول الامان وبونا جينا والثاني عشر
الزواج بحريم وقتلاح انها كانت زوجا اخوين بولس
وحنا رايا يجوز لبطرس الذي كان تزوج اخت حنا
بعد موت حنا واخوته ان يتزوج مريم امرأة حنا المانع
الثالث عشر زيجة السرق. لان الجمع التريديتي

قد ابطال رتبة الذي تزوجوا خطوا عن خطوا خيرا
 الرعية لو كان ^{هنا} نائب او نائب الامتثال وحضر وتأخير
 بالاقول وامر بكتاب من يتزوج على هذه الصيغة
 كل من حضر الزواج والمهرم باسم الخوري او الامن له
 سلطان من خوري رتبته على المروجين من حيث لهم
 قاطنون في معاملتهم وايضا الاستفتاء او تأييد في ابرشية
 وكذلك البابا وجماعة الكابر الكهنة ان اتوا في الاستفتاء
 والكرونيالية في الكنائس المختصة بهم ونواب البابا
 في البلدان التي ارسل اليها وليس من الضرورة ان
 يكون الخوري خوريا بالحقيقة بل يكفي ان يكون له الاسم
 والعرفه ويظن به انه خوري ولو كان محروما
 وبعدهم الكهنوت كقول بونا جينا ثانيا الخوري وكلن
 له سلطان بواجب وظيفته بجزلة ان يوكل عنه
 غيره اذا كان كاهنا نائبا قبل الشهود من جهة الشهود
 تقبل الشهادة من كل واحد رجلا كان او امرأة قريبا
 او غريبا او ام غيبا كبيرا صغيرا قد بلغ سن التمييز
 اصحاب عرض او مفضل حينه وكسب ذلك ان الجمع
 لم ينف احد منهم رابعا اذا اتفق خوريان بكنيسة
 واحدة

واحدة فيكني احدهما وكذلك من له مسكنان يسكن بهما على
 سويته او بيت ينسب الي كنيستين فيؤذن له ان يستدعي
 احد الخوريين ايها الراد لان كليهما يحق لهما حق الخورنة
 كقول لايمان وبونا جينا خامسا يلزم المتزوج بامر
 الكنيسة ان يستدعي خوري الكنيسة التي يصير الزواج
 في معاملتها لكن يكفي لصحة الرتبة ان يحضر خوري
 احد المتزوجين ولو كان حضوره خارجا عن معاملته
 لكن الاكليل الاخير يؤذن ان خوري المكان سادسا
 الذي يدخل مكان الخوري لا بد له من اجازة ظاهرة معطاة
 او مضمومة في الوهم بالحال ولا يكفي الظن في ان الخوري
 فيما بعد يرضى كقول ساكنس ورجيئندوس وكوينك
 سابقا الجايلون من بلاد الي بلاد يوحنا لهم الزواج
 بحضور اي خوري اتفق ولو كان الجايل احد المتزوجين
 فلما يلف سبيل الخوري ان يخص غرامهم فخصا يلغا
 ليلا يكونوا متزوجين في بلاد اخرى وما سا كل ذلك
 ثم انه يستأذن للخطوب من رئيس الكنيسة وان حضر
 بغير اذن تصح الرتبة لكنه بخطا كبيرا وكما علم
 لايمان وساكنس ثانيا الغرباء الذين تفرقوا من وطنهم

لقد يسير لا يجر لهم الزواج في الغربة بحضور خوري
 المكان من حيث انه ليس بخوريهم الحقيقيه لكن اذا كان
 سكانهم في تلك الابريثه او اتوا الي هناك قاصدين
 السكني اكثر ايامهم ولوعرض لهم الرجوع باقفاق احد
 الانسابه فيجوز لهم الزواج على يد خوري المكان
 تاسعا لا بد من حضور الخوري والشهود بهذا المقدار
 حتي انهم يميزون ما يجوز وما يستطعون الشهادة عليه
 وليس من الضرورة ان يشاهدوا المتعاهدين بل يكفي
 ان يسموا اصواتهم اذا كانوا يعرفونها ويقرحوا كلام
 العهد ولا اجتماع اذا حضروا غصبا وفرا او بالمر
 او ابوا ان يشهدوا او منعهم الاستيف عن الحضور كقول
 بونا جينا وكو نينك وبلو نينك وسانكس وديانا
 والبني على ان يلتزم الخوري ان يسأل المتعاهدين
 ليس عن عدم الموانع فقط كما علم سانكس وديانا
 بل عن صحة اتفانهم ايضا كما امر الحجج التريديني
 في الفصل الاول من الحليته التي لبعثوا العشرية وان
 ترك هذا السؤال لعدم باقفا فانه يحيط عن صيغ
 فقط كقول سانكس وكو نينك وديانا وكذلك خطاه

ليني

ليس يحيت اذا ترك بعد تحقيقه الرضي قوله السا
 انزوكما بسم الاب والابن والروح القدس كما علم
 سانكس وكو نينك وديانا خلافا لوبيلوسه المانع
 الرابع عشر عدم القدره على المباضته فان كان دايمًا
 وسابقا للزواج فانه يطل الزيجة بالكلية بمقتضى
 ناموس الطبيعة ليس بين القرينين فقط بل مع اي من
 كان اذا كان عدم القدره مطلقا وان لم يكن كذلك
 بل مع القرين فقط فيبطلها معه لا غير سواء صدر ذلك
 عن باطن من نقص الطبيعة او ناتي عن خارج بواسطة
 انسان او شيطان وسواء كان ذلك معروفا عند القرينين
 او مجهولا لهما معا او من احدهما والسبب في ذلك
 ان ذات الزيجة هي تسليم اجساد قادم بالطبع على
 التاليد او اعطا السلطان في الجسد للمباشرة
 الحلي ان هذا التسليم لا يستطاع لمن عدم القوة على
 المباشرة واعلم ان الرجل يجب عاوم القوة اذا كان
 خصيّا او ليس بقادر على اتمام الجامعة بانزال
 الزرع في الرحم واما الامرأة فلي لم تقدر على قبول
 الزرع واطام المباشرة قلنا ان كان دايمًا اي اذا

عجز عن الشفاء واذ وقع الشك في دوامه فسمح الناموس
لها بمدة ثلثة سنين للتجربة وقلنا سابقا للزواج ولأنه
اذا صاد بعد الزيجة فانها لا تبطل بل يباح استعمالها ولا
يحرم للمزوجين سوي الثقيل والسهل ان لم يكن فمخوف
من خروج الزرع وان ظهر شك في عدم القوة فيوذن
لها بالاجتهاد بالمجامعة باوام الرجا بطرح الزرع داخل
الرحم كقول لايمان وسالكس وفاورا وانريكوس فينتج
من ذلك اولان من كان حصيا بالقام اي بالانتبين
لا يقع زيجته كونه عدم الزرع المطلوب للتاليد وان
قال قائل انهم كالشيخ العاقرين الذين زرعهم ليس بكاف
للتوليد الجواب ان الشيخ مباشرتهم للنساء من ذراتها
قابلة للتاليد ولو عرض احيانا انها عدمت هذه القوة فلما
مباشرة الخصي فن ذراتها ليست بقابلة للتاليد ثانيا زيجته
من كان عاقر الفصحى لكونه هو لا وان لم يتدبر واعلى
التاليد فانهم يستطيعون المباشرة ووافق الزيجته
فان التماسا ولو انه غاية الزيجته القصوي لكن ليس هو
فقط غايةا كقول بونا جينا وانريكوس وكوينيك و
فيلوكيوس ومثل ذلك تصح زيجته الخنثى لان الذين

من هذا النوع قادرين على استعمال الزيجته وفان قري
حال الذكر على الانثى فليتمتع كالذكر وان ذوات المالان
فيختاروا شيئا ولا بعد بعد يستعمل خيرة كقول سالكس
بونا جينا والوايكوس وكوينيك وفيلوكيوس وصحة ايضا
زيجته الذين يلدون دائما اولاد انا قري او ينفق عليهم الم
الخاص حتى يطموا الرجا من الحيوة ومثله تقبل زيجته
الرجل المشرف على الموت لانه قوته على المباشرة باقية
ولو اربطت بجلود المرض كما هو بين من عادة الكنيسة
التي تبج الزواج لمن كان قريبا على الموت مع الميكة
التي عنده كاعلم لايمان وسالكس ثالثا زيجته الاولاد الكالمين
للتقير الذين لم يبلغوا العى المحدود تبطل ليس بناموس
الطبيعت بل بناموس الكنيسة فقط لكون عجزها انما هو
الى زمن يسير وان سال احد عن الزيجته الصائفة في اصمار
المرحطة فالجواب ان مجمع الكلدانية حكم بها هكذا اولا
حيث لم يناد بما رسم مجمع قوتنا في تلك العاملة كبلاد
الانكليز ففصح الزيجته ولو لم تتم الصورة المتقدمة اعلا
واذا احتفظ تعدد المجمع في موضع من المواضع احيانا في
يلتزمون بحفظه فيما بعد كن قودي به عندهم ثابتا

حيث نودي برسم الجمع فيلزم الارتفاع بل يقتل الرتبة
على الصورة المحدودة وقال بعض العلماء اذا لم يحفظوا
فرجعتهم باطله لكن العلم لا يمان قال بعض ذلك لكون
الاحبار العظام قصد ذلك لشدة المضاراة الحاصلة من
بطلان هذه الرتبة وكثرها ثالثا اذا نودي بمسند
الجمع في مكان وحفظ ويعد ذلك اتم هناك عدم
وجود كاهن او استغنى فيوزن بالزجج خلوا من بعض
اذا حفظوا على قدر الكفاف ما امر به الجمع واحضروا
شاهدين قل ما يكون وكذلك اذا اختفى الاستغنى والكهنة
من خوف الكفرة ولم يعرف مكانهم او رحلوا من تلك البلدان
وعسر الوصول اليهم لشدة الخطر المانع الخامس عشر الحظ
وقد تقدم به القول فيما اقتضاه من منع الامة وهو المانع
الخامس

الجزء الثالث

س كيف تصطلح الرتبة الباطلة ج اذا بطلت من عدم رتبة
الرضي او من اخذ الرضي قهرا فاصطلاحها يكون بتجديد
الرضي ثانية وان كان احدهما برضى والرضي بعد ذلك
فتصح رتبتهما كما علم سابقا وكو نيتك وما و
فيلو سيوس وبونا جينا فيري من ذلك اولا ان الذي لم يكن

لا حين

راحتا بالاربعة باختياره فيجب عليه ان يرضي ثانيا ويظهر
رضاه بما اشار به عليه من الالزام ان يرضي ذلك
لقرينة التصريح الرتبة كقول سابقا وكو نيتك وبونا جينا
اذا ارضيا كلاهما سكر او غيبا فيجب على كليهما ان يرضا
عاصدا ويجدد الرضي كانه لم يكن سابقا وان بطلت الرتبة
لوقوع القرابة او لسبب اخر من الموانع المبطله فتصطلح
بالجديد للحل وتجديد الحل العهد والرضي بلشارته ظاهرة
لبطلان العهد القديم الحرام فيري من ذلك ان احد
المزوجهين اذا لم يشعر بالجمع او وقع المشك بمفرقه فيجب
ان يعاهد عهدا مطلقا مثلاً ان كنت لم تتزوجني فيما
سلف اقتضات تتزوجني لان اولي مضطرب في
نفسه يصح من واجبا فاشا ان تجدد العهد والرضي
فان صار هكذا فقد تمت الرتبة لاسيما اذا صدرت الحاجة
بثنية الزواجه فان كان الذي علم بالجمع قد خالف لا يرضي
القرين ويرفض الرتبة وتصدر امرار وشكوك كثير
فتجوز له السلوك برأي العلماء الذين قالوا يكفي لصحة
الرتبة ان الذي عرف بالجمع يظهر رضاه لقرينه كقول
سابقا وكو نيتك وظلوا بين وديانا واعلم ان

الزجاجة الباطلة التي قد عرفت بين اليهيك الكاهن والشهود
الاولين ايمانها وتجديدها ثانياً العام للثوري والشهود اذا
كانت التي غنياء واما اذا كان ظاهراً فلا بد من تحديد بين
ايهم لان الزجاجة الاولى بحسب طبيعة والثانية عرفت
بحسب كقولنا واوراوسا نكس وكوينكس ورجينله وسم
وقيل يوس من حكمة الرابع
من حكمة سلطان على حل الموانع ولا يوجب بحسب حلها
جواب لا يجوز للبابا ان يحل الموانع المبطله للخروج بحسب
الطبيعة والرسوم الالهية لا يمتنع خصوصية ولكنه
يقدر ان يحل في الموانع الصادرة عن الشريعة الكنسية
السبب في التسم الاول لان الادبي لا يمكن ان يحل في
ناموس الاعلى ولا الانسان في ناموس الطبيعة قولنا
الاجتهاد خصوصية لان البابا فقط له سلطان على فك
الزجاجة المستورقة وغير المحل اذا كان ثم ضروري كما علم
سكانس وليسيوس وديانا والسبب في التسم الثاني
لان البابا لما كان له قوة على وضع الموانع كان له قوة
ايضا على رفعها فينتج من ذلك ان الاستق بعد عتد
الزجاجة لا يجوز له الحل من الموانع المبطله الا اذا اعطي

ذكر

ذلك في وقت الضرورة وفي الاحوال التي ذكرها
اولا اذا كان المبلغ حله محكماً ثانياً اذا كان غنياً
لا ظاهراً ثالثاً ان يكون احد الزوجين قلم يكون
تزوج بصدق النية وسلامته الضمير لو ان يكون الا لاجا
للبابا مستغفر كقولنا ساكنس وكوينكس وبارس مع اليهود
فان كنت الزجاجة بعد اخذ الحلة بالعتس فلا يجوز للاستق
ان يحلها لهم وكقولنا ديانا نقلاً عن بارس واما في
الموانع المبطله للزجاجة قبل انعقادها فيستبين انه لا
يستطيع ذلك ولا مايب البابا باعلا الجانب ملحق اذا
اعطي ذلك خصوصياً كقولنا لايان وبونا جينا وطن
بعض العلماء كديانا والمقدم واسكوبيوس ان هذا السلطان
للاستق ايضاً ولو ان نادراً اذا امتت الضرورة لا امر
كله بعد بدل اليهود وكان ذلك لرفع شكك عظيم
ومنع عاز جسيم واعلم انه في الموانع غير المبطله يوزن
للاستق ان يحلوا عنها مطلقاً الا في الموانع التي يمتنع
بها الانسان عن اخذ الزجاجة بوجوب الناموس الطبيعي
الرسم الالهى كعند الطهارة المطلق الكامل وكقولنا
بونا جينا وناورا وساكس والحظية المقدمة كقولنا

كقول تافير وسائلكس وفيلوسوس ولايمان ومن جهة
المانع الواقعة بعد اتمام الزيجة التي يبغيها يتبع القرب
عن طلب حق الزيجة كالقربة الروحية والاهلية فيجوز
للاساقة الحل منها كقول بوناينا وفيلوسوس ولا ان العلم
فيلوسوس قال اذا لم يكن ثم ارتكاب اثم الزنا مع اقارب
الزوجة بعد اكمال الزيجة وبودن ايضا لبعض الرهبان
بحجة الكرسي الرسولي ان يحلوا المنهج عن طلب حق
الزيجة لوقوعه في الزنا مع اقارب زوجته في الدرجة
الثانية كقول رديكوس واعلم ان لا يجوز الحل من المانع
المبطله الا لسبب داع وكفر البغضة العظيمة بين الاقارب
كقول فيلوسوس وابطال الشكوك واستحقاقات
طالب الحل ثم اعلم انه على مقدار قرب الدرجات القرابة
والاهلية فيمقدار ذلك ينبغي ان يكون سبب الحل انقل
وانقل واذا اتت اسباب كثيرة كافيته اذا افردت فتصير اكثرها
كافية وان سأل احد اشك المانع لم ينع بطل مثلاً لا يجوز له الزواج
بثلاثة وبعد الفحص البالغ ما استطاع تحقيق الامر فهل يمكنه الزواج معها
خلو من حلق ان سائلكس وسائيس وديلوكون وبردون او جبوا
قيام حقه وعدم بيان المانع وانكر ذلك لايمان وبلاوس

المقالة

المقالة السابعة

في بيان التاديب الكنائسي لوجوه القوام وينقسم
الى ثلاثة فصول

الفصل الاول

في تعريف التاديب الكنائسي وهو ستة اجزاء
الجزء الاول

ما هو التاديب الكنائسي ان التاديب الكنائسي
هو عقاب روحي ودر واطلب به بعض خيرات روحية
من الانسان المعقد الخفي المر علي خطايا وعناوه
وذلك بواسطة السلطان الكنائسي كما علم لايمان فمن
ثم ينتج اولاً ان الانسان بالتاديب الكنائسي لا يعد الخيرات
الباطنة المحضة كحكم اليهود والميرون وسلطان الدنيا
ولا الخيرات لله الخوصية كالايان والرجاء والمحبة
وامثالها بل بعدم بعض خيرات ظاهرها واعماله يقرن
بها بعض مفعولات او فوايد روحية كالدرجة وثلاوة
الغرض وضبط الاوقات وخدمة الاسرار ومناولتها

والغفران وغير ذلك من النعمان الكنايسيه المشتهره
علي ان هذه هي تحت ملط الكنيسته لانتك فمن ثم ان
عدم احيانا المادب بتاديب الكنيسته غير امازمينا
مطلقا بالعيشة المشاعة البشرية وذلك بواسطة
الحرم فهذا انما يكون بالقصد الثاني ثانيا النقيض للحبس
والعبودية وسلب الاموال لا يجردها لانها عقوبات
زمنية ان لم تكن مقترنة بالمنع عن بعض افعال روحية
ثالثا النزاع عن الدرجة والوظيفة ليس بتاديب لانه
وان كان عقابا روحيا فليس هو دواء بل عقابا موبدا
لاجل خطيه سابقة وان تاب عنها راجعا الى الكنائس عن
مباشرة الامور الروحية ليس بتاديب ايضا لانه لا يعطي
ينزع دواء لازالة العقاب بل لعقاب الاهانت الصادر
عن الكنيسته خامسا الجزاء الصادر عن نفقوس طبيعي ليس
بتاديب لانه لا يعيد عقابا بل هو خارج قانوني فقط حقا
ولا الصادر عن انتم لانه لا يعطي بطريق العقاب الروايي
بل بطريقة العقاب الخلد فمن ثم لا يزول بالخلعة كالتاديب
بل بالاذن كما علم بونا حينما ساءوا اذا اعطي احد سلطان
في ايام الغفرانات لان مجل من التاديب فلا يستطيع ان

مجل

بلغ

مجل من الجن ان لم يتصرح له ذلك اذ يعطي السلطان
علي الحل ٥ الجزء الثاني
في ذكر اقسام التاديب الكنايسيه
اعلم ان التاديب الكنايسيه ينقسم اولاً ذاتا الى الحرم
وسنح وقطع ثانياً ينقسم عرضاً الى تاديب محتوي في الناموس
بشرعية ثابتة والي تاديب من روبا الكنيسته بطريقتين
الامر والحكم الشرعي وهذا التاديب يتبع تارة علي شخص
معين في خصوص امر خصوصي او علي اشخاص معينه
وتارة يكون عاماً خلو من بيان اسمائهم فرداً ثالثاً
ينقسم الي تاديب محكوم به وهو لما يحكم الناموس او
القاضي بالوقوع به في حال ارتكاب الانسان ذاك
الجرم خلو من تحديد حكم اخر والي تاديب يحكم به وهو
حين يحكم الناموس او القاضي بالوقوع به لاجل افعال
الجرم بل بعد قضاتان يحتم به الوتس ولا يضاح الامر
وحليته يجب عليك ان تتامل بالالفاظ التي يحكم
بها بالتاديب فاذا تضمنت ايقاع الحكم علي عمد الجرم
وصنيعه فهو تاديب محكوم به وان لم تتضمن ذلك
فيكون حينئذ تاديباً يحكم به وان كانت الالفاظ

غير واضحة ملتبسة فحينئذ الشفقة احق على مافس
 الناموس فينتج اولاً ان التاديب المحكوم به هذه هي
 الفاظه اولاً اذا كانت الالفاظ بصيغة الماضي او
 المضارع الحاضر كمن يقول قد حرمتنا او يحرمنا او احرم
 وامنع واقطع او نريد ونامر ان يكون محروماً او ممنوعاً
 او مقطوعاً وهلم جرا ثانياً اذا وجدت هذه العبارات
 حال العمل والضياع او خلوا من حكم اخر ثالثاً اذا كانت
 العبارة بصيغة الامر كمن يقول فليسقط في الحرم وليكن
 ممنوعاً وامثالها ثانياً التاديب الذي يحكم به هذه هي
 عباراته غالباً اولاً اذا كانت بصيغة المضارع المستقبل
 كمن يقول سوف تحرم وتمنع ثانياً اذا قيل نريد نخرمه
 او نمنعه ثالثاً اذا كانت الالفاظ بوجه التهديد كمن يقول
 تحت عقاب الحرم والقطع ما عدا اذا وضع خلافه
 من السابق واللاحق هـ

الجزء الثالث

في من يخصه ان يوزن بهذا التاديب ومن يقع عليه
 نقول اولاً كل رئيس كنائسي وحده يقتدر ان يوجب
 بهذا التاديب بشرط ان يكون له الرياسة والحكم الظاهر
 سوي

سوي كان بموجب درجته او بالوكالة او بحق اخر و
 يمكن ان يوكل الاكثريكي كما علم بونا جينا ولايمان والعلامة
 والحكم بموجب الدرجة اولاً هو بيد الجبر الاعظم على الكنيسة
 كلها ثانياً يختص بالبطريرك والطران والاساقفة ونوابهم
 ثالثاً كل رئيس عام من رؤسا الرهبانات بل بيد الرؤسا
 لخصوصيين ايضاً نظراً الى من هم تحت رايستهم رابعاً
 يختص هذا الحكم بجميع الرهبان وبالمجامع لخصوصية
 بالولايات خاصاً يختص باخرين من باب الوكالة والانعام
 كروسا الثماسة والخوارنة والمتقدمين على بعض الكنائس
 واما الحكم بالوكالة فهو بيد الموكلين من اصحاب الدرجات
 فاذا ماتوا بطلت وكالة الموكلين منهم والموكل لا يستطيع
 ان يوكل اخر مالم يعطى اذننا خصوصياً في ذلك كوكيل
 سيدنا اليا با من ثم ينتج ان الخوري لا يقدر ان يوكل
 يستعمل هذا التاديب من قبل سلطان درجته ولا
 العلماني لانه ليس لها الحكم الكنايسي ولا الرهبان
 النادرين الذين ليسوا بشمامسة ولا نسا وان كن
 رياسات لانهن غير قابلات للتصرف بمقتضى الحكم واذا
 اقل اهن يقتدر ان يمنح الاكثريكي الذي هو تحت

طاعتهم ويقطعونه عن وظيفته فافهم مغفلان لا يحصر
 اللفظ أي أنه ليس بتأديب كنائسي إذا اقتضاه أحد ليقطع
 في العجز بل أفهمه بالمعنى المجازي أي بمنزلة وصية تمنع
 بها الرعية الأكبر لكي الله الذي تحت حكمها من التقوى
 بوظيفته وإن لم يطع تقدر تقطع خلافه عنه كما علم
 بوناثينا ولايمان فنقول ثانياً أن التأديب الكنائسي
 يقع على كل من هو تحت طاعة أحد الرؤسا الكنائسيين
 لأن الطاعة والرياسة متضامتان كما علم لايمان فليخرج
 من ذلك أولاً أن الغير المعقدين لا يجري عليهم هذا
 التأديب وإن كانوا من رتبة الموعوظين ولا الموقفي
 أيضاً لأنهم لم يقعوا تحت السلطة الكنائسية وإن
 قيل أن الموقفي تارة يجرمون فنجيب أنهم لا يجرمون
 بحرهم جديد بل يتوقع أنهم محررون سابقاً ليتمكن
 الأحياء من مشاركتهم أي عن تقديم الصلوات والطلبات
 من أجلهم وعزدهم في أماكن مقدسة وإن قيل أنهم
 يجلون من الحرم تارة فنجيب أن حكمهم عبارة عن أنه
 يسمح لهم بالدخول ويتقدم الصلوات وأمثالها كما قال
 لايمان ثانياً لا يجري التأديب الكنائسي على الغربا

والسائر

والمستأففين القاطنين في مكان ما المدة يسيرة لأنهم غير
 محسوبين من رعية تلك الأبرشية كما علم لايمان ثانياً
 يمكن أن تجري التأديبات الكنائسية على الأراقة
 والمعصاة لأنهم تحت حكم الكنيسة بواسطة العماد كما علم
 لايمان رابعاً قد يجري هذه التأديبات على المسيحيين
 كافة ما عدا البابا لأن البابا وحده ليس هو تحت حكم
 أحد بل يعلو الكل حكمه هذا هو الحكم الرابع
 في ذكر العلل التي يجري هذا التأديب بها
 في كل الموضع بوناثينا أن العلة في إجراء هذه التأديبات
 هي الحقيقة المهيمنة وحدها الظاهر المناسبة للتأديب
 والمقتضية بالعماد فإذا صدرت مثل هذه الخطية من
 شخص حضوره فهو شخصه بتأديب وإن صدرت من
 الجمهور فيخفى يمكن تأديب المكان عنهم وتارة يتلاد
 المكان أيضاً لأجل خطية شخص حضوره إذا كان استغفاً
 أو ملكاً فلا يخرج من ذلك أولاً أنه لا يمكن إجراء هذا التأديب
 على الأطفال والمجانين لأن المنكرين لا يمكنهم الخطأ كما
 علم بوناثينا ولايمان وموارس ثانياً العلامة ثانياً

لا يجري هذا التاديب علي احد الا لارتكابه خطية عميته
ظاهره ولا لما كان العذاب مناسباً للخطية ثم انه لما
كانت هذه التاديبات عقوبات دوائيه لم يكن وضعها
مناسباً للخطية عمية بل لمعناها لئلا يلحقها عقاب كما
بني الجمع التريثي وقد ذهب بعض العلماء الي ان الخطية
العرضية يمكن تارة ان تتادب بمنع او قطع خفيف بخلاف
المنع الثقيل وقطع الشخص الحصري كالحرم الكبير وامثاله
فهذا لا يلحق الا بجرم ثقيل ثالثاً ان الخطية التي يجري عليها
التاديب لا بد من ان تكون عمية لانظر الي الباطن بل نظراً
الي جوهر الفصل الظاهر فمن ثم لا يجرم من يضرب الاكبريكي
ضربة خفيفة ولو كانت تيمنه عميته ولا من سقط في بدعة
باطناً فقط ولم يعلمها ظاهراً لان حكم الكنيسة انما يلحق
بالظاهر فقط كما علم بوناثينا رابعاً ان فعل الخطا من
شأنه ان يكون كاملاً في جنسه ان لم تنص الفاظ الناموس
خلافه لان العقوبات يجب حصرها وتقليدها دائماً فمن
ثم اذا حرم القتال لا يلحق الحرمان ايضاً لمن اضر واسعف
واشار ولا لمن جرح جرحاً قاتلاً ولم يصدر منه قتل خامساً
الذي يعني من الخطية العمية يعني ايضاً من التاديب

الثقل

الثقل مثلاً خطية الملة وعدم الصبر علي تكبيل الناموس
وعدم الرعي والاختيار والجهل الغير المدوم سواء كانت
واقفاً في العمل او في الناموس مثلاً او الم تفرق ان الذي
نظر بل الاكبريكي واذا عرفته كذلك وعرفت ايضاً انك تخطئ
خطأً عمياً ان ضررتك لكن ما عرفت ان ضرب الاكبريكي
منوع تحت الحرمان والسبب في ذلك لكونك لمست بما هذا
وقولنا للجهل الغير المدوم لانه اذا كان مدوماً اي يمكن
زواله فحينئذ لا يعني الضاوم من الحرمان كما علم سائلكم او
بوناثينا سادساً لا يستوجب التاديب المذكور من تجاوز
وحية تناقض الناموس الطبيعي او الالهي بل يقتضي الامر
ان تجاوز مع ذلك وحية الكنيسة بعناد بل لا يمكن اجراء
التاديب المذكور لاجل خطية ما حية صرفاً ان لم تكن
ستعلمه بخطية عمية بوجه من الوجوه اي لاجل حدودها
عزم او لعدم الكفاية المحكوم بها او لاجل الاستمرار علي
الخطية بعد النصح لانها ان لم تكن كذلك فلا يوجد عنا د
وان يجري ايضاً مثل هذا التاديب لمدة لاجل خطية ما حية
فقط وكان الصواب في ذلك كما يجري في الرهبانيات حين
يامر الرئيس مراهبه بالابتعاد عن شركة الاخوة او عن التقدم

الى اللطيف او عنده من مناولة الامور فيلزم بعد ذلك لا
تاديبا يحصر اللفظ حيث ان من تجاوز لا يستطاع في العجز الكفا
بل بعد بلزلة قلوف الوعاب محض كالحلم فيلزم بعد ذلك لا
من تعدي الناس من خوف قليل لا يجري عليه مثل هذا التاديب
الكنائسي ولم ينف احيا من الخطية المبتة لان ليس كعادته
كالحلم لايمان وبوناسينا وسارس وكونينك ثانيا قد
ينفع هذا التاديب لثلاثة وجوه اولها عدم الحكم في الرئيس
او اذا كان له سلطان فيكون سلطانه موبوطا بتاديب
كنائسي او كان معلقا من حيث ان الذنب يكون استغاث
عن هي اعظم من ذلك الحاكم كالحلم لايمان ثانيا لانه لم يحفظ
الرئيس نظام الحكم الجوهرية اعني اذ لم يدع عن الذنب لادبه
ولم يتقدمه بالتاديب لان الذي لم يكن تبينه سابقا على
الوصية وما يتعلق بها من العقاب لا يعد مخالفا وانهم
ذلك في خصوص التاديب البارز عن الانسان بحكم خصوصي
لان التاديب المحكوم به من الشريعة او بحكم عام او خصوصي
ايضا نظر اليه قبل مستقبل لا يحتاج الي تبنيه اخره الناس
او الحكم بينهما عن ذنبا بالكنائس مثله قس في الحكم
الذي لا يحكم بالتاديب بل يوضحه ويؤنبه عليه فقط وهذا

لا يحتاج

لا يحتاج الى تبنيه اخره لان يحكم على الذنب بالسقوط في
التاديب حين يظهر واضحا انه ارتكب جرما موبوطا به
التاديب وجازر التاديب يقتضي اولاً ان التبنيه يكون
حسب القرائن اعني انه يتم ثلاثة مرات لكن يكون
تارة تبنيه واحدا يساوي الثلث لوجود اسباب صلبة
كن يقول اني ابنك هذه المرة عوض الثلث ثانيا ان التبنيه
يتلى بكتابة الظاهر يذكر سلب التاديب رابعا ان التبنيه
اذ اطلب نسخة التبنيه تعطي له في شهر ولا يرتبط الحاكم
عن وظائفه الروحية كالحلم فيلزم من ثانيا يطل التاديب
لعدم وجود سبب داع وذلك يكون بثلاثة وجوه اولها
اذ لم يثبت الذنب بذاته ولا بموجب الشواهد ثانيا اذا
ثبت الذنب بذاته ولم يكن اثباته بموجب الشرع من كون
المؤلف لم يعترف بذنبه ولا اثبتت عليه بموجب الشريعة
ثالثا اذ لم يثبت الذنب بذاته وان ثبت بموجب الشريعة
لان الحكم في مثل هذا الحل ظاهرا حقاً فمن ثم لا يربط له
في شريعة الزمة اما في الظاهر يجب حفظه من اجل
الشك والعترة كالحلم

لايمان

في ذكر من يستطيع على الحل من التاديب الكايسيا
اعلم ان التاديب المحكوم به يحكمه حقوقي لا يقتصر على
حله كجاري العادة الا من حكم به فقط او رئيسه او خليفته
او نايبه المطلق وما كان محكوما به من الناموس العام
او من انسان يحكم عام فاذا لم يكن محظوظا يقتدر على حله
كل من له سلطان على حل المريبين من خطاياهم المحيطة وان
وان كان محظوظا فلا يقتدر على حله كجاري العادة ومن
عين ذات الامر الامن اشترع الناموس او خليفته او نايبه
المطلق قولنا كجاري العادة لانه في حال الموت كل من الكهنة
يقدرون ان يحل من كل تاديب وقولنا من عين ذات الامر لانه
بالعرض ومن باب الامتياز يقتدر اخرون على الحل منه كما
علم الايمان واعلم اولا ان للاساقفة سلطانا كما علم المجمع
التريدنتيني في الفصل السادس من الجلسة الرابعة والعشرين
اولا ان يحلوا في الذمة كل تاديب عني بذاتهم او بنايهم
ولو كان التاديب محظوظا لسلطان البابا ماعدا المرققة
فانهم لا يقتدرون على الحل منهم الا بذاتهم على ما نص رسم
العنا ويدعي التاديب عنيا اذا سقط فيه الذنب لاجل

خطه

خطية عني يحل تاديبا للحاكم اذا اذنب بفسادها
منها لعدم امكان تمجيلها بموجب المنوع كما علم بونا جيتا
وثبت تعليم جمع الوظيفة القدسية ثانيا لهم سلطان ان يحلوا
ثالثا من التاديبات المحفوظة للبابا لاسباب داعية لا تدع
الاساقفة في تلك التاديبات لان ينطلق الي البابا مثلاً
اذا كان شيخا هربا او مرضا اذا كانت انثى او بعد المسافة
كما علم بونا سينا وناورا وراوسفلس ولبلا وكونينك اعلم
ثانيا ان يوجد رهبان كثيرون من المتولين خاصة لهم
سلطان من قبل الانعامات رهبنتهم ان يحلوا من بعض
التاديبات وذلك في شريعة الزممة الباطنة فقط كما انه
ديانا فمن ثم يجب عليهم ان يطلبوا هذه الانعامات من
رومايرهم لاسيما اذا تقلدوا سلطان الاعتراف لكنهم فليحفظوا
هذه القوانين لانيه اولا من كان له اذن في حل التاديبات
المحفوظة للاساقفة لا يقتدر من هذا الوجه على حل التاديبات
المحفوظة للبابا لا يستطيع ايضا من هذا الوجه على الحل من
التاديبات المحررة في البراء الموعود براءة العنا لان
التاديبات المحررة فيها تدعي التاديبات الكبرى ولا تدخل
تحت اي اذن كان كما علم ديانا وسوارس ثالثا من استطاع

تاديبات

تاديبات

ت

على حل التاويبات المحرمة في تلك التاويبات تطيح على حل سائر
التاويبات بوجوه العزم لأنه لا يوجد تاديب لا عظم منها
بل هو أن لعلم الجواز السادس من التاويبات تطيح على
في كيفية إعطاء الحل من التاويبات تطيح على
اعلم أنه في الحكم الظاهر تعطي للحل كجاري العادة كل كنية
وأما في الحكم الباطن المختص بالدرجة فقد تستعمل هذه الحلة
أنا أحلك من كل وثاقه المحرم أو المنع أو القطع الذي وقعت
به لأجل الخطية العنانية وإن كانت محروما فليقل أيضا و
أردك لأخذ الأسرار ولشركة المؤمنين وإن كان ممنوعا
يقول له وأردك لاستواء وضيقتك وتشكيل درجاتك
والتمتع بأثمار أو قافك بسم الأب والابن والروح القدس
أمين وإذا كان الحل باحتفال حينئذ يتقدم الحل ثلاثا
الزموه الموفي بالحسين ويكون المذنب حاضرًا عريانًا
إلى حد زناؤه وعلى تلاوة كل استيخ من الزموه المذكور
يجلد على ظهره بتعصيف مرفيع وقد ترفع هذه الرتبة أعني
رتبة الضرب لأسباب معقولة لا سيما في المرأة ثم بعد
تلاوة الصلوات الاعتيادية يعطي للحل ويدخل إلى الكنيسة
وهذه الطريقة من الحل تستعمل أيضًا في حل الوقي ما عدا

أن الضرب

أن الضرب يقع على التبر فيلوح من ذلك أنه لا يمكن
حل الغائب من التاديب بل من لم يكن له أمره إن عجل
ولو كان ذلك لا يجوز غالبًا لئلا يهان التاديب والسبب
في ذلك هو كما أن التاديب يمكن إجماله على الغائب وعلى
من لا يريد كذا ذلك يمكن زوله عنها كما توريثها ودياتها
ثانيًا من كان مربوطًا بتاويبات شتى يمكن حله من تاديب
واحد مع ابتا البقية لأنه لا يوجد بين التاويبات تعلق
ضروري فمن ثم أن قيل أنه أحلك من كل الوثاقات
يكون حله من كل تاديب وعقوبة ثالثًا من اختلس الحلة
بجبر ثقل ظلمًا لا بعد محلول بل الجابر يسقط في حرم جدي
رابعًا من حل غيره بغير وفا القانون فحله صحيح لكن غير
جائز ومثله أن حل الوكيل مذنبًا من غير وفا القانون
فحله صحيح أيضًا إذا لم يكن وضع عليه من ربيبه هذا
الشرط وإن كان وفا الشرط لا يمكن إجماله في تلك الساعة
حينئذ يأخذ قرار المذنب بوفاء القانون بقسم عند الامكان
ثم يحله خامسًا وإن جاز الحل شرطيًا فليس بواجب إعطاه
هكذا بل إن كان المذنب يستوجب الحل فليجلده على
الاطلاق وإن لم يستوجب فليجلده سارًا يمكن إعطاه

للحكمة تحت سلطان المذنب لا يرجع الي ذنبه ايضا لمدة معينة
او تحت شرط يكله وان لم يكله يكون التلاذيب راجعا عليه
سابعاً من كان له سلطان ان يحل من التاديبات في حكم
الخدمة اي حال الاعتراف اذن ان له سلطاناً ايضا على حلها
خارج الاعتراف كما علم سائلهم ودياناً وكونيتك خلافاً
لنا وما وساور من

الفصل الثاني

في الحرم وهو أربعة اجزاء

الجزء الاول

في ماهية الحرم واقسامه

لحرم تاديب لعدم بد المذنب شركة الكنيسة وهو قسمان
القسم الاول يدعي حرماً صغيراً يعني قول الاسرار فقط التي
الثاني يدعي حرماً كبيراً ويسمي ايضا باللغة اليونانية
اناثيماتريس ويعدم المذنب كل شركة كنايةية والمحرم
بالحرم الكبير علي قسمين ايضا منه من يتحمله المومنين
ولذلك يلتزمون بالتجنب عنه ومنه من لا يتحمله المومنين
ولذلك يلتزمون بالتجنب عنه واعلم ان الذين لا

يتحملون

يتحملون من بعد مجمع قوسنطاطم هو لا مفسط اولاً وبنوا
آل الكليس الطاهرون ثانياً كل من حرم باسعه وهودي
عليه مناداة خصوصية فلاح من ذلك ان الكاتوليكين
في بلاد الارائقة لا جناح عليهم بشركتهم لهم لاهزم وان
كانوا محرومين فليس هم محرومين اسماً ومناداة خصوصية
علاينة ثانياً لا يلتزم ان تجنب من عرفته تجاوز الفاموس
الذي ينهيه او يامر بشتي تحت عتاب الحرم امراً وتهيئاً
خصوصياً لانه لم يتنادا بعد مناداة خصوصية بالحرم
صند شخص ذاك المذنب بحكم جازم مصرعاً من بعد
ارتكابه تلك الخطية مثلاً لانه لم يقل بعد انا سرح بوحنا
محروماً ماعدا اذ اعين الرئيس امارات واضحة تدل علي
شخصه علي التحقيق من غير امر تياب كمن يقول اني
احرم رئيس فلان كنيسته الواقعة في المدينة الفلانية
او فلان والي للمدينة الفلانية وما يحري مجراه ثالثاً
اذ اقل انا احرم مثلاً بطرس الذي التقي الحريق وكافة
اخوانه فلا يلتزم الا بالتجنب عن بطرس ولو كانت لاعوان
مشهورين لان الحكم عليهم يدعي عاماً لا خصوصياً صند
شخص معين وابعاً لا يلتزم بالتجنب عن المحرم في جمعية

ولم يتبادر بجرمه غلافيه والمناواة تصير في كنيسته اما في حال
 الوعظ او التماس حسب عوايد البلدان او بوجه اخر
 الجز الثاني
 في ذكر الاسباب التي توجب الحرم الصغير في الاكل والشراب
 السبب واحد فقط وهو شراكته الانسان المحرم حرماً
 كبيراً في الحوادث التي لا تجوز له الشركة فيها ومنعولات
 الحرم الصغير في ان صاحبه يعدم ببل الاسرار كما علم
 لايمان فلا يحل من ذلك او لا ان حين تقول الشريعة ان
 المشارك المحرم حرماً كبيراً يحرم مثله افهم منه ان حراً
 يحرم ولو حرماً صغيراً على ان التمثيل واقع على ذات
 الحرم بالتجريد عن الكبير والصغير ثانياً من شارك المحرم
 حرماً صغيراً لا يستوجب تأديباً البته ثالثاً المحرم حرماً
 صغيراً اذا تناول سراً من الاسرار يخطي خطاً ميثاً
 لكنه لا يستط في الجز الكنايسي واما اذا تناول الغني
 برماً لا يخطي حتى ولا خطاً عريضاً بل يمكن السقوط
 في هذا الحرم لاجل خطية عرضية فقط مثلاً لاجل المناوذة
 والمناوذة مع المحرم باسمة وشخصه حينما لا تجز المناوذة
 معه فمن ثم وان جاز ترك الخطايا العرضية في الاعتراف

فلا يجوز

فلا يجوز ترك تلك الخطية العرضية المتفرقة بهذا التأديب لئلا يورث الشرعي
 مستمراً ايضاً فلكل حجت العادة ان الكاهن يجل اوثان من كل وثاق الحرم ولو
 صغيراً ثم يجل من الخطايا وهذا الحرم يتقدم ان يجله كل خوري وكل من له سلطان
 ان يجل من الخطايا المحيطة لان هذا الحرم ليس محفوظاً . . .

الجز الثالث

في ذكر منفعولات الحرم الكبير

اعلم ان الحرم الكبير منفعولات قريبه وبعيده فالبعيد في هذه اوثان الجز
 الذي يسقط فيه المحرم اداً باشرعاً من اعماله الدرجات ثانياً اداً اشتر
 حرماً سنة كماله معاً على عناده حيناً يظن به انه اراد ان يخطي من ثم يجب
 السلوك معه من يعامل ارا تيكي كالبته الجمع التي ينبغي في الفصل الثالث
 من الجلسة الخامسة والعشرون وكذلك اداً كان قد اجتمع جرماً جسيماً واستحق
 الغزاه به عن وقته فيلحق عنه كاعلم بونا شينا وديانا وناورا
 واما المنفعولات القريبه فهي هذه اوثان ان يعلم تناول الاسرار وكذلك
 لا يجوز لاحد المحرمين سوا كان محتملاً او غير محتمل ان يتناول سرّاً والاً
 فيخطي خطاً عتيقاً ان لم يبرره الجهل الغير المدبر والخوف من الموت او
 الفضيحة او من اجل خسران امواله واما لهاه لان التأديب لا يلزم
 بصراحه هذا مقدار هذا كاعلم لايمان قولاً لا يجوز لان مهمات تناول من
 الاسرار ما عدل سر التوبة فيكون تناوله صحيحاً نظراً الى ذات العزيمت
 ان تكون كافت ذاتيات السر قد حلت حتى اداً تناول سرّاً اعترف ايضاً
 بجهل غير مدبر يكون اعترافه صحيحاً لانه بالحرم لا يكون غير قابل الحله
 بل يمنع عن قبولها فقط قبل ان يتفك من رباط الحرم كاعلم بونا شينا

ولم يتبادر بجرمه علامية والمناداة بصير في كنيسته اما في حال
الوعظ او القداس حسب عوايد البلدان او بوجه اخر

الجزء الثاني

في ذكر الاسباب التي توجب الحرم الصغير في ذكر الاسباب التي توجب الحرم
السبب واحد فقط وهو مشاركة الانسان المحروم حرماً
كبيراً في الحوادث التي لا تجوز له المشاركة فيها ومنعولات
الحرم الصغير في ان صاحبه يعدم ببل الاسرار كما علم
لايمان فلا يحل من ذلك او لا ان حين تقول الشريعة ان
المشارك المحروم حرماً كبيراً يحرم مثله افهم منه ان حتماً
يحرم ولو حرماً صغيراً على ان التمثيل واقع على ذات
الحرم بالتجريد عن الكبير والصغير ثانياً من شارك المحروم
حرماً صغيراً لا يستوجب تاديباً البته ثالثاً المحروم حرماً
صغيراً اذا تناول سراً ما من الاسرار يخفي خطراً مميماً
لكنه لا يستط في الجزأ الكنايسي واما اذا تناول الغير
برعاً لا يخفي حتي ولا خطراً صغيراً رابعاً يمكن السقوط
في هذا الحرم لاجل خطية عرضية فقط مثلاً لاجل المناوضة
والمنادمة مع المحروم باسمه وتخصه حيفاً لا تجوز المناوضة
معه فن ثم وان جاز ترك الخطايا العرضية في الاعتراف

فلا يجوز

فلا يجوز ترك تلك الخطية العرضية المتفرقة بهذا التاديب لئلا يوضع الشرعي
مستتره ايضاً لئلا يترك حرمة العادة ان الكاهن يحل لو كان كل وثاق الحرم ولو
صغيراً ثم يحل من الخطايا وهذا الحرم بقدر ان يحله كل خوري وكل من له سلطان
ان يحل من الخطايا المجتهدة لان هذا الحرم ليس محفوظاً . . .

الجزء الثالث

في ذكر منعولات الحرم الكبير

اعلم ان الحرم الكبير منعولات قريبة وبعيدة فالبعيدة هي هذه اولا الجز
الذي يسقط فيه المحروم اذا باشر علان اعمال الدرجات ثانياً اذا اشترى
محروماً سنة كاملة مصر على عناه حينئذ يظن به انه ارثيكي فن تم يجب
السلوك معه كمن يعامل ارثيكي كما بينه الجمع التريدين في الفصل الثالث
من الجلسة الخامسة والعشرون وكذلك اذا كان قد اجتمع جرماً جسيماً واستحق
العزله به عن وقفه فليخلع عنه كما علم بونا شيئا وديانا وناورا . . .
واما المنعولات القريبة فهي هذه اولا ان يعدم تناول الاسرار وكذلك
لا يجوز لاحد المحرومين سوا كان محملاً او غير محملاً ان يتناول سرّاً والّا
ينبغي خطاً عتيقاً ان لم يبرره الجهل الغير المدبر والخوف من الموت او
الفتنة او من اجل خسران امواله واما لها لان التاديب لا يلزم
بصرامة هذا مقدارها كما علم لايمان قولاً لا يجوز لان مهمات تناول من
الاسرار ما عدل سر التوبة فيكون تناولها صحيحاً نظراً الى ذات الترحيت
ان تكون كانت ذاتيات السر قد حلت حتي اذا تناول سر الاعتراف ايضاً
بجهل غير مدبر يكون اعترافه صحيحاً لانه بالحرم لا يكون غير قابل الحله
بل يمنع عن قبولها فقط قبل ان يتفك من رباط الحرم كما علم بونا شيئا .

وفيلوسوبوس وسوارس وكونينيك حتي ولو عرف القسيس ان خطايه
مقتربه لجرم وحله برد او في الحله صبيحه ولو كان الحرم محفوظا
بحا علم كونينيك وديان وسوارس ثانيا يعدم الحرم حرما كبيرا اقله
الغير المحتمل الهلوات الكنايسيه كالفه وفوايد الغفراناة العوميه
لا الخصوصيه لان كل شخص يجوز له ان يصلي عن نفسه مفردا عن
الجماعه السبعه كل الهلوة التي تنقسم باسم الكنيسه وكل الفوايد
التي يمنحها الله ببسب هذه طواجر الحرم تقديما لاجل الحرم وان
تعدت عنه لا تقيده شي ثالثا يعدم الحرم اذا كان من آل الكليروس
التعرف بخدمته ودرجته ولكن يجوز له اذا كان محرما محتملا ان
يتصرف بذلك احيانا اذا كان اليه من الغير ولم يتعشر له هومن دانه
مثلا اذا كان خوريو حضرت ايام اعياده والرعيه ملتزمه بسمع
القدس ولم يوجه احد غيره وطلبوا منه ان يقديس لهم بحا علم
مايمان وسوتوس وسفكس وديناشينا وسوارس والواسكي
واما اذا كان الحرم غير محتمل فلا يجوز له تكيل الاسرار ابتداء ماعدا
في الضروره القصوي وماعدا ذلك ففما فعل من الاسرار ففعله جميع
لا جاز سوي سالتوبه فانه لا يصح من حيث ان سالتوبه يقتضي
سلطان التعرف وهذا معدوم في الحرم بحا علم بوناشينا ولايمان
لجها يعدم الحرم الخدم الهليه حتي انه ليس يعدم اثمارها فقط
بل لا يمتطيع ان يحضرها ايضا خلدا من خطا عيت ومن شاركه في
سماع قدسه يخطي عيتا ماعدا اذا كانت المشاركه له يسيره كقولك

اذا

اذا وقفت معه في الصلاه مدت قرات مزموه او سمعت من قدسه
حتي تلاوت الما جيل فاليسير بعد هنا كما لعدم بحا علم بوناشينا
وسوارس وفيلوسوبوس وكونينيك ودورندوس وديانا
وبالخدم الهليه يفهم هنا برما ديبعة القدس وتلاوت الفرض في
البيعه علاينه والزياحات والتراثيل وتبريك الزيت والماء الشع
وبقيت الامور المتعلقة بالاكليروس التي تهيى باحتفال ماعدا
الوعظ ففي هذه الاشيا لا يلتزم المؤمنون ان يتجنبوا الحرم المحتمل
وان التزموا بالبعد عن الغير المحتمل اذا لم يكن تم جهل كلي خالي
من المده او كانت الماده خفيفه يسيره يسيره فمن تم ان حضر
مثل هذا فليصح ليتعرف وان ابي فليخرج جهلا ولو كاهنا
بحيت ان لا يخشي من ضرر اعظم وكذلك اذا لم يمكن طرده
فليطلب الخدم الهليه ولو كان عيلا وان كان قد
بطل القدس فليتركه الكاهن وان قد قرا الكلام الجوهري
فليستمر معه لتكيله شماس فقط الي ان يتناول ويبقيت
الهلوات التاليه للتناول فليعدل عنها ويتلوها في
مكان اخر لا يقد وان تماهل الحرم بالحله تطلبها
حتي لا يسمع القدس في الايام الماموره يخطي خطا
عيتا لاجاله سماع القدس واذا كان لحبيب اخر

فلا يخطئ من هذا الوجه وان كان استمرار المحرم تحت
التزام تلاوت الفرض فلا يجوز له ان يقول الرب
معكم بل ان يقول استمع يا رب صلاتي انفت يا رب

ومن خالف

ومن خالف فخلافة اظه عرضاً خاصاً بعدم المحرم
الشركة المدنية ايضاً ولا يعود يمكن ان يصير قاضياً
ولا وكيلاً لكنه يقدر ان يجاوب عن نفسه بل لا تقبل
له شهادة في شرع ولا يسمع له ان يصير يتيماً او محضاً
او وصياً كما علم كونيته والمتولي ودياناً ولايمان
وسلباً ترويس ولا يسمع له تكميل ما تحرر في كتاب
الوصاية كما قال ديانا وكسرينا خلافاً للنكس وديلو
ومن اقام محروماً وارثاً فقد صح فعله لكنه يخطئ سائلاً
المحرم الغير المحتمل لعدم استعمال سلطانه فمن ثم لا
يقدر ان يختار احداً ولا ان يقدمه ولا ان يحكم او يشترع
شريعة ومن قبل وقفاً من مثل هذا المحرم فيدعي دخيلاً ويلتزم
بتركه من غير حكم اخر وقولي الغير المحتمل لان المحرم
المحتمل يحتمل ان افعاله تكون صحيحة لخير الجمهور لكنه
يخطئ خطأ عمتاً ان مارسها خلواً من ضرورة سابعاً المحرم
الغير المحتمل لا يجوز دفنه في مقبرة الكنيسة بارض
مقدسة اي لا يجوز دفنه بارض مباركة التي هي تربة
المسيحين وان حدث خلاف ذلك وامكن معرفة جسده
يلزم اخراجه منها ولا يعود يسمع بتكميل الاسرار الالهية

فلا يخطئ من هذا الوجه وان كان استمر المحرم تحت
التزام تلاوت الفرض فلا يجوز له ان يقول الرب
معكم بل ان يقول استمع يا رب صلاتي انفت يا رب

ومن خالف

ومن خالف فخالفه اظنه عرضيا خامسا يعدم المحرم
الشركة المدنية ايضا ولا يعود يمكن ان يصير قاضيا
ولا وكيلًا لكنه يقدر ان يجاوب عن نفسه بل لا تقبل
له شهادة في شرع ولا يسمع له ان يصير يتيما او محضرا
او وصيا كما علم كونيك والمتولي وديانا ولايمان
وسلبيتروم ولا يسمع له تكميل ما تحرر في كتاب
الوصايا كما قال ديانا وكسرينا خلافا لسنكس وديلو
ومن اقام محروما وارثا فقد صح فعله لكنه يخطئ ساسا
المحروم الغير المحقل يعدم استعمال سلطانه فمن ثم لا
يقدر ان يختار احدا ولا ان يقدمه ولا ان يحكم او يشترع
شرعة ومن قبل وقفا من مثل هذا المحروم فيدعي دخيلا ويلتزم
بتركه من غير حكم اخر وقولي الغير المحقل لان المحروم
المحقل يحقل ان افعاله تكون صحيحة لخير الجمهور لكنه
يخطئ خطأ عميا ان مارسها خلا من ضرورة سابع المحروم
الغير المحقل لا يجوز دفنه في مقبرة الكنيسة بارض
مقدسة اي لا يجوز دفنه بارض مباركة التي هي تربة
المسيحين وان حدث خلاف ذلك وامكن معرفة جسده
يلزم اخراجه منها ولا يعود يسمع بتكميل الاسرار الالهية

هناك الي ان يتكرس المكان ثامنا المحروم بعدم مخالطة
الومنين ومعاشرتهم الدينية حتى انهم هم لا يتدرون ان
يخالطوه اذا كان غير محتمل ولا هو يمكنه ان يخالطهم ولا
لا يجوز تقييده ولا التكلم معه على انفراد ولا اظهار الحب
له لا باشارة ولا برسالة ولا برسول وامثال ذلك ثانيا
يحرم الصلوة معه اي كل شركة روحية وقد سبق القول
فيها اننا ثالثا لا يجوز سلامه وتكريمه قولا وفعلا وقال
البعض لا يجوز رد السلام عليه وخلافه اصح واصدق
لان رد السلام وفادين وقد ذهب سايروس ودياذا
الي ان السلام قولا حرام لا فعلا واسارة كمن يرد عليه
باحنا الراس ووضع اليد على الصدر لان العادة جرت
في اظهار الادب والاحترام لا يجوز المعاملة معه
كالبيع والشرا لكن اذا صار صحيح ولا يجوز السكنى والشركة
معه حتى انه يحرم السفر معه كانه رفيق خامسا لا يجوز
الشركة معه في المائدة والوليمة بالمعاد لا اتفاقيا
لانك اذا صدقته في طريق او في منزل او على مائدة
فيجوز لك ان تملك معه سوال اول اي خطية يخطئ
من يشارك المحروم الغير المحتمل الجواب ان الشركة معه

في الالهيات لخطا عمت لثقل المادة اما في العالميات
فالخطا عرضي غالبا اذا لم يحدث شك وعثر ولو
سقط من شاركه في الحرم الصغير كما علم بنفسى و
سوارى وديانا وقولي غالبا لانه نارة يصير الخطا
عميما مثلا اذا شارك الانسان من كان محروما في ذنبه
كمن جامع سريدا محرومة سوال ثاني هل يجوز ان مع
المحروم الغير المحتمل الجواب يجوز ذلك خارج الالهيات
في الحوادث الاتي ذكرها او لامن اجل الفائدة سواء
كانت روحية مخففة بالمحروم عينه كمن يريد ان
يسترده الي التوب او كانت فائدة لعين كمن يلتمس
شورا من المحروم ولا يمكن التماسه من الغير او كمن
يطلب منه دينه الذي كان له عليه سابقا لكن لا يجوز
المعاودة معه حديثا وان تمت تصحيحه لانه لا يوجد
ناموس يفسخها ثانيا لا يجوز شركة المحروم لقربنا اي
اذا كان الرجل محروما يجوز للمرأة ان تشاركه
وبالعكس بشرط الاتي تجد فرقه بينهما وبخلاف ذلك
يجري في امور الخطيب والخطيبة فانه لا يجوز الشركة
بينهما كما علم ديانا وسنكس وفيلوسيوس وسايروس

ثالثاً تجوز شركة المحرم لمن كان تحت طاعته مثلاً كالبنين
وأولاد البنين والأقارب والعبيد والجوار والحمام الذين
كانوا سابقاً في خدمته وأهل العيلة كلهم كما ذهب كونينك
خلافاً لسوقو رابعاً من لا يعلم بالامر ولا بالناموس فلا جناح
عليه إذا شارك المحرم خامساً لأجل ضرر روي أو جرد
هـ أو حسانه أموال دينويه هـ

الجزء الرابع

في ذكر الأسباب التي توجب الحرم الكبير وهي خمسة فروع
لما كانت الأسباب متعددة كانت الحرمات مختلفة أيضاً
وقد حصرناها إلى أربعة أقسام بعضها ليست بحفوفة
لأحد وبعضها للأساقفة وبعضها للبابا بموجب
براءة العشا وبعضها محفوفة للمذكور أيضاً بوجداً

الفرع الأول

ما هي الحرمات الغير المحفوفة

الجواب أن الحرمات الغير المحفوفة على ما رأيناها
دارجة في الناموس هي التي ذكرها وهي تنسب
للجميع أولها من اتعب وضائق أهل الكليروس لأنهم
لم يختاروا إلى الدرجات الكهنوتية من قدمه لهم طلب

العلم

اليهم في تقديمه ثانيها من اقتصر الحله من التأديب الكناسي
بالجبر والوعيد ثالثها من كل أهل الكليروس ليتخضعوا حقوق
الكنيسة تحت امر العموم رابعها من علم الرهبان الخارجي
من الرهبنة الطلب والشرعية العالمية واحتملهم في مدرسته
خامسها من دفن في التربة المكرسة محروماً غير محتمل أو مريباً
ظاهر سادسها من عقد زيجة في الدرجات المحرمة أو مع
راهبه سابعها من منع أنه لا أحد يبيع أهل الكليروس
ولا يجبر لهم خيراً وما شاكل ذلك ثامنها المواي الدي لا
يتبنون حقوق أهل الكليروس من أيدي المراسيين
فهذه الحرمات تخص الكل وأما الحرمات المختصة بأهل الكليروس
فهي هذه أولاً من الكرايتا المراسيين ما عدا الأساقفة
ثانياً من أجريوت الكنيسة أكثر من ثلاث سنين وغير واقفا
وعربها ثالثاً من تزوج وهو في الدرجات المقدسة رابعاً
من تجاسران يحل من الحوادث المحررة في براءات العشا خامساً
من استعمل الصنعة الطبية ظاهراً أو استعمل وظيفة الشرع
العامي باشتهاً سادساً من اقتبل سلطات عالمية ومناصب
دينويه وعلم أنه قد يوجد حرمات تخص الرهبان وهي هذه
أولاً من خلع ثوب الرهبنة عنه وتركه أو تزوج ثانياً من

احتج بالامتنان لغيره وروايه ثالثاً من وضع
في ديره اسامه خلوا من اذن رابعاً من تعلم الشريعة
العالمية او طلب خارجاً عن ديره خامساً من لم يحفظ المنع
المكاف اذ احفظ في الكنيسة الكبرى كما علم فيلوسيفوس
وبونا جينا: وقد زاد علي هذه الحرمات كلها الجمع التريديتي
حرمات اخر تجري حيث قبل الجمع المذكور وهي هذه اولاً
من علم ان الاعتراف ليس بضروري قبل تناول القربان المقدس
ثانياً من خطف النساء وعان علي خطفهن
ثالثاً من دخل دير الراهبات كايثا من كان خلواً من اذن
محرر بقرطاس رابعاً من الزم امرأه في الدخول الي دير
وان تندر فيه خامساً من منع النساء العابدات من ان
يندرون خلواً من سبب داع معقول

الفرع الثاني

في الحرمات المحفوظة للاساقفة
اعلم ان الحرمات المحفوظة لها للاساقفة هي هذه
اولاً من ضرب الكليريكاً قريباً خفيفاً او ضرباً

ثانياً

ثالثاً
او ثقلاً اذا كانت امرأة ثانياً من كان محروماً واشرف
علي الموت وحله احد الكهنه فان تعافى ولم يحضر
الي الرئيس ليحله من ذلك الرباط ينسقط في حرم اخر
محفوظ للمطران ثالثاً من تقصد واجتهد بتطرح الحامل
واستطاع الجنين بعد دخول الروح فيه ونجم ذلك بالفعل
رابعاً من شارك المحرمين من الاسقف في خطيتهم وقد
يحفظ للاسقف كل حرم حفظه الاسقف لذاته باسم
هـ فلينتبه علي ذلك مع الاعتراف هـ

الفرع الثالث

ما هي الحرمات المحفوظة للبابا خارج برارة العا
الجواب هي هذه اولاً من يلقي الحريق متعمداً ثانياً من
يزور سايل باسمه ومن يحملها معه ثالثاً من يهيب
كنيسة او يهدمها رابعاً من شارك المحرم باسمه من
البابا باثمة خامساً من يظلم الذين يوردون الغير
بالتاديبات الكنايسية من اخل من الحرم تحت شرط
ولم يكمل شرطه سابعاً من فسح منع البابا ثامناً من
اعطي او اخذ شي بالمعاهدة في دخول الرهبنة تسعاً
من ارتكب السيونا الظاهر في الشرطية او اعطا

احتج بالافقيا ليضرب ديره ورومايه تالتمان وضع
في ديره اسامه خلوا من اذن رابعاً من تعلم الشريعة
العامليه او طلب خارجاً عن ديره خامساً من لم يحفظ المنع
المكاف اذ احفظ في الكنيسة الكبرى كما علم فيلوسفوس
وبونا جينا وقد زاد علي هذه الحرمات كلها الجمع التريديتي
حرمات اخر تجري حيث قبل الجمع المذكور وهي هذه اولا
من علم ان الاعتراف ليس بضروري قبل تناول القربان المقدس
ثانياً من خطف النساء وعان علي خطفهن
ثالثاً من دخل دير الراهبات كايثا من كان خلواً من اذن
محرر بقرطاس رابعاً من الزم امره في الدخول الي دير
وان تندر فيه خامساً من منع النساء العابدات من ان
يبدون خلواً من سبب دواعي معقول

الفرع الثاني

في الحرمات المحفوظة للاساقفة
اعلم ان الحرمات المحفوظة لها للاساقفة هي هذه
اولاً من ضرب الكليريكاً قهراً خفيفاً او قهراً

ثانياً

ثانياً
القاتلة ٧ الفصل ٢
٩٦٤
او قهراً اذا كانت امرأة ثانياً من كان محروماً واشرف
علي الموت وحله احد الكهنة فان تعافى ولم يحضر
الي الرئيس ليحله من ذلك الرباط ينسقط في حرم اخر
محفوظ للمطران ثالثاً من تقصد واجتهد بقطع الحامل
واسقاط الجنين بعد دخول الروح فيه ونعم ذلك بالعمل
رابعاً من شارك المحرمين من الاسقف في خطيئتهم وقد
يحفظ للاسقف كل حرم حفظه الاسقف لذاته باسم
هـ فلينبه علي ذلك معلو الاعتراف هـ

الفرع الثالث

ما هي الحرمات المحفوظة للبابا خارج برادة العا
الجواب في هذه اولا من يلقي الحريق متعمداً ثانياً من
يزور سايل باسمه ومن يحملها معه ثالثاً من ينهب
كنيسة او يهدمها رابعاً من شارك المحرم باثمة من
البابا باثمة خامساً من يظلم الذين يؤدبون الغير
بالتاديات الكناسية من اخل من الحرم تحت شرط
ولم يكمل شرطه سابعاً من فسح منع البابا ثامناً من
اعطي او اخذ شي بالمعاهدة في دخول الرهبنة تاسعاً
من ارتكب السجونا الظاهر في الشرطية او اعطا

الوقت عشر من ارتكب السيوف بالامل حاوي عشر
اذا دخل احد الراهبات دير الرهبان ثاني عشر من حارب
رهبة الاليسوعيين ثالث عشر من اقتصر غيره ليحلف علي
امر مخالف الحرية الكنائسيه رابع عشر من اختلف مال
الكنائس سادس عشر من علم في وعظه او مخاطباته او
مجادلاته ان مرتع العذر اجل بها بالخطة الاصلية
سابع عشر ضارب اهل الاكليرس هذه الحرومات تخص
كافة الاشخاص بوجه العموم واما الحرومات التي تخص
الراهبان واهل الاكليرس هي هذه اولاً من شارك
في الاسرار والامور المقدسه المحرومين من البابا ثانياً
وعظ وعلم في خصوص يوم الشهد وبقي الدجال باقوال
غريبة عن تفاسير الاباء والعلماء الثالث من اجتهد في تغيير
اوقاف الكنائس رابعاً الخوري الذي لا يتم قسمه في
خصوص السكني في رعيته خامساً الراهبات اللاتي
يخرجن من الدير خلواً من اذن سادساً الراهبان الذين
خلوا من انعام ومن اذن الخوري الخصوصي يوزعون
على العوام اسرار الاوغارستيا والمسحة الاخيره وعقد
الزيجة وتبريكها

هذا هو
الذي
يكون
في
الكنائس
من
الحرومات
التي
تخص
الراهبان
واهل
الاكليرس
وهي
هذه
الاولى
من
شارك
في
الاسرار
والامور
المقدسه
المحرومين
من
البابا
ثانياً
من
شارك
في
الاسرار
والامور
المقدسه
المحرومين
من
البابا
ثانياً

الفرع الرابع

في تفسير الحرم الواقع علي فائري اهل الاكليرس
اعلم ان النص يقول هكذا ان القى احد يديه علي اكليريكي
او راهب ظمناً بوسواس من الشيطان فليكن تحت رباط الحرم
ولا يجسرون احداً من الاساقفة ان يحله وقوله احد اي كان
من كان من اي جنس كان اعني دكراً او انثى او شاذ او زمني
او لم يمنع اقله اذا كان ملتزماً من باب الوظيفة او العدل
كالملوك والقضاة وبيوت الروسا كالاسياده والوكلاء والمدبرين والخازنة
كجامع لايمان وبوناشيناه وموكبته مع جمهور العلماء
وقولي اقله لان من كان ملتزماً بالمنع من باب الحجة ولم يمنع
فلا يجرم كجامع بوناشيناه وروكونينك وزيجينلدوس وازكيوس
وموليناه وهو الامم خلافاً لسوارس والقيطاني وفيلوسيوس
وقوله اكليريكي اي كايماً من كاي في اي درجة كبيرة كانت
او صغيرة ولو مزوجاً بشرط ان يكون تزوج واحدة بكر او كان
لابساتياب الاكليريكي وخادماً للكنيسة مائة بل لو كان ايضاً
محرماً ومقطوعاً ومربوطاً ومنزوعاً قولاً
وقوله راهب اي ولو كان في التجرة او شماساً دكراً
او انثى وقوله القى يديه يفرم به كل عمل ظاهر مهين
للاكليريكي في اقنومه او بما عليه سوى كان باليد او

الوقت عاشر من ارتكب السيوف بالامل حاوي عشر
اذا دخل احد الراهبات دير الرهبان ثاني عشر من حارب
رهبة الايسوعيين ثالث عشر من اقتصر غيره ليحلف علي
امر مخالف الحرية الكنايسيه رابع عشر من اختلس مال
الكنائس سادس عشر من علم في وعظه او مخاطباته او
بجادلته ان مرتبم العذر اجل بها بالخطة الاصلية
سابع عشر ضاربوا اهل الاكليروس هذه الحرومات تخص
كافة الاشخاص بوجه العموم واما الحرومات التي تخص
الرهبان واهل الاكليروس فهي هذه اولاً من شارك
في الاسرار والامور المقدسة المحرومين من البابا ثانياً من
وعظ وعلم في خصوص يوم الشهد وبجي الرجال باقال
غريبة عن تقاسير الاباء والعلماء الثامن اجتهد في تغيير
اوقاف الكنايس رابعاً الخوري الذي لا يتم قمحه في
خصوص السكني في رعيته خامساً الراهبات اللاتي
يخرجن من الدير خلواً من اذن سادساً الراهبان الذين
خلوا من انعام ومن اذن الخوري الخصوصي يوم زعون
على العوام اسرار الاوغارستيا والمسحة الاخيرة وعقد
الزيجة وتبريكها

الفرع ٤

الفرع الرابع

في تفسير الحرم الواقع علي ضازي اهل الاكليروس
اعلم ان النص يقول هكذا ان القي احداً يديه علي اكليريكي
او راهب ظمناً بوسواس من الشيطان فليكن تحت رباط الحرم
ولا يجسرون احداً من المساكنة ان يحله وقوله احداً اي كان
من كان من اي جنس كان اعني ذكر او انثى او شاذ او زمني
او لم يمنع اقله ادا كان ملتزماً من باب الوظيفة او العدل
كالملك والقضاة وقيت الروسا كالاسياده والوكلاء والمدبرين والمخازنة
بحا علم لايمان وبونا شيناه وموليكه مع جمهور العلماء
وقولي اقله لان من كان ملتزماً بالمنع من باب المحبة ولم يمنع
فلا يجرم بحا علم بونا شيناه وادركونينك وزيجينك وادركونينك
وموليكاه وهو المصح خلافاً لسوارس والقيطاني وفيلوسيوس
وقوله اكليريكي اي كاييناً من كايين في اي درجة كبيرة كانت
او صغيرة ولو مزوجاً بشرط ان يكون تزوج واحد بكرة وكان
لابساً ثياب الاكليريكي وحادماً لكنيسة مائة بل لو كان ايضاً
محرماً ومقطوعاً ومربوطاً ومنزوعاً قولاً
وقوله راهب اي ولو كان في التجو به او شماساً دكراً
او انثى وقوله القي يديه يفهم به كل عمل ظاهر مهين
للاكليريكي في اقنومه او بما عليه سوي كان باليد او

بعدها. أو يبيح. فلاح من ذلك.
 أولاً أنه يسقط في الحرم من تغل في وجهه. أو رش عليه ماء.
 أو لطمه بطين. أو نثق شعره. أو شق ثوبه. أو اسحب من عن
 جسده شيئاً ظماً. أو قسر. أو كمن ينتش عمامته. أو صوفه. بحيث
 إن العمل يكون مهيناً جداً. كما علم بونا شينا ولايمان.
 ثانياً من سجن راحياً. أو اكليريكاً. أو قيده في مكان قسراً.
 من حيث لا يقدر على الخروج إلا بأهانه. والعار العظيم.
 ثالثاً من طرده حتى أنه سقط من على الفرس. أو في نهر. أو
 في حفرة.

رابعاً من ألقي يديه ظماً على فرسه حال ركوبه عليه. وقتل
 الدرس. أو جرحه. أو ضربه. أو أوقعه ماسكاً زلامه. لأن
 هذا الفعل وإن كان خفيفاً نظراً لجسد الكليريكي إلا أنه
 ثقيل نظراً إلى شانه وكرامته.
 خامساً من فعل شيئاً مما ذكرناه. وكان الكليريكي راضياً بذلك
 فيعزى أيضاً إذا كان الفعل مهيناً للدرجة الكليريكي.
 سادساً إذا ضرب الكليريكي دأته. وأهانها من باب الردي
 واللام بخلاف ما إذا كان من باب العبادة. كما علم لايمان وناورا.
 سابعاً من ضرب الكليريكي مستحقاً الضرب إذا كان لا يفارب

لا

لا استحقاق له في ذلك مثلاً. إذا عوقب الكليريكي من قاضي
 عام. أو إذا عوقب بطريق لا يجوز. مثلاً. إذا عاقبه الأسقف
 علي يد عامي. كما علم بونا جينا وناورا وسيروس وفيلوسيرس
 وكونينك ولايمان.
 الله الذي يخرج سراً جيب الكليريكي ليختلس ماله. إن
 هذا الفعل لا يحوي قسراً. بل حبساً وحيلة.
 ثانياً إذا كان الضرب من باب اللعب. أو تفاقياً.
 ثالثاً إذا اتفق أن ولدي الكليريكيين تغارياً معاً. كما علم
 بونا شينا ولايمان. وفيلوسيرس. وكونينك.
 رابعاً إذا كان الضرب ناتجاً عن محامات الإنسان عن دأته.
 المحاماه الغير الملووه. أو محاماه عن حياته. أو امرأته.
 أو أولاده. أو قاربه. أو متعته. كما علم لايمان.
 خامساً إذا كان الضرب خفيفاً ولم يكن فيه كفاية الوعي والتميز.
 كما علم القبطاني وأبيلادوصا.
 سادساً إذا كان الضرب في ظلمة ولم تعرف الكليريكي لعدم
 وجود ثوب الكليروس عليه. لأن الجهل يبرر.
 سابعاً إذا ضرب المتقدم أي الأسقف أو المعلم أو الأب الكليريكاً.
 في الدرجات الصغار. أو أهل التأديب. ولو بغضب. بحيث إن

يكون الفرب معتدلاً بمقدار الذنب بل يقدر الاستغفار والمعلم
لما كثر يتيه ان يضرب من كان في الدرجة الكبار نادياً
وان سألني ان كان للاب الجسداني استطاعه علي ذلك
اجبتك قد اختلف العلماء في ذلك والحال ان قوماً انكروا
وقوماً اوجبوا ذلك بحائنه لايمان

تامناً لا ينحرم من ضرب الكليريكاً منزوعاً من درجته او
كان مزوجاً ثانيه او ارملة او كان قد مارس وهو كليريكي
عمل الميخانه او صار قصاباً او مسخرة ونصح ثلاثت مرار
ولم يتب ومن كان كلن امره الخطيه حال الاعتراف لماعلم
لايمان وفيلسوس

تنبه اعلم انه وان كان هذا الحرم محفوظاً للبابا فيمكن ان
يحلّه اما سبق في الحوادث التي ذكرها

او اتي كان الفرب خفيفاً لاني داته بل نظراً الي الفرب
الشنيع حسب رأي اهل البعيره مثلاً اذا كان باليد او بحجر
ولم يبق اثرها او انه لم ينتج عنه اهانته عظيمه وشك عظيم
كن يلطم الكليريكاً علي وجهه وخرج بعض نقط دم واما الفرب
الشنيع فيكون يقطع عضوه او يخرج بسببه دم كثيراً او اذا كان
المضروب اسقفاً او ريس رعيته ولو كان الفرب كفأ واحداً
ثانياً اذا كان الفارب لم يبلغ اشد او فقيراً او مريضاً
او شيخاً

او شيخاً او امرأة او كفيفاً او اعرج او عبداً او ابن بيت
او لم يكن مسلطاً علي ذاته كالراهبان والرهبان اذا
تضاربوا او اذا كانوا اناساً مترفين وكل من له مانع شرعي
عن المضني الي البابا او الي ناييه او اذا كان الحرم مشكوكاً
به كما علم فيلوسوس او اذا كان الضرب خفيفاً كما
علم وديان

الفرع الخامس

في ذكر الحرمات المحفوظة للبابا بوجوب براءة الفنا
اقول انها علي الخصوص الحرمات التي هي ضد الارائقة
وليس انها تمتد نحو المسعفين لهم فقط ومن قبلهم واولهم
عند بل ايضا نحو من معوي بعلمه كتبهم التي تشرح ديانتهم
وتنصت كمنهم ومن قراها وطبعها او حامي عنها والسقوط
في هذا الحرم يقتضي اربعة شروط اولها ان مصنف
الكتاب يكون ارايكيكاً ثانياً ان الكتاب يتضمن البدعة
بالقصير او بصرح عن ديانتهم ثالثاً ان يقرأ منه جزء
يحرز كافياً للخطا المميت رابعاً ان يحوي الانسان ذاك
الكتاب بمعرفة وقراءة ويطبعه كما قال لايمان فلاح من
ذلك ان لا ان لا يحرم من قرأ كتاب الكائن ليكيين المرد

يكون الفرب معتدلاً بمقدار الذنب بل يقدر الاستغفار والمعلم
الكليريكي ان يفرب من كان في الدرجة الكبار تاديباً
وان سألته ان كان للاب الجمداني استطاعه علي ذلك
اجبتك قد اختلف العلماء في ذلك والحال ان قوماً انكروا
وقوماً اوجبوا ذلك بحائنه لايمان

تأمننا لا ينحرم من ضرب الكليريكا من روعاً من درجته او
كان مزوج تانيه او ارملة او كان قدما زناً وهو الكليريكي
عمل الميخانه او صار قصاباً او مسخرة ونصح ثلاثت مرار
ولم ينتب او من كان كلن امراه الخطيه حال الاعتراف لماعلم
لايمان وفيلوسيوس

تنبيه اعلم انه وان كان هذا الحرم محفوظاً للبايا فيمكن ان
يحلله المستق في الحوادث اما في ذكرها

او اما في كان الفرب خفيفاً لا في داته بل نظراً الي الفرب
الشنيع حسب راي اهل البعيره مثلاً اذا كان باليد او نجس
ولم يبق اثرها او انه لم ينتج عنه اهانته عظيمه وشك عظيم
كن يلطم الكليريكا علي وجهه وخرج بعض نقط دم واما الفرب
الشنيع فيكون يقطع عصفه او يخرج بسببه دم كثيراً او اذا كان
المفروب اسقفاً او ريس رعيته فلو كان الفرب كفاً واحداً
تانياً اذا كان الفارب لم يبلغ اشده او فقيراً او مريضاً
او شيخاً

او شيخاً او امرأة او كفيفاً او اعرج او عبداً او ابن بيت
او لم يكن مسلطاً علي داته كالراهبان والرهبان اذا
تضاربوا او اذا كانوا اناساً مترفين وكل من له مانع شرعي
عن الضرب الي البابا او الي نايه او اذا كان الحرم مشكوكاً
به كما علم فيلوسيوس او اذا كان الضرب خفيفاً كما

علم ويا من

الفرع الخامس

في ذكر الحرمات المحفوظة للبايا بموجب براءة العنا
اقول انها علي الخصوص الحرمات التي هي ضد الارائقة
وليس انها تمتد نحو المسخين لهم فقط ومن قبلهم واوهم
عنده بل ايضا نحو من معوي بطله كتبهم التي تشرح ديانتهم
وتشتم كنزهم ومن قراها وطبعها او حامي عنها والسقوط
في هذا الحرم يقتضي اربعة شروط اولها ان مصنف
الكتب يكون ارايقياً تانياً ان الكتاب يتضمن البدعة
بالنصر او بغيره عن ديانتهم ثالثاً ان يقرأ منه جزء
يجرد كافيًا للخطا المميتة رابعاً ان يحوي الانسان ذاك
الكتاب بمعرفة وقراءة ويطبعه كما قال لايمان فلاح من
ذلك او لا ان لا يحرم من قرأ كتب الكافر ليكن المرد

فيها افعال الارائقة ولو بنية ان يتعلم الارطقة كما علم لايمان
وناورا وسنكس ثانيا لا يحرم من قرا كتب الكاتوليكيين التي
عشاها الارائكي بجواشي بدعته بحيث ان الجواشي لا تكون
زايده بمقدارها على مقدار الكتاب كما به سوارس ولايمان
وناورا وسنكس ثالثا ليس مجرمه كتب الارائقة المتضمنه
علومنا الطبيعية وليس فيها بدعة حتي وان كان فيها بدعة
اتفاقا لا قصدا كما علم لايمان وسايروس خلافا لسوارس
وسنكس رابعا ينحرم من قرا المقدمة او الزهرس او
الرسالة الي القاري او جزء من الكتاب وان لم يكن
فيه بدعة كما علم لايمان ونونا شينا ومثله ربا ينحرم
من امر غير بالقراءة ليسع هو لانه بعد انظرها بعين
كما علم لايمان وازورويس خلافا لسنكس خامسا لا ينحرم
من قرا سطر او سطرين او وجه ابل ورقه ايضا كما علم
سانكس ودرريكوس وصا ولا يجوز للمعلم الاعتراف
ان يحكم بخطية عمية او بالحرمان على من فعل ذلك لتصد
صالح او لحنه راسد سادسا لا ينحرم من جوي الكتب
المذكوره بونا او يمين فكما ان المادة الغنيمة تنبهر
من الخطا كذلك تفعل كمية الزمان القليل ايضا كما

علم

علم كراييريوس وسايروس وسنكس
سابعا يعني من الحرم الجهل المدعوم ايضا كما علم سنكس ولايمان
ثامنا لا يتبرر من جوي الكتب المذكوره في بيت غيره علي اسمه
ولولم يكن له القصد في تلاوتها لا يتبرر ايضا من منع عن حرقها
او حياها بالمجادلة كما علم بونا شينا لكن من مدع عقل المصنف
وتعليمه الموجود في كتاب فلا جناح عليه كن يقول لقد كان هذا
الكتاب حسنا ولم يجوي علي بدعه فمثل هذا لا يعد محاميا
عنه كما علم بونا شينا ولايمان

الفصل الثالث

في المنع والنزع عن الدرجة وهو ثلاث اجزا

الجزء الاول

في ما هو المنع ولم ياتي اقسامه ومن اين تعرف كفيته وميته
نقول ان المنع تاديب يمنح به الكليويكي عن تكميل بعض وظائف
كنايسيه فيلوع من ذلك
او ان المنع لا يمكن وقوعه الا على الكليويكي
ثانيا من استطاع ان يودب تاديبا كنايسيا يستطيع ان يمنح ايضا
ثالثا من مارين عملا ممنوعا بالمنع يخطي خطا عميا من عيب
دراسته ويحفظ في العجز الا اذا كان العمل الممنوع خفيفا جدا

راجعاً إذا حل المنوع أحد لا يجمع حله :
 ثم إن المنع نوعان أحدهما محدد لزمان وأما غير مطلق ويدوم .
 إلى إعطاء الحل منه ثم منع يهيى عن الوظيفة سواء كانت من
 قبل الدرجة أو من قبل السلطان ومنع عن التمتع بالبتون .
 ومنع عن كليهما ويمكن أن المنع يهيى أيضاً عن بعض أفعال
 الوظيفة وأما كيفية المنع وكيفية تبين من الفاظ المانع .
 ولما كان المنع مبغوضاً وجب فهمه بمقدار الفاظ فقط لا
 أكثر من ذلك :
 أولاً أن المنع المطلق الكلي يمنع عن ممارسة أفعال الدرجة
 والسلطان كلها والمنع الجزئي يمنع عن ممارستها تلك
 الأشياء المختصة بتلك الوظيفة المنوع عنها فمن ثم وإن
 لم يعد المستقن المنوع عن سلطانه فقط قادراً على الحرم
 والحل والتحويل فيستطيع من ذلك على ممارستها
 أفعال درجته كالنقد يس وتكرير الكنائس والتشريع
 ومثالها ما علم بونا شينا :
 ثانياً من منع عن وظيفة لا يعد منوعاً عن
 التمتع بالبتون لكنه يلتزم أن يقيم آخر نيابة عنه .
 نيابة عنه

نيابة عنه لجو إذا أخذ البتون كما علم بونا شينا وناورا
 وسوارس وانريكون وفيلوسيوس ومثله من منع عن
 درجته فلا يعد ممنوعاً عن التمتع بأوقافه خلافاً لما
 رأي بونا شينا :
 الجزء الثاني
 ماهو المنع بالوجه الخصوصي ومن يقدر على الحل منه
 الجواب أن لا أن الكلي يمكنه يسقط في المنع في حال فعله
 خلواً من حكم ثانٍ أولاً إذا قبل الدرجات الكنائسية
 من اسقف غريب أو من اسقف في غير رعيته خلواً
 من اذن أو قبل الرعي المحررة أو خلواً من أن يمين علي
 كنيسة أو كان تحت تابوت كنائسي فقل هذا يكون
 ممنوعاً عن ممارسة درجاته إن كان قد فعل ذلك بالحيلة
 والمكر حتى إذا انصرف بها يسقط في العجز الكنائسي
 ثانياً من حرمانه أو منع أو قطع خلواً من كتابة وتحرير
 السب فيمنع عن الدخول إلى الكنيسة شهراً واحداً
 ماعداً إذا كان قسيساً ويرى بالتأنيط الكليركي مدة
 سنتين للزمن مع ماله ومعرفة يختار اسقف أو راعياً
 غير مستحق الرعايا من الذي يرسم والمرسوم باليمين

ينابته عنه لجواز اخذ البتون كما علم بونا شينا وناورا
وسوارس وانزليكون وفيلوسيوس ومثله من منع عن
درجته فلا يعبر عنه عما عن التمتع باوقافه خلافا لما
ه رأي بونا شينا ه

الجزء الثاني

ما هو المنع بالوجه الحصري ومن يقدر على الحل منه
الجواب اولا ان الاكليريكي يسقط في المنع في حال فعله
خلوا من حكم ثان اولا اذا اقبل الدرجات الكنائسيه
من اسقف غريب او من اسقف في غير رعيته خلوا
من اذن او قبل العمى الحدود او خلوا من ان يعين علي
كنيسة او كان تحت تاديبه كنائسي فقل هذا يكون
ممنوعا عن ممارسة درجاته ان كان قد فعل ذلك بالحيلة
والكرهية انه اذا انصرف بها يسقط في الجزاء الكنائسي
ثانيا من حرم او منع او قطع خلوا من كتابة وتحرير
السبب فيمنع عن الدخول اليه الكنيسة شهرا واحدا
معدا اذا كان في دير نالنا يتقطع الاكليريكي مدة
سنتين للزني مع علة ومعرفة يختار اسقفا او راعيا
غير مستحق الرعايه بالذي يرسوم والموسم باليهونا

رابعا ادخل المنوع احدا لا يباح حله
ثم ان المنع نوعان احدهما محدد للزمان والآخر مطلق ويترجم
الي اعطاء الحل منه ثم منع يهي عن الوظيفة سواء كانت من
قبل الدرجة او من قبل السلطان ومنع عن التمتع بالبتون
ومنع عن كليهما ويمكن ان المنع يهي ايضا عن بعض افعال
الوظيفة واما كيفية المنع وكيفية تبين من الفاظ المانع
ولما كان المنع ميقوفا وجب فهمه بمقتضى الفاظ فقط لا
اكثر ونصح من ذلك

اولا ان المنع المطلق الكلي يمنع عن ممارسة افعال الدرجة
والسلطان كلها والمنع الجزئي يمنع عن ممارسة تلك
الاشياء المختصة بتلك الوظيفة المنوع عنها فمن ثم وان
لم يعد المستحق المنوع عن سلطانه فقط قادرا على الحرم
والحل والتحويل فيستطيع من ذلك على ممارسة
افعال درجته كالنقد يس وتكريز الكنائس والتشرطن
وامثالها كما علم بونا شينا

ثانيا من منع عن وظيفته لا يعبر عنه نوعا عن
التمتع بالبتون لكنه يلتزم ان يقيم اخر نيا به عنه

ينابه عنه

خامسًا القوي الذي يعتقد ربحته بين الذين ليس هم من
 رعيته مخلوًا من اذن سادسًا من يجعل دينًا ثقيلًا على الكنيسته
 التي تقلدها سابقًا اذا ارتكبا السادسية والسيوينا
 او سابعًا او اسعفًا الخطافين ثامنًا من جادل في خصوص
 الخيل بمن تم العمدرة على النوعين مجادلة ظاهرة امام رجال
 ودينا ثانياً ان الراهب يكون ممنوعاً أولاً اذا هرب من
 دير تاركاً اسكبه وفي حال هرب اقتبل درجه مقدسة
 ثانياً من لبس اسكيا قبل كمال مدة التجربة ثالثاً من
 لم يستعمل الثوب المرسوم من الرهبنة او ادخل نسوة
 الي الدير ايما يربط الاسقف اذا رسم من غير رعيته
 ورباطه يكون عن امور يختصه بجبريته مدة سنة
 وايضاً اذا رسم احداً بغير موافق يربط عن التقديس
 مدة سنة وهكذا يربط الاسقف ايضاً اذا دخل دير
 النساء على من ضرره فمن له سلطان الاسقف يتدبر
 ان يحل من كل رباط غير محفوظ وللرهبان اذن في
 حل كل رباط في محكمت الاعتراف والاسقف يتدبر حل
 من كل رباط مدون في الشريعة ان لم يكن محفوظاً
 حفظاً خصوصياً للكرسي الرسولي كما علم لا يعلات

ونورا

ونورا وسوارس بل من الرباط المحفوظ ايضاً اذا كان
 خفيًا لم يظهر خبره في الشرع الظاهر كما علم بونا شينا
 ثلثاً من الجمع التريديتي في الفصل السادس من
 الجلسة الرابعة والعشرين

الجزء الثالث

ما هو النزاع عن الدرجة ومن يقدر على ذلك ولاي سيجي ذلك
 الجواب ان النزاع من الدرجة بخلاف الرباط الذي يربط
 عن عارضة الدرجة الي مدة والنزاع يكون محلاً من غير
 رجاء العودة والنزاع قسمان الواحد لفظي وبديهي
 مطلقاً والاخر بالمفعل فيكون اذا النزاع بالمفعل هو سلب
 مارسنة العصا من الرضايف والاقواق كلياً على الاطلاق
 من غير رجاء العودة ويصير برتبة وطوق مع سلب
 الانعام المعطاه لاهل الكليروس حتى ان المنزوع يعود
 تحت حكم العوام وقولنا سلب عارضة الرضايف
 لان نزاع الدرجة غير ممكن فمن ثم اذا كان المنزوع
 في الدرجات الجارية يبق ملزوماً بحفظ العنه و
 بتلاوة الفرض بحيث انه لا يكون تقون قانوناً لا
 يقدر فيه على تلاوة الفرض مثلاً من يجلس يجلس

الدم او يوضع في مركب الحن وامثالها والبرع اللفظي
 يكون مثل الاول الا انه بعينه طقس ورتبة ولا تترك
 به انعام الاكلير ومن واعلم ان الاكلير يكي يمكن تعريب
 عن درجته من الاسقف لان هو دون الاسقف الذي
 يقدر ان يعري الاكلير يكي علي يد نايبه ايضا فالنزع
 اللفظي اذا لا يكون الا في الحوادث المذكورة في الشريعة
 وعند ارتكاب الماتم الجار حسب ما يري الحاكم
 فمن ثم لا بد ان يكون الجرم شنيعا جدا من ابر الخطايا
 واما النزع بالفعل فلا بد له من خطايا جسيمة كالارتقة
 الظاهرة وتزوير الرسائل الرسولية والمداومة
 على العباد وميتة ولو مدققت
 يسيره ومن تلب اسقفه
 تلبا فضيحا كما بينه
 فيلوسيفس
 ولايمان
 لا لعل

الفصل الرابع

في رباط المكان وهو تلبت اجرا
 الجزاء الاول في ما هو هذا الربط وكما في اقسامه
 ايجب اولا انه تاديب كنايسي يمنع عن استعمال الوظائف الكناسية
 وامرارها والدفن في مكان مقدس ويقسم هذا الربط الي رباط المكان
 والي رباط الشخص والي رباط المكان والشخص معا فربط المكان
 يتعلق بالمكان وربط الشخص بالشخص وربط المكان والشخص
 يتعلق بكليهما والفرق بين رباط المكان والشخص هذا وهو ان في
 رباط المكان الغريب والعريب يمنعان عن مشاركة الامور الهية
 لا مطلقا بل في المكان مربوط فقط واما في رباط الشخص تمنع
 المشاركة عن بعض الناس او عن جميعه معينه علي المطلاق وفي
 كل مكان والربطان المذكوران قسمان خصوصي وعام
 فالعام المكاني او الشخصي هو ربط مدينة او ولاية او جميعه
 والخصوصي المكاني او الشخصي هو ربط اماكن او اشخاص معينه
 فلاح من ذلك اولا ادا ربطت المدينة يربط معها ما يليها وادا
 ربطت كنيسة تربط التربه الملاصقة لها لان العرض يتبع الماصلة
 تانيا ادا ربط الشعب لا يربط معه من ليس بجز الشعب كالذين يدرسون
 واهل الاكلير ومن والغريبا ولا ادا ربط الاكلير ومن يربط الرهبان
 لان الرهبان لا يدخلون تحت اسم الاكلير ومن الايماناسيهم فمن ثم
 ادا قيل ان المكان مربوطين فلا يجوز لهم حضور الهيات

الدم او يوضع في مركب الجفن وامثالها والنزع اللفظي
يكون مثل الاول الا انه بغير طقس ومرتبة ولا تزول
به انعام الاكليريوس واعلم ان الاكليريكي يكون تعريفا
عن درجته من الاسقف لان هو دون الاسقف الذي
يقدر ان يعري الاكليريكي علي يد نائبه ايضا فالنزع
اللفظي اذا لا يكون الا في الحوادث المذكورة في الشريعة
وعند ارتكاب الماثم الجار حسب ما يري الحاكم
فمن ثم لا بد ان يكون الجرم شنيعا جدا من اكب الخطايا
واما النزع بالفعل فلا بد له من خطايا جسيمة كالارتبة
الظاهرة وتزوير الرسائل الرسولية والمداومة
علي العباد وميتة ولمدة

يسيره ومن تلب اسقفه

تلبا فضيحا كما بينه

فلوسيوس

ولاعان

هم

فصل ٤

الفصل الرابع

في رباط المكان وهو تلبث اجزا

الجزء الاول في ما هو رباط الربط وكيفية اقسامه
يجب اولا انه تاديب كنائسي يمنع عن استعمال الرضاين الكنائسيه
واسرارها والدفنه في مكان مقدس ويقسم هذا الربط الي رباط المكان
والي رباط الشخص والي رباط المكان والشخص معا فربط المكان
يتعلق بالمكان وربط الشخص بالشخص وربط المكان والشخص
يتعلق بكليهما والفرق بين رباط المكان والشخص هذا وهو ان في
ربط المكان الغريب والقريب يمنعان عن مشاركة الامور الهية
لامطلقا بل في المكان مربوط فقط واما في رباط الشخص تمنع
المشاركة عن بعض الناس او عن جميعه معينه علي المطلاق وفي
كل مكان وربطان المذكوران قسمان خصوصي وعام
فالعام المكاني او الشخصي هو ربط مدينة او ولاية او جميعه
والخصوصي المكاني او الشخصي هو ربط اماكن او اشخاص معينه
فلاح من ذلك اولا اذ ربطت المدينة يربط معها ما يليها وادار
ربطت كنيسة تربط التربه الملاصقه لها لان العرض يتبع الماثل
ثانيا اذ اربط الشعب لا يربط معه من ليس بجزء الشعب كالذين يدرسون
واهل الاكليريوس والغريب ولا اذ اربط الاكليريوس يربط الرهبان
لان الرهبان لا يدخلون تحت اسم الاكليريوس الا بما يناسبهم فمن ثم
اذا قيل ان السكان مربوطين فلا يجوز لهم حضور الهيئات

في مكان البتة واد اقبل ان المدينة مربوطة بحوز لسكانها الذي
لم يصير واسبب الربط حضور الهيئات في مكان اخر اذ ارحلوا اليه
الجزء الثاني فيما هي مغولات الربط المكاني والشخصي
اجيب انما هي هذه او اسمح تكمل الخدم للالهية فمن ثم من ربط
ولو بدين غيره لا يجوز له حضور الهيئات واما الكليروس والرهبان
الذين لم يكونوا مربوطين بحوز لهم بل يلتزمون ان يقدموا ويكملوا
الفروض لكن بشرط ان تكون ابواب الكنيسة مغلقة من غير قزع
النوافيس ما عدا وقت الوعظ او لتلاوة سلام منزم او نياحات
الميت فيكون هذا كله بهوت متعطف في غياب مربوطين
وطردم اذ كانوا حاضرين ومع هذا كله يجوز تكمل الفروض للالهية
بتبديل واحتفال في بعض الاحيان كعيد ميلاد الرب وعيد
البنديكتي ونياحة منزم العذراء وعيد الجسد الى ثمانية ايام
بحيث ان الذي كانوا سبب الربط لا يقتربون الى المذبح ولا
يتقدمون نحو التقدمة ولا الى تناول الاسرار
ثانياً تحرم مناوالت الاسرار ما عدا العادة والتبتي وسر التوبة
فهذا الاسرار يسمي بمناوالتها الجميع ما عدا الذي اعطوا سبباً
للربط سواء كان ذلك بالشور او بالعمونة والتأييد في شمع
بمناوالت القربان المقدس للقرابين للموت ويجوز اخذ المرفق
باحتفال بجمل المصاييح وقرع الناقوس وقال ساكس وامايمان
وكونينك

وكونينك وامايمان ورايم صايب ان عقد الزيجة تجوز ايضا
لان هذا السر ما يخص دانياته يتم لامن الكنيسة بل من المترجعي
لكن سوارس لم يقبل هذا الرأي
ثالثاً تمنع الدفن في التربة المقدسة فطر الى الاطفال والمجانين
ايضاً لكن اهل الكليروس لا يمنع دفنهم هناك اذ لم يكونوا مربوطين
ايضاً واد دفنوا فليدفنوا سرا كما راي امايمان
رابعاً اهل الكليروس الذين يتجاوزون الربط يخطيئون خطايا
والرهبان ايضاً من اي صنف كانوا بل يجرمون ايضاً حالاً واما
العوام اذ تجاوزوا الربط الشخصي تناول الاسرار يخطيئون ايضاً
خطايا فان تجاوزوا الربط المكاني الاصح انهم لا يخطيئون
خطايا بل عرضاً مثلاً اذ احضروا الخدم للالهية بحيث انهم لا يكونوا
هم ايضاً مربوطين شخصياً كما علم امايمان وسليستروس وصوتوا وبلا
الجزء الثالث في من يقدم ان يربط هذا الربط ومن يستطيع فكه
اجيب ان الذي لهم سلطان ان يجرموا ويمنعوا لهم السلطان
ان يربطوا الرباط المذكور ايضاً اذ اربط شخص لا بد من ان يكون
ذلك لخطية معينة واما رباط الجمهور او المكان فلا بد له من خطية
عينة ثقيلة جداً مع عناد ارتكبه الجمهور او اكابر الجمهور
واعلم انه اذا تم الرباط الموضع من الشريعة محفوظاً سوى كان
شخصياً او مكانياً فيقدر على فكه الاسقف او غيره من له السلطان

على ذلك الجمهور المرتبط لكن الرهبان المنع عليهم لا يتدبرون على
فكهم لان المكان والجمهور ليس تحت محكمة الاعتراف فقط واما
الربط الشخصي المخصوصي الموضوع من الشريعة اذا لم يكن محفوظاً
فيقدر على حله كل معلم اعتراف متبوع ومن له انعام ان يجلب من
كافة التاديبات الكناسيه لا يتدبر ان يزيل الرباط المكاني او
الشخصي المختص بالجمهور

الفصل الخامس في الجز الكناسي وهو تحت اجزا

اعلم ان الجز الكناسي وان لم يكن تاديباً من العاده ان يجر معه
مشابهته ولذلك نحن اذا اقتدينا بالعلماء الترمنا بوضعه هناك
الجز الاول فيما هو الجز الكناسي
ان الجز الكناسي هو مانع يمنع عن قبول الدرجة المقدسه او عن
التعرف بالمقبوله فلاح من ذلك ان الجز ليس بتاديب بل هو
بمنزل تعويق حتي انه ولو فرض احياناً بطريقة العقاب فليس
هو عقاب كما يراي لايمان وبونا شينا. والجز يقسم اوما الى
جز عن دنس والي جز عن نقص تانياً يقسم الى جز كلي وهو
بحصر الانتظار الذي يمنع قبول كل درجة ويعيق عن التعرف
بالمقبوله كالقتل والترجيح التانيه والي جز جزئي وهو الذي
يمنع عن التعرف بعمل ما من الدرجة او يمنع عن المارتقا الي اعلا
منها مثلاً الكاهن الاعمي او الماكح يمنع عن تكميل القداس

ولا

ولا يكون عاجزاً عن استماع الاعتراف والتماس الماخيبي العاقل اعني
الشما يكون معوقاً عن الكهنوت مع انه يتدبر ان يتعرف بدرجة
الشموسيه

الجز الثاني في انه كيف يسقط الانسان في الجز الكناسي وكيف
ان الانسان لا يسقط في جز الا فيما كان محرراً في الناموس او قد حكم به
الرئيس فمن ثم حين يكون الارتباب في الاسباب او في الناموس فيمنع
لا يلتمز الانسان ان يحتسب داته عاجزاً من كون المالك داته افضل
لما علم بونا شينا منقلا عن سوارس وفيلوسوس ما عدا الارتباب
اذا كان واقعاً على قتل ارتكبه ظلماً كما نبه بونا شينا منقلا عن
الناموس في فصل لقد اشترت لنا. واعلم ان الانسان لكي يسقط
في الجز عن دنس لا بد له من ان يكون اجتمع جرماً ظاهراً فعلاً كما
علم جمهور العلماء خلافاً للقطاني لان الجز عقاب تعيق ولا يمنع
الا بصغوبه فنقول الان ان الجز لا يرفع بالحل بل بالتفسيخ
بهذه الصورة او امثالها اي اني افسح لك من الجز الذي عطفه
فيه لاجل السبب العلاني وارذك الي التعرف بدرجةك ووضايفك
واصيرك قابلاً للدرجات اذا كان لم هو مشروطاً بالكامل الذي
بسم الابن وان كان الجز متعدد او اراد ان يزيله كله فله ان
يفعل ذلك والا فيرفع من الجز ما امكنه واحب ان يرفعه
ثم اعلم ان حل الجز كان قديماً يختص بالبابا وحده لكن بعد الجمع
التريديتي حيث هو مقبول يتدبر كل اسقف ان يزيل الجز

او فصل الرابع في الجز

الصادر عن ديب ولم يبلغ الي الشرع بحيث انه لا يكون قتلاً متعمداً
 كما علم بونا شينا وسوارس وستكس وفيلوسوس ولايمان متقلاً
 عن الجمع التريديتي في الفصل السادس من الجلسة الرابعة والعشرين
 وايضاً الجز الصادر عن عدم النسب يزول بالدخول في الرهبنة
 المتبوتة وتكمل المدة رهنها وذلك نظر الى قبول الدرجات
 لا تظراً الي الرياسات كما علم حرر في الناموس في الفصل الاول
 عن اواد القسوس علي ما راي بونا شينا ولايمان وسوارس
 وستكس وليسيوس خلافاً لغيرهم الذي ذهبوا الي ان هذا
 الجز يزول نظر الى كل الماشيا الموجودة في الرهبنة ونظراً الي
 كل رياسته دارجه وتديري معتاد فيها وفي خصوصها ويمكن
 الرئيس ان يفسح بذلك او الجمع الرهباني البلدي او العام كما
 نبه ديا ثومور بوشا فيلوع من ذلك او ان البابا وحده وكل
 من هو منه عليه منه يقدر على تفسيخ الجز الناشي عن النقاية
 ثانياً لا يقدر معلم الاعتراف على تفسيخ عجز البتة ما لم يكن انعم
 عليه من الله الجزو الثالث في ذكر مفعولات الجز الكنايشي
 نقول ان مفعولات الجز الكنايشي هي هذه ان يصير الانسان
 عاجزاً عن قبول الدرجات ويمنع التصرف بالدرجة المقتولة
 فمن تم الكاهن الساقط في هذا الجز ان حل احداً فله معيه
 لكنه يخطي كما علم بونا شينا فيلوع من ذلك ان الذي يمارس
 اعمال

اعمال درجته او يقبل درجه اخرى وهو في الجز يخطي خطاً قبيحاً
 الا ان قبوله الدرجه صحيح
 الجز الرابع فيما هو الجز الناشي عن الذنب والخطا
 اجيب او لا يصدر الجز عن تكرار المعاد بتقصه ومعرفة ويسقط
 في هذا الجز المعاد والمعمدة ثانياً يصدر من تجاوز التاديب
 الكنايشي وذلك اذا تم المربوط به علماً من درجته باحتفال
 ما لم يبرره جهله الغير المدعوم كما علم لايمان ثالثاً اذا فعل الكاهن
 فعلاً من افعال درجه مقدسه ليست فيه وكان ذلك منه بتقصه
 ومعرفة واحتفالاً كما علم بونا شينا ولايمان رابعاً اذا قبل احد
 الدرجة الكنايشيه بر دأوه متلاً اذا كان في حرمه او ربطه
 او من اسقف غير اسقفه او بالظفره او قبل الصن المطلوب
 او اختلاساً من غير تجربه ولم يكن للاسقف في ذلك لا معرفة ولا
 اراده واعلم ان الذي يرتسم بالظفره اذا لم يباش افعال درجته
 التي قبلها بالظفره اعني بالنظم من غير اخذ الدرجة الصغار او من
 غير اخذ درجة الثماس الرشايلي ياخذ درجة الجبيلي فاذا كان
 لم تعرف بالدرجة التي اخذها على هذا المنوال لا يسقط في الجز
 كما علم ابيلا وناورا وبونا شينا ورايم صايب جداً ومن ارتسم بغير رفاضة
 خامساً اذا ارتكب خطايا قبيحه جداً وظاهرة التي يقرن بها
 العيب حسبما رسمت الشريعة كالفسق والخطي واختلاط الدم
 والخت في المحكمه السيمونية والهادوسيه والسحر وخطن العروشه
 او المعاده علي ذلك تم المبارزة

وذلك في خارج الجز

او قدس في مكان مربوط

بجناية

سادساً يتولد العجز من قطع اعضاء الغير وقتلهم ظلماً حتى ولو لم يكن
 تنقص الاعني من عدم الحرص الواجب وكل من ايد وشاور وامر
 بحرب ظالمة او القلع هذا لا بد من ان يكون في بعض اجزا خصوصية
 يتعطل منها الجسد في بعض افعاله كما لا يد والرجل والعين
 والامدان واما لما علمنا وراونا شيئاً فلاح من ذلك اولاً
 انه لا يسقط في العجز من قطع في فتنه اصبح غيره او سنة او ضرورة
 او شر راسه وحجته او شفته او الفقه او الحجة اذ انه التي للزينة
 فقط لان المذكورات مثلاً لما صبح لا يعد عضواً خصوصياً بل جزراً
 والة عضو خصوصي لما علمنا ايلاً ودياناً مع ثمانية احرين
 ثانياً لا يصير عاجزاً من اعني غيره بسلب بصره فقط من غير قلع
 العين ولا من اضعف عضواً ولم يقطعها لما علمنا دياناً
 ثالثاً اذا ضرب كيترون واحداً في فتنه من غير اتفاق هو الواحد منهم
 ضرباً شديداً قاتله ومات دأك منها فان اتفق ضاربها فذلك
 وحده يصير عاجزاً خلافاً لما بيلا وموارش
 رابعاً من اعني المريف شي بسلامة الغير مثلاً اكلأ وشرباً او حركة
 او نقله من فرشه الى فرشه او صنع شيئاً اخر معه فمات
 او تعطل الموت عليه فخلوا من قصد فلا يسقط في العجز الا اذا كان
 ذلك من تماهل عظيم لما علمنا ايلاً ويليوميوس واربعه احرين مع
 دياناً وقد نبه هذا نقلاً عن بونا شيئاً ان الكهنة يجوز لهم كلما
 يجوز للعوام ان يفعلوه مع المرض المتعاريبي الى الموت
 خامساً

خامساً من رافق صاحبه بسلامة الغير ليلاً يسقط في خطر حال
 القتال فلا يسقط في العجز ولو ان صاحبه قتل غزماً مما عد اذا
 شجع صاحبه على القتال في حضوره كما علمنا ايلاً ودياناً
 سابعاً اذا قتل واحداً في الحرب بغير حق فالعسكر المقاتل كله
 يسقط في العجز وان كان قدما عد اعدام صاحبه باي وجه كان
 كما علمنا بونا شيئاً تامناً يصير عاجزاً من يعتني باسقاط الجنين
 بعد دخول النفس الناطقة عليه وبخلاف ذلك ان لم تكن دخلت
 بعد كما علمنا بونا شيئاً او كونيكن مسنداً على التريعه في فصل اما المتأخر
 تاسعاً من قتل غيره لاجل حياية داته وكانت محاماته عن نفسه
 بجرص غير مدوم ولا يسقط في العجز لان حيت لا يوجد انتم فلا
 يوجد عقاب ايضاً ويعد العجز ايضاً من دلا ماته او سقط في ارتقه
 الجزو الخامس في ذكر العجز الناشي عن نقص
 اقول ان العجز الصادر عن نقص النفس اي العقل هو الجنون
 وعدم العقل والمردوع بروس الماهله وهو اذا كانا مرتبتي
 وفي الدرجات استمر واسنه كامله ولم يسقطوا يعدون من الرئي
 تعاف او عنيديا يسمع لهم بان يتصرفوا في الدرجات وان كانوا
 يسقطون نادراً من غير صراخ ولا ترديد فيسمح لهم بالتقديس
 ولكن مع اخر حتى اذا اصابته المصيبة حال القدر ينقد الماخر
 على تحييله عوضهم ويعد عاجزاً ايضاً الغنيم الطرامخ والقاصر عن
 العلم الفوري للدرجات ومن كان مومناً حديثاً الى انسه

من اشتهر بخطيه تبيحه كالفسق والخطف وشهادة الزور
 امام الحاكم والسعد والسكرانه يد عاهله مسلوب العرض وعديم
 الماصل مثل هو يعودون اصحاب عرض اذ اصحابوا سيرتهم
 وتابوا توبه ثابتة ظاهرة وركب المالك في عاجزون الي
 ان يعتقدوا وركب الجنود ما داموا مواظبي الجندية وكذلك كل من
 الجلا دون الحاكم والقاضي والكاتب والخادم والشهود ومن
 يقتل او يقطع لاهل اعضاء اختياريا ولو بلا دين ماعدا محاماته
 عن داته ما غير لوجود القساوه فيهم وقد وضعت الكنيسة
 هذا الجزلان الكاهن يقوم مقام المسيح الذي لشدة حلمه لم يفر احد

تم الكتاب بعون الله
 الوهاب

وكل خلع الحكمه الذي يديرون حكم الموت به طائفة القضاة

ثم ان مسلوب العرض على ثلاثة انواع من الفعل اومن التامون
 اومن الناقص فان كان مسلوب العرض من ذات الشريعة او من
 افعال القاصي ايزول عنه الابا لتفيع

بسم الله رحانا وعليه اتكالنا

معرفت قسمت الميراث فمن بعض الابا المرفوعين ومن بعض الابا
 واربعين بابا الاول باب في معرفت الطبقة الورثه الذي
 عدلتهم اثني وعشرون طبقه واحد منهم ينفي ابا من الورثه
 ١ البنون والبنات ٢ اولاد الاولاد الذكور ٣ الاب والامه الاخوه المشقا
 ٤ الاخوه من الاب ٥ الاخوه من الام ٦ اولادها ٧ بنو البنات ٨ بنو الامه
 ٩ ام الاب ١٠ الامام ١١ بنو الامام ١٢ بنو البنات ١٣ اولادها
 ١٤ العجات ١٥ اولاد العجات ١٦ ابواهم ١٧ ام الام ١٨ اخواله ١٩ بنو اخواله
 ٢٠ خالاته ٢١ اولاد خالاته ٢٢ اب الجد
 واما الامراه مثل ما يري الرجل من زوجته كذلك تريت الامراه من زوجها
 مع كل طبقه من الموارثين وذلك بعد وفا الذي واخراج الحقوق الواجبه
 للميت من جنازه وقرايين وغيرها
 الباب الثاني اذ اتوفي الرجل وترك اولاده ذكورا واناثا وامراته
 ما واده النصف والربع وامراته الربع واد اكان الاولاد اكثر من
 ثلاثه تكون الامراه لها مثلما يخص كل واحد بمفرده اذ كانت والذين
 او امرات ابيهم واد اكان خلق ولد واحد ام اثنين ذكورا ام اناة
 لهم النصف والربع والامراه لها الربع فقط والامراه تريت في زوجها
 مثل الرجل يريت في امراته بالسوي
 ٣ اذ اتوفي انسان وترك اولاد ولم يترك زوجه يقسموا اولاده ماله
 عليهم بالسويه الذكور والاناث من غير شريك معهم
 ٤ اذ اتوفي انسان ولم يترك اولاد وترك زوجه واولاد اولاده الذكور

واحد من اكثر للزوجه النصف واولادها واولاد الذكور النصف
اذا توفي انسان ولم يترك اولاد واولاد الذكور وترك ابيه
وامه وزوجه للزوجه النصف واما اب او الام النصف
اذا توفي انسان ولم يترك اولاد واولاد الذكور واما اب وترك
زوجه فالمرات كله للزوجه اذا كان لم يترك احد من اقاربه
اذا توفي انسان وترك اولاد واولاد الذكور وابيه
فالمرات كله لاولاده ومن بعدهم لاولاده الذكور
اذا توفي انسان ولم يترك اولاد واولاد الذكور ولا والد
وترك اخوته لاشقائه والدة وزوجه وجدته وابيه
للزوجه النصف وللجد احدى واخوته وامه التلت بالسوا يقسم
عليهم وامه مثل واحد من اخوته
اذا توفي انسان ولم يترك اولاد واولاد الذكور واما اب وترك
اخوته من ابيه وزوجه والدة للزوجه النصف واخوته من
ابيه والدة النصف يقسم ما بينهم بالسوي
اذا توفي انسان ولم يترك ابني واولاد الذكور واما اب واخوه
من ابيه وترك اخوته من امه وجدته لابييه وزوجه
والدة للزوجه النصف والجد ام اجد السدين والتلت لوالدة
واخوته يقسم ما بينهم بالسوي
اذا توفي انسان ولم يترك بنين واولاد الذكور واما اب ولازوجه
ولا اخوه رشتا واولاده لابييه وترك اخوه من امه والدة وجدته
لابيه فالجد له التلت وامه واخوته التلث بالسوي بينهم

END

PROJECT NUMBER

EGPT 00004

ROLL NUMBER

6

LOCALITY OF RECORD

EGYPT

TITLE OF RECORD

**THEOLOGIE
MORALE**

ITEM

2